اللَّعْنُ والرَّدّ
عَلَى مَنْ نَسَبَ للّهِ الحَدّ

مَنْ نَسَبَ للّهِ الحَدّ أَوِ الجِسْمَ أَوِ الْجُلُوس
فَهوَ كَافِرٌ بِالإِجْمَاع
كَاليَهُودِ وَالمَجُوس

وهو ردٌّ عِلمِيٌّ عَلى الكتاب المسمى
«إثبات الحدِّ للّه وبأنه قاعدٌ وجالسٌ على عرشه»

وَبذَيْلِهِ الردُّ على مُثبتِ الحدِّ
مِنْ كَلَام شَيْخ الإِسْلَام عَبدِ اللّه الهَرريِّ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ (ت ١٤٢٩هـ)
مِنْ كِتَابِهِ: المَقَالَات السُّنِّيَّة فِي كَشْفِ ضَلَالَاتِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّة

جَمَعَهُ وأَعَدَّهُ
خادم الآثار النبوية الشريفة
حفيد الرسول
الشيخ الدكتور جميل محمد علي حليم الأشعري الشافعي
رئيس جمعية المشايخ الصوفية
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه

شركة دار المشاريع

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦ ر

شركة دار المشاريع

بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون،
بناية الإخلاص

تلفون وفاكس: ٠٠(١٩٦١)٣٠٤ ٣١١

صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان



ISBN 978-9953-20-821-3



email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com

قال أمير المؤمنين الإمام علي باب مدينة العلم رضي الله عنه (ت ٤٠هـ):

«من زعم أنَّ إلهنا محدود
فقد جهل الخالق المعبود»

[**نجم المهتدي ورجم المعتدي**، ابن المعلم القرشي، (ص٥٥١)]

وقال الشافعي رضي الله عنه (ت ٢٠٤هـ):

«مَن اعتقد أنّ اللّه جَالس على العرش كفر»

[**كفاية النبيه شرح التنبيه**، ابن الرفعة، (٤/ ٢٤)]

وقال أبو منصور البغدادي رضي الله عنه (ت ٤٢٩هـ):

«وقالوا ـ أي أهل السنة ـ بنفي النهاية والحد
عن صانع العالم»

[**الفرق بين الفرق**، أبو منصور البغدادي، (ص٣٣٣)]

وفي ذلك للأمة الإسلامية مؤلفات ومصنفات

التوطئة
الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم وشرَّف وكرَّم على سيِّدنا محمَّد، الحبيبِ المحبوبِ، العظيمِ الجاهِ، العالي القدرِ طه الأمين، وإمامِ المرسلينَ وقائدِ الغرِّ المحجَّلينَ، وعلى ذُرِّيته وأهلِ بيته الميامين المكرّمين، وعلى زوجاته أمَّهات المؤمنين البارّات التقيَّات النقيَّات الطاهرات الصفيَّات، وصحابته الطيِّبين الطَّاهرين، ومن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، فهذه عقيدة كل الأمة الإسلامية سلفًا وخلفًا، وهي المرجع الذي تُعْرض عليه عقائدُ الناس، فمن خالفها أو كذبها لا يكونُ من المسلمينَ، وهي ميزان الحقِّ الذي يَكْشِفُ زيْفَ الباطلِ وزيغَهُ، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهمِّ لخصوصِ الغَرضِ وعمومِ النَّفْعِ؛ وعليه:

اعلم أرشدَنا اللهُ وإياكَ أنهُ يجبُ على كلِّ مكلفٍ أن يعلمَ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ واحدٌ في ملكِهِ، خلقَ العالمَ بأسرِهِ العلويَّ والسفليَّ والعرشَ والكرسيَّ، والسمٰواتِ والأرضَ وما فيهمَا وما بينهُمَا. جميعُ الخلائِقِ مقهورونَ بقدرتِهِ، لا تتحرَكُ ذرةٌ إلا بإذنِهِ، ليس معهُ مُدَبّرٌ في الخلقِ ولا شريكٌ في الملكِ، حي قيومٌ لا تأخذُهُ سِنَةٌ ولا نومٌ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ لا يخفى عليه شيء في الأرضِ ولا في السماءِ، يعلمُ ما في البرّ والبحرِ، وما تسقطُ من ورقةٍ إلا يعلمُهَا، ولا حبةٍ في ظلماتِ الأرضِ ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبينٍ. أحاطَ بكلِ شيء علمًا وأحصَى كلّ شيءٍ عددًا، فعالٌ لما

يريدُ، قادرٌ على ما يشاءُ، له الملكُ وله الغِنى، وله العِزُّ والبقاءُ، وله الحكمُ والقضاءُ، وله الأسماءُ الحسنى، لا دافعَ لما قضَى، ولا مانعَ لما أعطَى، يَفْعَلُ في ملكِهِ ما يريدُ، ويَحْكُمُ في خَلْقِهِ بما يشاءُ، لا يَرجُو ثوابًا ولا يخافُ عقابًا، ليس عليهِ حقٌ يلزَمُهُ ولا عليهِ حُكْمٌ، وكلُّ نِعْمةٍ منْهُ فَضْلٌ وكل نِقْمةٍ منه عَدْلٌ، لا يُسألُ عمّا يَفْعَلُ وهم يُسْألونَ. مَوجودٌ قبلَ الخَلْقِ، ليسَ لهُ قبلٌ ولا بعدٌ، ولا فوقٌ ولا تحتٌ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خلفٌ، ولا كلٌّ ولا بعضٌ، ولا يقالُ متَى كانَ ولا أينَ كانَ ولا كيفَ، كانَ ولا مكانَ، كوَّنَ الأكوانَ، ودبَّرَ الزمانَ، لا يتقَيَّدُ بالزمانِ، ولا يتخصَّصُ بالمكانِ، ولا يشغَلُهُ شأْنٌ عن شأْنٍ، ولا يلحقُهُ وهمٌ ولا يكتنِفُهُ عقلٌ، ولا يتخصَّصُ بالذّهنِ، ولا يتمثَّلُ في النفسِ، ولا يُتَصَورُ في الوهمِ، ولا يتكيفُ في العقلِ، لا تَلْحَقُهُ الأوهامُ والأفكارُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾.

نقولُ جازمين معتقِدين صادِقين مخلِصين، بأنّا نشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، الواحدُ الأحدُ، الفردُ الصّمدُ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، الذي لم يتخذْ صاحبةً وليس له والدٌ ولا والدةٌ، الأولُ القديمُ الذي لا يُشبِه مخلوقَاته بوجهٍ من الوجوه، لا شبيهَ ولا نظيرَ له، ولا وزيرَ ولا مُشيرَ له، ولا مُعينَ ولا ءامِرَ له، ولا ضِدَّ ولا مُغالِبَ ولا مُكْرِهَ له، ولا نِدَّ ولا مِثلَ له، ولا صورةَ ولا أعضاءَ ولا جوارحَ ولا أَدواتَ ولا أَركانَ له، ولا كيفيةَ ولا كميةَ صغيرةً ولا كبيرةً له فلا حَجْمَ له، ولا مِقدارَ ولا مِقياسَ ولا مِساحةَ ولا مَسافةَ له، ولا امتدادَ ولا اتِّساعَ له، ولا جهةَ ولا حَيِّزَ له، ولا أَينَ ولا مكانَ له، كان الله ولا مكان وهو الآنَ على ما عليهِ كانَ بلا مكان.

تنزَّه ربّي عن الجلوسِ والقعودِ والاستقرارِ والمحاذاةِ، الرّحمـٰنُ على

العرشِ استوى استواءً منزهًا عن المماسةِ والاعوجاجِ، خلقَ العرشَ إظهارًا لقدرتِهِ ولم يتَّخِذه مكانًا لذاتِهِ، ومن اعتقدَ أنَّ اللهَ جالسٌ على العرشِ فهو كافرٌ، الرّحمـٰنُ على العرشِ استوى كما أخبرَ لا كما يخطرُ للبشرِ، فهو قاهرٌ للعرشِ مُتَصرِّفٌ فيه كيف يشاءُ، تنزَّهَ وتقدَّسَ ربّي عن الحركةِ والسكونِ، وعن الاتصالِ والانفصالِ والقُربِ والبُعدِ بالحِسِّ والمسافةِ، وعن التَّحوُّلِ والزّوالِ والانتقالِ، جلَّ ربّي لا تُحيطُ به الأَوهامُ ولا الظُّنونُ ولا الأفهامُ، لا فِكرةَ في الرَّبِّ، لا إلـٰه إلا هو، تقدَّسَ عن كلِّ صفاتِ المخلوقينَ وسِمَاتِ المحدَثينَ، لا يَمَسُّ ولا يُمَسُّ ولا يُحَسُّ ولا يُجَسُّ، لا يُعرَفُ بالحواسِّ ولا يُقاسُ بالناس، نُوَحِّدُه ولا نُبَعِّضُه، ليس جسمًا ولا يتَّصِفُ بصفاتِ الأجسام، فالمجسِّم كافر بالإجماع وإن قال الله جسمٌ لا كالأجسام وإن صام وصلى صورةً، فالله ليس شبحًا، وليس شخصًا، وليس جوهرًا، وليس عَرَضًا، لا تَحُلُّ فيه الأعراضُ، ليس مؤلَّفًا ولا مُرَكَّبًا، ليس بذي أبعاضٍ ولا أجزاءٍ، ليس ضوءًا وليس ظلامًا، ليس ماءً وليس غَيمًا وليس هواءً وليس نارًا، وليس روحًا ولا له روحٌ، لا اجتماعَ له ولا افتراقَ، لا تجري عليه الآفاتُ ولا تأخذُه السِّنَاتُ، منزّهٌ عن الطُّولِ والعَرْضِ والعُمْقِ والسَّمْكِ والتركيبِ والتأليفِ والألوانِ، لا يَحُلُّ فيه شىء، ولا يَنْحَلُّ منه شىء، ولا يَحُلُّ هو في شىء، لأنه ليس كمثله شىء، فمن زعم أن الله في شىء أو من شىء أو على شىء فقد أشرك، إذ لو كان في شىء لكان محصورًا، ولو كان من شىء لكان مُحدَثًا أي مخلوقًا، ولو كان على شىء لكان محمولًا، وهو معكم بعلمه أينما كنتم لا تخفى عليه خافية، وهو أعلم بكم منكم، وليس كالهواء مخالطًا لكم.

وكلَّم الله موسى تكليمًا، وكلامُه كلامٌ واحدٌ لا يتبعض ولا يتعدد ليس

حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ليس مُبتَدَأً ولا مُختَتَمًا، ولا يتخلله انقطاع، أزليٌ أبديٌ ليس ككلام المخلوقين، فهو ليس بفم ولا لسان ولا شفاه ولا مخارج حروف ولا انسلال هواء ولا اصطكاك أجرام. كلامُه صفةٌ من صفاتِه، وصفاتُه أزليةٌ أبديةٌ كذاتِه، وصفاته لا تتغيَّر لأنَّ التغيُّر أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وحدوثُ الصفةِ يستلزمُ حدوثَ الذاتِ، والله منزَّهٌ عن كل ذلك، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، فصونوا عقائدَكم من التَّمَسُّكِ بظاهِرِ ما تشابه من الكتابِ والسنَّةِ فإنَّ ذلك من أصولِ الكفر، ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ ٧٤﴾، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٦٠﴾، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾، ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ ٤٢﴾، ومن زعم أن إلـٰهنا محدودٌ فقد جَهِلَ الخالقَ المعبودَ، فالله تعالى ليس بقدر العرش ولا أوسع منه ولا أصغر، ولا تصِحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود، وتعالى ربّنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفر.

﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ٣﴾، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾، ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ١٦﴾، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢﴾، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما دخل في الوجود من الأجسام والأجرام والأعمال والحركات والسّكنات والنّوايا والخواطر وحياة وموت وصحة ومرض ولذّة وألم وفرح وحزن وانزعاج وانبساط وحرارة وبرودة وليونة وخشونة وحلاوة ومرارة وإيمانٍ وكفر وطاعة ومعصية وفوز وخسران وتوفيق وخذلان وتحركات وسكنات الإنس والجن والملائكة والبهائم وقطرات المياه والبحار والأنهار والآبار وأوراق الشجر وحبات

الرمال والحصى في السهول والجبال والقفار فهو بخلق الله، بتقديره وعلمه الأزلي، فالإنس والجن والملائكة والبهائم لا يخلقون شيئًا من أعمالهم، وهم وأعمالهم خلق لله، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾، ومن كذَّبَ بالقدر فقد كفر.

ونشهد أن سَيِّدَنا ونبيَّنا وعظيمنا وقائدَنا وقُرَّة أعينِنا وغوثنا ووسيلتنا ومعلمنا وهادينا ومرشدنا وشفيعنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وحبيبُه وخليلُه، مَن أرسَلَه اللهُ رحمةً للعالمين، جاءنا بدين الإسلام ككُلِّ الأنبياء والمرسلين، هاديًا ومُبَشِّرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه قمرًا وهَّاجًا وسِراجًا مُنيرًا، فبلَّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فعَلَّمَ وأرشدَ ونصحَ وهدى إلى طريق الحقِّ والجنَّة، صلى الله عليه وعلى كلِّ رسولٍ أرسَلَه، ورضي الله عن ساداتنا وأئمتنا وقدوتنا وملاذنا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر العشرة المبشرين بالجنة الأتقياء البررة وعن أمهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات النقيات المبرآت، وعن أهل البيت الأصفياء الأجلاء وعن سائر الأولياء وعباد الله الصالحين.

ولله الفضل والمِنَّة أن هدانا لهذا الحق الذي عليه الأشاعرة والماتريدية وكل الأمة الإسلامية، والحمد لله رب العالمين.



نبذة تعريفية

بقلم الناشر

من منارة الشرق ومهد العلم، بيروت مدينة العلم والعلماء، سطر المجد كتابًا بأحرفٍ ذهبيةٍ تسرد سيرةَ رجلٍ عرف قدرَ الآخرة فسعى لأجلها. هو السيد الشريف الحبيب النسيب رئيس جمعية المشايخ الصوفية الشيخ الدكتور عماد الدين أبو الفضل جميل بن محمد حليم، الحسينيُّ نسبًا، الأشعري عقيدةً، الشافعي مذهبًا، الرفاعي القادريّ طريقةً، خادم الآثار النبوية الشريفة.

هي حكايةٌ بدأت بيتيمٍ التقى -وهو ابن عشرٍ تقريبًا لا أمَّ له ولا أبَ- بعلَّامة العصر وقدوة المحققين، محدث الزمان الشيخ عبد الله بن محمد الهرري الشيبي العبدري الذي قدم إلى بيروت عام ألفٍ وتسعمائةٍ وخمسين رومية، وقد رأى الشيخ في ذاك اليتيم ما أعجبه من حسن الإقبال على العلم والشجاعة في قول الحق والجرأة في الإقدام، فكَفِلَه.. ورأى فيه فارسًا من فرسان الدعوة المحمدية فاعتنى بهذا الغرس، فها هو ذاك اليتيم اليوم سهم في كنانة أهل الحق وعلم من أعلام الدعوة. أقبل المؤلف أحسن الإقبال يتابع دروس العالم الحافظ، لا ينقطع عن مجلسه ولا يترك مدارسة العلم وينقل ما سمعه عن الشيخ فكان تحت نظر شيخه وسمعه، ثم ما زال هذا الشاب المقبل على العلم يتردد على المجالس فلا يفوته منها خير إلا حصّله ولا يأخذ مسألة إلا تدارسها مع أقرانه حتى حضر مع الشيخ في إقراء وشرح

كتبه وكتب غيره من العلماء في شتى العلوم والفنون، وسمع منه ءالاف المسائل والإملاءات. وكان الشيخ كثيرًا ما يُعطي الدرسَ ثم يأمر المؤلفَ بإعادته، فشبَّ ينهل المعارف ويسلك سبل السلام متمسكًا بمنهاج شيخه متخلِّقًا بأخلاقه، آمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، ذا عزم وهمة، ومنتصرًا لقضايا الأمة.

وفي سنة ١٩٧٩ر استلم الـخَطابة في مساجد بيروت وأجاد بذلك، حتى إنه كان له تأثيرٌ كبيرٌ في نفوس المصلين، فالتَفَّت القلوب حوله تجمعهم المحبة في الله والأخوة الحقة.

وكان الشيخ يُرسله إلى العديد من البلاد لنصرة دين الله وتعليم الناس ونشر المفاهيم السليمة، فاستقبله أهلها وعلماؤها بالترحاب، وأجازه كثيرٌ من العلماء والمحدّثين والفقهاء والمشايخ إجازةً عامةً مطلقةً بكل ما تجوز لهم روايته، وممن أخذ عنهم وأجازه:

- الشيخ الإمام الحافظ المجتهد عبد الله بن محمد الهرري المعروف بالحبشي.
- الشيخ المعمر ملا حسن سيد أفندي مستك أوستوران الحنفي القادري النقشبندي القونوي التركي.
- مفتي وشيخ العراق الفقيه المفسر الـمُعَمَّر عبد الكريم محمد المدرس بمدرسة الشيخ عبد القادر الكيلاني الشافعي النقشبندي.
- المحدّث المعمَّر الفقيه عبد الرحمـٰن بن شيخه أبي الإسعاد وأبي الإقبال خادم السنة محمد عبد الحي بن شيخه أبي المكارم عبد الكبير ابن شيخه أبي المفاخر محمد بن عبد الواحد الحسيني الحسني

الإدريسي الكتّاني.

- محدث البلاد التونسية الشيخ محمد الشاذلي بن الشيخ محمد الصادق بن الشيخ محمد الطاهر النّيفر.
- الشيخ مفتي البلاد التونسية كمال الدين بن الشيخ محمد العزيز جعيط.
- المحدث الفقيه الحنفي محمد عاشق إلـهي البرني ثم المدني المفتي في دار العلوم -كراتشي-.
- الشيخ الفقيه الشافعي أحمد نصيب المحاميد الحوراني ثم الدمشقي تلميذ محدث الديار الشامية الشيخ بدر الدين الحسني.
- الشيخ الزاهد محمد علي الحريري الرفاعي الحوراني ثم الدمشقي.
- الشيخ الولي الصالح محمد سليم الرفاعي القاري.
- مفتي محافظة الرقة السورية محمد السيد أحمد.
- الشيخ المعمَّر الصالح صاحب الأحوال السنية محمد ياسين حزوري التركماني ثم الحمصي.
- الشيخ الفرضي نور الدين خزن كاتبي الدمشقي.
- الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد هاشم المجذوب الرفاعي.
- الشيخ السيد أبو الفضل عبد الله بن محمد بن صديق الغماري الحسني.
- الشيخ الفقيه المعمَّر محمد زين العابدين بن الشيخ محمد عطاء الله ابن الشيخ إبراهيم الجذبه.
- مؤرخ الشام الفقيه الحنفي الشيخ محمد رياض المالح.

- مفتي مكة المكرمة الشيخ أحمد الرقيمي الأشعري الشافعي.
- المفتي الشيخ عمر جيلاني الأشعري.
- الشيخ المسند المقرئ إدريس منديلي الشافعي.
- الشيخ المعمَّر الفقيه الشافعي أبو عمر عبد السلام القصيباتي العاتكي الدمشقي.
- الشيخ محمد رجائي بن الشيخ كمال الدين المشهور بشهيد ميسلون الحسني الدمشقي.
- الشيخ يحيى بن سعيد الخطيب مفتي مدينة الرستن السورية.
- الشيخ الدكتور أكرم عبد الوهاب الملّا يوسف محمد سعيد الموصلي الشافعي.
- الشيخ المعمر يوسف محمود عمر العتوم الأردني.
- الولي الصالح الهائم السائح نورين تندلكي السوداني القادري خليفة قطب السودان المعمَّر عبد الباقي بن الحاج عمر بن أحمد الحسيني المكاشفي.
- المعمَّر الفقيه حامد بن علوي بن سالم بن أبي بكر الكاف الحسيني.
- الشيخ سهيل بن محمد الزبيبي الدمشقي الحنفي.
- الفقيه الأصولي المحدث عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري الطنجي.
- المتبحر في فنون الحديث محمد بن المفتي محمد سراج بن محمد سعيد بن أبي بكر بن ءادم الآنّي الجبرتي.
- الشيخ العابد الزاهد محمد أمين الودي المشتهر بشيخ كَسر شيخ

نحاة الحبشة.

- المعمَّر الشيخ عبد الصمد بن سادو قلتو الأوكولشي العروسي الأورومي.
- المفتي الشيخ خطاب بن المفتي عمر الفقيري التلوي ثم الإسطنبولي التركي.
- الفقيه ملا الطيب بن عبد الله بن سليمان بن محمد البحركي.
- العلّامة الفقيه الحبيب علي بن حسين بن عبد الله عيديد.
- الشيخ المشهور محمد رشاد بن عبد الله الجرجري الهرري الأورومي الشافعي.
- الوجيه الشيخ السيد حسين بن السيد عبد الرحمـٰن بن السيد عبد الصمد ابن السيد الفقيه جمال الدين محمد الآني الشافعي الحبشي.
- الشيخ المسند محمد عبد الرشيد النعماني الحنفي.
- الشيخ الفاضل عبد الرحمـٰن بن أبي بكر الملا الإحسائي.
- الشيخ المعمَّر محمد عثمان بلال مفتي مدينة حلب.
- الشيخ الشريف السَّيْدا محمد علي الجيلانباري.
- الشيخ الأستاذ المتفنن في العلوم محمد سعيد أرواس ألواني.
- الشيخ الفقيه الجبل الراسخ عبد العزيز بن الشيخ إبراهيم بن بلال.
- الشيخ الفقيه الحنفي خطيب المسجد الأموي في دمشق الشيخ نزار محمد الخطيب.
- الشيخ الحاج علي ولي حفيد ولي الله المشهور الشيخ بشرى.
- الشيخ المسند الرابغي عبد القادر البخاري.

- الشيخ المسند عبد الحميد عبد الحليم الداري.
- السيد الشريف الحسيب النسيب الشيخ جمال ابن الشيخ إسماعيل ابن الشيخ إبراهيم الراوي الرفاعي نسابة العالم الإسلامي.
- العلامة الفقيه عبد الرحمـٰن كنج كويا تنكل قاضي بلال وعميد كلية السيد مدني العربية ومرشد جمعية علماء أهل السنة والجماعة بعموم الهند عبد الرحمـٰن البخاري.
- الشيخ المعمر محمد طاهر ءايت علجت الجزائري.
- الشيخ الفقيه اللغوي المفتي الأمين عثمان الأمين.
- الشيخ العلّامة المعمر الفقيه الحبيب حسين بن محمد بن هادي السقاف.
- الشيخ المعمر محمد بن عمر المختار شيخ المجاهدين.
- الفقيه الأصولي المحدث أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني الغماري.

وبالإجمال فإجازاته فاقت السبعمائة إجازة، ومن أراد زيادة تفصيلٍ فلينظر في ثبتيه: «جمع اليواقيت الغوالي من أسانيد الشيخ جميل حليم العوالي»، والثبت الكبير «المجد والمعالي في أسانيد الشيخ جميل حليم العوالي».

وفي سنة ١٩٨٥ر تزوج بالسيدة الفاضلة عائشة علي وأعقب منها السيد محمدًا والسيد عبد الرحمـٰن والسيد زكريا والسيد يوسف والسيدة نور الهدى والسيدة هاجر.

وفي سنة ١٩٩٥ر حج بيت الله الحرام، ثم زار قبر النبي المصطفى ﷺواستوطن المدينة المنورة، ثم حجَّ بعد ذلك خمس عشرة حجةً واعتمر

عمراتٍ كثيرة.

وقد أخذ وتلقى على العلماء من الكتب والمصنفات ما يصعب حصره لضيق المقام، وهي في علومٍ شتى، فمنها على سبيل المثال لا الحصر:

التوحيد والعقيدة:

- سلسلة كتب الشيخ عبد الله الهرري.
- رسائل السنوسي الأربعة.
- الخريدة البهية للدردير.
- جوهرة التوحيد للقاني.
- الاعتقاد والهداية للبيهقي.
- رسائل أبي حنيفة الخمس.
- بدء الأمالي للفرغاني.
- عقيدة العوام للمرزوقي.
- كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام للفضالي، وغيرها.

الكتب الحديثية:

- الكتب السبعة.
- الأدب المفرد للبخاري.
- المسند للدارمي.
- سنن أبي داود للطيالسي.
- مسند الإمام الشافعي.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني.

- عوالي الإمام مالك للحاكم الكبير.
- شمائل الترمذي.
- الأذكار للنووي.
- رياض الصالحين للنووي.
- المعجم الصغير للطبراني.
- عمل اليوم والليلة للنسائي، وغيرها.

الفقه الشافعي:

- شرح التنبيه للسيوطي.
- المهذب للشيرازي.
- منهاج الطالبين للنووي.
- تحرير تنقيح اللباب لزكريا الأنصاري.
- عمدة السالك وعدة الناسك لابن النقيب.
- الحاوي الصغير للقزويني.
- شرح متن أبي شجاع للغزي.
- شرح متن الزبد للهرري.
- المقدمة الحضرمية للحضرمي.
- مختصر البويطي.
- فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين للمليباري.
- فتح الوهّاب بشرح منهج الطلاب.

وغيرها الكثير بشتى العلوم والفنون. ويبلغ عدد الكتب التي تلقاها قراءةً

أو سماعًا أكثر من مائتي جزءٍ ومجلد.

يرأس جمعية المشايخ الصوفية في لبنان، ويشغل مناصب مختلفة في عدد من الجمعيات منها:

- جمعية السادة الأشراف في لبنان.
- جمعية مشيخة الصوفية في مصر.
- نقابة السادة الأشراف في العراق.
- نقابة الأشراف في بيت المقدس.
- جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية.
- الأمانة العامة لأنساب السادة الهاشميين.
- الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب.

وهو حائز على شهادة دكتوراه من جامعة مولاي إسماعيل في مدينة مكناس - المغرب بعد أن ناقش أطروحةً تحت عنوان «التأويل في علم الكلام وضوابطه عند أهل السنة والجماعة» وذلك بتقدير مشرف جدًّا ولله الحمد والمنة.

كما أنه دُعي وجال وتنقل في كثير من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية كالحجاز وسوريا والأردن والعراق ومصر وليبيا واليمن والمغرب والإمارات العربية وأندنوسيا وماليزيا وأستراليا والهند وباكستان وبنغلادش وجزر الموريس وألمانيا وفرنسا وهولندا وفنلندا والسويد والدنمارك وهرر وبلاد أثيوبيا وتركيا وقبرص للتدريس والخطابة والتوجيه والمشاركة في المهرجانات وتفقد أحوال المسلمين والدعوة الإسلامية، وشارك وحاضر

في عدد كبير من المؤتمرات في مختلف بقاع الأرض، وله مقالات ومقابلات تلفزيونية وإذاعية نُشرت.

وأولى اهتمامه العلم والمطالعة، يعكف اليوم على تأليفِ الكتب[١] وتحقيق مصنفات العلماء في مكتبته التي وسمها بالمكتبة الأشعرية العبدرية في بيروت وقد حوت ءالاف الكتب المطبوعة والمخطوطة النادرة بشتى العلوم والفنون، وجعل مكتبته مفتوحةً لطلبة العلم والباحثين، ناهيك عما عُقد فيها من محاضراتٍ علميةٍ ومجالس إقراءٍ زكاةً للعلم.

هذا وقد خصَّهُ بعض العلماء وأحفاد رسول الله ﷺ وأصحاب الطرق من تركيا وسوريا ومصر واليمن وباكستان والهند وغيرها بآثارٍ من ءاثار رسول الله محمد ﷺ، فحفظها في الخزينة الحليمية التي حوت شعراتٍ من شعراتِ نبي الله الأعظم ﷺ وقطعًا من عمامته وقميصه ونعله وغيرها من الآثار، وكل ذلك موثّقٌ بالأثبات والأختام التي تثبت صحة نسبتها إلى رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. وفي كل عام يتبرك عشرات الآلاف من المسلمين في شتى البلاد ببعض هذه الآثار الزكية[٢]

(١) انظر مصنفات الشيخ الدكتور جميل حليم في ءاخر الكتاب (من ءاثار المؤلف).

(٢) **للتواصل مع المؤلف راجع كما يلي:**
+ 9613215316
+ 9613006078
sh.jamil.halim@gmail.com
https://www.facebook.com/Sheikh.Jameel

ومن آثاره:

١- بحر الدلائل والأسرار في التبرك بآثار المصطفى المختار.

٢- أسرار الآثار النبوية، أدلة شرعية وحالات شفائية.

٣- لُباب النُقول في تأويل حديث النزول.

٤- النجوم السارية في تأويل حديث الجارية.

٥- عمدة الكلام في أدلة جواز التبرك والتوسل بخير الأنام.

٦- التشرف بذكر أهل التصوف.

٧- فصل الكلام في أن إحراق النفس وإجهاض الجنين الحي وما يسمى بتأجير الأرحام إثم وحرام.

٨- الحجج النيرات في إثبات تصرف النبي والولي بعد الممات.

٩- الفرقان في تصحيح ما حُرّف تفسيره من آيات القرءان الجزء الأول.

١٠- الفرقان في تصحيح ما حُرّف تفسيره من آيات القرءان الجزء الثاني.

١١- القواعد القرءانية في تنزيه الله عن الشكل والصورة والكيفية.

١٢- البرهان المبيّن في ضوابط تكفير المعيّن.

١٣- نقل الإجماع الحاسم في بيان حكم الجهوي والمجسم.

١٤- نيل المرام في بيان الوارد في حكم ما جاء في اللحم والشحم من الأحكام.

١٥- قرة العينين في تربية الأولاد وبر الوالدين.

١٦- لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات.

١٧- التعليق المفيد على شرح جوهرة التوحيد.

١٨- القمر الساري لإيضاح غريب صحيح البخاري.

١٩- الشهد المذاب من زهر المحبة بين الآل والأصحاب.

٢٠- الارتواء من أخبار عاشوراء، ودمع العين على استشهاد الإمام الحسين.
٢١- البركان الجارف لشرح المجسم ابن أبي العز التالف.
٢٢- مريم والمسيح في نص القرءان الصريح.
٢٣- جامع الرسائل الإيمانية في بيان العقيدة الإسلامية.
٢٤- طالعة الأقمار من سيرة سيد الأبرار.
٢٥- لآلئ الكنوز في إباحة الرقية وحمل الحروز.
٢٦- حقيقة التصوف الإسلامي.
٢٧- البيان والتوضيح في أن قول النبي في معاوية «لا أشبع الله بطنه» ليس منقبة له ولا فضيلة بل دعاء عليه وذم صريح.
٢٨- جمع اليواقيت الغوالي من أسانيد الشيخ جميل حليم العوالي.
٢٩- المجد والمعالي في أسانيد الشيخ جميل حليم الغوالي وهو الثبت الكبير.
٣٠- السهم السديد في ضلالة تقسيم التوحيد.
٣١- الكوكب المنير في جواز الاحتفال بمولد الهادي البشير.
٣٢- زهر الجنان في جواز الاحتفال بليلة النصف من شعبان.
٣٣- إتحاف المسلم بإيضاح متشابهات صحيح مسلم الجزء الأول.
٣٤- إتحاف المسلم بإيضاح متشابهات صحيح مسلم الجزء الثاني.
٣٥- إتحاف المسلم بإيضاح متشابهات صحيح مسلم الجزء الثالث.
٣٦- إتحاف المسلم بإيضاح متشابهات صحيح مسلم الجزء الرابع.
٣٧- الدرر السلطانية والفوائد الإيمانية من فيض بحر السلطان الحبشي خادم السنة النبوية.
٣٨- جواهر الأئمة في تفسير جزء عم.
٣٩- المنهج المبارك في تفسير جزء تبارك.

٤٠- السقوط الكبير المدوي للمجسم ابن تيمية الحراني.
٤١- المدد القدسي في فضل وتفسير آية الكرسي.
٤٢- قلائد الأمة المرصعة بعقيدة الأئمة الأربعة.
٤٣- متن الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان.
٤٤- لوامع الأهلة والنجم في جوامع أدلة الرجم.
٤٥- ضياء القمرين في نجاةِ والدَي الرَّسولِ ﷺ الشَّريفيْن.
٤٦- الطريقُ النوراني في عقيدة ابن حجر العسقلاني.
٤٧- الصراط المستقيم بشرح عقيدة القشيري عبد الكريم.
٤٨- الشموس المكلّلة في الأحاديث المسلسلة.
٤٩- درب السلامة في فوائد وإرشادات العلّامة.
٥٠- إسعاد الأرواح والقلوب بتبرئة نبي الله أيوب.
٥١- شيخنا القائد الكرّار الشهيد الحلبي نزار.
٥٢- مختصر سيرة النبي ﷺ وسيرة أصحابه العشرة للمقدسيّ.
٥٣- الفوائد الإسلامية على العقيدة السنوسية.
٥٤- النجم الأظهر في شرح الفقه الأكبر.
٥٥- البحر الجامع لمناقب القطب الرفاعي اللامع.
٥٦- معجم أهل الإيمان في تنزيه الله عن الجسمية والكيفية والمكان.
٥٧- إجماع أهل التنزيل على إثبات وحقيَّة التأويل أو كشف الأوهام عمن زاغ باتباع المتشابه من الأنام.
٥٨- إجماع أهل الحق والفضيلة على جواز التوسّل والوسيلة.
٥٩- إسعاف فضلاء البشر بأدلة جواز التبرك من الكتاب والسنة والأثر.
٦٠- البوارق الإيمانية في إثبات أدلة الصوفيّة.

٦١- محمّدنا كأنك تراه وتنظرُ إليه.

٦٢- المورد المعين لأربعين من كتب الأربعين.

٦٣- إرشاد الأنام بشرح وصايا أبي حنيفة الإمام.

٦٤- معجم الأصول الجامع لمتون عقيدة الرسول.

٦٥- الشرح الكبير لرسائل السنوسي الشهير.

٦٦- شرح المقدمة الحضرمية المسمّى النفخات المسكية في فقه السادة الشافعية.

٦٧- السرور والابتهاج في مزارات المعتمرين والحجاج.

٦٨- النفحات الأشعرية على الخريدة البهية.

٦٩- الشذا العاطر في شرح عقيدة ابن عاشر.

٧٠- نيل البشارة بشرح عقيدة الرسالة رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

٧١- إسعاد النبلاء بمعرفة أحكام وأخبار النساء.

٧٢- الشرح الفريد لجوهرة التوحيد.

٧٣- العسجد والزبرجد على كتاب الأدب المفرد.

٧٤- الإنفاق في سبيل الله تجارة رابحةٌ.

٧٥- اللّعن والرّدّ على من نسب لله الحدّ، وهو هذا الكتاب.

نسب المؤلّف إلى رسول الله ﷺ

هو السيد الشريف الحسيب النسيب الشيخ الدكتور عماد الدين أبو محمد جميل بن محمد الأشعري الشافعي الحسيني الرفاعي القادري، خادم الآثار النبوية الشريفة رئيس جمعية المشايخ الصوفية وهو ابن السيد محمد بن السيد عبد الحليم بن السيد قاسم بن السيد أحمد بن السيد قاسم بن السيد عبد الكريم بن السيد عبد القادر بن السيد علي بن السيد محمد بن السيد ياسين بن السيد إسمٰعيل بن السيد حسين بن السيد محمد بن السيد إبراهيم ابن السيد عمر بن السيد حسن بن السيد حسين بن السيد بلال بن السيد هارون بن السيد علي بن السيد علي أبي شجاع بن السيد عيسى بن السيد محمد بن أبي طالب بن السيد محمد بن السيد جعفر بن السيد الحسن أبي محمد بن السيد عيسى الرومي بن السيد محمد الأزرق بن السيد أبي الحسن الأكبر عيسى النقيب بن السيد محمد بن السيد على العريضي بن الإمام جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الإمام السجاد على زين العابدين ابن الإمام السبط السعيد الشهيد الحسين ابن السيدة الجليلة الزكية الطاهرة فاطمة البتول زوجة أمير المؤمنين أسد الله الغالب علي بن أبي طالب عليه السلام وابنة رسول رب العالمين خاتم النبيين والمرسلين محمد صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين[1].

---

(١) وهذا نسبٌ شريفٌ صحيحٌ بلا مِرْيَةٍ مضبوط في كتاب جامع الدّرر البهيّة بأنساب القرشيّين في البلاد الشّاميّة، جمع الدكتور الشّريف كمال الحوت الحسيني، شركة دار المشاريع الطبعة الثانية (ص٣٣٣-٣٣٢) تاريخ ٢٠٠٦ر - ١٤٢٧هـ، وفي كتاب غاية الاختصار في أنساب السادة الأطهار، ويليه المستدرك الطبعة الثالثة ص١٤٣٤ ١٤٣٤هـ - ٢٠١٠م، وفي كتاب الحقائق الجليّة في نسب السّادة العريضية (ص٤٣٤-٤٣٣) كلاهما للدكتور الوليد العريضي الحسيني البغدادي.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أحكَمَ أصول الدين، وبعث النبيين والمرسلين مبشّرين ومنذرين ليظهروا الحق المبين ويعلّموا الناس التوحيد الذي هو الحصن الحصين ويحذّروهم من الشرك والكفر والتشبيه والتجسيم والكفر، وقيّض لحماية التوحيد والتنزيه علماء حلماء أتقياء لا يخشون في الله لومة اللائمين، وهم بالحق ملتزمون وله معلنون وعليه ثابتون، ولا عدوان إلا على الظالمين الجاهلين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً تكون لنا ضياءً ويقينًا، ثَبَّتَنا الله عليها إلى يوم المشهد والدين، وأشهد أن سيدنا ونبينا وعظيمنا وقائدنا وقرة أعيننا مُحَمَّدًا الصادق الوعد الأمين عبد الله ورسوله رحمةً للعالمين، ورضي الله عن أصحابه الطيبين وذريته الميامين وزوجاته وكلِّ عباد الله الصالحين.

أما بعد، فإن الله سبحانه وتعالى يقول ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾[1]، ويقول الله عز وجل ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾[2]، وقال تعالى ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٨١.

(٢) سورة ءال عمران، الآية ١٠٤.

هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾[1]، وقال سيدنا رسول الله ﷺ: **«مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»**[2].

وروى البخاري بالإسناد المتصل إلى حذيفة بن اليمان أنه قال: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟، قال: «**نَعَمْ**». قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نَعَم وَفِيهِ دَخَنٌ**». قلت: وما دَخَنُهُ؟ قال: «**قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرْ**». قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟، قال: «**نَعَمْ، دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**»[3]. وقال صلوات ربي وسلامه عليه: «**إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ وَلَكِن يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالـمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْم فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[4]، وقال ﷺ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوِا الـمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ**» رواه أحمد[5].

وقال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ما ترك الحق صديقًا لعمر».

---

(١) **سورة الأنبياء**، الآية ١٨.

(٢) صحيح مسلم، مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ «**من غشنا فليس منا**»، (١/ ٦٩)، الحديث ٤٥.

(٣) صحيح البخاري، البخاري، كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، (٦/ ٢٥٩٥)، الحديث ٦٦٧٣.

(٤) صحيح البخاري، البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، (١/ ٥٠)، الحديث ١٠٠.

(٥) مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (١/ ٩)، الحديث ٥٣.

وقال سيدنا عليّ رضي الله عنه: «ليس الحق يُعرف بالرجال ولكن الرجال يُعرفون بالحق».

وروى القشيري عن أبي عليٍّ الدقاق الولي الصوفي أنه قال: «الساكت عن الحق شيطان أخرس».

ولـمّا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عملًا شريفًا زكيًّا وهو عمل الأنبياء والصالحين من عباد الله، وقد قُتل في هذا الطريق الكثير من الأنبياء والأولياء والصالحين المجاهرين بالحق عاملين بحديث رسول الله ﷺ: «**أَفْضَلُ الجِهَادِ كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جائِر**»[1]، وبالحديث الآخر: «**قُلِ الحَقَّ وَإِنْ كَانَ مُرًّا**»[2]، ألّفنا هذه الرسالة للرّدِّ على من زاغ وانحرف عن الحق مستدلين بكتاب الله تعالى وحديث رسوله وإجماع الأمة الإسلامية.

وقد استرخص العلماء بذل أنفسهم في سبيل الله حمايةً لدينه وصونًا لعقيدة نبيه، وحفظًا للمسلمين من العقائد الكاسدة الفاسدة التي تُنشرُ وتُذاع وتُشاع بين العوام على أنها من الإسلام، وفي حقيقة الأمر إنما هي هدمٌ للعقيدة الإسلامية ودعوةٌ إلى تكذيب القرءان والرجوع عن طريق الجنة إلى طريق النار.

وعملًا بما تقدم من الآيات والأحاديث والأقوال الشريفة وتطبيقًا لما أمرنا الله به وتنفيذًا لما ألزمنا به الشرع الشريف كتبنا هذه الرسالة المختصرة إحقاقًا للحق ونصرةً للدين وأهله وتحذيرًا من المنحرفين الذين يحرّفون الكلم عن

---

(١) شعب الإيمان، البيهقي، باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (٦/ ٩٣)، الحديث ٧٥٨١.

(٢) الجامع الصغير، السيوطي، (١/ ٤٢٩)، الحديث ٢٧٩٣.

مواضعه ويفسدون عقائد الناس ويسوقونهم إلى الضلال ويجرونهم إلى الهلاك، وقد وسمتها بـ«**اللّعنُ والرّدُّ عَلى مَن نَسَبَ للهِ الحدَّ**» وهي ردٌّ على كتابٍ صنَّفه المدعوُّ محمود الدَّشتي الأصبهاني المتوفى سنة ٦٦٥هـ الذي سمَّاه «إثبات الحدِّ لله وبأنه قاعدٌ وجالس على عرشه» والعياذ بالله تعالى.

أَلَا فاسْمَعِ القَوْلَ ثُمَّ اكْتُبَنّْ دِفَاعًا عَنِ الحقِّ لَا تَرجِعَنّْ
كِتابًا جَمَعْنَا رُدُودًا نَصَبْنَا مِنَ الجَهلِ حَذِّرْ لا تَسْكُتَنّْ

والله أسأل أن ينفع برسالتي هذه من قرأها ويجعلها عتقًا لنا ولمن ساهم في نشرها من النار، ءامين وعلى الله الاعتماد إنه ولي السداد.

المؤلف



منهجية الرسالة

قسمت هذه الرسالة إلى:

- **مقدمة.**

- **تمهيد** في معنى الحدِّ والجسم لغة واصطلاحًا.

الباب الأول: أقوال الأئمة في نفي الحدِّ والجسمية ولوازمها عن الله تعالى:

- **الفصل الأول**: أقوال السلف.

- **الفصل الثاني**: أقوال الخلف.

الباب الثاني: ظهور البدع والأهواء:

- **الفصل الأول**: دور الإسرائيليات في التجسيم.

- **الفصل الثاني**: تنبيه في مسالك المجسمة.

الباب الثالث: حكم التجسيم والمجسمة في المذاهب الأربعة:

- **الفصل الأول**: تكفير الحنفية للمجسم.

- **الفصل الثاني**: تكفير المالكية للمجسم.

- **الفصل الثالث**: تكفير الشافعية للمجسم.

- **الفصل الرابع**: تكفير الحنابلة للمجسم.

- **الفصل الخامس**: تكفير من قال عن الله «جسم لا كالأجسام».

- **الفصل السادس**: تحقيق في مسألة لازم المذهب.

الباب الرابع: إجماع العلماء على تكفير من جعل لله جسمًا أو حدًّا أو مكانًا.

الباب الخامس: عرض بعض الشبهات الواردة في الكتاب المسمى «إثبات الحد لله» والردّ عليها:

- **الفصل الأول**: التحذير من كُتُبٍ استُنِدَ إِليها في الكتاب.
- **الفصل الثاني**: تفسير بعض الآيات التي استُنِد إليها في الكتاب في غير موضعها.
- **الفصل الثالث**: التحذير من بعض الأحاديث التي احتُجَّ بها في الكتاب، وتأويل بعضها.
- **الفصل الرابع**: مدح الأشاعرة والماتريدية.
- **الفصل الخامس**: مصوّرات لبعض المواضع الشنيعة من كتاب الدشتي وأتباعه الوهابية.

الباب السادس: ذكر بعض ما أُلِّف في الردِّ على الوهابية.

- **الخاتمة**.

راجيًا من الله تعالى أن يكون هذا العمل في ميزان حسناتي يوم القيامة والعصمة بالله..

تمهيد
في معنى الحدِّ والجسم لغة واصطلاحًا

الحد لغةً:

الحدُّ هو منتهى الشىء وغايته، قال ابن منظور في اللسان[1] ما نصه: «الحَدُّ الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أَحدهما بالآخر أَو لئلا يتعدى أَحدهما على الآخر وجمعه حُدود، وفصل ما بين كل شيئين حَدٌّ بينهما ومنتهى كل شىء حَدُّه ومنه أَحد حُدود الأَرضين وحُدود الحرم».

وقال الرازي في مختار الصحاح[2]: «الحَدُّ الحاجز بين الشيئين وحد الشىء منتهاه».

وقال الزبيدي[3]: «الحدّ: الفصل الحاجِز بين الشيئين لئلّا يختلِط أحدهما بالآخرِ، أو لئلّا يتعدّى أحدهما على الآخرِ، وجمعه حدودٌ. وفصل ما بين كلِّ شيئينِ حدٌّ بينهما. والحدّ: منتهى الشّىءِ».

الحد اصطلاحًا:

أما في الاصطلاح فمن معاني الحد ما قاله ابن الأثير في غريب الحديث

---

(١) **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ح د د)، (٣/ ١٤٠).

(٢) **مختار الصحاح**، الرازي، باب الحاء، (ص١٦٧).

(٣) **تاج العروس**، الزبيدي، مادة (ح د د)، (٨/ ٦).

والأثر[1]: «الحدود محَارم اللّه وعُقُوبَاتُه الَّتي قرَنَها بالذُّنوب. وأصْل الحَدّ المنْع والفَصْل بين الشَّيئين فكأنَّ حُدُودَ الشَّرع فَصَلَتْ بين الحلال والحرام فمنها ما لا يُقْرَب كالفَواحش الـمُحَرَّمة ومنه قوله تعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۝٢٢٩﴾[2]».

الجسم لغةً:

الجسم كلمة وردت في القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٢٤٧﴾[3].

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة[4] : «جسم الجيم والسين والميم يدلُّ على تجمُّع الشيء. فالجسم كلُّ شخصٍ مُدْرَكٍ. كذا قال ابن دريد[5]. والجَسيم: العظيم الجِسم، وكذلك الجُسام. والجُسْمان: الشخص. جسد الجيم والسين والدال يدلُّ على تجمُّع الشيء أيضًا واشتدادِه».

وقال الرازي[6]: «قال أبو زيد: الجِسْمُ الجسد، وكذا الجُسْمانُ والجُثْمانُ.

---

(١) **غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير، باب الحاء مع الدال، (١/ ٩٠٩).

(٢) **سورة البقرة**، الآية ٢٢٩.

(٣) **سورة البقرة**، الآية ٢٤٧.

(٤) **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، مادة (ج س م)، (١/ ٤٥٧).

(٥) **جمهرة اللغة**، ابن دريد، (٢/ ٩٤).

(٦) **مختار الصحاح**، الرازي، باب الجيم، (ص١١٩).

وقال الأصمعيّ: «الجسم والجسمان: الجسد، والجثمان: الشخص. وقال جماعة: جسم الإنسان أيضًا يقال له الجسمان مثل ذئب وذؤْبان، وقد جَسُمَ الشيء أي عظم فهو جَسِيمٌ وجُسَامٌ بالضم وبابه ظرف، والجِسَامُ بالكسر جمع جَسيمٍ، وتجسم من الجسم».

وقال ابن منظور[1]: «الجِسْمُ: جماعة البَدَنِ أو الأعضاء من الناس والإبل والدوابّ وغيرهم من الأنواع العظيمة الخَلْق، والجمع أَجْسامٌ وجُسومٌ، والجُسْمانُ جماعة الجِسْمِ، والجُسْمانُ جِسْمُ الرجل، ويقال إنه لنَحيفُ الجُسْمان، وجُسمانُ الرجل وجُثْمانُه واحد، ورجُل جُسْمانيٌّ وجثْمانيٌّ إذا كان ضَخْم الجُثَّة».

وقال الفيوميّ[2]: «ج س م: جَسُمَ الشَّيْءُ جَسامةً وِزَانُ ضَخُمَ ضَخامةً، وَجَسِمَ جَسمًا مِنْ باب تَعِبَ عَظُمَ فهو جَسِيمٌ وَجَمْعُهُ جِسَامٌ، والجسمُ قال ابن دُرَيْدٍ ـ عن الجسم ـ هو كلُّ شخصٍ مُدركٍ، وقال أبو زيدٍ: الجسمُ: الجسد. وَفِي التَّهذيب ما يُوافقه قال: الجسمُ مَجمعُ البَدَنِ وأعضاؤُهُ من النَّاس والإبلِ والدَّوابّ ونحوِ ذلك ممَّا عظُمَ منْ الخلقِ الجسيمِ، وعلى قول ابنِ دُرَيْدٍ يكون الجسمُ حيوانًا وجمادًا ونباتًا ولا يصحُّ ذلك على قول أبي زَيْدٍ، والجسمانُ بالضَّمّ الجثْمانُ».

وقال أبو البقاء أيوب القريمي الكفوي في كتابه «الكليات» ما نصه[3]: «الجسم في اللغة مبني على التركيب والتأليف بدليل أنهم إذا راموا تفضيل

---

(١) **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ج س م)، (٢/ ٩٩، ١٠٠).

(٢) **المصباح المنير**، الفيوميّ، مادة (ج س م)، (ص١٠١).

(٣) **الكليات**، الكفوي، (ص٢٨٦).

الشخص على شخص في التأليف وكثرة الأجزاء يقولون: فلان أجسم من فلان، إذا كان أكثر منه ضخامةً وتأليف أجزاء»[(١)].

وقال اللغويّ محمد مرتضى الزَّبيديّ في تاج العروس ممزوجًا بمتن القاموس[(٢)]: «ج س م: الجسمُ بالكسرِ: جماعةُ البَدَنِ أو الأعضاءِ. ومن النّاسِ والإبلِ والدَّوابّ وسائر الأنواع العظيمة الخَلْقِ، كالجُسمان بالضَّمّ. قال أبو زيدٍ: الجسمُ: الجسدُ، وكذلك الجسمان. والجُثمان: الشخص، ويُقال: إنَّه لنحيفُ الجُسمان. وقال بعضهم: إنَّ الجُثمان والجُسمان واحد. وقال الراغب: الجِسْمُ: ما له طولٌ وعَرْضٌ وعُمْقٌ، ولا تَخرُج أجزاء الجسمِ عن كونها أجسامًا وإنْ قُطِعَ وجُزّئ، بخلاف الشَّخص فإنَّه يخرج عن كونه شخصًا بتجزئتِهِ، ج: أجسامٌ وجُسومٌ و جَسُمَ كَكَرُمَ جسامَةً: عَظُمَ فهو جَسِيمٌ، كأميرٍ. والجَمْعُ جِسامٌ، وجُسامٌ، كغُرابٍ، وهي بهاء قال: أَنْعَتُ عَيْرًا سَهْوَقًا جُسامًا والجَسِيمُ: البَدِينُ أي: العَظِيمُ البَدَنِ. وَممّا يُستدركُ عليه: رجلٌ جُسمانيٌّ: إذا كان عظيم الجُثَّة، والجُسُمُ، بضمَّتين: الأمور العِظامُ، وأيضًا: الرِجالُ العقلاءُ، ويقال: هو من جِسام الأمور وجَسِيماتِ الخُطُوب، وفلانٌ يتجشَّمُ المجاشم، ويتجسَّمُ المعاظم. وتجسَّم في عيْني كذا: تصوَّر. وتجسَّم فلانٌ من الكرمِ. وكأنَّه كَرَمٌ قد تجسَّم. وكلُّ ذلك مجازٌ».

---

(١) فإن قيل: الجسم هو القائم بنفسه، فقد رد هذا القول صاحب «الكليات» قائلًا: «وردّ ـ أي القول بأن الجسم هو القائم بنفسه ـ بالجوهر الفرد وبالباري تعالى، فإنه قائمٌ بنفسه وليس بجسمٍ، مع أنه مخالفٌ لوضع اللغة لما تحقق من أن مدلول الجسم هو التأليف ولا تأليف في الجوهر الفرد ولا في الباري تعالى». وإن قيل أن تعريف الجسم هو الموجود، فقد ردَّ هذا القول القريمي أيضًا قائلًا: «وردّ ـ أي القول بأن الجسم هو الموجود ـ بالجوهر الفرد وبالعرض فإنهما شيءٌ وليسا بجسمٍ». **الكليات**، الكفوي، (ص/ ٢٨٦).

(٢) **تاج العروس شرح القاموس**، الزَّبيديّ، مادة)ج س م(، (٣١/ ٤٠٤).

الخلاصة: يدل كلام أئمة اللغة المتقدمين منهم والمتأخرين على أن الجسم في اللغة يدلّ على التجمّع والتركيب والتأليف والتشخيص وذوي الأبعاد، وقد يُعَبَّر عن الجسم بالجوهر إذ هما بمعنى واحد، إلا أن الجسم أخصّ اصطلاحًا لأنه المركّب من الجواهر، وقد عرّف اللغويّ الزَّبيديّ في شرح إحياء علوم الدين الجوهر فقال ما نصّه[1]: «الجوهر: ما له قيام بذاته بمعنى أنه لا يفتقر إلى محلّ يقوم به، والعَرَض: ما يفتقر إلى محلّ يقوم به، وقد يعبّر بعضهم بدل الجواهر بالأجسام، وعليه جرى المصنّف ـ أي الغزاليّ، وهما في اللغة بمعنى وإن كان الجسم أخصّ من الجوهر اصطلاحًا لأنه المؤلَّف من جوهرين أو أكثر».

قال الشيخ أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد العقباني في معرض شرحه لبعض مصطلحات أهل العلم[2]: «فإن كان الجوهر دقيقًا بحيث انتهى في الدقة إلى أنه لا يقبل الانقسام بوجه فهو المسمى بالجوهر الفرد، وإن كان يقبل الانقسام فهو المسمّى بالجسم، ويسمى كل واحد من أجزائه جسمًا، وإن كان ذلك الجزء قد انتهى في الدقة إلى أنه لا يقبل القسمة فإنه لا يسمى جسمًا، وإنما يمتنعون من تسمية الدقيق الذي لا يقبل القسمة جسمًا إذا كان وحده منفردًا عن انضمام مثله إليه، هذا هو اصطلاحهم».

الجسم اصطلاحًا:

بعد أن بيّنّا المعنى اللّغوي لكلمة الجسم ننتقل إلى بيان المعنى

(١) **إتحاف السادة المتقين**، الزَّبيديّ، (٢/ ١٤٨).

(٢) **كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته**، سعيد بن محمد العقباني، (ص٤٠).

الاصطلاحي، فنقول وبالله التوفيق:

قال الشريف الجرجانيّ[1]: «الجسم جوهر قابل للأبعاد الثلاثة ـ أي الطول والعرض والعمق ـ وقيل: الجسم هو المركّب المؤلف من الجوهر.

الجسم التعليميّ: هو الذي يقبل الانقسام طولًا وعرضًا وعمقًا، ونهايته السطح وهو نهاية الجسم الطبيعيّ، ويسمّى جسمًا تعليميًّا إذ يُبْحَثُ عنه في العلوم التعليمية، أي الرياضية الباحثة عن أحوال الكمّ المتصل والمنفصل منسوبة إلى التعليم والرياضة فإنهم كانوا يبتدئون بها في تعاليمهم ورياضتهم لنفوس الصبيان لأنها أسهل إدراكًا».

وقال المناويّ[2]: «الجسم: ما له طول وعرض وعمق، ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجسامًا وإن قُطّعَ وجُزّئ ـ أي تصير أجسامًا صغيرة ـ بخلاف الشخص فإنه يخرج عن كونه شخصًا بتجزئته، كذا عبّر عنه الراغب». يريد الراغب الأصبهاني.

ويروى عن إمام أهل السّنة والجماعة أبي الحسن الأشعريّ رضي الله عنه أنّه قال[3]: «اختلف المتكلّمون ـ من الذين تكلموا وألّفوا في علم الكلام من أهل السّنة والجماعة ومن غيرهم ـ في الجسم ما هو على اثنتي عشرة مقالة:

فقال قائلون: الجسم هو ما احتمل الأعراض كالحركات والسكون وما أشبه ذلك، فلا جسم إلا ما احتمل الأعراض...، وزعموا أن الجزء الذي لا يتجزّأ جسم يحتمل الأعراض.

(١) **التعريفات**، الجرجانيّ، (١/ ١٠٤).

(٢) **التعاريف**، المُناويّ، (١/ ٢٤٥).

(٣) **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ينسب الكتاب للأشعري، (٢/ ٤، ٥).

وقال قائلون: الجسم إنما كان جسمًا للتأليف والاجتماع، وزعم هؤلاء أن الجزء الذي لا يتجزأ إذا جامع جزءًا آخر لا يتجزأ، فكل واحد منهما جسم في حال الاجتماع لأنه مؤتلف بالآخر، فإذا افترقا لم يكونا ولا واحد منهما جسمًا، وهذا قول بعض البغداديين.

وقال قائلون: معنى الجسم أنه مؤتلف، وأقل الأجسام جزآن، ويزعمون أن الجزءين إذا تآلفا فليس كل واحد منهما جسمًا ولكن الجسم هو الجزآن جميعًا، وأنه يستحيل أن يكون التركيب في واحد، والواحد يحتمل اللون والطعم والرائحة وجميع الأعراض إلا التركيب.

وقد عرفنا مما سبق معنى الجسم في اللغة والاصطلاح، ويظهر أن هناك توافقًا واضحًا بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ، فهو في اللغة يدلّ على التأليف والتركيب والتشخيص، وهو في الاصطلاح يدلّ على التركيب والتشخيص وقبول الأبعاد.

ثم الأجسام منها ما هو كثيف يضبط باليد يستطيع الواحد أن يمسكه بكفه، كجسم الإنسان والحيوان والنبات وسائر الجمادات، ومنها ما هو لطيف لا يضبط باليد لا يستطيع الواحد أن يمسكه بكفه كالروح والريح والضوء والهواء. قال أبو حيّان الأندلسي في البحر المحيط(١) ما نصُّه: «والريح جسم لطيف شفاف غير مرئي».

وقال أيضًا(٢): «إنّ الشيطان وهو إبليس يبصركم هو وجنوده ونوعه

---

(١) **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، (١/ ٤٠٧).

(٢) **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، (٤/ ٢٣٢).

وذريته من الجهة التي لا تبصرونه منها، وهم أجسام لطيفة معلوم من هذه الشريعة وجودهم، كما أنّ الملائكة أيضًا معلوم وجودهم من هذه الشريعة ولا يستنكر وجود أجسام لطيفة جدًّا لا نراها نحن ألا ترى أنّ الهواء جسم لطيف لا ندركه نحن وقد قام البرهان العقلي القاطع على وجوده». وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن[1] أثناء كلامه عن الروح: «والصحيح فيه أنه جسم لطيف مشابك للأجسام المحسوسة». وقال البغويُّ في تفسيره[2]: «الرّوح جسم لطيف يحيا به الإنسان».

فالله سبحانه لا حدَّ له، وليس بجسم ولا جوهر، لا كثيف ولا لطيف، وبعبارة أخرى نقول ليس لذات الله تعالى جرم ولا حجم ولا حد ولا كثافة ولا تشخيص ولا تشكيل ولا تأليف ولا جمع ولا تفريق ولا حركة ولا سكون، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[3].

وهذا ما عليه جميع الأنبياء عليهم السلام وهو مذهب السلف الصالح من أهل السّنة والحديث وعلماء الكلام الذين ينزّهون الله تعالى عن الجسم والهيئة والكيف، وهذا هو الذي دلّ عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع أهل الحقّ والعقل، بل قد وافقت المعتزلةُ والخوارج كلامَ أهلِ السّنة في هذه المسألة وإن ضلَّت في مسائل غيرها، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الشواذ من الفرق التي انتسبت إلى الإسلام، والإسلام منها براء من مشبهة ومجسّمة ومن تبعهم.

---

(١) **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، (١٥/ ٢٦٢).

(٢) **معالم التنزيل**، البغوي، (٤/ ٣٨٠).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

الباب الأول

أقوال الأئمة
في نفي الحدِّ والجسمية ولوازمها
عن الله تعالى



ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: أقوال السلف.

الفصل الثاني: أقوال الخلف.

الفصل الأول
أقوال السلف

إنَّ الكثير من الناس اليوم لا يعرف حقيقة الفرقة المسماة زورًا وبهتانًا بالسلفية، ولم يخض فعليًا بمعتقد هذه الحركة الإرهابية والمتطرفة بحيث استخدمت دول الغرب هذه الفرقة للتكفير والتفجير وتفكيك دول المسلمين، وذلك بعد أن صنعتها المخابرات البريطانية، فاستخدموها هي نفسها لكي يجتاحوا بلادنا تحت عنوان «مكافحة الإرهاب». وتجدر الاشارة إلى أن «السلفية» أو «السلفيين» هم أهل القرون الثلاثة الأولى حسب التقويم الهجري، وهذه القرون هي خير القرون كما نص على ذلك نبي الرحمة محمد ﷺ. والمسلمون بشكل عام والسلفيون المحققون خاصةً هم براءٌ من هؤلاء الذين يتسترون تحت هذا الستار في أيامنا هذه. فالسلفية نهج وفكر معتدل قائم على العدل والرحمة والعقيدة الصحيحة والمنهاج القويم.

وأقوال السلف ومن على طريقتهم في تنزيه الله تعالى عن الحد والجسمية ولوازمها كثيرةٌ جدًّا تكاد لا تحصى، ولو تتبعناها باستقراء لما وسعتها المجلدات، ولكننا نورد ما تيسر منها، ونورد ما فيه الغنية في إثبات أن ذلك هو عقيدة السلف:

• **أقوال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت ٤٠هـ):**

قال الإمام عليّ رضي الله عنه[١]: «سيرجع قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارًا» فقال رجل: يا أمير المؤمنين كفرهم بماذا أبالإحداث أم بالإنكار؟ قال: «بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء[٢]». ومعنى سؤاله: أبالإحداث؟ أي هل يكفرون بوصفهم له تعالى بما لا يليق به.

وقال رضي الله عنه[٣]: «من زعم أنّ إلـٰهنا محدود فقد جهل الخالقَ المعبود». والمحدود عند علماء التوحيد ما له حجم، صغيرًا كان أو كبيرًا، فالحدُّ عندهم هو الحجم صغيرًا كان أو كبيرًا، فالذَّرَّة محدودة والعرش محدود والنور والظلام والريح كلٌّ محدود. قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾[٤]، السمـٰوات والأرض هما من الأجسام الكثيفة والنور والظلام هما من الأجسام اللطيفة، فالآية فيها دليل على أن الله خالقٌ للأجسام الكثيفة واللطيفة وهو لا يشبهها، علمًا أنَّ الجسم الكثيف هو ما يُضبط باليد كالإنسان والشجر والشمس والماء، وأما الجسم اللطيف فهو ما لا يُضبط باليد كالنور والظلام والروح والهواء، والأجسام الكثيفة واللطيفة

---

(١) **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، ابن المعلم القرشيّ، (ص٥٥١).

(٢) لأنّ الذي وصف الله بالجسم والأعضاء ما عرَفَهُ وما أثبت وجوده على الوجه اللائق به فيكون منكرًا لوجود الله. المجسّمة يعترفون باللسان بوجود الله لكنّهم يعبدون غيره، يعبدون شكلًا وصورة، فهم مشركون أنكروا ما يليق به سبحانه.

(٣) **حلية الأولياء**، أبو نعيم الأصبهاني، (١/ ٧٣).

(٤) **سورة الأنعام**، الآية ١.

لها حدّ ومقدار وحجم وكمية، قال تعالى ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾[1]، فالتحيُّز في المكان والجهة من صفات الحجم، والله ليس حجمًا. والذَّرَّة هي أصغر حجم خلقه الله مما تراه العيون وهي الهَبَاء. وهناك شىء يطلق عليه علماء التوحيد الجوهر الفرد وهو أصغر حجم خلقه الله وهو لا يُرى بالعين المجرّدة وهو الجزء الذي لا يتجزّأ. فالحدّ معناه الحجم، وليس معنى المحدود مخصوصًا فقط بما له حجم صغير بل مَن كان له حجم كبير هو محدود أيضًا.

وروى الحافظ أبو نُعَيم الأصبهاني[2]: «عن النعمان بن سعد، قال: كنت بالكوفة في دار الإمارة ـ دار عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ـ إذ دخل علينا نوف بن عبد الله فقال: يا أمير المؤمنين بالباب أربعون رجلًا من اليهود، فقال عليّ: عليَّ بهم، فلمّا وقفوا بين يديه قالوا له: يا عليّ، صِفْ لنا ربَّك هذا الذي في السماء[3]، كيف هو؟ وكيف كان؟ ومتى كان؟ وعلى أيّ شىء كان؟

فاستوى عليٌّ جالسًا وقال: «معشر اليهود، اسمعوا مني ولا تبالوا ألّا تسألوا أحدًا غيري، إن ربي هو الأول لم يبدُ ممّا ـ أي ليس له بداية، ولا ممازج معما ـ أي لا يحلّ في شىء، ولا حالٌّ وهمًا ـ أي ليس كما يقتضي الوهم، ولا شبح يُتَقَصَّى ـ أي ليس جسمًا، ولا محجوب فيحوى ـ أي لا يحويه مكان، ولا كان بعدَ أن لم يكن فيقال حادث. بل جلَّ أن يُكَيَّف المكيّف

---

(١) **سورة الرعد**، الآية ٨.

(٢) **حلية الأولياء**، أبو نعيم الأصبهاني، (١/ ٧٢، ٧٣).

(٣) يزعم اليهود أن الله يسكن السماء ويجلس على العرش، وهذا ضدّ المعتقد الحق.

للأشياء كيف كان، بل لم يزل ولا يزول لاختلاف الأزمان ولا لتقلّب شأن بعد شأن، وكيف يوصف بالأشباح وكيف ينعت بالألسن الفصاح مَن لم يكن في الأشياء فيقال بائن[1] ولم يبن عنها فيقال كائن[2]، بل هو بلا كيفية».

ثم قال: «علمه بالأموات البائدين كعلمه بالأحياء المتقلّبين، وعلمه بما في السمـٰوات العلى كعلمه بما في الأرض السفلى وعلمه بكل شىء، لا تحيّره الأصوات، ولا تشغله اللغات، سميع للأصوات المختلفة بلا جوارح له مؤتلفة، مدبّر بصير، عالم بالأمور، حيٌّ قيّوم سبحانه. كلّم موسى تكليمًا بلا جوارح ولا أدوات، ولا شفة ولا لَهَوات[3]، سبحانه وتعالى عن تكييف الصفات، **من زعم أن إلـٰهنا محدود، فقد جهل الخالق المعبود**». فمن زعم أن الله محدود أي له حدّ فقد جهل خالقه لأنَّ معرفته بالله لم تصحّ.

وروى الإمام المقدَّم الأستاذ أبو منصور البغداديّ[4] أن عليًّا كرّم الله وجهه قال: «كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان». أي بلا مكان لأنَّه تعالى موجود بلا كيفٍ ولا مكان، فلو كان لله تعالى مكان وجِهة لكان له أمثال وأبعاد وطول وعرض وعمق، ومن كان كذلك كان مُحدَثًا مخلوقًا محدودًا له حجم محتاجًا لِمن حدَّه بِالطول والعرض والعُمق.

---

(١) الله لا يشبه أحدًا من خلقه.

(٢) هذا معناه أنه لا يقال عن الله إنه داخل العالم أو خارج عنه.

(٣) «اللهاةُ: اللَّحْمَةُ المشْرِفَةُ على الحَلْقِ أَو ما بين مُنْقَطَع أَصْلِ اللِسانِ إلى مُنْقَطَعِ القلْبِ من أعْلَى الفَمِ، جمع: لَهَواتٌ ولَهَياتٌ ولُهِيٌّ ولِهِيٌّ ولَهاءٌ ولِهاءٌ». **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، فصل الميم، (ص١٧١٨).

(٤) **الفرق بين الفرق**، البغداديّ، (ص٣٣٣).

وفي الكتاب نفسه[1] روى البغداديّ أنّ الإمام عليًّا رضي الله عنه قال: «إن الله تعالى خلق العرش إظهارًا لقدرته ولم يتخذْه مكانًا لذاته». رواهما في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنّة. فالله تبارك وتعالى هو خالقُ السمـٰوات السبع والأرضين والعرش والكرسيّ وخالق الأماكن كلها، لذلك لا يجوز أن يُعتقد أنَّ الله تعالى موجود في مكان أو في كل الأمكنة أو أنَّه موجود في السَّماء، أو مُتمكّن وجالس على العرش، أو مُنبثّ ومنتشر في الفضاء، أو أنَّه قريبٌ منا أو بعيدٌ بالمسافة، تعالى الله سبحانه وتنـزَّه عن هذه الكيفيات كلها.

وقد سئل الإمام عليّ رضي الله عنه[2]: «أين كان ربّنا قبل أن يخلق السماء والأرض؟» فقال: «أين توجب المكان وكان الله عزّ وجلّ ولا مكان».

وفي كتاب بحر الكلام[3] لأبي المعين النسفي عن سيّدنا عليّ رضي الله عنه أنّه سئل أين كان ربّنا قبل أن يخلق العرش فقال رضي الله عنه: «أين سؤال عن المكان، وكان الله ولا مكان ولا زمان، وهو الآن كما كان».

وقال رضي الله عنه أيضًا[4]: «إن الذي أيّن الأين لا أين له، وإنّ الذي كيّف الكيف لا كيف له». ومعناه أن الذي خلق المكان لا يحتاج إلى المكان والذي خلق الكيفيّات ـ وهي كل ما كان من صفات المخلوقين ـ لا كيف له.

وقوله: «إن الذي أيّن الأين لا أين له» معناه أن الله موجود لا مكان له لأن

---

(١) **الفرق بين الفرق**، البغداديّ، (ص٣٣٣).

(٢) **العقد الفريد**، ابن عبد ربه الأندلسي، (٢/ ٩٢).

(٣) **بحر الكلام**، أبو المعين النسفي، (ص١١٧).

(٤) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص١٦٢).

الله خلق المكان وكان موجودًا قبله بلا مكان ولا جهة، ولا يزال الله كما كان في الأزل بلا مكان ولا جهة.

وقوله: «وإن الذي كيّف الكيف لا كيف له» أي أن الله هو خالق الأجرام وصفاتها، فلا يجوز أن يكون جِرْمًا أو أن يتصف بصفات الجِرْم، والجِرْم هو الجسم. فمعرفة الله لا تُطلب بالتصوُّر ولا بالتوهُّم لأنَّ حكْم الوهم يُؤدّي إلى الغلط. بعض الجهال من شدة جهلهم لا يقبلون أن يعتقدوا بوجود الله تعالى دون أن يتصوَّروه. يقولون: كيف نعتقد بوجود موجود دون أن نتصوَّره؟ هؤلاء يقال لهم: الله تبارك وتعالى لا يجوز أن تُطلَبَ معرفته بالتصوُّر لأن الله ليس شيئًا يُتصوَّر، لذلك مهما أتعب الإنسانُ فكْرَهُ ليتصوَّرَ اللهَ بزعمه لن يصل إلى نتيجة صحيحة لأن الله لا صورة له، فكيف يُتَصَوَّر ما ليس له صورة. ولأنه تعالى لا كيف له فكيف يُتَوَهَّم ما لا تحيط به الأوهام وهو خالقها وخالق كلّ وهم. ونحن لسنا مكلفين باتباع الوهم، بل نحن مكلفون باتّباع الشرع، والقرآن أثبت أن الله تبارك وتعالى لا تدركه الأوهام والأفكار، قال تعالى ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ١٠٣﴾[1] أَيْ لا تُحِيطُ به الأوهامُ[2].

ثم إنَّ من أسماء الله المصَوِّر أي خالق الصّوَرِ وهو قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ١١﴾[3] ليدلّنا أنه لا يشبه شيئًا من خلقه ولا يشبهه من خلقه شيء، والصّورة هي التخاطيط، ولا يتّصف بذلك إلا مخلوق، قال الله تعالى

(١) **سورة الأنعام**، الآية ١٠٣.

(٢) **التفسير الكبير**، الرازي، (١٣/ ٩٨).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ٨﴾[1]، والمركَّب محتاج إلى من ركَّبه وتلك صفة المخلوق، والله خالق وليس بمخلوق.

فلا تبلغ اللهَ تعالى العقولُ، هذا الذي أثبته الشرع، وهذا الذي يقبله العقل لأن العقل السليم شاهد للشرع، وأهل السُّنَّة هداهم الله تعالى للمعاني التي توافق الشرع والعقل. أما أولئك الذين لا تقبل عقولهم إلا أنْ يتصوَّروا الله فمحرومون من هذا. محرومون من التفكر الذي أمرنا الله تعالى به في قوله سبحانه﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ ١٨٥﴾[2] فالله تعالى أمرنا بالتفكر في مصنوعاته أي مخلوقاته حتى نعرفَ أنه لا يشبهها، وهذه الآية تأمرنا بالتفكر في مخلوقات الله سبحانه وتعالى، والتفكر في خلق الله مطلوب لأنه يقوّي اليقين بوجود الله وقدرته وعلمه أما التفكر في ذات الله فممنوع لأنه سبحانه وتعالى لا يشبه شيئًا فلا يمكن لنا تصوّره في نفوسنا.

• قول السيدة أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها (ت ٦٢هـ) وربيعة بن أبي عبد الرحمـن (ت ١٣٦هـ):

روى اللالكائيّ[3] عن أم سلمة رضي الله عنها والإمام الفقيه ربيعة بن أبي عبد الرحمـٰن أنّهما قالا: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر».

---

(١) **سورة الانفطار**، الآية ٨.

(٢) **سورة الأعراف**، الآية ١٨٥.

(٣) **شرح السّنة**، اللالكائيّ، (٣/ ٤٤١، ٤٤٢).

ومرادهما بقولهما: «غير مجهول» أنه معلوم وروده في القرآن بدليل رواية أخرى عند اللالكائيّ وهي: «الاستواء مذكور». أي مذكور في القرآن، ولا يعنيان أنه بمعنى الجلوس وأن كيفية الجلوس مجهولة كما زعم بعض هؤلاء المشبهة! ويردّ زعمهم تكملة قول أم سلمة وربيعة رضي الله عنهما: «والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر» فإن معناه أن الاستواء بمعنى الهيئة كالجلوس لا يُعقَل في حق الله أي لا يقبله العقل لكونه من صفات الخلق لأن الجلوس لا يصح إلا من ذي أعضاء كالألية والركبة تعالى الله عن ذلك، فلا معنى لقول بعضهم: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة»[1] يقصدون بالاستواء جلوسًا كيفيّته غير معلومة، وهذا ضلال لأنّ الجلوس كيفما كان لا يكون إلا بأعضاء، ووصف الله بالجلوس كفر ولو بزيادة لا كجلوسنا فقد قال الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه[2]: «يكفر من يقول الله جسم لا كالأجسام». وهؤلاء يوهمون الناس أن هذا مراد الإمام مالك رضي الله عنه بما روي عنه ولم يثبت: «والكيف مجهول»، ولو ثبت ـ وهو لم يثبت ـ لكان مراده ما قدّمناه وهو أنه لا تصل إليه العقول والأذهان، والتعبير بذلك لا يثبت فلا يغتر بتمويهات المشبهة.

• **قول الإمام زين العابدين رضي الله عنه (ت ٩٤هـ):**

قال الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ[3] رضي الله عنهم: «أنت الله الذي لا يحويك مكان». وقال: «سبحانك لا تُحسّ ولا تُمسّ ولا

(١) هذا اللفظ لم يثبت عن الإمام مالك رضي الله عنه ولا غيره من الأئمة إسنادًا فلا اعتداد به.

(٢) **تشنيف المسامع**، بدر الدين الزركشي، (٤/ ٦٤٨).

(٣) **إتحاف السادة المتقين**، الزَّبيديّ، (٤/ ٣٨٠).

تُجسّ[1]. فالحسُّ والمسُّ والجسُّ يقتضي الحجمية وهي عن ذات الله منفية أي مستحيلة.

• قول الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه (ت ١٤٨هـ):

قال الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن عليّ بن الحسين بن علي رضي الله عنهم[2]: «من زعم أنَّ الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك، إذ لو كان على شيء لكان محمولًا، ولو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان محدَثًا ـ أي مخلوقًا ـ». فالله تعالى غنيٌّ عن العالمين أي مستغنٍ عن كلّ ما سواه أزلًا وأبدًا، فلا يحتاج إلى مكان يقوم به أو شيء يحلّ به أو إلى جهة.

ويكفي في تنزيه الله عن المكان والحيّز والجهة قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[3] فلو كان له مكان لكان له أمثال وأبعاد طول وعرض وعمق، ومن كان كذلك كان مُحْدَثًا محتاجًا لمن حدَّه بهذا الطول وبهذا العرض وبهذا العمق والمحتاج لا يكون إلـٰهًا، والله يتنزه عن ذلك سبحانه.

---

(١) «أَحَسَّ به وأَحَسَّه: شعر به». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ح س س)، (٦/ ٤٩)، وقال أيضًا: «أَمَسُّه مَسًّا ومَسيسًا لَمَسْتُه». مادة (م س س)، (٦/ ٢١٧)، وقال: «الجَسُّ اللمْسُ باليد». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ج س س)، (٦/ ٣٨).

(٢) **الرسالة القشيرية**، القشيريّ، (ص٦).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

• **أقوال الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (ت ١٥٠هـ):**

قال الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفيّ[1] رضي الله عنه: «وصفاته كلّها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كَعِلْمِنا، يقدِر لا كَقُدرتنا، يرى لا كرؤيتنا، يتكلّم لا ككلامنا، ويسمع لا كسمعنا، نحن نتكلّم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلّم بلا حروف ولا آلة، والحروف مخلوقة، وكلام الله تعالى غير مخلوق، وهو ـ أي الله ـ شىء لا كالأشياء، ومعنى الشىء **إثباته تعالى بلا جسم ولا جوهر ولا عَرَض ولا حدَّ له** ولا نِدَّ له ولا مثل له، وله يد ووجه ونَفْسٌ[2] كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنَّفْس، فهو له صفة بلا كيف». وكلام أبي حنيفة رضي الله عنه معناه أن الذي يقول إنَّ الله يتكلَّم بالآلة والحرف والصوت شبَّهه بخلقه. هذا البيان ليس شيئًا جديدًا بل قاله السلف الصالح والإمام أبو حنيفة رضي الله عنه من أئمتهم فقوله: «نحن نتكلّم بالآلات والحروف» معناه بعض الحروف تخرج من الشفة وبعضها من الحلق وبعضها من طرف اللسان، فالحروف لها مخارج. والذي يقول الله يتكلَّم بالحرف والصوت جعله كخلقه، فالذي يظنّ أنّ الله يتكلّم ثم يسكت ثم يتكلّم ثم يسكت أو يظنّ أنّ الله علم أشياء ثم علم أشياء بعد ذلك يكون جعل الله مثل خلقه، جعل الله حادثًا، والله لا تقوم به صفة حادثة، قال الإمام أبو

---

(١) **الفقه الأكبر**، أبو حنيفة، (ص١٩ ـ ٢١).

(٢) قال الله تعالى ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴿١١٦﴾﴾ [سورة المائدة]، قال المفسرون: أي تعلم ما في غيبي ولا أعلم ما في غيبك. وقيل: المعنى تعلم ما لا أعلم ولا أعلم ما تعلم. **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، (٤/ ٥٨). وليس المعنى أن الله له نفس بمعنى الروح بل الله هو خالق الروح وخالق الجسد فليس روحًا وليس جسدًا.

حنيفة[1]: «من اعتقد أنّه ـ أي الله ـ تقوم به صفة حادثة أو شكّ أو توقف فهو كافر». فالقرآن بمعنى اللفظ المنزل نقول عنه كلام الله لا بمعنى أنّ الله قرأه بالحرف والصوت، بل نقول عنه كلام الله لأنه عبارة عن كلام الله الذاتي الأزليّ الذي ليس حرفًا ولا صوتًا، كما إذا قلنا لفظ الجلالة «الله» نكون قد ذكرنا الله بالحرف والصوت لكن الله الذي نذكره شيء لا كالأشياء.

وليعلم أنّ كلام الله كلام واحد ليس متجزّئًا وليس له أبعاض، هو كلام واحد. كلام الله الأزليّ الأبديّ الذي ليس حرفًا ولا صوتًا لم يسمعه في الدنيا من البشر إلا سيدنا موسى عليه السلام وسيدنا محمد ﷺ سمعه وهو في السمـٰوات من بين الأنبياء كلهم، أما في الآخرة فيسمعه كلّ البشر والجنّ، كلّهم يسمعون ذلك الكلام الذي ليس حرفًا ولا صوتًا. سيّدنا موسى وسيدنا محمد عليهما السلام سمعا كلام الله الذي ليس حرفًا ولا صوتًا وليس له ابتِداء ولا انتهاء. والذي يعتقد أنَّ كلام الله حرف وصوت فليس مؤمنًا لأنه ليس عارفًا بالله.

وأما قول رسول الله ﷺ[2]: «**إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ فَرضَ فرائِضَ فلا تُضَيّعُوهَا، وَحَرَّمَ حُرُماتٍ فلا تنتهِكُوهَا، وحدَّ حدُودًا فلا تعْتدوها، وَسَكَتَ عن أشياءَ غيرَ نسيانٍ فلا تبحثُوا عنهَا**» فليس معناه أن الله يسكت كما تسكت المخلوقات عن الكلام، إنما المعنى أنَّ الله ما أنزلها في القرآن ولا على لسان الرسول ﷺ، أي ما أوردها في القرآن ولا أنزلها في شريعة الرسول ﷺ، وليس معنى «سَكَتَ» أنَّ الله يجوز عليه السكوت، بل هو متكلّم أزلًا وأبدًا لأنّ كلامه

(١) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص٤٧).

(٢) **سنن الدارقطني**، الدارقطني، كتاب الرضاع، (٤/ ١٨٣)، الحديث ٤٢.

ليس حرفًا ولا يتخلّله انقطاع. ولفظ «**سكَتَ**» في هذا الحديثِ ليس معناه أنّ الله تكلّم بأشياء ثم سكت ثم تكلّم ثم سكت، فإنه لو كان الله يتكلم ثم يسكت ثم يتكلم ثم يسكت لكان مثلنا ولا يجوز عقلًا ولا شرعًا أن يكون الخالقُ مثل خَلقِه وإلا لجاز عليه ما يجوز على الحادثات، فالحادثات يجوز عليها ما يجوز على بعضها.

كذلك قدرة الله تعالى قدرة واحدة ليست كقدرتنا، نحن نقدر على شىء ثم نقدر على شىء آخر، وقد تضعف قدرتنا وقد تقوى. أما الله فقادر على كل شىء بقدرة واحدة أزليّة أبديّة. وكذلك له سبحانه مشيئة واحدة ليس له مشيئات متعددة كالخلق. فالمخلوق يشاء شيئًا ثم يشاء شيئًا ثم يشاء شيئًا، أما الله فليس كذلك، فالله شاء وجود كل ما دخل في الوجود وما سيدخل في ما بعد بمشيئة واحدة، كل ذلك شاءه بمشيئة واحدة.

وكذلك عِلمُ الله عِلمٌ واحد دائم ليس شيئًا له أجزاء، فعلم الله لا يزيد ولا ينقص، بل علم شامل لكل شىء. ليس له ابتداء ولا انتهاء، يعلم به كل شىء. علمه ليس كعلمنا، فعلمُنا حادث وقدرتنا حادثة، أول ما نخرج من بطون أمهاتنا نخرج لا نعلم شيئًا ثم يحصل لنا بعد ذلك علم شىء ثم شىء آخر ثم شىء آخر وهكذا. أما علم الله تعالى فواحد شامل لكل شىء لا يزيد ولا ينقص. هذا العالَمُ كله خلقه بقدرة واحدة وبعلم واحد عَلِمَهُ وبمشيئة واحدة شاءه.

وقال الإمام أبو حنيفة[١] رضي الله عنه كذلك: «**وليس قُرْبُ الله تعالى ولا**

---

(١) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص١٧٦ ـ ١٧٨).

بُعْدُهُ من طريق طول المسافة وقِصَرِها، ولكن على معنى الكرامة والهوان، **ولكن المطيع قريبٌ منه بلا كيف والعاصي بعيد عنه بلا كيف،** والقرب والبُعد والإقبال يقع على المـنُاجي».

وقال رضي الله عنه أيضًا[1]: «ونَصِفُهُ ـ أي الله تعالى ـ كما وصف نفسه: أحد صمد[2]، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد[3]، حيٌّ قيّوم قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم **ليست كأيدي خلقه وليست جارحة** وهو خالق الأيادي، ووجهه[4] ليس كوجوه خَلْقِهِ وهو خالق كلّ الوجوه، ونفسه ليست كنفس خلقه وهو خالق كل النفوس، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[5]».

وقال ملّا علي القاري في شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة[6]: «**بلا جسم ولا جوهر ولا عَرَض،** أي في اعتبار صفاته ـ أي الله ـ لأن **الجسم** متركّب ومتحيّز وذلك أمارة الحدوث، والجوهر متحيّز وجزء لا يتجزّأ من **الجسم،** والعَرَض كلّ موجود يحدث في الجواهر **والأجسام،** وهو ـ أي العَرَض ـ

(١) **الشرح الميسّر على الفقهين الأبسط والأكبر،** أبو حنيفة، (١/ ١٥٩).

(٢) الصمد في حق الله معناه الذي تفتقر إليه جميع المخلوقات، مع استغنائه عن كلّ موجود، والذي يُقصد عند الشدّة بجميع أنواعها ولا يَجتلب بخلقه نفعًا لنفسه ولا يدفع بهم عن نفسه ضرًّا.

(٣) أي لم يكن له شبيه ولا عِدْل ـ بكسر العين وهو المثل ـ ولا نظير له بوجه من الوجوه.

(٤) ورد في القرآن إطلاق الوجه على الله بمعنى الذات كقوله تعالى ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة الرحمن]، وهنا يتعيّن تفسيره بالذات لأنه ورد مرفوعًا موصوفًا بـ: ذو الجلال والإكرام والذات المقدّس هو الموصوف بالجلال والإكرام. **الاعتقاد والهداية،** البيهقيّ، (ص٨٨).

(٥) **سورة الشورى،** الآية ١١.

(٦) **شرح الفقه الأكبر،** ملا علي القاري، (ص٦٥).

قائم بغيره لا بذاته كالألوان والأكوان من الاجتماع والافتراق والحركة والسكون وكالطعوم والروائح، والله تعالى منزّه عن ذلك. وحاصله أن العالمَ أعيان وأعراض، فالأعيان ما لها قيام بذاتها وهو إما مركّب وهو **الجسم** أو غير مركّب كالجوهر وهو الذي لا يتجزّأ، والله سبحانه منزّه عن ذلك كلّه». والأعيانُ هي الأشياء التي لها حجمٌ إن كانت صغيرة كالذَّرَّة أو أصغر حجم خلقه الله وهو الجزء الذي لا يتجزأ لكونه في منتهى القِلة أو كبيرة كالعرش الذي هو أكبر المخلوقات حجمًا وأوسعها مِساحةً، والعَرَضُ ما لا يقوم بذاته بل بغيره، والأعيان لا تخلو من الأعراض كالحركة والسكون وهذا أمر ظاهر مُدرَك بالبديهة.

ونقل ملّا علي القاري قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه[1]: «والله تعالى يُرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم **بلا تشبيه ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة**». فهذا نفي للجهة والمكان عن الله تعالى.

وقال الإمام أبو حنيفة[2] أيضًا: «**ولقاءُ الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حقٌّ**».

فهذه جملة من كلام هذا الإمام الكبير من زمن السلف الصالح تفيد أن هذا العلم وهذا الاعتقاد ليس جديدًا، إنما هو منقول عن السلف الصالح من أهل السنة والجماعة، فلا عبرة بمن يدّعي أن هذا العلم محدَثٌ مبتدع، بل هي العقيدة التي تناقلها الخلف عن السلف بحمد الله.

---

(١) ذكره الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر. **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص١٣٦، ١٣٧).

(٢) **الوصية**، أبو حنيفة، (ص٤). ونقله ملا علي القاري في **شرح الفقه الأكبر**، (ص١٣٨).

• **قول الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله (ت ١٧٠هـ):**

يُروى عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ضمن قصة طويلة أن شخصًا قال للخـليل: أنت تقول: **الله تعالى ليس بجسم ولا عرض،** فأقره[١].

• **قول الإمام مالك رضي الله عنه (ت ١٧٩هـ):**

قال الإمام مالك رضي الله عنه في ما رواه عنه الحافظ المجتهد أبو بكر ابن المنذر: «أرى في أهل الأهواء أن يعرضوا على السيف فإن ردعوا وإلا ضربت أعناقهم». وأهل الأهواء كالمشبهة والمجسّمة والمعتزلة والجهمية.

وأخرج البيهقيّ[٢]: «أن رجلًا دخل على الإمام مالك فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٣] كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرُّحَضاء ثم رفع رأسه فقال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٤] كما وصف نفسه ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه، فأُخرج الرجل». وفي رواية: «الاستواء معلوم ولا يقال كيف، والكيف غير معقول». ومعنى «الاستواء معلوم»: أي معلوم وروده في القرآن بأنه مستوٍ على عرشه استواءً يليق به، ومعنى «والكيف غير معقول»: يريد الكيف من الشكل والهيئة والجلوس والاستقرار ونحو ذلك من صفات المخلوقين هذا غير معقول في حقّ الله، أي لا يقبله العقل السليم ولا تجوز هذه الصفات على الله لأنها من صفات الأجسام.

(١) **الوافي في الوفيات**، الصفدي، (١/ ١٨٨٤).

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقيّ، (ص٥١٥).

(٣) **سورة طه**، الآية ٥.

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

ولا يصح عن مالك رضي الله عنه ولا عن غيره من السلف أنه قال: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة» فهذه العبارة لم تثبت من حيث الإسناد عن أحد من السلف كما تقدم، وهي موهمة معنًى فاسدًا، وهو أن استواء الله على العرش هو استواء له هيئة وشكل نحن لا نعلمه، وهذا خلاف مراد السلف بقولهم «والكيف غير معقول».

ولا يُغترّ بوجود هذه العبارة في كتب بعض المشاهير فهم لا يفهمون ما تفهمه المشبهة المجسمة لأنهم صَرَّحوا في كتبهم بأن الله منزّه عن الجسمية والتحيّز في المكان وعن الحدّ والمقدار لأن الحدّ والمقدار من صفات المخلوق، قال الله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾[1]، فالتحيّز في المكان والجهة من صفات الحجم والله ليس حجمًا ولا يجوز عليه ما يجوز على الأحجام من الصفات.

وعبارة: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة» وإن وُجِدت في بعض الكتب إلا أنها غلطة لا أساس ولا إسناد لها عن السلف، لا عن الإمام مالك ولا عن غيره، وهي شنيعة لأنها يفهم منها المشبّه المجسّم كيفًا لكن لا نعلمه، هو مجهول عندنا، وأما بعض من أوردها من أهل السّنة بلا إسناد فلا يفهمون هذا المعنى، بل يفهمون منها أن حقيقة الاستواء غير معلومة للخلق، ولكن المجسّمة تقصد بها ما يناسب معتقدها من أن الله حجم له حيّز. والعجب كيف يقولون إن الاستواء على العرش حسّيّ ثم يصفونه بأنه مجهول! ولعلّهم يريدون بهذا هل هو جلوس تَرَبُّع أم على شكل آخر والعياذ بالله تعالى.

---

(١) **سورة الرعد**، الآية ٨.

وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة من الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم[1] للالكائيّ، وكتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة[2]: «عن الإمام المجتهد سفيان ابن عيينة أنه سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمـٰن عن قوله سبحانه وتعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[3] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله تعالى الرسالة، وعلى الرسول البلاغ وعلينا التصديق».

ويستدل بقول الله تعالى﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ۝٨﴾[4] على أنّ الله خلق كل شيء على كميّة مخصوصة أي على حجمٍ مخصوص، فالعرشُ له حجمٌ وهو أكبرُ جسمٍ خلقه الله تعالى من حيث المِساحة. وكذلك الذَّرَّة لها حجمٌ، والله تعالى هو الذي خلق كل شيءٍ على حجمٍ مخصوصٍ لا يجوزُ أن يكون ذا حجمٍ، ويُفهم من هذه الآية أنّ الله لا يجوز أن يُوصف بصفاتِ الأحجام وهي الأجسام، وصفاتُ الأحجامِ كثيرةٌ منها الحركةُ والسكونُ والاتصالُ والانفصالُ واللونُ والبرودةُ والحرارةُ واليُبوسةُ والجلوسُ والاستقرارُ والتغيّرُ. والله تعالى جعل الأجسامَ على أحوالٍ منها ما هو ساكنٌ على الدوامِ كالعرشِ والسمـٰواتِ السبعِ، ومنها ما هو متحرّكٌ أحيانًا وساكنٌ أحيانًا كالإنسان والملائكةِ والجنِ ومنها ما هو متحركٌ دومًا كالنجومِ. فالله الذي خلق هذه الأشياء لا يجوز أن يكون مُشبهًا لها ولا متصفًا بصفةٍ من

(١) **شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة**، اللالكائيّ، (١/ ٣٩٨).

(٢) **الإبانة**، ابن بطة، (٣/ ١٦٣).

(٣) **سورة طه**، الآية ٥.

(٤) **سورة الرعد**، الآية ٨.

صفاتها. وهذا العرش المجيد خلقه الله ليكون قِبلةً للملائكة الحافّين حوله يتوجهون إليه ويطوفون به كما أنّ المؤمنين في الأرض يتوجهون إلى الكعبة ويطوفون حولها ويُعظّمونها.

فكما أنّه لا مناسبةَ بين الله وبين الكعبةِ كذلك لا مناسبةَ بين الله وبين العرشِ. ثم فوق العرش يوجدُ مكانٌ والله لا يجوز عليه أن يكون في مكانٍ فقد ورد في صحيح البخاريّ[1] وصحيح ابن حِبّان[2] أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ الله كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الخلْقَ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ**» معناه: يوجدُ كتابٌ فوق العرش مكتوبٌ فيه هذه الجملة: «**إنّ رحمتي سبقت غضبي**»، فدلّ الحديث على وجود مكان فوق العرش. ومعنى «**إنّ رحمتي سبقت غضبي**» أنّ مظاهرَ رحمةِ الله كالجنّةِ والملائكةِ أسبق وجودًا وأعظمُ من مظاهرِ الغضبِ كالنارِ والشياطينِ، وليس معناه أن الله لهُ صفة تسبقُ صفة، فاللهُ تعالى صفاتُهُ كلها أزليّة ليس فيها سابقٌ ومسبوقٌ.

• قول الإمام موسى الكاظم رضي الله عنه (ت ١٨٣هـ):

قال الإمام موسى الكاظم رضي الله عنه ما نصه: «**سبحان من ليس كمثله شىء ولا جسم ولا صورة**».

---

(١) **صحيح البخاريّ**، البخاري، (٩/ ١٩٦).

(٢) **صحيح ابن حبان**، ابن حبان، (١٤/ ١٣). وروايته: «**لَمَّا قَضَى الله الخلقَ كَتَبَ في كِتَاب عِنْدَهُ: غَلَبَتْ أَوْ قَالَ: سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضْبِي** (الشك من الراوي) **قَالَ: فَهِيَ عِنْدَه فَوْقَ العَرْشِ**».

• **أقوال الإمام الشافعيّ رضي الله عنه** (**ت ٢٠٤هـ**):

قال ابن المعلّم القرشيّ[١]: «وهذا مُنْتَظِمٌ مَن كُفْرُه مُجمع عليه، ومَن كفّرناه من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرآن[٢]، وبأنه ـ أي الله تعالى ـ لا يعلم المعلومات قبل وجودها، ومَن لا يؤمن بالقَدَر، **وكذا مَن يعتقد أن الله جالس على العرش** كما حَكَاه القاضي حسين عن نصّ الشافعيّ».

وقال كذلك[٣]: «ثبت أن الشافعيّ قال: من قال الله جالس على العرش كافر».

وقال أيضًا ما نصه[٤]: «واعلموا أن الله تعالى ليس بجوهرٍ ولا بجسمٍ ولا عرضٍ والدليل عليه: هو أن الجوهر أصل الشىء وهو ما يتركب منه الجسم ومنه يقال: ثوب جوهري إذا كان أصليًّا، والباري محال أن يتركب منه شيء حتى يكون جوهرًا لأن الجواهر لا تنفك عن الحوادث والحركة والسكون والألوان والطعوم والروائح وغير ذلك، والقديم سبحانه يستحيل عليه الحوادث، فبان أنه ليس بجوهرٍ ومحال أيضًا أن يكون جسمًا».

وقال الإمام الشافعيّ رضي الله عنه[٥]: «واعلموا أن خالق العالم واحد لا شريك له، فَرْدٌ لا ثاني له، ومعنى الوحدانية في صفاته أنه يستحيل عليه التجزئة والتبعُّض وهمًا أو تقديرًا، واعلموا أن الحدَّ والنهاية لا تجوز على

---

(١) **نجم المهتدي ورجم المعتدي** (مخطوط)، ابن المعلم القرشيّ، (ص٥٥١).

(٢) أي من قال إن صفة الله مخلوقة أو قال إنَّ لله شفتين وأسنانًا ولهاة أو إن كلامه الأزليّ أصوات وحروف، فهذا مجمع على كفره والعياذ بالله تعالى.

(٣) **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، ابن المعلم القرشيّ.

(٤) **الفقه الأكبر**، تنسب للإمام للشافعي، (ص٩).

(٥) **رسالة الفقه الأكبر**، تنسب للإمام الشافعيّ، (ص١١).

الله تعالى، ومعنى الحدّ طَرَف الشيء ونهايته.

واعلموا أن البارئ تعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عَرَض، ومحال أن يكون جسمًا لأن الجسم هو المجتمع المؤتلف، ومنه قول أهل اللغة: هو جسيم وذلك أجسم منه فيصفونه بالمبالغة إذا كثر تأليفه واجتماعه، وقد ورد هذا المعنى في قوله تعالى﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ ٢٤٧﴾[1]، أي في عِظم الجثة والشخص، والبارئ سبحانه ليس بذي أجزاء وأبعاض، بل هو واحد أحد، والمجتمع المؤتلف لا يكون واحدًا، ومحال أن يكون عَرَضًا لأن العَرَض ما يستحيل عليه البقاء أو يقلّ بقاؤه.

واعلموا أن الصورة والتركيب يستحيلان على الله للمعنى الذي ذكرناه في الجسم، واعلموا أنه لا يجوز على الله تعالى اللون والطعم والرائحة والبرودة ونحو ذلك لأنّ هذه صفات الحوادث وعلامات الصنع، والموصوف بشيء منها مع جواز غيره لا يختصّ به إلا بمخصّصٍ هو جاعلُه وخالقُه، وذلك من سِمات الحدوث». أي من صفات المخلوقات.

وقال رضي الله عنه[2]: «إنه تعالى كان ولا مكان، فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان، لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته».

وقال عليه رضوان الله: «من انتهض لمعرفة مدبره فانتهى إلى موجود

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ٢٤٧.

(٢) **إتحاف السادة المتقين**، الزَّبيديّ، (٢/ ٢٤).

ينتهي إليه فكره فهو مشبّه[١]، ومن انتهى إلى العدم الصرف فهو مُعطّل[٢]، ومن انتهى إلى موجود واعترف بعجزه عن إدراكه فهو موحّد[٣]». رواه البيهقيّ وغيره[٤]. لذلك نهى السلف الصالح عن التفكر في ذات الله تعالى للوصول إلى حقيقته لأنه لا يعلم اللّـهَ على الحقيقة إلا اللّـه، إنما معرفتنا بالله هي بمعرفة ما يجب له تعالى وما يستحيل في حقه وما يجوز في حقّه. وكلُّ من يتفكر في ذاته تعالى فيتخيّل بخياله صورةً أو يتوهّمها بوهمه ويعتقد أن ما تخيّله وتوهَّمه هو الله فهو ليس مسلمًا موحّدًا إذ لا فَرْق بينه وبين عابد الصنم، فعابد الصنم عَبَدَ صورةً نَحَتَها وهذا عَبَدَ صورةً تخيَّلها، وأما المؤمن المصدق فيعبد من لا شبيه له ولا مثيل.

وقال الشافعيّ رضي الله عنه كذلك[٥]: «**المُجَسّمُ كافر**». أي أن المشبه المجسّم الذي اعتقد في الله الجسميةَ والحجمَ غير مسلم ولا مؤمن بل هو تائه في المعتقد لأنه خالف الشرع والعقل بقوله: إن الله جسم وبقوله: إن الله جالس على العرش، ومنهم من يقول: إنه مستقرّ عليه، ومن المجسمة من يقول[٦]: إنّ الله ترك مكانًا يُجْلِسُ فيه معه محمدًا يوم القيامة، ومنهم من

(١) أي انتهى إلى شيء له صورة وهيئة فهو مشبّه غيرُ مؤمن.

(٢) أي أَوْدَى به تفكيره إلى نفي وجود مُوجِدٍ خالقٍ للعالم فهو كذلك غير مؤمن.

(٣) أي سلَّمَ وصدّق بوجود مُوجِد لا يشبه أحدًا هو خالق هذا العالم برمّته وشهد بلسانه وصدّق بنبوّة سيدنا محمد ﷺ فهو مؤمن.

(٤) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص١٥٢)، **البرهان المؤيد**، أحمد الرفاعي، (ص١٦).

(٥) **الأشباه والنظائر**، السيوطي، (١/ ٧٤٤).

(٦) **الفتاوى**، ابن تيمية، (٣/ ٢٢٩).

يقول[1]: إن الله متحيّز في مكان فوق العرش بذاته، ومنهم من يقول[2]: إن الله يتحرّك كل ليلة بنزوله من العرش إلى السماء الدنيا، حتى إن بعض هؤلاء قال: إن الله يضع رِجلَه في جهنّم لكنها لا تحترق والعياذ بالله تعالى، وغير ذلك من أقوالهم ما يدلّ على التشبيه والتجسيم وهذا لقياسهم الخالق على المخلوق واتّباعهم الوهم، وكله كفر وضلال.

• قول نعيم بن حمّاد الخزاعي رحمه الله (ت ٢٢٨هـ):

قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري رحمه الله[3]: «**من شبّه الله بخلقه كفر**».

• أقوال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه (ت ٢٤١هـ):

هذا الإمام أحمد رضي الله عنه يقول بتنزيه الله عن الجسمية وصفات المخلوقات، وهو الذي افتُري عليه كثيرًا وادّعى أناس من المجسّمة أنهم على مذهبه وهو منهم بريء، فمذهب الإمام أحمد ليس مذهب التجسيم بحال من الأحوال.

قال أبو الفضل عبد الواحد التميميّ الحنبلي[4]: «**وأنكر** - أي الإمام أحمد - **على مَن يقول بالجسم**، وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل

---

(١) المسمى **منهاج السّنة النبوية**، ابن تيمية، (٣/ ٢٠٥).

(٢) المسمى **منهاج السّنة النبوية**، ابن تيمية، (١/ ٢١٠). المسمى **موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول**، ابن تيمية، (٢/ ٢٦)، (٢/ ٤، ٥). **شرح حديث النزول**، ابن تيمية، (ص٢٣، ٦٦).

(٣) **تفسير ابن كثير**، ابن كثير، (٣/ ٤٢٧).

(٤) **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، أبو الفضل عبد الواحد التميميّ، (ص٢٩٨).

اللغة وضعوا هذا الاسم على **كلّ ذي طول وعرض وسَمْك وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كلّه، فلم يجُزْ أن يسمّى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبَطَلَ**».

وقوله: «وأنكر على مَن يقول بالجسم» أي أنكر الإمام أحمد رضي الله عنه على مَن وصف الله بالجسم، فهذا تصريح من الإمام أحمد رضي الله عنه في تنـزيهه لله عن هذه الأشياء الستة لأنها من لوازم الجسمية، فنزّه الله تعالى عن الطُّول والعَرْض والسَّمْك والتركيب والصورة والتأليف، وهذا الذي قال به الأشاعرة والماتريدية وهم أهل السُّنَّة والجماعة الموافقون لأحمد وغيره من السلف الصالح في أصول المعتقد.

وأما قوله: «إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة» فمعناه أن أسماء الأشياء تُعرف إما من طريق اللغة وإما من الشرع، فهناك أشياء عُرفت أسماؤها من اللغة كالرجل والفرس وأشياء عُرفت أسماؤها من طريق الشرع مثل الصلاة الشرعية. والجسم في اللغة يُطلَق على ما له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله لا يُوصَف بشيء من ذلك وإلّا لكان مشابهًا لخلقه وذلك ضدّ قوله تعالى﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾[1]، ثم لو كان الله جسمًا ذا طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف لاحتاج لمن خصَّصَه بذلك الطول وذلك العرض وذلك السَّمك وذلك التركيب وتلك الصورة، والمحتاج لا يصح في العقل أن يكون إلهًا، فمعنى الجسم لا يجوز وصف الله به شرعًا ولا عقلًا ولا لغة، واللفظ أي لفظ الجسم لم يرد في الشرع إطلاقه عليه ولا يجوز في الشرع

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

تسمية الله إلا بما سمّى به نفسه أي إلا بما ثبت في الشرع تسميته به كما ذكر إمام أهل السّنة أبو الحسن الأشعريّ رضي الله عنه[1] وغيره «ولا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه ﷺ أو أجمعت عليه الأمة». فبَطَل إطلاق صفات الأجسام على الله تعالى بل نقل صاحب الخصال عن الإمام أَحمد نفسه «تكفير مَن قال: الله جسم لا كالأجسام» كما ذكر ذلك المحدّث الأصوليّ بدر الدين الزركشيّ[2] وقال بعد ذكر قول الإمام أحمد رضي الله عنه: «ونقل عن بعض الأشعرية أنه ـ يعني المجسّم ـ يفسّق وهذا النقل عن الأشعرية ليس بصحيح».

وأما قول الإمام أحمد رضي الله عنه: «وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم» فمعنى «وضعوا» أنَّ هذا عُرِف بالنقل أي عُرِف أن إطلاق هذا الاسم أي الجسم يكون على ذي طول وعرض وسَمْك وتركيب وصورة وتأليف لأن اللغة العربية ليست شيئًا بالمواضعة إنما هي بالوحي، قال الله تعالى ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴿٣١﴾﴾[3]، فمعنى «أطلقوا» أو «وضعوا» نقلوا إلينا، ليس معناه اجتمعوا وقرّروا أن يطلقوا هذا الاسم أي الجسم على صاحب هذه الأشياء الستة، فمنَ الأنبياء عليهم السلام تعلَّم البشرُ اللغات.

وقول الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «والله تعالى خارج عن ذلك كلّه» أي كلّ هذا يستحيل على الله لأن الله لا يشبه شيئًا من خلقه،

(١) **مجرد مقالات الأشعري**، ابن فورك، (ص٤٢).
(٢) **تشنيف المسامع**، الزركشيّ، (٤/ ٦٨٤).
(٣) **سورة البقرة**، الآية ٣١.

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[1]، ثم لو كان الله جسمًا كبيرًا أو صغيرًا، كثيفًا كالبشر والحجر أو لطيفًا كالنور والهواء لاحتاج لمن خصّصه بهذه الصورة والكيفية، والمحتاج لا يصحّ في العقل أن يكون إلـٰهًا.

وقول الإمام أحمد: «فلم يجُزْ أن يسمّى جسمًا، لخروجه ـ أي الله ـ عن معنى الجسمية، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل» أي لم يأتِ في الشريعة إطلاق الجسم على الله، بل الذي جاء في الشريعة تنـزيه الله عن الجسم وعن صفات الجسم، ومَن أطلق ذلك ـ أي الجسم ـ على الله فكلامه باطل مخالف لعقيدة المسلمين فيلزمه الرجوع إلى الإسلام بالنطق بلا إلـٰه إلا الله محمد رسول الله.

وقال التميميّ أيضًا: «وكان يقول ـ أي الإمام أحمد رضي الله عنه: إن لله تعالى يدين...» ثم قال: «**ليستا بجارحتين وليستا بمركّبتين ولا جسم ولا جنس من الأجسام ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح ولا يُقاس على ذلك، ولا مرفق ولا عضد** ولا في ما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق القرآن به، أو صحّت عن رسول الله ﷺ السُنَّة فيه»[2]. واليد إذا أضيفت إلى الله فلا يراد بها الجارحة التي للإنسان ونحوه، قال الحافظ البيهقيّ رحمه الله[3]: «وأن يده ليست بجارحة». وقال أيضًا في كتابه الأسماء والصفات ما نصه[4]: «وقال أبو سليمان الخطابي رحمه الله: ليس في

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، أبو الفضل عبد الواحد التميميّ، (ص٢٩٤).

(٣) **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، البيهقيّ، (١/ ١١٧).

(٤) **الأسماء والصفات**، البيهقيّ، (ص٥١٥).

ما يضاف إلى الله من صفة اليدين شمال لأن الشمال محل النقص والضعف، وقد روي «**وكلتا يديه يمين**»[(١)]، وليس معنى اليد عندنا الجارحة إنما هو صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيّفها وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة وهو مذهب أهل السّنة والجماعة». وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه[(٢)]: «ولكن يده صفته بلا كيف».

وقال الإمام أحمد أيضًا[(٣)]: «ولا يجوز أن يقال: **استوى بمماسّة ولا بملاقاة،** تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، **والله لم يلحقه تغيُّرٌ ولا تبدُّلٌ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش**». وهو مأخوذ من قول الإمام عليّ رضي الله عنه[(٤)]: «كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان». أي أن الله غنيّ عن العالمين وهو مستغنٍ عن كل ما سواه أزلًا وأبدًا فلا يحتاج إلى مكان يقوم به أو شيء يحلّ به أو إلى جهة، فلو كان له مكان لكان له أمثال وأبعاد طول وعرض وعمق ومن كان كذلك كان محدَثًا محتاجًا لمن حدَّه بهذا الطول وبهذا العرض وبهذا العمق، أما الله تعالى فهو موجود قبل المكان بلا مكان بل وهو الذي خلق المكان فليس بحاجة إليه.

وقال التميميّ[(٥)]: «جملة اعتقاد أحمد رحمه الله في الذي كان يذهب إليه

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الإمارة، باب فَضِيلَةِ الإِمَامِ الْعَادِلِ وَعُقُوبَةِ الْجَائِرِ وَالْحَثِّ عَلَى الرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ وَالنَّهْيِ عَنْ إِدْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ، (٦/ ٧)، الحديث ٤٨٢٥.

(٢) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص٦٧).

(٣) **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، أبو الفضل عبد الواحد التميميّ، (ص٢٩٧).

(٤) الفرق بين الفرق، البغدادي، (ص٣٣٣).

(٥) **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، أبو الفضل عبد الواحد التميميّ، (ص٢٩٣).

أنَّ الله واحد لا من عدد، لا يجوز عليه التجزُّؤ ولا القسمة».

وفي كتاب مناقب أحمد للبيهقيّ: «قال: وأنبأنا الحاكم قال: حدّثنا أبو عمرو السمّاك قال: حدّثنا حنبل بن إسحاق قال: سمعت عمي أبا عبد الله يعني الإمام أحمد يقول: احتجّوا عليَّ يومئذ ـ يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين ـ فقالوا: تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك؟ فقلت: إنما هو الثواب، قال تعالى﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[1] إنما تأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ».

وقال ابن كثير[2]: «قال البيهقي: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه».

وقال البيهقي أيضًا: «وفي كلام الإمام أحمد دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السُّنَّة انتقالًا من مكان إلى مكان، كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فعبّر عن إظهاره أي الله إيّاها بمجيئه، وهذا الذي أجابهم به أبو عبد الله ـ أي الإمام أحمد ـ لا يهتدي إليه إلا الحذّاق من أهل العلم، المنـزّهون عن التشبيه» انتهى ما ذكره البيهقيّ في مناقب أحمد[3].

وقال رضي الله عنه في آية الاستواء[4]: «استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر».

---

(١) **سورة الفجر**، الآية ٢٢.

(٢) **البداية والنهاية**، ابن كثير، (١٠/ ٣٦١).

(٣) **تعليق الكوثريّ على السيف الصقيل**، السبكيّ، (ص١٢٠، ١٢١).

(٤) **دفع شبه من شبّه وتمرّد**، الحصنيّ، (ص١٧).

وقال عليه رضوان الله أيضًا[1]: «مهما تصوّرت ببالك فالله بخلاف ذلك». أي لا يشبه ذلك.

وَقَالَ ابن قدامة المقدسي[2] في كتابه المسمى «ذم التأويل»[3]: «وَقَالَ أَبُو بكر الْخلال أخبرنَا الْمَرْوذِيّ قَالَ سَأَلت أَبَا عبد الله عَن أَخْبَار الصِّفَات فَقَالَ نمرها كَمَا جَاءَت.

قَالَ: وَأَخْبرنِي عَليّ بن عِيسَى أَن حنبلا حَدثهمْ قَالَ: سَأَلت أَبَا عبد الله عَن الْأَحَادِيث الَّتِي تروى أن الله تبَارك وَتَعَالَى ينزل كل لَيْلَة إِلَى السماء الدُّنْيَا وَأَن الله يُرى وَأن الله يضع قدمه وَمَا أشبهه. فَقَالَ أَبُو عبد الله: نؤمن بهَا ونصدق بهَا وَلَا كَيفَ وَلَا معنى[4]، وَلاَ نرد مِنْهَا شَيْئا، ونعلم أَن مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُول حق إِذا كَانَ بأسانيد صِحَاح، وَلَا نرد على رَسُول الله ﷺ قَوْله، وَلَا يُوصف الله تَعَالَى بِأَكْثَرَ مِمَّا وصف بِهِ نَفسه أَو وَصفه بِهِ رَسُوله، بِلَا حد وَلَا غَايَة، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[5]،وَلاَ يبلغ الواصفون صفته وَصِفَاته مِنْهُ وَلَا نتعدى الْقُرْآن والْحَدِيث، فَنَقُول كَمَا قَالَ وَنصفه كَمَا وصف نَفسه وَلَا نتعدى ذَلِك، نؤمن بِالْقُرْآنِ كُله محكمه ومتشابهه، وَلَا نزيل عَنهُ صفة من صِفَاته لشناعة شنعت».

---

(١) **العقيدة برواية أبي بكر الخلال**، أحمد بن حنبل، (١/ ١١٦).

(٢) المسمّى **ذمّ التأويل**، ابن قدامة، (١/ ٢٢).

(٣) تنبيه: ليس كل ما في كتبه معتمدًا.

(٤) أي لا نجزم ولا نقطع بأن هذا المعنى هو مراد الله لأن لغة العرب تحتمل هذا المعنى ومعاني أخرى موافقةً لعقيدة أهل السنة مع نفي التشبيه والتجسيم. وقد ثبت عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه أوّل تأويلًا تفصيليًّا.

(٥) **سورة الشورى**، الآية ١١.

• **أقوال الإمام ذي النون المصريّ رضي الله عنه (ت ٢٤٥هـ):**

روى الحافظ أبو نُعَيم الأصبهانيّ في حلية الأولياء(١): «أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد البغداديّ في كتابه وقد رأيته، وحدّثني عنه عثمان بن محمد العثمانيّ، قال: أنشدني محمد بن عبد الملك بن هاشم لذي النون المصريّ رحمه الله تعالى: [البسيط] (٢)(٣)(٤)

«شكرًا لِمَا خصَّنا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِهِ ... منَ الهدى ولطيفِ الصُّنعِ والرَّفَدِ(٢)
ربي تعالى فلا شيء يُحيطُ بهِ ... وَهْوَ المحيطُ بنا(٣) في كلّ مُرْتَصَدِ
لا الأينُ والحيثُ حاشا كيف يدركه ... ولا يُحدُّ بمقدارٍ ولا أَمَدِ(٤)
وكَيْفَ يُدْرِكُه حدٌّ ولم ترَهُ ... عينٌ وليس له في المِثْلِ من أَحَدِ
أمْ كيفَ يبلغُهُ وهْمٌ بلا شَبَهٍ ... وقد تعالى عنِ الأشباهِ والولدِ
مَن أَنْشَا قبلَ الكونِ مبتدعًا ... من غيرِ شيءٍ قديم كانَ في الأبدِ
ودهَّرَ الدَهْرَ والأوقاتِ واختلفَتْ ... بما يشاءُ فَلَمْ ينقص ولم يزدِ
إذ لا سماءٌ ولا أرضٌ ولا شبحٌ ... في الكَونِ سبحانَهُ من قاهرٍ صَمَدِ».

---

(١) **حلية الأولياء**، أبو نُعَيم، (٩/ ٣٨٨).

(٢) «الرفد: العطاء». **لسان العرب**، ابن منظور، (٣/ ١٨١).

(٣) المحيط بنا علمًا، قال تعالى ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ١٢﴾ [سورة الطلاق] أما إحاطة الجهة بالجسم فهذه لا تجوز على الله.

(٤) أمد: قال الراغب في المفردات يقال باعتبار الغاية والزمان عام في الغاية والمبتدأ، ويعبر به مجازًا عن سائر المدة. والأمد المنتهى من الأعمار يقال ما أمدك أي منتهى عمرك. قال شمر: الأمد منتهى الأجل». **تاج العروس**، الزَّبيدي، مادة (أ م د)، (٧/ ٣٩١، ٣٩٢).

وقال ذو النون المصري رضي الله عنه[1]: «**مهما تصوّرت ببالك فالله بخلاف ذلك**». أي أنّ ما يتصوّره الإنسان بباله خيال ومثال، والله منـزّه عن ذلك كله. وهي قاعدة عظيمة مهمة جدًّا، فالله تعالى لا يدركه الوهم، وذلك لأنَّ الوهم يدرك الأشياء التي أَلِفَها أو التي هي من جنس ما أَلِفه كالإنسان والغمام والمطر والشجر والضوء والظلام والريح والظل ونحو ذلك، والإنسان يستطيع أن يتصوَّر الأشياء المخلوقة التي رآها والأشياء المخلوقة التي لم يَرَها، وأمَّا الله فلا تدركه تصوُّرات العباد ولا أوهامهم.

• قول الشيخ عمرو بن عثمان المكّيّ رحمه الله (ت ٢٩١هـ):

قال المناويّ في طبقاته[2]: «قال عمرو بن عثمان المكّيّ: كلّ ما توهّمه قلبك أو سَنَحَ[3] في مجاري فكرك أو خطر في معارضات لُبّك[4] **من حسن أو بهاء أو أنس أو ضياء أو جمال أو شبح أو نور أو شخص خيال فالله بعيد عن ذلك منـزّه عنه** ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[5]».

وانظر إلى استعمال عمرو بن عثمان لفظ «بعيد» بمعنى أن الله سبحانه منـزّه عن صفات الخلق، والمقصود من هذه الكلمة في حقّ الله في هذا السياق هو البعد المعنويّ، وهو شيء كان معروفًا استعماله عند السلف وكذلك القرب إذا أُضيف إلى الله تعالى فهو القرب المعنويّ.

---

(١) **الرسالة القشيرية**، القشيريّ، (ص٣). **تاريخ دمشق**، ابن عساكر، (١٧/ ٤٠٤).

(٢) **طبقات المناوي الكبرى**، المناويّ، (١/ ٣٧٢).

(٣) «سَنَحَ لي رَأْيٌ: عَرَضَ». **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، مادة (س ن ح)، (ص٢٨٨).

(٤) «لُبُّ الرَّجُل ما جُعِل في قَلْبه من العَقْل». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة ل ب ب، (١/ ٧٢٩).

(٥) **سورة الشورى**، الآية ١١.

• **قول الإمام المجتهد المفسر ابن جرير الطبريّ رحمه الله (ت ٣١٠هـ):**

قال الإمام المجتهد المفسر محمد بن جرير الطبريّ تحت باب عنوانه[١]: «القول في الدلالة على أن الله عزَّ وجلَّ القديم الأول قبل كلّ شيء، وأنه هو المحدِث كلّ شيء بقدرته تعالى ذكره:

فمن الدّلالة على ذلك أنه لا شيء في العالم مشاهد إلا جسمًا أو قائمًا بجسم، وأنه لا جسم إلا مفترق أو مجتمع، وأنه لا مفترق منه إلا وهو موهوم فيه الائتلاف إلى غيره من أشكاله، ولا مجتمع منه إلا وهو موهوم فيه الافتراق، وأنه متى عدم أحدهما عدم الآخر معه، وأنه إذا اجتمع الجزآن منه بعد الافتراق فمعلوم أن اجتماعهما حادث بعد أن لم يكن.

وإذا كان الأمر في ما في العالَمِ من شيء كذلك، وكان حكم ما لم يُشاهَد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسم أو قائم بجسم، وكان ما لم يخلُ من الحَدَثِ لا شكّ أنه محدَث بتأليفِ مؤلّفٍ بكسر اللام المشددة له إن كان مجتمعًا، وتفريق مفرّق بكسر الراء المشدّدة له إن كان مفترقًا، **وكان معلومًا بذلك أن جامع ذلك إن كان مجتمعًا، ومفرّقه إن كان مفترقًا، من لا يشبهه ومن لا يجوز عليه الاجتماع والافتراق، وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات الذي لا يشبهه شيء، وهو على كلّ شيء قدير**، فتبيّن ممّا وصفنا أن بارئ الأشياء ومحدِثَها كان قبل كلّ شيء، وأن الليل والنهار والزمان والساعات محدَثات، وأن محدِثَها الذي يدبّرها ويصرفها قبلها، إذ كان من المحال أن يكون شيء يُحدِث شيئًا إلا ومحدثه قَبلَه، وأن في قوله تعالى

---

(١) **تاريخ الأمم والملوك**، الطبريّ، (١/ ٢٥).

ذكره: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾[1] لأبلغ الحجج وأدلّ الدلائل لمن فكّر بعقل واعتبر بفهم على قِدَمِ بارئها وحدوث كلّ ما جانسها وأن لها خالقًا لا يشبهها».

فإن قيل: روى البيهقيّ بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال[2]: «تفكّروا في كل شىء ولا تفكروا في ذات الله». فالجواب: أن النّهي ورد عن التفكر في الخالق مع الأمر بالتّفكر في الخلق، فإنه يوجب النظر وإعمال الفكر والتأمّل في ملكوت السمـٰوات والأرض ليستدلّ بذلك على وجود الخالق الصانع وعلى أنه لا يشبه شيئًا من خلقه، ومن لم يعرف الخالق من المخلوق لا يكون عارفًا بالله تعالى، وعليه فلا يكون عاملًا بهذا الأثر الصحيح. وقد أمر القرآن بتعلّم الأدلة على العقائد الإسلامية، على وجوده تعالى وعلى ثبوت العلم له والقدرة والمشيئة والوحدانية إلى غير ذلك من الصفات الواجبة له سبحانه ولم يطعن إمام معتبر في هذا العلم الذي هو مقصد أهل السنّة والجماعة من السلف والخلف كما تقدّم.

• قول اللغويّ الزَّجّاج رحمه الله (ت ٣١١هـ):

قال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجاج أحد مشاهير اللغويين ما نصه[3]: «العليّ هو فَعِيل في معنى فاعل، فالله تعالى عالٍ على خلقه وهو عليٌّ عليهم

---

(١) **سورة الغاشية**، الآية ١٧-٢٠

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقيّ، (ص٤٢٠). **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٣٨٣)، وعزاه للبيهقيّ وقال: «موقوف وسنده جيد». وقد تقدّم.

(٣) **تفسير أسماء الله الحسنى**، الزَّجَّاج، (ص٤٨).

بقدرته، ولا يجب أن يُذهب بالعلو ارتفاع مكانٍ إذ قد بيَّـنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدَّست ولا يجوز أن يكون على أن يُتصوَّر بذهن، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا».

وقال أيضًا[1]: «والله تعالى عالٍ على كل شَيء، وليس المراد بالعلو ارتفاع المحلّ لأن الله تعالى يجلُّ عن المحلّ والمكان وإنَّما العُلو علوُّ الشأن وارتفاعُ السلطان».

وهو كلام نفيس جدًّا لا أدري كيف غاب مثل هذا الكلام عن التداول بين كثير من الناس حتى توهم بعضهم أن الله يوصف بالعلو الحسيّ وهو باطل بلا ريب.

• **قول الإمام أبي جعفر الطحاويّ أحمد بن سلامة رضي الله عنه (ت ٣٢١هـ):**

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في أول عقيدته المشهورة المعروفة بالعقيدة الطحاوية: «**هذا ذكر بيان عقيدة أهل السّنة والجماعة**» يريد الطحاوي أن هذه هي العقيدة التي أجمع عليها السلف من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين في تنـزيه الله عن الـمكان والجهة والجسمية، وكلام الطحاويّ في غاية الأهمية فهو من علـماء الحديث ومن كبار الفقهاء، وقال أيضًا: «ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلَّ ولم يصب التنـزيه، فإن ربّنا جلَّ وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية ليس في معناه

(١) **تفسير أسماء الله الحسنى**، الزَّجَّاج، (ص٦٠).

أحد من البرية، تعالى عن الحدود[1] والغايات[2] والأركان[3] والأعضاء[4] والأدوات[5] لا تحويه الجهات الستّ كسائر المبتدعات[6]».

• **أقوال إمام أهل السّنة أبي الحسن الأشعريّ رضي الله عنه (ت ٣٢٤هـ):**

قال الإمام أبو الحسن الأشعريّ[7]: «**من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به**».

ويروى عنه أنّه قال[8]: «قال أهل السّنة وأصحاب الحديث: **إن الله ليس بجسم ولا يشبه الأشياء**، وإنه على العرش كما قال عزَّ وجلَّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[9]، ولا نقدّم بين يدي الله في القول، بل نقول: استوى

(١) الحدّ معناه نهاية الشيء وقد تقدم معنى الحدِّ لغةً واصطلاحًا، والحجم والأجرام كلها لها حدّ، فالعرش والكرسيّ والجنة والنار والسمٰوات والأرضون كل ذلك له مساحة لكن نحن البشر لا نعلم مساحة العرش كم هي ولا الكرسيّ ولا السمٰوات السبع ولا الجنة ولا جهنم، وليس معنى نفي الحدّ عن الله أنه ممتدّ إلى غير نهاية فليحذر هذا التوهم لأنه كفر وضلال.

(٢) الغايات جمع غاية، والغاية ما ينتهي إليه الشيء.

(٣) الأركان معناه الجوانب، فالله تعالى منزه أن يكون له جوانب لأن الشيء الذي يكون له أركان يكون محدودًا لا محالة.

(٤) الأعضاء هي الجوارح الكبيرة كاليد والرّجل والرأس والبطن ونحوه، ومعنى كلام الطحاويّ أن الله منزه أن يكون له عضو كما أن للإنسان وغيره من ذوي الأرواح أعضاء.

(٥) الأدوات هي الأجزاء الصغيرة كاللسان والأضراس، وفسر بعضهم الأدوات بالآلات التي يستعين بها الإِنسان في تحقيق أفعاله كآلاتِ البنّاء، وءالات النجار.

(٦) لا تحوي اللهَ تعالى الجهاتُ الستُّ كما تحوي جميع المخلوقات لأنّ المخلوقات لا تخلو عن التحيز في إحدى الجهات الست لأن الحادث لا بد أن يكون في مكان أما الله فموجود بلا مكان.

(٧) **إشارات المرام**، البياضي، (ص٢٠٠).

(٨) المسمى **مقالات الإسلاميين**، ينسب الكتاب للأشعري، (١/ ٢١١).

(٩) **سورة طه**، الآية ٥.

بلا كيف». وفي هذا نفي للجلوس والتحيّز والاستقرار عن الله تعالى، فقوله: «استوى بلا كيف» نفي أن يكون الاستواء بكيفية، والكيف هو من صفات المخلوقات التي يتنزّه الله عن الاتّصاف بها.

وقال رضي الله عنه أيضًا[1]: «الإجماع الثامن: وأجمعوا على أنّه عزَّ وجلَّ يجيء يوم القيامة[2] والملَكُ صفًّا صفًّا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ويعذّب منهم من يشاء كما قال، وليس مجيئه حركة ولا زوالًا وإنما يكون المجيء حركة وزوالًا **إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا، فإذا ثبت أنه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة**، ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: جاءت زيدًا الحمّى، أنها تنقلت إليه أو تحرّكت من مكان كانت فيه! إذ لم تكن جسمًا ولا جوهرًا، وإنما مجيئها إليه وجودها به.

وأنه ينزل إلى سماء الدنيا كما رُوِي عن النبيّ ﷺ، **وليس نزول نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر**».

وقد نقل الإمام أبو منصور البغدادي عن الأشعري تكفير المجسّمة والمشبهة فقال في كتابه تفسير الأسماء والصفات[3]: «إن الأشعري وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كلّ مبتدع كانت بدعته كفرًا أو أدّت إلى كفر، كمن زعم أنّ لمعبوده صورة أو أنّ له حدًّا ونهاية أو أنّه يجوز عليه الحركة والسكون، **ولا شكّ لذي لبّ في تكفير الكرامية مجسّمة خراسان في قولهم**

---

(١) **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب**، الأشعريّ، (١/ ٢٢٧).

(٢) أي يجيء أثرٌ من آثار قدرة الله، مظاهر عظيمة لقدرة الله تظهر ذلك اليوم.

(٣) **تفسير الأسماء والصفات**، البغدادي، (ص١٨٨، ١٨٩).

إنّ الله جسم له حدّ ونهاية من تحته وأنه مماسّ لعرشه».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «**مسألة: الله ليس بجسم**: فإن قال قائلٌ: لم أنكرتم أن يكون الله تعالى جسمًا؟

قيل له: أنكرنا ذلك لأنه لا يخلو أن يكون القائل لذلك أراد ما أنكرتم أن يكون طويلًا عريضًا مجتمعًا، وأن يكون أراد تسميته جسمًا وإن لم يكن عريضًا مجتمعًا عميقًا، فإن كان أراد ما أنكرتم أن يكون طويلًا عريضًا مجتمعًا، كما يقال ذلك للأجسام فيما بينا، فهذا لا يجوز لأن المجتمع لا يكون شيئًا واحدًا لأن أقل قليل الاجتماع لا يكون إلا بين شيئين لأن الشىء الواحد لا يكون لنفسه مجامعًا، وقد بينا آنفًا أن الله عز وجل شىء واحد، فبطل بذلك أن يكون مجتمعًا. وإن أراد لم لا تسمونه جسمًا وإن لم يكن طويلًا عريضًا مجتمعًا فالأسماء ليست إلينا ولا يجوز لنا أن نسمي الله تعالى باسمٍ لم يسم به نفسه ولا سماه به رسول الله ولا أجمع المسلمون عليه ولا على معناه».

• **أقوال إمام أهل السنّة أبي منصور الماتريدي رضي الله عنه (ت ٣٣٣هـ)**:

قال الإمام أبو منصور الماتريديّ[2]: «مسألة: لا يجوز إطلاق لفظ **الجسم** على الله تعالى».

وقال أيضًا[3]: «في إثبات رؤية المؤمنين لله في الآخرة: فإن قيل: كيف

---

(١) **كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، أبو الحسن الأشعري، (ص٨٦).

(٢) **التوحيد**، الماتريديّ، (ص٣٨).

(٣) **التوحيد**، الماتريديّ، (ص٨٥).

يُرى؟ قيل: **بلا كيف إذ الكيفية تكون لذي صورة، بل يُرى ـ أي الله تعالى ـ بلا وصف قيام وقعود واتكاء وتعلّق واتصال وانفصال ومقابلة ومدابرة وقصيرة وطويلة ونور وظلمة وساكن ومتحرّك ومماسّ ومباين وخارج وداخل** ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدّره العقل، لتعاليه عن ذلك».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «القول بالجسم يخرج على وجهين: أحدهما في مائية الجسم في الشاهد أنه اسم ذي الجهات، أو اسم محتمل النهايات، أو اسم ذي الأبعاد الثلاثة، فغير جائز القول به في الله سبحانه على تحقيق ذلك، لما هي أدلة الخلق وأمارة الحدث، إذ ذلك معنى الأجزاء والحدود التي هن آيات الحدث، وقد بينا أنه ليس كمثله شيء».

• قول الشيخ أبي بكر الشّبلي رحمه الله (ت ٣٤٣هـ):

قال الشيخ أبو بكر الشبلي ما نصه[2]: «جل الواحد المعروف قبل الحدود وقبل الحروف».

• قول الحافظ الإمام ابن حبان البستيّ رحمه الله (ت ٣٥٤هـ):

قال الحافظ ابن حبان[3]: «الحمد لله الذي **ليس له حدٌّ محدود فيحتوى**، ولا له أجل معدود فيفنى، ولا يحيط به جوامع المكان، ولا يشتمل عليه تواتر الزمان».

---

(١) **التوحيد**، الماتريدي، (ص٣٣).

(٢) **روض الرياحين**، اليافعي، (ص٤٨٩). ثم قال اليافعي بعد ذكر قول أبي بكر ما نصه: «وهذا صريحٌ من الشبلي بأن القديم سبحانه وتعالى لا حدّ لذاته».

(٣) **الثقات**، ابن حبان، (١/ ١).

• قول الحافظ الإسماعيليّ رحمه اللّه (ت ٣٧١هـ):

قال الحافظ الإسماعيليّ[١]: «**ولا يعتقد فيه ـ أي في الله ـ الأعضاء والجوارح ولا الطول والعرض والغِلظ والدقّة ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق**، وأنه ليس كمثله شيء تبارك وجه ربنا ذو الجلال والإكرام».

وقال رحمه الله أيضًا[٢]: «ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المتقين لله عزَّ وجلَّ في القيامة دون الدنيا، ووجوبها لمن جعل الله ذلك ثوابًا له في الآخرة كما قال سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[٣]، وقال في الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[٤]، فلو كان المؤمنون كلهم والكافرون كلهم لا يرونه كانوا جميعًا عنه محجوبين، **وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله سبحانه ولا التحديد له، ولكن يرونه جلَّ وعزَّ بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف**».

وروى الفرّاء عنه أنه قال[٥]: «اعلموا رحمكم الله أن مذاهب أهل الحديث الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله وما صحّت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عن ذلك. ويعتقدون بأن الله مدعو بأسمائه الحسنى وموصوف بصفاته التي وصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه، خلق آدم بيديه، ويداه مبسوطتان بلا اعتقاد كيف، واستوى على العرش بلا

(١) **اعتقاد أهل الحديث**، الإسماعيلي، (ص٥١).
(٢) **اعتقاد أهل الحديث**، الإسماعيلي، (ص٦٣).
(٣) **سورة القيامة**، الآية ٢٣.
(٤) **سورة المطففين**، الآية ١٥.
(٥) **سير أعلام النبلاء**، الذهبيّ، (١٦/ ٢٩٥).

كيف، وذكر سائر الاعتقاد».

هذه بعض النقول عن السلف الصالح في تنزيه الله عن الجسمية وعن صفات الأجسام، تبارك وتعالى وتنزّه ربّنا عمّا يقول الظّالمون علوًّا كبيرًا.



الفصل الثاني
أقوال الخلف

بينّا أنّ السلف هم أهل القرون الثلاثة الأولى قرن الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، هؤلاءِ يسمَّون السلف ومن جاؤوا بعد ذلك يسمَّون الخلف، ومن العلماء من حدّ عصر السلف بالمائتين والعشرين سنةً من مبعث الرسول ﷺ. فالسلف الغالب عليهم أن يؤوّلوا الآيات المتشابهة تأويلًا إجماليًّا بلا تعيين، يؤمنون بها ويعتقدون أن لها معانٍ تليق بجلال الله وعظمته لا تشبه صفات المخلوقين كتفسيرهم آية ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1]، و﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ۝١٠﴾[2] وحديث النزول بقولهم بلا كيفٍ أو على ما يليق بالله أي من غير أن يكون بهيئة ومن غير أن يكون جلوسًا واستقرارًا وجارحةً وطولًا وعرضًا وعمقًا ومساحة وحركة وسكونًا وانفعالًا ونحو ذلك مما هو صفة حادثة. هذا مسلك السلف ردّوها من حيث الاعتقاد إلى الآيات المحكمة كقول الله تبارك وتعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾[3]، وتركوا تعيين معنى معيَّن لها مع نفي تشبيه الله بخلقه. وأما مسلك الخلف فهم يُؤوّلونها تفصيلًا بتعيين معان لها مما تقتضيه لغة العرب ولا يحملونها على ظواهرها كالسلف. فالسلف والخلف متّفقان على عدم الحمل على الظاهر لكن هؤلاء بقولهم بلا كيف وأولئك بقولهم استوى أي

---

(١) سورة طه، الآية ٥.

(٢) سورة فاطر، الآية ١٠.

(٣) سورة الشورى، الآية ١١.

قهر، ومن قال استولى فالمعنى واحد أي قهر[1]، وكِلا الفريقين لا يحمل الاستواء ونحوه على الظاهر، لكن هؤلاء عيّنوا معنى وأولئك لم يعيّنوا إنما قالوا بلا كيف أي استواء لا يشبه استواء المخلوقين، ولا بأس بسلوك مسلك الخلف ولا سيّما عند الخوف من تزلزل العقيدة حفظًا من التشبيه. **وهاكم أقوالَ بعض علماء الخلف ومنها:**

• **أقوال الإمام الجَصَّاص رحمه الله (ت ٣٧٠هـ):**

قال الإمام الجصّاص[2]: «ففي إنشاء الله تعالى السحابَ في الجو وخلق الماء فيه وتصريفه من موضع إلى موضع أدلُّ دليل على توحيده وقدرته **وأنه ليس بجسم ولا مشبهٍ الأجسام**، إذ الأجسام لا يمكنها فعل ذلك ولا ترومه[3] ولا تطمع فيه».

وقال أيضًا[4]: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ١٩٠﴾[5] **قد دلّت هذه الآيات المذكورة في الآية القرآنية الكريمة على أن خالق الأجسام لا يشبهها** لأن الفاعل لا يشبه فعله، وفيها الدلالة على أن خالقها قادر لا يعجزه شىء، إذ كان خالقها وخالق الأعراض المضَمَّنة بها وهو قادر على أضدادها».

---

(١) كما في **تأويلات أهل السّنة للماتريدي**، (١/ ٨٥)، **وغريب القرآن وتفسيره** لابن المبارك، (ص١١٣)، **وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** للفيروزآبادي، (٢/ ١٠٦)، وغيرهم كثير.

(٢) **أحكام القرآن**، الجصاص، (١/ ١٢٨).

(٣) «رام الشىء يرومه رومًا ومرامًا طلبه». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ر و م)، (١٢/ ٢٥٨).

(٤) **أحكام القرآن**، الجصَّاص، (٢/ ٣٣٥).

(٥) **سورة ءال عمران**، الآية ١٩٠.

ثم قال: «ويدلّ على أن فاعلها قديم لم يزل لأن صحة وجودها متعلقة بصانع قديم ولولا ذلك لاحتاج الفاعل إلى فاعل آخر إلى ما لا نهاية له، ويدلّ على أن صانعها عالم من حيث استحال وجود الفعل المتقن المحكم إلا من عالم به قبل أن يفعله، ويدلّ على أنه حكيم عدل لأنه مستغنٍ عن فعل القبيح عالمٌ بقبحه، فلا تكون أفعاله إلا عدلًا وصوابًا. ويدلّ على أنه لا يشبهها لأنه لو أشبهها لم يخلُ من أن يشبهها من جميع الوجوه أو من بعضها، فإن أشبهها من جميع الوجوه فهو محدَث مثلها، وإن أشبهها من بعض الوجوه فواجب أن يكون محدَثًا من ذلك الوجه لأن حكم المشبهَيْنِ واحد من حيث اشتبها، فوجب أن يتساويا في حكم الحدوث من ذلك الوجه.

ويدلّ وقوف السمٰوات والأرض من غير عَمَد أن ممسكها[1] **لا يشبهها لاستحالة وقوفها من غير عمد من جسم مثلها،** إلى غير ذلك من الدلائل المضمنة بها. ودلالة الليل والنهار على الله تعالى أن الليل والنهار محدَثان لوجود كل منهما بعد أن لم يكن موجودًا، ومعلوم أن الأجسام لا تقدر على إيجادها ولا على الزيادة والنقصان فيها، وقد اقتضيا محدِثًا من حيث كانا مُحْدَثَيْنِ لاستحالة وجود حادث لا محدِث له، فوجب أن محدِثهما **ليس بجسم ولا** مشبه **للأجسام** لوجهين:

أحدهما: أن الأجسام لا تقدر على إحداث مثلها.

والثاني: المشبه للجسم يجرى عليه ما يجرى عليه من حكم الحدوث، فلو كان فاعلها حادثًا لاحتاج إلى محدِث، ثم كذلك يحتاج الثاني إلى الثالث

(١) أي بقدرته لا بالجوارح.

إلى ما لا نهاية وذلك محال، **فلا بدّ من إثبات صانع قديم لا يشبه الأجسام، والله أعلم**».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «عند كلامه عن احتجاج نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام على نمرود العنيد وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾[2] وتدل على أن الله تعالى لا يشبهه شيء وأن طريق معرفته ما نصب من الدلائل على توحيده لأن أنبياء الله عليهم السلام إنما حاجوا الكفار بمثل ذلك ولم يصفوا الله تعالى بصفة توجب التشبيه وإنما وصفوه بأفعاله».

• قول الشيخ أبي بكر الكلاباذيّ وحكايته ذلك عن صوفية أهل السُّنَّة (ت ٣٨٠هـ):

قال الشيخ أبو بكر الكلاباذيّ في التعرّف لمذهب أهل التصوّف[3]: «الباب الخامس: شرح قولهم في التوحيد: اجتمعت الصوفية على أن الله واحد أحد، فرد صمد قديم عالم قادر حيٌّ سميع بصير عزيز عظيم جليل كبير جَوَادٌ رؤوف متكبّر جبار باقٍ أول، إلـٰه سيّد[4] مالك ربٌّ رحمـٰن

(١) **أحكام القرءان**، الجصاص، (٢/ ١٧٢).

(٢) **سورة البقرة**، الآية ٢٥٨.

(٣) **التعرُّف لمذهب أهل التصوّف**، الكلاَّباذيّ، (ص٣٣، ٣٤).

(٤) «قال ابن الأنباريّ: إن قال قائل: كيف سمى الله عزَّ وجلَّ يحيى سيّدًا وحَصُورًا، والسيّد هو الله إذ كان مالك الخلق أجمعين ولا مالك لهم سواه؟ قيل له: لم يُرِد بالسيّد هـٰهنا المالك، وإنما أراد الرئيسَ والإمامَ في الخير، كما تقول العرب: فلان سيدنا أي رئيسنا والذي نعظمه». **لسان** =

رحيم مريد حكيم متكلّم خالق رزاق موصوف بكل ما وصف به نفسه من صفاته مسمًّى بكل ما سمّى به نفسه. لم يزل قديمًا بأسمائه وصفاته، غير مشبه للخلق بوجه من الوجوه، لا يشبه ذاته الذوات، ولا صفته الصفات، لا يجري عليه شيء من سمات المخلوقين الدالّة على حدثهم، لم يزل سابقًا متقدّمًا للمحدَثات، موجودًا قبل كلّ شيء، لا قديم غيرُهُ[1] ولا إلـه سواه، **ليس بجسم ولا شبح ولا صورة ولا شخص ولا جوهر ولا عَرَض لا اجتماع له ولا افتراق لا يتحرّك ولا يسكن ولا ينقص ولا يزيد ليس بذي أبعاض ولا أجزاء ولا جوارح ولا أعضاء** ولا بذي جهات ولا أماكن لا تجري عليه الآفات ولا تأخذه السّنات[2] ولا تداوله الأوقات ولا تعينه الإشارات، لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان، لا تجوز عليه المماسّة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، لا تحيط به الأفكار ولا تحجبه الأستار ولا تدركه الأبصار، وأجمعوا على أنه لا تدركه العيون ولا تهجم عليه الظنون، ولا تتغيّر صفاته ولا تتبدّل أسماؤه لم يزل كذلك ولا يزال كذلك هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[3].

الباب السادس: شرح قولهم في الصفات:

أجمعوا على أن لله صفات على الحقيقة هو بها موصوف من العلم

=**العرب**، ابن منظور، مادة (س و د)، (٣/ ٢٢٤). ومعنى السيّد إذا أطلق على الله تعالى مَن له السّيادة المطلقة أي مُدبّر كل شيء.

(١) القديم في حق الله معناه الذي لا بداية لوجوده، فلا قديم غيره أي بهذا المعنى.

(٢) «الوَسَن والسِنَة: النعاس». **مختار الصحاح**، الرازي، مادة (و س ن)، (١/ ٧٤٠).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

والقدرة والقوة والعزّ والحلم والحكمة والكبرياء[1] والجبروت[2] والقِدَم والحياة، والإرادة والمشيئة والكلام، **وأنها** ـ أي صفات الله ـ **ليست بأجسام ولا أعراض ولا جواهر، كما أن ذاته ليس بجسم ولا عَرَض ولا جوهر**».

تنبيه: ليعلم أن رؤية الله تعالى بالعين في الدنيا لم تقع لأحد من خلقه، وأما في الآخرة فواقعة باتفاق أهل الحق ولا يحيل العقل ذلك. فكما صح علم المؤمنين بوجوده تعالى بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة جاز رؤيتهم له سبحانه بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة.

وقال الإمام أبو منصور الماتريديّ في كتاب التوحيد[3]: «إن رؤية الله في الآخرة واجبة سمعًا بلا كيف، فإن قيل: كيف يُرى؟ قيل: **بلا كيف إذ الكيفية تكون لذي صورة. بل يُرى** ـ أي الله تعالى ـ **بلا وصفِ قيام وقعودٍ واتكاءٍ وتعلقٍ واتصالٍ وانفصالٍ ومقابلةٍ ومدابرةٍ وقصيرة وطويلة ونورٍ وظلمة وساكنٍ ومتحركٍ ومماسٍ**»، ثم قال: «ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعاليه عن ذلك» انتهى كلام الماتريديّ رحمه الله.

والمؤمنون يرون الله في الآخرة ولا يرونه في الدنيا، أما الكفار فمحرومون من رؤية الله لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾[4]. قال أهل الحقّ: علّة صحة الرؤية عقلًا الوجود، والله تعالى يُرى بلا مسافة لأنه ليس من لازم الرؤية المسافة، وقالت المعتزلة: لا يُرى الشيء إلا مع

---

(١) «الكِبْرُ والكبرياء: العَظَمَة». **مختار الصحاح**، الرازيّ، مادة (ك ب ر)، (ص٥٨٦).

(٢) «في الحديث «**سبحان ذي الجَبَرُوت والمَلَكُوت**» هو فَعَلُوتٌ من الجَبْر والقَهْرِ». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ج ب ر)، (٤/ ١١٣).

(٣) **التوحيد**، الماتريديّ، (ص٨٥).

(٤) **سورة المطففين**، الآية ١٥.

مسافة ولا يُرى إلا في جهة، والمرئيّ لا بد أن يكون في جهة، وقالوا إن ما يرى جسم، وأجاب أهل الحق بأن الجسمية ليست شرطًا للرؤية وإنما شرط الرؤية الوجود، دليلنا الأعراض فإننا نرى العَرَض وليس جسمًا، والمشترك بين العرض والجسم هو الوجود كما ذكر الزَّبيدي[1]: «والبارئ موجود فصحَّ أن يُرى». أما ما ذكره المعتزلة من شروط فهي شروط عادية ولو شاء الله لرأينا البعيد جدًا كما حصل مع سيدنا عمر رضي الله عنه[2]، ثم النبي ﷺ كان يرى في الصلاة من خلفه[3]، فالمقابلة ليست شرطًا للرؤية، فاعتقاد المعتزلة أن الله موجود بلا مكان حقّ، لكن اعتقادهم أنه تعالى لا يُرى باطل، وسبب هذه المقالة أنهم قاسوا الخالق بالمخلوق كما فعلت المشبهة الذين قالوا: الموجود لا بد أن يكون في مكان، إذًا الله في مكان والعياذ بالله ولا بد أن يكون في جهة والله في جهة، ثم قالوا: المعهود المألوف في عقولنا أن يكون الشىء له حدّ فالله له حدّ، وقد ضلّ الفريقان.

• **قول الشيخ جمال الدين أبي بكر الخوارزمي رحمه الله (ت ٣٨٣هـ):**

قال الشيخ جمال الدين أبو بكر الخوارزمي ما نصه[4]: «وأنه ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم ولا صورة ولا جسد ولا حركة ولا سكون ولا غم ولا فرح ولا سهو ولا غفلة وأنه بلا كيفية ولا آنية... ومن شك في شئ من ذلك فهو كافر».

---

(١) **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، الزَّبيدي، (٢/ ١١٩).

(٢) **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتمي، (ص٣٠١).

(٣) **دلائل النبوة**، البيهقي، (٦/ ٧٤).

(٤) **مفيد العلوم ومبيد الهموم**، الخوارزمي، (ص٣٣).

• قول القاضي أبي علي المحسن بن علي بن محمد التنوخي رحمه الله (ت ٣٨٤هـ):

قال القاضي أبو علي المحسن بن علي بن محمد التنوخي[١]: «حضرت مجلس أبي محمد المهلبي وكانت العامة ببغداد قد هاجت في أيام وزارته وعظمت الفتنة وقبض على جماعة من العيارين[٢] وحملة السكاكين وجعلهم في زوارق مطبقة، وحملهم إلى بيروذ من نواحي أهواز وحبسهم هناك.

فاستهانوا بالقصة وكثف أمرهم وكثر كلام القصاص في الجوامع ورؤساء الصوفية فخاف من تجديد الفتنة، فقبض على خلق منهم، وحبسهم وأحضر أبا السائب قاضي القضاة إذ ذاك وجماعة من القضاة والشهود والفقهاء، وكنت فيهم لمناظرتهم وأصحاب الشرط لنأمن مضرتهم إذا قامت الحجج عليهم.

فاتفق أن بدئ برجل من رؤساء الصوفية، يعرف بأبي إسحاق بن ثابت[٣]، ينزل بباب الشام أحد الربانيين عند أصحابه فقال له[٤]: بلغني أنك تقول في دعائك: «يا واحدي بالتحقيق يا جاري اللصيق»، فمن لا يعلم بأن الله لا يجوز أن يوصف بأنه لصيق على الحقيقة فهو كافر لأن الملاصقة من صفات الأجسام، **ومن جعل الله جسمًا كفر**، فمن يكون محله في العلم هذا يتكلم على الناس؟». يريد الإنكار عليه.

---

(١) **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، القاضي التنوخي، (٢/ ١٥٣، ١٥٤).

(٢) «عارَ الرجلُ في القوم يضربهم بالسيف، وعارَ الرجلُ يَعِير عَيَرانًا وهو تردّدُهُ في ذهابه ومجيئه». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ع ي ر)، (٤/ ٦٢٠).

(٣) وهو من أدعياء التصوف.

(٤) أي قال أبو محمد المهلبي لأبي إسحـٰق بن ثابت.

• **قول الإمام الحافظ الخطّابيّ رحمه الله (ت ٣٨٨هـ):**

قال الحافظ ابن حجر(١): «قال الخطّابي في حديث رسول الله ﷺ(٢): «**ولا يصعد إلى الله إلا الطَّيِّب فإن الله يتقبلها بيمينه**» ما نصه: «ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول، فإن العادة قد جرت من ذوي الأدب بأن تُصان اليمين عن مسّ الأشياء الدنيئة، وإنما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزيّة، وليس في ما يضاف إلى الله تعالى من صفة اليدين شمال لأن الشمال لمحلّ النقص في الضعف، وقد روي: «**كلتا يديه يمين**»(٣)، **وليس اليد عندنا الجارحة إنما هي صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيّفها**، وهذا مذهب أهل السّنة والجماعة».

قال البيهقيّ(٤): «وقال أبو سليمان الخطابيّ رحمه الله: ليس في ما يضاف إلى الله من صفة اليدين شمال لأنّ الشمال محل النقص والضعف وقد روي «**وكلتا يديه يمين**».

وقال ابن حجر أيضًا(٥): «قوله باب قول النبي ﷺ: «**لا شخص أغير من الله**» كذا لهم، ووقع عند ابن بطال بلفظ «أحد» بدل «شخص» وكأنه من تغييره ـ أي الراوي. وأما الخطّابيّ فبنى على هذا أن هذا التركيب يقتضي

---

(١) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٤١٧).

(٢) **صحيح البخاري**، البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ۝٤﴾ [سورة المعارج]، وقوله جل ذكره ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ۝١٠﴾ [سورة فاطر]، (٩/ ١٥٤)، الحديث ٦٩٩٣.

(٣) **فتح الباري، ابن حجر العسقلاني**، (١٠/ ٢٠١).

(٤) **الأسماء والصفات**، البيهقيّ، (ص٣٣٢).

(٥) **فتح الباري**، ابن حجر، كتاب التوحيد، (١٣/ ٣٩٩).

إثبات هذا الوصف لله تعالى، فبالغ في الإنكار وتخطئة الراوي فقال: **إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز لأن الشخص لا يكون إلا جسمًا مؤلَّفًا، فخليقٌ**[1] **ألاّ تكون هذه اللفظة صحيحة** وأن تكون تصحيفًا من الراوي. ودليل ذلك أن أبا عَوانة روى هذا الخبر عن عبد الملك فلم يذكرها، ووقع في حديث أبي هريرة وأسماء بنت أبي بكر بلفظ: «**شيء**»، والشيء والشخص في الوزن سواء، فمن لم يمعن في الاستماع لم يأمن الوهم، وليس كل من الرواة يراعي لفظ الحديث حتى لا يتعدّاه، بل كثير منهم يُحدّث بالمعنى، وليس كلهم فَهِمًا بل في كلام بعضهم جفاء وتعجرف، فلعلّ لفظ «شخص» جرى على هذا السبيل إن لم يكن غلطًا من قبيل التصحيف[2] يعني السمعيّ.

قال: ثم إن عبيد الله بن عمرو انفرد عن عبد الملك فلم يتابع عليه، واعتوره الفساد من هذه الأوجه. وقد تلقّى هذه عن الخطّابيّ أبو بكر بن فورك فقال: «لفظ الشخص غير ثابت من طريق السند، فإن صحَّ فبيانه في الحديث الآخر وهو قوله: «**لا أحد**» فاستعمل الراوي لفظ «شخص» موضع «أحد» ثم ذكر نحو ما تقدّم عن ابن بطّال ومنه أخذ ابن بطّال.

ثم قال ابن فورك: «وإنما مَنَعَنَا من إطلاق لفظ الشخص أمورٌ، أحدها أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع. والثاني الإجماع على المنع منه. والثالث أن معناه الجسم المؤلّف المركّب».

---

(١) «فلان خَلِيق لكذا أي جدير به، وأَنت خَلِيق بذلك أَي جدير». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (خ ل ق)، (١٠/ ٨٥).

(٢) «التَّصْحِيفُ: الخَطَأُ في الصَّحيفَة بأَشْباهِ الحُرُوفِ، مُوَلَّدَةٌ، وقد تَصَحَّفَ عَلَيْه لَفْظُ كذا». **تاج العروس**، الزَّبيديّ، مادة (ص ح ف)، (٢٤/ ٦).

وقال الخطابي أيضًا ما نصه[1]: «قال الشيخ: إثبات السمع والبصر لله سبحانه لا إثبات الأذن والعين لأنهما جارحتان والله سبحانه موصوفٌ بصفاته الأزلية، منفي عنه ما لا يليق به من صفات الآدميين ونعوتهم، ليس بذي جوارح ولا بذي أجزاء وأبعاض ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾[2]».

• قول الفقيه ابن أبي زمنيْن محمد بن عبد اللّه الإلبيريّ رحمه اللّه (ت ٣٩٩هـ):

قال الفقيه ابن أبي زمنيْنِ[3]: «ومن قول أهل السنّة: إن الله عزَّ وجلَّ ينزل إلى السماء الدنيا، **ويؤمنون بذلك من غير أن يَحُدُّوا فيه حَدًّا.**

وأخبرني وهبٌ عم ابن وضّاح عن زهير بن عُبادة قال: كلُّ مَن أدركت من المشايخ مالك وسفيان وفضيل بن عياض وعيسى وابن المبارك ووكيع كانوا يقولون: النـزول حقّ.

قال ابن وضّاح: وسألت يوسفَ بن عَدِيّ عن النزول، فقال: **نعم، أُقِرُّ به**[4] **ولا أَحُدُّ حدًّا، وسألت عنه ابن مَعِين فقال: نعم، أُقِرُّ به ولا أَحُدُّ فيه حدًّا**».

يريدون تنزيه الله عن الحد.

---

(١) **معالم السنة**، الخطابي، (٤/ ٣٢٨).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **رياض الجنة بتخريج أصول السّنة**، ابن أبي زمنين، (ص١٣).

(٤) أي بلا كيفية.

• **أقوال الإمام أبي بكر الباقلاني رحمه الله (ت ٤٠٣هـ):**

قال أبو بكرٍ الباقلاني[١]: «وإذا صحَّ حدوث العالم فلا بد له من محدِث أحدثه ومصوّر صوَّرَهُ، والدليل على ذلك أن الكتابة لا بد لها من كاتب كتبها، والصورة لا بد لها من مصوّر صوَّرها، والبناء لا بد له من بانٍ بناه، فإنَّا لا نشك في جهل من أخبرنا بكتابة حصلت بنفسها لا من كاتب، وصناعة لا من صانع، وحياكة لا من ناسج. وإذا صح هذا وجب أن تكون صور العالم وحركات الفلك متعلقة بصانع صنعها ومحدِث أحدثها، إذ كانت ألطف وأعجب صنعًا من سائر ما يتعذر وجوده إلا من صانع.

دليل ثان: ويدل على ذلك أيضًا علمنا بتقدم الحوادث بعضها على بعض، وتأخر بعضها عن بعض مع علمنا بتجانسها وتشاكلها، فلا يجوز أن يكون المتقدم منها متقدمًا لنفسه لأنه لو تقدم لنفسه لوجب تقديم كل ما هو من جنسه معه، وكذلك المتأخر منها لو تأخر لنفسه وجنسه لم يكن المتقدم منها بالتقدم أولى منه بالتأخر وفي علمنا بأن المتقدم من المتماثلات بالتقدم أولى منه بالتأخر دليل على أنَّ له مقدّمًا قدَّمَهُ وعاجلًا عجَّله في الوجود، مقصورًا على مشيئته.

ويدل على صحة ذلك أيضًا علمنا بأن الصور الموجودة منها ما هو مربع، ومنها ما هو مدوَّر ومنها شخص أطول من شخص، وآخر أعرض من آخر مع تجانسها، ولا يجوز أن يكون المربع منها ربَّع نفْسَه، ولا المطول منها طوّل نفسه ولا القبيح منها قبّح نفسه ولا الحسن منها حسّن نفسه، فلم يبق

(١) **الإنصاف**، الباقلاني، (ص٤٤).

إلا أن لها مصوّرًا صوَّرها، طويلة وقصيرة وقبيحة وحسنة، على حسب إرادته ومشيئته».

ثم قال: «ويدل على صحة ذلك أيضًا: أنّا وجدنا أنفس الموجودات في العالَم، الحي القادر العاقل المحصل وهو الآدمي، ثم أكمل ما تكون، تعلم وتحقق أنه كان في ابتداء أمره نطفة ميتة لا حياة فيها ولا قدرة ثم نقل إلى العلقة ثم إلى المضغة ثم من حال إلى حال ثم بعد خروجه حيًّا من الأحشاء إلى الدنيا. تعلم وتحقق أنه كان في تلك الحالة جاهلًا بنفسه وتكييفه وتركيبه، ثم بعد كمال عقله وتصوره وحذقه[1] وفهمه لا يقدر في حال كماله أن يحدث في بدنه شعرة ولا شيئًا ولا عرقًا فكيف يكون محدِثًا لنفسه ومنقلًا لها في حال نقصه من صورة إلى صورة ومن حالة إلى حالة، وإذا بطل ذلك منه في حال كماله، كان أولى أن يبطل ذلك منه في حال نقصه. ولم يبق إلا أنَّ له محدِثًا أحدثه ومصوّرًا صوَّره ومنقلًا نقله وهو الله سبحانه وتعالى.

مسألة: وإذا ثبت أن للعالم صانعًا صنعه ومحدِثًا أحدثه فيجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يكون مشبهًا للعالم المصنوع المحدَث لأنه لو جاز ذلك لم يخل: إما أن يشبهه في الجنس أو في الصورة، ولا يجوز أن يكون مشبهًا له في الجنس لأنه لو أشبهه في الجنس لجاز أن يكون محدَثًا كالعالم المحدَث، أو يكون العالم قديمًا كهو لأن حقيقة المشتبهين المتجانسين ما سدَّ أحدهما مسدَّ الآخر وناب منابه، وجاز عليه ما يجوز عليه، ولا يجوز أن يكون يشبه العالم في الصورة لأن حقيقة الصورة هي الجسم المؤلَّف، والتأليف لا يكون إلا من شيئين فصاعدًا، ولأنه لو كان صورة لاحتاج إلى

(١) «الحِذْقُ والحَذاقةُ المهارة في كل عمل». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ح ذ ق)، (١٠/ ٤٠).

مصوّر صوَّرَهُ لأن الصورة لا تكون إلا من مصور على ما قدَّمنا بيانه، وقد بين ذلك تعالى بأحسن بيان فقال عزَّ وجلَّ ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۝١٧﴾[1]. وقد سئل بعض أهل التحقيق عن التوحيد ما هو؟ فقال: هو أن تعلم أنه بايَنَهُم بقِدَمِهِ كما باينوه بحدوثهم». أي أنَّ الله تعالى مباينٌ أي غير مشابه لجميع المخلوقات في الذات والصفات والأفعال فهو الأزلي وما سواه حادث.

وقال في كتابه تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل[2]: «فإن قال قائل فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لم تعقلوا يد صفة ووجه صفة لا جارحة؟

يقال له: لا يجب ذلك كما لا يجب إذا لم نعقل حيًّا عالِمًا قادرًا إلا جسمًا أن نقضي نحن وأنتم على الله تعالى بذلك. وكما لا يجب متى كان قائمًا بذاته أن يكون جوهرًا أو جسمًا لأنَّا وإياكم لم نجد قائمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسما؟

قيل له: لما قدمناه من قبل وهو أن حقيقة الجسم أنه مؤلف مجتمع بدليل قولهم رجل جسيم وزيد أجسم من عمرو وعلما بأنهم يقصرون هذه المبالغة على ضرب من ضروب التأليف في جهة العرض والطول ولا يوقعونها بزيادة شيء من صفات الجسم سوى التأليف فلما لم يجز أن يكون القديم مجتمعا

---

(١) **سورة النحل**، الآية ١٧.

(٢) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٩٨).

(٣) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٠).

مؤتلفا وكان شيئا واحدا ثبت أنه تعالى ليس بجسم».

ثم قال ما نصه[1]: «فإن قالوا: ومن أين استحال أن يكون القديم مجتمعًا مؤتلفًا قيل لهم من وجوه:

أحدها: أن ذلك لو جاز عليه لوجب أن يكون ذا حيز وشغل في الوجود وأن يستحيل أن يماس كل بعض من أبعاضه وجزء من أجزائه غير ما ماسه من الأبعاض وأجزاء الجواهر أيضًا من جهة ما هما متماسان لأن الشيء المماس لغيره لا يجوز أن يماسه ويماس غيره من جهة واحدة وليس يقع هذا التمانع من المماسة إلا للتحيز والشغل ألا ترى أن العرض الموجود بالمكان إذا لم يكن له حيز وشغل لم يمنع وجوده من وجود غيره من الأعراض في موضعه، وإذا ثبت ذلك وجب أن تكون سائر الأبعاض المجتمعة ذا حيز وشغل وما هذه سبيله فلا بد أن يكون حاملًا للأعراض ومن جنس الجواهر والأجسام فلذا لم يجز أن يكون القديم سبحانه من جنس شيء من المخلوقات لأنه لو كان كذلك لسد مسد المخلوق وناب منابه واستحق من الوصف لنفسه ما يستحقه ما هو مثله لنفسه فلما لم يجب أن يكون القديم سبحانه محدثا والمحدث قديما ثبت أنه لا يجوز أن يكون القديم سبحانه مؤتلفا مجتمعا.

ويدل على ذلك أيضًا أنه لو كان القديم سبحانه ذا أبعاض مجتمعة لوجب أن تكون أبعاضه قائمة بأنفسها ومحتملة للصفات ولم يخل كل بعض منها من أن يكون عالِمًا قادرًا حيًّا أو غير حي ولا عالم ولا قادر فإن كان واحد منها فقط هو الحي العالم القادر دون سائرها وجب أن يكون ذلك البعض

(١) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٠ ـ ٢٢٢).

منه هو الإلـه المعبود المستوجب للشكر دون غيره وهذا يوجب أن تكون العبادة والشكر واجبين لبعض القديم دون جميعه وهذا كفر من قول الأمة كافة وإن كانت سائر أبعاضه عالمة حية قادرة وجب جواز تفرد كل شيء منها بفعل غير فعل صاحبه وأن يكون كل واحد منها إلهًـا لما فعله دون غيره وهذا يوجب أن يكون الإلـه أكثر من اثنين وثلاثة على ما تذهب إليه النصارى وذلك خروج عن قول الأمة وكل أمة أيضًا وعلى أن ذلك لو كان كذلك لجاز أن تتمانع هذه الأبعاض ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه فكانت لا تخلو عند الخلاف والتمانع من أن يتم مرادها أو لا يتم بأسره أو يتم بعضه دون بعض وذلك يوجب إلحاق العجز بسائر الأبعاض أو بعضها والحكم لها بسائر الحدث على ما بيناه في الدلالة على إثبات الواحد وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدثا ولا شيء منه فوجب استحالة كونه مؤلفا».

ثم قال ما نصه[1]: «فإن قالوا: فكذلك فجوزوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرف كل شيء منها بقدرة وإرادة غير إرادة صاحبه.

قيل له لا يجب ذلك ولا يجوز أيضًا تمانع الحيين المحدثين المتصرفين بإرادتين وإن كانا متباينين لقيام الدليل على أنه لا يجوز أن يكون محل فعل المحدثين واحدا واستحالة تعدي فعل كل واحد منهما لمحل قدرته والتمانع بالفعلين لا يصح حتى يكون محلهما واحدا فلم يجب ما سألتم عنه».

ثم قال ما نصه[2]: «فإن قالوا: ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسمًا

---

(١) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٢).

(٢) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٢، ٢٢٣).

لا كالأجسام كما أنه عندكم شيء لا كالأشياء.

قيل له لأن قولنا شيء لم يبن لجنس دون جنس ولا لإفادة التأليف فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلف ولم يكن ذلك نقضا لمعنى تسميته بأنه شيء وقولنا جسم موضوع في اللغة للمؤلف دون ما ليس بمؤلف كما أن قولنا إنسان ومحدث اسم لما وجد من عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدثا لا كالمحدثات وإنسانا لا كالناس قياسا على أنه شيء لا كالأشياء لم يجز أن نثبته جسما لا كالأجسام لأنه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته».

ثم قال ما نصه[1]: «فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسمًا وإن لم يكن بحقيقة ما وضع له هذا الاسم في اللغة.

قيل لهم: أنكرنا ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت لم تثبت له إلا شرعًا لأن العقل لا يقتضيها بل ينفيها إذ لم يكن القديم سبحانه مؤلفا وليس في شيء من دلائل السمع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة وما يستخرج من ذلك ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على جوازها أيضًا فبطل ما قلتموه».

ثم قال ما نصه[2]: «فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون جسمًا على معنى أنه قائم بنفسه أو بمعنى أنه شيء أو بمعنى أنه حامل للصفات أو بمعنى أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به قيل له لا ننكر أن يكون الباري

---

(١) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٣).

(٢) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٤).

سبحانه حاصلا على جميع هذه الأحكام والأوصاف وإنما ننكر تسميتكم لمن حصلت له بأنه جسم وإن لم يكن مؤلفا فهذا عندنا خطأ في التسمية دون المعنى لأن معنى الجسم أنه المؤلف على ما بيناه ومعنى الشىء أنه الثابت الموجود وقد يكون جسما إذا كان مؤلفا ويكون جوهرا إذا كان جزءًا منفردًا ويكون عرضًا إذا كان مما يقوم بالجوهر ومعنى القائم بنفسه هو أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به ومعنى ذلك أنه مما يصح له الوجود وإن لم يفعل صانعه شيئا غيره إذا كان محدثا ويصح وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواه إذا كان قديما وليس هذا من معنى قولنا جسم ومؤلف بسبيل فبطل ما قلتم».

ثم قال ما نصه[1]: «فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه حامل للصفات هو معنى أنه شيء لأنه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه حامل للصفات هو معنى شيء لجاز وجود شيء حامل للصفات ليس بشيء وقائم بنفسه وغير قائم بغيره وليس بجسم ولو جاز ذلك لجاز وجود جسم ليس بشيء ولا قائم بنفسه ولا حامل للصفات فلما لم يجز ذلك وجب أن يكون معنى الجسم ما قلناه يقال لهم لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحيحًا واجبًا لوجب أن يكون معنى موجود محدث مركب حامل للأعراض معنى لأنه لو لم يكن ذلك كذلك لجاز وجود شيء ليس بموجود ولا محدث ولا مؤلف ولا مركب ولا حامل للأعراض ولا قائم بنفسه ولو جاز ذلك لجاز وجود محدث قائم بنفسه مركب مؤلف حامل للصفات ليس بشيء

(١) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٥).

ولا موجود فلما لم يجز ذلك ثبت أن معنى شيء غير معنى محدث مؤلف حامل للأعراض فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه».

ثم قال ما نصه[1]: «ويقال لهم: ـ على زعمكم ـ ما الدليل على أن صانع العالم جسم؟

فإن قالوا: لأننا لم نجد في الشاهد والمعقول فاعلًا إلا جسمًا فوجب القضاء بذلك على الغائب قيل لهم فيجب على موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلفا محدثًا مصورًا ذا حيز وقبول للأعراض لأنكم لم تجدوا في الشاهد وتعقلوا فاعلًا إلا كذلك فإن مروا على ذلك تركوا قولهم وأعلنوا أنهم فارقوا التوحيد وأن أبوه نقضوا استدلالهم».

• قول الإمام الحليميّ الحسين بن الحسن الشافعيّ رحمه الله (ت ٤٠٣هـ):

قال الحافظ البيهقيّ[2]: «قال الشيخ أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليميّ الشافعيّ ـ وهو أحد أساطين المذهب الشافعي ومن مشايخ الحافظ البيهقيّ: وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ـ تعالى ـ ليس بجوهر ولا عَرَض فلأنّ قومًا زاغوا عن الحق فوصفوا البارئ جلَّ ثناؤه ببعض صفات المحدَثين، فمنهم من قال: إنه جوهر ومنهم من قال إنه جسم، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش كما يكون الملِك على سريره، وكان ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك[3].

(١) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، الباقلاني، (ص٢٢٥، ٢٢٦).

(٢) **شعب الإيمان**، البيهقيّ، (١/ ١٨٤).

(٣) وهذا لا شك تكفير صريح من الحليمي للمجسّم الذي ينسب الجسمية لله تعالى وأقرّه البيهقي، فالتجسيم كفر كالتعطيل بإنكار وجود الله، وكفر كالشرك باعتقاد وجود إلـه مع الله =

فإذا أثبت المثبتُ أنه ليس كمثله شيء، وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عَرَض فقد انتفى التشبيه لأنه لو كان جوهرًا أو عَرَضًا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والأعراض، ولأنه إذا لم يكن جوهرًا ولا عرضًا لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حيث إنها جواهر **كالتآلف والتجسّم وشغل الأمكنة والحركة والسكون**، ولا ما يجوز على الأعراض من حيث إنها أعراض كالحدوث وعدم البقاء».

وقد سبق الحليمي والبيهقي في تكفير المجسمة إمام المذهب، وهو إجماع، قال الإمامُ الشافعيُّ رضي الله عنه[1]: «مَن اعتقد أنّ الله جَالس على العرش كفر»، وقد تقدّم.

• **قول أبي إسحاق الأسفراييني رحمه الله (ت ٤١٨هـ):**

قال الشيخ أبو إسحاق الأسفراييني[2]: «جميع ما قاله المتكلمون في التوحيد قد جمعه أهل الحق في كلمتين:

الأولى: الاعتقاد أنَّ كلَّ ما تصوّر في الأوهام فالله تعالى بخلافه.

والثانية: أنَّ ذاته سبحانه ليس كالذوات ولا معطّلًا عن الصفات».

=أو عبادة غير الله.

(١) حكاه الإمام نجم الدين بن الرّفعة في كتابه **كفاية النبيه في شرح التنبيه** نقلًا عن القاضي حسين (٤/ ٢٤).

(٢) **شرح إضاءة الدُّجنة في عقائد أهل السُّنة**، عبد الغني النابلسي، (ص٤٨).

• قول القاضي عبد الوهاب بن عليّ بن نصر البغداديّ المالكيّ رحمه اللّه (ت ٤٢٢هـ):

قال القاضي عبد الوهاب بن عليّ بن نصر البغداديّ المالكيّ[١]: «ولا يجوز أن يثبت له ـ أي لله تعالى ـ كيفية لأن الشرع لم يرد بذلك ولا أخبر النبيّ عليه السلام فيه بشيء ولا سألته الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى التنقّل والتحوّل وإشغال الحيّز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يَؤُول إلى التجسيم وإلى قِدم الأجسام **وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام**». أي أنّ الإجماعَ انعقد في أنَّ من نسب إلى الله الجسمية فهو كافر.

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «فأمّا قوله: إنه تعالى كلّم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته، إلى آخر ما قاله في ذلك، فهو الكلام في أن القرءان[٣] غير مخلوق، وهو إجماع كافة أهل السنة وأئمة الملة، قبل الجهمية، ومن نشأ بعدهم من أتباعهم المبتدعة، والدليل على ذلك: أنه لو كان مخلوقًا لم يخل أن يكون جسمًا أو جوهرًا أو عرضًا لأن أجناس المخلوقات لا تنفك من هذه الأقسام، **ولا يجوز أن يكون جسمًا** لأن ذلك يوجب قيامه بنفسه، وأن يكون من جنس سائر الأجسام، ومثل ذلك يستحيل أن يكون جوهرًا، ولا يجوز أن يكون عرضًا لأنه لو كان عرضًا لم يخل أن يكون مفعولًا في محدث أو

(١) **شرح عقيدة المعروف بمالك الصغير**، القاضي عبد الوهاب، (ص٢٨).

(٢) **شرح عقيدة المعروف بمالك الصغير**، القاضي عبد الوهاب، (ص٣٤).

(٣) **القرءان له إطلاقان**: يطلق على اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ، ويطلق على كلام الله الذاتي الأزلي الأبدي الذي ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً. فعندما قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب: القرءان غير مخلوقٍ، أراد به الكلام الذاتي الذي هو صفة أزلية أبدية ليست حادثة، ثابتة لله تعالى.

في ذات القديم تعالى، أو لا في محل، ولا يجوز أن تكون ذات القديم محلًا للحوادث، ولا أن يكون لا في محل لأن ذلك يخرجه عن جنسه، ويوجب قيام الصفات به، ولا يجوز أن يكون مفعولًا لا في محدث لأن ذلك يوجب كونه كلامًا لمن فعل فيه، كما أن العلم والإرادة في الحركة المخلوقة في المحدث يكون علمًا وإرادةً لمن فعلا فيه، لا لمن فعلهما، وإذا بطلت هذه الأقسام ـ وإن كان محدثًا لم ينفك منها ـ بطل أن يكون محدثًا على كل وجه. ودليل آخر، وهو أن الصفة الجائزة على المخلوق متى عري عنها مع صحة وصفه بها، لم يعر منها إلا إلى عجز أو ضد لها، ولو كان البارئ تعالى فيما لم يزل غير متكلم ثم صار متكلمًا، لوجب أن يكون قبل الكلام على ضدٍّ من أضداده من الخرس والسكوت تعالى عن ذلك، وهذه آفات لا يجوز أن تلحقه».

• **قول الشيخ أبي عليّ بن أبي موسى الحنبليّ رحمه الله (ت ٤٢٨هـ):**

قال ابن العماد[1]: «كان أبو عليّ بن أبي موسى سامي الذكر له القدم العالي والحظّ الوافر عند الإمامين القادر بالله والقائم بأمر الله، صنّف الإرشاد في المذهب، وشرح كتاب الخرقي، وكانت حلقته بجامع المنصور يفتي ويُشْهد.

قرأت على المبارك بن عبد الجبار من أصله في حلقتنا بجامع المنصور، قلت له: حدّثك القاضي الشريف أبو عليّ قال: باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب الديانات:

حقيقة الإيمان عند أهل الأديان الاعتقادُ بالقلب والنطق باللسان أن الله عزَّ وجلَّ واحد أحد فرد صمد لا يُغَيّرِه الأبدُ ليس له والد ولا وَلَد وأنه سميع

(١) **شذرات الذهب**، ابن العماد، (٣/ ٢٣٨).

بصير بديع قدير حكيم خبير عليٌّ كبير وليٌّ نصير قويٌّ مجير ليس له شبيه ولا نظير ولا عون ولا ظهير[1] ولا شريك ولا وزير ولا ندٌّ[2] ولا مشير[3].

سبق الأشياء فهو قديم لا كقِدَمها، وعلم كون وجودها في نهاية عدمها، لم تملكه الخواطر فتكيّفه ولم يعدمه زمان فينطلق عليه التأوين[4]، ولم يتقدّمه دهر ولا حين ولا كان قبله كون ولا تكوين، ولا تجري ماهيته في مقال ولا يدخل في الأمثال والأشكال، صفاته كذاته[5]، **ليس بجسم في صفاته،** جلَّ أن يشبَّه بمبتدعاته أو يضاف إلى مصنوعاته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[6]. خلق الخلائق وأفعالهم وقدّر أرزاقهم وآجالهم، لا سَمِيَّ له في أرضه وسماواته، على العرش استوى[7]، وعلى الملك احتوى وعلمه محيط بالأشياء.

كذلك سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا

---

(١) «الظَّهِيرُ الـمُعِين». **لسان العرب،** ابن منظور، مادة (ظ ه ر)، (٤/ ٥٢٠).

(٢) «النِّدُّ بالكسر المثل والنظير». **لسان العرب،** ابن منظور، مادة (ن د د)، (٣/ ٤١٣).

(٣) «أَشارَ يُشِيرُ إِذا مَا وَجَّه الرَّأْيَ». **تاج العروس،** الزَّبيديّ، مادة (ش و ر)، (١٢/ ٢٥٧). ومعنى ولا مشير له: لا آمر ولا وزير له.

(٤) من الأوان أي لا يجري عليه زمان سبحانه.

(٥) أي صفاته لا تشبه صفات المخلوقين كما أن ذاته لا يشبه ذوات المخلوقين.

(٦) **سورة الشورى،** الآية ١١.

(٧) أي قهر العرش وحفظه، أو يقال: استوى استواءً يعلمه هو مع تنزيهه عن استواء المخلوقين كالجلوس والاستقرار.

كَانُوا۟ ﴿٧﴾[1]، فقال: علمه».

وهذا يدلُّ أن السلف الصالح كان منهم من يؤول تأويلًا تفصيليًّا بإعطاء الآية المتشابهة معنى مما تحتمله اللغة العربية ويوافق الشريعة الغرّاء، وسيأتي بيانه.

• **أقوال الإمام أبي منصور التميميّ البغداديّ رحمه الله (ت ٤٢٩هـ):**

قال الإمام عبد القاهر التميميّ البغداديّ[2]: «لو كان الإلـه مقدَّرًا بحدّ ونهاية لم يخلُ من أن يكون مقداره مثل أقلّ المقادير فيكون كالجزء الذي لا يتجزّأ، أو يختصّ ببعض المقادير فتتعارض فيه المقادير فلا يكون بعضها أولى من بعض إلا بمخصّص خصَّه ببعضها، وإذا بَطَل هذان الوجهان **صحَّ أنه بلا حدّ ولا نهاية**». أي لا حجم له.

وقال رحمه الله ما نصُّه[3]: «وأجمعوا ـ أي أهل السنّة والجماعة ـ على أنه ـ أي الله ـ لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان على خلاف من زعم من الهشامية والكرامية أنه مماس للعرش، وقد قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: إن الله تعالى خلق العرش إظهارًا لقدرته لا مكانًا لذاته، وقال أيضًا: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان».

وقال أيضًا[4]: «إنّ أهل السنة اتفقوا على نفي النهاية والحدّ عن صانع

---

(١) **سورة المجادلة**، الآية ٧.

(٢) **أصول الدين**، البغدادي، (ص٧٣).

(٣) **الفرق بين الفرق**، البغدادي، (ص٣٣٣).

(٤) **الفرق بين الفرق**، البغدادي، (ص٣٣٢).

العالم خلافًا للهشامية والكرَّامية والمجسّمة».

وقال أيضًا[1]: «كل من شبَّه ربَّه بصورة الإنسان من البيانية والمغيرية والجواربية المنسوبة إلى داود الجواربي والهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي[2] فإنما يعبد إنسانًا مثله ويكون حكمه في الذبيحة والنكاح كحكم عبدة الأوثان فيها». ثم قال: «وأما جسمية ـ أي مجسمة ـ خراسان من الكرَّاميّة فتكفيرهم واجب لقولهم بأنَّ الله له حدّ ونهاية من جهة السفل ومنها يماس عرشه، ولقولهم بأنَّ الله تعالى محل للحوادث».

وقال أيضًا عند الكلام عن المجسّم[3]: «لا تجوز الصلاة عليه ولا الصلاة خلفه، ولا تحلّ المرأة منهم ـ يعني المجسّمة ـ للسنّي، ولا يصحّ نكاح السنيّة منهم».

• قول الإمام ابن بطّال المالكيّ شارح البخاريّ رحمه الله (ت ٤٤٩هـ):

قال الإمام ابن بطّال[4]: «ومعنى قول عائشة رضي الله عنها: «الحمد لله الذي وسِع سَمْعُه الأصوات» أدرك سمعُه الأصوات لا أنه اتسع سمعه لها لأن الموصوف بالسعة يصحّ وصفه بالضيق بدلًا منه، والوصفان جميعًا من صفات الأجسام».

وقال ابن حجر العسقلانيّ[5]: «وقال ابن بطّال: تضمّنت ترجمة الباب

(١) **أصول الدين**، البغدادي، (ص٣٣٧).
(٢) **الفرق بين الفرق**، البغداديّ (ص٤٧).
(٣) **الفرق بين الفرق**، البغدادي، (ص٢٢٢).
(٤) **شرح البخاريّ**، ابن بطال، (١/ ٤١٧).
(٥) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٣٤٥).

ـ أي قول البخاريّ: كتاب التوحيد ـ **أن الله ليس بجسم لأن الجسم مركّب من أشياء مؤلّفة،** وذلك يردّ على الجهمية في زعمهم أنه **جسم**. كذا وجدت فيه، ولعلّه أراد أن يقول: المشبهة، وأما الجهمية فلم يختلف أحد ممن صنّف في المقالات أنهم ينفون الصفات حتى نُسِبوا إلى التعطيل».

وقال ابن حجر أيضًا[1]: «قال ابن بطّال: احتجّت المجسّمة بهذا الحديث فقالوا في قوله «وأشار بيده ـ أي النبي ﷺ ـ إلى عينه»: دلالة على أن عينه كسائر الأعين، **وتُعُقّبَ باستحالة الجسمية عليه لأن الجسم حادث وهو قديم،** فدلّ على أن المراد نفي النقص عنه».

وقال أيضًا[2]: «وأما قول المجسّمة ففاسد أيضًا **لأن الاستقرار من صفات الأجسام، ويلزم منه الحلول والتناهي، وهو محال في حق الله تعالى، ولائق بالمخلوقات** لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴿٢٨﴾﴾[3]، وقوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ ﴿١٣﴾﴾[4]».

فائدة: وفي شرحه لمعاني الاستواء قال الإمام القاضي أبو بكر بن العربيّ محمد بن عبد الله رحمه الله[5]: «والذي يجب أن يُعتقدَ في ذلك أنّ الله كان ولا شىء معه، ثمّ خلق المخلوقات من العرش إلى الفرش[6] فلم يتعيّن بها

---

(١) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٣٩٠).

(٢) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٤٠٦).

(٣) **سورة المؤمنون**، الآية ٢٨.

(٤) **سورة الزخرف**، الآية ١٣.

(٥) **عارضة الأحوذيّ بشرح صحيح الترمذيّ**، أبو بكر بن العربيّ المالكيّ، (٢/ ٢٣٦).

(٦) قال الشيخ عبد الله الهرري رحمه الله في بعض دروسه: «هو شىء واسع وهو منتهى العالم من=

ولا حدث له جهة منها، ولا كان له مكان فيها، فإنّه لا يحول ولا يزول، قدّوس[1] لا يتغيّر ولا يستحيل، وللاستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ما بين حقيقة ومجاز منها ما يجوز على الله فيكون معنى الآية، ومنها ما لا يجوز على الله بحال، **وهو إذا كان الاستواء بمعنى التمكّن أو الاستقرار أو الاتصال أو المحاذاة، فإنّ شيئا من ذلك لا يجوز على البارئ تعالى ولا يُضربُ له الأمثال به في المخلوقات**».

وفي معاني الاستواء قال محمد مرتضى الزَّبيديّ وهو أحد كبار اللغويين وخاتمتهم[2]: «استوى: قد يُسند إليه فاعلان فصاعدًا، ويكون بمعنى اعتدل في ذاته ـ وهذا في حق غير الله تعالى، ومنه قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾[3]، ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ۝٢٨﴾[4]، و﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ۝١٣﴾[5]، ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ۝٢٩﴾[6].

وقولهم: استوى فلان على عمالته، واستوى يأمر.

ومن ذلك: استوى الرَّجل إذا بلغ أَشُدَّه، فعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ

= جهة أسفل».

(١) «القدوس: المنَزَّهُ عنِ العُيُوبِ والنَّقائصِ». **تاج العروس**، الزبيدي، مادة (ق د س)، (١٦/ ٣٥٧).

(٢) **تاج العروس**، الزَّبيدي، مادة (س و و)، (٣٨/ ٣٣٠، ٣٣٢).

(٣) **سورة النجم**، الآية ٦.

(٤) **سورة المؤمنون**، الآية ٢٨.

(٥) **سورة الزخرف**، الآية ١٣.

(٦) **سورة الفتح**، الآية ٢٩.

أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ﴿١٤﴾﴾[1] يكون استوى عطف تفسير، أو بلغ أربعين سنة، وبه فسّرت الآية. وفي الصّحاح: استوى الرجل إذا انتهى شبابه. وفي التهذيب: المستوي من الرجال الذي بلغ الغاية من شبابه وتمام خلقه وعقله وذلك بتمام ثمان وعشرين إلى تمام ثلاثين ثم يدخل في حدّ الكهولة، ويحتمل كون بلوغ الأربعين غاية الاستواء وكمال العقل. ولا يقال في شىء من الأشياء استوى بنفسه حتى يُضمّ إلى غيره فيُقال استوى فلان وفلان، إلّا في معنى بلوغ الرجل النهاية فيُقال: استوى، ومثله اجتمع.

قال الرّاغب: ومتى ما عُدّي بعلى اقتضى معنى الاستيلاء كقوله عزّ وجلّ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾[2] ومنه قول الأخطل أنشده الجوهريّ: [الرجز]

قد استوى بِشْرٌ على العراقِ   مِن غير سيف ودم مُهراقِ

ثم قال الراغب: وقيل معناه استوى كلّ شىء في النسبة إليه[3]، فلا شىء أقرب إليه من شىء **إذ كان عزّ وجلّ ليس كالأجسام الحالّة في مكان دون مكان**».

ومن معاني الاستواء الجلوس والنضوج والتمام بعد النقصان، فلو قال شخص استوت الفاكهة بمعنى جلست، واستوى القمر أي صار ناضجًا بعد أن كان نيئًا تضحك الناس على عقله، فتشبيه المخلوق بالمخلوق على هذا النحو غير مقبول فكيف بتشبيه الخالق بالمخلوق؟!.

(١) **سورة القصص**، الآية ١٤.

(٢) **سورة طه**، الآية ٥.

(٣) أي الله موجود بلا جهة ولا مكان فلا شىء أقرب إليه من شىء بالمسافة والمساحة والمكان.

• **أقوال الحافظ البيهقيّ رحمه الله (ت ٤٥٨هـ):**

قال البيهقيّ[١]: «وفي الجملة يجب أن يُعْلَمَ أن استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ولا استقرار في مكان ولا مماسّة لشيء من خلقه، لكنه مستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف، بلا أين، بائن من جميع خلقه[٢] **وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بِنُقْلة وأن نفسه ليس بجسم وأن وجهه ليس بصورة وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التكييف**، فقد قال﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[٣]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾﴾[٤]، وقال ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[٥].

وقال رحمه الله أيضًا[٦]: «فصل في معرفة الله عزَّ وجلَّ ومعرفة صفاته وأسمائه: حقيقة المعرفة أن تعرفه موجودًا قديمًا لم يزل ولا يفنى، أحدًا صمدًا، شيئًا واحدًا لا يُتَصوَّر في الوهم **ولا يتبعّض ولا يتجزَّأ، ليس بجوهر ولا عَرَض ولا جسم**، قائمًا بنفسه[٧]، مستغنيًا عن غيره، حيًّا قادرًا عالِمًا مريدًا سميعًا بصيرًا متكلّمًا، له الحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر

---

(١) **الاعتقاد والهداية**، البيهقيّ، (١/ ١١٧).

(٢) أي لا يشبهُ الله أحدًا من خلقه.

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **سورة الإخلاص**، الآية ٤.

(٥) **سورة مريم**، الآية ٦٥.

(٦) **شُعَب الإيمان**، البيهقيّ، (١/ ١١٢).

(٧) أي لا يحتاج إلى غيره.

والكلام، لم يزل ولا يزال هو بهذه الصفات ولا يشبه شيء منها شيئًا من صفات المصنوعات.

ولا يقال فيها إنها هو ولا غيرُه، ولا هي هو وغيرُه، ولا يقال إنها تفارقه أو تجاوزه أو تخالفه أو توافقه أو تحلّه، بل هي نعوت له أزلية، وصفات له أبدية تقوم به[1]، موجودة بوجوده دائمة بدوامه **ليست بأعراض ولا بأغيار ولا حالّة في أعضاء، غير مكيّفة بالتصوّر في الأذهان،** ولا مقدورة بالتمثيل في الأوهام، فقدرته تعمّ المقدورات، وعلمه يعمّ المعلومات، وإرادته تعمّ المرادات. لا يكون إلا ما يريد ولا يريد ما لا يكون وهو المتعالي عن الحدود والجهات والأقطار والغايات المستغني عن الأماكن والأزمان، لا تناله الحاجات، ولا تمسّه المنافع والمضرّات ولا تلحقه اللذّات ولا الدواعي ولا الشهوات، ولا يجوز عليه شيء مما جاز على المحدَثات فدلّ على حدوثها.

ومعناه أنه لا يجوز عليه الحركة ولا السكون والاجتماع والافتراق والمحاذاة والمقابلة والمماسّة والمجاورة ولا قيام شيء حادث به ولا بطلان صفة أزلية عنه، ولا يصحّ عليه العدم، ويستحيل أن يكون له ولد أو زوجة أو شريك، قادر على إماتة كلّ حيّ غيره، ويجوز منه إفناء كل شيء غيره»، ثم قال: «له الملك وله الحمد، كلّ ما أنعم به تفضّل منه، وكل ما أضرّ به عدل منه، لا يجوز عليه جَوْر[2]، ولا يصحّ منه ظلم».

---

(١) تقوم به: أي ثابتة له.

(٢) «الجَوْرُ: نَقيضُ العَدْلِ وضِدُّ القَصْدِ». **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، مادة (ج و ر)، (ص٤٧٠).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «فصل في معرفة الله عز وجل ومعرفة صفاته وأسمائه: حقيقة المعرفة أن تعرفه موجودًا قديمًا لم يزل ولا يفنى، أحدًا صمدًا، واحدًا **لا يتصور في الوهم، ولا يتبعض ولا يتجزأ، ليس بجوهر ولا عرض، ولا جسم**».

• قول الحافظ الخطيب البغداديّ رحمه الله (ت ٤٦٣هـ):

قال الحافظ الخطيب البغداديّ[2]: «أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن والصحاح مذهب السلف رضوان الله عليهم ـ هو ـ إثباتها **ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها** ـ أي الصفات ـ **قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققّها** ـ أي الكيفية والتشبيه ـ **قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتعطيل.**

والفصل إنما هو في سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه، والأصل في هذا الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حذوه ومثاله، **وإذا كان معلومًا أن إثبات ربّ العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.**

ولا نقول إنها جوارح ولا نشبّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: **إنما وجب إثباتها لأنَّ التوقيف وَرَدَ بها، ووجب نفي التشبيه عنها** لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

(١) **شعب الإيمان**، البيهقي، (١/ ١١٢).

(٢) **رسالة الصفات**، الخطيب البغداديّ، (١/ ٣).

ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾[1] و﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾[2]».

وقال الخطيب البغداديّ[3]: «ويتجنّب المحدّث في أماليّه روايةَ ما لا تحتمله عقول العوامّ لما لا يؤمَن عليهم فيه من دخول الخطأِ والأوهام، وأن يشبّهوا الله تعالى بخلقه ويلحقوا به ما يستحيل في وصفه، وذلك نحو أحاديث الصفات التي **ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم وإثبات الجوارح والأعضاء للأزليّ القديم** وإن كانت الأحاديث صحاحًا ولها في التأويل طرق ووجوه، إلا أن من حقها ألّا تُروى إلا لأهلها خوفًا مَن أن يَضِلَّ بها مَن جهل معانيها، فيحملها على ظاهرها، أو يستنكرها فيردّها ويكذّب رواتها ونَقَلَتَها».

• قول الإمام أبي القاسم عبد الكريم القشيريّ رضي الله عنه (ت ٤٦٥هـ):

قال الإمام القشيريّ[4]: «وهذه فصول تشتمل على بيان عقائدهم ـ أي الصوفية الصادقين ـ في مسائل التوحيد ذكرناها على وجه الترتيب، قال شيوخ هذه الطريقة على ما يدلّ عليه متفرّقاتُ كلامِهِم ومجموعاتها ومصنّفاتهم في التوحيد: **إن الحقَّ سبحانه وتعالى موجود قديم لا يشبهه شيء من المخلوقات، ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا صفاته أعراض،** ولا يُتَصَوّر في الأوهام، ولا يتقدّر في العقول، ولا له جهة ولا مكان ولا يجري عليه وقت وزمان».

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **سورة الإخلاص**، الآية ٤.

(٣) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي، (٤/ ٣٤، ٣٧).

(٤) **الرسالة القشيرية**، القشيري، (ص٧).

• قول الشيخ عبد الرحمن بن منده رحمه الله (ت ٤٧٠هـ):

قال الشيخ عبد الرحمـٰن بن منده ما نصه[١]: «وأنا متمسك بالكتاب والسنة متبرئ إلى الله من الشبه والمثل، والند والضد، **والأعضاء والجسم والآلات**، ومن كل ما ينسبه الناسبون إلي ويدعيه المدعون علي من أن أقول في الله تعالى شيئًا من ذلك، أو قلته أو أراه أو أتوهمه أو أصفه به».

• قول الإمام أبي المظفّر الأسفراييني رضي الله عنه (ت ٤٧١هـ):

قال الإمام أبو المظفّر الأسفرايينيّ وهو من أعيان الأشاعرة رحمه الله: «وأن تعلم **أن القديم سبحانه ليس بجسم ولا جوهر لأن الجسم يكون فيه التأليف والجوهر يجوز فيه التأليف والاتصال**، وكلّ ما كان له الاتصال أو جاز عليه الاتصال يكون له حدٌّ ونهاية، وقد دللنا على استحالة الحدّ والنهاية على البارئ سبحانه وتعالى، وقد ذكر الله تعالى في صفة الجسم الزيادة، فقال: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۝٢٤٧﴾[٢]، فبيّن أن ما كان جسمًا جازت عليه الزيادة والنقصان، ولا تجوز الزيادة والنقصان على البارئ سبحانه».

وقال أيضًا ما نصه[٣]: «واعلم أن الله تعالى ذكر في سورة الإخلاص ما يتضمن إثبات جميع صفات المدح والكمال ونفي جميع النقائص عنه، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾[٤] في هذه السورة بيان ما ينفي عنه من نقائص الصفات وما يستحيل عليه من الآفات، بل في

---

(١) **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، (١٨/ ٣٥١).

(٢) **سورة البقرة**، الآية ٢٤٧.

(٣) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص١٦٢).

(٤) **سورة الإخلاص**، الآية ١-٢.

كلمة من كلمات هذه السورة وهو قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾.

والصمد في اللغة على معنيين:

أحدهما: أنه لا جوف له، وهذا يوجب أن لا يكون جسمًا ولا جوهرًا لأن ما لا يكون بهذه الصفة جاز أن يكون له جوف.

والمعنى الثاني للصمد: هو السيد الذي يرجع إليه في الحوائج.

وهذا يتضمن إثبات كل صفة لولاها لم يصح منه الفعل، كما نذكره فيما بعد لأن من لا تصح منه الأفعال المختلفة لم يصح الرجوع إليه في الحوائج المتباينة، وقد جمع الله سبحانه وتعالى في هذه السورة بين صفات النفي والإثبات».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «وأن تعلم أن القديم سبحانه ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ لأن الجسم يكون فيه التأليف والاتصال، وكل ما كان له الاتصال أو جاز عليه الاتصال يكون له حد ونهاية. وقد دللنا على استحالة الحد والنهاية على الباري سبحانه وتعالى».

• قول الإمام أبي إسحاق الشيرازيّ رضي الله عنه (ت ٤٧٦هـ):

قال أبو إسحاق الشيرازيّ[2]: «**وأن استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة لأنَّ الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة، والربّ عزَّ وجلَّ قديم أزليٌّ**، فدلَّ على أنه كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو على ما عليه كان».

(١) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص١٣٤، ١٣٥).

(٢) **الإشارة إلى مذهب أهل الحق**، أبو إسحٰق الشيرازيّ، (ص٢٣٥).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «الله تعالى ليس بجسمٍ: ثم يعتقدون ـ أي أهل الحق ـ أن الله عز وجل ليس بجسمٍ وليس بجوهرٍ، ـ والجوهر ـ لا يخلو من الأعراض كاللون والحركة والسكون».

وقد جعل الشيرازي المجسّمة كالقائلين بالتثليث، فهم عنده كفّار[2].

• قول إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ رحمه الله (ت ٤٧٨هـ):

قال إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ الأشعريّ ما نصه[3]: «البارئ سبحانه وتعالى قائمٌ بنفسه، واعلم أن معنى قيامه بنفسه هو استغناؤه عن كلّ ما سواه، فلا يحتاج إلى مخصّص له بالوجود لأنَّ الاحتياج إلى الغير ينافي قِدَمَه، وقد ثبت وجوب قِدَمه وبقائه، متعالٍ عن الافتقار إلى محلّ يحلّه أو مكانٍ يُقلّه».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «ومذهب أهل الحقّ قاطبةً أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيّز والتخصّص بالجهات».

وقال أيضًا[5]: «نقول: **من انتهض لمعرفة مدبّره فإن اطمأنّ إلى موجود**

---

(١) **الإشارة إلى مذهب أهل الحق**، أبو إسحٰق الشيرازيّ، (ص١١٧).

(٢) **اللمع**، أبو إسحٰق الشيرازيّ، (ص٧٢).

(٣) **الإرشاد إلى قواطع الأدلة**، الجوينيّ، (ص٥٣).

(٤) **الإرشاد إلى قواطع الأدلة**، الجوينيّ، (ص٥٨).

(٥) **العقيدة النظامية**، الجوينيّ، (ص٢٣).

انتهى إليه فكره فهو مشبّه[1]**، وإن اطمأنّ إلى النفي المحض فهو معطّل**[2]**، وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحّد**[3]، وهو معنى ما روي عن الصّدّيق رضي الله عنه: [البسيط]

العجزُ عن دَرَكِ الإدْراكِ إدراكُ والبحثُ عن ذاتِهِ كفرٌ وإشراكُ

فإن قيل: فغايتكم إذًا حيرة ودهشة؟ قلنا: العقول حائرة في درك الحقيقة ـ أي حقيقة الله ـ قاطعة بالموجود المنزَّه عن صفات الافتقار». ومثل ذلك ما قاله الإمام الشافعيّ رضي الله عنه، فما أدقّها من عبارة وما أوسع معناها شفى بها صدور قوم مؤمنين فرضي الله عنه وجزاه عنا وعن الإسلام خيرًا وقد أخذها من قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[4]، ومن قوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[5]، ومن قوله عزّ وجلّ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴿٧٤﴾﴾[6]، ومن قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[7]. وكل هذا يدلّ على أن الإمام الشافعي رضي الله عنه أكّد على تنـزيه الله عما يخطر في الأذهان من معاني الجسمية وصفاتها كالجلوس والتحيز في جهة وفي مكان والحركة والسكون ونحو ذلك، فقد روى السيوطيّ[8] وغيره أن

(١) مشبّه أي شبّه الله تعالى بخلقه فهو غير مؤمن وغير مسلم.

(٢) معطّل أي منكر وجود الله تعالى فهو غير مؤمن وغير مسلم.

(٣) موحّد أي آمن بالله تعالى وصدّق به وهذا هو المسلم المؤمن الناجي يوم القيامة.

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٥) **سورة الإخلاص**، الآية ٤.

(٦) **سورة النحل**، الآية ٧٤.

(٧) **سورة مريم**، الآية ٦٥.

(٨) **الأشباه والنظائر**، السيوطي، (ص٤٨٨).

الإمام الشافعيّ قال: «**المجسّم كافر**».

وقال إمام الحرمين الجويني[1] رحمه الله: «فصل مشتمل على الرد على من قال: إنَّ الله تعالى جسم وليس بمتألف.

قد ذهبت بعض المجسمة إلى موافقة أهل الحق في تقدس الربّ سبحانه وتعالى عن خصائص الأجسام وما يثبت لها من الأحكام، وذهبوا إلى منع كونه مؤلّفًا، ثم ساروا إلى أن المعنى بكونه جسمًا: وجوده أو قيامه بالنفس ومن سلك هذا المسلك آلَ الكلام معه إلى التنازع في الإطلاق والتسمية نفيًا وإثباتًا.

ومما يفسد هذه الطريقة ويوضح بطلانها ما قدمناه من إنباء الجسم عن التأليف فمن أراد صرفه عن وجهه والعدول عن قضيته في موجب الله كان مصدودًا عن ذلك، إذ لا سبيل إلى إزالة قضايا الألفاظ من غير دلالة.

ولو سوغنا تبديل اللغة ونقلها عن موضوعها في المسميات الجارية تواضعًا واصطلاحًا بين فئة من الناس، فلا سبيل إلى تجويز ذلك في أوصاف الإلـه لإجماع الأمة، إذ لو جاز ذلك لجاز للمطلق أن يطلق لفظ المؤلف، وإذا روجع فيه فسَّره بالوجود، ومهما ثبت إنباء الجسم في اللغة عن التأليف ترتب عليه امتناع تسمية الإلـه به، ولم يجز ذكره في أوصاف الإلـه نقلًا وخروجًا عن اللغة.

ثم نقول لهم: أنتم لا تخلون في إطلاقكم الجسم: إما أن تقولوا: أطلقنا ذلك بلا دليل ولا اقتضاء من عقل وشرع ولغة، وإما أن تسندوا مذهبكم

---

(١) **الشامل في أصول الدين**، الجويني، (ص٤٢٥، ٤٢٦).

إلى دليل في ظنّكم، فإن لم تسندوه إلى دليل، كان الذي ذكرتموه محض التلقيب[1] بناءً على التشهي والتمني، ولو ساغ ذلك لساغ إثبات سائر الألقاب كذلك، لتجوز تسميته زيدًا وبكرًا وعمرًا، تعالى الله عن قول الزائغين.

وإن أسندتم مذهبكم إلى دليل فأبدوه بتكلم عليه، ولا يجدون إلى إبدائه سبيلًا، إذ مدارك العلوم مضبوطة، وجملتها لا يُتلقَّى منها ما قالوه. فإنَّ من مدارك العلوم العقلَ، ولا يتلقى منه إثبات أصل الأسماء فضلًا عن تفصيلها. ومن مدارك العلوم مواردُ الشرع، **وليس في شيء منها ما سوغ تسميته تعالى جسمًا، إذ لم يدل على ذلك كتاب ولا سنة ولا إجماع**. ومن مدارك العلوم في الأسامي قضيةُ اللغة، ولو حكمناها في مسألتنا لما قامت على ما يرومه الخصم، إذ ليس في لغة العرب تسمية الوجود جسمًا، بل في لغتهم ما يناقض ذلك. فإنهم يصفون الأعراض بالوجود ولو سميت أجسامًا أَبَوْهُ، فإن من سمى علم المرء أو إرادته أو قدرته أجسامًا، كان ذلك عرفًا مستبشعًا في قضية اللغة. فإذا بطل تلقى مرامهم من هذه الجهات لم يبق إلا التحكم[2] المحض».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «إن أحدًا من البشر لو أراد أن يتصور الأرض برحبها برًّا وبحرًّا وجوًّا لما تمثل منها إلا قدرًا صغيرًا ومبلغًا يسيرًا، وإن أحدًا من الأحياء لو فكر في حياته نفسها، وأراد أن يمثلها في فكرة لتمثلت له الحياة

(١) «لَقَّبْت الاسْمَ بالفِعلِ تَلْقِيبًا: إذا جَعَلت له مِثالًا من الفِعل». **تاج العروس**، الزبيدي، مادة (ل ق ب)، (٤/ ٢٢٠).

(٢) «التحكم: الدعوى بلا دليل». **الشرح القويم في حل ألفاظ الصراط المستقيم**، عبد الله الهرريّ، (ص١٧٨).

(٣) **الشامل**، الجويني، (ص٥٢٧، ٥٢٨).

شكلًا متشكلًا، وهكذا تزل الأوهام من المخلوقات، فكيف السبيل[1] إلى أن ندرك بها الرب الذي لا يشبهه شىء، ولا يشبه شيئًا؟

إذ من صفة الإلـٰه تقدُّسُه عن التصور، وإنما عرفه من عرفه بصفته، ومن صفته استحالة تصوره، فكيف يستقيم على منهاج الحق من يطلب معرفة من لا يتصور بالتصور؟ وعن هذا المعنى عبّر الصديق رضي الله عنه بقوله:

العجزُ عن دَرَكِ الإدْراكِ إدراكُ   والبحثُ عن ذاتِهِ كفرٌ وإشراكُ

وهذا معناه أن الله ليس جسمًا ولا يتصف بصفات الجسم ولا بأي وجه من الوجوه لذا يستحيل تصوره في العقول.

• **أقوال أبي سعيد النيسابوريّ المعروف بالمتولّي رحمه الله** (**ت ٤٧٨هـ**):

قال الشيخ المتولّي الشافعيّ[2]: «الباريء تعالى **ليس بجسم**، وذهبت الكرّامية أن الله تعالى جسم، والدليل على فساد قولهم أن الجسم في اللغة بمعنى التأليف واجتماع الأجزاء، والدليل عليه أنه نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التأليف: جِسْمٌ وأَجْسَمُ، كما يقال عند زيادة العلم: عليم وأعلم، وقال تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ ٢٤٧﴾[3]، فلمّا كان وصف المبالغة كزيادة التأليف دلّ على أن أصل الاسم للتأليف، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم لأن الله تعالى لا يجوز عليه التأليف.

فإن قالوا: نحن نريد بقولنا جسم أنه موجود ولا نريد التأليف، قلنا: هذه

(١) أي لا سبيل إلى تصوّر الخالقِ بالمرّة ولا بأيّ وجهٍ من الوجوه لأنه سبحانه ليس شيئًا يُتَصوَّر.

(٢) **الغنية في أصول الدين**، المتولي، (ص٨١).

(٣) **سورة البقرة**، الآية ٢٤٧.

التسمية في اللغة ليس لها ذكر ثَمَّ وهي مبنية على المستحيل، فَلِمَ أطلقتم ذلك من غير ورود السمع به، وما الفصل بينكم وبين من يسمّيه جسدًا ويريد به الموجود وإن كان يخالف مقتضى اللغة، فإن قيل: أليس يسمّى نفسًا؟ قلنا: اتّبعنا فيه السمع وهو قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۝١١٦﴾[1]، ولم يَرِدِ السمعُ بالجسم». أي لم يأت في القرآن الكريم تسمية الله بالجسم بل الذي ورد نفي الشبيه عن الله بوجه من الوجوه.

وقال أيضًا ما نصه[2]: «إذا ثبت أن للعالم صانعًا فالصانع واحد ووصفنا البارئ تعالى بأنه واحد له معنيان أحدهما أن ذاته غير منقسم على معنى أنه ليس له أجزاء وأبعاض بل هو واحد على التحقيق والمعنى الثاني أنه لا نظير له ولا مثل له وكلا المعنيين حقيقة والدليل على استحالة إثبات الأجزاء والأبعاض أنه إن كان له أجزاء لم يخل أما أن يكون كل جزء منه حيًّا عالـمًا قادرًا أو كان بعض الأجزاء مختصًّا بالحياة والعلم والقدرة فإن كان كل جزء منه حيا عالـمًا قادرا كان في ذلك إثبات آلهة ويستدل على بطلانه وإن كانت الحياة والقدرة والعلم في جزء مخصوص لم يكن الجزء الثاني حيًّا عالـمًا قادرًا لاستحالة وجود العلة في محل وثبوت حكمها في محل آخر كما يستحيل وجود سواد في بعض أجزاء الثوب ويكون الباقي من الثوب أسود وإذا ثبت أن الجزء الثاني لا يكون حيًّا عالـمًا قادرا لم يكن مستحقًّا لصفات الإلـهية لم يكن إلـهًا ويتضح ذلك بقوله ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ

(١) **سورة المائدة**، الآية ١١٦.

(٢) **الغنية في أصول الدين**، المتولي، (ص٦٦، ٦٧).

وَٰحِدٌ ﴿١٦٣﴾[1] وأما الدليل على أنه لا مثل له ولا نظير له أنا لو قدرنا إلهين اثنين وقدرنا أن أحدهما أراد تحريك جسم وأراد الثاني تسكينه لم يخل عن ثلاثة أحوال إما أن يحصل مرادهما أو لا يحصل مرادهما أو يحصل مراد أحدهما دون الثاني ولا جائز أن يحصل مرادهما جميعًا لاستحالة أن يكون الجسم الواحد في الحالة الواحدة متحركًا ساكنًا وإذا لم يحصل مراد واحد منهما كانا جميعًا عاجزين لا يصلحان للإلـٰهية».

• **قول الشيخ أبي حامد الغزاليّ رحمه الله (ت ٥٠٥هـ):**

قال الغزاليّ[2]: «التنـزيه: **إنه ـ أي الله تعالى ـ ليس بجسم مصوَّر، ولا جوهر محدود مقدَّر، وإنه لا يماثل الأجسام لا في التقدير ولا في قبول الانقسام، وإنه ليس بجوهر ولا تحلّه الجواهر، ولا بعَرَض ولا تحلّه الأعراض، بل لا يماثل موجودًا، ولا يماثله موجود، ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء وإنه لا يحدّه المقدار ولا تحويه الأقطار ولا تحيط به الجهات ولا تكتنفه الأرضون ولا السمـٰوات** وإنه مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، **استواءً منـزَّهًا عن المماسّة والاستقرار والتمكّن والحلول والانتقال** لا يحمله العرش، بل العرش وحَمَلَتُه محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته[3].

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ١٦٣.

(٢) **قواعد العقائد**، الغزالي، (ص٥١).

(٣) الله عزّ وجلّ قائم بنفسه أي لا يحتاج إلى غيره، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [سورة ءال عمران]، فهو المستغني عن كل ما سواه والمفتقرُ إليه كل ما عداه، خلق السماء وكان قبلها وخلق العرش ولا يحتاج إليه، لا يحمله العرش بل العرش وحملة العرش محمولون بلطف قدرته تعالى. ومعنى في قبضته في تصرفه.

وهو فوق العرش والسماء وفوق كلّ شيء إلى تخوم[1] الثرى فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء كما لا تزيده بُعدًا عن الأرض والثرى، بل هو رفيع الدرجات عن العرش والسماء، كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود[2]، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد[3] وهو على كل شيء شهيد **إذ لا يماثل قربُهُ قربَ الأجسام كما لا يماثل ذاته ذوات الأجسام**، وأنه لا يحلّ في شيء ولا يحلّ فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان كما تقدّس عن أن يحدّه زمان، بل كان قبل أن خلق الزمان والمكان وهو الآن على ما عليه كان».

وقال الغزاليّ أيضًا في الكتاب نفسه[4]: «الأصل الخامس: **العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلَّف من جواهر** إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر، وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصًا بحيّز بطل كونه جسمًا لأنّ كلّ جسم مختص بحيّز ومركّب من جوهر، فالجوهر يستحيل خلوُّهُ عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار وهذه سمات الحدوث، **ولو جاز أن يعتقد أن صانع العالم جسم لجاز أن يعتقد الألوهية للشمس والقمر، أو**

---

(١) «التُّخومُ بالضم: الفصلُ بين الأرضينَ من الـمَعالِمِ والحدودِ، مُؤَنَّثَةٌ، ج: تُخومٌ أيضًا». **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، مادة (ت خ م)، (ص١٣٩٩). أي أن الله تعالى قهر كل شيء في السمٰوات والأرض.

(٢) المراد به القرب المعنويّ ليس القرب الحسّيّ.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ١٦﴾ [سورة ق]، معنى ﴿وَنَحۡنُ﴾ لتعظيم نفسه، ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ﴾ أي الإنسان، ﴿مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ١٦﴾ أي نحن أقرب إليه من نفسه، أي نحن نعلم ما لا يعلمه هو من نفسه وليس معناه أن الله مستقر داخل عنق كل إنسان. والذي يمنع تفسير القرآن إلا على الظاهر يجعل الله ساكنًا في رقاب عباده وهذا ضلال وكفر والعياذ بالله. **التفسير الكبير**، الرازي، (٢٨/ ١٣٤).

(٤) **قواعد العقائد**، الغزاليّ، (ص١٥٩).

لشيء آخر من أقسام الأجسام».

وقال أيضًا ممزوجًا بكلام السبكي ما نصه[1]: «إن الله ليس بجسم لأن الجسم متركب ومتحيز وذلك أَمَارَةُ الحدوث والجسم ما تركب من جوهرين فأكثر، أو ما له طول وعرض وعمق، ولا جوهر أي فرد لأنه عندنا اسم للجزء الذي لا يقبل القسمة وهو متحيز ويتركب منه الجسم تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، وأنه لا يماثل الأجسام لا في التقدير ولا في قبول الانقسام، لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[2] ولأن من لوازم الأجسام الحدوث والتركب والتحيز ومن لوازم الأقدس القدم وعدم التركب والتحيز، ومن المعلوم أن تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات، فالله سبحانه وتعالى ينافي ولا يماثل الأجسام في ما ذكر، ولا في إحاطة المقادير والنهايات ولا في قبول الانقسام طولًا وعرضًا وعمقًا، وأنه ليس بجوهرٍ ولا تحله الجواهر ولا بعرض ولا تحله الأعراض لأن العرض ما قام بالغير وكان تحيزه تابعًا لتحيز الجرم، والله منزه عن ذلك لقيام الأدلة العقلية والنقلية على نفي ذلك عنه تعالى، ولأن ما يحله العرض هو الجسم والله تعالى ليس بجسمٍ لقيام الأدلة على ذلك، بل لا يماثل موجودًا ولا يماثله موجود، ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء وأنه لا يحده المقدار ولا تحويه الأقطار ولا تحيط به الجهات ولا تكتنفه الأرضون ولا السمٰوات لأنه ليس بجسمٍ، ولا حال في الجسم والحجة القاطعة في ذلك قوله تعالى

(١) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٨٤، ١٨٥).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[1] وأنه مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، أي نؤمن باستوائه على العرش، ويجب صرف اللفظ عن ظاهره لاستحالة الظاهر عليه تعالى».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «وإلا فهو ـ تعالى ـ مقدسٌ عن أن يكون جسمًا أو جوهرًا أو عرضًا، بل هو خالق الموجودات والجواهر والأعراض».

فائدة مهمة: لو قُدّرت مناظرة بين عابد الشّمس وبين المجسم المشبّه الوهابيّ وأمثاله من الذين يجعلون لله حجمًا ـ والوهابية منهم من يقول عن الله هو بقدر العرش لا أصغر منه ولا أكبر ومنهم من يقول هو أكبرُ من العرش ـ فإذا قال الوهّابيُّ لهذا الذي يعبُد الشمس: لماذا لا تعبد الله وتترك دينَك هذا الذي هو باطل الذي هو عبادة الشمس؟ يقول له عابد الشمس: أنا معبودي شىءٌ محسوس أراه وأنت تراه وكلّ الناس يرونه وهو عظيم النفع ينفع الأجسام والنبات والتراب والأشجار والماء والهواء، فالشمس تنفع وهذا شىء محقّق، فأنا الذي أعبده شىء محسوس أراه ليس شيئًا متوَهَّمًا بل هو شىء أراه بعيني وأنت تراه عظيم النفع، فكيف لا يكون ديني حقًّا؟ وأما أنت فتقول: معبودي شىء موجود فوق العرش لا أنا رأيته ولا أنت رأيته إنما أنت تتوهّم وتتصوّر في بالك أنه يوجد فوق العرش جِرم كبير فكيف يكون دينك هذا الذي هو مبنيّ على التّوهم حقًّا وديني الذي هو مبنيّ على الحِسّ والمعاينة والمشاهدة باطلًا؟! يقول الوهابيّ الذي ليس عنده

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) التجريد في كلمة التوحيد، الغزالي، (ص٧١).

دليل عقليّ: قال الله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ۝١٠﴾[1]، فيقول له عابد الشمس: أنا لا أؤمن بكتابك أعطني دليلًا عقليًّا، هنا الوهابيّ ينقطع فقد كسَرَه عابد الشمس، أما أهلُ السّنة الذين ينزّهون الله عن الحدّ والعضو والجهة والمكان والحيّز فيقولون لعابد الشمس: أنت معبودُك هذا له حدّ وشكل، فيحتاج لمن جعله على هذا الحدّ وهذا الشكل، فذلك الذي جعلَه على هذا الحدّ هو الإلـٰه وهو موجود لا يشبه شيئًا من الأشياء ليس محدودًا، ولا يحتاج إلى غيره، وهو ليس ذا شكل، وهذا الموجود الذي لا حدّ له ولا شكل هو الذي يستحق أن يُعبد، فالسُّنّي يغلبه بالدليل العقليّ دون أن يقول له قال الله تعالى، أما الوهابي إن قال ذلك فيرد عليه عابدُ الشمس وأنت تقول في معبودك إن له حدًّا فيحتاج إلى من حدَّهُ بذلك الحد، فما الذي يجعل ديني باطلًا ودينك صحيحًا، وهنا الوهابي ينقطع.

قال الغزاليّ[2]: «أما الحشويّة فإنهم لم يتمكنوا من فهم موجود إلا في جهة، فأثبتوا الجهة حتى ألزمتهم بالضرورة الجسمية والتقدير والاختصاص بصفات الحدوث.

وأما المعتزلة فإنهم نفوا الجهة ولم يتمكنوا من إثبات الرؤية دونها وخالفوا به قواطع الشرع وظنوا في إثباتها ـ أي في إثبات الرؤية ـ إثبات الجهة، فهؤلاء تغلغلوا في التنزيه[3] محترزين من التشبيه فأفرطوا. والحشويّة أثبتوا الجهة

(١) **سورة إبراهيم**، الآية ١٠.

(٢) **الاقتصاد في الاعتقاد**، الغزالي، (ص٨٠).

(٣) ليس هذا ثناء على المعتزلة بل مراده أنهم من شدة ما يزعمونه من التنزيه في حقّ الله تعالى نفوا الرؤية ليحترزوا من التشبيه كما ادّعوا، فردّوا النص القرآني في إثبات الرؤية لله لتوهمهم أن في ذلك إثبات الجهة والتشبيه لكنّهم أفرطوا فوقعوا في المحظور ولم يوفّقوا بين العقل والشرع.

احترازًا من التعطيل فشبّهوا.

فوفَّقَ الله سبحانه أهلَ السّنة للقيام بالحق، فتفطنوا للمسلك القصد، وعرفوا أن الجهة منفية لأنها للجسمية تابعة وتتمة، وأن الرؤية ثابتة لأنها رديف العلم ورفيقه، وهي تكملة له، فانتفاء الجسمية أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها. وثبوت العلم أوجب ثبوت الرؤية التي هي من روادفه وتكملاته ومشاركة له في خاصيته، وهي أنها لا توجب تغييرًا في ذات المرئي، بل تتعلق به على ما هو عليه كالعلم».

وقال الغزاليّ[1]: «فعلى العاميّ أن يتحقّق قطعًا ويقينًا أنَّ الرّسول ﷺ لم يرد بذلك جسمًا هو عضو مركَّب من لحم ودم وعظم، وأنَّ ذلك في حقّ الله تعالى محال، وهو عنه مقدّس، فإن خطر ـ أي اعتقد أو صدّق أو شكّ ـ بباله أنَّ الله جسم مركّب من أعضاء فهو عابد صنم فإنَّ كلّ جسم فهو مخلوق وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كانت كفرًا لأنه مخلوق وكان مخلوقًا لأنه جسم، **فمن عبد جسمًا فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف**».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «**الأصل السادس: العلم بأنه تعالى ليس بعرض قائم بجسم أو حال في محل** لأن العرض يحل في الجسم، فكل جسم فهو حادث لا محالة، ويكون محدثه موجودًا قبله، فكيف يكون حالًا في الجسم، وقد كان موجودًا في الأزل وحده، ثم أحدث الأجسام والأعراض بعده.

ولأنه عالم قادر مريد خالق، وهذه الأوصاف تستحيل على الأعراض بل

(١) **إلجام العوام عن علم الكلام**، الغزالي، (ص٦٢، ٦٣).

(٢) **قواعد العقائد**، الغزالي، (ص١٦٠، ١٦١).

لا تعقل إلا لموجود قائم بنفسه، ليس بجوهرٍ ولا جسمٍ ولا عرضٍ، وأن العالم كله جواهر وأعراض وأجسام فإذًا لا يشبه شيئًا ولا يشبهه شيء، بل هو الحي القيوم الذي ليس كمثله شيء، وأنى يشبه الخالق مخلوقه، والمقدور مقدره، والمصور مصوره، والأجسام والأعراض كلها من خلقه وصنعه. فاستحال القضاء عليها بمماثلته ومشابهته».

فانظر كيف نقل الغزالي رحمه الله إجماع الأمة من سلف وخلف على تكفير المجسم الذي اعتقد أو قال إن الله جسم، تنزّه الله عمّا يقول الظالمون تنزُّهًا كبيرًا.

• **أقوال الشيخ أبي المعين النسفي رحمه اللّه (ت ٥٠٨هـ):**

قال لسان المتكلمين أبو المعين ميمون بن محمد النسفي في كتابه تبصرة الأدلة[١]: «وقد مرَّ أنَّ القول بتجزئه ـ أي الله ـ مناف للتوحيد، فكان القول بالمكان منافيًا للتوحيد». ثم قال: «القول بالتجزؤ ـ أي في حق الله ـ مناف للتوحيد».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «وأما أهل الحق فإنهم يقولون بأن القول بأن الله تعالى جسم مؤتلف متبعض متجزئ يؤدي إلى القول بقدم العالم أو القول بحدوث البارئ جل وعلا والقول بعدم الصانع للعالم، ويؤدي أيضًا إلى إبطال دليل التوحيد، وكل ذلك باطلٌ، فكان القول بالتجسيم باطلٌ».

---

(١) **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، أبو المعين النسفي، (ص٢٢٤).

(٢) **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، أبو المعين النسفي، (ص١٢٢).

ثم قال ما نصه[1]: «ثم نقول لهم: لما ثبت بالدليل أنه تعالى قديم وأنه حيٌّ عالم قادرٌ وأقمنا الدلالة أن الجسمية من أمارات الحدوث ـ وثبوت أمارات الحدوث في القديم محال ـ كانت نتيجة هذه المقدمات الصادقة الثابتة بالبرهان اليقيني خروج الجسمية عن كونها شرطًا لكون الذات عالـمًا قادرًا حيًّا، والله الموفق».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «ولما ثبت بما مر من الكلام أنه تعالى ليس بعرضٍ ولا جوهرٍ ولا جسمٍ، ثبت أنه لا مشابهة بين الله تعالى وبين شىء من المخلوقات. وخالفنا في ذلك القائلون بأن الله تعالى على صورة الآدمي، له ما للبشر من الأعضاء، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا. وقد سبقت الأدلة على بطلان قولهم».

• **قول أبي الخطاب الكلوذانيّ الحنبليّ رحمه الله** (**ت ٥١٠هـ**):

قال الحافظ ابن الجوزيّ[3] رحمه الله نقلًا عن أبي الخطّاب محفوظ بن أحمد الكلوذانيّ أنه أنشد لنفسه: [الرجز][4]

«قالوا بما عـرفَ المكلفُ ربَّه؟ فأجبتُ بالنظرِ الصحيحِ المرشِدِ
قالوا فهل ربُّ الخلائقِ واحدٌ؟ قلت الكَمالُ لربِنَا الـمُـتَفَرّدِ
قالوا فهَل لله عندَك مُشْبِهٌ؟ قلتُ المشَبّهُ في الجَحيمِ الموصدِ

(١) **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، أبو المعين النسفي، (ص١٢٧).
(٢) **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، أبو المعين النسفي، (ص١٤٢).
(٣) **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ابن الجوزيّ، (٩/ ١٩١).
(٤) كلامه هذا يفهم منه الاعتراض على أهل الفتنة الذين يريدون بأسئلتهم الباطل والتشويش على العوام كما تقدّم في قصة الإمام مالك رضي الله عنه.

قالوا فهل تصفُ الإِلــه؟ أَبِــنْ لنا   قلت الصِفاتُ لذي الجَلالِ السَرْمَدِي
قالوا فهَل تلكَ الصِفاتُ قديمةٌ   كالذاتِ؟ قلت كـذاكَ لم تتجدَّدِ
قالوا فأنْتَ تَـراه جِسمًا مثْلنا؟   قلتُ المجسّمُ عندَنا كالملحِد
قالوا فتَزعُم أَنْ على العرشِ اسْتوى؟   قلتُ الصَوابُ كذاك أخبرَ سَيّدي
قالوا فما مَعنى استِواهُ؟ أَبِـنْ لنا   فأجبتُهم هذا سـؤالُ الـمُعتَدِي
قالوا فكيفَ نـزولُـه؟ فأجبتُهم   لم يُنْقلِ التكييفُ لي في مُسْنَدِ
قالوا فَيُنْظَرُ بالعيونِ؟ أَبِــنْ لنا   فأجبتُ رؤيتُه لمن هو مُهتَدِي
قالوا فهلْ لله علمٌ؟ قلتُ ما   مِــن عــالــمٍ إلا بعِلمٍ مُـرتَـدِي
قــالــوا فـيـوصَـفُ أنــه مُتكلّمٌ   قلتُ السُكوتُ نقيصةٌ الـمُتوَحّدِ
قالوا فما الـقـرآنُ؟ قلتُ كلامُه   من غيرِ ما حــدثٍ وغير تجدُّدِ
قالوا الـذي نتلوهُ، قلتُ كلامُهُ   لا ريْــبَ فيه عند كـلّ مُـسَـدَّدِ».

• **قول الفقيه الأصوليّ أبي الوفاء بن عقيل البغداديّ الحنبليّ رحمه اللّه (ت ٥١٣هـ):**

قال الحافظ ابن الجوزيّ[١]: «قال ابن عقيل: تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة **هذا عين التجسيم، وليس الحقّ بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها**».

وقال ابن عقيل أيضًا[٢]: «الصورة على الحقيقة تقع على الأشكال

(١) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزيّ، (١/ ١٧٤).

(٢) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزيّ، (١/ ١٦٠).

والتخاطيط وذلك من صفات الأجسام، والذي صَرَفَنا عن كونه جسمًا الأدلةُ القطعيةُ كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ۝١١﴾[1]».

• قول الشيخ أبي القاسم النيسابوري رحمه الله (ت ٥٢١هـ):

قال الشيخ أبو القاسم سلمان بن ناصر النيسابوري[2]: «إذا أحاط العاقل بحدث العالم واستبان له أن له صانعًا مختارًا تعيَّن بعد ذلك النظر في ثلاثة أصول:

أحدها: يشتمل على ذكر ما يجب لله من الصفات.

والثاني: يشتمل على ذكر ما يستحيل عليه.

والثالث: ينطوي على ذكر ما يجوز من أحكامه تعالى.

قال الأستاذ أبو إسحاق رضي الله عنه: قال أهل الحق: إن الله موجود حيّ قادر عالم مريد سميع بصير متكلم، **ليس بجسم ولا جوهر ولا يشغل حيّزًا**، وليس له حدّ ولا جانب، ولا يجوز عليه المجاورة والمحاذاة، ولا يتصوّر في الوهم، وليس هو من قبيل الأعراض، لم يزل ولا يزال بهذه الأوصاف، ولا يتغيّر عنها، ولا شيء يشاركه فيها».

• قول المازريّ المالكيّ شارح مسلم رحمه الله (ت ٥٣٦هـ):

قال المازريّ رحمه الله[3]: «وقد غلط ابن قتيبة في هذا الحديث: «**إذا**

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) **الغنية في الكلام**، أبو القاسم النيسابوري، (ص٣٤٥).

(٣) **المعلم بفوائد مسلم**، المازريّ، (١٦٦/١٦).

قاتل أحدُكم أخاه فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته»، فأجراه على ظاهره، وقال: «لله تعالى صورة لا كالصُّوَر!»، وهذا الذي قاله ظاهر الفساد **لأن الصورة تفيد التركيب، وكل مركّب محدَث، والله تعالى ليس بمحدَث، فليس هو مركَّبًا وليس مصوَّرًا، قال وهذا كقول المجسمة: جسم لا كالأجسام!** لما رأوا أهل السُّنَّة يقولون: البارئ سبحانه وتعالى شيء لا كالأشياء، طردوا الاستعمال، فقالوا: جسم لا كالأجسام، والفرق أن لفظ شيء لا يفيد الحدوث، ولا يتضمّن ما يقتضيه، **وأما الجسم والصورة فيتضمّنان التأليف والتركيب، وذلك دليل الحدوث»**.

فقول المجسمة عن الله جسم لا كالأجسام لا يخلّصُهم من الكفر، كأنهم قالوا هو مخلوق لا كالمخلوقين عاجز لا كالعاجزين والعياذ بالله تعالى.

• قول القاضي عبد الحقّ بن عطية الغرناطي رحمه الله (ت ٥٤٢هـ):

قال القاضي عبد الحقّ بن عطيّة[١]: «العليّ يراد به علوّ القدر والمنزلة لا علوّ المكان لأن الله منزّه عن التحيّز، وحكى الطبريّ عن قوم أنّهم قالوا: هو العليّ عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه، وهذا قول جهلة مجسّمين، وكان الوجه ألّا يحكى، وكذا «التعظيم» هي صفة بمعنى عظم القدر والخطر[٢] لا على معنى عظم الأجرام»؛ لأنَّ الله تعالى ليس جرمًا فعندما نقول عن الله إنَّه عظيم فليس معناه أنه جرم كبير كما لو قلنا الله أكبر فمعناه الله أكبر من كل شيء قَدْرًا، فالأجرام هي التي تتفاوت في عِظَم الحجم، تعالى

---

(١) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، (١/ ٣٣٦).

(٢) «الخَطَرُ ارتفاعُ القَدْرِ». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (خ ط ر)، (٤/ ٢٤٩).

الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

• أقوال القاضي عياض المالكيّ رحمه الله (ت ٥٤٤هـ):

قال القاضي عياض[١]: «**ما عرف اللهَ تعالى من شبّهه وجسَّمه من اليهود** أو أجاز عليه البداء[٢] أو أضاف إليه الولد منهم، أو أضاف إليه الصاحبة والولد وأجاز الحلول عليه والانتقال والامتزاج من النصارى، أو وصفه بما لا يليق به أو أضاف إليه الشريك. والمعاند في خلقه من المجوس والثنوية، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله، وإن سَمَّوه به، إذ ليس موصوفًا بصفات الإلـه الواجبة له، فإذًا ما عرفوا الله سبحانه».

وقال أيضًا ما نصه[٣]: «ومن المستحيل أن تكون ذات الله نورًا[٤]، إذ النور من جملة الأجسام والله تعالى يتعالى عن الاتصاف بذلك، هذا مذهب جميع أئمة المسلمين خلافًا لبعض المجسمة».

• أقوال الشيخ عبد القادر الجيلانيّ رضي الله عنه (ت ٥٦١هـ):

قال الشّيخ عبد القادر الجيلانيّ رضي الله عنه[٥]: «باب في معرفة

---

(١) **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، القاضي عياض، (١/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٢) «البداءُ استصوابُ شيء عُلِمَ بعد أن لم يُعلم، وذلك على الله غير جائز». **لسان العرب**، ابن منظور، (١٤/ ٦٥). وذلك لأنّ فيه نسبة التغير إلى الله عزّ وجلّ، وهو على الله مستحيل ويكفر القائل به.

(٣) **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، القاضي عياض، (١/ ٦١).

(٤) أي بمعنى الضوء.

(٥) **الغنية**، الجيلانيّ، (ص٧١). فائدة: لقد افتريَ على الشيخ عبد القادر رضي الله عنه الذي هو حنبلي المذهب في كتابه هذا الذي عمله في الفقه الحنبلي، وهذا الكتاب ثابت أنه من تأليفه لكن مجسمة الحنابلة الذين يعتقدون أن الله جسم ساكن جهة فوق أدخلوا عليه مسألتين=

الصّانع عزَّ وجلَّ: أما معرفة الصانع عزَّ وجلَّ بالآيات والدّلالات على وجه الاختصار فهي أن يعرف ويتيقّن أنَّه واحد فرد صمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[(١)]، لا شبيه له ولا نظير، ولا عون ولا شريك ولا ظهير ولا وزير، ولا نِدَّ ولا مشير له، **ليس بجسم فَيُمَسّ، ولا بجوهر فَيُحَسّ، ولا عَرَض فينقضي، ولا ذي تركيب أو آلة وتأليف وماهية وتحديد**، وهو الله للسماء رافع، وللأرض واضع، لا طبيعة من الطبائع، ولا طالع من الطوالع، **ولا ظلمة تظهر، ولا نور يزهر**».

وقال أيضًا رحمه الله[(٢)]: «فصل في ما لا يجوز إطلاقه على البارئ عزَّ وجلَّ من الصفات ويستحيل إضافته إليه، **ولا يجوز عليه الحدود ولا النهاية، ولا القَبل ولا البَعد، ولا تحت ولا قُدَّام ولا خلف ولا كيف** لأنّ ذلك ما ورد به الشرع، إلا ما ذكرناه من أنه على العرش استوى[(٣)] على ما ورد به القرآن والأخبار، بل هو عزَّ وجلَّ خالقٌ لجميع الجهات **ولا يجوز عليه الكمية**». ثم

= افتروهما عليه فزعموا أنه يقول إن الله ساكن في جهة فوق، وزعموا أنه أيضًا يقول بأن حروف المعجم قديمة أي ليس لوجودها ابتداء، وهذا خلاف عقيدة أهل السّنة، فإن عقيدة أهل السّنة أنه لا موجود أزليّ قديم ليس لوجوده ابتداء إلا الله، والحروف مخلوقة حادثة، والشيخ عبد القادر رضي الله عنه لا يخالف في العقيدة شيئًا مما عليه أهل السّنة السلف والخلف من أن الله تعالى متكلم بكلام لا يُشبه كلام الخلق، ومعلوم أن كلام الخلق حرف وصوت حادثان يوجدان شيئًا بعد شيء وهذه صفة البشر، والله تعالى متعال منـزّه عن كل ما هو من صفات البشر إنما هو متكلم بكلام ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغة. بل عبارته التي في كتابه وهي ما نقلناها هنا تبين أنَّ ما نسبوه إليه إنما هو كذب وافتراء، فإنه موحّد منزّه لا مجسم مشبه.

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **الغنية**، الجيلاني، (ص١٠٣).

(٣) أي قهره وحفظه.

قال[1]: «**ولا يجوز وصفه بالمباشرة**».

وقال رضي الله عنه أيضًا[2]: «ويجوز وصفه بأنه فاعل بمعنى أنه مخترع لذاتِ ما فَعَلَهُ وخالقٌ له وجاعله بقدرته، **فاستحقّ لذلك هذا الوصف لا على معنى المباشرة للأشياء لأنّ حقيقة تلك** ـ أي المباشرة ـ **تلاقي الأجسام ومماسّتها**، والله سبحانه متعالٍ عن ذلك».

وقال رضي الله عنه أيضًا[3]: «وأما ذكر مقالة المشبّهة فهم ثلاث فرق: الهشامية[4] والمقاتلية[5] والكرّامية[6]، والذي اتفقت عليه الفرق الثلاث **أن الله تعالى**

---

(١) **الغنية**، الجيلاني، (ص١٠٣).

(٢) **الغنية**، الجيلاني، (ص١٠٥).

(٣) **الغنية**، الجيلاني، (ص١١٧).

(٤) الهشامية فرقتان، فرقة تنسب إلى هشام بن الحكم الرافضي، والفرقة الثانية تنسب إلى هشام بن سالم الجواليقيّ، وقد زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدّ ونهاية وأنه طويل عريض عميق، وأن طوله مثل عرضه مثل عمقه، وقال ليس ذهابه في جهة الطول أزيد على ذهابه في جهة العرض. وزعم أيضًا أن الله نور ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة وكاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها. ثم قال قد كان الله ولا مكان ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه ومكانه هو العرش. وأمّا هشام بن سالم الجواليقيّ الذي كان مفرطًا في التجسيم والتشبيه فقد زعم أن معبوده على صورة الإنسان ولكنه ليس بلحم ولا دم بل هو نور ساطع بياضًا، وزعم أنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، وأن نِصفَه الأعلى مجوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت ـ أي لا جوف له. **الفرق بين الفرق**، البغداديّ، (١/ ٤٨، ٥٢).

(٥) أتباع مقاتل بن سليمان البلخيّ، من رؤوس المشبهة، قال وكيع: «كان كذّابًا». وعن أبي حنيفة رضي الله عنه قال: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جَهْم معطّل، ومقاتل مشبّه». وقال البخاريّ: «مقاتل لا شيء ألبتة». مات مقاتل سنة نيف وخمسين ومائة. **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، (٧/ ٢٠١).

(٦) أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه. وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة. وأصولها ستة: العابدية والتونية والزرينية والإسحٰقية والواحدية والهيصمية، ولكل واحدة منهم رأي. نص أبو عبد الله على أن معبوده على العرش استقرارًا وعلى أنه بجهة فوق ذاتًا وأطلق عليه اسم الجوهر. ومنهم=

جسم، وأنه لا يجوز أن يعقل الموجود إلا جسمًا». والعياذ بالله تعالى من التشبيه والتجسيم والكفر والضلال.

وقد ردّ ابن حجر الهيتميّ[1] على من طعن بالشيخ الجيلانيّ مما نسبه البعض إليه في بعض النسخ المدسوسة عليه من كتاب الغنية وسماه الهيتميّ الغينية فقال: «وإياك أن تغترّ أيضًا بما وقع في الغينية لإمام العارفين وقطب الإسلام والمسلمين الأستاذ عبد القادر الجيلانيّ، فإنه دسّه عليه فيها مَنْ سينتقم الله منه وإلا فهو بريء من ذلك، وكيف تروج عليه هذه المسألة الواهية مع تضلّعه من الكتاب والسّنة وفقه الشافعية والحنابلة حتى كان يفتي على المذهبين، هذا مع ما انضمّ لذلك من أنَّ الله مَنَّ عليه من المعارف والخوارق الظاهرة والباطنة وما أنبأ عنه ما ظهر عليه وتواتر من أحواله، ومنه ما حكاه اليافعيّ رحمه الله وقال: «مما علمناه بالسند الصحيح المتصل أن الشيخ عبد القادر الجيلانيّ أكل دجاجة ثم لما لم يبقَ غير العظم توجَّه إلى الله في إحيائها فأحياها الله إليه وقامت تجري بين يديه كما كانت قبل ذبحها وطبخها، فمن امتنَّ الله عليه بمثل هذه الكرامات الباهرة يُتصوَّر أو يُتوهَّم أنه قائل بتلك القبائح التي لا يصدر مثلها إلا عن اليهود وأمثالهم ممن استحكم

= من قال: إنه على بعض أجزاء العرش. وقال بعضهم: امتلأ العرش به وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق وأنه محاذ للعرش، ثم اختلفوا فقالت العابدية: إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولًا بالجواهر لاتصلت به، وقال محمد بن الهيصم: إن بينه وبين العرش بعدًا لا يتناهى وإنه مبايِنٌ للعالم بينونة أزلية ونفى التحيز والمحاذاة وأثبت الفوقية والمباينة، وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه والمقاربون منهم قالوا: نعني بكونه جسمًا أنه قائم بذاته وهذا هو حد الجسم عندهم وبنوا على هذا أن من حُكْم القائمَيْن بأنفسهما أن يكونا متجاوِرَيْن أو متباينين فقضى بعضهم بالتجاور مع العرش وحكم بعضهم بالتباين. **الملل والنحل**، الشهرستاني، (١/ ١٠٧).

(١) **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتميّ، (١/ ٤٨٢).

فيه الجهل بالله وصفاته وما يجب له ويجوز وما يستحيل ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ۝١٦﴾[(١)]».

وقال أيضًا ما نصه[(٢)]: «**ليس ـ أي الله ـ بجسمٍ فيُمَسّ ولا جوهر فيُحَسّ**».

وقال أيضًا ما نصه[(٣)]: «وأشهد أن لا إلـه إلاّ الله وحده لا شريك له، له الـملك وله الحمد، يـحيي ويـميت وهو حيٌّ لا يـموت بيده الـخير وهو على كل شيءٍ قدير، ولا ندّ له ولا شريك له، ولا وزير له ولا عون ولا ظهير، الواحد الأحد الفرد الصّمد الّذي لـم يلد ولـم يولد ولـم يكن له كفوًا أحد. ليس بـجسمٍ فيسمن ولا جوهرٍ فيحسن ولا عرضٍ فيكون منتقصًا هنالك ولا وزير له ولا مشارك، جلّ أن يشبه بـما صنعه أو يضاف لـما اخترعه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[(٤)]» اهـ.

• **قول الحافظ أبي القاسم بن عساكر الدمشقيّ رضي الله عنه** (**ت ٥٧١هـ**):

قال الحافظ المؤرخ أبو القاسم بن عساكر[(٥)]: «فإذا وجدوا ـ أي أتباع الإمام الأشعريّ ـ **مَن يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسّمة والمشبّهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدَثَات من القائلين بالحدود والجهة، فحينئذٍ يسلكون طريق التأويل ويُثبتون تنــزيهه بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنـزيه خوفًا من وقوع مَن لا يعلم في ظُلَمِ التشبيه، فإذا أَمِنُوا**

(١) **سورة النور**، الآية ١٦.

(٢) المسمى **عقيدة الأكابر**، المنسوب لعبد القادر الجيلاني، (ص٥).

(٣) **قلادة الجواهر**، (ص٢٧٣).

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٥) **تبيين كذب المفتري**، ابن عساكر، (ص٣٨٨).

من ذلك رأوا أن السكوت أسلم، وتَرْكَ الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أَحْزَم، وما مثالهم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق، الذي يداوي كلَّ داء من الأدواء بالدواء الموافِق، فإذا تحقّق غَلَبَة البرودة على المريض داواه بالأدوية الحارّة». فأهل السّنة والجماعة يبسطون الكلام في التنزيه اختصارًا أو تفصيلًا بحسب حاجة المجتمع والأفراد لذلك، بما تقتضيه الضرورة الشرعية للمنفعة العامة والخاصة.

• **قول الحافظ أبي طاهر السِلَفيّ الأصبهانيّ رحمه الله (ت ٥٧٦هـ)**:

قال الذهبيّ(١) نقلًا عن الحافظ عبد الغنيّ أن السّلَفيّ أنشدهم لنفسه: [الكامل]

«ضَلَّ المجَسّم والمعَطّل مثلُهُ ... عن منهجِ الحَقّ المبين ضلالا
وأتـى أماثلهُم بنكرٍ لا رُعُـوا ... من مَعْشَرٍ قد حاوَلُوا الإِشْكالا
وَغـدَوْا يَقيسون الأمـورَ برأيِهِم ... ويُدَلّسُونَ على الوَرَى الأقوَالا
فـالأولـونَ تـعـدَّوُا الحدَّ الذي ... قد حدَّ في وصفِ الإلـٰه تعالى
وتـصـوَّروه صـورةً من جنسِنا ... جسمًا وليسَ اللهُ عـزَّ مِثالا
والآخرونَ فعطَّلوا ما جاءَ في القر ... آنِ أقْـبِـحْ بـالـمـقـالِ مقالا
وأَبَوْا حديثَ المصْطَفى أن يقبلوا ... ورأوْه حَشوًا لا يُفيدُ منالا».

وهكذا هم المجسمة والمعطلة، ضلوا وأضلوا، أما المجسمة فشبهوا الله بخلقه، وأما المعطلة فأنكروا صفات الله.

---

(١) **قصيدة في مدح السنة واتباع عقيدة السلف**، أبو طاهر السِّلَفي، (ص١٠). **تاريخ الإسلام**، الذهبيّ، (١/ ٤٠٦).

• **أقوال الشيخ العارف بالله السيد أحمد الرفاعيّ رضي الله عنه (ت ٥٧٨هـ)**:

قال إمام الصوفية العارف بالله السيد أحمد الرفاعيّ رضي الله عنه ما نصه[١]: «**طهّروا عقائدكم من تفسير معنى الاستواء في حقّه تعالى بالاستقرار كاستواء الأجسام على الأجسام المستلزم للحلول، تعالى الله عن ذلك**. وإياكم والقول بالفوقية - أي فوقية الذات - والسُّفْلية والمكان واليد والعين بالجارحة، والنـزول بالإتيان والانتقال، فإن كل ما جاء في الكتاب والسّنة مِمَّا يدل ظاهره على ما ذُكر فقد جاء في الكتاب والسّنة مثله مما يؤيد المقصود». أي من التنزيه الكليّ لله عزَّ وجلّ.

وقال الشيخ رضي الله عنه أيضًا ما نصه[٢]: «غاية المعرفةِ بالله الإيقانُ بوجوده تعالى بلا كيفٍ ولا مكانٍ». ومعناه أقصى ما يتوصل إليه العبد في معرفة الله أن يعتقد اعتقادًا جازمًا لا شك فيه بوجوده تعالى بلا كيف ولا مكان.

وقال أيضًا ما نصه[٣]: «وأنه - أي الله - لا يَحلّ في شيء ولا يَحلّ فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدَّس عن أن يَحُدَّه زمان، بل كان قبلَ خلق الزمان والمكان وهو الآن على ما عليه كان».

وقال أيضًا ما نصه[٤]: «لا يَحُدُّه - تعالى - المقدار ولا تحويه الأقطار ولا

---

(١) **البرهان المؤيد**، أحمد الرفاعيّ، (ص١٧، ١٨).

(٢) **حكم الشيخ أحمد الرفاعيّ الكبير**، أحمد الرفاعي، (ص٣٥، ٣٦).

(٣) **إجابة الداعي إلى بيان اعتقاد الإمام الرفاعيّ**، إعداد قسم الأبحاث والدراسات في جمعية المشاريع، (ص٤٤).

(٤) **إجابة الداعي إلى بيان اعتقاد الإمام الرفاعيّ**، إعداد قسم الأبحاث والدراسات في جمعية المشاريع، (ص٤٣).

تحيط به الجهات ولا تكتنفه السمٰوات وإنه مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواءً منـزَّهًا عن المماسّة والاستقرار والتمكن والتحول والانتقال. لا يحمله العرش، بل العرش وحملَتُهُ محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته ـ أي في مشيئته وتحت تصرفه وأما حقيقة القبض فهي مستحيلة على الله ـ وهو فوق العرش ـ فوقية قهر وغلبة لا فوقية مكان ـ وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى».

وقال رضي الله عنه على كرسيه في أم عَبيدة يوم الجمعة سنة سبعين وخمسمائة وقد أحدق به أصحابه وأئمة العصر رضوان الله عليهم أجمعين: «طريقي عقيدة طاهرة، وسريرة عامرة، والإقبال على الله لوجه الله، بترك مطامع الدنيا والآخرة». فلما أتم مجلسه المبارك، قال له الشيخ يعقوب بن كراز: «سيدي لو كتبت لنا كتابًا في العقيدة، نعول عليه، ويعول عليه أيضًا مريدوك بعدك». فأجابه، وأمر بالدواة والقرطاس، وقال اكتبوا:

«بسم الله الرحمـٰن الرحيم، الحمد لله المبدئ المعيد، الفعال لما يريد، ذي العرش المجيد، والبطش الشديد، الهادي صفوة العبيد إلى المنهج الرشيد، والمسلك السديد، المنعم عليهم بعد شهادة التوحيد، بحراسة عقائدهم عن ظلمات التشكيك والترديد، السائق لهم إلى اتباع رسوله المصطفى ﷺ، واقتفاء صحبه الأكرمين، بالتأييد والتسديد، المتجلي[1] لهم في ذاته وأفعاله

(١) أي الذي ألهمهم معاني أسمائه، وصفاته، حتى عرفوه على ما يليق به، مع التعالي عن الحدوث والتحول من حال إلى حال، وعن مشابهة المخلوقين، لأنه تبارك وتعالى ظاهر بدلائل وجوده،=

بمحاسن أوصافه التي لا يدركها إلا من ألقى السمع وهو شهيد، المعرف إياهم أنه واحد لا شريك له، فرد لا مثيل له، صمد لا ضد له، متفرد لا ند له.

وأنه قديم لا أوّل له، أزليّ لا بداية له، مستمر الوجود لا ءاخر له، أبدي لا نهاية له، قيوم لا انقطاع له، دائم لا انصرام له، لم يزل موصوفًا بنعوت الجلال، لا يُقضى عليه بالانقضاء، وتصرم الآمال، وانقراض الآجال، بل هو الأول والآخر، والظاهر والباطن.

وأنه ليس بجسم مصور، ولا جوهر محدود مقدر، وأنه لا يماثل الأجسام، لا في التقدير ولا في قبول الانقسام، وأنه ليس بجوهر، ولا تَحُلُّه الجواهر، ولا بعرض، ولا تَحُلّه الأعراض؛ لا يماثل موجودًا، ولا يماثله موجود، ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء.

وأنه لا يحده المقدار، ولا تحويه الأقطار، ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه السماوات، وأنه مستو على العرش، على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار، والتمكن والتحول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته ـ أي في مشيئته وتحت تصرفه وأما حقيقة القبض فهي مستحيلة على الله، وهو فوق العرش ـ فوقية قهر وغلبة لا فوقية مكان، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبيد من حبل الوريد، فهو على كل شيء شهيد، إذ لا يماثل قربه قرب

= وبقدرته، وحكمته، وعلمه كما قال القائل: «وفي كل شيء له ءاية تدل على أنــه واحد».

الأجسام، كما لا يماثل ذاته ذات الأجسام.

وأنه لا يحل في شيء، ولا يحل فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدس عن أن يحده زمان، بل كان قبل خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان. وأنه بائن بصفاته عن خلقه، ليس في ذاته سواه، ولا في سواه ذاته(١).

---

(١) أي أن ذاته ليس مؤلفًا من أجزاء، كسائر الأجرام، فإن العرش وما دونه ذو أجزاء، والجزء الذي لا يتجزأ من نهاية القلة، هو أصل المخلوقات المسمى عند أهل السنة الجوهر الفرد والمسمى عند الفلاسفة بالهيولى، فإنها تقول: الهيولى موجود لا كمية له، ولا كيفية. وقد كذبوا، كما قال صاحب القاموس: إنهم وصفوا الهيولى بصفة البارئ، الله تعالى هو الذي لا كمية له ولا كيفية، ولا يكون أحد سواه كذلك، فيجب تنزيهه تعالى عن الاتصال والانفصال، لأن كلا من الاتصال والانفصال يوجب المماثلة لغيره، لأن الجرم لا يخلو أن يكون متصلًا بغيره، أو منفصلًا عنه، فوجب تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن ذلك عملًا بقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾ [سورة الشورى]، وقد ظن بعض لشدة غباوة عقولهم أن هذا تعطيل، ونفي لوجود الله، فيقال لهم: أليس كان الله موجودًا قبل وجود العالم، وهل كان يوصف قبل وجود العالم باتصال بالعالم أو بانفصال عنه؟ فكما صح وجوده من غير اتصال بسواه، أو انفصال، قبل وجود العالم، يصح وجوده بعد وجود العالم، من غير اتصال أو انفصال عن العالم، وقد نص على ذلك جماعة من أهل المذاهب الأربعة كالإمام الكبير أحد أصحاب الوجوه في مذهب الإمام الشافعي المتولي، ثم تبعه النووي، وابن حجر الهيتمي؛ ومن المالكية الإمام العالم سيدي أبو عبد الله بن جلال، وبسط العبارة في ذلك بسطًا شافيًا، والعالم المشهور محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن ميارة؛ والإمام الكبير أبو المعين النسفي، لسان الحنفية في علم العقيدة ومقدمهم، والقونوي الحنفي، شارح العقيدة الطحاوية؛ والإمام الحافظ عبد الرحمـٰن بن الجوزي الحنبلي. وهذه العبارة هي معنى قول الإمام ذي النون المصري: «مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك». وفي طي هذه العبارة نفي الكمية عن الله لأن بال الإنسان لا يتصور إلا ما له كمية، إن كانت لطيفة كالنور والظلام والريح؛ وإن كانت كثيفة كالجمادات والإنسان. والذي أهلك المشبهة المجسمة، هو قياسهم للخالق بالمخلوق، وحصرهم للموجود بما له كمية، فعندهم لا يصح الوجود إلا بالكمية، وذلك لأن الكميّة تقتضي الحدوث، لأن تخصص الشيء مهما صغر، ومهما كبر بكمية لا بد من مخصص له بتلك الكمية، فبذلك عرفنا أن الشمس مع عظم نفعها لا تصلح للألوهية، لأن لها كمية، فتحتاج إلى من خصصها بهذه الكمية. وكذلك غيرها من الأجرام، قال تعالى ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾ [سورة الرعد]. ولزيادة الاطلاع على أقوال وحكم=

وأنه مقدس عن التغير والانتقال، لا تحله الحوادث، ولا تعتريه العوارض، بل لا يزال في نعوت جلاله منزهًا عن الزوال، وفي صفات كماله مستغنيًا عن زيادة الاستكمال».

• **أقوال الشيخ نور الدين الصابوني الحنفي رحمه الله (ت ٥٨٠هـ):**

قال الشيخ أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني أبو محمد الحنفي ما نصه[١]: «ثم إن صانع العالم **يستحيل أن يكون جسمًا أو ذا صورة أو في جهة أو في مكان**. وزعمت اليهود وغلاة الروافض والمشبهة والكرامية أنه جسم.

وهشام بن الحكم يصفه بالصورة، وقالت المشبهة والكرامية إنه متمكنٌ على العرش، وقال بعضهم إنه على العرش لا بمعنى التمكن، وقالت النجارية: إنه بكل مكان بالذات، وقالت المعتزلة: إنه بكل مكان بالعلم لا بذاته. وكل ذلك فاسدٌ لأن فيه أمارة الحدث، فإن الجسم مجتمعٌ وكل مجتمع يجوز افتراقه، وكذا يكون مقدرًا بمقدارٍ يتصور أن يكون أكبر منه أو أصغر، فاختصاصه بهذا القدر لا يتصور إلا بتخصيص مخصّصٍ. وكذا الصورة مختلفة، واجتماعه على الكل محالٌ، وتخصيص البعض لا يكون إلا بمخصص.

وكذا لو كان متمكنًا على العرش، لا يتصور إلا أن يكون مقدرًا بمقداره أو أصغر منه أو أكبر، فإن كان مقدرًا بمقداره أو أصغر منه، فلا بدَّ أن يكون محدودًا متناهيًا، والتناهي من أمارات الحدث، وإن كان أكبر منه فالقدر

= الرفاعي، انظر كتاب البحر الجامع لمناقب القطب الرفاعي اللامع. المصنف.

(١) **البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين**، أبو بكر الصابوني، (ص٤٤، ٤٥).

الذي يوازي العرش يكون مقدرًا بمقداره فلزم أن يكون متبعضًا متجزئًا، ثم ولا بدّ أن يكون متناهيًا من جهة السفل حتى يكون متمكنًا عليه، وما جاز عليه التناهي من جهة جاز من سائر الجهات، ولأن التنزّه عن المكان والجهة كان ثابتًا في الأزل لاجتماع بيننا وبين الخصوم على أن ما سوى الله تعالى محدث، فلو ثبت التمكن والجهة بعد أن لم يكن ثابتًا في الأزل لحدث في ذاته معنًى لم يكن في الأزل، فتصير ذاته محلًّا للحوادث، وهذا محالٌ».

وقال أيضًا ما نصه(١): «القول في نفي المماثلة والتشبيه: قد أثبتنا صفات الكمال لله تعالى ردًّا على المعطلة، فلا بد من نفي المماثلة والتشبيه ردًّا على المشبهة ليتضح المنهج القويم والصراط المستقيم، ودلالة ذلك قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(٢) نفى المماثلة بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٣) ودلّ على ثبوت الصفات بقوله ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(٤)».

• **قول الشيخ جمال الدين الغزنوي رحمه الله (ت ٥٩٣هـ)**:

قال الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي ما نصه(٥):

«**فصل: صانع العالم ليس بجوهرٍ** لأن الجوهر متجزئ وتحله الحوادث ـ

---

(١) **البداية في أصول الدين**، أبو بكر الصابوني، (ص٢٩، ٣٠).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٥) **أصول الدين**، الغزنوي، (ص٦٧ ـ ٦٩).

تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

فصل: صانع العالم ليس بجسم لأن الجسم مؤلف من الجوهر وإذا بطل كونه جوهرًا بطل كونه جسمًا ضرورةً.

فصل: صانع العالم ليس بعرضٍ لأن العرض لا قيام له بذاته بل هو مفتقر إلى جسمٍ يقوم به، والقديم ـ عز وجل ـ قائمٌ بذاته غير مفتقر إلى محل.

فصل: صانع العالم ليس بصورة لأن الصورة تنشأ عن التركيب، فإذا نفينا كونه جوهرًا وجسمًا نفينا كونه صورة.

فصل: صانع العالم لا يوصف باللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لأن الألوان والطعوم والحرارة والبرودة والروائح، والطبائع الأربعة أعراض تحل في الجواهر، فإذا نفينا كونه عرضًا وكونه محلًّا للأعراض ينتفي جميع ذلك».

• **قول الإمام أبي عمرو السلالجي رحمه الله (ت ٥٩٤هـ):**

قال الإمام أبو عمر السلالجي ما نصه[١]: «**الدليل على استحالة محاذاته ـ تعالى ـ الأجسام**: وأما المحاذاة، فلأن المحاذي لغيره لا بد أن يفضل أحدهما الآخر أو يتساويا، وكل ما دخله المساواة والمفاضلة فقد دخلته الكمية، وكل ما دخلته الكمية استحال مفارقته لها لأنه إما مساوٍ لغيره أو أعظم أو أصغر، وكل ما لا يفارق الكمية لم يفارق الحوادث لأن الكمية عرض، فهي حادثة، وكل ما لا يفارق الحوادث فهو حادث كما مرّ».

---

(١) **العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية**، السلالجي، (ص٦٥، ٦٦).

• **قول الحافظ أبي الفرج بن الجوزيّ الحنبليّ رضي الله عنه** (ت ٥٩٧هـ):

قال الحافظ الفقيه الحنبليّ أبو الفرج بن الجوزيّ[١]: «رأيت مَن تكلّم من أصحابنا ـ أي بعض المنتسبين إلى الحنابلة ـ في الأصول بما لا يصلح وانتدب للتصنيف ثلاثة أبو عبد الله بن حامد وصاحبه القاضي، وابن الزاغونيّ، فصنّفوا كتبًا شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوامّ، فحملوا الصفات على مقتضى الحسّ، فسمعوا أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورة ووجهًا زائدًا على الذات، وعينين وفمًا ولَهَوات وأضراسًا وأضواء لوجهه هي السبحات ويدين وأصابع وكفًّا وخِنصِرًا[٢] وإبهامًا[٣] وصدرًا وفخذًا، وساقين ورجلين، وقالوا ما سمعنا بذكر الرأس، وقالوا يجوز أن يُحَسَّ ويُمَسّ، ويُدني العبد من ذاته، وقال بعضهم: ويتنفّس، ثم إنهم يُرضون العوام بقولهم: لا كما يُعقل».

وكلامهم هذا يشبه كلام مشبّهة هذا العصر وهم الوهابية ومن كان على نهجهم من الذين يعتقدون أن الله جسم ويعتقدون أن له ساقًا وغيرَ ذلك من الأعضاء فهم كفار حتى إن بعضهم قال: «هو يُدْخِلُ رجله في جهنم عندما يقال للنار: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠﴾[٤] فلا تحترق رجله». ومع اعتقادهم أنه جسم يقولون تشبهًا بالسّلف في زعمهم وتمويهًا على الناس: له وجه لا كالوجوه، وله يد لا كالأيدي إيهامًا للناس أنهم على ما قاله بعض

---

(١) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزيّ، (ص٩٨، ٩٩).

(٢) «الخِنصَرُ الإِصبع الصُّغْرَى». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (خ ن ص ر)، (٤/ ٢٦١).

(٣) «الإِبهامُ بالكسرِ من الأصابع العُظْمَى». **تاج العروس**، الزبيدي، مادة (ب ه م)، (٣١/ ٣١٣).

(٤) **سورة ق**، الآية ٣٠.

السلف من قولهم لله وجه بلا كيف، ويد بلا كيف وعين بلا كيف، وهم ـ أي الوهابية ـ يعتقدون الكيف ويصرّحون بأنَّ لله كيفًا لا نعرفه لكن للتمويه على الناس يقولون لفظًا «بلا كيف» وأحيانًا يقولون «على ما يليق به» ومرادهم أن الله جسم كما قال ابن تيمية: «إن الله بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر»، ومرة قال: «بقدر العرش بل أعظم منه». فالوهابية على هذا الاعتقاد. وقد نسب ذلك إلى ابن تيمية الحافظ الكبير العلائي شيخ مشايخ الحافظ ابن حجر[1] ومذكور هذا في كتب ابن تيمية. وقد قال ابن تيمية أيضًا[2]: «وليس في كتاب الله وسنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنَّه ليس بجسم». وقال ابن تيمية في مجموعة فتاويه[3]: «إن الله على العرش حقيقة ومعنا حقيقة». وهذا شبيه بعقيدة الحلوليين وهو يذم الحلوليين. فالله تعالى بخلاف ذلك كما قال الإمام المحدّث ذو النون المصري: «مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك»[4]. والمشبهة لا يعترفون بموجود غير متحيز في جهة ومكان غير متحرك ولا ساكن لأنهم يقيسون الخالق على المخلوق. يظنون أن الوجود لا يصح إلا بالمكان مع ثبوت وجود الله قبل المكان بلا مكان، قال رسول الله ﷺ[5] «**كان الله ولم يكن شىءٌ غيرُه**» أي كان الله موجودًا قبل المكان والزمان وقبل الجهات السّت والعرش، فالله الذي هو موجود

---

(١) **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتمي، (١/ ٢٤٥). المسمى **منهاج السنة**، ابن تيمية، (١/ ١٨٠). **التأسيس**، ابن تيمية، (٢/ ١٥١).

(٢) **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتمي، (١/ ١٠١).

(٣) **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، (٥/ ١٠٣).

(٤) **الرسالة القشيرية**، القشيريّ، (ص٣).

(٥) **صحيح البخاري**، البخاري، كتاب بدء الخلق، باب وكان عرشه على الماء، (٦/ ٢٦٩٩)، الحديث ٣٠١٩.

قبل المكان بلا مكان هو موجود بعد وجود المكان بلا مكان، فهذا الحديثُ دليل على صحة وجود الله قبل المكان وبعد وجود المكان بلا مكان.

ويتابع ابن الجوزيّ قائلًا: «وقد أخذوا ـ أي المجسمة الثلاثة الذين ذكرهم ـ بالظاهر في الأسماء والصفات، فسمّوها بالصفات تسمية مبتدعة، لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما يوجبه الظاهر من سمات الحدوث.

ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل، حتى قالوا صفة ذات، ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة مثل اليد على نعمة وقدرة، ومجيء وإتيان على معنى برّ ولطف، وساق على شدّة، بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارَفَة. والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يُحْمَلُ على حقيقته إذا أمكن، ثم يتحرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون نحن أهل السّنة وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوام.

فقد نصحت التابع والمتبوع فقلت لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السياط «كيف أقول ما لم يقل» فإيَّاكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه، ثم قلتم في الأحاديث تحمل على ظاهرها وظاهر القدم الجارحة فإنه لما قيل في عيسى روح الله اعتقدت النصارى أن لله صفة هي روح ولجت في مريم، ومن قال استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسيات وينبغي أن لا يهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل فإنَّا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقِدَم فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما

أنكر عليكم أحد إنما حملكم إيّاها على الظاهر قبيح فلا تُدْخِلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه ولقد كسيتم هذا المذهب شَيْنًا قبيحًا حتى صار لا يقال حنبلي إلا مجسّم».

ثم قال: «وقد كان أبو محمد التميميّ يقول في بعض أئمتكم لقد شان المذهب شينًا قبيحًا لا يُغسل إلى يوم القيامة.

وقد وقع غلط المصنفين الذين ذكرتهم في سبعة أوجه:

أحدها: أنهم سموا الأخبار أخبار صفات وإنما هي إضافات وليس كل مضاف صفة فإنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾[1]، وليس لله صفة تسمّى روحًا، فقد ابتدع من سمّى المضاف صفة[2]».

ثم قال بعد ذلك في الكتاب: «وقال ابن الزاغونيّ أيضًا ولا بدّ أن يكون لِذَاتِه نهاية وغاية يعلمها، قلتُ ـ القائل هو ابن الجوزيّ: **هذا رجل لا يدري ما يقول! لأنه إذا قَدَّر غاية وفصلًا بين الخالق والمخلوق، فقد حدَّده وأقرَّ بأنه جسم، وهو يقول في كتابه إنه ليس بجوهر لأن الجوهر ما يتحيّز، ثم يثبت له مكانًا يتحيّز فيه**، وهذا كلام جهل من قائله وتشبيه محض فما عرف هذا الشيخ ما يجب للخالق تعالى وما يستحيل عليه، **فإن وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بدّ لها من حيّز. والتحت والفوق إنما يكون في ما يُقابَل ويحاذَى. ومِن ضرورة المحاذِي أن يكون أكبر من المحاذَى أو أصغر أو مثله، وأن هذا ومثله إنما يكون في الأجسام. وكلّ ما**

---

(١) **سورة الحج**، الآية ٢٩.

(٢) وهي بدعة باطلة ليس لها مستند لغوي ولا شرعي ولا عقلي، وتؤدي بقائلها إلى التناقض والضلال المبين.

يحاذِي الأجسام يجوز أن يمسّها، وما جاز عليه مماسّة الأجسام ومباينتها فهو حادث إذ قد ثبت أن الدليل على حدوث الجواهر قبولها المماسّة والمباينة. فإن أجازوا هذا عليه قالوا بجواز حدوثه، وقد ثبت أن الاجتماع والافتراق من لوازم التحيُّز، والحقُّ سبحانه وتعالى لا يوصف بالتحيُّز لأنه لو كان متحيّزًا لم يخل إما أن يكون ساكنًا في حيّزه أو متحرّكًا عنه، **ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق، ومن جاور أو باين فقد تناهى ذاتًا، والتناهي إذا اختص بمقدار استدعى مخصّصًا**» انتهى كلام ابن الجوزيّ رحمات الله عليه.

ومما قاله ابن الجوزيّ أيضًا[1]: «وذهبت طائفة إلى أن الله تعالى على عرشه وقد ملأه والأشبه أنه مماسّ للعرش، والكرسيّ موضع قدميه، **قلت: المماسّة إنما تقع بين جسمين**».

وقال رحمه الله أيضًا[2]: «وقد وقف أقوام مع الظواهر فحملوها على مقتضى الحسّ، فقال بعضهم إن الله جسم، تعالى الله عن ذلك، **وهذا يلزمه أن يكون له كيفية أيضًا، وذلك ينقض القول بالتوحيد.**

ومن قول المجسّمة إن الله عزَّ وجلَّ يجوز أن يُمسّ ويلمس! فيقال لهم: فيجوز على قولكم أن يمسّ ويلمس ويُعانق! وقال بعضهم إنه جسم هو فضاء والأجسام كلّها فيه!!

وربما تخيّل بعض المشبّهة في رؤية الحق يوم القيامة لما يراه في

(١) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزيّ، (ص١٣٥).

(٢) **تلبيس إبليس**، ابن الجوزيّ، (١/ ١٠٧).

الأشخاص، فيمثّله شخصًا يزيد حسنه على كل حسن، فتراه يتنفّس من الشوق إليه، ويمثل الزيادة فيزداد توقه، ويتصوّر رفع الحجاب فيقلق ويتذكّر الرؤية فيغشى عليه، ويسمع في الحديث[1] أنه «**يدني المؤمن إليه**» فيخايل القرب الذاتيّ كما يجالس الجنس، وهذا كلّه جهل بالموصوف». وهذا دليل على أن الجهل بالموصوف ـ وهو هنا الله ـ كفر.

وقال رضي الله عنه أيضًا[2]: «اعلم أن الحقّ يوصف باليدين والوجه والعين على الوصف الذي يليق به. وليس الخلاف في اليد وإنما الخلاف في الجارحة. وليس الخلاف في الوجه وإنما الخلاف في الصورة الجسمية. وليس الخلاف في العين وإنما الخلاف في الحدقة. فالمعتزلة يذهبون إلى التعطيل والتمويه، والمشبّهة إلى التمثيل، وأهل السنَّة إلى التنـزيه، **والمشبهة قالوا أراد باليد الجارحة، وبالوجه وجهَ الصورة، وأهل السُّنَّة أثبتوا اليد ونفوا الجارحة، وأثبتوا الوجه ونفوا الصورة، وهذا هو المذهب الحقّ**».

وقال جزاه الله خيرًا[3]: «وأما قول من أراد به الجارحة فباطل لأنه لو كان

(١) **صحيح البخاري**، البخاري، كتاب قصاص المظالم، باب قوله تعالى ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾ [سورة هود]، (٣/ ١٦٨)، الحديث ٢٣٠٩. قال بدر الدين العيني في كتابه **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** (٢٧/ ٣٥٦) ما نصُّه: «قوله «يُدْنَى المؤمن» على صيغة المجهول من الدنو وهو القرب، وهذا تمثيل لجعله تحت ظل رحمته يوم القيامة،... والكنف والدنو كلاهما مجازان لاستحالة حقيقتهما على الله تعالى والحديث من المتشابهات». وقال القاضي عياض في كتابه **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم** (٨/ ١٣٤) ما نصُّه: «الدنو هاهنا دنو كرامة لا دنو مسافة لأنّ البارئ سبحانه في غير مكان، فلا يصح منه دنو مسافة ولا بعدها». وقال النووي في **شرحه على صحيح مسلم** (٩/ ١٤٨): «المراد بالدنو هنا دنو كرامة وإحسان لا دنو مسافة، والله تعالى منزّه عن المسافة وقربها».

(٢) **مجالس ابن الجوزيّ**، ابن الجوزي، (ص٦).

(٣) **مجالس ابن الجوزيّ**، ابن الجوزي، (ص٧).

يده يد جارحة ووجهه وجه جارحة، لشبّهتَه بنفسك، والخالق سبحانه وتعالى لا يشبّه بالمخلوق، ولا يجوز عقلًا ولا نقلًا، أما العقل فلاستحالة ذلك عليه، وأما النقل فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[2]».

وقال أيضًا[3]: «إن نفيت التشبيه في الظاهر والباطن فمرحبًا بك، وإن لم يمكنك أن تتخلّص من شَرَك التشبيه إلى خالص التوحيد وخالص التنـزيه إلا بالتأويل فالتأويل خيرٌ من التشبيه، **وإذا اعتقدت أن الله ليس بجسم فلا يخطر ببالك بعد هذا شيء من الاحتياج إلى شيء من الاستواء بطريق الاتصال، أو النزول بطريق الانتقال لأنّ ذلك من صفات الأجسام لا من صفات الجلال**، فإن نزّهت عقيدتك عن دَرَن التشبيه والتمثيل، فقد وقع الوفاق وحصل الاتفاق».

وقال رحمه الله[4]: «تأمّلت سبب تخليط العقائد، فإذا هو الميل إلى الحسّ وقياس الغائبات على الحاضر، فإنّ أقوامًا غلب عليهم الحسّ، فلمّا لم يشاهدوا الصانع جحدوا وجوده، ونسوا أنه قد ظهر بأفعاله[5]، وأن هذه الأفعال لا بدّ لها من فاعل.

ثم جاء قوم فأثبتوا وجود الصانع ثم قاسوه على أحوالهم فشبّهوا حتى إن

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **سورة الإخلاص**، الآية ٤.

(٣) **مجالس ابن الجوزيّ**، ابن الجوزي، (ص١١).

(٤) **صيد الخاطر**، ابن الجوزيّ، (ص٣٢٦).

(٥) أي يدلُّ عليه كلُّ شيءٍ، فالله تعالى ظاهرٌ من حيثُ الدلائلُ العقليةُ التي قامتْ على وجودِه وقدرتِه وعلمِه وإرادتِه لأنَّ ما من شيءٍ إلا وهو يدلُّ دلالةً عقليةً على وجود الله سبحانه وتعالى.

قائلهم يقول في قوله[1]: «**ينـزل إلى السماء**»: ينتقل، ويستدلّ بأن العرب لا تعرف النزول إلا الانتقال.

وضلَّ خلق كثير في صفاته، كما ضلَّ خلق في ذاته فظنَّ أقوام أنه يتأثّر حين سمعوا أنه «**يغضب ويرضى**»[2] ونسوا أن صفاته تعالى قديمة لا يحدث منها شىء.

وضلّ خلق في أفعاله فأخذوا يعلّلون فلم يقنعوا بشىء، فخرج منهم قوم إلى أن نسبوا فعله إلى ضدّ الحكمة، تعالى عن ذلك.

ومَن رُزِق التوفيق فليحضر قلبه لِما أقول: اعلم أن ذاته سبحانه لا يشبه الذوات، وصفاته ليست كالصفات، وأفعاله لا تقاس بأفعال الخلق.

أما ذاته سبحانه فإنّا لا نعرف ذاتًا ـ أي مخلوقًا ـ إلا أن تكون جسمًا وذاك

---

(١) ثبت التأويل عن الإمام مالك في حديث النزول فقد قال: «نزول رحمة لا نزول نقلة». وقال بعض العلماء: والأوْلى أن يُحْمَل على نزول الملَك بأمر الله. فقد أخرج النسائيّ من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح عن النبيّ ﷺ: «**إن الله يمهل حتى إذا مضى شطر الليل الأول أمر مناديًا فينادي هل من داع فيستجاب له**...» الحديث ورد في **سنن النسائيّ الكبرى**، (٦/ ١٢٤)، الحديث ١٠٣١٦. وهذا تفسير للرواية المشهورة: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول هل من داع فأستجيب له**»..إلخ.

(٢) قال الحافظ البيهقيّ في كتاب **الأسماء والصفات** (٢/ ٤٦٩) ما نصه: «المحبة والبغض والكراهية عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، فالمحبة عنده بمعنى المدح له بإكرام مكتسبه، والبغض والكراهية بمعنى الذم له بإهانة مكتسبه، فإن كان المدح والذم بالقول فقولُه كلامه وكلامه من صفات ذاته». وقال الشيخ عبد الله الهرري رحمه الله في كتابه **الدرة البهية في حل ألفاظ العقيدة الطحاوية** (ص٩٧): «يجب إثبات صفة الغضب وصفة الرضى لله مع تنزيهه تعالى عن أن يكون غضبه ورضاه تأثرًا، بل هما صفتان أزليتان قديمتان أبديتان، أما ما ورد في الحديث «**إن الله غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله**» فالمراد بذلك آثار الغضب وليس المراد الصفة، معناه أن الله أعدّ في ذلك اليوم من آثار الغضب ما لم يسبق قبل ذلك».

يستدعي سابقة تأليف، وهو منـزّه عن ذلك لأنه المؤلِف[1]، وإما أن يكون جوهرًا فالجوهر متحيّز وله أمثال، وقد جلَّ عن ذلك، أو عَرَضًا فالعَرَض لا يقوم بنفسه بل بغيره، وقد تعالى عن ذلك.

فإذا أثبتنا ذاتًا قديمًا خارجًا عما يُعرف، فليعلم أن الصفات تابعة لذلك الذات، فلا يجوز لنا أن نقيس شيئًا منها على ما نفعله ونفهمه، بل نؤمن به ونسلّم به».

وقال ابن الجوزي[2]: «قال ابن حامد المجسم: الاستواء مماسته وصفة لذاته والمراد به القعود، قال: وقد ذهب طائفة من أصحابنا ـ أي بعض المنتسبين إلى الحنابلة ـ إلى أن الله عزّ وجلّ على عرشه ما ملأه وأنه يقعد نبيه معه على العرش.

والعجب من قول هذا ـ أي ابن حامد المجسّم ـ ما نحن مجسمة، وهو تشبيه محض، تعالى الله عزّ وجلّ عن المحل والحيز لاستغنائه عنهما، ولأن ذلك مستحيل في حقه عزّ وجلّ، ولأن المحل والحيز من لوازم الأجرام، ولا نزاع في ذلك، وهو سبحانه وتعالى منزه عن ذلك **لأن الأجرام من صفات الحدَث، وهو عزّ وجلّ منزه عن ذلك شرعًا وعقلًا**، بل هو أزلي لم يُسْبَقْ بعدم بخلاف الحادث.

ومن المعلوم أن الاستواء إذا كان بمعنى الاستقرار والقعود لا بد فيه من المماسة، والمماسة إنما تقع بين جسمين أو جِرمين، والقائل بهذا شبَّه

---

(١) مراده أنه خالق لتأليف الجسم، وليس من أسماء الله المؤلف.

(٢) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص١٢٨).

وجسَّم، وما أبقى في التجسيم والتشبيه بقية، كما أبطل دلالة ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾[1]».

وقال أيضًا[2]: «**وكل من قاس صفة الخالق على صفات المخلوقين خرج إلى الكفر، فإن المجسمة دخلوا في ذلك لأنهم حملوا أوصافه على ما يعقلون**».

وقال[3]: «ومن تأمَّل حال بني إسرائيل رآهم قد أمروا بقول حِطَّة فقالوا حنطة... ومن مذهبهم التشبيه والتجسيم، وهذا من أعظم التغفيل لأن الجسم مؤلَّف، ولا بد للمؤلَّف من مؤلِّف ــــ بكسر اللام المشدَّدة ــــ».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «واعلم أيها الطالب للرشاد أنه سبق إلينا من العقل والنقل أصلان راسخان عليهما أمر الأحاديث كلها:

أما النقل فقوله سبحانه وتعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾[5]، ومن فهم هذا لم يحمل وصفًا له على ما يوجبه الحس.

وأما العقل فإنه قد علم مباينة الصانع للمصنوعات، واستدل على حدوثها بتغيرها ودخول الانفعال عليها، فثبت له قدم الصانع».

وقال أيضًا ما نصه[6]: «والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **صيد الخاطر**، ابن الجوزي، (ص٢٦٨).

(٣) **التبصرة**، ابن الجوزي، (١/ ٤٩١).

(٤) **صيد الخاطر**، ابن الجوزي، (ص٨٦).

(٥) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٦) **دفع شبه التشبيه في شرح الحديث التاسع عشر**، ابن الجوزي، (ص٤٩، ٥٠).

النُقلة وأن النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام: جسم عالٍ وهو مكان لساكنه، وجسم سافل، وجسم منتقل من علو إلى سفل وهذا لا يجوز على الله عز وجل».

• **قول ابن هبة الله رحمه الله (ت ٥٩٩هـ) في كتابه الذي قدّمه للسلطان صلاح الدين الأيوبيّ رضي الله عنه (ت ٥٨٩هـ):**

قدَّم الإمامُ تاج الدين بن هبة المكي[١] للسلطان صلاح الدين أرجوزةً في العقيدة قال في مطلعها: [الرجز]

«جمعتُها لِلْمَلِكِ الأمينِ ... الناصرِ الغازي صلاحِ الدينِ».

ثم إن السلطان صلاح الدين أمر بتحفيظ هذه العقيدة للطلاب في المدارس الصلاحية وأمر المؤذنين بقراءتها قبل صلاة الفجر ومما فيها في تنزيه الله تعالى[٢]: [الرجز]

«ليسَ بجسمٍ إذ لكلّ جسم ... مؤلّفٍ مخصّص بعِلْم».

ومما فيها أيضًا قوله عن الله تعالى[٣]: [الرجز]

«اعلم أصبْتَ نَهَجَ الخلاصِ ... وفُزْتَ بالتوحيدِ والإخلاصِ
أن الذي يؤمِنُ بالرحمٰن ... يُثْبِتُ ما قد جاءَ في القرآنِ

---

(١) **العقيدة الصلاحية**، ابن هبة المكي، (ص٦٠، ٦١).

(٢) **العقيدة الصلاحية**، ابن هبة المكي، (ص٦٠، ٦١). **العقيدة الصلاحية**، ابن هبة المكي، (ص٦١،٦٠).

(٣) **العقيدة الصلاحية**، ابن هبة المكي، (ص٦٤، ٦٥).

مِـنْ سائرِ الصفاتِ والتنزيهِ عَـن سَنَنِ التعطيلِ والتشبيهِ
من غيرِ تجسيمٍ ولا تكييفِ لِـمـا أتـى فـيـهِ ولا تحريفِ
فـإنَّ مَـنْ كـيَّـفَ شيئًا منها زاغَ عـن الـحـق وضـلَّ عنها
وهـكـذا مـا جـاءَ فـي الأخـبـارِ عن النبي المصطفى المختارِ».

وعلى هذا المعتقد كان السلطان صلاح الدين الأيوبيّ رضي الله عنه، وكان له اعتناء خاص بنشر عقيدة الإمام الأشعريّ رحمه الله فقد ذكر السيوطيّ ما نصه[1]: «فلـما وَليَ صلاح الدين بن أيوب أَمَرَ الـمؤذنين في وقت التسبيح أن يعلنوا بذكر العقيدة الأشعرية، فوظّف الـمؤذّنين على ذكرها كل ليلة إلى وقتنا هذا». أي إلى وقت السيوطيّ الـمتوفى سنة ٩١١هـ.

• **قول الإمام الفقيه الأصوليّ فخر الدين الرازيّ رحمه الله (ت ٦٠٦هـ):**

قال الإمام الأصوليّ فخر الدين الرازيّ[2] في وصف الله تعالى: «لا يجوز أن يكون المراد من العظيم **العظمة بالجثّة وكبر الجسم لأنّ ذلك يقتضي كونه مؤلَّفًا من الأجزاء والأبعاض**، وذلك ضدُّ قوله: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[3]».

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ۝٦٤﴾[4] ما نصُّه[5]: «واعلم أن الكلام في هذه الآية من المهمّات، فإن الآيات الكثيرة في القرآن

(١) **الوسائل إلى مسامرة الأوائل**، السيوطيّ، (ص١٥).
(٢) **التفسير الكبير**، الرازيّ، (٢٧/ ١٤٤).
(٣) **سورة الإخلاص**، الآية ١.
(٤) **سورة المائدة**، الآية ٦٤.
(٥) **التفسير الكبير**، الرازيّ، (١٢/ ٣٩٥).

ناطقة بإثبات اليد، فتارة المذكور هو اليد من غير بيان العدد، قال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۝١٠﴾[1]، وتارة بإثبات اليدين لله تعالى، منها هذه الآية المذكورة سابقًا، ومنها قوله تعالى لإبليس الملعون: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ۝٧٥﴾[2]، وتارة بإثبات الأيدي، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ۝٧١﴾[3].

وإذا عرفت هذا فنقول: قالت طائفة وهم المجسّمة إنها عضو جسمانيّ كما في حقّ كلّ أحد، واحتجّوا عليه بقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ ۝١٩٥﴾[4]، وجه الاستدلال عندهم أنه تعالى قدح في إلـٰهية الأصنام لأجل أنها ليس لها شيء من هذه الأعضاء، فلو لم تحصل لله هذه الأعضاء لزم القدح في كونه إلـٰهًا، ولما بطل ذلك وجب إثبات هذه الأعضاء له، قالوا: وأيضًا اسم اليد موضوع لهذا العضو، فَحَمْلُهُ على شيء آخر تَرْك للغة، وإنه لا يجوز. **واعلم أن الكلام في إبطال هذا القول مبنيّ على أنه تعالى ليس بجسم،** والدليل عليه أن الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون وهما محدَثان، وما لا ينفك عن المحدَث فهو محدَث، ولأن كل جسم متناه في المقدار، وكل ما كان متناهيًا في المقدار فهو محدَث. ولأن كل جسم مؤلَّف من الأجزاء وكل ما كان قابلًا للتركيب والانحلال، وكل ما كان كذلك افتقر إلى ما يركّبه ويؤلّفه، وكل ما كان كذلك فهو محدَث، **فثبت بهذه الوجوه أنه يمتنع كونه**

(١) **سورة الفتح**، الآية ١٠.

(٢) **سورة ص**، الآية ٧٥.

(٣) **سورة يس**، الآية ٧١.

(٤) **سورة الأعراف**، الآية ١٩٥.

تعالى جسمًا، فيمتنع أن تكون يده عضوًا جسمانيًّا».

وهذا ما عليه المسلمون من أولهم إلى آخرهم وهو تنـزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق ولو بصفة من الصفات.

وقال[1]: «ومن قال ذلك فقد اعتقد كونه مركَّبًا مؤلفًا، فكان امتناعه عن إطلاق لفظ المؤلَّف والمركَّب امتناعًا عن مجرد هذا اللفظ مع كونه معتقدًا لمعناه، فثبت أنهم إنما أطلقوا لفظ الجسم لأجل أنهم اعتقدوا كونه تعالى عريضًا عميقًا ممتدًّا في الجهات، فثبت أن امتناعهم عن هذا الكلام لمحض التقيّة والخوف، وإلا فهم يعتقدون كونه تعالى مركبًا مؤلَّفًا».

وقال أيضًا[2]: «**المجسمة كفار** لأنهم اعتقدوا أن كل ما لا يكون متحيزًا ولا في جهة ليس بموجود، ونحن نعتقد أن كل متحيز فهو محدَث وخالقه موجود ليس بمتحيز ولا في جهة. **فالمجسمة نفَوا ذات الشىء الذي هو الإلـه، فيلزمهم الكفر**».

وقال[3]: «فالخلاف بين المجسّم والموحد ليس في الصفة بل في الذات، **فصح في المجسّم أنه لا يؤمن بالله**».

وقال أيضًا: «إنّ اعتقاد أن الله جالس على العرش أو كائن في السّماء فيه تشبيه الله بخلقه».

وهذا تصريح منه رحمه الله على إجماع الأمة على أنّ الله ليس جسمًا

---

(١) **أساس التقديس**، الرازي، (ص٦٥).

(٢) **معالم أصول الدين**، الرازي، (ص١٣٨).

(٣) **التفسير الكبير**، الرازي، (١٦/ ٢٤).

وعلى كفر المجسّم.

وقال أيضًا في الكتاب نفسه ردًّا على المجسمة ما نصه[1]: «قال المجسم: إنا وإن قلنا إنه تعالى جسمٌ مختص بالحيز والجهة إلا أنه نعتقد أنه بخلاف سائر الأجسام في ذاته وحقيقته وذلك يمنع من القول بالتشبيه اعلم أن حاصل رد هذا الكلام من جانبنا أنا قد دللنا في القسم الأول من هذا الكتاب على أن الأجسام متماثلةٌ في تمام الماهية، فلو كان البارئ تعالى جسمًا لزم أن يكون مثلًا لهذه الأجسام في تمام الماهية، وحينئذٍ يكون القول بالتشبيه لازمًا».

فحاصل المعنى أن من قال إن الله تعالى جسمٌ أو له جهة وحيز كفرٌ وحبط جميع عمله لأنه قد شبه الله بخلقه، ودعواه ـ أي المجسم ـ أنه تعالى جسمٌ لا كالأجسام فلا يلزم التشبيه المذكور ءانفًا باطلة بالعقل والنقل[2].

وقال أيضًا ما نصه[3]: «والغني لا يكون مركبا وما لا يكون مركبا لا يكون جسما، وأيضا الأجسام متماثلة في تمام الماهية فلو كان جسما لحصل له مثل وذلك باطل لقوله﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[4] فأما الدلائل العقلية فكثيرة ظاهرة باهرة قوية جلية والحمد لله عليه».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «إِلَـه الْعَالم يمْتَنع أَن يكون جسما، وَيدل عَلَيْهِ وُجُوه:

(١) أساس التقديس، الرازي، (ص٢٣٤).
(٢) إتحاف الكائنات، محمود خطاب السبكي، (ص١٣٥).
(٣) التفسير الكبير، الرازي،(١٣/ ٤).
(٤) سورة الشورى، الآية ١١.
(٥) معالم أصول الدين، الرازي، (١/ ٤٦).

الأول: أَنا قد دللنا على تماثل الْأَجْسَام، وَإِذا ثَبت هَذَا وَجب أَن يَصح على كل وَاحِد مِنْهَا مَا صَحَّ على الآخر، فَحِينَئِذٍ يكون اخْتِصَاصه بِعِلْمِهِ وَقدمه وَقدرته وَوُجُوب وجوده من الجائزات، فَوَجَبَ افتقاره فِي حُصُول هَذِه الصِّفَات إِلَى فَاعل آخر، وَذَلِكَ على وَاجِب الْوُجُود لذاته محَال.

الثَّانِي: أَنا قد دللنا على أَن الأَجْسَام بأسرها محدثة، والإلـٰه يجب أَن يكون قَدِيمًا أزليا، فَيمْتَنع كَونه جسمًا.

الثَّالِث: أَنه لَو كَانَ جسما لَكَانَ مُسَاوِيا لسَائِر الْأَجْسَام فِي الجسمية فَإِن لم يُخَالِفهَا بِاعْتِبَار آخر لزم كَونه أَن يكون مثلا لهَذِهِ المحدثات، وَإِن خالفها بِاعْتِبَار آخر فَمَا بِهِ الْمُشَاركَة غير مَا بِهِ الْمُخَالفَة، فَيلْزم وُقُوع التَّرْكِيب فِي ذَاته لَكنا قد بَينا أَن وُقُوع التَّرْكِيب فِي ذَات وَاجِب الْوُجُود محَال.

الرَّابِع: وَهُوَ أَنه لَو قَامَ بجملة الْأَجْزَاء علم وَاحِد وقدرة وَاحِدَة لزم قيام العرض الْوَاحِد بالمحال الْكَثِيرَة وَهُوَ محَال، وَإِن قَامَ بِكُل وَاحِد مِنْهَا علم على حِدة وقدرة على حِدة لزم القَوْل بتَعَدُّد الْآلهَة ــ وهذا مستحيل ــ».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «مسألة: أنه تعالى ليس بمتحيز خلافًا للجسمية: قلنا لو كان متحيزًا لكان مثلًا لسائر الأجسام فيلزم إما حدوثها أو قدمها وهذه الدلالة مَبْنِيّةٌ على تماثل الأجسام، وقد تقدم القول فيها».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «ولما تقدس الحق عن الجسمية، تقدس علوه عن أن يكون بهذا المعنى ـ أي علو المكان ـ».

---

(١) **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**، الرازي، (ص٢٢٤).

(٢) **شرح أسماء الله الحسنى**، الرازي، (ص٢٦٦).

• **قول الشيخ تقي الدين أبي العز المقترح رحمه الله** (**ت ٦١٢هـ**):

قال الشيخ تقي الدين أبي العز مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين المقترح ما نصه[1]: «وهذان المسلكان ـ أي المسلكان اللذان تقدما وهما مسلكان يدوران حول إثبات أن البارئ تعالى لا يصح أن يكون حجمًا جوهرًا أو جسمًا ـ يلزم منهما استحالة كونه جوهرًا أو جسمًا».

• **قول الإمام فخر الدين بن عساكر رحمه الله** (**ت ٦٢٠هـ**):

قال تاج الدّين السّبكيّ رحمه الله ناقلًا ما أقرّه الفخر بن عساكر في رسالته المشهورة[2]: «اعلم أرشدنا الله وإياك أنه يجب على كلّ مكلَّف أن يعلم أن الله عزَّ وجلَّ واحد في ملكه، خلق العالم بأسره العلويَّ والسفليَّ والعرشَ والكرسيَّ، والسمٰوات والأرضَ وما فيهما وما بينهما، جميعُ الخلائق مقهورون بقدرته، لا تتحرك ذرةٌ إلا بإذنه، ليس معه مُدبّرٌ في الخلق ولا شريك في الملك، حيٌّ قيّوم لا تأخذه سِنةٌ ولا نومٌ، عالم الغيبِ والشهادة، لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السماء، يعلمُ ما في البَر والبحر، وما تسقطُ من ورقة إلا يعلمها، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين. أحاط بكل شيء علمًا وأحصى كل شيء عددًا، فعّالٌ لما يريد، قادر على ما يشاء، له الملكُ وله الغِنى، وله العز والبقاء، وله الحكم والقضاء، وله الأسماء الحسنى، لا دافع لما قضى، ولا مانع لما أعطى، يفعل في ملكه ما يريد، ويحكم في خلقه بما يشاء. لا يرجو ثوابًا ولا

---

(١) **الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**، المقترح، (ص٧١).

(٢) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكيّ، (٨/ ١٨٦).

يخاف عقابًا، ليس عليه حق ـ يلزمه ـ ولا عليه حكم، وكل نعمة منه فضلٌ وكل نقمة منه عدلٌ، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون. موجود قبل الخلق، ليس له قبل ولا بعد، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا أمام ولا خلف، ولا كلٌّ ولا بعض. ولا يقال متى كان ولا أين كان ولا كيف، كان ولا مكان، كوَّن الأكوان ودبَّر الزمان، لا يتقيَّد بالزمان، ولا يتخصَّص بالمكان، ولا يشغله شأن عن شأن، ولا يلحقه وهم، ولا يكتنفه عقل[1]، ولا يتخصَّص بالذهن[2]، ولا يتمثّل في النفس[3]، ولا يُتَصوَّر في الوهم[4]، ولا يتكيَّف في العقل[5]، لا تلحقه الأوهام والأفكار: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

---

(١) «ك ن ف: كَنَفَهُ حاطه وصانه وبابه نصر، والكَنَفُ بفتحتين الجانب، وتَكَنَّفُوهُ واكْتَنَفُوهُ وكَنَّفُوهُ تَكنِيفًا أحاطوا به». **مختار الصحاح**، الرازي، مادة (ك ن ف)، (١/ ٥٨٦). أي لا تحيط بالله العقول.

(٢) «الذِّهْنُ بالكسر: الفَهْمُ والعَقْلُ وحِفْظُ القَلْبِ والفِطْنَةُ ويُحَرَّكُ والقُوَّةُ والشَّحْمُ، ج: أذْهانٌ». **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، مادة (ذ هـ ن)، (ص١٥٤٧). الله لا يحدّه زمان ولا مكان ولا يتصور في الأذهان تنزه عن مشابهة المخلوقين.

(٣) «مَثَّلَ له كذا تمثِيلًا إذا صوّر له مثاله بالكتابة أو غيرها والتِمْثَالُ الصورة والجمع التَّمَاثِيلُ». **مختار الصحاح**، الرازي، مادة (م ث ل)، (١/ ٦٤٢). ليس لله مثيل فلا تستطيع النفس أن تتصوّره.

(٤) «الصورة: الشكل، وقد صوّره صورة حسنة فتصوّر: تشكل. وتستعمل الصورة بمعنى النوع والصفة، ومنه الحديث: «أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى **في أحسن صورة**» (رواه الترمذيّ، ٥/ ٣٦٦، رقم ٣٢٣٣). وقال ابن الأثير في **النهاية في غريب الأثر**، (٣/ ١٢٢): «الصورة ترد في كلام العرب على ظاهرها، وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئته، وعلى معنى صفته، يقال: صورة الفعل كذا وكذا أي هيئته، وصورة الأمر كذا أي صفته، فيكون المراد بما جاء في الحديث أنه أتاه في أحسن صفة، ويجوز أن يعود المعنى إلى النبيّ ﷺ أتاني ربي وأنا في أحسن صورة، وتجرى معاني الصورة كلها عليه، إن شئت ظاهرها أو هيئتها وصفتها، فأما إطلاق ظاهر الصورة على الله عزّ وجلّ فلا، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا». **تاج العروس**، الزَّبيديّ، مادة (ص و ر)، (١٢/ ٣٥٨).

(٥) «قال الأزهريّ عن كيف: الغالب فيه أن يكون استفهامًا عن الأحوال». **تاج العروس**، الزَّبيديّ،=

ﭐلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾[1]» إلى آخرها».

وأنوّه أن هذه الرسالة فيها ذكر عقيدة أهل السّنة والجماعة مختصرة جامعة مناقضة لعقيدة أدعياء السلفية، موضحة لعقيدة الأشاعرة التي هي عقيدة الصحابة رضوان الله عليهم وعقيدة من تبعهم بإحسان من سلف وخلف، وهي رسالة عظيمة أثنى عليها الحافظ صلاح الدين خليل بن كَيكَلدي العلائيّ رحمه الله المتوفى سنة ٧٦١هـ وسماها العقيدة المرشدة وقال: «هذه العقيدة المرشدة جرى قائلها على المنهاج القويم والعقد المستقيم، وأصاب في ما نَزَّه به العليّ العظيم». نقل ذلك تاج الدين السبكيّ في طبقاته[2] ووافقه في تسميتها بالعقيدة المرشدة وساقها بكاملها، وقال في آخرها ما نصه: «هذا آخر العقيدة وليس فيها ما ينكره سني». أي هي مما أجمع عليه أهل السُّنّة والجماعة.

• **قول الشيخ أبي يحيى الإدريسي المالكي رحمه الله (ت ٦٢٩هـ):**

قال الشيخ أبو يحيى زكريا بن يحيى الشريف الإدريسي المالكي الأشعري[3]: «قوله واستحالة حدوثه على استحالة ما يؤدي إليه من الحجمية والجسمية والانتقال والتغير، قلت ـ أي الإدريسي: معناه استحالة حدوثه تعالى يدل على استحالة كل ما يؤدي إلى الحدوث من الحجمية وغيرها».

= مادة ك ي ف، (٢٤/ ٣٤٩). أي لا يقدر العقل أن يكيّفه أو يتصوّره لأن الله لا صورة له ولا كيف.

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكيّ، (٨/ ١٨٦).

(٣) **أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**، الإدريسي، (ص٥٩).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «المطلوب الثاني أن الباري تعالى وتقدس لا يصح أن يكون حجمًا جوهرًا أو جسمًا ـ قلت ـ أي الإدريسي: الحجم كل ما له حظ من المساحة، وهذا يستوي فيه الجوهر والجسم».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «ثم قال: وهذان المسلكان ـ أي المسلكان السابقان ـ يلزم منهما استحالة كونه ـ أي الله ـ جوهرًا أو جسمًا».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «ثم قال: غير أن الجسمية باطلة بوجهٍ ءاخر على هذه الطريقة».

وقال أيضًا[4]: «ثم قال: وتبطل الجسمية من وجه ءاخر وهو أنه يلزم أن يكون كل جزءٍ إلـٰهًـ ـ أي على زعمهم، فيفضي إلى إثبات إلـٰهين وهو محال».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «المطلوب الثالث: تقدسه عن مماثلة الحوادث ومشابهته لها، قلت: ويستحيل من كل وجهٍ مشاركة القديم الحادثَ في شيء من ذلك، بل هو مخالفٌ لخلقه مخالفة مطلقةً، وإلا لزم المحال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ ﴿١١﴾﴾[6]».

وقال أيضًا[7]: «ثم قال: وعند هذا فلا يبقى معتصمٌ لمشبهٍ ولا معطلٍ

(١) أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، الإدريسي، (ص١١٠).

(٢) أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، الإدريسي، (ص١١١).

(٣) أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، الإدريسي، (ص١١١).

(٤) أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، الإدريسي، (ص١١٣).

(٥) أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، الإدريسي، (ص١١٥).

(٦) سورة الشورى، الآية ١١.

(٧) أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، الإدريسي، (ص١١٧).

باطني، والجهات مستحيلة عليه، إذ هي من عوارض الأحياز على ما لا يخفى. والمكان تمكّن حجمٍ على حجمٍ، ولا يتصور ذلك في غير الأجرام ـ أي فيستحيل ذلك على الله تعالى ـ».

• **قول الشيخ إسماعيل الشيباني رحمه الله** (**ت ٦٢٩هـ**):

قال الشيخ إسماعيل بن إبراهيم الشيباني الحنفي في شرح كلام الطحاوي عند قوله «ولا يشبه الأنام» ما نصه[١]: «**مسألة**: قال أهل الحق: الباري سبحانه وتعالى لا يشبهه شيء ممن خلقه لأن جميع العالم جواهر وأجسام وأعراض، والله تعالى منزه عن جميع ذلك.

وخالف أهلَ الحق في ذلك طوائفُ كثيرةٌ من المشبهة والكرامية وغلاة الروافض، واليهود يقولون: هو جسم، والنصارى يقولون: هو جوهر، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

والحجة لأهل الحق: أن العرض ما يستحيل بقاؤه، ويمتنع قيامه بذاته، وما يفتقر إلى ذات يقوم بها، وما يستحيل بقاؤه لا يكون إلـٰهًا، فالباقي سبحانه يستحيل عدمه لأنه واجب البقاء مستغنٍ في الوجود عن غيره، فثبت أن الباري ـ جل وعلا ـ ليس بعرض.

وكذلك فإنه عبارة عن الأصل الذي يتركب منه الجسم، وهو الجزأ الذي لا يتجزأ، والله تعالى يستحيل تركبه إلى غيره، وتركب غيره إليه، فاستحال وصفه بكونه جوهرًا.

---

(١) **شرح العقيدة الطحاوية**، الشيباني، (ص١١).

وكذلك الجسم فإن الجسم عبارة عن المؤتلف، أو ما له الأبعاد الثلاثة، وكل ذلك مستحيل على الله تعالى سبحانه وتعالى لأن القول بكونه جسمًا يؤدي إلى قدم العالم، أو حدث الصانع وذلك محال».

• قول الأصوليّ سيف الدين الآمديّ رحمه الله (ت ٦٣١هـ):

قال سيف الدين الآمديّ الذي كان من علماء الأصول[١]: «فانظر إلى هاتين الطائفتين كيف التزم بعضهم التعطيل خوف التجسيم، والتزم بعضهم التجسيم خوف التعطيل، ولسان الحال ينشد على لسان الفريقين ويعبّر عن حال الجمعين: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ ﴿١١٣﴾﴾[٢]».

وقال أيضًا[٣]: «القاعدة الثانية: في إبطال التشبيه وبيان ما لا يجوز على الله تعالى: معتقد أهل الحقّ أن البارئ لا يشبه شيئًا من الحادثات، ولا يماثله شيء من الكائنات، بل هو بذاته مُنفَردٌ عن جميع المخلوقات، **وأنه ليس بجوهر ولا جسم ولا عَرَض**، ولا تحلّه الكائنات، ولا تمازجه الحادثات، ولا له مكان يحويه، ولا زمان هو فيه، أوَّلٌ لا قَبلَ له، وآخِرٌ لا بَعدَ له ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[٤]».

وقال أيضًا ما نصه[٥]: «المسألة الثانية في أن الباري ـ تعالى ـ ليس بجسمٍ:

---

(١) **غاية المرام في علم الكلام**، سيف الدين الآمديّ، (ص١١٢).

(٢) **سورة البقرة**، الآية ١١٣.

(٣) **غاية المرام في علم الكلام**، سيف الدين الآمديّ، (ص١٧٩).

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٥) **أبكار الأفكار في أصول الدين**، الآمدي، (٢/ ١٣ ـ ١٦).

مذهب أهل الحق أن الباري ـ تعالى ـ ليس بجسمٍ».

وقال أيضًا ما نصه: «والمعتمد في نفي التجسيم أن يقال: لو كان الباري جسما فإما أن يكون كالأجسام وإما أن لا يكون كالأجسام. فإن قيل إنه كالأجسام فهو محال لثمانية أوجه.

منها أربعة: وهي ما ذكرناه في استحالة كونه جوهرًا: وهي الأول، والثالث، والرابع، والخامس. ويختص الجسم بأربعة أوجه:

الأول: أنه إذا ثبت أن الرب غير متصف بكونه جوهرا امتنع أن يكون متصفا بكونه جسما لأن الجسم مركب من الجواهر ومفتقر إليها ويلزم من انتفاء ما لا بد منه في كونه جسما أن لا يكون جسما.

الثاني: أنه قد ثبت أن الرب متصف بالعلم والقدرة وغيرهما من الصفات وغيرهما من الصفات المثبتة من قبل. فلو كان الباري ـ تعالى ـ جسمًا كالأجسام للزم من اتصافه بهذا الصفات المحال، وما لزم منه المحال فهو محال.

وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أنه لو اتصف بكل واحدة من هذه الصفات: فإما أن يكون كل جزء من أجزائه متصفًا بجميع هذه الصفات، وإما أن يكون المتصف بجملتها بعض الأجزاء دون البعض، وإما أن يكون كل جزء مختصًّا بصفة. وإما أن تقوم كل صفة من هذه الصفات مع اتحادها بجملة الأجزاء.

فإن كان الأول: فيلزم منه تعدد الآلهة، وهو محال كما يأتي.

وإن كان الثاني: فهو ممتنع لوجهين:

الأول: أنه لا أولوية بأن يكون بعض الأجزاء متصفًا بها دون الباقي مع التساوي في المعنى.

فإن قيل: هذا إنما يلزم أن لو تساوت الأجزاء. ولعله مركب من أجزاء مختلفة بالنوعية. وعلى هذا فلا يقال لا أولوية.

فنقول: تلك الأجزاء إما أن تكون أيضًا أجسامًا، أو جواهر بسيطة لا تركيب فيها.

فإن كان الأول: فالكلام في اتصاف ذلك الجسم الذي هو الجزء كالكلام في الأول، وهو تسلسل ممتنع.

وإن كان الثاني: فذلك الجزء هو الإلـه، وهو عود إلى أن الرب جوهر، وقد أبطلناه.

الوجه الثاني: أنه يلزم أن يكون الإلـه ـ تعالى ـ هو ذلك الجزء دون غيره، ولا يمكن أن يقال بأنه وإن قامت هذه الصفات بجزء واحد إلا أن الحكم بالعالمية، والقادرية وغير ذلك يعم الجملة. فإنا سنبين أن حكم العلة لا يتعدى محلها.

وإن كان الثالث: وهو أن يكون كل جزء مختصًّا بصفة من جملة الصفات ولا وجود لغيرها فيه، فلا أولوية أيضًا.

وإن كان الرابع: فهو محال لما فيه من قيام المتحد بالمتعدد.

الوجه الثاني: في بيان لزوم المحال من اتصافه بهذه الصفات. وهو أنه لا يخلو: إما أن يكون اتصافه بها واجبًا لذاته أو لغيره.

لا جائزٌ أن يقال بالأول: وإلا لزم اتصاف كل جسم بها وجوبًا لذاته للتساوي في الحقيقة على ما وقع به الفرض.

وإن كان الثاني: فيلزم أن يكون الرب ـ تعالى ـ مفتقرًا إلى ما يخصصه بصفاته، والمحتاج إلى غيره في إفادة صفاته له لا يكون إلـٰهًا.

الثالث: هو أنه لو كان جسمًا، لكان له بعد وامتداد وذلك البعد إما أن يكون غير متناهٍ أو متناهيًا.

فإن كان غير متناه: فإما أن يكون غير متناه من جميع الجهات، أو من بعض الجهات دون بعض.

فإن كان الأول: فهو محال لوجهين:

الأول: ما سنبينه من إحالة بعد لا يتناهى.

والثاني: أنه يلزم منه أن لا يوجد جسم غيره، أو أن يداخل الأجسام ويخالط القاذورات، وهو محال.

وإن كان الثاني: فهو ممتنع أيضًا لوجهين:

الأول: ما سنبينه أيضًا من إحالة بعد لا يتناهى.

والثاني: أنه إما أن يكون اختصاص أحد الطرفين بالنهاية، دون الآخر لذاته أو لمخصص من خارج.

فإن كان الأول: فهو محال لعدم الأولوية.

وإن كان الثاني: فيلزم أن يكون الرب ـ تعالى ـ مفتقرا في إفادة مقداره إلى موجب ومخصص ولا معنى للبعد غير نفس الأجزاء على ما تقدم فيكون

الرب ـ تعالى ـ معلول الوجود وهو محال.

وإن كان متناهيًا من جميع الجهات فله شكل ومقدار وهو إما أن يكون مختصا بذلك المقدار والشكل لذاته أو لأمر خارج.

فإن كان الأول: لزم منه اشتراك جميع الأجسام فيه ضرورة الاتحاد في الطبيعة.

وإن كان الثاني: فالرب تعالى محتاج في وجوده إلى غيره وهو محال.

الرابع: أنه لو كان جسما لكان مركبا من الأجزاء وهو محال لوجهين:

الأول: أنه يكون مفتقرا إلى كل واحد من تلك الأجزاء ضرورة استحالة وجود المركب دون أجزائه وكل منها غير مفتقر إليه وما افتقر إلى غيره كان ممكنًا لا واجبًا لذاته وقد قيل إنه واجب لذاته.

الثاني: أن تلك الأجزاء إما أن تكون واجبة الوجود لذاتها أو ممكنة أو البعض واجبا والبعض ممكنا لا جائز أن يقال بالأول على ما سيأتي تحقيقه في إثبات الوحدانية.

وإن كان الثاني أو الثالث: فلا يخفي أن المفتقر إلى الممكن المحتاج إلى الغير أولى بالإمكان والاحتياج. والممكن المحتاج لا يكون واجبا لذاته وما لا يكون واجبا لذاته لا يكون إلـٰها. هذا كله إن قيل إنه جسمٌ لا كالأجسام».

وقال أيضًا في كتابه «غاية المرام» ما نصه[1]: «**فإن قيل** ما نشاهده مِنَ الموجودات ليس إلا أجسامًا وأعراضًا، وإثبات قسم ثالث مما لا نعقِله، وإذا

(١) **غاية المرام في علم الكلام**، الآمدي، (ص١٨٥، ١٨٦).

كانت الموجودات منحصرة فيما ذكرناه فلا جائز أن يكون البارئ عرضًا لأن العرض مفتقِر إلى الجسم والبارئ لا يفتقِر إلى شيء، وإلا كان المفتقرُ إليه أشرفَ منه وهو محال، وإذا بطل أن يكون عرضًا بقي أن يكون جسمًا.

قلنا: منشأ الخبط هـٰهنا إنما هو من الوهم لإعطاء الحق حكم الشاهد والحكم على غير المحسوس بما حكم به على المحسوس، وهو كاذب غير صادق، فإن الوهم قد يرتمي إلى أنه لا جسم إلا في مكان بناء على الشاهد، وإن شهد العقل بأن العالم لا في مكان لكَون البرهان قد دلَّ على نهايته، بل وقد يشتد وهم بعض الناس بحيث يقضي به على العقل، وذلك كمن ينفِر عن المبيت في بيت فيه ميت لتوهمه أنه يتحرك أو يقوم، وإن كان عقله يقضي بانتفاء ذلك، فإذًا اللبيب من ترك الوهم جانبًا ولم يتخذ غير البرهان والدليل صاحبًا. وإذا عرف أن مستند ذلك ليس إلا مجرد الوهم، فطريق كشف الخيال إنما هو بالنظر في البرهان فإنا قد بيَّنا أنه لا بد من موجودٍ هو مُبدئ الكائنات، وبيَّنا أنه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهدًا ولا غائبًا، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبين أن ما يقضي به الوهم لا حاصل له. ثم لو لزم أن يكون جسمًا كما في الشاهد للزم أن يكون حادثًا كما في الشاهد وهو ممتنع لما سبق، وليس هو عرضًا وإلا لافتقر إلى مقوم يقومه لوجوده، إذ العرض لا معنى له إلا ما وجوده في موضوع، وذلك أيضًا محال».

• **قول المحدّث أحمد بن عمر القرطبيّ رحمه الله** (**ت ٦٥٦هـ**):

قال ابن حجر العسقلانيّ[١]: «وقال القرطبيّ في المفهم لما أشكل من

---

(١) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٣٩٨).

تلخيص كتاب مسلم: «عن عبد الله أنّ يهوديًّا جاء إلى النبيّ ﷺ فقال: يا محمّدُ إنَّ الله يمسِكُ السَّماوات على إصبعٍ والأَرَضِينَ على إِصبَع والجبالَ على إصبَع والشَّجر على إصبعٍ والخلائقَ على إصبَعٍ ثمَّ يقولُ أنا الملِكُ فضَحِك رسول اللهِ ﷺ حتى بدتْ نواجِذُه ثمَّ قرأَ ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۝٩١﴾[1]، قوله «إن الله يمسك» إلى آخر الحديث، هذا كلّه قول اليهوديّ **وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاةُ المشبهة من هذه الأمة**، وضَحِكُ النبيّ ﷺ إنما هو للتعجّب من جهل اليهوديّ، ولهذا قرأ عند ذلك: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۝٩١﴾[2] أي: ما عرفوه حقَّ معرفته ولا عظَّموه حقَّ تعظيمه.

فهذه الرواية هي الصحيحة المحقَّقة، وأما من زاد: «وتصديقًا له» فليست بشيء، فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأنّ النبيّ ﷺ لا يصدّق المحال، **وهذه الأوصاف في حقّ الله محال، إذ لو كان ذا يد وأصابع وجوارح كان كواحدٍ منّا** فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون إلـٰهًا، إذ لو جازت الإلـٰهية لمن هذه صفته لصحّت للدجّال، وهو محال، فالمفضي إليه كذب.

فقول اليهوديّ كذب ومحال، ولذلك أنزل الله في الردّ عليه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۝٩١﴾[3]، وإنما تعجّب النبيّ ﷺ من جهله، فظنّ الراوي أن ذلك التعجّب تصديق، وليس كذلك.

---

(١) **سورة الأنعام**، الآية ٩١.

(٢) **سورة الأنعام**، الآية ٩١.

(٣) **سورة الأنعام**، الآية ٩١.

فإن قيل: قد صحّ حديث[1]: «**إن قلوب بني آدم كلّها بين إصبعين من أصابع الرحمـٰن**»، فالجواب أنه إذا جاءنا مثل هذا في الكلام الصادق تأوّلناه أو توقّفنا فيه إلى أن يتبيّن وجهه مع القطع باستحالة ظاهره لضرورة صدق من دلّت المعجزة على صدقه، وأما إذا جاء على لسان من يجوز عليه الكذب، بل على لسان من أخبر الصادق عن نوعه بالكذب والتحريف، كذّبناه وقبّحناه.

ثم لو سلّمنا أن النبيّ ﷺ صرّح بتصديقه **لم يكن ذلك تصديقًا له في المعنى، بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيّه، ونقطع بأن ظاهره غير مراد**».

• **قول شرف الدين بن التلمساني رحمه الله (ت ٦٥٨هـ):**

قال شرف الدين بن التلمساني[2]: «قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[3]، نفى عن نفسه مشابهة العالم إيَّاه، **ففي التحيز بجهة من الجهات مشابهة الأجسام والجواهر**».

وقال أيضًا ما نصه في شرح كلام الإمام فخر الدين الرازي ما نصه: «**إِلَـٰه الْعَالم يمْتَنع أَن يكون جسما**. مذهب أهل الحق أن الباري سبحانه لا يشبه شيئًا من المخلوقات، أي لا يشارك شيئًا منها في أخص صفاته، ولا يشبهه شيءٌ منها، أي لا يشاركه في ماهيته أو في أخص وصفه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ ۝١١﴾[4]».

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، (٨/ ٥١)، الحديث ٦٩٢١.

(٢) **شرح لمع الأدلة**، ابن التلمساني، (ص٧٠).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

وإذا سئل المرء عما يستحيل في وصف ربه، فالقول الجملي فيه أن كل ما يؤدي إلى إمكانه أو حدوثه أو قصور في صفاته، فالرب تعالى منزه عنه.

وقد صارت الغلاة من الشيعة إلى نوعي تشبيه: فأثبت المغيرية والبيانية للإلـٰه تعالى صورة كصورة الإنسان. وتابعهم على ذلك جماعة من مثبتي الصفات تمسكًا بظاهر قوله ﷺ: «**إن الله خلق آدم على صورته**» من غير تأويل.

والنوع الثاني: الحلولية، زعموا أن شخصًا من الأشخاص حلّ الإلـٰه فيه، أو حل فيه جزء من الإلـٰه، نسجًا على منوال النصارى.

وقد صرحت طائفة تعرف بالكرامية منسوبة إلى محمد بن كرام السجستاني بتسمية الرب جل جلاله جوهرًا أو جسمًا، تعالى الله عن قولهم. وهؤلاء إن أرادوا أن الباري سبحانه ثبتت له خواص الجواهر والأجسام، فسنقيم عليهم واضح الأدلة في إبطال ذلك إن شاء الله تعالى، وإن أرادوا مجرد التسمية كما أطلقت الفلاسفة والنصارى على الرب تعالى جوهرًا، فقد تحكموا بتسمية الله تعالى باسمٍ موهمٍ لم يرد به شرعٌ ولا أنبأ به سمعٌ، ومتلقى الأسماء إنما هو من مجرد السمع، ولا يصح إثباتها قياسًا.

وَيدل عَلَيْهِ وُجُوه الأول أَنا قد دللنا على تماثل الْأَجْسَام وَإِذا ثَبت هَذَا وَجب أَن يَصح على كل وَاحِد مِنْهَا مَا صَحَّ على الآخر فَحِينَئِذٍ يكون اخْتِصَاصه بِعِلْمِهِ وَقدمه وَقدرته وَوُجُوب وجوده من الجائزات فَوَجَبَ افتقاره فِي حُصُول هَذِه الصِّفَات إِلَى فَاعل آخر وَذَلِكَ على وَاجِب الْوُجُود لذاته محَال.

توقيف هذه الحجة على إقامة الدليل على تماثل الأجسام ـ مع عسره ـ

لا حاجة إليه، بل نقول: لا شك في اختصاص الجسم بأمرٍ ما به يمايز سائر الحقائق، وقد قام الدليل على إمكانه وإمكان صفاته، فلو شاركه الباري تعالى في ذلك الأخص لماثله، وحكم المثلين الاستواء فيما يجب ويجوز ويستحيل، فيلزم إمكانه وإمكان صفاته، وأن لا يكون وجوده لذاته، ويفتقر بما قام الدليل على اتصافه به إلى مخصِّصٍ، تعالى الله عن ذلك.

الثَّانِي: أَنا قد دللنا على أَن الْأَجْسَام بأسرها محدثة والإلـه يجب أَن يكون قَدِيما أزليا فَيمْتَنع كَونه جسما.

هذه الحجة مستمدة مما قررناه من وجوب استواء المثلين في الأحكام، فلو ساوى الباري تعالى الأجسام، لزم حدوثه أو قدم الأجسام ـ وهذا محال.

الثَّالِث: أَنه لَو كَانَ جسما لَكَانَ مُسَاوِيا لسَائِر الْأَجْسَام فِي الجسمية.

فَإِن لم يُخَالِفهَا بِاعْتِبَار آخر لزم كَونه أَن يكون مثلا لهَذِهِ المحدثات وَإِن خالفها بِاعْتِبَار آخر فَمَا بِهِ الْمُشَاركَة غير مَا بِهِ الْمُخَالفَة فَيلْزم وُقُوع التَّرْكِيب فِي ذَاته لَكنا قد بَينا أَن وُقُوع التَّرْكِيب فِي ذَات وَاجِب الْوُجُود محَال.

الرَّابِع: وَهُوَ أَنه لَو قَامَ بجملة الْأَجْزَاء علم وَاحِد وقدرة وَاحِدَة لزم قيام الْعرض الْوَاحِد بالمحال الْكَثِيرَة وَهُوَ محَال، وَإِن قَامَ بِكُل وَاحِد مِنْهَا علم على حِدة وقدرة على حِدة لزم القَوْل بِتَعَدُّد الْآلهَة»[1].

• قول العز بن عبد السلام رحمه الله (ت ٦٦٠هـ):

قال الشيخ الفقيه عبد العزيز بن عبد السلام[2]: «**ومذهب السلف إنما هو**

(١) **شرح معالم أصول الدين**، التلمساني، (ص١٧٠ ـ ١٧٣).

(٢) **رسائل التوحيد**، العز بن عبد السلام، (ص١٧).

التوحيد والتنـزيه دون التجسيم والتشبيه، وكذلك جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف، فهم كما قال القائل: [الرجز]

«وكُــلٌّ يَــدَّعــون وِصــالَ ليلى　　　ولـيـلـى لا تُـقِـرُّ لـهـم بـذاكـا

إذا اشتبكتْ دمــوعٌ في خُدود　　　سيعلَمُ مَن بكى ممَّن تباكى».

وكيف يُدَّعى على السلف أنهم يعتقدون التجسيم والتشبيه أو يسكتون عند ظهور البدع ويخالفون قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾[1]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴿١٨٧﴾﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[3]، والعلماء ورثة الأنبياء عليهم السلام فيجب عليهم من البيان ما يجب على الأنبياء عليهم السلام، وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾[4]. وأنكرُ المنكَرات التجسيم والتشبيه[5]، وأفضل المعروف التوحيد والتنـزيه، وإنما

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ٤٢.

(٢) **سورة ءال عمران**، الآية ١٨٧.

(٣) **سورة النحل**، الآية ٤٤.

(٤) **سورة ءال عمران**، الآية ١٠٤.

(٥) أي من أنكر المنكرات، فإن أشدّ الكفر هو كفر التعطيل أي إنكار وجود الله والعياذ بالله، وكفر الحلول، وكفر الوحدة المطلقة، ومما يجب التحذير منه كتاب تستعمله جماعة من النساء المبتدعات مكتوب عليه اسم «مزامير داود» وهو عبارة عن مجموعة قصائد شعرية يحتوي على كلمات كفرية منها قولهن: كل ما تهواه موجود في ذات الله. ومنها: اثنــان نحن وفي الحقيقــة واحــد لكن أنا أدنى وأنت الأكبر. ومنها هذه الجملة: دع طرق الغَيْ فالدنيا فيّ ما الكون إلا القيوم الحيّ. وهذه العبارات منها ما هو صريح بالقول بالوحدة المطلقة وهي بزعمهم أن الله جملة العالم، وبعضها صريح في الحلول أي حلول الله في الأجسام، تعالى الله=

سكت السلف قبل ظهور البدع، فوربّ السماء ذات الرجع، والأرض ذات الصدع لقد تشمّر السلف للبدع لما ظهرت، فقمعوها أتمّ القمع، وردعوا أهلها أشدّ الرَّدْع، فردُّوا على القدرية والجهمية والجبرية وغيرهم من أهل البدع، فجاهدوا في الله حقَّ جهاده.

والجهاد ضربان: ضرب بالجدل والبيان، وضرب بالسيف والسنان، فليت شعري! فما الفرق بين مجادلة الحشوية وغيرهم من أهل البدع، ولولا خبث الضمائر وسوء اعتقاد في السرائر: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۝١٠٨﴾[1].

وإذا سُئل أحدهم عن مسألة من مسائل الحشو، أمر بالسكوت عن ذلك، وإذا سُئل عن غير الحشو من البدع أجاب فيه بالحق، **ولولا ما انطوى عليه**

= عن ذلك، وكلتا العقيدتين ضد التوحيد، إذ التوحيد هو إفراد الله تعالى بالقِدم والأَوَّليَّة والعبادة كما قال الإمام الجنيد رضي الله عنه: «التوحيد إفراد القديم من المحدَث». وقوله هذا فيه إبطال عقيدتَيْ وحدة الوجود والحلول. ولا يغتر بوجود هذه الكلمة: «ما الكون إلا القيوم الحيّ» في ديوان الشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ أو ديوان الشيخ محيي الدين بن عربيّ فهما بريئان منها ومن مثلها لأنهما من أكابر الموحّدين المنـزّهين، فقد قال الشيخ عبد الغنيّ في بيان كفر التشبيه وأنه يكفر من اعتقد واحدة منها ما نصه: «أو أنه ـ أي الله ـ له الحلول في شيء من الأشياء أو في جميع الأشياء، أو أنه متَّحِد بشيء من الأشياء أو بجميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلّة منه أو شيء منه، وجميع ذلك كفر صريح والعياذ بالله، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه». وكيف يُنسب إليه هذا وهو القائل في منظومته في التوحيد: [الرجز]

«معرفة الله عليك تُفترَضْ ... بأنه لا جوهرٌ ولا عَرَضْ».

فمن قال بخلاف ذلك لم يعرف التوحيد ولا هو من أهله. وقد تفشى مذهب الحلول في هذا العصر لدى زنادقة المتصوفة، ومن أبرزهم اليشرطية وهم طائفة تنتسب بالأصل للطريقة الشاذلية وقد انحرفوا عن شيخهم علي نور الدين اليشرطي الذي حذّر منهم في حياته كما ذكر صاحب «كرامات الأولياء» في ترجمته، والطريقة الشاذلية الحقّة بريئة من هذه العقائد الفاسدة.

(1) **سورة النساء**، الآية ١٠٨.

باطنه من التجسيم والتشبيه، لأجاب في مسائل الحشو بالتوحيد والتنـزيه، ولم تزل هذه الطائفة المبتدِعة قد ضُرِبت عليها الذلَّة أينما ثُقِفوا: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٦٤﴾[1]، لا تلوح لهم فرصة إلا طاروا إليها، ولا فتنة إلا أكبُّوا عليها وأحمد بن حنبل وفضلاء أصحابه وسائر علماء السلف برآء إلى الله مما نسبوه إليهم واختلقوا عليهم». وقد تقدَّم بعضُه.

وما يُعزى لعز الدين بن عبد السلام في كتاب القواعد من عدم تكفير المجسمة الذين يثبتون وجود الله في جهة فوق لا اعتداد به لأنه يخالف ما قاله إمام المذهب بل إمام المسلمين محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه، وعز الدين بن عبد السلام من متأخري الشافعية على أنّنا لا نعتقد فيه أنه قال هذا. كيف لا يكفّر المجسّمة وهم يُكفّرون جميعَ الأمة الإسلامية فهم يكفرون الأشاعرة والماتريدية. وهؤلاء المشبهة يجسّمون تجسيمًا صريحًا، وإن قالوا في بعض الحالات: لله استواء على العرش بلا كيف، وله وجه وعين ويد بلا كيف. لكن هم يعتقدون الكيف، لكن يقولون ذلك ليوهموا الناس أنهم مع السلف الذين قالوا هذا القول. وبترك تحذير المشايخ منهم اتسعوا وانتشروا.

نحن مقلدون للإمام الشافعي المجتهد وأمثاله من المجتهدين، ولسنا مقلدين لمن خالفهم، فالمخالفون كلامهم ساقط كالعدم، وهذا في الفقهيات وأمور المعاملات، فكيف في العقيدة.

---

(١) سورة المائدة، الآية ٦٤.

وهنا فائدة: المتنسبون إلى الإمام الشافعي ثلاث مراتب، أعلاها أصحاب الوجوه، وهم الذين يستنبطون من كلام الإمام ما لم ينص عليه، تليهم مرتبة أخرى هي أصحاب الترجيح، وهم الذين يرجحون قولًا على قول للشافعي إذا كان للشافعي في المسألة قولان، أو يرجحون وجهًا على وجه من الوجوه التي استنبطها أصحاب الشافعي الذين فوقهم. ثم تلي هذه المرتبة النَّقَلَةُ وهؤلاء ليس لهم ترجيح ولا استنباط، إنما غاية أمرهم أنهم ينقلون ما قاله الإمام أو ما قاله أصحابه.

أما الاجتهاد المطلق فهو يكون لمن في مرتبة الشافعي وغيره من المجتهدين، ونحن نعطي كل مرتبة ما يجوز لها.

ثم لو كان الله تعالى جسمًا لاستحال عليه سبحانه أن يخلق الجسم. ولو كان يصح في العقل أن يكون الخالق جسمًا لصحت الألوهية للشمس، فماذا يقول هذا المجسّم لو قيل له: أنت تقول: الله جسم، فكيف لا تصح على موجب قولِك الألوهية للشمس، مع أن الشمس جسم كبير حسن المنظر، كثير النفع.

فبأيّ جواب سيردّ المجسم المعتقد أن الله متحيّز في جهة فوق على الذي يقول بألوهية الشمس، وهو لا يملك دليلًا عقليًّا، بل عابد الشمس سيسكته كما تقدّم، يقول له عابد الشمس: أنا أقول الشمس هي الإلـٰه لأنها جسم كبير كثير النفع، تنفع البشر والنبات والهواء. أما معبودك الذي تزعم أنه خالق العالم وتزعم أنه جسم قاعد على العرش، فليس مشاهَدًا لك ولا لنا، وليس له منفعة مشاهَدة، فكيف لا تستحق الشمس التي أنا أعبدها أن تكون الإلـٰه، ويستحق الذي تقول إنه جسم قاعد على العرش أن يكون الإلـٰه؟ ـ فلن

يكون عند المجسّم جواب ـ فإن قال: قال الله كذا وكذا، قال عابد الشمس: أنا لا أؤمن بكتابك، أريد منك دليلًا عقليًّا على صحة ما تقوله وعلى بطلان دين عبادة الشمس، هنا ينقطع المجسم.

أما المنزّه لله تعالى عن الجسمية والتحيز في المكان والمقدار والكمية والحجم وكل صفات الجسم فيقول لعابد الشمس: معبودي أنا هو الذي تصح له الألوهية لأنه لا يشبه شيئًا من خلقه، لا يجوز عليه التغير كما يجوز على الشمس، الشمس لها طلوع وغروب، وتحتاج إلى من يدبّرها وإلى من يخصصها بهذه الصفات التي فيها بدل غيرها لأنه لا يصح في العقل أن تكون هي خلقت نفسها، لا يصح أن تكون هي جعلت نفسها على هذا الشكل الخاص من الاستدارة، وعلى هذا الحجم، وعلى هذا المقدار، فالعقل لا يصحح وجود شيء من الأشياء من الأجسام والأعراض إلا بإيجاد موجِد ليس جسمًا وليس متحيزًا في جهة من الجهات. وهذا الموجود الخالق للشمس ولغيرها هو الله، عرفنا وجوده بالعقل، وعرفنا اسمه بطريق الأنبياء المؤيَّدين بالمعجزات عليهم الصلاة وأتمّ التسليم.

وقال السبكيّ[(١)]: «قال الشيخ عزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام: «**ليس** ـ أي الله ـ **بجسم مصوَّر، ولا جوهر محدود مقدّر**، ولا يشبه شيئًا، ولا يشبهه شيء، ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السمـٰوات، كان قبل أن كوَّن المكان ودبّر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان».

---

(١) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكيّ، (٨/ ٢١٩).

• **قول المفسّر محمد بن أحمد القرطبيّ المالكيّ رحمه الله (ت ٦٧١هـ):**

قال المفسّر محمد بن أحمد القرطبيّ في تفسيره[(١)]: «وقيل: إتيان الله تعالى مجيئه لفصل القضاء بين خلقه في موقف القيامة كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾[(٢)]، **وليس مجيئه تعالى حركة ولا انتقالًا ولا زوالًا لأنّ ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا**. والذي عليه جمهور أئمة أهل السنّة أنهم يقولون: يجيء وينزل ويأتي **ولا يكيّفون** لأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[(٣)]. وقال القرطبيّ أيضًا[(٤)]: «الفصل الأول: اعتقاد المسلمين: أما اعتقاد المسلمين فهو أن كل موجود سوى الله تعالى فهو مُحْدَث مخلوق مُخْتَرَع، على معنى أنه لم يكن موجودًا ثم صار موجودًا، وأنَّ له محدِثًا موجودًا قديمًا **لا يشبه شيئًا من الموجودات الحادثة بل يتعالى عن شبهها من كل وجه، فليس بجسم ولا يحل في الأجسام، ولا جوهر ولا يحلّ في الجواهر، ولا عرض ولا تحلّه الأعراض.** وأنه إلـه واحد لا شريك له في فعله، ولا نظير له في ذاته وطَوْلِه[(٥)]، لا ينبغي له الصاحبة ولا الولد، ولم يكن له من خلقه كفؤًا أحد، وأنه عالم قادر مريد حيّ، موصوف بصفات الكمال من السمع والبصر والكلام وغير ذلك مما يكون كمالًا في حقّه، وأنه منزّه عن صفات النقص والقصور، وأنه يفعل في

---

(١) **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبيّ، (٧/ ١٢٩).

(٢) **سورة الفجر**، الآية ٢٢.

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **الإعلام بما في دين النصارى**، القرطبيّ، (ص٤٤٠).

(٥) «والطَّوْلُ، والطَّائِلُ، والطَّائِلَةُ: الْفَضْلُ، والْقُدْرَةُ، والْغِنَى، والسَّعَةُ. قَولهُ تَعالَى: ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ ۝٣﴾ [سورة غافر]، أي ذِي القُدْرَةِ، وقيلَ: ذِي الفَضْلِ والمَنّ». **تاج العروس**، الزَّبيديّ. مادة (ط و ل)، (٢٩/ ٣٩٥).

ملكه ما يريد، ويحكم في خلقه بما يشاء، لا يفتقر إلى شيء، وإليه يفتقر كل شيء، وبيده ملك كل جماد وحيّ، لا يجب عليه لمخلوق حق ـ أي حق يلزمه، وتجب حقوقه على الخلق، لا يتوجّه عليه **متى ولا أين ولا لِم ولا كيف فلا يقال: متى وُجِد ولا أين وُجِد ولا كيف** هو ولا لِمَ فعل ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[1]».

وقال رحمه الله تعالى أيضًا[2]: «**ولا يجوز أن يحمل هذا وما أشبهه مما جاء في القرآن والخبر على وجه الانتقال والحركة والزوال لأن ذلك من صفات الأجرام والأجسام، تعالى الله الكبير المتعال ذو الجلال والإكرام عن مماثلة الأجسام علوًّا كبيرًا**».

قال القرطبيّ[3]: «أو طلبًا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسّنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن البارئ تعالى جسم مجسَّم وصورة مصوَّرة ذات وجه وعين ويد وجنب ورِجل وإصبع».

وقد أورد البيهقيّ في كتاب الأسماء والصفات[4] في شرح الحديث الطويل الذي فيه «**يأتيهم الله في صورة**» أقوال بعض العلماء فقال: «فهذا حديث قد رواه البخاريّ في الصحيح عن أبي اليمان دون ذكر الصورة ثم أخرجه من حديث مَعْمَرٍ عن الزهريّ عن عطاء بن يزيد وفيه ذكر الصورة،

---

(١) **سورة الأنبياء**، الآية ٢٣.

(٢) **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبيّ، (٣/ ٢٨).

(٣) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٤/ ١٤).

(٤) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٣٧٤).

وأخرجه أيضًا من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهريّ، ورواه مسلم بن الحجاج عن عبد الله بن عبد الرحمـٰن الدارميّ عن أبي اليمان نحو حديث إبراهيم بن سعد عن الزهريّ عن عطاء بن يزيد وفيه ذكر الصورة، وأخرجاه من حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدريّ، إلا أن في حديثه[1]: «**في أدنى صورة من التي رأوه فيها**».

وقد تكلم الشيخ أبو سليمان الخطابيّ رحمه الله في تفسير هذا الحديث وتأويله بما فيه الكفاية...، فقال: «وأما قوله: «**فيأتيهم الله**» إلى تمام الفصل فإنَّ هذا موضع يحتاج الكلام فيه إلى تأويل وتخريج، وليس ذلك من أجل أننا ننكر رؤية الله سبحانه بل نُثبِتها، ولا من أجل أنّا ندفع ما جاء في الكتاب وفي أخبار رسول الله ﷺ من ذلك المجيء والإتيان، غير أنّا لا نُكيّف ذلك ولا نجعله حركة وانتقالًا كمجيء الأشخاص وإتيانها، فإن ذلك من نعوت الحَدَث، وتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ويجب أن تعلم أن الرؤية التي هي ثواب للأولياء وكرامة لهم في الجنة غير هذه الرؤية المذكورة في مقامهم يوم القيامة. واحتج بحديث صهيب في الرؤية بعد دخولهم الجنة، وإنما تعريضهم لهذه الرؤية امتحان من الله عزّ وجلّ لهم، يقع بها التمييز بين من عَبَدَ الله وبين من عَبَدَ الشمسَ والقمرَ والطواغيت، فيتبع كل من الفريقين معبوده وليس ننكر أن يكون الامتحان إذ ذاك يعد قائمًا، وحكمه على الخلق جاريًا، حتى يفرغ من الحساب ويقع الجزاء بما يستحقونه من الثواب والعقاب، ثم ينقطع إذا حقَّت الحقائق، واستقرت أمور العباد قرارها».

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، (١/ ١١٥)، الحديث ٤٧٢.

ثم قال[1]: «وتخريج معنى إتيان الله في هذا إياهم أنه يشهدهم رؤيته ليثبتوه فتكون معرفتهم له في الآخرة عِيانًا كما كان اعترافهم برؤيته في الدنيا علمًا واستدلالًا، ويكون طروء الرؤية بعد أن لم يكن بمنزلة إتيان الآتي من حيث لم يكونوا شاهدوه فيه. قيل: ويشبه أن يكون، والله أعلم، إنما حجبهم عن تحقيق الرؤية في الكَرّة الأولى حتى قالوا: **هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا،** من أجل من معهم من المنافقين الذين لا يستحقون الرؤية وهم عن ربهم محجوبون، فلما تميزوا عنهم ارتفع الحجاب ـ أي المعنويّ ـ فقالوا عندما رأوه: «**أنت ربّنا**». ثم قال[2]: «وأما ذكر الصورة في هذه القصة **فإنَّ الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن يعلمَهُ أنَّ ربَّنا ليس بذي صورة ولا هيئة، فإنَّ الصورة تقتضي الكيفية وهي عن الله وعن صفاته منفية،** وقد يتأول معناها على وجهين، أحدهما: أن تكون الصورة بمعنى الصفة، كقول القائل: صورة هذا الأمر كذا وكذا، يريد صفته فتوضع الصورة موضع الصفة.

والوجه الآخر: أن المذكور من المعبودات في أول الحديث إنما هي صور وأجسام كالشّمس والقمر والطواغيت ونحوها، ثم لما عطف عليها ذكر الله سبحانه خرج الكلام فيه على نوع من المطابقة فقيل: «**يأتيهم الله في صورة كذا**» إذ كانت المذكورات قبله صورًا وأجسامًا، وقد يحمل آخر الكلام على أوله في اللفظ ويعطف بأحد الاسمين على الآخر. والمعنيان متباينان وهو كثير في كلامهم، كالعمرَيْن والأسودَيْن والعصرَيْن، ومثله في الكلام كثير. وممّا يؤكّد التّأويل الأوّل هو أنّ معنى الصّورة الصّفة قوله من رواية عطاء بن

---

(١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٣٧٤).

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٣٧٤).

يسار عن أبي سعيد: «**فيأتيهم الله في أدنى صورة من التي رأوه فيها**» وهم لم يكونوا رأوه قط قبل ذلك، فعلمت أن المعنى في ذلك الصفة التي عرفوه بها، وقد تكون الرؤية بمعنى العلم، كقوله ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴿١٢٨﴾﴾[1] أي: عَلِّمْنا. قال أبو سليمان: ومن الواجب في هذا الباب أن نعلم أن مثل هذه الألفاظ التي تستشنعها النفوس إنما خرجت على سعة مجال كلام العرب ومصارف لغاتها، وأن مذهب كثير من الصحابة وأكثر الرواة من أهل النقل الاجتهاد في أداء المعنى دون مراعاة أعيان الألفاظ، وكل منهم يرويه على حسب معرفته ومقدار فهمه وعادة البيان من لغته، وعلى أهل العلم أن يلزموا أحسن الظن بهم، وأن يحسنوا التأني لمعرفة معاني ما رووه، وأن ينزلوا كل شيء منه منزلة مثله في ما تقتضيه أحكام الدّين ومعانيها، على أنك لا تجد بحمد الله ومَنّه شيئًا صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ إلا وله تأويل يحتمله وجه الكلام ومعنى لا يستحيل في عقل أو معرفة».

وقال القرطبيّ أيضًا[2] عند تفسير قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾[3] ما نصه: «وقيل: يُنْطِقُ اللهُ النارَ حتى تقول هذا كما تنطق الجوارح وهذا أصح على ما بيَّناه في سورة الفرقان. وفي صحيح مسلم والبخاريّ والترمذيّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول: هل من مزيد، حتى يَضَعَ ربُّ العزَّةِ فيها قَدَمَه فينـزوي بعضها إلى بعض**[4]**، وتقول: قط قط...**» لفظ

(١) **سورة البقرة**، الآية ١٢٨.

(٢) **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبيّ، (١٧/ ١٨، ١٩).

(٣) **سورة ق**، الآية ٣٠.

(٤) قال الشيخ المحدث عبد الله الهرري رحمه الله في بعض دروسه: «ينضم بعضها إلى بعض».=

مسلم[1]. وفي رواية أخرى من حديث أبي هريرة: «**قال الله تبارك وتعالى لِلجنَّةِ: أنتِ رَحمتي أرحمُ بكِ من أشاءُ من عِبادي، وقالَ للنَّارِ إنَّما أنْتِ عذابٌ أُعَذّبُ بكِ منْ أشاءُ من عِبادي، ولِكُلّ واحدةٍ منهما ملؤُها، فأمّا النَّارُ فلا تمتلئُ حتَّى يَضَعَ رِجلَهُ فتقولُ قطٍ قَطٍ قَطٍ فهنالك تمتلِئُ ويُزوَى بعضها إلى بعضٍ، ولا يَظلِمُ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ من خَلقهِ أحدًا...**» لفظ البخاريّ[2].

قال علماؤنا رحمهم الله: أما معنى القَدَم هنا فهم قوم يقدّمهم الله إلى النار، وقد سبق في علمه أنهم من أهل النار. وكذلك الرِجْل وهو العدد الكثير من الناس وغيرهم، يقال: رأيت رِجْلًا من الناس ورِجْلًا من جراد، قال الشاعر: [الطويل]

«مَرَّ بنا رِجْلٌ من الناسِ وانزوى   إليهم من الحيّ اليمانين أرجُلُ
قبائلُ من لخمٍ وعُكْلٍ وحِمْيَرَ   على ابنَيْ نزارٍ بالعداوةِ أحْفَلُ».

ويبيّن هذا المعنى ما روي عن ابن مسعود أنه قال: «**ما في النار بيت ولا سلسلة ولا مقمع**[3] **ولا تابوت إلا وعليه اسم صاحبه، فكل واحد من الخَزَنَة ينتظر صاحبه الذي قد عرف اسمه وصفته، فإذا استوفى كل واحد منهم ما**

= وقال ابن بطَّال: «قال النضر بن شميل: القَدَم هـٰهنا هم الكفار الذين سبق في علم الله أنهم من أهل النار وإنه تملأ النار بهم حتى ينزوي بعضها إلى بعض من الملأِ لتضايق أهلها». **شرح صحيح البخاري**، ابن بطال، (١٠/ ٤١٢).

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (٨/ ١٥٨)، الحديث ٧٣٥٨.

(٢) **صحيح البخاريّ**، البخاريّ، كتاب التفسير، باب قوله ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠﴾ [سورة ق]، (٦/ ١٧٣)، الحديث ٤٨٥٠.

(٣) «المِقْمَعُ والمِقْمَعَةُ ما قُمِعَ به، والمقمعة سِياطٌ تعمل من حديد رؤوسها مُعْوَجَّة». **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ق ل م ع)، (٨/ ٢٩٤).

أمر به وما ينتظره ولم يبق منهم أحد، قال **الخَزَنَة: قط قط، حسبنا حسبنا** ـ أي اكتفينا اكتفينا، **وحينئذ تنـزوي جهنم على من فيها، وتنطبق إذ لم يبق أحد ينتظر**». فعبّر عن ذلك الجمع المنتظر بالرِّجْل والقَدَم». ثم قال: «وقال النضر بن شميل في معنى قوله عليه السلام: «**حتى يضع الجبَّارُ فيها قَدَمَه**» أي مَنْ سَبَقَ في علمه أنه من أهل النار». قال القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار[1]: «قوله: **حتى يضع الجبَّارُ فيها قدَمَهُ**» قيل هو أحد الجبابرة الذين خلقهم الله لها فكانت تنتظره، وقيل الجبار هنا الله تعالى وقدمه قَوْمٌ قدَّمهم الله تعالى لها أو تقدَّم في سابق علمه أنه سيخلقهم لها وهذا تأويل الحسن البصري كما جاء في كتاب التوحيد من البخاري «**وأن الله ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها**». وقال أيضًا: «وقيل معناه يقهرها بقدرته حتى تسكن، يقال وطئنا بني فلان إذا قهرناهم وأذللناهم».

• قول الحافظ الفقيه محيي الدين النوويّ رحمه الله (**ت ٦٧٦هـ**):

قال النوويّ[2]: «قوله ﷺ: «**فيأتيهم الله في صورة غير صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك هذا مكانُنَا حتى يأتينا ربُّنا، فإذا جاء ربُّنا عرفناه فيأتيهمُ الله في صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه**».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «والله تعالى منزه عن الجسم والحد».

(١) **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، القاضي عياض، (١/ ٢٦٨).

(٢) **شرح صحيح مسلم**، النوويّ، (١/ ٣٢٣).

(٣) **شرح صحيح مسلم**، النوويّ، (٣/ ١٤).

اعلم أنَّ لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين: أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم[1] أنه لا يُتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزه عن التجسم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم. والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفًا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم، فعلى هذا المذهب

(١) وقد ثبت عن العلماء أن السلف أوّلوا تأويلًا تفصيليًّا وإن كان هو عادة الخَلَف، فقد ثبت عن غير واحد من أئمة السَّلَف وأكابرهم كابن عباس رضي الله عنهما من الصحابة، ومجاهد تلميذ ابن عباس من التابعين، والإمام أحمد ممن جاء بعدهم، وكذلك البخاريّ وغيره. أما ابن عباس فقد قال الحافظ ابن حجر في **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (١٣/ ٤٢٨): «وأما الساق فجاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة القلم] قال: عن شدة من الأمر، والعرب تقول: قامت الحرب على ساق إذا اشتدت، ومنه: [الرجز]

وقامتِ الحربُ بنا على ساقْ قد سنّ أصحابُك ضرب الأعناقْ

وجاء عن أبي موسى الأشعريّ في تفسيرها عن نور عظيم، قال ابن فورك: معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والألطاف، وقال الخطابيّ: تهيَّب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق، ومعنى قول ابن عباس: إن الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة، وأسند البيهقيّ الأثر المذكور عن ابن عباس بسندين كلٌ منهما حسنٌ وزاد: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه من الشعر، وذكر الرجز المشار إليه، وأنشد الخطابيّ في إطلاق الساق على الأمر الشديد: في سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا». وأما مجاهد فقال الحافظ البيهقيّ: «وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا أبو أسامة، عن النضر، عن مجاهد في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴿١١٥﴾﴾ [سورة البقرة]، قال: قِبلةُ الله، فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهن إلا إليها». **الأسماء والصفات**، البيهقي، (٢/ ١٠٧).

يقال في قوله ﷺ: «**فيأتيهم الله**» إنَّ الإتيان عبارة عن رؤيتهم إياه لأن العادة أنَّ مَنْ غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالإتيان، فعبَّر بالإتيان والمجيء هنا عن الرؤية مجازًا، وقيل: الإتيان فِعْلٌ من أفعال الله تعالى سمَّاه إتيانًا.

قال الحافظ البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»: «وأمّا الحديث الّذي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو النّضر محمّد بن محمّد بن يوسف الفقيه، حدّثنا عليّ بن محمّد بن عيسى، حدّثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب ابن أبي حمزة، عن الزّهريّ، قال: أخبرني سعيد بن المسيّب، وعطاء بن يزيد اللّيثيّ، أنّ أبا هريرة، أخبرهما أنّ النّاس قالوا للنّبيّ ﷺ: يا رسول الله، هل نرى ربّنا يوم القيامة؟ قال: **هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونها سحابٌ**؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: **فهل تمارون في الشّمس ليس دونها سحابٌ**؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: **فإنّكم ترونه كذلك، يحشر النّاس يوم القيامة، فيقال: من كان يعبد شيئًا فليتّبعه فمنهم من يتبع الشّمس، ومنهم من يتبع القمر، ومنهم من يتبع الطّواغيت، وتبقى هذه الأمّة فيها منافقوها فيأتيهم الله تبارك وتعالى في غير صورته الّتي يعرفون، فيقول: أنا ربّكم فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتّى يأتينا ربّنا، فإذا جاء ربّنا عرفناه فيأتيهم الله في صورته الّتي يعرفون**»، ثم قال: «فهذا حديثٌ قد رواه البخاريّ في الصّحيح عن أبي اليمان دون ذكر الصّورة، ثم أخرجه من حديث معمر عن الزّهريّ، عن عطاء بن يزيد، وفيه ذكر الصّورة وأخرجه أيضًا من حديث إبراهيم بن سعدٍ، عن الزّهريّ، ورواه أيضًا مسلم بن الحجّاج عن عبد الله ابن عبد الرّحمـٰن الدّارميّ، عن أبي اليمان نحو حديث إبراهيم بن سعدٍ، عن الزّهريّ، عن عطاء بن يزيد وفيه ذكر الصّورة».

وقال المحدِّث محمّد زاهد الكوثري في تعليقه على كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي: «اضطربت الروايات في ذكر الصورة والإتيان كما يظهر من استعراض طرق هذا الحديث ومتونه في الصحيحين وجامع الترمذي، وتوحيد ابن خزيمة وسنن الدارمي وغيرها».

ونقل الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» إنكار الإمام مالك للفظ الصورة: «قال ابن القاسم: سألت مالكًا عمَّن حدَّث بالحديث، الذين قالوا: «**إن الله خلق ءادم على صورته**»، والحديث الذي جاء: «**إن الله يكشف عن ساقه**»، وأنه «**يُدخل يده في جهنم حتى يُخرج من أراد**»، فأنكر مالك ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يُحدَّثَ بها أحد». ولا شك أن مالكًا أوسع اطلاعًا ممَّن أثبت هذا اللفظ من غير تحقيق ومع ذلك مالك يُنكره.

وقال ابن بطَّال أبو الحسن عليّ بن خلف بن عبد الملك في كتابه «شرح صحيح البخاري»: «وأما وصفه ﷺ لله تعالى بالإتيان بقوله: «**فيأتيهم الله**». فليس على معنى الإتيان المعهود فيما بيننا الذي هو انتقال وحركة؛ لاستحالة وصفه بما توصف به الأجسام». بل هو كقوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ۝٢٦﴾[1].

وقال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «كشف المشكل من حديث الصحيحين»: «وهذا شيء قد تخبط فيه جماعة، فالمتقدمون من السّلف قرؤوهُ وعبروا ولم ينطقوا بشيء مع علمهم واعتقادهم أن الصورة التي هي تخاطيط لا تجوز على الله عزّ وجلّ ولا التغير، وهذان أصلان لا بد من

(١) **سورة النحل**، الآية ٢٦.

اعتقادهما، التخاطيط لا تكون إلا في الأجسام، والتغير لا يصلح أن يطرأ على الإلـه، فإنّ الخليل عليه السلام عاب النجم بالأفول فقال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ ٧٦﴾[1]، لأنّه علم أن ما يطرقه التغيّر لا يصلح أن يكون معبودًا».

وقال محمّد بن خليفة الوَشتاني الأُبيّ في شرحه على صحيح مسلم المسمى «إكمالُ إكمالِ الـمُعَلِّم»: «قلتُ قال في الإرشاد: وأنت تعرف أن الإتيان حركة وانتقال، والصورة تُشعر بالتركيب، وكلٌّ على الله سبحانه محال». وقال: «وقد جهل من لم يحصل كلامه ممن تقدم فأثبت صورة لا كالصور وهذا تناقض وتجسيم».

وقال بدر الدّين العيني الحنفي في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: «فإن قلتَ: لا بد للرؤية من المواجهة والمقابلة وخروج الشعاع من الحدقة إليه وانطباع صورة المرئي في حدقة الرائي ونحوها، مما هو محال على الله تعالى، قلتُ: هذه شروط عادية لا عقلية يمكن حصولها بدون هذه الشروط عقلًا». ثم قال: «قال ابن الجوزي: معنى الخبر يأتيهم الله بأهوال يوم القيامة». وكذا قال محمّد بن يوسف الكرماني في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري».

وقال النووي: «وأما قولهم: «**نعوذ بالله منك**» فقال الخطابيّ: يحتمل أن تكون هذه الاستعاذة من المنافقين خاصة، وأنكر القاضي عياض هذا وقال: لا يصح أن تكون من قول المنافقين ولا يستقيم الكلام به، وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، ولفظ الحديث مصرّح به أو ظاهر فيه وإنما استعاذوا

---

(١) **سورة الأنعام**، الآية ٧٦.

منه لما قدَّمناه من كونهم رأوا سِماتِ المخلوق. وأما قوله ﷺ: «**فيتبعونه**» فمعناه يتبعون أمره إياهم بذهابهم إلى الجنة أو يتبعون ملائكته الذين يذهبون بهم إلى الجنة. والله أعلم». وكلام الحافظ النوويّ في التنزيه ونفي التشبيه كثير منثور في شرحه على مسلم وغيره من كتبه.

• قول المفسّر البيضاويّ رحمه الله (ت ٦٨٥هـ):

قال ابن حجر[١]: «وقال الشيخ البيضاويّ: لما ثبت بالقواطع **أنه سبحانه منـزّه عن الجسمية والتحيُّز، امتنع عليه النزول على معنى الانتقال** من موضع إلى موضع أخفض منه».

وقال العينيّ[٢]: «وقال القاضي البيضاويّ: لَمّا ثبت بالقواطع العقلية **أنه منزّه عن الجسمية والتحيُّز، امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه**، فالمراد دنوّ رحمته».

ثم قال: «لا فرق بين المجيء والإتيان والنزول إذا أُضيف إلى جسم يجوز عليه الحركة والسكون والنقلة التي هي تفريغ مكان وشغل غيره، فإذا أُضيف ذلك إلى من لا يليق به الانتقال والحركة كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بنعته وصفته تعالى».

وقال أيضًا ما نصه: «**الله تعالى ليس بجسمٍ** خلافًا للمجسمة، **ولا في جهة** خلافًا للكرامية».

---

(١) **فتح الباري**، ابن حجر، (٣/ ٣١).

(٢) **عمدة القاري في شرح البخاريّ**، العينيّ، (٧/ ٢٠٠).

• **قول قطب الدين أبي بكر القسطلاني رحمه الله (ت ٦٨٦هـ):**

قال الشيخ قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد القسطلاني تحت فصل أسماه «**يجب نفي ما يوجب التشبيه**» ما نصه[١]: «على أنه يتوجه على كلِّ مكلّفٍ أن يحمل منها ما له محامل **على نفي ما يوجب التشبيه والتجسيم والتكييف والتمثيل والتعطيل**».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «**وهو سبحانه ليس بجسمٍ ولا صورةٍ**؛ إذ التّأليف والتّركيب من أمارات الحدوث، وهو سبحانه سبق وجوده تركيب الصّور وتأليف الأجسام، ولحق قهره للمصنوعات فأذعنت لأمره على الدّوام».

• **قول الشيخ عز الدين الدميري الديريني رحمه الله (ت ٦٩٤هـ):**

قال الشّيخ المفسر الأديب الفقيه الزّاهد عزّ الدين عبد العزيز بن أحمد الدّميريّ الشّافعيّ الأشعريّ المعروف بالديرينيّ ما نصّه[٣]: «ومعنى الصّمديّة أنّه ـ سبحانه وتعالى ـ ليس بجسمٍ ولا تشبهه الأجسام» اهـ.

ثمّ قال ما نصّه[٤]: «فيجب كون الصّانع ـ سبحانه ـ موجودًا لا يشبه الموجودات، وكلّ ما سوى الله تعالى فهو جواهر وأعراضٌ، والله تعالى منزّهٌ عن كل شبيهٍ ونظيرٍ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[٥]» اهـ.

---

(١) **تذكرة اعتماد الفكر في صحة اعتقاد البشر**، أبو بكر القسطلاني، (ص٥٨).

(٢) **تذكرة اعتماد الفكر**، القسطلاني، (ص٩٠، ٩١).

(٣) **أنوار المعارف وأسرار العوارف**، الديريني، (ص١٧٤).

(٤) **أنوار المعارف وأسرار العوارف**، الديريني، (ص١٧٤).

(٥) **سورة الشورى**، الآية ١١.

• **قول الشيخ ابن حمدان الحنبليّ الحراني رحمه الله (ت ٦٩٥هـ):**

قال الفقيه ابن حمدان الحنبليّ[١]: «وبعد فإنه قد تكرّر سؤال بعض الأصحاب والطلاب في تلخيص العقيدة السَّنية الحنبلية، مفردة على مذهب الإمام أحمد وأصحابه ومَن وافقهم من أهل السُّنَّة والأثر، فأجبتهم إلى سؤالهم»، ثم قال في الصحيفة نفسها: «الحمد لله القديم الموصوف بصفات الجلال والكمال المعبود **مع التنـزيه عن التشبيه والتجسيم** والنقائص والإبطال».

وقال أيضًا[٢]: «فصل: وأنه تعالى ليس بجوهر ولا عَرَض **ولا جسم**، ولا تحلّه الحوادث ولا يحلّ في حادث، ولا ينحصر فيه، بل هو بائن[٣] من خلقه، الله على العرش بلا تحديد ـ أي ليس له حد أي حجم، وإنما التحديد للعرش وما دونه، والله فوق ذلك[٤]، لا مكان ولا حدّ لأنه كان ولا مكان ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان. ولا يُعرف بالحواسّ، ولا

(١) **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، ابن حمدان، (ص٢١).

(٢) **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، ابن حمدان، (ص٣٠).

(٣) يُنبَّه لمراد من قال من الأئمة: «إنه بائن من الأشياء» ومن قال منهم «إنه تعالى غير مباين» فإنه ليس فيهما خلاف حقيقيّ، بل مراد من قال بائن أنه لا يشبهها ولا يماسّها، ومراد من قال ليس مباينًا نفي المباينة الحسية المسافية. فمن نقل كلام من قال منهم: إنه بائن وحمله على نسبة المباينة المسافية والمحاذاة إلى الله تعالى كما يقول ابن تيمية فقد باين الصواب وكفر وضلَّ، وقَوَّلَ أئمة أهل الحقّ ما لم يقولوه. فحذار حذار ممن يحمل كلامهم على غير محمله.

(٤) أي قهرهم كلَّهم وغَلَبَهم. ونقل البيهقيّ في **الأسماء والصفات** (ص٣٠٩) عن أبي الحسن علي بن إسمـٰعيل أنه قال ما نصه: «وفي ما كتب إلَيَّ الأُستاذ أبو منصور بن أبي أيوب أن كثيرًا من متأخري أصحابنا ذهبوا إلى أن الاستواء هو القهر والغلبة، ومعناه أن الرحمـٰن غلب على العرش وقهره، وفائدته الإخبار عن قهره مملوكاته وأنها لم تقهره، وإنما خصَّ العرش بالذكر لأنه أعظم المملوكات فنبَّه بالأعلى على الأدنى». وحاصله كما لا يخفى أن فوقية الله على عرشه فوقية القهر والعَظَمَة لا فوقية الجهة والمكان.

يُقاس بالناس، **ومَن شبّهه بخلقه كفر، نصّ عليه أحمد وكذا مَن جسّم أو قال إنه جسم لا كالأجسام.**

لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا يشبه الأنام ولا تضرب له الأمثال».

انظروا رحمكم الله كيف بيّن عقيدة أهل السّنّة والجماعة ومنهم فضلاء الحنابلة الذين ينزهون الله عن الجهة والـمكان والكيفيّة والجسميّة، وأخذوا هذه العقيدة من شيخهم الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه الذي كان ينزه الله عن الجهة والـمكان والكيف والأين والجسم كما مرّ معنا من كلامه رضي الله عنه.

أمّا أدعياء السّلفيّة الذين ينتسبون للإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه زورًا وبهتانًا إنّما هم منتسبون لابن تيمية شيخ الـمجسمة الذي وصف الله بالجسم والعياذ بالله تعالى.

• قول الفقيه ابن دقيق العيد رحمه الله (ت ٧٠٢هـ):

أثنى الفقيه الحافظ الشيخ تقي الدين أبو الفتح محمد بن عليّ بن وهب القشيريّ المعروف بابن دقيق العيد على الرسالة التي صنّفها ضياء الدين أبو العباس أحمد بن محمد القرطبيّ يردّ بها على ما وقع في عصره من بعض المبتدعة من هجو الإمام أبي الحسن الأشعريّ[1]، ومن جملة ما جاء في هذه الرسالة: [الطويل]

---

(١) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكيّ، ترجمة أبي الحسن الأشعريّ، (٣/ ١٢٨).

(٢) الله يستحيل عليه الأين أي المكان، والكيف أي الصورة والشكل، والحدود والحصر أي المقدار والمساحة والمسافة، ولا هو قريب من شيء ولا بعيد من شيء بالقُرْب المسافي أي بالأشبار والأمتار ونحوها، وإنما قرب العبد من الله أو بعده معنوي.

«هوَ اللهُ لا أينَ ولا كيفَ عندَهُ ولا حَدَّ يحويه ولا حَصْر ذي حدّ
ولا القُربُ في الأدنى ولا البُعْدُ والنوى يخالفُ حالًا منه في القرب والبعدِ[٢]».

• **قول اللغويّ ابن منظور الإفريقيّ المصريّ رحمه الله (٧١١هـ):**

قال ابن منظور[١]: «وفي الحديث[٢]: «**مَن تقرّب إليَّ شبرًا تقرّبت إليه ذراعًا**» المراد بقرب العبد من الله عزَّ وجلَّ القرب بالذكر والعمل الصالح، لا قرب الذات والمكان لأنّ ذلك **مِن صفات الأجسام، والله يتعالى عن ذلك ويتقدّس**». وقال أيضًا[٣]: «وقال بعض أهل العلم النور جسم وعَرَض، **والبارئ تقدّس وتعالى ليس بجسم ولا عَرَض**».

• **قول الشيخ صفي الدين الأرموي الهندي رحمه الله (ت ٧١٥هـ):**

قال الشيخ صفي الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد صفي الدين الأرموي الهندي الشافعي ما نصه: «المسألة الثانية عشر في أنه تعالى ليس بجسمٍ».

• **قول الشيخ شهاب الدين الكلابي الحلبي المعروف بابن جهبل رحمه الله (ت ٧٣٣هـ):**

أَلَّف الشيخ شهاب الدين أحمد بن يحيى بن إسماعيل الكلابي الحلبي الأصل المعروف بابن جهبل رسالة في الرد على بعض مجسمة عصره، وهو

(١) **لسان العرب**، ابن منظور، مادة (ق ر ب)، (١/ ٦٦٣).
(٢) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، (٨/ ٩١).
(٣) **لسان العرب**، ابن منظور، (٥/ ٢٤٢).

ابن تيمية. ومما قاله فيها[1]: «ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه **دون التجسيم والتشبيه**، والمبتدعة تزعم أنها على مذهب السلف».

• قول الفقيه ابن جماعة رحمه الله (ت ٧٣٣هـ):

قال ابن جماعة الشافعي[2]: «لما انتشر الإسلام في الأرض، ودخل فيه مَن لا يعرف تصاريف لسان العرب من الأعاجم والأنباط، والتبس عليهم اللسان العربيّ بالعرفيّ لعدم علمهم بتصاريفه من حقيقة ومجاز وكناية واستعارة وحذف وإضمار وغير ذلك **وقع مَن وقع في التجسيم وطائفة في التعطيل**، وتفرّقت الآراء في الكلام على الذات والصفات، كما أخبر الصادق عن فرق الأمة الكائنة بعده».

وقال أيضًا[3]: «وقد علمت أن حمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقتها ليس رأيًا لأحد من المسلمين وإنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى، يعني لأنهم مجسمة وأهل النحل الضالة كالمشبهة والمجسمة، أما نحن معاشر المسلمين فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت **على أنه تعالى ليس جسمًا ولا متحيزًا ولا متجزئًا ولا متركبًا ولا يحتاج لأحدٍ ولا إلى مكان ولا إلى زمان ولا نحو ذلك**».

وقال أيضًا[4]: «الموجود قسمان: موجود لا يتصرّف فيه الوهم والحسّ

---

(١) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي، (٩/ ٣٥).

(٢) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص٩١).

(٣) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص٦٤).

(٤) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص١٠٤، ١٠٥).

والخيال والانفصال، وموجود يتصرّف ذلك فيه ويقبله، فالأول ممنوع لاستحالته، **والربُّ لا يتصرّف فيه ذلك إذ ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر** فصحّ وجوده عقلًا من غير جهة ولا حيّز كما دلّ الدليل العقليّ فيه فوجب تصديقه عقلًا، وكما دلّ الدليل العقليّ على وجوده مع نفي الجسمية والعَرَضية مع بُعد الفهم الحسيّ له، فكذلك دلّ على نفي الجهة والحيّز مع بُعد فهم الحسّ له».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «قد تقدم أن الجسمية في حقه تعالى محالٌ».

• قول المفسر علاء الدين الخازن رحمه الله (ت ٧٤١هـ):

قال الخازن في تفسيره[2]: «مذهب جمهور السلف وعلماء أهل السّنة وبعض المتكلمين أن يد الله صفة من صفات ذاته كالسمع والبصر والوجه، فيجب علينا الإيمان بها والتسليم ونمرّها كما جاءت في الكتاب والسّنة بلا كيف ولا تشبيه ولا تعطيل... والقول الثاني: قول جمهور المتكلمين وأهل التأويل، فإنهم قالوا: اليد تُذْكَرُ في اللغة على وجوه، أحدها: الجارحة وهي معلومة. وثانيهما: النعمة. يقال: لفلان عندي يد أشكره عليها. وثالثها: القدرة... ورابعها: الملك، يقال: هذه الضيعة في يد فلان أي في ملكه... **أما الجارحة فمنتفية في صفة الله عزّ وجلّ لأن العقل دل على أنه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص وعضو مركب من الأجزاء والأبعاض، تعالى الله عن الجسمية والكيفية والتشبيه علوًّا كبيرًا**، فامتنع بذلك أن تكون

(١) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص١٣٢).

(٢) **تفسير الخازن**، الخازن، (٢/ ٧١).

يد الله بمعنى الجارحة».

• قول المفسر أبي حيان الأندلسي رحمه الله (ت ٧٤٥هـ):

قال المفسر أبو حيان الأندلسي ما نصه[١]: «ونعوذ بالله أن نكون كالكرامية ومن سلك مسلكهم في إثبات التجسيم ونسبة الأعضاء إلى الله، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وفي قوله ـ تعالى ـ ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ١١٥﴾[٢] رد على من يقول: إنه في حيز وجهة لأنه لما خيّر في استقبال جميع الجهات دلّ على أنه ليس في جهة ولا حيّز، ولو كان في حيز لكان استقباله والتوجه إليه أحق من جميع الأماكن، فحيث لم يخصص مكانًا علمنا أنه لا في جهة ولا حيز، بل جميع الجهات في ملكه وتحت ملكه».

• قول الشيخ شمس الدين الأصفهاني رحمه الله (ت ٧٤٩هـ):

قال الشيخ شمس الدين محمود بن عبد الرحمـٰن الأصفهاني ما نصه[٣]: «المبحث الثاني في نفي الجسمية والجهة عنه، فنقول: الله تعالى ليس بجسمٍ خلافًا للمجسمة، ولا في جهةٍ خلافًا للكرامية والمشبهة».

• قول عضد الدين الإيجيّ رحمه الله (ت ٧٥٦هـ):

قال الإيجيّ[٤]: «المقصد الثاني: في أنه تعالى ليس بجسم، **وذهب بعض الجهّال إلى أنه جسم**، فالكرّامية قالوا هو جسم أي موجود ـ ولا يصح إطلاق

(١) **البحر المحيط**، أبو حيان، (١/ ٣٦١).

(٢) **سورة البقرة**، الآية ١١٥.

(٣) **مطالع الأنظار على طوالع الأنوار**، شمس الدين الأصفهاني، (ص٣٢٦).

(٤) **المواقف مع شرح الجرجاني**، الإيجيّ، (٣/ ٣٨).

الجسم على الله تعالى لأنه ليس معنى الجسم الموجود كما بيَّنَّا، وقوم قالوا هو جسم أي قائم بنفسه ـ كذلك هنا لا يصح إطلاق الجسم على الله تعالى ولو أرادوا القائم بذاته، فلا نزاع معهم إلا في التسمية ومأخذها التوقيف ولا توقيف ـ أي لا نصّ، والمجسمة قالوا هو جسم حقيقة! فقيل من لحم ودم! كمقاتل بن سليمان[1]، وقيل نور يتلألأ كالسبيكة[2] البيضاء، وطوله سبعة أشبار من شبر نفسه! ومنهم من يقول إنه على صورة إنسان! فقيل شابٌّ أمرد جعد قطط[3]! وقيل شيخ أشمط الرأس واللحية[4]! تعالى الله عن قول المبطلين. **والمعتمد في بطلانه أنه لو كان جسمًا لكان متحيّزًا، واللازم قد أبطلناه. وأيضًا يلزم تركّبه وحدوثه. وأيضًا فإن كان جسمًا لاتّصف بصفات الأجسام**، إما كلها فيجتمع الضدّان، أو بعضها فيلزم الترجيح بلا مرجّح أو الاحتياج، وأيضًا يكون متناهيًا فيتخصّص بمقدار وشكل، واختصاصه بهما دون سائر الأجسام يكون لمخصّص، ويُلزم الحاجة».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «ثم علمت **أن الله تعالى ليس جسمًا** ولا في جهة ويستحيل عليه مقابلة ومواجهة».

---

(١) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، البلخيّ، من رؤوس المشبهة، كان متروك الحديث. **الأعلام**، الزركليّ، (٧/ ٢٨١).

(٢) «السَّبِيكَةُ كسَفِينَة: القِطْعَةُ المذَوَّبَةُ من الذَّهَبِ والفِضَّة إِذا اسْتَطالَتْ». **تاج العروس**، الزَّبيديّ، مادة (س ب ك)، (٢٧/ ١٩٢).

(٣) «القَطُّ: القَصِيرُ الجَعْدُ من الشَّعْرِ، كالقَطَطِ مُحَرَّكَة، يُقَال: شَعرٌ قَطٌّ وقَطَطٌ». **تاج العروس**، الزَّبيديّ، مادة (ق ط ط)، (٢٠/ ٣٥).

(٤) «الشَّمَطُ، مُحَرَّكَة: بياض شَعرِ الرَّأْسِ يُخالِطُ سَوادَه، كذا في الصّحاح، وفي المُحْكَم: الشَّمَطُ في الشَّعرِ: اخْتِلافُه بِلَوْنَيْنِ من سَوادٍ وبَياضٍ». **تاج العروس**، الزَّبيديّ، مادة (ش م ط)، (١٩/ ٤٢١).

(٥) **المواقف**، الإيجي، (٣/ ١٥٨).

• **قول الحافظ صلاح الدين العلائيّ رحمه الله (ت ٧٦١هـ):**

يَدَّعي بعضُ المفترين المدافعين عن ابن تيمية المجسّم أن الحافظ العلائيّ وأبا حيان الأندلسيّ وابن حجر العسقلانيّ وغيرهم أثنوا على ابن تيمية خيرًا. وهاكم ما ذكره الحافظ أبو سعيد العلائيّ فيه، فقد نقل الحافظ المؤرخ شمس الدين بن طولون عن الحافظ العلائيّ شيخ الحافظ العراقيّ أنه قال[١]: «وأما مقالاته ـ أي ابن تيمية ـ في أصول الدين فمنها قوله: إن الله سبحانه محل الحوادث، تعالى الله عما يقول علوًّا كبيرًا، وإنه مركّب مفتقر إلى ذاته افتقار الكلّ إلى الجزء، وإن القرآن محدَث في ذاته تعالى، وإن العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوقًا دائمًا، فجعله موجبًا بالذات لا فاعلًا بالاختيار. **ومنها قوله بالجسمية والجهة والانتقال وهو مردود**. وصرّح في بعض تصانيفه بأن الله تعالى بقدر العرش لا أكبر منه ولا أصغر تعالى الله عن ذلك، وصنّف جزءًا في أن علم الله لا يتعلق بما لا يتناهى كنعيم أهل الجنة، وأنه لا يُحيط بالمتناهي، وهي التي زلق فيها بعضهم، ومنها أن الأنبياء غير معصومين، وأن نبيَّنا عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس له جاه ولا يَتوسَّل به أحدٌ إلا ويكون مخطئًا، وصنّف في ذلك عدة أوراق، وأنَّ إنشاء السفر لزيارة نبينا معصية لا يقصر فيها الصلاة، وبالغ في ذلك ولم يقل بها أحد من المسلمين قبله، وأن عذاب أهل النار ينقطع ولا يتأبّد، حكاه بعض الفقهاء عن تصانيفه».

فهذا يدلّ على أن الحافظ العلائيَّ كان يُنزّهُ اللهَ عن الجسميّة بدليل إنكاره على ابن تيمية.

---

(١) **ذخائر القصر**، ابن طولون، (ص٦٩).

• **قول أبي السعادات اليافعي اليمني المكي رحمه الله (ت ٧٦٨هـ):**

قال الشيخ أبو السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني المكي[(١)] في تنزيه الله عن صفات المخلوقين: «ليس بجوهر فالجوهر بالتحيّز معروف، ولا بعرض فالعرض باستحالة البقاء موصوف، **ولا بجسم** فالجسم بالجهة محفوف، هو خالق الأجسام والنفوس».

وقال: «على العرش استوى من غير تمكُّنٍ ولا جلوس، لا العرش له من قِبَلِ القرار، ولا التمكن من جهة الاستقرار. العرش له حَدٌّ ومقدار، والربّ لا تدركه الأبصار. العرش تكيفه خواطر العقول وتصفه بالعرض والطول، وهو مع ذلك محمول، والقديم لا يحول ـ أي لا يتغيّر».

• **قول تاج الدين السُّبكيّ رحمه الله (ت ٧٧١هـ):**

قال تاج الدين السُّبكيّ[(٢)]: «وهو الله الواحد، والواحد الشىء الذي لا ينقسم ولا يشبّه بوجه، والله تعالى قديم لا ابتداء لوجوده، حقيقته مخالفة لسائر الحقائق، **ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض**، لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان».

وقال أيضًا[(٣)] مَتْنًا والشرح للمحلّي: «وما صحّ في الكتاب والسّنة من الصفات نعتقد ظاهر المعنى ونُنَزّهُهُ عند سماع المشكل منه كما في قول

---

(١) **روض الرياحين**، عبد الله اليافعي، (ص٤٩٥).

(٢) **جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية البنانيّ**، السبكيّ، (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧).

(٣) **جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية البنانيّ**، السبكيّ، (٢/ ٢٨٠، ٢٨١).

الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾[2]، وقوله عزَّ من قائل: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴿١٠﴾﴾[4]، وقول النبيّ ﷺ[5]: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمـٰن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء**»، وقوله عليه الصلاة والسلام[6]: «**إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها**» رواهما مسلم. ثم اختلف أئمتُنا أنؤول المشكل أم نفوّض معناه المراد إليه تعالى، منزّهين له عن ظاهره مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح في اعتقادنا المراد منه مجملًا، والتفويض مذهب السلف وهو أسلم، والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أحوج إلى مزيد علم فيؤول في الآيات الاستواء بالاستيلاء، والوجه بالذات والعين بالبصر واليد بالقدرة، والحديثان من باب التمثيل المذكور في علم البيان، نحو: أراك تقدم رِجلًا وتؤخر أخرى يقال للمتردّد في أمر تشبيهًا له بمن يفعل ذلك لإقدامه وإحجامه، فالمراد من الحديث الأول والظرف فيه خبر كالجار والمجرور إن قلوب العباد كلها بالنسبة إلى قدرته تعالى شيء

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **سورة الرحمن**، الآية ٢٧.

(٣) **سورة طه**، الآية ٣٩.

(٤) **سورة الفتح**، الآية ١٠.

(٥) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، (٨/ ٥١)، الحديث ٦٩٢١.

(٦) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب التوبة، باب قبول التوبة وإن تكرَّرت الذنوب والتوبة، (٨/ ٩٩)، الحديث ٧١٦٥.

يسير يصرفه كيف شاء كما يقلب الواحد من عباده اليسير بين إصبعين من أصابعه، والمراد من الثاني أنه تعالى يقبل التوبة في الليل والنهار إلى طلوع الشمس من مغربها فلا يردّ تائبًا كما يبسط الواحد من عباده يده للعطاء أي للأَخَذَة فلا يردّ معطيًا».

وقال تاج الدين السبكيّ نقلًا عن ابن جَهْبَل (ت ٧٣٣هـ) ما نصّه[١]: «ووقفتُ له ـ أي ابن جهبل ـ على تصنيف صنّفَه في نفي الجهة ردًّا على ابن تيمية لا بأس به، وهو هذا». ثم ذكر الرسالة بكاملها. وذَكر ابنُ جَهْبَل أنه ضَمَّنَ رسالته هذه عقيدة أهل السّنة والردّ على المشبّهة المجسّمة والحشوية والمتسترين بالسلف، ومما قاله: «**ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه**، والمبتدعة تزعم أنها على مذهب السلف».

وقال التاج السبكيّ في قصيدة له[٢]: [الكامل]

«كذبَ ابنُ فاعِلَةٍ يقولُ لجهلِه ... اللهُ جسمٌ ليسَ كالجِسمانِ
لو كان جسمًا كانَ كالأجسامِ يا ... مجنونُ فاصغِ وعدْ عن البهتانِ
واتبعْ صراطَ المصطفى في كلِ ما ... يأتي وخلّ وساوسَ الشيطانِ
واعلمْ بأنَّ الحقَّ ما كانتْ عليه ... صحابةُ المبعوثِ من عدنانِ
قد نزَّهُوا الرحمٰن عن شَبَهٍ وقد ... دانُوا بما قد جاءَ في الفُرقانِ
وأتتْ على أعقابِهم علماؤنا ... غرسُوا ثمارًا يجتنيها الجاني
كالشافعيّ ومالكٍ وكأحمدٍ ... وأبي حنيفةَ والرضا سفيانِ

(١) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكيّ، (٩/ ٣٥، ٣٦).

(٢) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكيّ، (٣/ ٣٧٩، ٣٨٠).

وكمثل إسحاقٍ وداودٍ ومَنْ يَقْفُو طرائقَهُمْ منَ الأعيانِ
وأتى أبو الحسنِ الإمامُ الأشعَرِي مبيّنًا للحقِ أيَّ بَيَانِ».

• **قول الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله (ت ٧٩١هـ):**

قال الشيخ سعد الدين مسعود التفتازاني الحنفي ما نصه[1]: «**ليس ـ الله ـ بعرض** لأنه لا يقوم بذاته بل يفتقر إلى محل يقوّمه فيكون ممكنًا ولأنه يمتنع بقاؤه وإلا لكان البقاء معنًى قائمًا به فيلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال لأن قيام العرض بالشىء معناه أن تحيزه تابع لتحيزه، والعرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز غيره بتبعيّته، وهذا مبني على أن بقاء الشىء معنى زائد على وجوده وأن القيام معناه التبعية في التحيز والحق أن البقاء استمرار الوجود وعدم زواله وحقيقته الوجود من حيث النسبة إلى الزمان الثاني، ومعنى قولنا وجد فلم يبق أنه حدث فلم يستمر وجوده ولم يكن ثابتًا في الزمان الثاني وأن القيام هو اختصاص النعت بالمنعوت كما في أوصاف الباري تعالى فإنها قائمة بذات الله تعالى ولا تتحيّز بطريق التبعيّة لتنزيهه تعالى عن التحيّز، وأن انتفاء الأجسام في كل آن ومشاهدة بقائها بتجدد الأمثال ليس بأبعد من ذلك في الأعراض، نعم تمسكهم في قيام العرض بالعرض بسرعة الحركة وبطوئها ليس بتام إذ ليس هـٰهـنا شىء هو حركة وآخر هو سرعة أو بطؤ بل هنا حركة مخصوصة تُسمى بالنسبة إلى بعض الحركات سريعة وبالنسبة إلى البعض بطيئة وبهذا تبين أن ليست السرعة والبطؤ نوعين

---

(١) **شرح العقيدة النسفية**، التفتازاني، (ص٩٢ ـ ٩٤). **حاشية الكستلي على شرح العقائد**، الكستلي، (ص٦٧ ـ ٧١).

مختلفين من الحركة إذ الأنواع الحقيقيّة لا تختلف بالإضافات، **ولا جسم** لأنه متركب ومتحيز وذلك أمارة الحدوث، **ولا جوهر** أما عندنا فلأنه اسم للجزء الذي لا يتجزأ وهو متحيز وجزء من الجسم، والله تعالى متعالٍ عن ذلك.. **ولا مصور** أي ذي صورة وشكل مثل صورة الإنسان أو الفرس لأن تلك من خواص الأجسام تحصل لها بواسطة الكميات والكيفيات وإحاطة الحدود والنهايات، **ولا محدود** أي ذي حد ونهاية، **ولا معدود** أي ذي عدد وكثرة يعني ليس محلًّا للكميات المتصلة كالمقادير ولا المنفصلة كالأعداد وهو ظاهر، **ولا متبعض ولا متجزئ** أي ذي أبعاض وأجزاء، **ولا متركب** منها لما في كل ذلك من الاحتياج المنافي للوجوب، فما له أجزاء يسمى باعتبار تألُّفه منها متركبًا وباعتبار انحلاله إليها متبعضًا ومتجزئًا، **ولا متناه** لأن ذلك من صفات المقادير والأعداد، **ولا يوصف بالماهية** أي بالمجانسة للأشياء لأن معنى قولنا ما هو؟ من أي جنسٍ هو؟ والمجانسة توجب التمايز عن المتجانسات بفصول مقوّمة فيلزم التركيب».

- **أقوال الإمام أبي عبد الله بن عرفة الورغمي رحمه الله (ت ٨٠٣هـ):**

قال الإمام أبو عبد الله بن عرفة ما نصه[١]: «وفيه إبطال القول بالجسم والجهة لأنه لو كان الإلـه جسمًا لزم عليه حلول الجسم الواحد في محال متعددة وهو محال».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «الإلـه منزه عن الجسمية والتحيز».

---

(١) **تفسير ابن عرفة**، ابن عرفة، (١/ ١٦١).

(٢) **تفسير ابن عرفة**، ابن عرفة، (٢/ ٢٥٥).

• قول الحافظ ابن الملقّن رحمه اللّه (ت ٨٠٤هـ):

قال الحافظ الفقيه سراج الدين بن الملقن[١]: «وليست ـ أي صفة الله ـ كالجوارح المعقولة بيننا لقيام الدليل على استحالة وصفه ـ سبحانه ـ بأنه ذو جوارح وأعضاء تعالى عن ذلك. **خلافًا لما تقوله المجسّمة من أنه تعالى جسم لا كالأجسام... وذلك كلّه باطل وكفر من متأوله، لقيام الدليل على تساوي الأجسام في دلائل الحَدَث القائم بها، واستحالة كونه ـ تعالى ـ من جنس الـمُحْدَثات**».

• قول الفقيه سراج الدين البلقيني رحمه اللّه (ت ٨٠٥هـ):

قال الفقيه عمر بن رسلان بن نصير بن كنان سراج الدين البلقيني الشافعي ما نصه: «مسألة التنزيهات: والمراد بها سلب ما يستحيل على الله، فمن ذلك أنه لا شريك له، ولا ولد له، وليس بجوهر، ولا جسمٍ، ولا عرضٍ، وأن حقيقته تعالى لا تماثل غيرها من الحقائق، وأنه ليس في جهة».

• قول الشيخ أبو عثمان العقباني رحمه اللّه (ت ٨١١هـ):

قال الشيخ أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد العقباني ما نصه[٢]: «مسألة: الباري ـ سبحانه ـ ليس بمتحيزٍ: لأنه لو كان متحيزًا لم يخل أن يبقى في حيزه أو ينتقل عنه، فإن بقي فيه كان بقاؤه فيه سكونًا، وإن انتقل عنه كان انتقاله حركة، فكان يلزم أن يتصف بالسكون والحركة، وهما حادثان، لكنه ـ سبحانه ـ لا يتصف بالحوادث كما مرَّ قريبًا، فهو ليس بمتحيزٍ».

---

(١) **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ابن الملقن، (ص٢٨).

(٢) **كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته**، العقباني، (ص٦١).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «مسألة: الباري ـ تعالى ـ ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا جوهر فردٍ: لأنه لو كان أحدهما لكان متحيزًا، لكنه ليس بمتحيزٍ».

• **أقوال القاضي أبي زرعة وليّ الدّين العراقي رحمه الله (ت ٨٢٦هـ):**

قال القاضي أبو زرعة العراقي[2]: «**وفي صفة الأئمة من شرح المهذّب تكفير المجسّمة**».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «**ليس بجسم ولا جوهرٍ ولا عرض**، ولم يزل وحده ولا مكان ولا زمان ولا قُطر ولا أوان، ثم أحدث هذا العالم من غير احتياج ولو شاء ما اخترعه لم يحدث بابتداعه في ذاته حادث.

أما **كونه ليس بجسم** فلأن الأجسام تقبل الزيادة والنقص، قال الله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِ ٢٤٧﴾[4] وهو محال في حقه تعالى، فكذلك لازمه، ولا غيره، بخلاف الكرامية في ذلك.

وأما **كونه ليس بجوهر** فلأن الجوهر لغة: الأصل والباري تعالى ليس بأصل لغيره ولا يتركب في شيء، ولأن الجوهر ما يقبل العرض والله تعالى منزه عن ذلك، ولا غيره بخلاف الكرامية في ذلك أيضًا ولعلهم إنما جوزوا إطلاق الاسم دون المعنى، وهو مردود[5].

---

(١) **كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته**، العقباني، (ص٦١).

(٢) **تحرير الفتاوى**، أبو زرعة، (٣/ ٦٦٨).

(٣) **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، العراقي، (ص٧٣١، ٧٣٢).

(٤) **سورة البقرة**، الآية ٢٤٧.

(٥) وليعلم أن من أطلق على الله الجسم وكان يفهم المعنى فهو كافرٌ خارجٌ من دائرة المسلمين، ولا ينفعه قوله «لا كالأجسام».

وأما **كونه ليس بعرض** فلأن العرض لغة: القليل البقاء. واصطلاحًا: المستحيل البقاء، وقد ثبت أن للباري تعالى بقاءً لم يزل ولا يزال، ولأن العرض مفتقر إلى محل يقوم به، تعالى الله عن ذلك. وأما كونه لم يزل وحده ولا زمان ولا مكان فقد دل على ذلك قوله في حديث عمران بن حصين «**كان الله ولا شىء معه**».

قال الآمدي: ولم ينقل فيه خلاف وإن كان مذهب المجسمة يجر إليه كما يجر ـ إلى ـ التحيز والمكان»[1].

قول الشيخ تقي الدين الحصني رحمه الله (ت ٨٢٩هـ):

قال الشيخ تقي الدين الحصني ما نصه[2]: «فالحاصل من كلام ابن حامد والقاضي وابن الزاغوني من التشبيه والصفات التي لا تليق بالله سبحانه وتعالى هي نزعة سامرية في التجسيم ونزعة يهودية في التشبيه».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «ومن المعلوم أن الاستواء إذا كان بمعنى الاستقرار والقعود لا بد فيه من مماسة والمماسة إنما تقع بين جسمين أو جرمين والقائل بهذا شبه وجسم وما أبقى في التجسيم والتشبيه بقية كما أبطل دلالة ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ۝١١﴾[4]».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «والقرءان والسنة طافحان بتنزيهه عز وجل، ومن

---

(١) أي أن مذهب المجسمة يؤدي إلى هذا.

(٢) **دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد**، الحصني، (ص٢٨٦).

(٣) **دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد**، الحصني، (ص٢٨٩).

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٥) **دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد**، الحصني، (ص٢٥٨).

أسمائه القدوس وفي ذلك المبالغة في التنزيه ونفي خيال التشبيه، وكذا في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1]، لما فيها من نفي الجنسية والبعضية، وغير ذلك مما فيه مبالغة في تنزيهه سبحانه وتعالى».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «وقصور أفهامنا عن وصف الحق سبحانه وتعالى مع تنزيهه عن صفات الأجسام قطعًا».

• **قول الشيخ ابن الوزير اليمني رحمه الله (ت ٨٤٠هـ):**

قال الشيخ أبو عبد الله عز الدين محمد بن إبراهيم بن الوزير اليمني ما نصه[3]: «المسألة الثامنة في أنه سبحانه ليس بجسمٍ خلافًا للمشبهة: والكرامية يقولون: إنه جسم. لنا على بطلان مذهبهم وجوه:

الأول: هو أن كل جسمٍ فهو مشار إليه. وكل مشار إليه فهو منقسم لأن ما على يمينه مغاير لما على يساره، وبالعكس. وكل منقسم مركب، وكل مركب ممكن. والممكن لا يكون قديمًا أزليًّا. وقد ثبت بالبرهان: أنه قديمٌ واجبٌ أزلي. فثبت أنه ليس بجسمٍ.

الثاني: هو أن حقيقة الجسم من حيث هو جسمٌ: شيء واحد، ولو كان الباري ـ سبحانه وتعالى ـ جسمًا لكان من حيث إنه جسمٌ مساويًا لسائر الأجسام، ثم هو إما أن يكون مخالفًا لها باعتبار أمرٍ آخر أو لم يكن. فإن كان مخالفًا من اعتبار آخر فهو مركب من جزئين: أحدهما مساوٍ لسائر الأجسام.

(١) **سورة الإخلاص**، الآية ١.

(٢) **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، السبكي، (ص٤٨٠).

(٣) **البرهان القاطع في إثبات الصانع وجمع ما جاءت به الشرائع**، ابن الوزير اليمني، (ص١١٣، ١١٤).

والآخر: مخالف لها. وكل مركب ممكن، وكل ممكن محدث.

وإن لم يكن مخالفًا لها يلزم من حدوث سائر الأجسام وإمكانها حدوث الباري وإمكانه أو من قدم الباري قدم الأجسام. وكل ذلك باطل.

الثالث: هو أن نقول: ثبت في مسألة حدوث الأجسام أن كل جسمٍ فهو محدث. والباري تعالى لو كان جسمًا وجب أن يكون محدثًا، لكن كونه محدثًا محال، فكونه جسمًا محال».

• قول الشيخ زين الدين رمضان المليباري الهندي رحمه الله (ت ٨٥٠هـ):

قال الشيخ زين الدين رمضان المليباري الهندي في كتابه «عمدة الأصحاب ونزهة الأحباب»[(١)] ما نصه[(٢)]: [الطويل]

«علا ربنا عن كيفٍ او أينٍ أو متى — وعن كل ما في بالنا يُتصور
ونقص وشبه أو شريك ووالد — وولد وزوجات هو الله أكبر
قديم كلام حق لا حرف كائن — ولا عرض حاشا وجسم وجوهر».

• قول النيسابوري المفسر رحمه الله (ت بعد ٨٥٠ هـ):

قال النيسابوري في تفسيره[(٣)]: «المجسّم خالف في الذات لأنه يقول إن الإلـٰه جسم، **والبرهان دلَّ على أن إلـٰه العالم ليس بجسم ولا جسماني**».

(١) **مطبوع ضمن كتاب مجموع خمس رسائل**، جمع عبد النصير المليباري.

(٢) **عمدة الأصحاب ونزهة الأحباب**، رمضان المليباري، (ص٢٣).

(٣) **تفسير النيسابوري**، النيسابوري، (٤/ ١٣٢).

• **قول الحافظ ابن حجر العسقلانيّ رحمه الله (ت ٨٥٢هـ)**:

قال الحافظ ابن حجر[١]: «فمعتَقد سلف الأئمة وعلماء السنّة من الخلف **أن الله منـزّه عن الحركة والتحوّل والحلول**، ليس كمثله شىء».

وقال أيضًا[٢]: «وأما أهل السّنة ففسّروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل، ومن ثَمَّ قال الجنيد في ما حكاه أبو القاسم القشيريّ: التوحيد إفراد القديم من المحدَث أي تنزيه الله عن مشابهة المخلوق وعدم الاعتقاد بالحلول والاتحاد، فلا تشابه بين القديم وهو الله والمحدَث وهو كلّ ما سوى الله».

وقال أيضًا[٣] تحت عنوان باب قول الله تعالى ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ۝٤﴾[٤]، وقوله تعالى﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ۝١٠﴾[٥] ما نصّه: «قال الراغب: العروج ذهاب في صعود، وقال أبو عليّ القالي في كتابه البارع: المعارج جمع معرج بفتحتين كالمصاعد جمع مصعد، والعروج الارتقاء، يقال: عرَج بفتح الراء يعرُج بضمّها عروجًا ومعرجًا، والمعرج المصعد والطريق التي تعرج فيها الملائكة إلى السماء، والمعراج شبيه السلم أو درج تعرج فيه الأرواح إذا قبضت، وحيث تصعد أعمال بني آدم». ثم قال: «قال البيهقيّ: صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول، وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء، وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله:

---

(١) **فتح الباري**، ابن حجر، (٧/ ١٢٤).

(٢) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٤٦٢، ٤٦٣).

(٣) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٢٥٩، ٢٦٠).

(٤) **سورة المعارج**، الآية ٤.

(٥) **سورة فاطر**، الآية ١٠.

«إلى الله» فهو على ما تقدَّم عن السلف في التفويض وعن الأئمة بعدهم في التأويل. وقال ابن بطَّال غرض البخاريّ في هذا الباب الردّ على الجهمية المجسّمة في تعلقها بهذه الظواهر، وقد **تقرَّر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقر فيه فقد كان ولا مكان**، وإنما أضاف المعارج إليه إضافة تشريف، ومعنى الارتفاع إليه اعتلاؤه مع تنـزيهه ـ تعالى ـ عن المكان».

وكلام الحافظ ابن حجر في ذلك كثير منثور في شرحه على البخاريّ وغيره من كتبه.

• أقوال الشيخ محمد البخاري الحنفي رحمه الله (ت ٨٤١هـ):

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن العلاء البخاري الحنفي ما نصه[١]: «**اعلم أن صانع العالم ليس بجوهر خلافًا للنصارى.. وأنه تعالى ليس بجسمٍ لأنه اسمٌ للمركب، والمركب محتاج إلى جزئه**، وقد عُرف أن الحاجة غير جائزة على الله تعالى».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «**وليس بعرضٍ** لأن العرض محتاجٌ إلى محلٍّ يقومه فيكون ممكنا».

• قولا الحافظ بدر الدين العينيّ رحمه الله (ت ٨٥٥هـ):

قال الحافظ بدر الدين العينيّ[٣]: «**تقرّر أن الله ليس بجسم** فلا يحتاج إلى مكان يستقرّ فيه فقد كان ـ سبحانه ـ ولا مكان».

---

(١) **رسالة في الاعتقاد**، علاء الدين البخاري، (ص١١٧).

(٢) **رسالة في الاعتقاد**، علاء الدين البخاري، (ص١١٨).

(٣) **عمدة القاري**، العينيّ، (١٢/ ٢٥، ١١٧).

وقال أيضًا[1]: «فإن قالوا الرؤية لا تتحقّق إلا بثمانية أشياء....، قلنا: الشرائط الستة الأخيرة لا يمكن اعتبارها **إلا في رؤية الأجسام، والله تعالى ليس بجسم،** فلا يمكن اعتبار هذه الشرائط في رؤيته، ولا يعتبر في حصول الرؤية إلا أمران: سلامة الحاسّة، وكونه بحيث يصحّ أن يُرى، وهذان الشرطان حاصلان».

• أقوال الكمال بن الهمام رحمه الله (ت ٨٦١هـ):

قال الشيخ الكمال بن الهمام محمد بن عبد الواحد في «المسايرة» التي اختصر فيها «الرسالة القدسية» ما نصه: «الأصل السابع أنه تعالى ليس مختصًّا بجهة لأن الجهات التي هي الفوق والتحت واليمين إلى آخرها حادثة بإحداث الإنسان ونحوه مما يمشي على رجلين».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «فالأصل الرابع أنه ـ أي الله ـ ليس بجسم».

وقال أيضًا في كتابه «المسامرة شرح المسايرة» ما نصه[3]: «والأصل الخامس أنه تعالى ليس بجسمٍ وهو المؤلف من جواهر لا تتجزأ.. فليس سبحانه بذي لون ولا رائحة ولا صورة ولا شكل ولا متناهٍ ولا حال في شيء ولا محلّ له».

---

(١) **عمدة القاري**، العينيّ، (٢٥/ ١٥٩).

(٢) **المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة**، ابن الهمام، (ص٤٦).

(٣) **المسامرة شرح المسايرة**، ابن الهمام، (ص٢٦).

• قول الشيخ علاء الدين الطوسي رحمه الله (ت ٧٧٨هـ):

قال الشيخ علاء الدين علي الطوسي في كتابه «الذخيرة» الذي ألّفه بأمر من السلطان محمد خان العثماني الفاتح ما نصه[(١)]: «المبحث السادس: اتصاف الله تعالى بالصفات السلبية: **أنه ليس بجسمٍ ولا جسماني ولا في زمان ولا في مكان ولا في جهة ولا محل**».

ثم قال ما نصه[(٢)]: «المبحث التاسع **أن الله تعالى ليس بجسمٍ**: اعلم أن القواطع العقلية والنقلية دالة على هذا وليس بين من يعبأ بهم من المليين والفلاسفة خلافٌ فيه ولكن الغرض من إيراد هذا المبحث بيان ضعف ما استدلت الفلاسفة عليه ـ بزعمهم ـ كما في بعض المباحث السابقة والآتية أيضًا، وذلك وجوه:

الأول: بأنه تعالى ليس بجسمٍ لأنّ كل جسمٍ ممكن، والواجب لا يكون ممكنًا قطعًا».

ثم ساق رحمه الله الأدلة في نفي الجسمية والمكان والجهة عن الله تعالى.

• قول المفسر ابن عادل رحمه الله (ت ٨٨٠هـ):

قال ابن عادل في تفسيره اللباب[(٣)]: «التكليف إمَّا في الاعتقادات وإما في أعمال الجوارح. أما الاعتقاد فنذكر منه أمثلة:

أحدها: ما قاله ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما: إن العدل هو قولنا: لا إلـه

---

(١) **الذخيرة**، الطوسي، (ص١٠٦).

(٢) **الذخيرة**، الطوسي، (ص١٤٤).

(٣) تفسير **اللباب**، ابن عادل الدمشقي، (١/ ٣٢٤٧).

إِلَّا الله، وتحقيقه: أنَّ نفي الإلـه تعطيلٌ محضٌ، وإثبات أكثر من إلـه واحد إشراك وتشبيه، وهما مذمومان، والعدل هو إثبات إلـهٍ واحد.

وثانيها: أن القول بأنَّ الإلـه ليس بموجود ولا شيء تعطيل محضٌ، **والقول بأنه جسم مركَّب ومتحيّز تشبيه محضٌ**، والعدل: إثبات إلـهٍ واحدٍ موجودٍ منزَّه عن الجسميَّة والأجزاء والمكان.

وثالثها: أن القول بأنَّ الإلـه غير موصوف بالصّفات من العلم والقدرة تعطيل محضٌ، والقول بأنَّ صفاته حادثة متغيّرة تشبيه محض، العدل: إثبات أن الإلـه عالم قادرٌ حيٌّ، وأن صفاته ليست محدَثة ولا متغيّرة».

• قول الشيخ ابن قاوان الكيلاني رحمه الله (ت ٨٨٩هـ):

قال الشيخ حسين بن شهاب الدين الكيلاني ما نصه[١]: «منزه عن جميع صفات النقص وهو المنزه عن كل وصفٍ يدركه حسٌّ أو يتصوره خيالٌ أو يسبق إليه وهمٌ أو يختلج به ضميرٌ أو يفضي به تفكرٌ، فهو منزه عن أوصاف كمال الخلق، كما هو منزه عن أوصاف نقصهم، بل كل صفةٍ تُتصوّر فهو مقدسٌ عنها وعن ما يشبهها ويماثلها».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «وأما السلوب[٣] فما نُسب إلى ما يستحيل اتصاف الباري تعالى به امتنع تجدده كما في قولنا **ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ**».

(١) **شرح العقائد العضدية**، ابن قاوان، (ص٣٦).

(٢) **شرح العقائد العضدية**، ابن قاوان، (ص٥٢).

(٣) أي نفي ما لا يليق بالله عنه، وهو تنزيهه عن كل صفات المخلوقين والنقصان.

ثم قال ما نصه[1]: «**ليس بجوهر**، فلأنه اسمٌ للجزء الذي لا يتجزء وهو متحيز وجزء من الجسم. والإمكان والتحيز محالان عليه تعالى.

ولا عرضٍ لاحتياج العرض في وجوده إلى محلٍّ. والواجب الوجود ـ تعالى ـ مستغنٍ عن جميع ما عداه.

ولا جسمٍ لأن الجسم موجودٌ ممكنٌ متحيزٌ قابلٌ للقسمة، وهذه الصفات واجبة الانتفاء عنه تعالى لئلّا يلزم تركبه وحدوثه لأن كل جسمٍ يستحيل خلوّه عن الاجتماع والافتراق والحركة والسكون والهيئة والمقدار، وكل ذلك من سمات الحدوث، تعالى عن ذلك وعن الاحتياج إلى حيزٍ وغيره».

• **أقوال الشيخ أبي عبده السنوسي رحمه اللّه (ت ٨٩٩هـ):**

قال الشيخ أبو عبده محمد بن يوسف السنوسي عند ذكر ما يجب لله تعالى ما نصه[2]: «ومخالفته للحوادث: أي لا يماثله تعالى شيء منها مطلقًا لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال. قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[3]، فأول هذه الآية تنزيه وآخرها إثبات، فصدرها يرد على المجسمة وأضرابهم وعجزها يرد على المعطلة النافين لجميع الصفات».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «وأما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلأنه

---

(١) **شرح العقائد العضدية**، ابن قاوان، (ص٥٣).

(٢) **شرح أم البراهين**، السنوسي، (ص٣٢).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **شرح أم البراهين**، السنوسي، (ص٦٢).

تعالى لو ماثل شيئًا منها لكان حادثًا مثلها وذلك محالٌ لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه.

الشرح: لا شك أن كل مثلين لا بد أن يجب لأحدهما ما يجب للآخر، ويستحيل عليه ما استحال عليه ويجوز له ما جاز عليه، وقد عرفت بالبرهان القاطع أن كل ما سوى الله تعالى يجب له الحدوث، فلو ماثل تعالى شيئًا مما سواه لوجب له جلّ وعلا من الحدوث ـ تعالى عن ذلك ـ ما وجب لذلك الشيء وذلك باطلٌ لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه سبحانه. وبالجملة، لو ماثل تعالى شيئًا من الحوادث لوجب القدم لألوهيته والحدوث لفرض مماثلته للحوادث وذلك جمع بين متنافيين ضرورة».

• **قول الحافظ السخاويّ رحمه الله (ت ٩٠٢هـ):**

قال الحافظ السخاويّ[١]: «واجتنب في إملائك المشكِلَ من الحديث الذي لا تحتمله عقول العوامّ كأحاديث الصفات التي ظاهرها **يقتضي التشبيه والتجسيم وإثبات الجوارح والأعضاء للأزليّ القديم**، وإن كانت الأحاديث في نفسها صحاحًا ولها في التأويل طرق ووجوه إلّا أنَّ من حقها ألّا تروى إلا لأهلها خوف الفَتْن ـ بفتح الفاء وسكون التاء ـ مصدر فتن أي الافتتان والضلالة، فإنه لجهل معانيها يحملها على ظاهرها، أو يستنكرها فيردّها ويكذّب رواتها ونَقَلَتها».

(١) **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، السخاويّ، (٢/ ٣٤٧).

• **قول الشيخ كمال الدين بن أبي شريف المقدسي رحمه الله** (**ت ٩٠٦هـ**):

قال الشيخ كمال الدين بن أبي شريف المقدسي ما نصه[1]: «**ولما ثبت انتفاء الجسمية بالمعنى المذكور ثبت انتفاء لوازمها**، وهي الاتصاف بالكيفيات المحسوسة بالحس الظاهر أو الباطن من اللون والرائحة والصورة والعوارض النفسانية من اللذة والألم والفرح والغم ونحوها، **فليس سبحانه بذي لونٍ ولا رائحة ولا صورة ولا شكل ولا متناه ولا حال في شيء ولا محل له**، ولا متحد بشيء ولا يعرض له لذة عقلية ولا حسية ولا ألم كذلك ولا فرح ولا غم ولا غضب ولا شيء مما يعرض للأجسام لأنه لا يعقل من هذه الأمور إلّا ما يخص الأجسام وقد ثبت انتفاء الجسمية وانتفاء الملزوم يستلزم انتفاء لازمه المساوي ولأن هذه الأمور تابعة للمزاج المستلزم التركيب المنافي للوجوب الذاتي ولأن بعض منها تغيرات وانفعالات وهي على الباري تعالى محالٌ، فما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضا والغضب والفرح ونحوها يجب التنزيه عن ظاهره على وفق ما سيأتي في الأصل الثامن.

الأصل السادس أنه تعالى ليس عرضًا، واستدل له من وجهين الأول ما تضمنه قوله **لأن العرض** هو **ما يحتاج إلى الجسم** وفي «الاقتصاد»: أو الجوهر **في تقومه** أي في قيام ذاته وتحققها، **فيستحيل وجوده قبله**، ضرورة استحالة وجود ما يتوقف وجوده على شيء قبل ذلك الشيء، **والله تعالى قبل كل شيء**».

---

(١) **المسامرة في شرح المسايرة**، الكمال بن أبي الشريف، (ص٢٨، ٢٩).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «**وأنه تعالى موجودٌ قائم بنفسه ليس جوهرًا ولا عرضًا** بل ذاته مخالف لسائر الذوات، **فلا يشبه شيئًا** ولا يشبهه شىء، **كما قال تعالى** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾[2] أي ليس مثله شىء».

• أقوال الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ):

قال الحافظ السيوطيّ في كتابه تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي[3] شارحًا كلام النووي «من كفّر ببدعته لم يحتجّ به» ما نصّه: «وهو كما في شرح المهذّب للمصنِف: المجسّم ومنكر علم الجزئيات».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «**منزه تعالى عن التجسيم واللون والطعم والعرض والحلول** أي أن يحل في شىء لأن هذه حادثة وهو تعالى منزه عن الحدوث».

• قول قاضي الجماعة أبي عبد الله البكي الكومي التونسي رحمه الله (ت ٩١٦هـ):

قال قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي ما نصه[5]: «وبالجملة فصانع العالم لا يحل في شىء بأحد أنواع الحلول لأنه لو حل في شىء لكان إما عرضًا أو جسمًا أو صورة والجميع محال».

(١) **المسامرة شرح المسايرة**، الكمال بن أبي الشريف، (ص٢٨، ٢٩).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، السيوطي، (١/ ٣٢٤).

(٤) **إتمام الدراية لقرّاء النقاية**، السيوطي، (ص٦). **أصول الدين**، السيوطي، (ص٦٦).

(٥) **تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب**، البكي، (ص١٠٥).

ثم قال ما نصه[١]: «ومن هنا يعلم يقينًا **أنه جل وعلا ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ ولا صورة ولا مادة**».

• قول الشيخ زكريا الأنصاريّ الشافعيّ رحمه الله (ت ٩٢٦هـ):

قال الشيخ زكريا الأنصاريّ[٢]: «**إن الله ليس بجسم ولا عَرَض ولا في مكان ولا زمان**».

وقال أيضًا[٣]: «**لا مكان له** ـ أي الله ـ **كما لا زمان له لأنه الخالق لكل مكان وزمان**».

وقال أيضًا[٤]: «**هو تعالى منـزّه عن كل مكان**».

وقال أيضًا[٥]: «أما من يكفر ببدعته كالمجسم صريحًا[٦] ومنكر العلم بالجزئيات، فلا يصحّ أن يكون إمامًا بحال».

فهذا تصريح من الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله بأن المجسّم كافر وعلى ذلك نصَّ إمامُ المذهب رحمه الله.

---

(١) **تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب**، البكي، (ص١٠٥).

(٢) **شرح الرسالة القشيرية**، زكريا الأنصاري، (ص٢).

(٣) **شرح الرسالة القشيرية**، زكريا الأنصاري، (ص٥).

(٤) **فتح الرحمـٰن**، زكريا الأنصاريّ، تفسير سورة الملك، (ص٥٩٥).

(٥) **تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب**، زكريا الأنصاري، (ص٨٧).

(٦) كقول المجسم «الله جسمٌ»، ولو قال «لا كالأجسام» بعد ذلك، فهذا تجسيمٌ صريحٌ، فيؤخذ ويؤاخذ بإقراره ولا يُعذرُ بقوله «لا كالأجسام» لأنه يفهم معنى الجسم.

• **قول الشيخ ابن عراق الكنانيّ رحمه الله (ت ٩٣٣هـ):**

قال الشيخ العيدروس[١]: «الشيخ محمد بن عليّ بن عراق الكنانيّ ـ نفع الله به ـ له عقيدة مختصرة، وهي هذه: بِسم الله الرحمـٰن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. اللهمّ إنّا نوحّدُكَ ولا نحدُّكَ ونؤمن بك ولا نكيّفُك، جلَّ ربنا وعلا تبارك وتعالى.

حياته ليس لها بداية فالبداية بالعدم مسبوقة، قدرته ليس لها نهاية، فالنهاية بالتحقيق ملحوقة، إرادته ليست بحادثة فالحادثة بالأضداد مطروقة، سمعه ليس بجارحة فالجارحة مخروقة، بصره ليس بحدقة فالحدقة مشقوقة، علمه ليس بكسبيّ فالكسبيّ بالتأمل والاستدلال يعلم، ولا بضروريّ فالضرورة على الإرادة والإلزام تلزم.

كلامه ليس بصوت فالأصوات توجد وتُعْدَم، ولا بحرف فالحروف تُؤَخَّر وتُقَدَّم، **ذاته ليس بجوهر** فالجوهر بالتحيُّز معروف، ولا بِعَرَض فالعرض باستحالة البقاء موصوف، **ولا بجسم فالجسم بالجهات محفوف**. هو الله الذي لا إلـٰه إلا هو الملك القدوس، على العرش استوى من غير تمكّن ولا جلوس. لا العرش له من قِبَلِ القرار، ولا الاستواء من جهة الاستقرار. العرش له حدٌّ ومقدار، والربّ لا تدركه الأبصار. العرش تكيّفه خواطر العقول وتصفه بالعرض والطول وهو مع ذلك محمول، والقديم لا يحول ولا يزول. العرش بنفسه هو المكان، وله جوانب وأركان، وكان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان. **جلَّ عن الشبيه والتقدير والتكييف والتغيير**

---

(١) **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، العيدروس، (١/ ٩٧).

والتأليف والتصوير: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[1]، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد البشير النذير، ونستغفر الله من كلّ تقصير، غفرانك ربّنا وإليك المصير، انتهت العقيدة».

• **قول الشيخ عبد الرحمـن بن علي الشهير بشيخ زاده رحمه الله** (**ت ٩٥١هـ**):

قال الشيخ عبد الرحمـٰن بن علي[2]: «إن الصّفات السمعيّة من الاستواء واليد والقدم والنـزول إلى السماء والضحك والتعجب وأمثالها عند السلف صفات ثابتة وراء العقل **ما كلفنا إلا باعتقاد ثبوتها مع اعتقاد عدم التجسيم والتشبيه لئلا يضاد العقل والنقل**».

• **قول ابن نجيم الحنفيّ رحمه الله** (**ت ٩٧٠هـ**):

قال ابن نجيم[3]: «وفي السراجية: صفات الله تعالى قديمة كلّها من غير تفصيل بين صفات الذات وصفات الفعل، وإنها قائمة بذات الله[4] تعالى، لا - هي - هو ولا غيره[5]، **والله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عَرَض**، ولا حال بمكان، ثم إن الله تعالى موصوف بصفات الكمال، ويوصف بأن له يدًا وعينًا،

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد**، شيخ زاده، (ص٢٤).

(٣) **البحر الرائق**، ابن نجيم، (٢٢/ ٧٩).

(٤) معناه ثابتة له كما تقدم.

(٥) قول أهل السّنة عن صفات الله ليست عين الذات أي من حيث المفهوم ولا غير الذات أي وليست غيرًا منفكًّا عن الذات بحيث يصح وجود الذات من غير وجود الصفات، وربما عبروا لا هي هو ولا هي غيره.

ولكن لا كالأيدي ولا كالأعين، ولا يوصف بالكيفية».

• قول الفقيه عبد الوهاب الشعراني رحمه الله (ت ٩٧٣هـ):

قال الشيخ الشعراني المصري في لطائف المنن والأخلاق[١]: «وقوله ـ تعالى ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾[٢] نفي الجسمية».

• قول الفقيه ابن حجر الهيتميّ (ت ٩٧٣هـ):

قال الفقيه ابن حجر الهيتميّ[٣]: «عقيدةُ إمام السُنّة أحمد بن حنبل هي عقيدةُ أهل السُنّة والجماعة من المبالغة التامّة في تنـزيه الله **تعالى عمّا يقول الظّالمون والجاحِدون عُلوًّا كبيرًا مِنَ الجهة والجِسميّة وغيرهما من سائر سِمات النّقص** بل وعن كلِ وَصف ليس فيه كمال مُطْلق، وما اشتُهِرَ بين جَهلة المنسُوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنّه قائل بشَىء مِنَ الجِهة أو نحوها فكَذِب وبُـهتَان وافتراء عليهِ، فلَعَنَ اللهُ مَنْ نسَبَ ذلكَ إليه أو رمَاهُ بشَىء مِن هذه المثالِب[٤] التي برّأهُ الله منها».

---

(١) **لطائف المنن والأخلاق**، الشعراني، (ص٩٥).

(٢) **سورة الإخلاص**، الآية ٢.

(٣) **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتميّ، (ص١٤٤).

(٤) قال محمد مرتضى الزَّبيدي في **تاج العروس من جواهر القاموس**، (٢/ ١٠٠): «الثلبُ شدة اللوم والأخذ باللسان وهي المثلَبة بفتح اللام وتضم اللام وجمعها المثالب وهي العيوب».

• قول الشيخ أبي المنتهى المغنيساوي رحمه الله (ت ١٠٠٠هـ):

قال الشّيخ المولى أبو المنتهى أحمد بن محمّد المغنيساوي الحنفيّ ما نصّه[١]: «**وهو ليس بجسمٍ فيقدّر ويتصوّر وينقسم، ولا بجوهرٍ فتحلّه الأعراض، ولا بعرضٍ فيحلّ به الجواهر** لا يشبه شيئًا من الأشياء من خلقه أي لا يشبه الله تعالى شيئًا من المخلوقات، والمخلوقات كلّها له، ولا يشبهه شيءٌ من خلقه أي ولا يشبهه تعالى شيءٌ من المخلوقات» اهـ.

• قول الشيخ حسن الأقحصاري البوسنوي رحمه الله (ت ١٠٢٤هـ):

قال الشيخ حسن كافي الأقحصاري البوسنوي ما نصه[٢]: «**والغلو وصفه بالجسمية والجوارح كما فعله اليهود، وتبعهم من هذه الأمة في ذلك المشبهة**، وقد قال تعالى ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴿١٧١﴾﴾[٣]، والتقصير نفي تخليق الأفعال عن الله تعالى ونحوه كما فعل قدرية المعتزلة».

• قول الشيخ مرعي الكرميّ الحنبلي رحمه الله (ت ١٠٣٣هـ):

قال الشيخ مرعي الكرميّ المقدسيّ[٤]: «قال البيهقيّ: المتقدّمون من هذه الأمّة لم يفسّروا ما ورد من الآي والأخبار في هذا الباب مع اعتقادهم

---

(١) **شرح الفقه الأكبر**، المغنيساوي، (ص٤٩).

(٢) **نور اليقين في أصول الدين**، الأقحصاري، (ص٢٦٩).

(٣) **سورة النساء**، الآية ١٧١.

(٤) **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات**، مرعي الكرميّ، (ص١٥٥).

بأجمعهم أن الله واحد لا يجوز عليه التبعيض».

ثم قال: «وذهب بعض أهل النظر إلى أن اليمين يراد به اليد، **واليد لله صفة بلا جارحة**، فالمراد بذكرها تعلّقها بالكائن المذكور معها تعلّق الصفة الذاتية بمقتضاه...، **من غير مباشرة ولا مماسّة**، وليس في ذلك تشبيه بحال، **وهذا مذهب الحنابلة**». يعني أنّه مذهب الحنابلة الحقيقي لا المجسّمة منهم.

• قول الشيخ الحسين بن محمد النماوي رحمه الله (ت ١٠٦٠هـ):

قال الشيخ الحسين بن محمد النماوي[١]: «قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ۝١١﴾[٢] حِكْمَةُ تقديم السلب في الآية وهو قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ۝١١﴾[٣]، وإن كان الأولى في كثير من المواطن العكس أنه لو بدأ بالسمع والبصر لأوهم التشبيه، إذ الذين بالغوا في السمع قالوا إنه بأُذُن ـ والعياذ بالله، وفي البصر قالوا إنه بحدقة، فبدأ في الآية بالتنـزيه ليستفاد منه في نفي التشبيه له تعالى مطلقًا حتى في السمع والبصر اللَّذَيْن ذُكِرا بعد».

• قول الشيخ عبد الباقي المواهبي الحنبلي رحمه الله (ت ١٠٧١هـ):

قال الشّيخ عبد الباقي المواهبي الحنبليّ ما نصه[٤]: «ويجب الجزم بأنّ الله تعالى **ليس بجوهرٍ ولا جسمٍ ولا عرضٍ** ولا تحلّه الحوادث ولا يحلّ في حادث، ولا ينحصر فيه، فمن اعتقد أو قال: إنّ الله بذاته في مكانٍ؛ فكافرٌ.

---

(١) **الحاشية المفيدة على العقيدة الفريدة**، النماوي، (ص٧٠).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **العين والأثر في عقائد أهل الأثر**، عبد الباقي المواهبي، (ص٣٤، ٣٥).

بل يجب الجزم بأنّه سبحانه وتعالى: بائنٌ من خلقه، فكان ولا مكان، ثمّ خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان، ولا يعرف بالحواس ولا يقاس بالنّاس، فهو الغنيّ عن كل شيء، ولا يستغني عنه شيء، ولا يشبه شيئًا، ولا يشبهه شيء» اهـ.

• قول الشيخ محمَّد ميّارة المالكيّ رحمه الله (ت ١٠٧٢هـ):

قال العلامة محمد ميّارة المالكيّ رحمه الله تعالى[١]: «أجمع أهل الحقّ قاطبة على أنّ الله تعالى لا جهة له، فلا فوق له ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف».

وقال أيضًا[٢]: «قال ابن العربيّ: المعرفة الواجبة هي الجزم المطابق عن دليل، فخرج بالجزم من كان إيمانه على ظنّ أو شكّ أو وَهْمٍ فإيمانه باطل بالإجماع، وخرج بوصفه بالمطابق الجزمُ غيرُ المطابق ويسمّى الاعتقاد الفاسد والجهل المركّب **كاعتقاد الكافرين التجسيم أو التثليث أو نحو ذلك، والإجماع على كفر صاحبه أيضًا وأنّه آثمٌ غيرُ معذور مخلّد في النّار اجتهد أو قلّد**».

---

(١) مختصر الدُّر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين على الضروريّ من علومِ الدّين، ميارة المالكيّ، (ص١٩، ٢٠).

(٢) الدُّر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين على الضروريّ من علومِ الدّين، ميارة المالكيّ، (ص٣٠).

• **قول ابن بلبان الحنبليّ رحمه الله (ت ١٠٨٣هـ):**

قال الفقيه محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقيّ(١): «**ويجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهر ولا جسم ولا عَرَض**، لا تحلُّه الحوادث ولا يحلّ في حادث ولا ينحصر فيه، فمن اعتقد أو قال إن الله بذاته في كل مكان أو في مكان فكافر. فيجب الجزم بأنه سبحانه بائن من خلقه(٢)، فالله تعالى كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان. ولا يعرف بالحواسّ ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا فهو الغنيّ عن كلّ شىء ولا يستغني عنه شىء، ولا يشبه شيئًا ولا يشبهه شىء، فمن شبّهه بشىء من خلقه فقد كفر كمن اعتقده **جسمًا** أو قال إنه **جسم لا كالأجسام**. فلا تبلغه سبحانه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا تُضرب له الأمثال، ولا يعرف بالقيل والقال. وبكل حال مهما خطر بالبال وتوهّمه الخيال فهو بخلاف ذي الإكرام والجلال، وهي ـ أي صفاته سبحانه وتعالى ـ قديمة توقيفية(٣) فلا يجوز أن نسمّيه ولا نصفه إلا بما ورد

---

(١) **مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب والزيارات**، ابن بلبان، (ص٤٨٩).

(٢) معناه غير مشابه لجميع المخلوقات في الذاتِ أي ذاته لا يشبه ذوات المخلوقات أي حقيقته لا تشبه الحقائق، والصفاتِ أي صفاته لا تشبه صفات المخلوقات، والفعلِ أي فعله لا يشبه فعل المخلوقات لأن فعل الله تعالى أزليّ أبديّ والمفعول حادث أي المخلَوقات كلها حادثة لها بداية.

(٣) الإمام الأشعريّ يقول: «لا يجوز تسمية الله إلا بما ورد في الكتاب والسّنة الصحيحة أو الإجماع». نقله عنه ابن فورك في كتابه **مجرد مقالات الأشعري** (ص٤٢)، وهذا هو المعتمد، فلا يجوز عند الإمام أبي الحسن الأشعريّ تسمية الله إلا بما صحّ وروده شرعًا أي بما ورد في القرآن أو الحديث الصحيح أو بما أجمعت عليه الأمة، وأما بغير ما صحّ وروده شرعًا فلا يجوز عنده، هذا شرط قبوله عنده، لكن بعض أتباع أبي الحسن يقولون: يجوز تسمية الله بالوصف وإن لم يكن واردًا بشرط ألّا يوهم النقص، فعندهم يجوز تسمية الله «الطاهر» لأنه لا يوهم النقص لأن «الطاهر» معناه المنـزّه عن الصفات التي لا تليق به، فتسمية الأب ابنَه=

في الكتاب والسُّنَّة أو عن جميع علماء الأمة، فنكفّ عما كفّوا عنه، ونقف حيث وقفوا، ولا نتعدّى الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة في ذلك، فكلّ ما صحّ نقله عن الله تعالى أو رسوله ﷺ أو جميع أمته في أسماء الله وصفاته يجب قبوله والأخذ به وإمراره». أي بلا كيف كما تقدّم.

وقال أيضًا ما نصه[1]: «لم يزل ولا يزال سبحانه وتعالى متصفًا بصفاته العليا وأسمائه الحسنى وبأنه سبحانه عالم بعلمٍ واحد قديمٍ باق ذاتي محيطٍ بكل معلوم كلي أو جزئي على ما هو عليه فلا يتعدد علمه بتعدد المعلومات ولا يتجدد بتجددها ليس علمه جلَّ وعلا ضروريًا ولا نظريًا ولا كسبيًا ولا استدلاليًّا لأن هذه صفات لعلم المخلوق فهو جلَّ وعلا منـزه عن مشابهته مطلقًا».

=«عبد الطاهر» عندهم يجوز، وهؤلاء أجازوا إطلاق اللفظ غير الوارد على الله إذا كان وصفًا غيرَ موهِم لما لا يليق بالله تعالى، واتفقوا على منع إطلاق اللفظ الموهِم ما لا يليق بالله على الله، وهذا في ما كان وصفًا لا في ما كان جامدًا من أسماء الأعيان كالروح فإنه ممنوع بالاتفاق، فإطلاق سيد قطب «الريشة المبدعة» على الله ممنوع بالاتفاق لأنه ليس وصفًا، وكذلك إطلاقه «القوة» على الله ممنوع أيضًا بالاتفاق لأنه ليس وصفًا، «فالريشة» اسم من أسماء الأعيان أي الجمادات، أي ليست لفظًا من ألفاظ الوصف كالطَّاهر والنَّاصر اللذين هما على وزن فاعل. لكن قـول أبي الحسن الأشعريّ بأن أسماء الله توقيفية هو المعتمد، قال إمام الحرمين الجويني: «ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه». **الإرشاد**، الجويني، (٩/ ٢٧٩). ووافق الأشعري على ذلك الباقلانيّ وأبو منصور البغداديّ، قال الإمام الباقلانيّ: «ما أطلق الله على نفسه أطلقناه عليه، وما لم يطلقه على نفسه لا نطلقه عليه». وقال أبو منصور البغداديّ: «لا مجال للقياس في أسماء الله وإنما يراعى فيها الشرع والتوقيف».

(١) **مختصر الإفادات**، ابن بلبان، (ص٤٨٧، ٤٨٨).

• **قول العلامة كمال الدين البياضي الحنفي رحمه الله (ت ١٠٩٨هـ):**

قال العلامة كمال الدين البياضي الحنفي في ما نصه[(١)]: «إمكان الأعراض: وهو جمع عرض وهو صفة الجسم من حركة وسكون واجتماع وافتراق ونحو ذلك، وهو ما يقوم بغيره، هذه حقيقة العرض أنه لا يقوم بنفسه وأنه لا ينتقل، قال أبو البقاء: «العرض بفتحتين عبارة عن معنى زائد على الذات أي ذات الجوهر، يجمع على أعراض، وهذا الأمر عرض أي عارض أي زائل يزول وعرض لفلان أمر أي معنى لا قرار له ولا دوام، ومنه العارضة على الأجسام ـ لعدم بقائه ـ».

وقال أيضًا ما نصه[(٢)]: «لأن الجسم إما متحرك وإما ساكن، ولا يجوز أن يكون في حال حركته سكونه كامنا فيه، ولو كان الجرم ساكنا في حال حركته لاجتمع الضدان واجتماعهما محال. ولا يمكن ثبوت جسم ليس بمتحرك ولا ساكن ولا مفترق ولا مجتمع، ولا يمكن خلو الأجسام عن بعض الأعراض ـ الحركة والسكون وهذا أمر ظاهر مدرَك بالبديهة ـ لأنه لو جاز خلوها عن بعضها لجاز عن جميعها وهو باطل. قال أبو البقاء[(٣)]: «والعرض العام هو إما لازم كالتنفس والتحرك للإنسان، أو مفارق وهو إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل أو بطيء كالشيب والشباب».

وقال أيضًا ما نصه[(٤)]: «وأشار إلى نفي ما يستلزم التركيب والتعدد فيه ـ

---

(١) **الكليات**، أبو البقاء، (١/ ٦٢٤).

(٢) **الاعتماد في الاعتقاد**، القاوقجي، (ص١٢، ١٣).

(٣) **الكليات**، أبو البقاء، (١/ ٦٢٧).

(٤) **إشارات المرام من عبارات الإمام**، البياضي، (ص٩١ ـ ٩٤).

أي في حق الله ـ بقوله: **لا جسم** لأن الجسم مركبٌ يحتاج إلى الجزء، ولأنه متحيزٌ وهو أمارة الحدوث، وفيه إشارةٌ أنه ليس بجوهرٍ لأنه ـ أي الجوهر ـ متحيز وجزء من الجسم عند المتكلمين.

ولا عرض لأن العرض محتاجٌ إلى المحل المقوم له، والواجب تعالى مستغن عن غيره.

ولا حد له، فإن إحاطة الحدود والنهايات في الأجسام بواسطة الكميات، وفيه ردٌّ عليهم في قولهم بالتماسّ للعرش.

ولا ضد له لأن التضاد إنما يتصور فيما يتوارد على المحل من أنواع جنس واحد، والواجب تعالى منزه عن كل ذلك.

ولا ند له، ولا مثل له».

• **أقوال الشيخ علي التميمي المؤخّر رحمه الله** (**ت ١١١٨هـ**):

قال الشيخ علي التميمي المؤخر في شرح العقيدة النورية في اعتقاد الأئمة الأشعرية لأبي الحسن النوري ما نصه[١]: «**تعريف صفة المخالفة للحوادث**: والصفة الرابعة من العشرين الواجب على المكلّف معرفتها: **المخالفة** بفتح اللام مصدر خالف، مثل خاصم مخاصمةً وقاتل مقاتلةً ـ وعوام الطلبة يكسرونها.

ومعناها: نفي المماثلة **للحوادث** كلها في الذات والصفات والأفعال. وعطفها على ما قبلها من عطف اللازم على الملزوم، إذ يلزم من وجوب

(١) **مبلغ الطالب إلى معرفة المطالب**، علي التميمي، (ص١٤٥ ـ ١٤٧).

الوجود والقدم والبقاء أن يكون تعالى مخالفًا لجميع الحوادث.

واعلم أن صفة المخالفة تحصّل لمن أتقنها غالب مطالب علم الكلام، فكل ما في الحوادث وكل ما يخطر ببالك وكل ما يتوهم في خيالك، فالله تعالى مخالفٌ لذلك.

والحوادث جمع حادث، ومعناه الطارئ الموجود بعد عدمٍ كما مرَّ، واللام فيه للاستغراق، وفسّرها المصنف ـ النوري ـ بقوله **أي نفي الجرمية** عنه تعالى، نسبة إلى الجرم: وهو ما أخذ قدرًا من الفراغ بحيث يمنع غيره أن يحلّ حيث حلّ. أي إن الله تعالى يستحيل عليه الجرمية، أي ليست ذاته العلية جرمًا، إذ لو كانت ذاته العلية جرمًا لافتقرت إلى مكانٍ وإلى مخصص.

ونفي العرضية أي إنه تعالى ليس بعرَضٍ وهو ما لا يقوم بنفسه كالألوان والأكوان، ويجمع على أعراضٍ لا بسكونها، فإن جمعه عُرُوض الذي هو مقابل الند.

يعني: إن الله تعالى يستحيل أن يكون جرمًا أو صفةً تقوم بالجرم لأن العرض من صفات الأجرام ولأن العرض لا يقوم بنفسه ولا يمكن بقاؤه ولذا سُمّيت الدنيا عرضًا..

ولوازمهما أي لوازم الجرمية والعرضية، جمع لازم: وهو ما لا ينفك عن الشيء، أي يستحيل على مولانا تبارك وتعالى الجرمية والعرضية وما لازمهما **كالمقادير** جمع مقدار كالقصر والطول والعمق، تقول: ما مقدار هذا طولًا، وما مقدار هذا عرضًا، فيستحيل عليه تعالى أن يتصف بالمقادير لأنها من صفات الأجسام التي تنزه مولانا عز وجل عن مشابهتها، فلو كان

له مقدار للزم أن يكون تعالى جرمًا متحيزًا، فيلزم افتقاره وهو محال كما مرّ، ولو كان له مقدار للزم أن يكون تعالى محدودًا وهو محال.

وقال أيضًا ما نصه[1]: «برهان صفة المخالفة للحوادث: **وبرهان وجوبها** أي المخالفة للحوادث **له تعالى** متعلق بوجوب **أنه** جل وعلا **لو ماثل** أي شابه **الحوادث** أو شيئًا منها في الذات والصفات **لكان** تعالى عن ذلك **حادثًا** مثلها. كيف يكون حادثًا **وقد مر** في صفة القدم **برهان وجوب قدمه**.

وإذا وجب القدم انتفى ضده قطعًا، إذ يستحيل الجمع بين النقيضين، وإذا بطل أن يكون مماثلًا للحوادث تعيّن أن يكون مخالفًا لجميعها، إذ لو كان حادثًا لوجب افتقاره إلى محدثٍ ولزم عجزه تعالى ولزم أن لا يوجد شيء من الحوادث وهو باطل».

• قول الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي رحمه الله (ت ١١٢٢هـ):

قال الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي[2]: «وقال البيضاوي: **لما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزَّه عن الجسميّة والتحيُّز** امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه».

• قول الشيخ إسماعيل حقي الإسطنبولي رحمه الله (ت ١١٢٧هـ):

قال الشيخ إسماعيل حقي في «مواعد الإنعام في براهين عقائد الإسلام»

(١) **مبلغ الطالب إلى معرفة المطالب**، علي التميمي، (ص١٥١).

(٢) **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، محمد الزرقاني، (٢/ ٣٦).

ما نصه: «**وهو تعالى منزه عن الجسم وما يوجب الجسمية** كالشكل والهيئة واللون والكيفية والتركيب والمقدار والجهة ونحوها من دلائل الحدوث».

• قول أحمد بن غنيم النفراوي المالكي رحمه الله (ت ١١٢٦هـ):

قال أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي[1]: «**يمرق أي يخرج من الدّين باعتقاد ما يكفر به، كاعتقاد أن الله جسم** أو أنه لا يعلم الأشياء مفصلة أو لا يعلمها إلا بعد وجودها». وهذا أيضًا تكفير صريح لمن اعتقد في الله الجسمية.

• أقول الشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ رحمه الله (ت ١١٤٣هـ):

قال الشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ[2]: «وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام تَرجِعُ جميع أنواع الكفر إليها، وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب... **وأما التشبيه: فهو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه كالذين يعتقدون أنَّ الله تعالى جسمٌ فوق العرش،** أو يعتقدون أن له يدَيْن بمعنى الجارحتين، وأنَّ له الصورة الفلانية أو على الكيفية الفلانية، أو أنه نور يتصوّره العقل، أو أنه في السماء، أو في جهة من الجهات الستّ، أو أنه في مكان من الأماكن، أو في جميع الأماكن، أو أنه ملأ السمـٰوات والأرض، أو أنَّ له الحلول في شيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أنه مُتَّحِدٌ بشيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلَّةٌ منه، أو شيئًا منها. **وجميع ذلك كفر صريح والعياذ بالله تعالى**، وسببه الجهل بمعرفة الأمر

---

(١) **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، (٨/ ٩٠).

(٢) **الفتح الرباني والفيض الرحماني**، النابلسي، (ص١٢٤).

على ما هو عليه».

وقال[1]: «**فلأنه يقتضي الجسمية، وهي تقتضي التركيب والافتقار والحدوث، وذلك ممتنع في حقّ الله تعالى**».

• قول الشيخ عثمان الكليسي العرياني رحمه الله (ت ١١٦٨هـ):

قال الشيخ عثمان الكليسي العرياني ما نصه[2]: «أما أنه تعالى لا يتصف بشيء من **الأشكال والألوان فلكونهما من خواص الأجسام والمقادير والله منزه عنهما**».

• قول الشيخ محمد السفاريني الحنبلي رحمه الله (ت ١١٨٨هـ):

قال الشيخ محمد السفاريني الحنبلي ما نصه[3]: «**وليس ربنا بجوهر ولا عرضٍ ولا جسمٍ** تعالى ذو العلا. وليس ربنا بجوهر يراد به ما قابل العرض، ويراد به في اصطلاح أهل الكلام العين الذي لا يقبل الانقسام لا فهمًا ولا وهمًا ولا فرضًا، وهو الجزء الذي لا يتجزأ...

ولا ربنا بعرض وهو ما لا يقوم بذاته بل بغيره، بأن يكون تابعًا لذلك الغير في التحيز، أو مختصًا به اختصاص النعت بالمنعوت.. **ولا هو سبحانه بجسم، وهو ما تركب من جزئين فصاعدًا**...».

---

(١) **رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السّنة**، عبد الغني النابلسي، (ص٨٩).

(٢) **خير القلائد شرح جوهر العقائد**، الكليسي، (ص٤٢).

(٣) **لوامع الأنوار**، السفاريني، (ص١٨١).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «وقال علماؤنا وقد ورد السمع[2] بإثبات صفة الله تعالى وهي العين، فتجري مجرى السمع والبصر، وليس المراد إثبات ماهيتها شحمة **لأن هذه العين هي جسم محدث، والله يتعالى عن ذلك، وأما العين التي وصف بها الباري، فهي مناسبة لذاته، في كونها غير جسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرض، فلا يعرف لها ماهية ولا كيفية**».

• أقوال الشيخ أحمد أبي البركات الدردير (ت ١٢٠١هـ):

قال الشيخ أبو البركات أحمد بن محمد الدردير[3]: «العليّ من العلوّ وهو الرفعة، **فيكون علوّه تعالى عبارة عن تنـزيهه عن كلّ نقص** واتّصافه بكل كمال».

ثم قال: «الغنيُّ عن كلّ شيء، فلا يفتقر إلى محلّ ولا مخصّص ولا معين ولا وزير ولا غير ذلك، فالغِنَى المُطلق يتضمن اتّصافه تعالى بجميع الصفات السلبية الكمالية».

وقال أيضًا[4]: «المخالفة للحوادث هي عدم المماثلة والموافقة لشيء من الحوادث في الذات وفي الصفات والأفعال. فذات الله تعالى ليست كذوات الحوادث، وصفاته ليست مثل صفات الحوادث. **فليس جوهرًا ولا جسمًا ولا عرضًا ولا متحركًا ولا ساكنًا**، ولا يوصف بالكبر والصغر ولا بالفوقية

(١) **لوامع الأنوار**، السفاريني، (ص٢٤٠).

(٢) أي النقل، يعني الدليل السمعيّ.

(٣) **الواضح في شرح الخريدة البهية في علم التوحيد**، المقرر على الصف الثالث ثانوي بالمعاهد الأزهرية، أحمد الدردير، (ص٧).

(٤) **الواضح في شرح الخريدة البهية في علم التوحيد**، أحمد الدردير، (ص١٠).

ولا بالتحتية، ولا بالحلول ولا بالاتحاد ولا بالاتصال ولا بالانفصال ولا باليمين ولا بالشمال ولا بالخلف ولا بالأمام ولا بغير ذلك من صفات الحوادث، إذ لو كان مماثلًا لها لوجب له تعالى ما وجب لها من الحدوث والافتقار وذلك محال لما مرّ».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «دليل مخالفته تعالى للحوادث: إذ لو كان مماثلًا لها لوجب له تعالى ما وجب لها من الحدوث والافتقار، وذلك محالٌ لِمَا مرّ».

• **أقوال المحدّث اللغويّ محمد مرتضى الزَّبيديّ رحمه الله (ت ١٢٠٥هـ):**

قال المحدّث اللغويّ محمد مرتضى الزَّبيديّ[2]: «إنه تعالى مقدَّس **منـزَّه عن التغيُّر من حال إلى حال، والانتقال من مكان إلى مكان، وكذا الاتصال والانفصال**، فإن كلًّا من ذلك من صفات المخلوقين». وفي كتابه نفي للمسافة عن الله وتكفير من قال بها[3].

وقال أيضًا في شرح قواعد العقائد ما نصه[4]: «**الأصل الرابع: العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيز** أي يختص بالكون في الحيز خلافًا للنصارى، وقوله يتحيز صفة كاشفة لا مخصصة لأن من شأن الجوهر الاختصاص بحيزه، وحيز الجوهر عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجوهر، **بل يتعالى ويتقدس عن مناسبة الحيز، وبرهانه أن كل جوهر متحيز فهو مختص**

---

(١) **شرح الخريدة البهية في علم التوحيد**، أحمد الدردير، (ص٥٨).

(٢) **إتحاف السادة المتقين**، الزَّبيديّ، (٢/ ٢٥).

(٣) **إتحاف السادة المتقين**، الزَّبيديّ، (٢/ ١٠٩).

(٤) **شرح قواعد العقائد**، الزبيدي، (ص١٩٧).

بحيزه ولا يخلو من أن يكون ساكنًا فيه، أي في ذلك الحيز، **أو متحركًا عنه** لأنه لا ينفك عن أحدهما، **فلا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان** لما عرفته فيما سبق فكان لا يخلو عن الحوادث، **وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث**، والحكم بحدوثه ثابت بما قدمناه في الأصل الأول من الدليل، وقد علم من استحالة كونه تعالى جوهرًا استحالة لوازم الجوهر عليه تعالى من التحيز ولوازمه كالجهة. وسيأتي بيان ذلك في أصل مستقل. **ولو يتصور جوهر متحيز قديم لكان يعقل قدم جواهر العالم** وهو باطل».

ثم قال ما نصه[1]: «وقال السبكي: اعلم أن الجوهر على اصطلاح المتكلمين هو المتحيز القائم بنفسه، وعلى اصطلاح غيرهم هو الموجود لا في موضوع، والموضوع هو الجسم **فهو تعالى ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ** على الاصطلاح الأول لضرورة افتقار الجوهر إلى الحيز ولا على الثاني، وإلا لكن وجوده زائدًا على ذاته فيكون ممكنًا ضرورة لأن المعنى من قولهم: الموجود لا في موضوع أي الذي إذا وجد كان لا في موضوع، وذلك يقتضي الزيادة قطعًا وكل من وجوده زائدًا فهو ممكن كما علم في محله، وأيضًا فإن ذلك التفسير للجوهر الذي هو أحد أقسام الممكن ضرورة أن الممكن جوهر وغير جوهر، وأما من فسّر الجوهر بأنه قائمٌ بنفسه كالنصارى فلا نزاع إلا في الإطلاق، إذ الإطلاق موقوف على التوقيف ولم يرد في ذلك التوقيف.

الأصل الخامس: العلم بأنه تعالى ليس بجسمٍ مؤلفٍ من جواهر فردة وهي الأجزاء التي لا تتجزأ، **إذ الجسم عبارة عن المؤلف من تلك الجواهر**،

(١) **شرح قواعد العقائد**، الزبيدي، (ص١٩٨، ١٩٩).

وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصًا متحيزًا كما بيّن في الأصل الذي قبله **بطل كونه جسمًا** أي إبطال كونه جوهرًا يستقل بإبطال كونه جسمًا **لأن كل جسم مختص بحيز** هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شىء ممتد أو غير ممتد **ومركب من جوهر، والجوهر يستحيل خلوّه عن** الأكوان مثل **الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار** فهذه لوازم توجد في الجسمية زيادة عن الجوهر. **وهذه سمات الحدوث**، فإن كلًّا منها ينافي الوجوب الذاتي لاقتضائها الاحتياج».

ثم قال ما نصه[1]: «وقال السبكي: لو كان تعالى جسمًا لكان مركبًا، ولو كان مركبًا لكان مفتقرًا ضرورة أن كل مركب متوقف وكل متوقف مفتقر، ولو كان مفتقرًا لكان ممكنًا وقد فرض واجب الوجود هذا خلف، وقد يقال: لو كان الصانع مركبًا فصفات الألوهية كالعلم مثلًا لا يخلو إما أن تقوم بكل جزء فيلزم تعداد الإلـٰه وهو محال، أو وجود المعنى الواحد في متعدد وهو محال، أو بالبعض دون البعض فيلزم الاختصاص بالغير أو بالترجيح من غير مرجح أو بالمجموع بما هو مجموع فيلزم التسلسل لأن المجموع إن كانت له جهة واحدة نقل الكلام إليها وإلا فليس إلا الأجزاء المتلاصقة فما تقدم لازم».

ثم قال ما نصه[2]: «**ولو جاز أن يعتقد أن صانع العالم جسم لجاز أن تعتقد الإلـٰهية للشمس والقمر** كما ضل فيه الصابئة **أو لشىء ءاخر من أقسام الأجسام** كما ضل فيه الوثنية والسمنية».

---

(١) **شرح قواعد العقائد**، الزبيدي، (ص١٩٩).

(٢) **شرح قواعد العقائد**، الزبيدي، (ص١٩٩).

ثم قال ما نصه[1]: «**الأصل السادس: العلم بأنه تعالى ليس بعرض قائم بجسم** وهو وصف كاشف لا مخصص، **أو حال في محل**، والمراد بالحلول هنا الاستقرار، ومنه حلول الجوهر أو الجسم في الحيز، واستدل من وجهين:

الأول: ما تضمنه قوله: **لأن العرض يحل في الجسم** وفي الاقتصاد للمصنف: هو ما يحتاج إلى الجسم أو الجوهر في تقومه أي في قيام ذواته وتحققها، **وكل جسم فهو حادث ويكون محدثه موجودًا قبله، فكيف يكون حالًّا في الجسم وقد كان موجودًا في الأزل وحده ومعه غيره، ثم أحدث الأجسام والأعراض بعده،** كما ثبت بالأدلة السابقة، أي فيستحيل وجوده قبله ضرورة استحالة وجود ما يتوقف وجوده على شيء قبل ذلك الشيء، والله تعالى قبل كل شيء موجود».

ثم قال ما نصه[2]: «وقال النسفي في شرح العمدة: العرض يستحيل بقاؤه لأنه لو كان باقيًا فإما أن يكون البقاء قائمًا به وهو محال لأن العرض لا يقوم بالعرض باتفاق المتكلمين، والبقاء عرض لأن العرض عبارة عن أمر زائد على الذات ولم يصح وحده ولم يوجد بخلاف اتصال السواد باللونية لأنها ليس بزائدة على ذاته بل هي داخلة في ماهيته، أو قائمًا بغيره فيكون الباقي ذلك الغير لأن العرض وما يستحيل بقاؤه لا يكون قديمًا لأن القديم واجب الوجود لذاته لما مرّ فيكون مستحيل العدم.

وقال السبكي: صانع العالم لا يحل في شيء لأنه لو حل في شيء ـ لكان ـ إما عرضًا أو صورةً والجميع محال ضرورة افتقار الحال لما حل فيه، ولا

---

(١) **شرح قواعد العقائد**، الزبيدي، (ص٢٠٠، ٢٠١).

(٢) **شرح قواعد العقائد**، الزبيدي، (ص٢٠١).

شيء من المفتقر بواجب الوجود، وكل حال في شيء مفتقر ـ والله ـ تعالى ليس مفتقرًا فليس حالًّا في شيء».

ثم قال ما نصه[1]: «**وقد تحصل من هذه الأصول** أي من أولها إلى هنا **أنه** تعالى **موجود** واجب الوجود قديم لا أول له باقٍ لا آخر له، **قائمٌ بنفسه** مخالف للحوادث، **ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض** ولا حال في شيء ولا يحله شيء، **وأن العالم كله** وهو ما سوى الله تعالى **جواهر وأعراض وأجسام**. وذكر الجواهر يغني عن الأجسام لأن الأجسام جواهر مؤلفة كما تقدم، **فإذًا لا يشبه شيئًا** من خلقه، **ولا يشبهه شيء** من خلقه.

والمشابهة تتحقق من الطرفين إذ العالم جواهر وأعراض والله تعالى خالقها كلها، **بل هو الحي القيوم** لما ثبت أن الله سبحانه وتعالى لا يشبه شيئًا من خلقه. أشار إلى ما يقع به التفرقة بينه وبين خلقه بما يتصف به تعالى دون خلقه، فمن ذلك أنه قيوم لا ينام إذا هو مختص بعدم النوم والسنة دون خلقه، فإنهم ينامون وإنه تعالى حي لا يموت لأن صفة الحياة باقية مختصة به دون خلقه فإنهم يموتون، ثم قال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۝١١﴾[2] أي ليس مثله شيء يناسبه ويزاوجه والمراد من مثله ذاته المقدسة كما في قولهم: مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه بطريق الكناية، فإنه نفي عمن يناسبه ويسد مسده كان نفيه أولى، وقيل: مثل صفته أي ليس كصفته صفة والمخالفة بينه وبين سائر الذوات لذاته المخصوصة تعالى لا لأمرٍ زائدٍ هذا مذهب الأشعري. وأول هذه الآية تنزيه وآخرها إثبات، فصدرها يرد على

---

(١) **شرح قواعد العقائد**، الزبيدي، (ص٢٠٢ ـ ٢٠٤).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

المجسمة، وعجزها يرد على المعطلة النافين لجميع الصفات، وبدأ بالتنزيه ليستفاد منه نفي التشبيه له تعالى مطلقًا حتى في السمع والبصر اللذين ذكرا بعد. وقال أبو منصور التميمي: اعترض بعض المشبهة على هذه الآية بأن قال: إن هذه تقتضي إثبات مثل ونفي مثل عن ذلك المثل، وهذا جهل منهم بكلام العرب في مخاطبتها مع انتقاضه في نفسه، أما جهلهم بكلام العرب فلأن العرب تزيد المثل تارة في الكلام وتزيد الكاف أخرى مع الاستغناء عنها، وذلك كقول القائل لصاحبه: أعرفك كالهين العاجز أي أعرفك هنيًّا، وقال الشاعر: [المتقارب]

وقَتْلى كمثل جذوع النخيل تغشاهم مسبل منهمر

أراد أنهم كجذوع النخل فزاد المثل صلة في الكلام. وقال الآخر: فصيروا كمثل عصف مأكول. أراد مثل عصف فزاد الكاف. وقد تزيد العرب على الكاف كقول الشاعر:

وصاليات ككما توثقني

أراد كما توثقني فزاد عليها كافًا فكذلك قوله ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾[1] الكاف فيه زائدة. والمراد ليس مثله شيء ومعناه ليس شيء مثله، وأما وجه مناقضة السؤال في نفسه، فمن حيث إن السائل زعم أن له مثلًا لا نظير له، وإذا لم يكن للمثل نظير بطل أن يكون مثلًا له لأن مثل الشيء يقتضي أن يكون المضاف إليه بالتماثل مثلًا له، وذلك متناقض، وإذا تناقض السؤال في نفسه لم يستحق جوابًا. **وأنى يشبه** أي كيف يشبه **المخلوق خالقه والمقدور**

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

مقدره والمصور مصوره والأجسام والأعراض كلها أي ما سواه تعالى من خلقه وصنعه وإبداعه **فاستحال القضاء عليها بمماثلته ومشابهته**».

• قول مفتي الشام محمد خليل المرادي (ت ١٢٠٦هـ):

قال مفتي الشام محمد خليل المرادي[١] **عندما سئل: ما الدليل على أنه ليس بجسم ولا عرض في زمان: «عدم افتقاره إلى المحل والمكان»**.

• قول الشيخ محمد بن سليمان الحلبي الريحاوي رحمه الله (ت ١٢٢٨هـ):

قال الشيخ محمد الحلبي في شرحه على بدء الأمالي ما نصه[٢]: [الوافر]

«ومـا إن جوهرٌ ربـي وجسمٌ ولا كـلٌّ وبـعـضٌ ذو اشتمالِ

«ما» هنا بمعنى ليس ولم تعمل هنا لعدم ترتب الخبر على الاسم وهو شرطٌ في عملها كما علم في محله ولا يقال أبطل عملها إن الزائدة لأنها اقترنت بخبرها وهو لا يبطل عملها بخلاف ما لو اقترنت باسمها، وقيل إنّ «إن» هنا لتأكيد المنفي كما قاله الكوفيون ورد بأنه جمع بين متفقي المعنى، فالأظهر أنها هنا زائدة أي وما ربنا جوهر، والجوهر هو ما يقبل العرض أو هو المحتاج إلى فراغ يشغله أو هو المتحيز أو هو كل ما له حجم أو غير المستغني عن المحل أو القابل للأعراض أو ما له خط في المساحة، والجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ أي لا يقبل الانقسام لا فعلًا ولا

---

(١) **علماء دمشق وأعيانها في القرن الثالث عشر الهجري**، محمد مطيع ونزار أباظة، (١/ ١٧٢، ١٧٣).

(٢) **نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي**، محمد الحلبي، (ص٢١، ٢٢).

وهمًا ولا فرضًا وعلى كلٍّ فهو الواقع بجهة وقابل للكيفيات المتضادة كالحركة والسكون وما كان كذلك فهو من قبيل الممكنات وربنا متعالٍ عن ذلك علوًّا كبيرًا، ولا جسمَ لأنه لو كان جسمًا لكان مركبًا، وكل مركبٍ مفتقرٌ إلى جزئه والمفتقر إلى غيره ممكن، والله تعالى منزه عن المكان فلا يكون جسمًا إذ الجسم مركب من جزئين فصاعدًا».

• قول الشيخ أبي الثناء محمود مقديش الصفاقسي رحمه الله (ت ١٢٢٨هـ):

قال الشيخ أبو الثناء محمود مقديش الصفاقسي ما نصه: «**يستحيل عليه تعالى الجرمية والعرضية ولوازمها، فليس جوهرًا فردًا ولا جسمًا** لانحصار الجرم فيهما».

• قول محمد عرفة الدسوقي رحمه الله (ت ١٢٣٠هـ):

قال محمد عرفة الدسوقي(١): «الرّدة كفر المسلم المتقرر إسلامُه بالنطق بالشهادتين مختارًا، ويكون بأحد أمور ثلاثة بصريح من القول كقوله: أشرك أو أكفر بالله أو لفظ أي قول يقتضيه كقوله: الله جسم متحيّز».

• قول الإمام أحمد المالكي الصاوي رحمه الله (ت ١٢٤١هـ):

قال الإمام الفقيه عمدة أهل التحقيق الشيخ أحمد بن محمد المالكي الصاوي في شرح أسماء الله الحسنى ما نصه(٢): «مخالفته تعالى للحوادث:

---

(١) **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، محمد عرفة الدسوقي، (١٨/ ٢٨٤).

(٢) **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، الصاوي، (ص١٥٢، ١٥٣).

والمعنى أن ذاته وصفاته تعالى مخالفة لكل حادث، والمخالفة لما ذُكر عبارة عن سلب الجرمية والعرضية والكلية والجزئية ولوازمها عنه تعالى، وإنما وجب له ما ذكر ـ أي وجب له سلب الجرمية ولوازمها ـ لأن الحوادث إما جواهر أو أعراض أو أزمنة أو أمكنة أو جهات أو حدود، ولا شيء منها بواجب الوجود لما ثبت لها من الحدوث واستحالة القدم عليها».

وقال أيضًا في شرحه على جوهرة التوحيد عند قول مؤلفها اللقاني: [الرجز]

«وأنه لما ينال العدم ... مخالفٌ برهان هذا القدم»

ما نصه[1]: «قوله برهان هذا القدم يصح أن يكون برهان المبتدأ، والقدم خبره، والمعنى: برهان المخالفة للحوادث نفس القدم، وهو قد ثبت دليله. ويصح أن يكون الكلام على حذف مضاف تقديره: دليل القدم، وتقريره أن تقول: الله تعالى مخالف للحوادث، إذ لو لم يكن مخالفًا لها لكان مماثلًا، لعدم الواسطة، لكن مماثلته للحوادث باطلة، إذ لو ماثل شيئًا منها لكان حادثًا مثلها لكن كونه حادثًا باطل، إذ لو كان حادثًا لافتقر إلى محدث وهذا باطل».

• قول الشيخ الصوفي العلامة خالد بن أحمد النقشبندي رحمه الله (ت ١٢٤٢هـ):

قال الشيخ الصوفي العلامة خالد بن أحمد النقشبندي[2]: «**أشهد بأنَّ الله**

(١) **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، الصاوي، (ص١٥٣، ١٥٤).

(٢) **علماء دمشق وأعيانها في القرن الثالث عشر الهجري**، محمد مطيع ونزار أباظة، (١/ ٣١٢).

ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض وكذلك صفاته، لا يقوم به حادث، ولا يحل في شيء، ولا يتحد بغيره، مقدَّس عن التجسم وتوابعه وعن الجهات والأقطار».

• قول الشيخ محمد بيرم الثاني التونسي رحمه الله (ت ١٢٤٧هـ):

قال الشيخ محمد بيرم الثاني التونسي في نظمه العقدي الذي أسماه «صفة الإيمان واجبة العلم على الأعيان»[1] ما نصه[2]: [البسيط]

«فليس جسمًا لا ولا في جهةٍ أو في مكانٍ حصلا
ولا له جارحةٌ ولا بصغر يوصف والضد وطول وقصر
وكلّ ما مثّله الخيال فإنه لحادثٍ مثال».

• قول الشيخ محمد عثمان الميرغنيّ الحنفيّ رحمه الله (ت ١٢٦٨هـ):

قال الشيخ محمد عثمان الميرغنيّ[3]: «**مخالفته للحوادث: ومعناها عدم الموافقة لشيء من الحوادث، وليس تعالى بجوهر، ولا جسم ولا عَرَض، ولا متحرّك ولا ساكن، ولا يوصف تعالى بالصغر ولا بالكبر، ولا بالفوقية ولا بالتحتية، ولا بالحلول في الأمكنة، ولا بالاتحاد ولا بالاتصال ولا بالانفصال، ولا باليمين ولا بالشمال، ولا بالخلف ولا بالأمام، ولا بغير ذلك من صفات الحوادث**».

---

(١) مطبوعة ضمن كتاب **مجموع الرسائل التونسية في علم العقائد السنية**، جمع نزار حمادي، (ص١٩٣).

(٢) **التعريف بنسب الأسرة البيرمية**، محمد بيرم الثاني، (ص١٦٦).

(٣) **منظومة منجية العبيد**، محمد عثمان الميرغنيّ، (ص١٦).

• **قول المفسر شهاب الدين الألوسيّ رحمه الله (ت ١٢٧٠هـ):**

قال المفسّر شهاب الدين الألوسيّ[١] في شرح قول الله تعالى إخبارًا عن سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾[٢]: «**يدلّ على أنه عزّ وجلَّ ليس بجسم**، إذ لو كان جسمًا لكان غائبًا عنا فيكون آفلًا، والأفول ينافي الربوبية». ثم قال: «هذه الآية تدلّ على أنه يمتنع أن يكون تعالى بحيث ينـزل من العرش إلى السماء تارة، ويصعد من السماء إلى العرش تارة أخرى، وإلا لحصل معنى الأفول، وأنت تعلم أن الواصفين ربَّهم عزَّ شأنه بصفة النـزول حيث سمعوا حديثَه الصحيح عن رسولهم صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم، **لا يقولون إنه حركة وانتقال، كما هو كذلك في الأجسام**، بل يفوّضون تعيين المراد منه إلى الله تعالى بعد تنـزيهه سبحانه عن مشابهة المخلوقين، وحينئذ لا يرد عليه أنه في معنى الأفول الممتنع على الربّ جلَّ جلاله».

• **أقوال الشيخ محمد بن درويش الحوت الحسيني البيروتيّ رحمه الله (ت ١٢٧٧هـ):**

قال الشيخ محمد بن درويش الحوت الحسيني البيروتيّ[٣]: «ليس ـ أي الله ـ بنار ولا نور ـ أي ليس ضوءًا ـ ولا روح ولا ريح **ولا جسم ولا عَرَض**، ولا يتّصف بمكان ولا زمان ولا هيئة...».

وقال[٤]: «نـزّه الحقّ سبحانه وتعالى عن كل ما يوهم الجسمية أو المكان

---

(١) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الألوسي، (٧/ ٢٠٩).

(٢) **سورة الأنعام**، الآية ٧٦.

(٣) **رسائل في بيان عقائد أهل السّنة والجماعة**، محمد بن درويش الحوت الحسينيّ، (ص٤٩).

(٤) **رسائل في بيان عقائد أهل السّنة والجماعة**، محمد بن درويش الحوت الحسينيّ، (ص١٠٦).

أو الحدوث، وفَوّض علم الحقيقة له في المتشابه».

• قول الشيخ عبد الغنيّ الغنيميّ الميدانيّ الحنفيّ رحمه اللّه (ت ١٢٩٨هـ):

قال الفقيه عبد الغنيّ الغنيميّ الميدانيّ[١]: «**والله تعالى ليس بجسم، فليست رؤيته كرؤية الأجسام**، فإنَّ الرؤية تابعة للشيء على ما هو عليه، فمن كان في مكان وجِهة لا يُرى إلا في مكان وجهة كما هو كذلك، ويُرى - أي المخلوق - بمقابلة واتصال شعاع وثبوت مسافة، **ومن لم يكن في مكان ولا جهة - يعني الله - وليس بجسم، فرؤيته كذلك ليس في مكان ولا جهة**».

• قول الشيخ عبد الحافظ بن علي المالكي الأزهري رحمه اللّه (ت ١٣٠٣هـ):

قال الشيخ عبد الحافظ المالكي الصعيدي الأزهري[٢]: «ذهب أهلُ السنة إلى أنه تعالى يجوز عقلًا أن يُرى، والمؤمنون في الجنة يرونه منـزَّهًا عن المقابلة والجهة والمكان. إذ الرؤية على مذهب أهل الحق قوة يجعلها الله تعالى في خلقه، لا يشترط فيها اتّصال أشعة، ولا مقابلة للمرئي، ولا غير ذلك، ولكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضًا بوجود ذلك على جهة الاتّفاق على سبيل الاشتراط، فلا يلزم من رؤيته تعالى إثبات جهته، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، بل يراه المؤمنون لا في جهة كما يعلمون أنه لا في

---

(١) **شرح العقيدة الطحاوية**، عبد الغنيّ الميداني، (ص٦٩).

(٢) **المنهل السيال الدافع لما نشأ من خلاف بين الأشعري والماتريدية من الإشكال**، عبد الحافظ المالكي، (ص٥٥).

جهة».

وقال أيضًا[1]: «إنّا نراه بلا كيف أي تكيّف للمرئي من مقابلة ومسافة مخصوصة وإحاطة، بل نجرّده عنه، فإن الرؤية نوع من الإدراك يخلقه الله تعالى متى شاء ولأيِّ شيء كان. **فالمراد بالمخالفة في الكيف وجوب خلو رؤية الواجب تعالى عن الشرائط والكيفيات المعتبرة في رؤية الأجسام والأعراض**».

ثم قال[2]: «إنه تعالى يُرى بمعنى أنه ينكشف للأبصار انكشافًا تامًّا عند الرَّائي بلا إحاطة به، ولا انحصار له عنده **لاستحالة الحدود والنهايات والوقوف على حقيقته كما هو محمل النفي في الآية الشريفة**».

- **أقوال الشيخ أبي المحاسن القاوقجي رحمه الله (ت ١٣٠٥هـ):**

قال الشيخ أبو المحاسن شمس الدّين القاوقجي في كتابه الاعتماد في الاعتقاد[3]: «إذا سأل سائل أين الله؟ فينبغي أن يقال له: مع كل أحد بعلمه وفوق كل أحد بقدرته، وظاهر في كل شيء في آثار صفاته، وباطن بحقيقة ذاته، **منزَّه عن الجهة والجسميّة**».

وقال أيضًا في شرحه على بدء الأمالي ما نصه[4]: «فليس ذات تشبه ذاته ولا تقبل ذاته الانقسام لا فعلا ولا وهما ولا تشبه صفاته الصفات فليس

---

(١) **المنهل السيال**، عبد الحافظ المالكي، (ص٥٥، ٥٦).

(٢) **المنهل السيال**، عبد الحافظ المالكي، (ص٥٦).

(٣) **الاعتماد في الاعتقاد**، أبو المحاسن القاوقجي، (ص١٣).

(٤) **الدر الغالي على بدء الأمالي**، محمد القاوقجي، (ص٤).

علمه كعلمنا ولا سمعه كسمعنا ولا كلامه ككلامنا».

ثم قال في جوهر كلام السنوسي «**وما إن جوهر ربي وجسم**» ما نصه[(١)]: «**وما** نافية بمعنى ليس، زيد بعدها **إن** لتأكيد النفي **جوهر** هو الذي لا يقبل الانقسام لا بالكسر لصلابته ولا بالقطع لصغره ولا وهما لعجزه عن تمييز طرف منه عن طرف ولا فرضًا من العقل مطابقًا للواقع إذ العقل والحالة هذه يعجز عن الحكم بالانقسام لاستلزامه انقسام ما لا ينقسم في نفس الأمر، **ربي**: مبتدأ خبره ما قبله، وانتفى كونه جوهرًا لعدم احتياجه إلى الحيز، والجوهر جزء متحيز يحتاج إلى الحيز، **جسم** معطوفٌ على المنفي وانتفى كلا لأن الكل اسم لجملة مركبة من جزئين فأكثر».

• قول مفتي ولاية بيروت الشيخ عبد الباسط الفاخوري رحمه الله (ت ١٣٢٤هـ):

قال مفتي ولاية بيروت الشيخ عبد الباسط الفاخوري الشافعي عن الله تعالى[(٢)]: «**ليس بجِرْمٍ يأخذ قدرًا من الفراغ، فلا مكان له**، وليس بعَرَض يقوم بالجرم، وليس في جهة من الجهات، ولا يوصف بالكبر ولا بالصغر، وكل ما قام ببالك، فالله بخلاف ذلك». والجرم هو الحجم والجسم.

---

(١) **الدر الغالي على بدء الأمالي**، محمد القاوقجي، (ص٨، ٩).

(٢) **الكفاية لذوي العناية**، عبد الباسط الفاخوري، (ص١٣).

• **قول الشيخ حسين بن محمد الجِسْر الطرابلسي رحمه الله** (**ت ١٣٢٧هـ**):

قال الشيخ حسين بن محمد الجِسْر الطرابلسي[١]: «**إنه تعالى ليس جوهرًا ولا جسمًا**، فلا يحتاج إلى مكان يقوم فيه **لأن الاحتياج إلى المكان من خواص الجواهر والأجسام**».

وقال أيضًا[٢]: «يجب لله تعالى المخالفة للحوادث، ويستحيل عليه المماثلة للحوادث، بأن يكون تعالى مشابهًا لهذه الموجودات الحادثة في خاصّة من خواصّها، وذلك كالجوهرية والجسميّة والعرضيّة والتحيّز والتركيب والتجزؤ والتولد عن الغير وولادة الغير، والاتّصال والانفصال، والانتقال من حيّز إلى حيز».

• **قول الشيخ سليم البِشْري شيخ الجامع الأزهر** (**ت ١٣٣٥هـ**):

قال الشيخ سليم البِشْري المصريّ شيخ الجامع الأزهر[٣]: «اعلم أيَّدك الله بتوفيقه، وسلك بنا وبك سواء طريقه، أن مذهب الفرقة الناجية وما عليه أجمع السُّنيُّون أن الله تعالى مُنَـزَّهٌ عن مشابهة الحوادث، مخالف لها في جميع سمات الحدوث، ومن ذلك تَنَـزُّهُهُ عن الجهة والمكان كما دلت على ذلك البراهين القطعية». فالله منزه عن الجهة والمكان لأنه ليس جسمًا يملأ الجهة والمكان.

---

(١) **الحصون الحميدية**، حسين بن محمد الجسر الطرابلسي، (ص١٨).

(٢) **الحصون الحميدية**، حسين بن محمد الجسر الطرابلسي، (ص٤٨).

(٣) **فرقان القرآن** (مطبوع مع كتاب الأسماء والصفات للبيهقيّ)، سلامة العزامي، (ص٧٤).

• **قول الشيخ أحمد رضا[1] القادري الحنفي (ت ١٣٤٠هـ):**

قال الشيخ أحمد رضا القادري الحنفي ما نصه[2]: «**ليس بجسمٍ ولا علاقة به لشيء جسماني**».

• **أقوال الشيخ إبراهيم المارغني الزيتوني (ت ١٣٤٩هـ):**

قال الشيخ إبراهيم المارغني[3]: «ويسمى الاعتقاد الفاسد كاعتقاد قدم العالم أو تعدّد الإلـه **أو أنَّ الله جسم وصاحب هذا الاعتقاد مجمَعٌ على كفره**».

وقال في باب المستحيلات على الله[4]: «أو بأن يكون له هو ـ أي الله تعالى ـ جهة، فليس له فوق ولا تحت ولا أمام ولا خلف ولا يمين ولا شمال، أو بأن يتقيّد تعالى بمكان».

• **قول الشيخ محمد بن إبراهيم الحسينيّ الطرابلسيّ رحمه الله (ت ١٣٥٩هـ):**

قال الشيخ محمد بن إبراهيم الحسينيّ الطرابلسيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ

---

(١) تنبيه: لا نوافق الشيخ أحمد رضا في كل مقالاته، فما وافق بها أهل السنة نذكره وما لا فلا.

(٢) **قوارع القهار في الرد على المجسمة الفجار**، أحمد رضا، (ص١٧).

(٣) **طالع البشرى على العقيدة الصغرى**، إبراهيم المارغني، (ص٦٣).

(٤) **طالع البشرى على العقيدة الصغرى**، إبراهيم المارغني، (ص٨٧).

تَنظُرُونَ ﴿٥٠﴾[1] ما نصه[2]: «ظنوا أنه سبحانه وتعالى مما يشبه الأجسام وتتعلق به الرؤية تعلقها به ـ أي الجسم ـ على طريق المقابلة في الجهات والأحياز، ولا ريب في استحالته».

• قول الشيخ عبد الرحمـن خليفة رحمه الله (ت ١٣٦٤هـ):

قال الشيخ عبد الرحمـٰن خليفة ما نصه[3]: «قال ـ الرازي[4] في تفسيره قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾[5]: احتج علماء التوحيد قديمًا وحديثًا بهذه الآية في نفي كونه تعالى جسمًا مركبًا من الأعضاء والأجزاء وحاصلًا في المكان والجهة، وقالوا: لو كان جسمًا لكان مثلًا لسائر الأجسام، فيلزم حصول الأمثال والأشباه، وذلك باطلٌ بصريح قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾[6]».

• قول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ):

قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني[7]: «ثم إن هؤلاء المتحمسين في السلف[8] متناقضون لأنهم يُثبتون تلك المتشابهات على حقائقها، ولا

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ٥٠.

(٢) **تفسير القرآن الكريم**، محمد بن إبراهيم الحسينيّ الطرابلسي، (ص١٠١).

(٣) **المشبهة والمجسمة**، عبد الرحمـٰن خليفة، (ص٦٦، ٦٧).

(٤) **التفسير الكبير**، الرازي، (٧/ ٢٦٤).

(٥) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٦) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٧) **مناهل العرفان في علوم القرآن**، الزرقاني، (٢/ ٢١٠).

(٨) ومراده المشبهة السالفين أي الماضين، ولا يريد تسمية المشبهة المجسمة بالسلفية، فيحرم تسميتهم بالسلفية لأنه يوهم الجهال أنهم على عقيدة الصحابة.

ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال، لكنهم بعد أن يثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم، مع أنَّ القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلاً عن طالب أو عالم.

فقولهم ـ أي المشبهة ـ في مسألة الاستواء الآنفة: إن الاستواء باق على حقيقته، يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، فكأنهم يقولون: إنه مستو غير مستو، ومستقر فوق العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز، وجسم غير جسم، أو إن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت».

ثم قال: «والاستواء في اللغة العربية يدلُّ على ما هو مستحيل على الله في ظاهره، فلا بدَّ إذًا من صرفه عن هذا الظاهر، واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة، ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصليّ.

ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبيس على العامة وفتنة لهم، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه، وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمة».

• **قول وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية الشيخ محمد زاهد الكوثري** (**ت ١٣٧١هـ**):

قال وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي[١]: «فظهر بذلك بطلان التمسك بكلمة «فوق» في الآيات والأحاديث في إثبات الجهة له تعالى، **تعالى الله عن مزاعم الجسمية**».

وقد كتب الشيخ محمد الكوثريّ عدة مقالات في الرّد على المجسّمة منها: «خطورة القول بالجهة فضلًا عن القول بالتّجسيم»، و«تحذير الأمة من دعاة الوثنيّة»، و«فتن المجسّمة وصنوف مخازيهم» وغير ذلك. وقد نصّ في مقالاته في غير موضع على تكفير المجسّمة والمشبّهة وأورد نصوص العلماء في ذلك.

• **قول الشيخ سلامة القضاعي رحمه الله** (**ت ١٣٧٦هـ**):

قال الشيخ سلامة القضاعي العزامي ما نصه[٢]: «وقد دل الكتاب العزيز والعقل الصريح على أنه ـ أي الله ـ واجب الوجود، ولا يكون الحق تعالى صغيرًا ولا كبيرًا كبر الأجسام، ولا يجوز عليه الامتداد ولا قبول الانقسام ولا الجسمية ولا شيء مما يستلزمها من المقادير والجهات والأمكنة وإلا لتطرقت الحاجة إليه، وكيف وهو الغني الحميد على الإطلاق».

وقال أيضًا ما نصه: «ودونك آيتين كريمتين تجمع إحداهما صفات الجلال والأخرى صفات الكمال التي يجب إثباتها لذي الجلال والإكرام.

---

(١) **تكملة الرد على نونية ابن القيم**، محمد زاهد الكوثري، (ص٨٨).

(٢) **فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان**، القضاعي العزامي، (ص٨٤).

فأولها قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ١١﴾[1] والأخرى قوله عز وجل ﴿وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٢٧﴾[2] فقوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ١١﴾[3] نفت أن يكون له شبيه على أبلغ وجه بطريق الكناية، فإن معناها المراد: ليس كهو شىء، وليس معناها أن له مثلًا ولا يشبه المثل شىء، فهذا ما تأباه اللغة كل الإباء. فإن العرب تقول: مثلك لا يبخل ومثلك من يجود، وهي تريد نفي البخل عن المخاطب، وإثبات الجود له، ومن لم يتضلع من علم العربية وأسرار بلاغتها ـ وفسّر القرءان على هواه ـ ضل في فهم الكتاب العزيز ضلالًا بعيدًا وهو يحسب أنه على هدى مستقيم».

- **قول الشيخ محمد الخضر حسين التونسي الأزهري رحمه الله (ت ١٣٧٧هـ):**

قال الشيخ محمد الخضر حسين وهو ممن تولَّوْا مشيخة الأزهر[4]: «**إنَّ الجسميّة تستدعي المحلّ والمكان وقد ثبت أنَّ ذلك محالٌ على الله**».

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) سورة الروم، الآية ٢٧.

(٣) سورة الشورى، الآية ١١.

(٤) مجلة الهداية الإسلامية، (١٢/ ٤).

• **قول الشيخ أبي إسحاق أطفيش الإباضي رحمه الله (ت ١٣٨٥هـ):**

قال الشيخ أبو إسحاق بن إبراهيم أطفيش ما نصه(١): «**والله ليس جسمًا**».

• **قول الشيخ عبد المتعال الصعيدي رحمه الله (ت ١٣٨٦هـ):**

قال الشيخ عبد المتعال الصعيدي المدرس في الجامع الأحمدي ما نصه(٢): «من الصفات الواجبة لله تعالى المخالفة للحوادث **فليس بجسم ولا جوهر ولا عرض** ولا يوصف بالماهية(٣) ولا بالكيفية ولا يتمكن في مكان ولا يجري عليه زمان ولكل من ذلك دليلٌ على استحالته في حقه. ومن مستتبعات نفي الجسمية والجوهرية عنه أن لا يكون مصورًا ولا محدودًا ولا معدودًا ولا متجزئًا ولا متناهيًا لأن ذلك من خواص الأجسام والجواهر.

ولو كان عرضًا لاحتاج إلى محال يقوم بها والاحتياج في حقه محال، وللأشعري طريق آخر في نفيه وهو أنه لو كان عرضًا لامتنع بقاؤه لأن البقاء عرض فيلزم قيام العرض بالعرض وهو باطل لأن العرض غير متحيز بذاته فلا يكون غيره تابعًا له في التحيز».

• **قول المحدّث الشيخ محمد عربي التبان المالكيّ (ت ١٣٩٠هـ):**

قال المحدّث الشيخ محمد عربي التبان المالكيّ المدرّس في مدرسة الفلاح وفي المسجد الحَرام في مكة المكرمة(٤): «اتفق العقلاء من أهل السّنة

---

(١) **تفسير أطفيش**، أطفيش، (٣/ ٨).

(٢) **زبدة العقائد النسفية**، الصعيدي، (ص٢٢).

(٣) أي أنه تعالى لا يوصف بالمجانسة للأشياء.

(٤) **براءة الأشعريين**، التبان المالكيّ، (١/ ٧٩).

الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أن الله تبارك وتعالى مُنَـزَّهٌ عن الجهة والجسمية والحدّ والمكان ومشابَهة مخلوقاته».

• قول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور المالكيّ رحمه الله (ت ١٣٩٣هـ):

قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور المالكيّ[١]: «قول الله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ١٧﴾[٢] في الموضعين من قبيل المتشابه الذي يعطي ظاهره معنى الحلول في مكان، **وذلك لا يليق بالله**».

• قول الشيخ الحبيب حسن فدعق رحمه الله (ت ١٤٠٠هـ):

قال الشّيخ العلّامة السّيد الحبيب حسن فدعق الـهاشميّ الـمكيّ إمام الشّافعيّة في الـمسجد الحرام ما نصّه[٣]: «**وهو تعالى منزّهٌ عن التّجسيم واللّون والطّعم والعرض وسائر المحدثات** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾[٤]. وما ورد في الكتاب والسّنّة من المشكل الـمتشابه نؤمن بظاهره، وننزهه عمّا يوهمه، ثـمّ نفوض معناه، أو نؤوّله» اهـ.

---

(١) **تفسير التحرير والتنوير**، ابن عاشور، (ص٢٩، ٣٣).

(٢) **سورة الملك**، الآية ١٧.

(٣) **الفرائد الحسان و أدعية وعقائد وأحكام وفوائد**، حسن فدعق، (ص٦١).

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

• **أقوال شيخ الإسلام الحافظ عبد الله الهرريّ الحبشيّ الأشعريّ الشافعيّ رضي الله عنه (ت ١٤٢٩هـ):**

قال شيخنا شيخ الإسلام عبد الله الهرري رضي الله عنه[١]: «والله تعالى غنيّ عن العالمين، أي مستغن عن كل ما سواه أزلًا وأبدًا، فلا يحتاج إلى مكان يتحيز فيه، أو شيء يحل به، أو إلى أي جهة لأنه ليس كشيء من الأشياء، **ليس حجمًا كثيفًا ولا حجمًا لطيفًا، والتحيز من صفات الجسم الكثيف واللطيف**».

وقال رحمه الله[٢]: «ومن اعتقد أن الوجهَ إذا أضيفَ إلى الله في القرآنِ أو في الحديثِ معناه الجسد الذي هو مركَّب على البدنِ فهو لم يعرف ربَّهُ بل يكفر لأن هذه هيئة الإنسانِ والملائكةِ والجن والبهائمِ فكيف يكونُ خالقُ العالَم مثلَهم؟ **فالله ليس حجمًا بالمرَّة، لا هو حجم لطيف ولا هو حجم كثيف لأن العالم حجم كثيف وحجم لطيف**. ثم هذا الحجم له صفات حركة وسكون وتغيّر ولون وانفعال وتحيّز في المكان والجهة، والله تعالى ليس كذلك إنما هو موجود غير متحيّز في الجهات والأماكن لأنه كان موجودًا قَبْلَها ولو لم يكن كذلك لكان له أمثال في خلقه».

وقال رحمه الله أيضًا[٣]: «كذلك قولنا الله حي قادر مريد سميع بصير عالم متكلم باق فليس هناك مشاركة بينه وبين خلقه، فإنَّ حياة الله أزلية أبدية أما حياة غيره فليست كذلك، وكذلك يقال في بقية الصفات فلا يكون هذا

---

(١) **الصراط المستقيم**، عبد الله الهرريّ، (ص٤٧).

(٢) **الشرح القويم في حل ألفاظ الصراط المستقيم**، عبد الله الهرريّ، (ص٢٤).

(٣) **الشرح القويم في حل ألفاظ الصراط المستقيم**، عبد الله الهرريّ، (ص١٣٣، ١٣٤).

مشاركة ومماثلة إنما هذا اتفاق في التعبير نعبّر عن الله بأنه موجود ونعبّر عن العالَم بأنه موجود ولا موافقة في المعنى. أما إطلاق لفظ التخلق بأخلاق الله فينبغي تجنبه وقد ورد في هذا خبران لا أصل لهما، أحدهما: «تخلَّقوا بأخلاق الله» والآخر: «السخاء خُلُق الله الأعظم»، فلا يجوز وصف الله بالخُلُق ولا يجوز نسبة الخَبَرَيْنِ إلى الرسول».

• قول الشيخ عبد الفتاح اليافعي رحمه الله:

قال الشيخ عبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي ما نصه[1]: «الجميع مذهبهم أن الله تعالى له الأسماء الحسنى والصفات العليا، منزه عن صفات النقص بأي وجه من الوجوه، وأنه سبحانه واحد في أسمائه وصفاته، لا يشابه خلقه في شيء من ذلك لأنه سبحانه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[2]، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾[3].

ومن عدم مشابهة الله لخلقه، أنه سبحانه ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرض، وأن صفاته ليست أبعاضًا ولا جوارح ولا آلات ولا أعضاء لأنه لو كان جسمًا لشابه الأجسام، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

والجسم هو ما يقبل فرض الأبعاد الثلاثة فيه الطول والعرض والعمق كما سيأتي في كلام الإمام أحمد رحمه الله وغيره من الأئمة، أي أنه سبحانه منزه عن الحجم والكثافة والتشخص والتشكل والتصور، وإلخ... مما هو

(١) المنهجية العامة في العقيدة والفقه والسلوك، اليافعي، (ص٥١).

(٢) سورة الشورى، الآية ١١.

(٣) سورة الإخلاص، الآية ٤.

من خصائص الأجسام ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1] وسيأتي ذلك في كلام الأئمة إن شاء الله».

• قول الشيخ الدكتور عبد الملك بن عبد الرحمن السعدي:

قال الشيخ الدكتور عبد الملك بن عبد الرحمٰن السعدي في شرح العقيدة النسفية عند قول النسفي «**ليس بعرضٍ ولا جسمٍ ولا جوهرٍ ولا مصورٍ ولا محدودٍ ولا معدودٍ ولا متبعضٍ ولا متجزئٍ ولا متركبٍ ولا متناهٍ ولا يوصف بالماهية ولا بالكيفية**» ما نصه[2]:

«**ولا مصور**: أي ليس بذي صورة وشكل كصورة الإنسان أو غيره من المخلوقات.

ولا محدود: أي ليس بذي حد ونهاية.

ولا معدود: أي ليس محلًّا للكميات المتصلة، كالمساحات الأرضية، ولا الكميات المنفصلة كالأشياء المتفرقة المعدودة.

ولا متبعض: أي لا ينحل إلى أقسام وأبعاض.

ولا متجزئ: أي لا ينحل إلى الأجزاء التي ركب منها.

ولا متركب: أي من الأجزاء كالجسم.

ولا متناه: أي ليس له أطراف ونهاية، كالمساحات والأعداد.

ولا يوصف بالماهية: أي لا يقال عليه ما هو لأن معناه من أي الأجناس هو؟

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) شرح العقيدة النسفية، عبد الملك السعدي، (ص٦٨، ٦٩).

ولا بالكيفية: أي لا يقال لونه كذا وطعمه كذا، وحرارته كذا وبرودته كذا.. إلى آخره.

الشرح الإجمالي:

بعد أن عرفت فيما مضى معنى الجسم والجوهر والعرض، وعرفت معنى الحادث والقديم، وبعد أن ثبت أن الأعراض حادثة، وكل ما تحل به فهو حادث، وثبت أن القديم وجب أن يُنفى عنه تعالى كل ما هو من لوازم الحوادث فهو فهو ليس بعرض لأن العرض لا يقوم بذاته بل يحتاج إلى محل يقوم به، فلو كان الله عرضًا لاحتاج إلى مكان يقوم به، وبالتالي يكون ممكنًا متغيرًا، ولو كان عرضًا لاحتاج إلى غيره، وقد ثبت أن وجوده تعالى واجب وأنه مستغنٍ عن غيره.

وليس هو جوهرًا لأن الجوهر وإن كان مفردًا إلا أنه متحيز، والتحيز من خصائص الممكنات، والله تعالى ليس ممكنًا، ثم إنه جزء للجسم والجسم حادث فجزء الحادث حادث.

وهكذا بقية الأوصاف، فإنها من لوازم الحوادث وخصائصه فهي لا تخلو من أن تدل إما على الاحتياج وإما على التجدد والتحديد بحدود الأجسام».

• قول الشيخ محمد عاموه اليمني حفظه الله:

قال الشيخ محمد عاموه اليمني في شرح منظومة عبد الغني النابلسي عند قوله[1]: [الرمل]

---

(١) **بلوغ المرام شرح كفاية الغلام**، محمد عاموه، (ص١٣، ١٤).

«معرفة الله عليك تفترض بأنه لا جوهر ولا عرض»

ما نصه: «معرفة الله تعالى وهي الجزم بوجوده جلّ جلاله منزهًا عن مشابهة المخلوقات متصفًا بصفات الجلال والكمال منزهًا عن صفات الحدوث والنقصان، عليك أيها البالغ العاقل تفترض بالبناء للمفعول، أي يفترضها الله تعالى في الحال، فدراسة علم التوحيد فرض عين قال تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ١٩﴾[1]، قال في الجوهرة: [الرجز]

وبعدُ فالعلم بأصل الدين محتم يحتاج للتبيين».

• قول الحبيب زين الدين باعلوي حفظه الله:

قال الشيخ حبيب باعلوي ما نصه[2]: «اعلم أنه لا معبود بحقٍّ في الوجود إلا الله وحده لا شريك له، الفرد الواحد الأحد الصمد الملك القادر الحي القيوم القديم الأزلي الدائم الأبدي الذي هو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[3]، تقدس وتعالى عن الشبيه والنظير وعن الشريك والوزير، لا تحدّه الأزمان، ولا يشغله شأن عن شأن، لا تحيط به الجهات، ولا تعتريه الحادثات».

(١) **سورة محمد**، الآية ١٩.

(٢) **الأجوبة الغالية في عقيدة الفرقة الناجية**، زين الدين باعلوي، (ص١٤).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

• قول الدكتور محمد عزيزة الكيالي[1]:

قال الشيخ الدكتور محمد عزيزة الكيالي محتجًّا بكلام الكوثري ما نصه[2]: «اتفقت فرق المسلمين سوى الكرامية وصنوف المجسمة ـ المنتسبين للإسلام ـ على أن الله سبحانه منزه عن أن تقوم به الحوادث وأن تحل به الحوادث وأن يحل في شيء من الحوادث، بل ذلك مما علم من الدين بالضرورة».

فهاك أيها المنصف ما قاله صحابة رسول الله ﷺ، وما قاله صحابته الكرام ومن تبعهم من السلف والخلف.



---

(١) محمد عادل عزيزة الكيالي، دكتوراه في الحديث الشريف، جامعة الأزهر.

(٢) المسمى **عقيدة السلف الصالح**، محمد الكيالي، (ص٢١٦).

الباب الثاني

ظهور البدع والأهواء



ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دور الإسرائيليات في التجسيم.

الفصل الثاني: تنبيه في مسالك المجسمة.

الفصل الأول
دور الإسرائيليات في التجسيم

إنَّ ظهور التجسيم قديم وليس بجديد، فقد كان التشبيه في زمن التابعين، لكن يا ترى كيف بدأ التجسيم وما هي جذوره؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه.

فليعلم أنَّ التوراة المحرفة وهي ما يسمى بالعهد القديم مليئةٌ بالكلام في تشبيه الله بخلقه، وهم ـ أي اليهود ـ الأصل في التشبيه، فكل من شبَّه الله تعالى بخلقه ممن ينتسبون إلى الإسلام فقد مشى على منوالهم كما ذكر ذلك أبو المظفر الأسفراييني في كتابه التبصير في الدين[1].

واليهود نسبوا الجسم والحدَّ الصورة والشكل إلى الله تعالى ونسبوا الوجه بمعنى الجارحة والصوت الحادث والفم واللسان والتغير والحدوث والحركة والارتفاع والنزول الحسي واليد والساعد والذراع والكف والأصابع واليمين والشمال والرجل والعين على معنى الجارحة وغير ذلك من الوصف القبيح والنعت الشنيع إلى الله تبارك وتعالى والعياذ بالله.

ففي نسخة التوراة المحرفة[2] التي هي أساس دين اليهود فيما يسمونه «سفر الملوك»[3] يقولون فيها: «وقال فاسمع إذًا كلام الرب قد رأيت الرب

---

(١) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص١٥١).

(٢) قال الحافظ المجتهد عبد الله الهرري: «الكتابان ـ التوراة والإنجيل ـ حُرِّفا تحريفًا بالغًا.. والآن لم يبق بين البشر إلا المحرَّف». **الشرح القويم**، الهرري، (ص٢٩). وقد نص على ذلك الحافظ السخاوي.

(٣) المسمى **سفر الملوك**، الإصحاح ٢٢، (الرقم ١٩، ٢٠).

جالسًا على كرسيه وكل جند السماء وقوف لديه عن يمينه وعن يساره».

وفيما يسمونه «سفر مزامير الإصحاح»[1] يقولون فيه: «الله جلس على كرسي قدسه».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[2] يقولون فيه: «وقال الله نعمل الإنسان على صورتنا على شبهنا... فخلق الله الإنسان على صورته على صورة الله خلقه ذكرًا وأنثى خلقهم».

وفيما يسمونه «سفر التثنية»[3] يقولون فيه: «فإنكم إن لم تروا صورة ما في يوم كلَّمكم الرب في حوريب من وسط النار لئلا تفسدوا وتعملوا لأنفسكم تمثالا منحوتًا صورة مثال ما شبه ذكر أو أنثى» وكما تجرأ اليهود على وصف الله بالصورة والشكل فإن المرجع الأكبر للوهابية ابن تيمية الحراني تجرأ أيضًا.

وفيما يسمونه «سفر مزامير»[4] يقول اليهود عن الله: «أضئ بوجهك على عبدك».

وفيما يسمونه «سفر مزامير»[5] يقولون فيه: «لكن يمينك وذراعك ونور وجهك».

---

(١) المسمى **سفر الملوك**، الإصحاح ٤٧، (الرقم ٨).
(٢) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ١، (الرقم ٢٦ ـ ٢٨).
(٣) المسمى **سفر التثنية**، الإصحاح ٤، (الرقم ١٥ ـ ١٦).
(٤) المسمى **سفر المزامير**، الإصحاح ٣١، (الرقم ١٦).
(٥) المسمى **سفر المزامير**، الإصحاح ٤٤، (الرقم ٣).

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[1] يقولون فيه: «لأني رأيت وجهك كما يرى وجه الله».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[2] يقولون فيه: «فدعا يعقوب اسم المكان فنيئيل قائلًا لأني نظرت الله وجهًا لوجه».

وفيما يسمونه «سفر التثنية»[3] يقولون فيه: «وجهًا لوجه تكلم الرب معنا في الجبل من وسط النار»

وفيما يسمونه «سفر التثنية»[4] يقولون فيه: «من جميع البشر الذي سمع صوت الله».

وفيما يسمونه «سفر التثنية»[5] يقولون فيه: «إن عدنا نسمع صوت الرب إلـٰهنا».

وفيما يسمونه «سفر التثنية»[6] يقولون فيه: «فكلمكم الرب من وسط النار وأنتم سامعون صوت كلام ولكن لم تروا صورة بل صوتًا».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[7] يقولون فيه: «وسمعا صوت الإلـٰه ماشيًا في الجنة فقال سمعت صوتك في الجنة».

---

(١) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ٣٣، (الرقم ١٠).
(٢) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ٣٢، (الرقم ٣٠).
(٣) المسمى **سفر التثنية**، الإصحاح ٥، (الرقم ٤).
(٤) المسمى **سفر التثنية**، الإصحاح ٥، (الرقم ٢٦).
(٥) المسمى **سفر التثنية**، الإصحاح ٥، (الرقم ٢٤).
(٦) المسمى **سفر التثنية**، الإصحاح ٤، (الرقم ١٢).
(٧) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ٨، (الرقم ٨ ـ ١٠).

وفيما يسمونه «سفر خروج»[1] يقولون فيه: «وموسى يتكلم والله يجيبه بصوت».

وفيما يسمونه «سفر أيوب»[2] يقولون فيه: «الله يرعد بصوته عجبًا».

وفيما يسمونه «سفر خروج»[3] يقولون فيه: «فناداه الرب من الجبل... فالآن إن سمعتم لصوتي وحفظتم عهدي».

وفيما يسمونه «سفر التثنية»[4] يقولون فيه: «لتعلم أن الرب هو الإلـٰه ليس ءاخر سواه من السماء أسمعك صوته».

وفيما يسمونه «سفر أيوب»[5] يقولون فيه: «اسمعوا سماعًا رعد صوته والرمذمة الخارجة من فيه تحت كل السمـٰوات». وقولهم: «من فيه». أي فمه على زعمهم.

ويما يسمونه «سفر التكوين»[6] يقولون فيه: «فنـزل الرب لينظر المدينة والبرج اللذين كان بنو ءادم يبنوهما».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[7] يقولون فيه: «فقال أنا الله إلـٰه أبيك.... أنا أنزل معك إلى مصر».

---

(١) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٩، (الرقم ١٩).

(٢) المسمى **سفر أيوب**، الإصحاح ٣٧، (الرقم ٢ ـ ٦).

(٣) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٩، (الرقم ٣ ـ ٦).

(٤) المسمى **سفر التثنية**، الإصحاح ٤، (الرقم ٣٥ ـ ٣٦).

(٥) المسمى **سفر أيوب**، الإصحاح ٣٧، (الرقم ٢ ـ ٦).

(٦) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ١١، (الرقم ٥).

(٧) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ٤٦، (الرقم ٣، ٤).

وفيما يسمونه «سفر خروج»[1] يقولون فيه: «لأنه في اليوم الثالث ينـزل الرب أمام عيون جميع الشعب على جبل سيناء».

وفيما يسمونه «سفر خروج»[2] يقولون فيه: «ونـزل الرب على جبل سيناء إلى رأس الجبل».

وفيما يسمونه «سفر خروج»[3] يقولون فيه: «واستراح في اليوم السابع».

وفيما يسمونه «سفر زكريا»[4] يقولون فيه: «أنا أيضًا أذهب».

وفيما يسمونه «سفر خروج»[5] يقولون فيه: «قال الرب لموسى ها أنا آتٍ إليك في ظلام السحاب».

وفيما يسمونه «سفر الخروج»[6] يقولون فيه: «وكان الرب يسير أمامهم نهارًا».

فيما يسمونه «سفر الخروج»[7] يقولون فيه: «بعظمة ذراعك يصمتون كالحجر».

وفيما يسمونه «سفر إشعياء»[8] يقولون فيه: «لأن يد الرب تستقر على هذا

---

(١) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٩، (الرقم ٢١).

(٢) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٩، (الرقم ٢١).

(٣) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ٢٠، (الرقم ١٠).

(٤) المسمى **سفر زكريا**، الإصحاح ٨، (الرقم ٢٠ ـ ٢٣).

(٥) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٩، (الرقم ٩).

(٦) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٣، (الرقم ٢١).

(٧) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٥، (الرقم ١٦).

(٨) المسمى **سفر إشعياء**، الإصحاح ٢٥، (الرقم ١٠).

الجبل».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[1] يقولون فيه: «غرس الرب الإلـه جنة في عدن شرقًا».

وفيما يسمونه «سفر الخروج»[2] يقولون فيه: «يمينك يا رب معتزة بالقدرة، يمينك يا رب تحطم العدو... تمد يمينك فتبتلعهم الأرض».

وفيما يسمونه «سفر أيوب»[3] يقولون فيه: «يغطي كفيه بالنور ويأمره على العدو».

وفيما يسمونه «سفر مزامير»[4] يقولون فيه: «أنت بيدك استأصلت الأمم وغرستهم لكن يمينك وذراعك».

وفيما يسمونه «سفر حزقيال»[5] يقولون فيه: «كانت عليَّ يد الرب».

وفيما يسمونه «سفر الخروج»[6] يقولون فيه: «وكان الرب يسير أمامهم».

وفيما يسمونه «سفر مزامير»[7] يقولون فيه: «الله من السماء أشرف على بني البشر لينظر».

---

(١) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ٢، (الرقم ٨).

(٢) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٥، (الرقم ٦، ١٢).

(٣) المسمى **سفر أيوب**، الإصحاح ٣٦، (الرقم ٣٢).

(٤) المسمى **سفر مزامير**، الإصحاح ٤٤، (الرقم ٢، ٣).

(٥) المسمى **سفر حزيقال**، الإصحاح ٣٧، (الرقم ١).

(٦) المسمى **سفر الخروج**، الإصحاح ١٣، (الرقم ٢٠).

(٧) المسمى **سفر مزامير**، الإصحاح ٥٣، (الرقم ٢).

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[1] يقولون فيه: «وسمعا صوت الإلـه ماشيا في الجنة».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[2] يقولون فيه: «فنـزل الرب لينظر المدينة».

فيما يسمونه «سفر مزامير»[3] يقولون فيه عن الله: «الساكن في السمـٰوات يضحك الرب».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[4] يقولون فيه: «حقًّا إن الرب في هذا المكان وأنا لم أعلم».

وفيما يسمونه «سفر التكوين»[5] يقولون فيه: «وظهر له الرب عند بلوطات».

وفيما يسمونه «سفر زكريا»[6] يقولون فيه: «اسكتوا يا كل البشر قدام الرب لأنه قد استيقظ من مسكن قدسه».

ومما ظهر لك أخي القارئ مما في التوراة المحرفة، يتبين لك جليًّا أن اليهود مشبهة مجسمة، وكما أن اليهود مجسمة كذلك النصارى مثلهم، فقد زعموا أن عيسى عليه السلام هو الله، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ۝٣٠﴾[7]، وقال تعالى ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ ۝٧٣﴾[8].

---

(١) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ٣، (الرقم ٨ ـ ١٠).

(٢) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ١١، (الرقم ٥).

(٣) المسمى **سفر مزامير**، الإصحاح ٢، (الرقم ٤).

(٤) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ٢٨، (الرقم ١٦).

(٥) المسمى **سفر التكوين**، الإصحاح ١٨، (الرقم ١٣).

(٦) المسمى **سفر زكريا**، الإصحاح ٢، (الرقم ١٣).

(٧) **سورة التوبة**، الآية ٣٠.

(٨) **سورة المائدة**، الآية ٧٣.

ولم يكن أحدٌ من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم يشتبه في صفات الله تعالى، ولا في كونه مخالفًا للحوادث في ذاته وصفاته، فكانوا يؤمنون بتنزهه تبارك اسمه وتعالت صفاته عن صفات خلقه، ويعتقدون أنَّ كلَّ ما تخيَّله الذهن أو صوَّره الوهم فإن الله عزَّ وجلَّ مخالفٌ له، قال الله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[1]، فكانت عقيدتهم تنزيهيةً خالصةً من شوائب التجسيم والتشبيه الذي ابتليت به الأمة فيما بعد على أيدي طائفة من غلاة الشيعة والروافض والكرامية وغيرهم من أرباب الأهواء الخبيثي الاعتقاد.

وبعد أن انقضى عصر الصحابة الكرام رضي الله عنهم، نهج التابعون نهجهم، واستنُّوا بسنتهم واتبعوهم بإحسان في خير ما كانوا عليه من الهدى والرشاد، فلمَّا كان ءاخر عهد بني أمية وأوائل العصر العباس كان الإسلام قد اتسعت رقعته وامتد رواقه، وانبسط سلطانه في دياجير الضلال، ودخل في الإسلام طوائف من أجناس مختلفة كالفرس والروم واليهود وغيرهم فاغتاظ بذلك اليهود والنصارى وغيرهم ممن يحملون في أدمغتهم وقلوبهم من معتقدات باطلة، فكذبوا على رسول الله ﷺ، وحدَّثوا بأحاديث لا أصل لها لا من الكتاب ولا من السنة، وما ذاك إلَّا لما كان في قلوبهم من الضغينة على الإسلام وحب الكيد له والعياذ بالله، فروَّجوا مذهب التجسيم الذي هو طبعهم، ودسُّوا بين المسلمين أناسًا ينادون بمنهجهم ودينهم، فصدَّقهم بعض ضعفاء العقول واتبعهم.

واعلم أنّ الدّاعية الأكبر لمذهب الـمجسمة من القرن الثامن الهجري

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

حتى الآن هو ابن تيمية الحرّاني، وهو سبب استمرار التّجسيم في زماننا وأنّه نبعهم الذي يستقون منه. وما زالت الـمجسمة والـمشبهة يقلدونه ويتّبعونه في مسألة التّجسيم والتّشبيه والدّليل على ذلك كتبه الّتي أعيد نشرها والاعتناء بها مع تغييرٍ لأسماء بعض كتبه وجمع كلماتٍ من كتبه ونشره باسمٍ جديد، فكلّ ذلك دليلٌ واضح على إثباته للجسميّة في حق الله والعياذ بالله، فدلّ ذلك على موافقة ابن تيمية لليهود الّذين وصفوا الله تعالى بالجسم والحد والجلوس والعياذ بالله تعالى. وكذلك أتباعه ومحبّوه في هذا العصر يثبتون ذلك لشيخهم ابن تيمية فلذلك تراهم يقولون بالجسم والحدِّ ويصرحون بالجلوس في حقّ الله تعالى والعياذ بالله، وذلك أمثال ابن باز وابن عثيمين والألباني وغيرهم، ولو كان ذلك افتراءً على ابن تيمية لما أثبتوه وذكروه في كتبهم ومؤلّفاتهم ولشنّعوا على من قال ذلك ونسب ذلك إلى ابن تيمية. ولو كان ذلك افتراءً على ابن تيمية لما ردّ عليه العلماء ولما حوكم وحبس في القلعة إلى أن مات.



الفصل الثاني
تنبيه في مسالك المجسمة

المجسمة هي فرقة ضالة، لها عبر التاريخ من خلال أئمتها ورموز دعوتها مسلكان معروفان في نشر عقيدتهم الكفرية القائمة على اعتقاد الجسمية في ذات الله تعالى.

المسلك الأول: مسلك التصريح بأن الله جسم، ثم يصفونه بصفات الأجسام من حركةٍ وسكونٍ وجهةٍ ومكانٍ وجلوسٍ واستقرارٍ وأعضاءٍ وأجزاءٍ وصورةٍ وشكلٍ إلخ. ولا يبالون بتصريحهم هذا، بل يظهرون علنًا اعتقادهم الزائغ في ذات الله، ولا سيما إن تهيَّأت لهم سلطة أو بيئة حاضنة وكثر أتباعهم ومناصروهم.

المسلك الثاني: مسلك المراوغة والتمويه والتلبيس على الناس. كيف؟

الجواب: بعدة طرق، من أشهرها: قولهم بعد وصف الله بالجسم، أو بصفات الأجسام من جلوس وصورة وحركة: الله جسم لا كالأجسام، وجالس على العرش لا كجلوسنا، وله صورة لا كصورنا، ومتحرك لا كحركتنا، أو يقولون: هو جسم لا كما نعقل، ويجلس ويتحرك ويستقر وينفعل لا كما نعقل، ونحوها من العبارات التي يُغرون ويَغُرُّون بها العامة، زاعمين مموهين أنهم احترزوا بها من التجسيم والتشبيه، وأنهم بذلك أثبتوا لله ما يليق به ونزهوه عن مشابهة المخلوقات بقولهم: «لا كالأجسام» أو «لا كما نعقل». وقد تفطّن وتنبه الأئمة منذ أيام السلف الصالح إلى هذا المسار

التمويهي الخطر ففضحوه وزيفوه وكشفوه للناس، وحذروا منه، وفنّدوه وردوا عليه.

هذا والمجسمة والمشبهة في كلا المسارين يزعمون أنهم موافقون للآية الشريفة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[1] ولقوله تعالى ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۝٧٤﴾[2]، وينادون بأعلى أصواتهم أنّ المشبه كافر وأنّ المجسم كافر، وأنهم ضد بدعة التجسيم والتشبيه، وأن من وصف الله بصفة من صفات النقص فهو ضال مبتدع كافر. فهذه الحال وهذا الواقع عفا عليه الزمن، وهو معروف لأهل العلم قديمًا وحديثًا، فليس بجديد على مشبهة العصر، فذاك دينهم وديدنهم منذ قرون، وتلك شِنْشِنَةٌ أعرفها مِن أَخْزَمَ!

ومن هنا فقد حكم العلماء، الأشاعرة والماتريدية، بكفر المجسمة، سواء سلكوا المسلك الكفري الأول فقالوا: الله جسم وسكتوا أو قالوا: هو جسم كالأجسام، أو سلكوا المسلك الكفري الثاني فقالوا: هو جسم لا كالأجسام، أو هو جسم لا كما نعقل. فهؤلاء وأولئك كالظهر مع البطن، لا يمتري مسلمان في كفرهم. كما لا يختلف مسلمان في كفر وزندقة من قال: الله له شريك أو شركاء لا كالشركاء أو له أبناء لا كما نعقل، أو يلحقه تغير لا كالتغيرات أو لا كما نعقل، أو أنه محدث لا كالحوادث، والعياذ بالله تعالى من سوء الحال والمآل.



(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) سورة النحل، الآية ٧٤.

الباب الثالث

حكم التجسيم والمجسمة في المذاهب الأربعة



ويشتمل على ستة فصول:

الفصل الأول: تكفير الحنفية للمجسم.

الفصل الثاني: تكفير المالكية للمجسم.

الفصل الثالث: تكفير الشافعية للمجسم.

الفصل الرابع: تكفير الحنابلة للمجسم.

الفصل الخامس: تكفير من قال عن الله «جسم لا كالأجسام».

الفصل السادس: تحقيق في مسألة لازم المذهب.

تكفير علماء المذاهب الأربعة للمجسم

يقول قاضي القضاة الحافظ تاج الدين السبكيّ[1]: «وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة ولله الحمد في العقائد يد واحدة، كلهم على رأي أهل السّنة والجماعة، يدينون لله تعالى بطريق شيخ السّنة والجماعة أبي الحسن الأشعريّ رحمه الله تعالى، لا يحيد عنها إلا رعاع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال، ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرّأ الله المالكية فلم نر مالكيًّا إلا أشعريَّ العقيدة، وبالجملة عقيدة الأشعرية هي ما تضمّنته عقيدة أبي جعفر الطحاويّ التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة».



(١) **معيد النعم ومبيد النقم**، السبكيّ، (ص٧٥).

الفصل الأول
تكفير الحنفية للمجسم:

قال الإمام أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ) رضي الله عنه[١]: «من اعتقد حدوثَ صفة من صفات الله أو شكّ أو توقّف كَفَرَ».

وقال رضي الله عنه في كتابه «الفقه الأبسط» ما نصه[٢]: «من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض **فقد كفر**، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض».

وإنما كفَّر الإمامُ قائلَ هاتين العبارتين لأنه جعل الله مختصًّا بجهة وحيّز، وكلّ ما هو مختصّ بالجهة والتحيز فإنه محتاج محدَث بالضرورة أي بلا شك، وليس مراده كما زعم المشبهة إثبات أن السماء والعرش مكان لله تعالى، بدليل كلامه السابق الصريح في نفي الجهة عن الله وقد نقلنا ذلك، ومن ذلك قوله: «ولو كان محتاجًا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان». ففي هذه إشارة من الإمام رضي الله عنه إلى إكفار من أطلق التشبيه والتحيز على الله كما قال العلامة البياضيّ الحنفيّ[٣] والشيخ الكوثريّ[٤] وغيرهما. وقد قال الإمام البياضي في كتابه إشارات المرام[٥] الذي ألّفه

(١) **كتاب الوصية**، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة بتحقيق الكوثريّ، (ص٢).

(٢) **الفقه الأبسط**، أبو حنيفة، تحقيق الكوثري، (ص١٢).

(٣) **إشارات المرام**، البياضيّ الحنفيّ، (ص٢٠٠).

(٤) **التكملة**، الكوثريّ، (ص١٨٠).

(٥) **إشارات المرام**، البياضيّ الحنفيّ، (ص٢٠٠).

لبيان وشرح كلام أبي حنيفة وما يستفاد منه من الإشارات ما نصّه: «**ومن وصفه تعالى بكونه جسمًا منهم أي موجود لا كالأجسام كبعض الكرامية، ومنهم من قال إنه على صورة شاب أمرد، ومنهم من قال على صورة شيخ أشمط، وكلّ ذلك كفر وجهل بالربّ ونسبة للنقص الصريح إليه، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا**».

وقد نقل عددٌ لا يحصى تكفيرَ الإمام أبي حنيفة لمن يقول[(١)]: «لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض!» وكذا مَن قال: «إنه أي الله على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض» منهم الإمام تقيّ الدين الحصنيّ[(٢)] والإمام أحمد الرفاعيّ[(٣)] وغيرهما، وذكروا أنه كفّره لأنّه جوّز للحَقّ مكانًا.

فوضح بعد هذا البيان الشّافي أن دعوى إثبات المكان لله تعالى أخذًا من كلام أبي حنيفة رضي الله عنه افتراء عليه وتقويل له بما لم يقل.

وقال أيضًا ما نصه: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر **فقد كفر**». وهذا إجماع كما بيّن ذلك الطحاوي في عقيدته.

ونقل الإمامُ الطحاويّ[(٤)] (ت ٣٢١هـ) رضي الله عنه تكفير من وصف الله

(١) **الفقه الأبسط**، أبو حنيفة، (ص٤٩).

(٢) **دفع شبه من شبه وتمرد**، تقيّ الدين الحصنيّ، (ص١٨).

(٣) **البرهان المؤيد**، أحمد الرفاعيّ، (ص٢٤).

(٤) وقال الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفيّ الذي هو من السلف الصالح أول رسالته المسماة العقيدة الطحاوية: «هذا ذكرُ بيانِ عقيدةِ أهل السُنَّةِ والجماعة» أي أن هذه هي عقيدة السلف من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين في تنـزيه الله عن المكان والجهة والجسمية، وكلام الطحاويّ في غاية الأهمية فهو من علماء الحديث ومن علماء الفقه، وهذه العقيدة تدرّس في أنحاء الأرض في المعاهد والجامعات الإسلامية، يقول رضي الله عنه في رسالته ما نصّه: «تعالى أي الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات،=

بصفةٍ من صفات البشر في رسالته[1] التي هي ذكر بيان عقيدة أهل السّنة والجماعة على حسب ألفاظ أبي حنيفة والقاضي أبي يوسف ومحمّد بن الحسن ونصُّهُ: «ومن وصف الله بمعنًى من معاني البشر **فقد كفر**». وأظهرُ معاني البشر **الجسمية**.

قال الشيخ علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٤٢٠هـ) ما نصه[2]: «أو ممن ينتحل الإسلام يعني إذا غلا في هواه **حتى كفر** ولكنه ينتسب إلى الإسلام مع ذلك كغلاة الروافض والمجسمة».

قال الشيخ لسان المتكلمين أبو المعين ميمون بن محمَّد النسفي الحنفي (ت ٥٠٨هـ) ما نصه[3]: «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردًّا لهذا النص المحكم أي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[4] الذي لا احتمال فيه لوَجْهٍ ما سوى ظاهره، **ورادُّ النص كافر، عصمنا الله عن ذلك**».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «ولأن من قال بالاستقرار على العرش أي في حق الله، فلا يخلو أن يقول بأنه مثل العرش أو العرش أكبر منه أو هو أكبر من العرش، وأيًّا كان **فقائله كافر** لأنه جعله محدودًا».

= لا تحويه الجهات السّتُّ كسائر الـمبتدعات».

(١) نقل الإمام أبو جعفر الطحاويّ الإجماعَ على تكفير المجسم في عقيدته المشهورة بالعقيدة الطحاوية.

(٢) **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، البخاري، (٤/ ٤٦٩).

(٣) **تبصرة الأدلة**، أبو المعين النسفي، (١/ ١٦٩).

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٥) **بحر الكلام**، أبو المعين النسفي، (ص١٢٩).

ووافق الشيخ ابن غانم (ت ٦٧٨هـ) كلام أبي حنيفة وهو قوله في الفقه الأبسط: «من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض»، وذلك في كتاب «حلّ الرموز»، فقال أي ابن غانم ما نصه: «لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا، ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مُشَبِّه».

قال القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ما نصه[١]: «**وإن كفرناه** كالقائلين بالتجسيم».

قال الشيخ نظام الهنديُّ (ت ٧٢٥هـ) ما نصه[٢]: «**ويكفرُ** بإثبات المكان لله».

وفي كتاب «الفتاوى الهندية» للشيخ نظام الهندي وجماعة من علماء الهند[٣] ما نصهم: «**يكفر** بإثبات المكان لله تعالى. ولو قال: الله تعالى في السماء فإن قصد به حكاية ما جاء فيه ظاهر الأخبار لا يكفر **وإن أراد به المكان يكفر**».

قال علاء الدين البخاري في كتابه كشف الأسرار شرح أصول البزدويّ ما نصه[٤]: «إن أبا حنيفة قال لجهم بن صفوان **المجسّم**: «اخرج عني يا كافر».

قال شجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلّي التركستاني (ت ٧٣٣هـ) **في**

---

(١) **معراج المنهاج**، الجزري، (ص٤٢٥).

(٢) **الفتاوى الهندية**، نظام الهندي وجماعة من علماء الهند، المجلد الثاني.

(٣) **الفتاوى الهندية**، نظام الهندي وجماعة من علماء الهند، (٢/ ١٢٥). **البحر الرائق**، ابن نجيم، باب أحكام المرتدين، (٥/ ١٢٩).

(٤) **كشف الأسرار شرح أصول البزدويّ**، علاء الدين البخاريّ، (١/ ٢٢).

معرض أنواع الشرك ما نصه[1]: «وأما النوع الثالث، **وهو الإشراك** بالصورة والجسم وسائر صفات المحدثين، فهو كقول اليهود في الباري تعالى إنه على مثال صورة البشر واستقراره على العرش، وتابعهم على ذلك المشبهة والجعدية والمجسمة والكرامية، حتى وصفوه بالأعضاء والجوارح».

قال الشيخ محمود بن أحمد بن مسعود القونوي النسفي (ت ٧٧٠هـ) في كتابه «القلائد»[2] عند قول الطحاوي «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب» ما نصه: «**إشارة إلى تكفيره بفساد اعتقاده** كفساد اعتقاد المجسمة والمشبهة والقدرية ونحوهم».

قال الإمام الكمال بن الهمام محمَّد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١هـ) عند الكلام عن تقسيم البدعة إلى كفرية وغير كفرية ما نصُّه[3]: «**أمّا من كفر** بها كمنكر العلم بالجزئيّات وزاعم التجسيم أو الجهة أو السكون أو الاتّصال بالعالم أو الانفصال عنه فلا يوصف عمله بقبول ولا رد لأنه أحقر من ذلك».

وقال أيضًا في «فتح القدير» ما نصه[4]: «من قال الله جسمٌ لا كالأجسام **كفر**».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «**ويكفر** بمجرد الإطلاق أيضًا أي إطلاق الجسم،

---

(١) **شرح العقيدة الطحاوية**، التركستاني، (ص٥٠).

(٢) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص١٠٢).

(٣) **فيض القدير**، المناوي، (١/ ٧٢).

(٤) **شرح فتح القدير**، ابن همام، (١/ ٤٠٣).

(٥) **شرح فتح القدير**، ابن همام، (١/ ٣٧٦).

بل هو أولى بالتكفير».

قال ابن أمير الحاج الحنفيّ (ت ٨٧٩هـ): «**ولا تقبل شهادة المجسّمة لأنهم كَفَرَة**».

قال ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) في «البحر الرائق»[١] وهو من كتب الحنفية المشهورة ما نصه: «**يكفر** بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، **وإن أراد المكان يكفر**».

وقد نصَّ المحقق ابن نجيم على أن من اعتقد أن الله تعالى له مكان أو يحل في جهة أو يشبه شيئًا من الحوادث **يكفر**[٢]، وقال ما نصّه[٣]: «ويكفر بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر».

وكذا قاله عز الدين بن أبي بكر بن جماعة[٤].

قال الإمام البيرغيوي (ت ٩٨١هـ) ما نصه[٥]: «من قال الله شاهدي في السماء **كفر لأنه نسب المكان لله**، والله بريء من المكان».

قال شيخ الإسلام أبو السعود أفندي (ت ٩٨٢هـ) في فتاويه ما نصه:

---

(١) **البحر الرائق**، ابن نجيم، باب أحكام المرتدين، (٥/ ١٢٩). **الفتاوى الهندية**، نظام الهندي وجماعة من علماء الهند، (٢/ ١٢٥).

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٧٦، ١٧٧).

(٣) **البحر الرائق**، ابن نجيم، باب المرتدين، (٥/ ١٢٩).

(٤) **درج المعالي شرح بدء الأمالي**، ابن جماعة، (ص٤٧).

(٥) **Birgivi Basiyetnamesi**, Bedir yay, s52.

«**يلزم كفر** من قول: الله حاضر وناظر في كل مكان».

قال الفقيه الحنفي ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) ما نصه[١]: «فمن أظلم ممن كذب على الله أو ادعى ادعاءً معينًا مشتملًا على إثبات المكان والهيئة والجهة من مقابلة وثبوت مسافة وأمثال تلك الحالة، **فيصير كافرًا لا محالة**».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «من اعتقد أن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها فهو كافر...، **وكذا من قال بأنه سبحانه جسم وله مكان** ويمرّ عليه زمان ونحو ذلك كافر، حيث لم تثبت له حقيقة الإيمان».

وقال أيضًا ما نصه[٣]: «بل قال جمع منهم أي من السلف ومن الخلف إن معتقد الجهة **كافر** كما صرح به العراقي، وقال: إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني وقد اتفق سائر الفرق على تأويل نحو ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۝٤﴾[٤][٥]».

وقال أيضًا ما نصه[٦]: «قال الإمام الرازي: إن المجسم **ما عبد الله قط** لأنه يعبد ما تصوره في وهمه من الصورة واللّه تعالى منزه عن ذلك».

وقال أيضًا في كتابه الرد على وحدة الوجود ما نصه: «فالمعطل يعبد عدما **والمشبه يعبد صنمًا**».

---

(١) **شرح الفقه الأكبر**، القاري، (ص٢١٥).

(٢) **شرح الفقه الأكبر**، الملا علي القاري، (ص٢٧١).

(٣) مرقاة **المفاتيح**، القاري، (٣/ ٣٠٠).

(٤) سورة **الحديد**، الآية ٤.

(٥) **المرقاة في شرح المشكاة**، القاري، (٢/ ١٣٦، ١٣٧).

(٦) **الرد على من قال بوحدة الوجود**، القاري، (ص٢٣).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «وفي «شرح القونوي» قال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه **فقد كفر**، وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله **فهو كافر بالله العظيم**».

قال الشيخ حسن كافي الأقحصاري البوسنوي (ت ١٠٢٤هـ) ما نصه[2]: «ومن لم يتق النفي الذي هو خلاف الشرع كنفي الصفات والرؤية، والتشبيه الذي هو خلاف الشرع والعقل، كتشبيه الله تعالى في الرؤية والصفات بالمخلوق، زل عن طريق الدين الحق، **ولم يصب التنزيه** الذي أوجبه الشرع والعقل».

قال الشيخ عبد الرحمـٰن بن محمَّد العمادي الحنفي (ت ١٠٥١هـ) ما نصه[3]: «فإن قال الله في السماء، فإن قصد بها حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار[4] لا يكفر، **وإن أراد المكان يكفر**».

قال الـمحقق الفقيه عبد الرّحمـٰن بن محمَّد بن سليمان الكليبوليّ الـمدعو بشيخيّ زاده الحنفيّ (ت ١٠٧٨هـ) ما نصّه[5]: «**ويكفر بقوله:** الله تعالى جلس للإنصاف أو قام به لأنّه وصف الله تعالى بالقيام والقعود، وبوصفه تعالى: بالفوق والتّحت».

---

(١) **شرح الفقه الأكبر**، القاري، (ص٥١).

(٢) **نور اليقين في أصول الدين**، الأقحصاري، (ص١٥٦).

(٣) **نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد**، الحنفي، (ص٥٧٤).

(٤) أي أنه أراد علو القدر والمكانة والشأن والعظمة وليس المكان والجهة كما جاء في حديث الجارية الذي رواه مسلم.

(٥) **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، شيخي زاده، (٢/ ٥٠٢).

قال الشيخ العلامة كمال الدين البَياضي الحنفي (ت ١٠٩٨هـ) في شرح كلام الإمام أبي حنيفة ما نصه[١]: «فقال أي أبو حنيفة فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر لكونه قائلًا باختصاص البارئ بجهة وحيّز وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدَث بالضرورة، فهو قول بالنقص الصريح في حقه تعالى كذا من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض لاستلزامه القول باختصاصه تعالى بالجهة والحيز والنقص الصريح في شأنه سيما في القول بالكون في الأرض ونفي العلوّ عنه تعالى بل نفي ذات الإلـه المنزه عن التحيز ومشابهة الأشياء. وفيه إشارات:

- **الأولى**: أن القائل بالجسمية والجهة مُنكِر وجود موجود **سوى الأشياء التي يمكن الإشارة إليها حسًّا، فمنهم منكرون لذات الإلـه المنزه عن ذلك، فلزمهم الكفر لا محالة. وإليه أشار بالحكم بالكفر**.
- **الثانية**: إكفار من أطلق التشبيه والتحيز، وإليه أشار أي أبو حنيفة بالحكم المذكور لمن أطلقه، واختاره الإمام الأشعري فقال في «النوادر» كما نقل عنه البياضي الحنفي في كتابه «إشارات المرام من عبارات الإمام»[٢]: من اعتقد أن الله جسم **فهو غير عارف بربه وإنه كافر به**، كما في شرح الإرشاد لأبي قاسم الأنصاري.
- **الثالثة**: يكفر بمجرد الإطلاق.

---

(١) **إشارات المرام**، البياضي، (ص٢٠٠).

(٢) **إشارات المرام**، البياضي، (ص١٦٨، ١٦٩).

- **الرابعة**: يلزم التكفير لو قال: إنه جسمٌ كالأجسام.

ومنهم من قال: على صورة شيخ أشمط، وكل ذلك كفرٌ وجهلٌ بالرب».

قال عبد الله بن أحمد بن محمود النسفيُّ (ت ٧١٠هـ) في تفسيره المشهور[١] عند تفسير قول تعالى ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَـٰٓئِهِۦۚ ١٨٠﴾[٢] ما نصه: «**ومن الإلحاد** تسمية الله بالجسم والجوهر والعقل والعلة».

قال الشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣هـ) ما نصه[٣]: «**وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر إليها، وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب**... وأما التشبيه: فهو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه، كالذين يعتقدون أن الله تعالى جسمٌ فوق العرش، أو يعتقدون أن له يدَين بمعنى الجارحتين، وأن له الصورة الفلانية أو على الكيفية الفلانية، أو أنه نور يتصوره العقل، أو أنه في السماء، أو في جهة من الجهات الست، أو أنه في مكان من الأماكن، أو في جميع الأماكن، أو أنه ملأ السمـٰوات والأرض، أو أنَّ له الحلول في شيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أنه متحد بشيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلَّةٌ منه، أو شيئًا منها. **وجميع ذلك كفر صريح** والعياذ بالله تعالى، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه».

---

(١) **تفسير النسفي**، النسفي، (٢/ ٨٧).

(٢) **سورة الأعراف**، الآية ١٨٠.

(٣) **أسرار الشريعة**، عبد الغني النابلسي، (ص١٩٠، ١٩١). **الفتح الرباني والفيض الرحماني**، النابلسي، (ص١٢٤).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «وقال والدي رحمه الله فإن قال الله في السماء فإن قصد به حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار[2] لا يكفر **وإن أراد المكان يكفر** وإن لم يكن له نية[3] يكفر عند الأكثر كما في فصول العمادي وغيره لأنه ظاهر في التجسيم».

وقال أيضًا ما نصه: «من زعم أن الله يسكن السماء، أو أنه جسم قاعد فوق العرش **فهو كافر**».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «الظاهرية المجسمة: والفرقة الثانية: ظاهرية يتمسكون بظواهر الكتاب والسنة في وصف الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه العزيز، وعلى لسان رسوله ﷺ ويفهمون من ذلك ويؤمنون به على حسب المعنى الذي يتخيلونه في عقولهم من التجسيم والحلول والجوارح، ويصفون الله تعالى بجميع ذلك. وهؤلاء الفرقة لا شبهة في كفرهم حيث ينسبون إلى الله أوصاف المحدثات وينكرون ما ورد في الكتاب والسنة أيضًا من أوصاف التنزيه والتقديس. **وسيأتي التعرض لهم إن شاء الله في باب الكفر والكشف عن قبائح عقائدهم**».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «**أما كفر اليهود فبالتشبيه** لأنهم يعتقدوا التجسيم في حق الله تعالى والاستقرار على العرش وأنه تعالى في جهة العلو.

---

(١) **نهاية المراد في شرح هداية ابن العماد**، النابلسي، (ص٥٧٤).

(٢) أي عالي القدر جدًّا مع تنزيهه عن المكان والجهة، فالمراد به علو المكانة وليس المكان.

(٣) أي أنه أطلق اللفظ من غير قيد وفهم التنزيه. أما إن فهم اللفظ على ظاهره وهو إثبات الجهة والمكان والحيز فهو كافرٌ عند الجميع.

(٤) **أسرار الشريعة**، عبد الغني النابلسي، (ص١٦٤، ١٦٥).

(٥) **أسرار الشريعة**، عبد الغني النابلسي، (ص١٩٣).

والتشبيه يلزم منه التعطيل على ما ذكرنا لأن الإلـه الحق المنزه الذي خلقهم وخلق كفرهم به وخلق الاستقرار والعرش والجهات كلها يصير معدومًا في نظرهم لا أصل له بسبب إقبالهم على ذلك التشبيه الذين يزعمونه». ثم قال ما نصه[1]: «**ويتفرع من كفر اليهود كفر المجسمة** من الفرق الضالة، فقد اعتقدوا أن الله تعالى جسمٌ كالأجسام **فيكون كفرهم** بالتشبيه والتعطيل».

ثم قال ما نصه[2]: «**أما كفر النصارى فبالتشبيه** لأنهم يعتقدون ألوهية المسيح ويقولون: إنه ابن الله، ويقولون: ثالث ثلاثة، ويزعمون أن الرب أحد هذه الثلاثة: الأب والابن والروح القدس».

وقال أيضًا في كتابه «الفتح الرباني والفيض الرحماني» ما نصه[3]: «وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع **ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر** إليها وهي التشبيه والتعطيل والتكذيب **وهي أصول ثلاثة من أصول الكفر**، لا يدخل الإنسان في مرتبة عوام المسلمين إلا بعد تبرئته منها ظاهرًا وباطنًا ومتى وجدَ عنده شيءٌ منها **فليعلم أنه كافر وليس بمؤمن** ولا يغره بالله الغرور.

التشبيه: هو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه كالذين يعتقدون أن الله تعالى جسم فوق العرش أو في جهة من الجهات الست أو أنه في مكان من الأماكن أو في جميع الأماكن، **وجميع ذلك كفرٌ صريح والعياذ بالله تعالى**، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه.

(١) **أسرار الشريعة**، عبد الغني النابلسي، (ص١٩٤).

(٢) **أسرار الشريعة**، عبد الغني النابلسي، (ص١٩٤).

(٣) **الفتح الرباني والفيض الرحماني**، النابلسي، (ص١٩٠، ١٩١).

وبيان ذلك: أن الله تعالى خلق العقل الإنساني وهو الذي يخلق فيه جميع تصوراته وتصديقاته. فإن أراد العقل أن يؤمن بربه فمتى تصور شيئًا من الأشياء التي ذكرناها فقد فاته الإيمان بربه بسبب ذلك التصور. فإن ذلك التصور خلقه الله تعالى له في عقله، ومن المحال أن يشبه الرب ذلك التصور المخلوق لأنه لو أشبهه لكن حادثًا مثله. والله تعالى واجب القدم وجميع ما سواه حادث».

قال الشيخ محمَّد الخادمي (ت ١١٧٦هـ) ما نصه: «القول بأن الله تعالى ينظر إلينا من السماء أو يرانا من هناك كفر، وكذلك يكفر من وصف الله بالعضو أو نفى صفة من صفات الكمال لله تعالى، أو وصف الله بالحلول أو الاتحاد، أي قال: إن الله حال في العالم أو متحد معه، أو وصف الله تعالى بالمكان **يكون كافرًا**».

قال الحافظ الفقيه اللغوي مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ما نصه: «من جعل الله تعالى مقدّرًا بمقدار **كفر**».

وقال أيضًا عند شرح كلام الغزالي ما نصه[١]: «الاستواء لو ترك على الاستقرار والتمكن لزم منه كون المتمكن جسما مماسا للعرش: إما مثله أو أكبر منه أو أصغر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال فهو محال وتحقيقه أنه تعالى لو استقر على مكان أو حاذى مكانا لم يخل من أن يكون مثل المكان أو أكبر منه أو أصغر منه، فإن كان مثل المكان فهو إذا متشكل بأشكال المكان حتى إذا كان المكان مربعا كان هو مربعا أو كان مثلثا كان

---

(١) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٧٥، ٧٦).

هو مثلثا وذلك محال، وإن كان أكبر من المكان فبعضه على المكان، ويشعر ذلك بأنه متجزئ وله كل ينطوي على بعض وكان بحيث ينتسب إليه المكان بأنه ربعه أو خمسه، وإن كان أصغر من ذلك المكان بقدر لم يتميز عن ذلك المكان إلا بتحديد وتتطرق إليه المساحة والتقدير، وكل ما يؤدي إلى جواز التقدير على البارئ تعالى فتجويزه في حقه **كفر من معتقده**، وكل من جاز عليه الكون بذاته على محل لم يتميز عن ذلك المحل إلا بكون، وقبيح وصف البارئ بالكون، ومتى جاز عليه موازاة مكان أو مماسته جاز عليه مباينته».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث فإذًا العالم كله حادث، وعلى هذا إجماع المسلمين بل وكل الملل، ومن خالف في ذلك **فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي**».

ذكر ابن عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ) أن من نسب المكان لله **يكون كافرا**.

وقال أيضًا ما نصه[2]: «والنجدية خالفوا أهل الحق في تنزيهه تعالى فإن مولاهم في كتابه المسمى «إيضاح الحق» قد جعل مسألة تنزيه الله تعالى من الزمان والمكان والجهة من البدعات الحقيقية، وعدها مع القول بصدور العالم بالإيجاب وإثبات قدم العالم الذي **هو كفر عند أهل السنة**».

(١) **إتحاف السادة المتقين**، الزبيدي، (٢/ ٩٤).

(٢) **المعتقد المنتقد**، فضل الرسول البدايوني، (ص٩١).

قال الشيخ فضل الرسول البدايوني (ت ١٢٨٩هـ) ما نصه [١]: «فائدة جليلة: جلُّ مسألة الألوهيات يبرهن عليها بالتنزيه عن النقص واستحالته، فمتى ادعى النجدية إمكان النقص خالفوا أهل الحق في جميعها. وكذا يستحيل على الله أن يكون جوهرًا وإلا كان متحركًا في حيزه، أو ساكنًا فيه لأنه لا ينفك عن أحدهما، وهما أي الحركة والسكون حادثان وقد علم من استحالة كونه تعالى جوهرًا استحالة لزوم الجوهر عليه من التحيز، ولوازمه كالجهة، فإن سماه أحد جوهرًا وأثبت له لوازمه كفر فإن سماه أحد جسمًا وأثبت له الافتقار والتركيب وسائر لوازم الجسمية **كفر**».

ذكر الشيخ العلامة المحدث الفقيه أبو المحاسن محمَّد القاوقجي الطرابلسي اللبناني الحنفي (ت ١٣٠٥هـ) في كتابه «الاعتماد في الاعتقاد»[٢] قائلًا ما نصه: «ومن قال لا أعرِفُ الله في السماء هو أم في الأرض **كفَر** لأنه جعل أحدَهما له مكانًا».

قال الشيخ أحمد ضياء الدين جوموش خانوي (ت ١٣١١هـ) في «جامع المتون» ما نصه: «ومن نسب المكان لله **وقع في الكفر**».

وقال أيضًا ما نصه: «من قال إن الله يجلس لمحاكمة خلقه أو يقوم أو أضاف إليه تعالى الوجود في جهة فوق أو تحت أو نحو ذلك **يكون كافرًا**».

قال الشيخ أحمد رضا القادري[٣] (ت ١٣٤٠هـ) ما نصه[٤]: «فأما الحشوية

---

(١) **المعتقد المنتقد**، فضل الرسول البدايوني، (ص٨٧).

(٢) **الاعتماد في الاعتقاد**، القاوقجي، (ص٥).

(٣) ما وافق أهل السنة ننقله عنه، وما لا فلا.

(٤) **الحجة الدامغة لشبهات المجسمة الزائغة**، حسين البدوي، (ص١٩).

فقد صرحوا بالتشبيه مثل الهشاميين من الشيعة، ومثل نصر وكهمش وأحمد الذين قالوا إن معبودهم صورة ذات أبعاض إما روحانية وإما جسمانية يجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكين وغير ذلك، وازدادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي ﷺ، **وأكثرها مقتبسة من اليهود** فإن التشبيه طبيعةٌ فيهم». ثم قال: «وأما الكرامية أتباع أبي عبد الله محمَّد بن كرام فقد بالغوا في التجسيم كما بالغ جهم في التعطيل، فزعموا أن معبودهم جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي يلاقي منها عرشه وأنه مماس للعرش من الصفحة العليا.. وزعم ابن كرامٍ في كتابه هذا أن الله مماس لعرشه وأن العرش مكان له إلى أمثال ذلك من الهذيانات التي تدل على أن قائلها **مغرق في الكفر**».

قال الشيخ زاهد كوتكو (ت ١٤٠٩هـ) ما نصه[1]: «من قال لا مكان خال من الله أو إن الله ليس خاليًا من مكان **كفر**».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «إن المشبهة ينسبون للخالق ذي الجلال الأعضاء كالمخلوقات **فلا تجوز الصلاة خلفهم، فهؤلاء خارجون من الإسلام**، من نسب المكان لله أو قال إنه في السماء أيضًا خارج من الإسلام، وكذا يُحكم بالكفر على من اعتقد أن الحق تعالى مستقر على العرش، **فويلٌ للوهابية**».

ولم يَحِدْ علماءُ المذهب عن معتقد الإمام أبي حنيفة في تنــزيه الله تعالى عن الجسم والهيئة والطول والعرض، ولو شذَّ منهم شاذّون ظلُّوا كنقطة في بحر من هم ينتسبون إليه وهؤلاء كمن فُتِنوا بمجسمة العصر الوهابية

(١) **عقيدة أهل السنة**، زاهد كوتكو، (ص١٣٥).

(٢) **عقيدة أهل السنة**، زاهد كوتكو، (ص١١١).

وبابن تيمية المجسم، ومنهم من كان في القرن السابع الهجريّ كابن أبي العزّ الحنفيّ الذي تَبِع ابن تيمية فشرح العقيدة الطحاوية على خلاف منهج أهل الحق عامة وأهل مذهبه خاصة، فقد حشا شرحَهُ وملأَهُ بضلالات ابن تيمية فإنه كان كالظلّ له.



الفصل الثاني
تكفير المالكية للمجسم

ثبت تكفير المجسّمة عن الأئمة الثلاثة أبي حنيفة والشافعيّ وأحمد وثبت تكفيرهم كذلك عن الإمام أبي الحسن الأشعريّ والإمام أبي منصور الماتريديّ رضي الله عنهم، ومثل ذلك عن الإمام مالك رواه الإمام المجتهد ابن المنذر عنه قال[1]: «أرى أن يستتاب أهل الأهواء، فإن تابوا وإلا ضُرِبت أعناقهم». وأهل الأهواء هم الذين ابتدعوا في الاعتقاد كالمعتزلة والمشبّهة و**المجسمة** والجبرية إلى آخر فِرَقِهم، وهؤلاء ظهروا في القرون السابقة ولم ينقرضوا، بل إلى الآن ما زال أفراخ وأذناب هؤلاء يصولون ويجولون مشوّشين على عقائد المسلمين ودينهم وإن بأسماء ومسمّيات مختلفة.

يقول الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه (ت ٣٢٤هـ) ما نصه: «من اعتقد أنَّ الله جسمٌ فهو غير عارفٍ بربه **وإنه كافرٌ به**».

وقال أيضًا ما نصه: «من اعتقد أن البارئ تعالى أجزاء متصلة وأبعاض متلاصقة **كفر به وجهل**».

وسئل الإمام أبو الحسن الأشعري كما في كتابه النوادر هل يعرف اللهَ تعالى عبدٌ يعتقد أن الله جسم؟ فقال[2]: «إن هذا القائل غير عارف بالله **وإنه كافر به**».

---

(١) **الإشراف على مذاهب العلماء**، ابن المنذر، (٨/ ٧٣).

(٢) **إشارات المرام**، البياضي، (ص٢٠٠).

قال القاضي أبو بكرٍ الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في الإنصاف[١]: «فإن قالوا: أليس تقولون إن كلام الله مسموع بحاسة الآذان على الحقيقة؟ قلنا **وهو زعمهم الخبيث**: بلى. فإن قالوا: فليس يجوز أن يكون مسموعًا على الحقيقة إلا ما كان صوتًا أو حرفًا.

فالجواب: **أن هذا جهل عظيم**، وذلك أن أهل السنة والجماعة قد أجمعوا على أن الله تعالى يُرى بالأبصار على الحقيقة، ولا يجوز أن يرى على الحقيقة إلا ما كان جسمًا وجوهرًا وعرضًا. أفتقولون: إن الله تعالى جسم، وجوهر، وعرض؟

فإن قالوا: نعم.. **فقد أقروا بصريح الكفر للتشبيه**، وإن قالوا: يُرى وليس بجسم، ولا جوهر ولا عرض ولا يُشَبَّه بشيءٍ من المرئيات. قلنا: فكذلك كلامه قديم ليس بمخلوق ومسموع على الحقيقة، وليس بحروف ولا أصوات، ولا يُشَبَّه بشيء من المسموعات، كما أنه يرى على الحقيقة ولا تكييف لكلماته.

فاتقوا الله وقفوا عند حدوده، ولا تكونوا ممن قال فيهم: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾﴾[٢]، وتمسكوا بقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[٣]».

وقال أيضًا ما نصه[٤]: «وقال أبو عثمان المغربي يومًا لخادمه محمَّد

---

(١) **الإنصاف**، الباقلاني، (ص١٩١).

(٢) **سورة البقرة**، الآية ٢٢٩.

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **الإنصاف**، الباقلاني، (ص٦٥).

المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك؟ ماذا كنت تقول له؟ فقال: أقول حيث لم يزل ولا يزول. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل؟ ماذا تقول؟ فقال: أقول حيث هو الآن. يعني: إنه كما كان ولا مكان». قال أبو عثمان: «كنت أعتقد شيئًا من حديث الجهة، فلما قدمت بغداد وزال ذلك عن قلبي فكتبت إلى أصحابنا: **إني قد أسلمت جديدًا**. وقد سئل الشبلي عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[١] فقال: «الرحمـٰن لم يزل ولا يزول، والعرش محدث، والعرش بالرحمـٰن استوى».

قال اللالكائي (ت ٤١٨هـ) ما نصه: «ذكره عبد الرحمـٰن قال ثنا عبد الله ابن محمَّد بن الفضل الصيداوي قال قال نعيم بن حماد من شبه الله بشيء من خلقه **فقد كفر** ومن أنكر ما وصف الله به نفسه **فقد كفر** فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه».

وقال أيضًا ما نصه: «ذكره عبد الرحمـٰن قال ثنا أحمد بن سلمة قال سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه يقول من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله **فهو كافر بالله العظيم**».

قال أبو الحسن علي بن خلف بن بطال في شرحه على البخاري (ت ٤٤٩هـ) ما نصه[٢]: «خلافًا لما تقوله المجسمة من أنه جسم لا كالأجسام واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول **وذلك كله باطل وكفر من متأوله**». وفيه تكفير لمن يقول الله جسم لا كالأجسام.

(١) **سورة طه**، الآية ٥.

(٢) **شرح البخاري**، ابن بطال، (١٠/ ٤٣٢).

قال القاضي عياض المالكي (ت ٥٤٤هـ) ما نصه: «**ما عرف الله تعالى من شبهه وجسمه من اليهود،** أو أجاز عليه البداء، أو أضاف إليه الولد منهم، أو أضاف إليه الصاحبة والولد، وأجاز الحلول عليه، والانتقال والامتزاج من النصارى، أو وصفه بما لا يليق به، أو أضاف إليه الشريك والمعاند في خلقه من المجوس والثنوية فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله وإن سموه به إذ ليس موصوفًا بصفات الإلـه الواجبة له. فإذن ما عرفوا الله سبحانه».

قال القرطبي المالكي (ت ٦٧١هـ) في المجسمة في تفسيره[١] «**الصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور** ويستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يُفعل بمن ارتد».

والإمام القرطبي في هذا الكلام يحاكي عقيدة أهل السنة والجماعة أتباع الإمام الأشعري الذي نصر السنة وقمع البدعة، ويؤكد ما قرره الإمام الجويني في الإرشاد[٢] قائلًا: «وكل أصل قاد إلى تقدير الإلـه أو تبعيضه **فهو كفر صراح**».

قال الشيخ عبد الله بن أبي جمرة (ت ٦٩٩هـ) ما نصه[٣]: «ومنهم المجسمة لأنهم يقولون بالجسم والحلول ومعتقد هذا لا يصح منه الإيمان.. لأن من لا يعرف ربه **كيف يصح منه الايمان به**».

قال الشيخ أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن عرفة التونسي المالكي (ت

---

(١) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٤/ ١٤).

(٢) **الإرشاد**، الجويني، (ص٤٠).

(٣) **بهجة النفوس**، ابن أبي جمرة، (١/ ٣٤).

٨٠٣هـ) محتجًّا بكلام الجويني ما نصه[(١)]: «ففي الإرشاد: لو اختص بجهةٍ لزم جواز محاذاته الأجسام ومباينتها الملزومة للحدوث ومساواة محاذيه منها ونقصه عنه وزيادته، وذلك تقديرٌ للإلـه **وهو كفرٌ**..»، إلى أن قال[(٢)]: «تأمل ما تقدم من جعل صاحب الإرشاد القول بالجهة **ملزومًا للكفر**».

قال العلامة أحمد زروق المالكي (ت ٨٣٧هـ) في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ما نصه[(٣)]: «قال أبو حامد: قالت الكرامية والمشبهة ومن قال بقولهم إنه تعالى فوق العرش **وهو كفرٌ وخروجٌ عن الدين** أعاذنا الله تعالى منه».

قال الشيخ أبو عبد الله محمَّد بن يوسف السنوسي الحسني (ت ٨٩٥هـ) ما نصه[(٤)]: «وقال مرةً أبو الحسن الأشعري من اعتقد أن الله جسم **فليس بعارف بربه وهو كافر**».

وقال أيضًا ما نصه[(٥)]: «أما هؤلاء فلم يراعوا ضروريات العقول، ولا وقفوا من أول مرة عند شيء منها. نعوذ بالله من الخذلان، كاعتقادهم أن الباري تعالى جسمٌ مستو على العرش بالمماسة والاستقرار، ثم ينتقل كل ليلة جمعة عندما يبقى ثلث الليل وينزل عن مكانه إلى السماء، ثم يعود عند الفجر إلى مكانه وهو على صنفين:

---

(١) **المختصر الكلامي**، ابن عرفة الورغمي، (ص٧٢٠).

(٢) **المختصر الكلامي**، ابن عرفة الورغمي، (ص٧٢٣).

(٣) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٨، ١٩).

(٤) **شرح المقدمات**، السنوسي، (ص١٠٣).

(٥) **شرح العقيدة الكبرى**، السنوسي، (ص٢٢٠، ٢٢١).

صنفٌ منهم قالوا بتحركه وتصويره وتشكيله على شكل الإنسان، **وهؤلاء مساوون لليهود في هذا الاعتقاد.**

وصنفٌ آخر منهم قالوا بتحيزه من غير شكلٍ، ولا جارحة، تعالى الله عن قولهم».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «وبالجملة، فاعتقاد الحشوية تتألف من ضلالات ثلاث: من تهودٍ وتنصّرٍ واعتزال. **فهم مع اليهود** في اعتقاد الجسم في حق الإلـه. ومع النصارى في اعتقاد حلول الكلام في الأجسام وأنه لا يفارق مع ذلك الإلـه».

وقال أيضًا محتجًّا بكلام القاضي عياض ما نصه[2]: «وقال مرةً: من اعتقد أن الله جسمٌ أو المسيح أو بعض من يلقاه في الطريق **فليس عارفًا به هو كافر**».

قال الشيخ محمَّد عبد العظيم الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) في مناهل العرفان في علوم القرآن ما نصه[3]: «**وقد كفَّر** العراقيُ وغيرُهُ مثبت الجهة لله تعالى، وهو واضح لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجسمية ولا يتأتى غير هذا».

قال العالم العلامة شمس الدين الشيخ محمَّد عرفه الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) في حاشيته على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير

---

(١) **شرح العقيدة الكبرى**، السنوسي، (ص٢٢٥).

(٢) **شرح المقدمات في علوم التوحيد**، السنوسي، (ص٩٣).

(٣) **مناهل العرفان في علوم القرءان**، الزرقاني، (٢/ ٦١).

ما نصه[1]: «قوله أو لفظ يقتضيه أي يقتضي الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله الله جسم متحيز، فإن تحيزه يستلزم حدوثه لافتقاره للحيز **والقول بذلك كفر**».

قال الشيخ محمَّد بن أحمد عليش المالكي (ت ١٢٩٩هـ) **عند ذكر ما يوقع في الكفر** والعياذ بالله في كتابه «منح الجليل شرح مختصر خليل» ما نصه[2]: «**وكاعتقاد جسمية الله وتحيّزه** فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدِث ونفي صفات الألوهية عنه جل جلاله وعظم شأنه».

قال شيخ الأزهر سليم البشري المالكي (ت ١٣٣٥هـ) ما نصه[3]: «من اعتقد أنَّ الله جسمٌ أو أنه مماسٌّ للسطح الأعلى من العرش وبه قالت الكرَّاميَّة، **واليهودُ وهؤلاء لا نزاع في كفرهم**».

قال الشيخ محمود محمَّد خطاب السبكي (ت ١٣٥٢هـ): «إن من اعتقد أنَّ الله في جهةٍ **فهو كافرٌ**».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «**فهم كفرة** أي المشبهة إن قالوا أن الله سبحانه وتعالى جسمٌ».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «فقد اغترّ كثيرٌ من بسطاء العقول بقول وتأليف بعض المنسوبين إلى العلم المتضمن تشبيه الله تعالى بخلقه، واعتقدوا أنه

---

(١) **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، أحمد الدردير، (٤/ ٣٠١).

(٢) **منح الجليل شرح مختصر خليل**، محمد عليش، (٩/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٣) **فرقان القرءان**، القضاعي، (ص١٠٠).

(٤) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٤٠).

(٥) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٣٤).

جسمٌ يحل في الأمكنة، وله جهة وأنه تعالى جالس على العرش بذاته وكائن في السماء **وغير ذلك من المكفرات**».

وقال أيضًا في كتابه «إتحاف الكائنات» ناقلًا عن الصاوي ما نصه[1]: «فمن قال إن المراد به الجلوس **فقد خالف السلف والخلف وخرق الإجماع وكفر بالله تعالى وحبط كل عمله**». ذكر ذلك أثناء كلامه عن الذي يعتقد أن الله يجلس على عرشه.

وقال أيضًا ما نصه[2]: «وقد قام إجماع السلف والخلف على أن من اعتقد أن الله تعالى في جهة **فهو كافر**، كما صرح به العراقي وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني».

نقل عبد الرحمـٰن الجزيري (ت ١٣٦٠هـ) في كتابه «الفقه على المذاهب الأربعة»[3] **تكفير المجسم**.

قال الشيخ أبو حامد بن مرزوق (ت ١٣٩٠هـ) ما نصه[4]: «وقوله بالجسمية والجهة والانتقال وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر، **تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع والكفر البراح الصريح وخذل متبعيه وشتت شمل معتقديه**».

قال الشيخ محمَّد أمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) في تفسيره عند قوله

---

(١) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٥١).

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي.

(٣) **الفقه على المذاهب الأربعة**، الجزيري، (٥/ ٣٩٦).

(٤) **براءة الأشعريين**، أبو حامد بن مرزوق، (٢/ ٦١).

تعالى ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ ٥٤﴾[1]: «ومن اعتقد أن وصف الله تعالى يشابه صفات الخلق **فهو مشبه ملحد ضال**».

قال الشّيخ السّيد إسماعيل بن مهدي الغربانـي الحسنيّ (ت ١٤٠٠هـ) في باب الردّة ما نصّه: «ومنها اعتقاد حلول الله تعالى في مخلوقاته، أو في شيءٍ منها، فإنّه سبحانه وتعالى منزّهٌ عن أن يحلّ بشيءٍ، أو يحلّ فيه شيء، أو يحويه مكانٌ، أو يمرّ عليه زمان. وفي الحديث: «**كان الله ولا شيء معه**» أي قبل أن يخلق العرش والكرسيّ، والسّمٰوات والأرض، والأرواح والأجسام، والجواهر والأعراض وهو الآن على ما عليه كان من عدم الافتقار لشيءٍ من مخلوقاته، بل الكلّ مفتقرٌ إليه، والعرش وحملته محمولون على قدرته. ومنها اعتقاد أنّه تعالىٰ جسمٌ، يحصر في جهةٍ، أو له أعضاءٌ حقيقيّة من يدٍ ورجلٍ وغير ذلك كأجسامنا، وهو سبحانه وتعالى منزّهٌ عن أن يكون جسمًا ولو كان جسمًا لاعتراه ما يعتري الأجسام من التغيّر، وهو محالٌ، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[2]».

قال الشيخ محمَّد التاويل كان حيًّا سنة (١٤٠٩هـ) ما نصه[3]: «**وأما المبتدع المتفق على كفره كالمجسمة وأشباههم، فإنه كغيره من الكفار لا توارث بينه وبين المسلمين**».



---

(١) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **اللباب في شرح تحفة الطلاب**، محمد التاويل، (ص٢٤).

الفصل الثالث
تكفير الشافعية للمجسم

قال الإمام الشافعيُّ رضي الله عنه (ت ٢٠٤هـ): «من قال أو اعتقد أنَّ الله جالسٌ على العرشِ **فهو كافرٌ**»[١].

قال الطبري (ت ٣١٠هـ) ما نصه[٢]: «قال: ثنا عبد الله بن محمَّد بن الفضل الصيداوي قال: قال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه **فقد كفر**، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيهًا».

وقال أيضًا ما نصه[٣]: «قال: ثنا أحمد بن سلمة قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه يقول: من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله **فهو كافر بالله العظيم** لأنه وصف بصفاته، إنما هو استسلام لأمر الله ولما سنَّ رسول الله ﷺ».

وقال أيضًا ما نصه[٤]: «قال: وسمعت إسحاق يقول: علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل الجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة، بل هم المعطلة، ولو جاز أن يقال لهم هم مشبهة لاحتمل ذلك، وذلك أنهم

---

(١) **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، ابن المعلم، (ص٥٥١).
(٢) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، الطبري، (ص٢٩٠).
(٣) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، الطبري، (ص٢٩٠).
(٤) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، الطبري، (ص٢٩٠).

يقولون: إن الرب تبارك وتعالى في كل مكان بكماله في أسفل الأرضين، وأعلى السمـٰوات، على معنى واحد، **وكذبوا في ذلك ولزمهم الكفر**».

قال الحافظ ابن المنذر (ت ٣١٨هـ) عند قول الإمام مالك رضي الله عنه في أهل الأهواء كلهم: «أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا» في كتابه «الإشراف»[(١)] ما نصه: «**ومعناه أنهم كفار** وهم المجسمة والجهمية والخطابية والقدرية القائلين بخلق الأفعال وبخلق القرءان على معنى أن الله ليس له كلام إلا ما يخلقه في غيره فجعلوا القرءان مما يخلقه في غيره».

وأما ما رواه الربيع من أنَّ الشافعيَّ روى عن فلان وهو قدري فهو محمول على أنه لم يكن من القدرية الذين يعتقدون كفرياتهم لأن بعض القدرية لا يعتقد مقالاتهم الكفرية إنما يوافقهم في بعض الأمور فتحمل رواية الشافعي عن هذا الرجل على هذا الباب لأنه ثبت عن الربيع أنّ الشافعي كفَّر القدري فيحمل تكفيره على من يقول بمقالاتهم الكفرية، وروايته عن هذا الراوي الَّذي ذكره الربيع على أنه من الصنف الآخر أي من الذين لا يعلم فيهم الشافعي تلك المقالات الكفرية، وبهذا يتفق كلام الشافعي في التكفير وروايته عن بعضهم لأنه من المعروف بين أهل الأهواء أن بعضهم لا يعتقد جميع مقالات طائفته إنما يعتقد بعضها وينتسب إليهم. وقد ذكر أبو حامد الشافعيّ كفر القدرية كما حكاه صاحب البيان العمراني اليمني في كتابه البيان[(٢)].

---

(١) **الإشراف**، ابن المنذر، (٣/ ٢٦٠).

(٢) وحتى المعتزلي الخبيث الزمخشري وافق في هذه المسألة أهل الحق، فقد نص على أن من اعتقد أن الله تعالى جالس على العرش فقد شبهه تعالى بالحوادث، ولا ريب أن هذا كفرٌ بإجماع العقلاء، والأدهى اعتقاد أولئك المشبهة أنهم هم المؤمنون وأن من اعتقد تنزيه الله=

قال ابن فورك (ت ٤٠٦هـ) ما نصه[1]: «من قال بحدوثِ صفةٍ من صفات الله أو شكَّ أو توقَّف **كفر**».

قال الإمام الأستاذ أبو منصور عبد القاهر البغدادي الشافعي (ت ٤٢٩هـ) بعد أن نص على أن المشبهة يعبدون الوثن ما نصه[2]: «وأما مجسمة خرسان من الكرامية **فتكفيرهم واجب** لقولهم بأن الله له حد ونهاية من جهة السفل ومنها يماس العرش».

وقال أيضًا في كتابه «الفرق بين الفرق»[3] ما نصه: «والمشبهة كلها، **فإنا نكفرهم كما يُكفِّرون أهل السنة**، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا، ولا الصلاة خلفهم». وكذلك قال في كتابه «أصول الدين»[4] بتصرف.

وقال أيضًا في تفسير «الأسماء والصفات»[5] ما نصه: «وأما أصحابنا فإن شيخنا أبا الحسن الأشعري وأكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل السنة والجماعة **قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرًا أو أدته إلى كفر** كقول من يزعم أن معبوده صورة أو له حد أو نهاية، أو يجوز عليه الحركة والسكون أو أنه روح ينتقل في الأجساد، وأنه يجوز عليه الفناء أو على بعضه، أو قال إنه ذو أبعاض وأجزاء، وكقول المعتزلة بنفي علم الله عز وجل وقدرته وحياته

= تعالى عن سمات الحوادث كافر، فلا حول ولا قوة إلا بالله. **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٤٨).

(١) **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**، ابن فورك، (ص٢٢٨).

(٢) **أصول الدين**، البغدادي، (ص١٣٧).

(٣) **الفرق بين الفرق**، البغدادي، (ص٣٥٧).

(٤) **أصول الدين**، البغدادي، (ص٣٣٧).

(٥) **تفسير الأسماء والصفات**، البغدادي، (ص١٨٨).

وسمعه وبصره ورؤيته، وقولهم بحدوث إرادته وكلامه، وإثباتهم خالِقِينَ كَثيرِين غير الله عز وجل لأن نفي قدرته يوجب إحالة كونه قادرًا عالِمًا، وإحالة الرؤية عليه يوجب إبطال وجوده، والقول بحدوث كلامه يوجب أن يكون كلامه من جنس كلام الناس، وأن يكون الناس قادرين على معارضة القرءان بمثله وذلك يُبطل إعجاز القرءان وكونه دليلًا على صدق نبينا ﷺ، وأن من أثبت خالقًا للخير والشر غير الله عز وجل فهو القدري الذي أخبر الرسول عليه السلام بأنهم مجوس هذه الأمة ونهى عن مناكحته والصلاة عليه، وذلك أن قول القدري يضاهي قول المجوس بل يزيد عليه كفرًا لأن المجوس إنما قالت بخالقين أحدهما يخلق الخير والآخر يخلق الشر، وقالت القدرية بخالقين كثيرين، وزعموا أن العباد يقدرون على ما لا يقدر الله عليه، وأن الله يريد كون الشىء فلا يكون ويَكْرَهُ[1] كَوْنَ الشىءِ فيكون، هذه صفة المقهور العاجز».

وقال أيضًا في «الفَرق بين الفِرق»[2]: «وقالوا ذلك في كل من أظهر أصول أهل السنة **وإنما تبرؤوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام** ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالقدرية والمرجئة والرافضة والخوارج والجهمية والنجارية والمجسمة».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرين بحدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته وعدله وحكمته ونفي التشبيه

(١) أي لم يرده، وليس المراد هنا الكره الذي هو ضد المحبة.

(٢) **الفَرق بين الفِرق**، البغدادي، (ص٣٦٠، ٣٦١).

(٣) **الفرق بين الفرق**، البغدادي، (ص١٣).

عنه وبنبوة محمَّد ورسالته إلى الكافة وبتأييد شريعته وبأن كل ما جاء به حق وبأن القرءان منبع أحكام الشريعة وأن الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها، كل من أقر بذلك كله ولم يشبه ببدعة تؤدي إلى الكفر فهو السني الموحد، وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء نُظر فإن كان على بدعة الباطنية أو البيانية أو المغيرة أو الخطابية الذين يعتقدون إلـٰهية الأئمة أو إلـٰهية بعض الأئمة أو كان على مذاهب الحلول أو على بعض مذاهب أهل التناسخ أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين أو على مذهب اليزيدية من الإباضية في قولها بأن شريعة الإسلام تنسخ في ءاخر الزمان أو أباح ما نص القرءان على تحريمه أو حرم ما أباحه القرءان نصًا لا يحتمل التأويل **فليس هو من أمة الإسلام**».

وقال رحمه الله تعالى أيضًا ما نصه[1]: «المسألة الحادية عشرة من هذا الفصل في حكم المجسمة والمشبهة كل من شبه ربه بصورة الإنسان من البيانية والمغيرية والجواربية والهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي فإنما يعبد إنسانًا مثله ويكون حكمه في الذبيحة والنكاح كحكم عبدة الأوثان فيها وكذلك من زعم أن بعض الناس إلـٰه وادعى حلول روح الإلـٰه فيه على مذهب الحلولية كما قالته الخطابية في جعفر الصادق وكما قالته الرزامية في أبي مسلم صاحب دعوة بني العباس وكما قالته المبيضة في المقنع فهو عابد وثن وأما مجسمة خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم إن الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفل ومنها يماس عرشه ولقولهم بأن الله تعالى محل للحوادث وإنما يرى الشىء برؤية تحدث فيه ويدرك ما

(١) **أصول الدين**، أبو منصور البغدادي، (ص٣٣٧).

يسمعه بإدراك يحدث فيه ولولا حدوث الإدراك فيه لم يكن مدركًا لصوت ولا لمرئي. وقد أفسدوا بإجازة حلول الحوادث في ذات الله تعالى لأنفسهم دلالة الموحدين على حدوث الأجسام بحلول الحوادث وإذا لم يصح على أصولهم حدوث العالم لم يكن لهم طريق إلى معرفة صانع العالم وصاروا جاهلين به وكيف يحكم بإيمانهم وهم يقولون إنه ليس في قلب أحد منهم إيمان وكيف يكون مؤمنًا من يقول إن إيمانه كإيمان المنافقين الكفرة باعتقاد الكفر وسائر فرق الأمة يكفرونهم وهم يرون جميع فرق الأمة من أهل الجنة ويزعمون أن أهل الأهواء بعد العقاب يصيرون إلى الجنة ولا يدوم عقابهم وجميع مخالفيهم على أنهم من أهل النار **فصاروا عن هذه الجهة شر الفرق عند الأئمة**».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «أجمع أصحابنا على أن الذات الواحدة يصح أن تُعلم من وجه وتُجهل من وجه ءاخر بعلم وجهل متغايرين، كالدهري الذي يعلم وجود المصنوع بالضرورة وهو جاهل بحدوثه، إلا أن الجاهل بأن الله عز وجل قديم أزلي وبأنه واحد لا شبيه له، وبأنه يجوز رؤيته وبأنه قادر على جميع المقدورات وعالم بجميع المعلومات وسميع بصير بجميع المسموعات والمبصرات، والجاهل بوجود علمه وقدرته وبقائه وسمعه وبصره وإرادته وكلامه، والجاهل بأن هذه صفات له أزلية ونعوت أبدية، والجاهل بشىء يلزمه أن يعلمه من صفات ربه القائمة به، والجاهل بنوع من أحكام عدله في جميع أفعاله، والجاهل بنفوذ قضائه ومشيئته في كل مراده ونحو ذلك **جاهل بالله عز وجل غير صحيح إيمانه به**».

---

(1) **تفسير الأسماء والصفات**، البغدادي، (ق/ ١٨٧).

ثم قال «إن أصحابنا **أَكفروا أهل البدع في صفات الباري عز وجل بإجماع الأمة** وعلى إكفار من أنكر النبوات أو شك في عقائد الأنبياء، فما كان شكه في صفة من صفات بعض الناس يورثه الكفر فشكه في صفة لازمة لله تعالى أو جهله **بها أولى بأن يوجب تكفيره**».

وقال أيضًا ما نصه[1]: باب في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها ما نصه: «زعم بعض الناس أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مُقِرّ بنبوة محمد ﷺ وأن كل ما جاء به حقًا كائنًا قوله بعد ذلك ما كان، وهذا اختيار الكعبي في مقالاته. وزعمت الكرامية أن اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إلـه إلا الله محمد رسول الله، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه، وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية، والشاذكانية منهم في ملة الإسلام لأنهم يقولون لا إلـه إلا الله محمد رسول الله، ويزعمون أن محمدًا كان مبعوثًا إلى العرب، وقد أقروا بأن ما جاء به حق.

والصحيح عندنا يعني أهل السنة والجماعة أن اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم، وتوحيد صانعه، وقدمه، وأنه عادل حكيم، مع نفي التشبيه والتعطيل عنه، وأقر مع ذلك بنبوة جميع أنبيائه، وبصحة نبوة محمد ﷺ ورسالته إلى الكافة، وبتأييد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرءان منبع أحكام شريعته، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة، وبوجوب الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت على الجملة، فكل من أقر بذلك فهو داخل في أهل ملة الإسلام، وينظر فيه بعد ذلك: فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدي إلى الكفر فهو الموحد السني، وإن ضم إلى ذلك

(١) **الفرق بين الفرق**، البغدادي، (ص١٢، ١٣).

بدعة شنعاء نظر، فإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة أو الجهمية أو المجسمة، **فلا تجوز الصلاة عليه ولا الصلاة خلفه ولا تحل ذبيحته ولا تحل المرأة منهم لسني، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم**».

وقال أيضًا ما نصه: «المشبهة مجسمة **والمجسمة كفار**».

وقال أيضًا ما نصه: «أصحابنا **أجمعوا على تكفير** المعتزلة والغلاة من الخوارج والنجارية والجهمية والمشبهة».

فترى الإمام أبا منصور قد نصّ على أن السلف والخلف مجمعون على أن الله تعالى منزه عن الجوارح فمن اعتقد خلاف ذلك، **فهو ضال مضل مارق من الدين**[١].

قال أبو القاسم القشيري (ت ٤٦٥هـ) في رسالته ما نصه[٢]: «سمعتُ الإمام أبا بكر بن فورك رحمه الله تعالى يقول: سمعتُ أبا عثمان المغربي يقول: كنتُ أعتقدُ شيئًا من حديث الجهة، فلما قدِمتُ بغداد زال ذلك عن قلبي فكتبتُ إلى أصحابنا بمكة: **إني أسلمتُ الآن إسلامًا جديدًا**»[٣]. وهذا فيه دليلٌ على أن معتقد الجهة ليس بمؤمن عند الله.

قال الأسفراييني أبو المظفر (ت ٤٧١هـ) في كتابه «التبصير في الدين» بعد أن ذكر بعض أقوال المجسمة الهشامية ما نصه[٤]: «والعقل بأوّل وهلة يعلم أن من كانت هذه مقالته **لم يكن له في الإسلام حظ**»، ولكن المداهن

---

(١) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١١١).

(٢) **الرسالة القشيرية**، القشيري، (ص٥).

(٣) **روض الرياحين**، اليافعي، (ص٤٩٠).

(٤) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص٤٠).

يقول «بل هناك خلاف»!

وقال أيضًا عند عدّ ضلالات المشبهة الكرامية المجسمين ما نصه(١): «**ومما ابتدعوه من الضلالات مما لم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحدٌ من الأئمة** لعلمهم بافتضاحه هو قولهم بأن معبودهم محل الحوادث تحدث في ذاته أقواله وإرادته وإدراكه للمسموعات والمبصرات». ومن هنا يُعلم من أين أخذ ابن تيمية عقيدته.

وقال أيضًا في التبصير في الدين ما نصه(٢): «ومن جملة المشبهة المقنعية وهم مبيضة ما وراء النهر يدعون إلـٰهية المقنع ومن جملتهم الهشامية أتباع هشام بن الحكم الرافضي الذي كان يقيس معبوده على الناس وكان يزعم أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه وأنه يتلألأ كما تتلألأ النقرة البيضاء من كل جانب.

ومن جملتهم الهشامية وهم أتباع هشام بن سالم الجواليقي الذي كان يزعم أن معبوده على صورة إنسان ولكن نصفه الأسفل مصمت ونصفه الأعلى مجوف وله شعر أسود على رأسه وأن قلبه منبع بالحكمة نبع الماء من العيون.

ومن جملتهم اليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمـٰن القمي الذي كان يقول حملة عرش الرحمـٰن يحملونه وإن كان هو أقوى منهم كما أن رجل الكركي تحمل بدنه وإن كان بدنه أقوى من رجله.

---

(١) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص٩٨).

(٢) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص١٢٠، ١٢١).

وداود الجواربي من جملة المشبهة يثبت لمعبوده جميع أعضاء الإنسان وكان يقول أعفوني عن الفرج واللحية، والكرامية من جملة المشبهة لقولهم بأنه جسم وله حد ونهاية وأنه محل الحوادث وأنه مماس للعرش ملاق له فهؤلاء كلهم مشبهة ذاته بالذوات وأما مشبهة الصفات فهم المعتزلة البصرية الذين أثبتوا إرادة حادثة كإرادات الإنسان قالوا إنها من جنس إرادتهم وشبهوا كلامه بكلام الخلق وقالوا إنه عرض حال في جسم وكذلك الكرامية شبهوا في الصفات فقالوا إن إرادته وقوله عرض حادث من جنس كلام الخلق وإرادتهم.

والزرارية من الروافض أتباع زرارة بن أعين زعموا أن حياته وعلمه وقدرته وسمعه وبصره كحياة الخلق وعلمهم وقدرتهم وسمعهم وبصرهم وزعموا أنها كلها حادثة مثل صفات الأجسام.

والشيطانية من الروافض زعموا أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل أن يكون حتى يكون، وإن علمه محدث كعلوم العباد **ومن تأمل قول هؤلاء المشبهة علم كفرهم وضلالتهم** ولم يبق له في ذلك شبهة فاستغنى بذكرها عن إقامة الحجة عليها».

وقال[١]: «وأما الهشامية فإنهم أفصحوا عن التشبيه **بما هو كفر محض باتفاق جميع المسلمين** وهم الأصل في التشبيه وإنما أخذوا تشبيههم من اليهود حين نسبوا إليه الولد وقالوا عزير ابن الله وأثبتوا له المكان والحد والنهاية والمجيء والذهاب تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا».

(١) **التبصير في الدين**، الأسفراييني، (ص٤١).

قال إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ) في البرهان في «أصول الفقه» ما نصه[١]: «وكم للحشوية المشبهة **من خبط يناقض حقيقة التوحيد** وشفاء الغليل في ذلك يظهر في باب التأويلات إن شاء الله عز وجل».

وقال أيضًا في «العقيدة النظامية» ما نصه: «فذهبت طوائف إلى وصف الرب بما يتقدس في جلاله عنه، من التحيز في جهة حتى انتهى غلاة إلى التشكيل والتمثيل **تعالى الله عن قول الزائغين**، والذي دعاهم إلى ذلك طلبهم ربهم من المحسوسات وما يتشكل في الأوهام ويتقدر في مجاري الوساوس، وخواطر الهواجس، وهذا حيد[٢] بالكلية عن صفات الإلـٰهية، **وأي فرق بين هؤلاء وبين من يعبد بعض الأجرام العلوية**».

وقال أيضًا[٣]: «إن سميتم البارئ جسمًا وأثبتم له حقائق الأجسام فقد تعرضتم لأمرين: إما نقض دلالة حدث الجواهر، فإنّ مبناها على قبولها للتأليف والمماسة والمباينة أي الانفصال وإما تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع، **وكلاهما خروج عن الدين، وانسلال عن ربقة المسلمين**».

قال الإمام المتولي الشافعي (ت ٤٧٨هـ) وهو من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي كما نقل عنه النووي في «روضة الطالبين»[٤] ما نصه: «من اعتقد قِدم العالم، أو حدوث الصانع، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع

---

(١) **البرهان في أصول الفقه**، الجويني، (١/ ١٥١).

(٢) أي ابتعد عن التنزيه ووقع في التشبيه.

(٣) **الإرشاد إلى قواطع الأدلة**، الجويني، (ص٦١).

(٤) **روضة الطالبين**، النووي، (١٠/ ٦٤).

ككونه عالِمًا وقادرًا، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان، أو أثبت له الاتصال والانفصال **كان كافرًا**».

وقال أيضًا ما نصه في كتابه «الغنية في أصول الدين» ما نصه[1]: «مسألةٌ: الباري سبحانه وتعالى قائمٌ بنفسه.. والغرض من هذا الفصل نفي الحاجة إلى المحل والجهة خلافًا للكرامية والحشوية والمشبهة الذين قالوا إن لله جهة فوق.

وأطلق بعضهم القول بأنه تعالى جالس على العرش مستقر عليه تعالى الله عن قولهم:

والدليل على أنه مستغن عن المحل أنه لو افتقر إلى المحل لزم أن يكون المحل قديمًا لأنه أي الله قديم، أو يكون أي الله على زعمهم حادثًا كما أن المحل حادث، وكلاهما كفر.

والدليل عليه أنه لو كان على العرش على ما زعموا لكان لا يخلو إما أن يكون مثل العرش أو أصغر منه أو أكبر، وفي جميع ذلك إثبات التقدير والحد والنهاية **وهو كفر**.

أحدهما: قدم العالم لأنا نستدل على حدوث العالم بالافتراق والاجتماع.

والثاني: إثبات الولد والزوجة».

وأقدم من هؤلاء جميعهم الإمام الأشعري أبو الحسن وهو شافعي المذهب، قال رحمه الله تعالى في كتابه «النوادر» كما نقل عنه البياضي

---

(١) **الغنية في أصول الدين**، المتولي، (ص٧٣، ٧٤).

الحنفي في كتابه «إشارات المرام من عبارات الإمام»[1]: «من قال إن الله جسم **فهو غير عارف بربه وإنه كافر به**».

قال الفقيه أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في «المستصفى» ما نصه[2]: «أما إذا كفر ببدعته فعند ذلك لا يعتبر خلافه وإن كان يصلي إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلمًا لأن الأمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة بل عن المؤمنين **وهو كافر وإن كان لا يدري أنه كافر**».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «ومن أطلق القعود على الله وقال إنه لم يرد صفات الأجسام، قال شيئًا لم تَرِدْ به اللغة فيكون باطلًا وهو كالمقر بالتجسيم المنكر له، **فيؤاخذ بإقراره ولا يفيده إنكاره**».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «**فأما الخارجون عن ملة الإسلام ففريقان**: أحدهما دهرية ينكرون الصانع فلا يتكلمون في نفي التشبيه عنه إنما يتكلمون في إثباته. والفريق الثاني مقرون بالصانع، ولكنهم مختلفون، فمنهم من يقول بإثبات صانعين هما النور والظلمة، ومنهم من يقول إنه لا يشبه شيئًا من العالم ويفرط في نفي الصفات حتى يدخل في باب التعطيل. وفيهم المفرط في إثبات الصفات والجوارح له تعالى حتى يدخل في باب التشبيه بينه وبين خلقه كاليهود الذين زعموا أن معبوهم على صورة الإنسان في الأعضاء والجوارح والحد والنهاية، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا». فهؤلاء الفرق

---

(١) **إشارات المرام من عبارات الإمام**، البياضي، (ص١٦٨).

(٢) **المستصفى**، الغزالي، (ص٢٥٨، ٢٥٩).

(٣) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٧٣).

(٤) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٨٠، ١٨١).

كما قال فيهم أبو حامدٍ فرقٌ خارجة عن دين الإسلام.

وقال أيضًا ما نصه[1]: «**إن القائل بأن الله سبحانه جسمٌ وعابد الوثن والشمس واحدٌ**».

وقال أيضًا في **بيان من يجب تكفيره من الفرق** ما نصه[2]: «**المعتزلة والمشبهة**».

قال الولي الصالح بلا خلاف الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه ت ٥٧٨هـ: «صونوا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة، **فإن ذلك من أصول الكفر**».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «**ضل المشبهة** الذين شبهوا الله بالخلق لأنهم لم يجاوزوا عالم الأجسام فلا جرَم أنهم حجبوا بظواهر الصور واغتروا بظهور الأثر وعموا عما بطن بما ظهر، كما عميَ من قصر نظره على الألوان والأشكال».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «إن كنت من المحجوبين بظلمات الجسمية، المقيدين بقيود العادة، والموقوفين مع تقليد الآباء والمعلمين الذين لم يستضيئوا بنور اليقين، فلا تعرف قط لوحًا إلا من خشب، ولا قلمًا إلا من قصب، ولا يدًا إلا من لحم وعصب، ولا كاتبًا إلا جسمًا مصورًا، فلا تطمع في فهم شىء مما أشرنا إليه، فإنك لست من أهله، إذ قد سلكت مذهب

---

(١) **الاقتصاد في الاعتقاد**، الغزالي، (ص١٣٩).

(٢) **الاقتصاد في الاعتقاد**، الغزالي، (ص٣٠٥).

(٣) **البرهان المؤيد**، الرفاعي، (ص٨٨).

(٤) **البرهان المؤيد**، الرفاعي، (ص٩٧).

المحجوبين الذين غلبت عليهم ظلمة الأجسام، فلم يعرفوا غير الأجسام وتوابع الأجسام، ودخلت تحت ظل الجسم ذي الأبعاد الثلاثة وهي الطول والعرض والسَّمْك، فهي ثلاث شعب مظلمة لأنك حصرت جميع المعلومات تحت الحس، وأنكرت ما وراء الشاهد مما لا يدخل تحت الكمية والمقدار ولا ينقسم بالمساحات والأقطار. **فانتبه أيها المغرور بظاهر الصور، فإنك من الله سبحانه على غرر، وما انطلقت إليه من ظاهر التشبيه والتجسيم يوم يُستظلُّ بمنته من عذاب الله سبحانه، إذا سألك عن معتقدك لا يُظلك من عذابه، ولا ينجيك من لهب ناره**، إذ قد جهلت حكمة الله ولم تتدبر آيات الله بل اتخذتها هزوًا، ولم تؤمن بالغيب بل كذبت بما لم تحط بعلمه، وأوقفت حقائق الأشياء على علمك الناقص وتخيلك الفاسد ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ ٣٩﴾[1] وأنت محجوب بالأجسام عن مبدع الأجسام».

قال المفسر الرازيُّ (ت ٦٠٦هـ) ما نصه[2]: «إنَّ اعتقاد أنَّ الله جالسٌ على العرش أو كائنٌ في السماء فيه تشبيه الله بخلقه **وهو كفرٌ**».

وقال أيضًا في تفسيره ما نصه[3]: «أما الإيمان بوجوده، فهو أن يعلم أن وراء المتحيزات موجودًا خالقًا لها، وعلى هذا التقدير فالمجسم لا يكون مقرًا بوجود الإلـه تعالى لأنه لا يثبت ما وراء المتحيزات شيئًا ءاخر فيكون اختلافه معنا في إثبات ذات الله تعالى أما الفلاسفة والمعتزلة فإنهم مقرون

---

(١) **سورة يونس**، الآية ٣٩.

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٠١).

(٣) **التفسير الكبير**، الرازي، (٧/ ١٠٨).

بإثبات موجود سوى المتحيزات مُوجد لها، فيكون الخلاف معهم لا في الذات بل في الصفات».

وقال أيضًا[1]: «وأقول: أما قوله: **المجسمة قد افتروا على الله الكذب**، فهو حق. وأما قوله: إن هذا افتراء على الله في صفاته، فليس بصحيح. لأن كون الذات جسمًا ومتحيزًا ليس بصفة، بل هو نفس الذات المخصوصة، فمن زعم وهو الصحيح أن إلـه العالم ليس بجسم، كان معناه أنه يقول: جميع الأجسام والمتحيزات محدثة، ولها بأسرها خالق هو موجود ليس بمتحيز، والمجسم ينفي هذه الذات، فكان الخلاف بين الموحد والمجسم ليس في الصفة بل في نفس الذات لأن الموحد يثبت هذه الذات والمجسم ينفيها».

وقال أيضًا ما نصه: «والجواب: أن الدليل على أن من قال إن الإلـه جسم **فهو منكر للإلـه تعالى**، وذلك لأن إلـه العالم موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم، فإذا أنكر المجسم هذا الموجود فقد أنكر ذات الإلـه تعالى، فالخلاف بين المجسم والموحد ليس في الصفة، بل في الذات، فصح في المجسم أنه لا يؤمن بالله أما المسائل التي حكيتموها فهي اختلافات في الصفة، فظهر الفرق.

وأما إلزام مذهب الحلولية والحروفية، **فنحن نكفرهم قطعًا**، فإنه تعالى كفَّر النصارى بسبب أنهم اعتقدوا حلول كلمة الله في عيسى وهؤلاء اعتقدوا حلول كلمة الله في ألسنة جميع من قرأ القرءان، وفي جميع الأجسام التي كُتب فيها القراءن، فإذا كان القول بالحلول في حق الذات الواحدة **يوجب**

---

(١) **التفسير الكبير**، الرازي، (٧/ ١٣/ ٦٩. ٨/ ١٦/ ٢٤).

التكفير، فلأن يكون القول بالحلول في حق جميع الأشخاص والأجسام **موجبًا للقول بالتكفير** كان أولى. والصفة الثانية: من صفاتهم أنهم لا يؤمنون باليوم الآخر».

قال العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) في رسالته التي أسماها «الملحة في اعتقاد أهل الحق» ما نصه[١]: «وقال تعالى ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴿١٠٤﴾﴾[٢] **ومن أنكر المنكرات** التجسيم والتشبيه».

نقل الحافظ النَّوويُّ (ت ٦٧٦هـ) عن الإمام المتوليّ الشافعيّ (ت ٤٧٨هـ) وأقرّه[٣]: «أنَّ من وصف الله بالاتصال والانفصال **كان كافرًا**».

وقال أيضًا في «المجموع» ما نصه[٤]: «قد ذكرنا أن من يكفر ببدعته لا تصح الصلاة وراءه ومن لا يكفر تصح **فممن يكفر من يجسم تجسيمًا صريحًا** ومن ينكر العلم بالجزئيات».

وقال الحافظ النوويّ كذلك[٥]: «وأما التفصيل فقال المتولّي: من اعتقد قِدَم العالم أو حدوث الصانع أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالِمًا قادرًا، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان، أو أثبت له الاتصال

(١) **رسائل في التوحيد**، ابن عبد السلام، (ص١٨).

(٢) **سورة ءال عمران**، الآية ١٠٤.

(٣) **روضة الطالبين**، النووي، (١٠/ ١٥).

(٤) **المجموع**، النووي، (٤/ ٢٥٣).

(٥) **روضة الطالبين**، النوويّ، (١٠/ ٦٤).

والانفصال كان كافرًا[1]».

وقال أيضًا في شرحه على صحيح مسلم ما نصه: «قال القاضي عياض رحمه الله: «**هذا يدل على أنهم ليسوا بعارفين الله تعالى، وهو مذهب حذاق المتكلمين في اليهود والنصارى أنهم غير عارفين الله تعالى**؛ وإن كانوا يعبدونه، ويظهرون معرفته لدلالة السمع عندهم على هذا، وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تعالى من كذّب رسولا».

قال القاضي نجم الدين نصر الله بن العز البغدادي ما نصه[2]: «فقد ازددت علمًا بذكر هذه النصوص والبراهين **بكفر من يعتقد** أن الله عز وجل جالس على العرش أو متصل به أو بغيره من الحوادث، نسأله عز وجل أن يوفقنا لحسن الاعتقاد».

قال تاج الدين أبو عبد الله محمَّد بن الحسين الأرموي (ت ٧١٥هـ) ما نصه[3]: «**الكافر** الموافق في القبلة كالمجسمة». فهو بقوله هذا يكفّر المجسمة.

ذكر الإمام المتكلم ابن المعلم القرشي (ت ٧٢٥هـ) في كتابه «نجم المهتدي»[4] نقلًا عن الشيخ الإمام أقضى القضاة نجم الدين[5] أن القاضي حسين حكى عن **نص الشافعي رضي الله عنه تكفير** من يعتقد أن الله جالس

---

(١) إذ الاتصال والانفصال من صفات الأجسام.

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٦٣).

(٣) **الحاصل من المحصول**، الأرموي، (٣/ ٦٠).

(٤) **نجم المهتدي**، ابن المعلم، (ق/ ٢٨٧).

(٥) **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، ابن الرفعة، (٤/ ٢٤).

على العرش».

وقال ابن المعلّم القرشيّ في سرد مسائل يكفر معتقدها[1]: «وهذا مُنْتَظِمٌ مَن كفرُهُ مُجمعٌ عليه، ومَن كفّرناه من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرآن[2] وبأنه تعالى لا يعلم المعدومات قبل وجودها، ومَن لا يؤمن بالقدر، وكذا مَن يعتقد أن الله جالس على العرش كما حكاه القاضي حسين عن نصّ الشافعيّ».

وقال كذلك[3]: «ثبت أن الشافعيّ قال: من قال الله جالس على العرش كافر».

وقال أيضًا في كتابه «نجم المهتدي» ما نصه: «والذي يعبد جسمًا على عرش كبير ويجعل جسمه كقبر أبي قبيس سبعة أشبار بشبره كما حكي عن هشام الرافضي أو كلامًا ءاخر تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم فقد عبد غير الله فهو كافر، وقال إن قسمًا من القائلين بالتحيز بالجهة أطلقوا الجسمية ومنعوا التأليف والتركيب وقالوا: «عنيت بكونه جسمًا وجوده **وهؤلاء كفروا**».

وقال أيضًا عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال[4]: «سيرجع قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة **كفارًا**، قال رجل: يا أمير المؤمنين

---

(١) **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، ابن المعلم القرشيّ، (ص٥٥١). وكذلك نقل ابن الرفعة هذا القول عن الشافعي. **كفاية النبيه شرح التنبيه**، ابن الرفعة، (٤/ ٢٤).

(٢) أي من قال بأن لله شفتين وأسنانًا ولهاة، وأن كلامه الأزليّ أصوات وحروف فهو كافر.

(٣) **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، ابن المعلم القرشيّ، (ص٥٥٥).

(٤) **نجم المهتدي**، ابن المعلم، (ص٥٨٨).

كفرهم بماذا أبالإحداث أم بالإنكار، فقال: بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء».

وقال في كتابه «نجم المهتدي» ما نصه[1]: «نقلًا عن الشيخ الإمام أقضى القضاة نجم الدين في كتابه «كفاية النبيه في شرح التنبيه» في قول الشيخ أبي إسحاق رضي الله عنه في باب صفة الأئمة: «**ولا تجوز الصلاة خلف كافر** لأنه لا صلاة له فكيف يُقتدى به»».

قال الشيخ بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ما نصه[2]: «قال الإمام القرطبي: قال شيخنا أبو العباس رحمه الله: متبعو المتشابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلبًا للتشكيك في القرءان وإضلال العوام كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرءان، أو طلبًا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسمٌ مجسمٌ وصورة مصورة ذات وجه وعينٍ ويدٍ وجنبٍ ورجل وأصبع، تعالى الله عن ذلك. أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، فهذه أقسام:

الأول: لا شك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل[3] من غير استتابة[4].

الثاني: الصحيح[5] **القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عبادة الأصنام،**

---

(١) **نجم المهتدي**، ابن المعلم، (ص٥٥١).

(٢) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص٦١).

(٣) هذا للخلفاء والسلاطين والحكام، وليس لآحاد الناس.

(٤) اختلف العلماء في وجوب الاستتابة قبل القتل، فمنهم من قال بوجوبها، ومنهم من قال بندبها. والاستتابة هي طلب الرجوع للإسلام.

(٥) وليس معنى ذلك أن هناك قولًا معتبرًا بعدم تكفيرهم.

والصور، ويستتابون، فإن تابوا، وإلا قتلوا كما يُفعل بمن ارتد». والصحيح أنهم يستتابون فإن تابوا توبة شرعية قُبل منهم وصحت توبتهم بأن يتخلوا عن الكفر ويعتقدوا الإسلام ويتشهدوا.

قال ابن جهبل الشافعي (ت ٧٣٣هـ) ما نصه: «وهذا ينظم من كفره مجمع عليه **ومن كفرناه من أهل القبلة** كالقائلين بخلق القرءان وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها ومن لا يؤمن بالقدر. وكذا من يعتقد بأن الله جالس على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي».

نص المفسر أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) على أن الله عز وجل يستحيل عليه الانتقال والحلول، فمن اعتقد أنه تعالى حالٌّ في السماء أو العرش، **فهو ضالٌّ مضل، كافر، قد بطل كل عمله**[(١)].

قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في تفسير البحر المحيط في أصول الفقه ما نصه: «**وارتكبوا ثلاثة أنواع من الكفر**: التجسيم لأن الولادة مختصة بالأجسام، وتفضيل جنسهم، حيث نسبوا أرفع الجنسين لهم وغيره لله تعالى؛ واستهانتهم بمن هو مكرم عند الله، حيث أنثوهم، وهم الملائكة».

ذكر الفقيه يوسف الأردبيلي الشافعي (ت ٧٩٩هـ) ما نصه[(٢)]: «إن من أثبت لله الاتصال أو الانفصال **فهو كافر**».

قال سراج الدين بن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤هـ) في كتابه «التوضيح» ما نصه[(٣)]: «**فإنه يكفر** من يقول عن الله جسم لا كالأجسام».

---

(١) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص٤٨).

(٢) **الأنوار لأعمال الأبرار**، الأردبيلي، (٢/ ٤٨١).

(٣) **التوضيح**، ابن الملقن، (٣٣/ ٢٥٦).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «استدلاله من هذه الآية والحديث على أن لله صفة سماها عينًا ليست هو ولا غيره، وليست كالجوارح المعقولة بيننا؛ لقيام الدليل على استحالة وصفه بأنه ذو جوارح وأعضاء. خلافًا لما تقوله المجسمة من أنه جسمٌ لا كالأجسام، واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين، ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول، **وذلك كله باطل وكفر من متأوله**».

قال الإمام أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ) في «النكت على المختصرات الثلاث»[2] ما نصه: «وفي شرح المهذب **جزم بتكفير المجسمة** ومنكري العلم بالجزئيات».

ونقل الحافظ العراقي[3] شيخ الحفاظ عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والأشعري والباقلاني تكفير من نسب إلى الله الجهة، وقال المحدث محمَّد زاهد الكوثري في مقالاته[4]: «إن القول بإثبات الجهة له تعالى **كفرٌ عند الأئمة الأربعة هداة الأمة** كما نقل عنهم العراقي على ما في شرح المشكاة لعلي القاري».

قال تقي الدين الحصني الشافعي (ت ٨٢٩هـ) في كتابه «كفاية الأخيار»[5]: «إلَّا أنَّ النوويّ جزم في صفة الصلاة من شرح المهذّب بتكفير **المجسّمة**،

(١) **التوضيح**، ابن الملقن، المجلد ٣٣، (ص٢٥٦).

(٢) **النكت على المختصرات الثلاث**، أبو زرعة، (ص٣٤٣).

(٣) **شرح المشكاة**، القاري، (٣/ ٣٠٠).

(٤) **مقالات الكوثري**، الكوثري، (ص٣٢١).

(٥) **كفاية الأخيار، الحصني**، (٢/ ٣٨٢).

قلت: وهو الصَّواب الذي لا محيد عنه، إذ فيه أي قول من قال بالجسميّة مخالفة صريح القرآن، قاتلَ الله المجسّمةَ والمعطّلةَ ما أجرأهم على مخالفة مَن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]، وفي هذه الآية ردّ على الفرقتين».

وقال أيضًا ما نصه[2]: «**وقد بالغ في الكفر** من ألحق صفة الحق بالخلق وأدرج نفسه في جريدة السامرة واليهود الذين هم أشد عداوة للذين آمنوا».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «وقال بعض أئمة الحنابلة المنزهين من أثبت لله تعالى الصفات بمعنى المحسوس **فما عنده من الإسلام خبر** تقدس الله عز وجل عما يقولون علوا كبيرًا».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «ومنهم أي ومن المشبهة ابن حامد والقاضي تلميذه وابن الزاغوني، وهؤلاء من ينتمي إلى الإمام ويتبعهم على ذلك الجهلة بالإمام أحمد وبما هو معتمده مما ذكرت بعضه **وبالغوا الافتراء إما لجهلهم وإما لضغينة** في قلوبهم كالمغيرة بن سعيد وأبي محمَّد الكرامي **لأنهم أفراخ السامرة في التشبيه ويهود في التجسيم**».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «وكان الشيخ زين الدين رجب **ممن يعتقد كفر ابن تيمية** وله عليه الرد، وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس:

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٢٩٤).

(٣) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٢٩٢).

(٤) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٢٥٨).

(٥) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٤٠١).

معذور السبكي يعني في تكفيره والحاصل أنه وأتباعه من الغلاة في التشبيه والتجسيم والازدراء بالنبي ﷺ وبغض الشيخين وبإنكار الأبدال الذين هم خلفوا الأنبياء ولهم دواهي أخر لو نطقوا بها لأحرقهم الناس في لحظة واحدة، فنسأل الله تعالى العافية ودوامها، إنه على ما يشاء **قدير، وبالإجابة جدير**».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾[2] **هم الذين شبهوا الله سبحانه وتعالى بخلقه**».

وقال أيضًا ما نصه[3]: «فإن المشبهة أثبتوا لله ما لم يأذن فيه بل نهى عنه **وهي زيغة سامرية ويهودية**».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «من شبّهه أي شبّه الله أو كيّفه **كفر**».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «هذا مذهب أهل الحق والسنة والأثر، ودليلهم جليٌّ واضحٌ من شبّهه أي شبّه الله أو مثل أو جسم فهو **مع السامرة واليهود** من حزبهم يوم تظهر المخبآت وتبلى السرائر وتبين الفضائح وإن قيل عنه في الدنيا أنه ولي وصالح. هلك الهالكون بآرائهم لأنه عمل غير صالح، وفاز المنزهون فيا لها من صفقة رابحة».

---

(١) دفع شبه من شبّه وتمرّد، الحصني، (ص١٦١).

(٢) سورة يوسف، الآية ١٠٦.

(٣) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٣٢٤).

(٤) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٣٢٧).

(٥) دفع شبه من شبه وتمرد، الحصني، (ص٣٢٧).

وقال أيضًا ما نصه[1]: «والمشبهة والمجسمة **أهل الزيغ كفارٌ**، فمن شبّه أو عطّل **فمأواه النار**».

وقال أيضًا ما نصه: «الكيف من صفات الحدث وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل منزه عنه فإثباته له سبحانه **كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة**».

قال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في «الفتح»[2]: «واستدل به أبو علي الفارسي في «التذكرة» **على تكفير المشبهة** فحمل الحديث عليهم وأنهم المراد بقوله المصورون أي الذين يعتقدون أن لله صورة. وتعقّب بالحديث الذي بعده في الباب بلفظ: «إن الذين يصنعون هذه الصورة يعذبون» وبحديث عائشة الذي بعد بابين بلفظ: «**إنّ أصحاب هذه الصور يعذبون**» وغير ذلك، ولو سَلِمَ له استدلاله لم يرد عليه الإشكال المقدم ذكره».

وقال أيضًا ما نصه: «وأما أهل السنّة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل، ومن ثم قال الجنيد فيما حكاه أبو القاسم القشيري «التوحيد إفراد القديم من المحدث» وقال أبو القاسم التميمي في كتاب «الحُجّة»: التوحيد مصدر وحّد يُوحِّد، ومعنى وحّدت الله اعتقدته منفردًا بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه، وقيل معنى وحدته علمته واحدًا، وقيل: سلبت عنه الكيفيّة والكميّة فهو واحد في ذاته لا انقسام له، وفي صفاته لا شبيه له في إلهيته وملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره».

---

(١) **دفع شبه من شبه وتمرد**، الحصني، (ص٣٣٠).

(٢) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٠/ ٣٩٧).

وقال أيضًا في «تهذيب التهذيب» ما نصه: «وقال داود بن الحسين البيهقي بلغني أن الحلواني قال لا أكفر من وقف في القرءان قال داود فسألت سلمة ابن شبيب عن الحلواني فقال: يرمى في الحش من **لم يشهد بكفر الكافر فهو كافر**».

قال شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ) شارحًا عبارة: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة»، ما نصه[(١)]: «أقول هذا كلام قد اشتهر بين الناس، ونقل عن الأئمة مثل الشافعي وأبي حنيفة، وليس على إطلاقه؛ **إذ المجسم كافر**، وإن صام وصلى أي صورةً. والحاصل: أن كل ما كان وجوده معتبرًا في حصول الإيمان نافيه كافر، وإن قال بالتوحيد وصام وصلى». وهو كلام قوي منبه على ما تجده متفرقًا في مجموع ما سبق ويأتي في هذه المسألة. وليعلم أن قائل هذا الكلام هو ممن تولى تعليم السلطان محمَّد الفاتح، وولي القضاء في أيامه.

قال الحافظ عبد الرحمـٰن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) في «الأشباه والنظائر» في كتاب «الردة» ما نصه[(٢)]: قاعدة قال الشافعي: لا يكفر أحد من أهل القبلة واستثنى من ذلك: المجسم ومنكر علم الجزئيات وقال بعضهم: المبتدعة أقسام: الأول: **ما نكفره قطعًا** كقاذف عائشة رضي الله عنها ومنكر علم الجزئيات وحشر الأجساد والمجسمة والقائل بقدم العالم».

وقال أيضًا: «**المجسم كافرٌ قطعًا**». يعني بلا خلاف ولا تردد ولا توقف جزمًا.

---

(١) **الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع**، الكوراني، (ص٦٥٦).

(٢) **الأشباه والنظائر**، السيوطي، (١/ ٤٨٨).

قال الإمام محمَّد بن الحسن البدخشي (ت ٩٢٢هـ) ما نصه[١]: «فإن **الكافر** يصلي إلى قبلتنا أي صورة الصلاة كالمجسم وغيره».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «أي أن يكون من المصلين صلاتنا الموحدين العادين أنفسهم من متابعي نبينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا يقبل خبر من لم يكن كذلك سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لا ولم يقل الإسلام كما هو مشهور لئلا يخرج كالمجسمة **أي الكافر** الموافق للقبلة».

قال الشيخ ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ) في كتابه «المنهج القويم في مسائل التعليم» وهو شرح لمقدمة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمـٰن بافضل الحضرمي ما نصه[٣]: «واعلم أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم **القول بكفر** القائلين بالجهة **والتجسيم** وهم حقيقون بذلك[٤]».

وقال أيضًا ما نصه[٥]: «وقد تقدم أنه يستحيل على الله عز وجل الحركة والتنقل والتغير لأن ذلك من صفات الحدث، فمن قال ذلك في حقه تعالى فقد ألحقه بالمخلوق **وذلك كفرٌ صريح لمخالفة القرءان**».

وقال ابن حجر بعد كلامٍ في التنزيه ما نصه[٦]: «وهذا كما ترى ظاهرٌ في

---

(١) **شرح البدخشي مناهج العقول**، البدخشي، (٢/ ٣٣٦).

(٢) **شرح البدخشي مناهج العقول**، البدخشي، (٢/ ٣٣٤).

(٣) **المنهج القويم في مسائل التعليم**، الهيتمي، (ص٢٥٤).

(٤) ومعنى «حقيقون بذلك» أي جديرون بالتكفير وتكفيرهم ليس افتراءً عليهم بل لأنهم مجسمة وخالفوا المعتقد الإسلاميّ السليم فقد خرجوا عن الحق والإسلام وكفروا.

(٥) **دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد**، الحصني، (١/ ١٣).

(٦) **الأعلام بقواطع الإسلام**، ابن حجر الهيتمي، (ص٢٥).

تكفير القائلين بالجهة».

قال الشّيخ عبد الرّؤوف بن تاج العارفين الـمناويّ القاهريّ الأزهريّ (ت ١٠٣١هـ) ما نصّه[١]: «والبدعة كما قال في القاموس: الحديث في الدين بعد الإكمال وما استحدث بعد النّبي ﷺ من الأهواء. وقال غيره: اسم من ابتدع الشّىء اخترعه وأحدثه ثـمّ غلبت على ما لـم يشهد الشّرع لـحسنه وعلى ما خالف أصول أهل السّنّة والـجماعة في العقائد وذلك هو الـمراد بالحديث لإيراده في حيز التّحذير منها والذّم لها والتّوبيخ عليها وأمّا ما يـحمده العقل ولا تأباه أصول الشّريعة فحسنٌ والكلام كلّه في مبتدع لا يكفر ببدعته **أمّا من كفر بـها كمنكر العلم بالـجزئيّات وزاعم التّجسيم أو الـجهة أو الكون أو الاتصال بالعالـم أو الانفصال عنه**» اهـ.

قال أبو النجيب عبد القاهر السهروردي في كتابه آداب المريدين (ت ١٠٩٧هـ) ما نصه: «خلافًا للكرامية والمشبهة ومن قال بقولهم بأنه فوق العرش، **فهو كفرٌ وخروج عن الدين** أعاذنا الله تعالى منه».

وقال أيضًا: «وفي الخلاصة أن المشبه إذا قال: له تعالى يد ورجل كما للعباد **فهو كافر**».

قال عبد الله بن حسين بن طاهر (ت ١٢٧٢هـ) ما نصه[٢]: «أو من نسب له تعالى صفة يجب تنزيهه عنها إجماعًا مما يدل العقل على أنه نقص في حقه تعالى كالجسم»[٣]. **أي يكفر** من نسب إليه تعالى شيئا مما يدل العقل على

---

(١) **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المناوي، (١/ ٧٣).

(٢) **سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق**، عبد الله بن حسين، (ص٦٨).

(٣) وقد قال أحد محققي كتاب «سلم التوفيق» في تفسير عبارة الشيخ عبد الله بن حسين في =

استحالته عليه مما هو نقص في حق الإلـه، كالجسم، والأعضاء، والمكان، والحجم، والأجزاء، والجهة، والشكل، واللون، والاحتياج، والعواطف، والحدوث، والموت، والتضرر، والانتفاع، والعجز، والروح.

قال الشيخ محمَّد محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت ١٣٣٨هـ) في شرح منظومة علم الأثر للسيوطي ما نصه[١]: «**وكافر ببدعة وهو المجسم**.. هذا ما نقل عن النووي».

قال الشيخ حسن البنا (ت ١٣٦٨هـ) ما نصه[٢]: «فرقة أخذت بظواهرها كما هي فنسبت إلى الله وجهًا كوجوه الخلق ويدًا أو أيديًا كأيديهم وضحكًا كضحكهم وهكذا حتى فرضوا الإلـه شيخًا وبعضهم فرضه شابًا وهؤلاء المجسمة والمشبهة **وليسوا من الإسلام في شيء** وليس لقولهم نصيب من الصحة. ويكفي في الرد عليهم قول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[٣]، وقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[٤]».

قال الشيخ محمَّد ياسين الفاداني (ت ١٤١٠هـ) ما نصه[٥]: «حتى من كان

=حاشيته ما نصه: «أي يكفر من نسب إليه تعالى شيئًا مما يدل العقل على استحالته عليه مما هو نقصٌ في حق الإلـه، كالجسم والأعضاء والمكان والحجم والأجزاء والجهة والشكل واللون والاحتياج والعواطف والحدوث والموت والتضرر والانتفاع والعجز والروح». **سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق**، عبد الله بن حسين، (ص٦٨).

(١) **منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر**، الترمسي، (ص١٢٩).

(٢) **مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا**، حسن البنا، (ص٤١١، ٤١٢).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **سورة الإخلاص**، الآية ١-٤.

(٥) **بغية المشتاق في شرح اللمع**، الفاداني، (ص٢٤٣).

من لوازم بدعته أنه **كافر عندنا وإن كان من أهل قبلتنا** كالمجسمة والمشبهة والحلولية».

وقال في كتابه «بغية الـمشتاق» ما نصّه[1]: «وشمل أيضًا **من نكفره ببدعته كالـمجسمة**، فلا يعتبر بخلاف، وإن كان يصلي إلى القبلة صورةً، ويعتقد نفسه مسلمًا».

قال الشيخ أحمد جابر جبران المكي اليمني (ت ١٤٢٥هـ) المدرس بالقسم العالي بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة سابقًا وبالمعهد العالي لإعداد الأئمة والدعاة التابع لرابطة العالم الإسلامي ما نصه[2]: «فائدة في أن النفي والتشبيه من أمراض القلوب: النفي والتشبيه هما مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرءان، قال تعالى ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴿٣٢﴾﴾[3] فهذا مرض شهوة، وقال تعالى ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴿١٠﴾﴾[4]، وقال تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴿١٢٥﴾﴾[5] فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته بأن يهديه الله إلى الإسلام باعتقاده التنزيه ونفيه التشبيه ونطقه بالشهادتين، والآية في ذلك صريحة، قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ

---

(١) **بغية المشتاق في شرح اللمع**، الفاداني، (ص٢٨١).

(٢) **التعليقات السنية على متن العقيدة الطحاوية**، أحمد جبران، (ص١٢٠).

(٣) **سورة الأحزاب**، الآية ٣٢.

(٤) **سورة البقرة**، الآية ١٠.

(٥) **سورة التوبة**، الآية ١٢٥.

وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]، **وتشبيه الله بخلقه كفر**».

قال الحافظ الفقيه المجتهد عبد الله بن محمَّد الهرري[2] (ت ١٤٢٩هـ) ما نصه[3]: «اعتقاد المسلمين سلفهم وخلفهم أن الله غنيّ عن العالمين، أي مستغنٍ عن كلّ ما سواه أزلًا وأبدًا فلا يحتاج إلى مكان يقوم به أو شىء يحلّ

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) وقد ذكر الدكتور عماد حسن مرزوق في رسالته التي سماها «بيان حقيقة السلفية» تحت فصلٍ يتعلّق بما للعلماء من آراء وردودٍ على عقيدة الوهابية المنتسبين للسلفية كذبًا وزورًا ما نصه: «الشيخ عبد الله الهرري أحد العلماء المعاصرين الذي يمثلون العقيدة السنية الأشعرية، وقد وضع عدّة مصنفات تناول فيها عقائد الوهابية الحنابلة بالنقد، وقد خصّ ابن تيمية بكتاب مستقل عنوانه «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» أثبت في مقدمته تقاريظ بعض علماء أهل السنة للكتاب وهم الشيخ كمال الدين جعيط مفتي تونس، والأستاذ حبيب المساوي رئيس جامعة ومعهد ومدرسة الزيادة الإسلامي بجاكرتا، والأساتذة محمد عارف المصباحي ونصر الله القادري ومحمد فضل حسن القادري الأساتذة في المدرسة العربية «فيض العلوم» بالهند، والشيخ محمد أختر رضا القادري الأزهري مفتي عموم الهند، والشيخ محمد مهاجرين تلميذ الشيخ المحدث محمد ياسين الفاداني، وقد تتبع الهرري ابن تيمية فيما خالف فيه فرق أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية والصوفية وهي: قوله بحوادث لا أول لها لم تزل مع الله، قوله بقيام الحوادث بذات الله، قوله بالجسمية، قوله إن الله يتكلم بحرف وصوت وأنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء، قوله بالانتقال والحركة في حق الله تعالى، قوله بنسبة الحد لذات الله تعالى، قوله بالجلوس في حق الله تعالى.. ثم أثبت الهرري في آخر كتابه بيانًا بالمصنفات التي ردّت على العقيدة الحنبلية الوهابية، وقد بلغت تلك المصنفات ما يتجاوز مائة وخمسين مصنفًا كلها لعلماء أهل السنة بما يوضح موقف أهل السنة من العقيدة الحنبلية الوهابية التي يدعو إليها اليوم الوهابية باسم السلفية. والخلاصة أن عقيدة الحنابلة الوهابية كإثبات الوجه واليد والجهة لله، وتحريم السفر بنية زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ونحو ذلك من العقائد التي تعرض اليوم من قبل أدعياء السلفية على أنها عقيدة أهل السنة والسلف الصالح قد اعتبرها علماء أهل السنة عقيدة مخالفة لأهل السنة ووصفوا معتنقيها بأنهم مجسمة ومشبهة وحشوية يريدون أن يفسدوا عقائد المسلمين». المسمى **بيان حقيقة السّلفية**، عماد مرزوق، (ص٤١ـ٤٣).

(٣) **القول الفصل المنجي في الرد على حسن قاطرجي**، الهرري، (ص١٩).

به أو إلى جهة. ويكفي في تنزيه الله عن المكان والحيّز والجهة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[1]، فلو كان لله مكان لكان له أمثال وأبعاد وطول وعرض وعمق ومن كان كذلك كان محدثًا محتاجًا لمن حدّه بهذا الطول وبهذا العرض وهذا العمق، قال الإمام الطحاوي: «من وصف الله بمعنى من معاني البشر **فقد كفر**»، فتبين من هذا أن نسبة الجهة والتحيز والمكان لله تعالى **كفرٌ وتكذيبٌ للقرءان الكريم وللأحاديث ولصريح العقل**».

قال الشيخ أحمد بالعيت الوقراوي (كان حيًا سنة ١٤٣٦هـ) ما نصه[2]: «**قد ثبت عند أهل العلم أن فرعون هو إمام المجسمة المشؤومة** وإن القائلين بأن الله تعالى في السماء لم يأتوا بشىء جديد وإنما يرددون **ويقولون بما قاله فرعون** قبلهم كما حكى الله تعالى عن إمام المجسمة فرعون الذي ظن أن رب موسى عليه الصلاة والسلام في السماء والعياذ بالله، وقد قال الله تعالى ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ۝٤٦﴾[3]».

وقال أيضًا ما نصه[4]: «التجسيم في حق الله نقصٌ، فمن قال: الله جسمٌ لا كالأجسام، فهو كالقائل: الله موصوف بنقص لا كالنقص، **فما هذه السخافة معشر المتأخرين**».

وقال أيضًا ما نصه[5]: «**فكيف تجرأ بعض المتأخرين بإعادة الوثنية**

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) مختصر التيسير في تحكيم أهل التفسير، أحمد الوقراوي، (ص١٩).

(٣) سورة غافر، الآية ٤٦.

(٤) درج المعالي شرح بدء الأمالي، ابن جماعة، (ص١٣٩).

(٥) درج المعالي شرح بدء الأمالي، ابن جماعة، (ص١٤٠).

والتسامح فيها باسم الإسلام، لا والله العظيم لا يكون، هلّا شمّروا عن سواعدهم وحاربوا التجسيم وصححوا عقائد الناس».

وقال أيضًا ما نصه[1]: «**فهؤلاء الذين تسامحوا في عدم تكفير المجسم وكبرت كلمة تخرج من أفواههم جعلوا الجهل أحسن من العلم**». والعياذ بالله من هذا الكفر.

وقال أيضًا ما نصه في تحقيق كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي في الحاشية ما نصه[2]: «بل قال جمع منهم أي من السلف ومن الخلف إن معتقد الجهة **كافر** كما صرح به العراقي، وقال: إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني وقد اتفق سائر الفرق على تأويل نحو ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۝٤﴾[3]».

قال العلامة الشيخ المحدث الفقيه عبد الله الهرري المعروف بالحبشي (ت ١٤٢٩هـ) رحمه الله ما نصه[4]: «وحكم من يقول: إنّ الله تعالى في كل مكان أو في جميع الأماكن **التكفير** إذا كان يفهم من هذه العبارة أنَّ الله بذاته منبثٌّ أو حالٌّ في الأماكن، أما إذا كان يفهم من هذه العبارة أنه تعالى مسيطر على كل شىءٍ وعالمٌ بكل شىء فلا يكفر. وهذا قصدُ كثير ممن يلهج بهاتين الكلمتين، ويجب النهي عنهما في كل حال».

---

(١) **درج المعالي شرح بدء الأمالي**، ابن جماعة، (ص١٤١).

(٢) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص٢٦١).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **الصراط المستقيم**، الهرري، (ص٢٦).

وقال أيضًا(١): «**ويكفر** من يعتقد التحيُّز لله تعالى، أو يعتقد أن الله شىءٌ كالهواء أو كالنور يملأ مكانًا أو غرفة أو مسجدًا، ونسمّي المساجد بيوت الله لا لأن الله يسكنها بل لأنها أماكن يُعْبَدُ الله فيها.

وكذلك يكفر من يقول الله يسكن قلوب أوليائه إن كان يفهم الحلولَ. وليس المقصود بالمعراج وصول الرسول إلى مكان ينتهي وجود الله تعالى إليه ويكفر من اعتقد ذلك، إنما القصدُ من المعراج هو تشريف الرسول ﷺ باطلاعه على عجائب في العالم العلويّ، وتعظيمُ مكانته ورؤيتُه للذات المقدس بفؤاده من غير أن يكون الذات في مكانٍ». ومثله قال الشيخ تقي الدين الحصني رحمهما الله.

وقال أيضًا في «إظهار العقيدة السنية» ما نصه: «إن كان يفهم من هذه العبارة أي قول بعضهم: إن الله في كل مكان تحيز الذات القديم الأزلي المقدس في الأماكن كلها فهو كافر من أكفر الكفار لأنه إذا كان الذي يعتقد أن الله متحيز بمكان واحد كالعرش **كافرا** لأنه أثبت لله المشابهة لخلقه وذلك لأن فوق العرش كتابا كتب الله فيه إن رحمتي تغلب غضبي رواه البخاري وابن حبان فلو كان الله متحيزا فوق العرش لكان ذلك الكتاب مثلا لله».

وأما المجسمة فهم الذين يعتقدون أن الله جسم وهم في هذا العصر الوهابية ومن وافقهم في هذا. وقد قال الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه «النوادر»: «المجسم جاهل بربه **فهو كافر به**».

وإليكم أيها القرَّاء بمعنى ما أملاه شيخنا الشيخ عبد الله الهرري في

---

(١) **الصراط المستقيم**، الهرري، (ص٢٦).

بعض مجالسه العامة: «قال ﷺ: «**اللهم إني أجعلك في نحورهم وأعوذ بك من شرورهم**» رواه الإمام أحمد والبيهقي وغيرهما بهذا اللفظ، معنى «**أجعلك في نحورهم**» أي أتحصن بك وأحتمي فتحول بيني وبينهم. ويقال للمشبهة: هذا الحديث يهدم دينكم وعقيدتكم أن الله بذاته في جهة فوق بزعمكم لأن الظاهر يلزم منه أن يكون الله بذاته في نحور الأعداء وهذا كفرٌ وحلولٌ كبيرٌ، فإن بقيتم على مذهبكم في الأخذ بظاهر الروايات فهذا واحدٌ منها، وهو مرويٌ بأسانيد صحيحة، وتكونون فريسةً وغنيمةً لأهل الحلول قاتلهم الله لأنهم يقولون بحلول الله تعالى في قلوبهم والعياذ بالله تعالى من هذا الكفر الفظيع، فسيقولون لكم: من أذن لكم أن تجعلوه في النحر دون القلب وبينهما شبرٌ أو أقل؟ وإن قلتم هو ليس على ظاهره قلنا لماذا؟ ألأنه أوهم التشبيه؟ فالقاعدة نفسها، والنسبة بين القولين التوافق والاشتراك في الجسمية والمسافة، فمن تزعمونه الإلـٰه عندكم على العرش بذاته هو الذي جعلوه بذاته في القلب والنحر والعياذ بالله، فتصريحكم بالمماسة كعقيدة الحلوليين،إن قلتم بغير مماسة فهل عندكم بينهما مسافة متناهيةٌ أم غير متناهية، فإن كانت متناهية عندكم فذلك هو «الوثن» بعينه، وإن قلتم بمسافة غير متناهية فقد جعلتموه عدمًا، وكل هذه الأقوال كفرٌ لا جاء بها سلف متّبعٌ ولا خلفٌ منتفع، لكن الحق لا بد من قوله، فإنكم تفارقون الحلوليين في التجزئة، فأولئك الملاعين عندهم الله متجزئ في قلب فلان جزء وفي قلب فلان جزء، أما أنتم فقد جعلتم هذا الصنم كاملًا بل مجموعًا لا ينقصه شيء إلا الفرج واللحية حتى يصير تمامًا مثل زيدٍ وعمرٍو، قاتل الله كفر المجسمة والحلولية والمعطلة، ورضي الله تعالى عن سيدنا أبي حنيفة وسيدنا أبي

الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي، فقد سلُّوا سيوف التوحيد والتنزيه ولم تزل بحمد الله الأكف البيضاء تضربُ بها، أدام الله عزها ءامين».

وأختم بما قاله الإمام الشافعيّ رضي الله عنه جامعًا ما قيل في التوحيد: «من انتهض لمعرفة مدبّره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكرُه فهو مشبّه، وإنِ اطمأنَّ إلى العدم الصّرف فهو معطِل، وإن اطمأن لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحّد». رواه البيهقيّ وغيره[1] وقد تقدَّم.

وأما ما ترويه المشبهة عن الإمام الشافعيّ مما هو خلاف العقيدة السنية ففي سنده أمثال العشاري وابن كادش، أما ابن كادش فهو أبو العز بن كادش أحمد بن عبيد الله المتوفى سنة (ت ٥٢٦هـ) من أصحاب العشاري اعترف بالوضع، راجع ميزان الاعتدال في نقد الرجال[2] وحكم مثله عند أهل النقد معروف. وأما العشاري فهو أبو طالب محمَّد بن عليّ العشاري (ت ٤٥٢هـ) مغفل، وقد راجت عليه العقيدة المنسوبة إلى الشافعي كذبًا وكل ذلك بإثبات الذهبيّ نفسه في كتاب الميزان[3] وغيره[4]، وكذا ما ينسب للشافعيّ وصية الشافعيّ فهو رواية أبي الحسن الهكاريّ المعروف بوضعه كما هو معروف في كتب الجرح والتعديل[5]، فليحذر تمويهات المجسّمة فإن دأبهم ذكر ما

---

(١) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص١٥٢).

(٢) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبيّ، (١/ ٢٥٩).

(٣) قال الذهبيّ في ترجمته: «أدخلوا عليه أشياء فحدّث بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، ومنها عقيدة للشافعيّ وذكر بعض الأباطيل عنه ثم قال فقبّح الله من وضَعَه، والعَتَبُ إنما على محدّثي بغداد كيف تركوا العشاريّ يروي هذه الأباطيل». **ميزان الاعتدال**، الذهبيّ، (٦/ ٢٦٧).

(٤) **لسان الميزان**، ابن حجر، (٥/ ٣٠٢).

(٥) قال أبو الوفا الحلبيّ الطرابلسيّ في **الكشف الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحديث** (١/ ١٨٤)،=

يوافق هواهم وإن كان كذبًا وباطلًا. فقد كان كل علماء الشافعية المعتبرين على تنـزيه الله سبحانه عن صفات المخلوقات من الأجسام الكثيفة واللطيفة. ولو تخبَّط بعض من ينتسب إليهم في متاهات الجهل، فمردّ هذا إلى عدم ثبات عقيدة التنـزيه في قلوبهم حسبما كان يعلّمها الإمام الشافعيّ رضي الله عنه وكبار علماء مذهبه كما سبق النقل عنهم.



= وابن حجر العسقلانيّ في **لسان الميزان** (٥/ ٤٨٣)، والذهبيّ في **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** (٣/ ١١٢)، وكذلك قال في **المغني في الضعفاء** (٢/ ٤٤٣): «عليّ بن أحمد أبو الحسن الهكاريّ قال ابن النجار متهم بوضع الحديث وتركيب الأسانيد وقال ابن عساكر لم يكن موثّقًا». وقال ابن الدمياطيّ في المستفاد من **ذيل تاريخ بغداد** (١/ ١٣٦): «وكان الغالب على حديثه أي على الهكاريّ الغرائب والمنكرات، ولم يكن حديثه يشبه حديث أهل الصدق، وفي حديثه متون موضوعة مركبة على أسانيد صحيحة، وقيل: إنه كان يضع الحديث بأصبهان، قدم بغداد، وحدَّث بها. قال أبو القاسم بن عساكر: علي بن أحمد الهكاريّ لم يكن موثّقًا، بلغني أن ابن الخاضبة قصده لما قدم بغداد، فذكر له أنه سمع من شيخ استنكر سماعه منه، فسأله عن تاريخ سماعه منه، فذكر تاريخًا متأخّرًا عن وفاة ذلك الشيخ، فقال ابن الخاضبة: هذا الشيخ يزعم أنه سمع منه بعد موته بمدة، وتركه وقام».

الفصل الرابع
تكفير الحنابلة للمجسم

قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه (ت ٢٤١هـ): «من قال الله جسمٌ لا كالأجسام **فهو كافر**».

قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في «صيد الخاطر»[١]: «وكل من قاس صفة الخالق على صفات المخلوقين **خرج إلى الكفر** فإن المجسمة دخلوا في ذلك لأنهم حملوا أوصافه على ما يعقلون».

وقال أيضًا ما نصه[٢]: «فإياك أن تقيس شيئا من أفعاله على أفعال الخلق أو شيئا من صفاته سبحانه وتعالى، فإنك إن حفظت هذا سلمت من التشبيه الذي وقع فيه من رأى الاستواء اعتمادًا والنـزول نقلة، ونجوت من الاعتراض **الذي أخرج قوما إلى الكفر** حتى طعنوا في الحكمة».

وقال أيضًا ما نصه[٣]: «ولقد عجبت لرجل أندلسي يقال له ابن عبد البر[٤] صنف كتاب التمهيد، فذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا، فقال: هذا يدل على أن الله تعالى على العرش لأنه لولا ذلك لما كان لقوله ينزل معنى وهذا كفرٌ والعياذ بالله، وهذا كلام **جاهل بمعرفة الله عز وجل** لأن هذا

(١) **صيد الخاطر**، ابن الجوزي، (ص٢٦٧ ٢٦٨).

(٢) **صيد الخاطر**، ابن الجوزي، (ص٢٧٢).

(٣) **صيد الخاطر**، ابن الجوزي، (ص٦٠).

(٤) يقول ابن عبد البر المجسم في كتابه المسمى التمهيد ما نصه: «ولكنا نقول استوى من لا مكان إلى مكان». والعياذ بالله من هذا الكفر القبيح. **التمهيد**، ابن عبد البر، (٧/ ١٣٦).

استسلف من حسّه ما يعرفه من نزول الأجسام، فقاس صفة الخلق عليه، فأين هؤلاء واتباع الأثر».

قال الشيخ ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ما نصه[١]: «السمع والبصر والعلم والحياة فإنها لا تكون في حقنا إلا من أدوات، فالسمع من انخراق، والبصر من حدقة، والعلم من قلب، والحياة في جسم، فإن قلتم إنها في حق الباري كذلك **فقد جسمتم وشبهتم وكفرتم**».

قال محمَّد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي (ت ١٠٨٣هـ) في كتابه «مختصر الإفادات»[٢] ما نصه: «ولا يشبه شيئًا ولا يُشبهه شيء، فمن شبَّهه بشيءٍ من خلقه **فقد كفر** كمن اعتقده جسمًا أو قال إنه جسم لا كالأجسام فلا تبلغه سبحانه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا تضرب له الأمثال».

وقال أيضًا ما نصه[٣]: «من اعتقد أو قال إن الله بذاته في كل مكان أو في مكان **فهو كافر** فيجب الجزم بأنه سبحانه بائن[٤] من خلقه، فالله كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان».

وقال أيضًا ما نصه[٥]: «ويجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهر

---

(١) المسمى **تحريم النظر في كتب الكلام**، ابن قدامة، (ص٦٤).

(٢) **مختصر الإفادات**، ابن بلبان، (ص٤٩).

(٣) **مختصر الإفادات**، ابن بلبان، (ص٤٨٩).

(٤) يُنَبَّه لمراد من قال من الأئمة عن الله: «إنه بائن من الأشياء» ومن قال منهم «إنه تعالى غير مباين» فإنه ليس فيهما خلاف حقيقيّ، بل مراد من قال بائن أنه لا يشبهها ولا يماسّها، ومراد من قال ليس مباينًا نفي المباينة الحسية المسافية. فمن نقل كلام من قال منهم: إنه بائن وحمله على نسبة المباينة المسافية والمحاذاة إلى الله تعالى كما يقول ابن تيمية فقد باين الصواب وكفر وضلَّ، وقَوَّلَ أئمة أهل الحقّ ما لم يقولوه. فحذار حذار ممن يحمل كلامهم على غير محمله.

(٥) **مختصر الإفادات**، ابن بلبان، (ص٤٨٩).

ولا جسم ولا عرض لا تحله الحوادث ولا يحل في حادث ولا ينحصر فيه فمن اعتقد أو قال إن الله بذاته في كل مكان أو في مكان **فكافر**».

وقال أيضًا ما نصه: «إن من وصف الله بالمكان والجهة فهو مشبه مجسم لله **لا يعرف ما يجب للخالق**».

وقال الشيخ ابن حجر الهيتميّ[1] في التحذير من ابن تيمية المجسّم وتلميذه ابن القيّم تحت عنوان «مطلب في عقيدة الإمام أحمد رضي الله عنه وأرضاه»: «وسئل أي الهيتميّ: في عقائد الحنابلة ما لا يخفى على شريف علمكم، هل عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه كعقائدهم؟

فأجاب بقوله: عقيدة إمام السّنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل جنان المعارف متقلبه ومأواه وأفاض علينا وعليه من سوابغ امتنانه وبوَّأه الفردوس الأعلى من جنانه، موافقة لعقيدة أهل السّنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا عن الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص، بل وعن كل وصف ليس فيه كمال مطلق. وما اشتهر به جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه، فلعن الله من نسب ذلك إليه أو رماه بشيء من هذه المثالب التي برّأه الله منها. وقد بيّن الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج بن الجوزيّ من أئمة مذهبه المبرّئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة أن كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه وافتراء وبهتان، وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك وتنزيه

(١) **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتميّ، (١/ ٤٨٠، ٤٨١).

الله تعالى عنه، فاعلم ذلك فإنه مهم. وإياك أن تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه وأضلّه الله على علم، وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله، وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود وتعدَّوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة فظنّوا بذلك أنهم على هدى من ربهم، وليسوا كذلك، بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان، فخذل الله متبعهم، وطهّر الأرض من أمثالهم».

وقال أبو الفضل التميميّ رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها[١] كما تقدم: «وأنكر أحمد على من قال بالجسم أي في حقّ الله وقال إن الأسماء أي أسماء الأشياء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم أي الجسم لذي طول وعرض وسَمك وتركيب وصورة وتأليف، والله سبحانه وتعالى خارج عن ذلك كلّه أي منـزّه عن ذلك كلّه ولم يجئ ذلك في الشريعة أي ولم يَرِدْ إطلاق الجسم على الله في الشرع فبطل إطلاق ذلك على الله شرعًا ولغةً». ونقله عنه الحافظ البيهقيّ في مناقب أحمد[٢] وغيرُه[٣].

ويقول التميميّ في الكتاب عينه[٤]: «والله تعالى لم يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش، وكان أي الإمام أحمد ينكر على من يقول إن الله في كل مكان بذاته لأن الأمكنة كلها محدودة».

---

(١) **اعتقاد الإمام المبجّل**، أبو الفضل التميميّ، (١/ ٢٩٨).

(٢) **عقيدة الإمام أحمد**، البيهقي، (ص١١١).

(٣) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص٣٣).

(٤) **اعتقاد الإمام المبجّل**، أبو الفضل التميميّ، (١/ ٢٩٧).

الفصل الخامس
تكفير من قال عن اللّه «جسم لا كالأجسام»

١- قال الزركشي: «ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال: «**من قال الله جسمٌ لا كالأجسام كفر**»[١].

وأحمد بن حنبل هو إمام السنة الحافظ المجتهد الولي الصدّيق رضي الله عنه وأرضاه وها هو يكفّر بالنص الصريح من يقول الله جسمٌ ولو قال لا كالأجسام لأنه عندما قال جسمٌ جعله مخلوقًا، وقوله لا كالأجسام بعد ذلك تناقضٌ.

٢- قال الفقيه سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»[٢] ما نصه: «**خلافًا لما تقوله المجسمة من أنه تعالى جسمٌ لا كالأجسام** واستدلوا على ذلك بهذه كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول **وذلك كله باطل وكفر** من متأوله لقيام الدليل على تساوي الأجسام في دلائل الحدث القائم بها».

٣- قال شارح البخاري أبو الحسين علي بن خلف بن عبد الملك الشهير

---

(١) نقله الفقيه بدر الدين محمد بن بهاء الدين الزركشي في **تشنيف المسامع**، (٤/ ٦٤٨).

(٢) **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ابن الملقن، (مجلد٣٣/ ٢٥٦).

بابن بطال في كتابه «شرح صحيح البخاري»[1] ما نصه: «**خلافا لما تقوله المجسمة من أنه جسم لا كالأجسام** واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول **وذلك كله باطل وكفر من متأوله**».

٤- قال الفقيه الحنفي كمال الدين محمَّد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام في كتابه «شرح فتح القدير»[2] ما نصه: «**وإن قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع وقيل يكفر بمجرد الإطلاق أيضا وهو حسن بل هو أولى بالتكفير**».

٥- قال أحمد بن حمدان بن شبيب النميري الحراني الحنبلي في كتابه «نهاية المبتدئين في أصول الدين»[3] ما نصه: «**ومن شبهه بخلقه فقد كفر نص عليه أحمد وكذا من جَسَّم أو قال إنه جسم لا كالأجسام،** ذكره القاضي».

٦- قال محمَّد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي في كتابه «مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب والزيادات»[4] ما نصه: «**فمن شبهه بشيء من خلقه فقد كفر كمن اعتقده جسما أو قال إنه جسم لا كالأجسام**».

---

(١) **شرح صحيح البخاري**، ابن بطال، (١٠/ ٤٣٢).

(٢) **شرح فتح القدير**، ابن الهمام، (١/ ٣٦٠).

(٣) **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، النميري، (ص٣١).

(٤) **مختصر الإفادات**، ابن بلبان، (ص٤٩٠).

٧- قال علي بن نايف الشحود الحمصي في كتابه المفصل في شرح حديث «**من بدل دينه فاقتلوه**» ما نصه: «أو نسبة ما يجب تنزيهه عنه إجماعا كالجسم.

الشرح: أن هناك صفات يعرف الجاهل والعالم من المسلمين أن الله منزه عنها لأن فيها نسبة النقص إلى الله فإذا نسب إنسان صفة من هذه الصفات إلى ربنا عز وجل فهو كافر كالذي يصف الله أنه جسم أو بأنه ضوء أو ينسب إلى الله اللون لأنه يكون شبه الله بالمخلوقين **وكذا لو قال إن الله جسم لكن لا كالأجسام فهو كافر** وقد نقل صاحب الخصال من الحنابلة **عن الإمام أحمد أنه كفّر الذي يقول أن الله جسم لا كالأجسام** وذلك لأنه نسب إلى الله ما لا يليق به أي الجسمية».

٨- قال فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي في كتابه «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق»[1] ما نصه: «وإن قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع وقيل يكفر بمجرد الإطلاق أيضا وهو حسن بل أولى بالتكفير»، ثم قال في نفس الصحيفة: «بخلاف مطلق اسم الجسم مع نفيه التشبيه فإنه يكفر لاختياره إطلاق ما هو موهم للنقص بعد علمه بذلك ولو نفى التشبيه فلم يبق منه إلا التساهل والاستخفاف بذلك».

وانظر رحمك الله إلى قولهم إنّه يكفر بمجرد إطلاق لفظ الجسم على الله ولو نفى التشبيه كقوله لا كالأجسام لأنه لا معنى لقوله لا كالأجسام بعدما قال عن الله جسم، بل يكفرونه لأجل ذلك. وانظر إلى

(١) **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، الزيلعي، (١/ ٣٤٧).

قولهم إنه يكفر بمجرد إطلاق لفظ الجسم على الله وأن تكفيره حسن بل هو أولى بالتكفير.

٩- قال زين الدين بن نجيم الحنفي في كتابه «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»[١] عمّن قال عن الله جسم لا كالأجسام ما نصه: «وقيل يكفر بمجرد الإطلاق أيضا وهو حسن **بل أولى بالتكفير**»، وقال: «**فالحاصل أنه يكفر في لفظين هو جسم كالأجسام**». وفي اللفظ الأول بيّن أن القول الحسن فيه والأولى هو التكفير.

١٠- قال الإمام الحافظ المجتهد عبد الله بن محمَّد الهرري رضي الله عنه في كتابه المطالب الوفية شرح العقيدة النسفية ما نصه: «قال البياضي في كتابه «إشارات المرام»[٢] ما نصه: «الثانية إكفار من أطلق التشبيه والتحيز وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه واختاره الإمام الأشعري فقال في النوادر: **من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به** كما في شرح الإرشاد لأبي قاسم الأنصاري وفي الخلاصة أن المشبه إذا قال له تعالى يد ورجل كما للعباد فهو كافر».

ثم قال ما نصه[٣]: «الرابعة الرد على من أنكر إكفار المشبه مطلقًا ذهابًا إلى أن القائل بأنه جسم غالط فيه غير كافر لأنه لا يطرد قوله بموجبه كما اختاره الباقلاني في خاتمته «أبكار الأفكار»[٤] من الجزء الثاني:

(١) **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، ابن نجيم، (١/ ٣٧١).

(٢) **إشارات المرام**، البياضي، (ص٢٠٠).

(٣) **إشارات المرام**، البياضي، (ص٢٠٠).

(٤) **أبكار الأفكار**، الباقلاني، (٢/ ١٠٢).

إنما يلزم التكفير أن لو قال جسم كالأجسام وليس كذلك، بل ناقض كلامه[1] في فصل التنزيه ومن المنائح حيث قال فيه ومن وصفه تعالى بكونه جسما منهم من **قال إنه جسم أي موجود لا كالأجسام كبعض الكرامية** ومنهم من قال إنه على صورة شاب أمرد ومنهم من قال على صورة شيخ أشمط **وكل ذلك كفر**».

١١- قال الشيخ أبو المعالي محمود شكري الألوسي ما نصه[2]: «ما نسبه ناظمٌ رافضي إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذبٌ لا أصل له، بل الثابت عنه [3]وعن سائر أئمة أهل السنة عدم تكفير أهل القبلة ما لم يثبت عنهم إنكار ما علم أنه من الدين، **وإلا فيُحكم عليهم بالكفر،** كغلاة الشيعة والمجسمة القائلين إن الله جسمٌ كالأجسام فإنهم كفارٌ على ما صرّح به الإمام الرافعي وهو الأصح. و**كذا القائلون: إنه سبحانه جسمٌ لا كالأجسام**».

وبعد هذه النقول يتبين لك أيها القارئ المنصفُ أنَّ من سمَّى الله جسمًا

---

(١) الآمدي خالف كلامه في موضع ءاخر من نفس الكتاب وكذلك في كتابه المنائح لأنه في موضع قال من قال الله جسم لا كالأجسام لا يكفر وإنما لم يكفره لأنه حمل قوله على أنه يفهم منه أن الله موجود لا يشبه سائر الموجودات وليس حجما كالأحجام. هذا ما قاله في موضع وتعبيره غير سديد والصحيح أن من قال الله جسم لا كالأجسام كفر ومن قال جسم وسكت كافر بلا كلام عند أهل الحق كما يقتضيه كلام النووي في المجموع. **المجموع**، النووي، (٤/ ٢٥٣). وصرّح به ابن الهمام في **فتح القدير**، (١/ ٣٠٤). وخالف في ذلك الوهابية وسائر إخوانهم المجسمة وذلك لأنهم يعتقدون أن الله تعالى جسم حقيقي له جهة هي جهة فوق وله حركات وسكنات إلى غير ذلك من صفات الأجسام. وقولهم لا كالأجسام تستر محضٌ وتمويه حتى يُسكت عنهم. **المطالب الوفية** (حاشية)، عبد الله الهرري، (ص٨٩).

(٢) **صب العذاب على من سب الأصحاب**، الألوسي، (ص٣٨٠، ٣٨١).

(٣) أي عن أبي حنيفة.

ولو أعقبها بقوله لا كالأجسام فإنه يكفر، وقوله «لا كالأجسام» لا يُنجيه من الضلال، فإنه يكفر ما دامَ يفهم المعنى ولو لم تكن له نية ولا قصد ولا اعتقاد بل بمجرد الإطلاق.

قال أحد الشعراء:

«قل للمشبهةِ الذين تجاوزوا ... حجج العقول بكل قول منكر
يا ويلكم قستم صفات إلـٰهكم ... بصفاتكم هـذا قياس الأخسر
أيقاس صانع صنعة بصنيعه ... أيقاس كاتب أسطر بالأسطر
مـن قـال إن الله يشبه خلقه ... كـانـت مقالته مقالة مفتري
أو قـال إنـي فـي التكلم مثله ... فهو الكفور بلا محالة فاحذر
لله سمع لا كأسماع الـورى ... ويـد وعين لا كعين المحجر
وكـذا كـلام الله ليس كلفظنا ... فافهم مقالي في الصفات وذكّر».



الفصل السادس
تحقيق في مسألة لازم المذهب

يشكل على بعض الناس بسبب ما تردد على الأذهان من وجود خلاف في لازم المذهب هل هو مذهب أم ليس مذهبًا، نعم إن المسألة خلافية.

قال بعض: لازم المذهب مذهب.

وقال بعض: لازم المذهب ليس مذهبًا.

ولكن لتتضح هذه المسألة نحتاج للإجابة عن ثلاثة أسئلة:

الأول: ما معنى لازم المذهب مذهب؟

الثاني: وأين محل الاتفاق ومحل الخلاف؟

الثالث: مَنْ مِنَ العلماء بيّن هذا التفصيل؟

فأما الأمر الأول: فهو فهم معنى قولهم: «لازم المذهب مذهب». ولنقف على إيضاحها كلمة كلمة، وهي ثلاث كلمات، وبيانها كما يلي: أولها لفظة لازم: وهو «في اللغة من الملازمة للشيء والدوام عليه، وهو أيضا الفصل في القضية، فكأنه من الأضداد»[1]، «والفِعل لَزِم يَلزم، والفاعل لازم والمفعولُ به ملزوم»[2]، وأنت تقول: «لازمُ الخبَرِ احتمال الصدق والكذب»[3]، حيث

---

(١) **النهاية في غريب الأثر**، ابن الأثير، (٤/ ٢٤٨).

(٢) **تهذيب اللغة**، الهروي، (١٣/ ١٥٠).

(٣) **معجم مقاليد العلوم**، السيوطي، (ص٩٤).

يرد احتمال هذا وهذا على الخبر، «وكل شيء لازم شيئًا فقد استصحبه»[1].

وجاء في «تفسير قول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ۝٧٧﴾[2] أنه عنى به يومَ بدر، جاء أنه لوزم بين القتلى لِزامًا، وتأويله فسوف يكون تكذيبُكم لزامًا يلزمكم، فلا تُعطَونَ التَّوبة وتلزمكم به العقوبة، فيدخل في هذا يوم بَدر وغيره مما يلزمهم من العذاب.

وقال أَبو عُبَيدة: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ۝٧٧﴾[3] فَيصَلًا، وهو قريب مما مر، قال الهُذَليّ: فإِما يَنجُوَا من حَتْفِ أَرْضٍ فقد لقيَا حُتُوفهما لِزامًا وتأويلُ هذا أن الحتْف إذا كان مقدَّرًا فهو لازم، إن نجا من حَتْفِ مكانٍ فإن الحتف وهو الهلاك أي الموت لزامًا واقع بهما في المآل، وشَرٌّ لازِم ولازم دائم، ولازم جاريته إذا عانقها ملازمة»[4].

أو تقول: «الملازمة **لغةً**: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه.

واصطلاحًا: كون الحكم مقتضيًا لحكمٍ آخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريا، كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل»[5].

---

(١) **تهذيب اللغة**، الهروي، (٤/ ١٥٤). **المصباح المنير**، الفيومي، (ص١٢٧).

(٢) **سورة الفرقان**، الآية ٧٧.

(٣) **سورة الفرقان**، الآية ٧٧.

(٤) **تهذيب اللغة**، الهروي، (١٣/ ١٥١،١٥٠).

(٥) **معجم مقاليد العلوم**، السيوطي، (ص٨٧). **التعاريف**، **المناوي**، (ص٦٧٥، ٦٧٦). **التعريفات**، الجرجاني، (ص٢٩٣، ٢٩٤).

ولا يخفى أن المقصود هنا هو فهم اللازم أي ما يلزم من اللفظ الذي تكلم به المتكلم، وأن «هذا الفهم إنّما يحصل بواسطة اللّفظ الدّال على الملزوم لأنّ الذّهن ينتقل من اللّفظ إلى معناه ومن معناه إلى اللّزوم»[(١)].

فاللازم في المحصلة هو ما يتبع الشيء ويمتنع انفكاكه عنه، ولذلك قالوا: لازم المذهب مذهب.

وثانيها: **لفظة المذهب: في اللغة:** «ذهب الذّهاب السّير والمرور، ذهب يذهب ذهابًا وذهوبًا فهو ذاهب وذهوب، والمذهب مصدر كالذّهاب، وذهب به وأذهبه غيره أزاله، وقالوا: ذهبت الشّام فعدّوه بغير حرف، وإن كان الشام ظرفًا مخصوصًا، شبّهوه بالمكان المبهم، إذ كان يقع عليه المكان والمذهب، والمذهب المتوضّأ لأنّه يذهب إليه، وفي الحديث: أنّ النبي صلى اللّه عليه وسلّم «كان إذا أراد الغائط أبعد في المذهب»[(٢)] وهو مفعلٌ من الذّهاب، والمذهب المعتقد الذي يذهب إليه، ويقال: ذهب فلانٌ مذهبًا حسنًا، وقولهم: به المذْهب، يعنون الوسوسة في الماء وكثرة استعماله في الوضوء»[(٣)].

فالمذهب لغة: يشمل «محل الذهاب وزمانه، والمصدر والاعتقاد والطريقة المتسعة، ثم استعمل فيما يصار إليه من الأحكام»[(٤)].

---

(١) **البحر المحيط في أصول الفقه**، الزركشي، (١/ ٤٢٢). (بتصرف).

(٢) **المنتقى**، ابن الجارود، بلفظ «وكان إذا ذهب لحاجته أبعد في المذهب»، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التباعد للخلاء، حيث رقم ٢٧، (١/ ١٩).

(٣) **لسان العرب**، ابن منظور، (١/ ٣٩٣، ٣٩٤).

(٤) **التعاريف**، المناوي، (ص٦٤٦).

ويقال: «المذهب الكلامي: وهو أن يورد حجة للمطلوب على طريق أهل الكلام، بأن يورد ملازمة، ويستثني عين الملزوم أو نقيض اللازم أو يورد قرينة من القرائن الاقترانية لاستنتاج المطلوب، مثاله قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾﴾[1] أي الفساد منتف فكذلك تعدد الإلـٰهية منتفية، وقوله تعالى أيضًا: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَافِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾[2] أي الكوكب آفل، وربي ليس بآفل، ينتج من الثاني الكوكب ليس بربي»[3].

فيكون المعنى إجمالًا: لازم المذهب مذهب أي أن ما يتبع المذهب أي القول الذي ذهب إليه الشخص يمتنع انفكاكه عنه لأنه يُفهَم من قوله أو يمكن انفكاكه لوقوع الاحتمال في لفظه، على ما مر بيانه في الفصل الثاني.

الثاني: فأين محل الاتفاق ومحل الخلاف؟

بعد أن ذكرنا معنى اللازم في لازم المذهب، وأن المقصود بلازم المذهب: ما يتبعه ولا ينفك عنه، يمكن القول: إن ثمة تفصيل يدخل المسألة، وهو أن اللازم قد يكون واضحًا بينًا وقد يكون خفيًا، فاللازم البين الواضح هو الذي لا يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل.

وأما اللازم الخفي فهو الذي يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل. فإذًا في قولهم: لازم المذهب مذهب أو ليس مذهبًا شيء لا بد من التنبيه عليه، وهو قيد لازم بالمعنى الذي بيناه قريبًا، لينكشف الفرق ويتضح، وإلا فالإطلاق فيه لا يستقيم، إذ أن المتخاطبينِ يميزان حالة تخاطبهما وتحدثهما

---

(١) **سورة الأنبياء**، الآية ٢٢.

(٢) **سورة الأنعام**، الآية ٧٦.

(٣) **التعاريف**، المناوي، (ص ٢٤٦، ٢٤٧). **التعريفات**، الجرجاني، (ص٢٦٥).

بأنه لا بد من فرق بين ما هو صريح من الكلام بحيث يفهم السامع المعنى بمجرد الإفصاح بالتصريح أو بالتضمين كما مر بيانه، وهو ما لا يقدر في العادة أن يتهرب الشخص من التزام لازمه الذي لا ينفك عنه معنى الكلام وإلا عدّوه كاذبًا أو مذبذبًا مترددًا غير متزن، ولذلك وقع التمييز بين أهل العقل والفهم وبين غيرهم، وإذا كان الأمر كذلك فقد بقي ما يمكن أن يقع في أثناء الحديث ويشكل أو يحتمل على السامع لأسباب منها:

سبق اللسان أو الزلل، أو وقوع الاحتمال في الكلام لأن اللغة تسوغ أكثر من مقصود لبعض الكلمات، ولم يتضح من السياق، ومع ذلك يقع بعد ذلك التفاهم بسبب وضوح أو تقارب المفردات اللغوية التي يستعملها المتخاطبانِ، وهو ما يمكن التمثيل عليه بما يسمونه اليوم توصيات المؤتمرات حيث يقع الاتفاق على مضامين ومقاصد معلومة للمؤتمرين والمجتمعين، إلا أن وضع الصياغة النهائية هي ما تحتاج إلى أهل الاختصاص باللغة والخبرة والمعرفة بالمصطلحات الحديثة لأنها تختلف باختلاف نوع تلك المؤتمرات من سياسية إلى طبية إلى هندسية إلى نقابية إلى غير ذلك، وبهذا المثال ربما يتضح الفارق بين اللازم وغير اللازم الذي يمكن أن يعبر عنه بعبارة أخرى بلفظ الصريح من الكلام الذي يفهم السامع لازمه ومعناه وبين غير الصريح من الكلام، وهو المحتمل الذي يحاول أحيانا بعض المتحدثين أن يناور به ليتخلص ربما من إجابة مباشرة يراد استخلاصها منه، وإذا تم بيان هذا التقريب فلنعد إلى بيان هذا الفارق بالآتي:

الأول: أن يقال: إن اللازم إن كان بينا أي صريحًا على ما سبق بيانه في الفصل الثاني فلا بد أن يكون مذهبًا لصاحبه، هذا إن كان يفهم ويعي ما

يقول كما سبقت الإشارة إليه، «لأن الألفاظ قوالب المعاني وموضوعة لها، والمعاني إنما تؤخذ من الألفاظ وإلا لما ثبت كفر أحد ولا إيمانه، مع أن العلماء والعقلاء اجتمعوا على أن مذاهب الرجال إنما تعرف من كلامهم في كتبهم» أو أقوالهم، «وإلا فقد الأمن من كل شيء»[1].

«وصرف الكلام عن ظاهره وجواز تأويله وحمله على المجاز إنما يحكى إذا لم يصرح المتكلم أن مقصوده حقيقة الكلام، ولم يقم على إثباتها البرهان، فعند التصريح وإقامة الدليل على إثبات مفهومه الصريح يصير محكما في إفادة الحقيقة غير قابل للتأويل وحمله على المجاز، وذلك كتصريح الملاحدة الوجودية بأن الله تعالى هو الموجود المطلق المنبسط في الظاهر، ثم تلفيقهم المغالطة في صورة البرهان على إثباته، ثم تفريعهم عليه بأن كل من عبد الأصنام فقد عبد الله، وكل من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه، فلذلك بعدما صار محكما بالتصريح وإقامة الدليل لا يقبل التجوز والتأويل. وبهذا يظهر لك بطلان ما يقوله الذابون عن هؤلاء الملاحدة أن ليس مراد الوجودية ما تفهمه العامة بل لهم تأويل لا يفهمه إلا الخاصة، انتهى. وقولهم: «لعل له تأويلًا» عين الفساد في الدين فإن يتكلم شخص بكلام هو كفر وإلحاد في ملة الإسلام، ويرغب فيه ويدعو إليه، ثم يقال لعل له تأويلا عند أهل الباطن هو فساد عظيم، وهل باطن دين الإسلام يخالف ظاهره؟! فإن قالوا: كلاهما حق، يقال لهم: هذا مخالف لقوله تعالى:

(١) **مراحل السالكين**، الخزامي، (ص٧٠). وسبق هذه الكلمات قوله: «ولا تغتر أيها المحب بقول من يقول: إن هذه الكلمات من أمور القلب، فذلك جهل أو عناد».

﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴿٣٢﴾﴾[١]، وأيضا مخالف لإجماع المسلمين أن الحق واحد في الاعتقاديات التي يكفر مخالف الحق فيها»[٢].

وقد مر معنا أن الصريح من الألفاظ لا يؤول، بل مدار الحكم فيه على الأفهام لا على القصود والنيات.

ولا يخفى ما في أصول الفقه من البيان أن الأصل في الكلام الحقيقة، وأن النص القطعي لا مجال فيه للاجتهاد فهو ليس كالمحتمل.

ولا يخفى ما في الفقه من مثال واضح كما في ألفاظ الطلاق والعتاق الصريحة التي لا تحتاج إلى نية في مقابل ألفاظ الكناية التي تحتاج إلى نية من القائل، وإلا لم يقع الطلاق ولا العتاق، ثم لو جاز تأويل كل لفظ لجاز تأويل كلام اليهود في قولهم عزير ابن الله وهو كفر صريح كما لا يخفى.

وهكذا فيما نحن بصدده فإن العبرة في الألفاظ الصريحة بفهم الشخص لا بقصده، وقد رد بعض المعاصرين وهو الشيخ محمَّد الحامد الحموي على من حملوا سورة الفيل بأن هلاك القوم كان بمرض الجدري لا بالحجارة التي رمتهم بها الطيور ما هو معلوم عند أصغر الطلاب وأقربهم عهدا بالقراءة، فحكم بكفرهم، فسئل: ألا ينفع هذا المتأول تأويله ويخرجه من الكفر؟ فكان مما قاله: «التأويل إنما ينفع في مواضع احتمال اللفظ لمعان عديدة، وهجران الحقيقة إلى المجاز في الكلام لا يصح إلا إذا قامت القرائن المانعة من إرادة الحقيقة، وكانت تلك القرائن قطعية، ولا بد أيضًا

---

(١) سورة يونس، الآية ٣٢.

(٢) **مراحل السالكين**، الخزامي، (ص٧٠، ٧١).

من مناسبة بين المعنى المنتقَل منه والمعنى المنتقَل إليه»[١].

وعقّب الحافظ السبكي في السيف الصقيل على كلمة ينقلها عن ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية الحراني، وعبارته: «قال ابن القيم: «وقضى يعني جهما وشيعته الذين هم الأشعرية بزعمه بأن الله كان معطلا، والفعل ممتنع بلا إمكان ثم استحال وصار مقدورا له من غير أمر قام بالديان»، فقال السبكي: «مقصوده أن الله ما زال يفعل، وهذا يستوجب القول بقدم العالم وهو كفر».

ثم عقب الشيخ محمَّد زاهد الكوثري على قول السبكي: «وهذا يستوجب القول بقدم العالم»، بقوله: «وهذا الاستلزام بيّن، وما يقال من أن لازم المذهب ليس بمذهب إنما هو فيما إذا كان اللزوم غير بيّن، فاللازم البيّن لمذهب العاقل مذهب له، وأما من يقول بملزوم مع نفيه للازمه البيّن فلا يعد هذا اللازم مذهبا له، لكن يسقطه هذا النفي من مرتبة العقلاء إلى درك الأنعام، وهذا هو التحقيق في لازم المذهب، فيدور أمر القائل بما يستلزم الكفر لزوما بيّنا بين أن يكون كافرا أو حمارا»[٢].

وكلمة الشيخ الكوثري هنا على سبيل التهكم لا على سبيل التقرير كما هو واضح للمتأمل في السياق. وقد جعل الشارع قانونًا للكلمات العربية به تعرف المعاني وتفهم المقاصد كما تقدم، وعليه فلا يجوز لمسلم أن يؤول كل لفظ على وجه مخالف لما يقتضيه لغة العرب التي نزل بها القرآن ووقعت بها السنة فتنقلب الحقيقة اللغوية المطابقة للقواعد الشرعية معاني مجازية

---

(١) **سيرة العلامة المجاهد الشيخ محمد الحامد**، طهماز، (ص١٣٠). (بتصرف).

(٢) **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، السبكي، (ص٣١).

والاصطلاحات المحدثة كأنها حقيقة عرفية، وهل لمسلم أن يقول صدق فرعون في قوله ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٤﴾[(١)]؟ فإن المراد بالرب هنا الملك، فهو كان كبيرهم ورئيسهم وزعيمهم الأعلى وتحت يده ملوك وسلاطين، أو أن يقول قائل: إن إبليس لم يعترض على الله تعالى في قوله ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ ١٢﴾[(٢)]؟ إلى غير ذلك مما جاء في النصوص الموصوفة بأنها قطعية الدلالة في سياقها وقرائنها، محسومة عند علماء الأمة المعتبرين، فيؤدي ذلك إلى الفوضى العارمة ونسف العمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإذا لانقلبت المفاهيم وضاعت المعايير، ولما حكم العلماء في الماضي على أحد بالقتل بسبب ردته.

وقد «أحرق علي بن أبي طالب رضي الله عنه من ادعى له الإلـٰهية، وقد قتل عبد الملك بن مروان الحارث المتنبي وصلبه، وفعل ذلك غير واحد من الخلفاء والملوك بأشباههم، وأجمع علماء وقتهم على صواب فعلهم، والمخالف في ذلك من كفرهم كافر، وأجمع فقهاء بغداد أيام المقتدر من المالكية وقاضي قضاتها أبو عمر المالكى على قتل الحلاج وصلبه لدعواه الإلـٰهية والقول بالحلول، وقوله: «أنا الحق»، مع تمسكه في الظاهر بالشريعة، ولم يقبلوا توبته، وكذلك حكموا في ابن أبى العزافير، وكان على نحو مذهب الحلاج بعد هذا أيام الراضي بالله وقاضي قضاة بغداد يومئذ أبو الحسين بن أبي عمر المالكي، وقال أبو حنيفة وأصحابه: من جحد أن الله

---

(١) **سورة النازعات**، الآية ١٢٤.

(٢) **سورة الأعراف**، الآية ١٢.

تعالى خالقه أو ربه أو قال: ليس لي رب فهو مرتد»[1].

قال الجرجاني: «اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، واللازم البين هو الذي يكفي تصوره مع ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين، وقد يقال: البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره ككون الاثنين ضعفًا للواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد، والمعنى الأول أعم لأنه متى كفى تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم، فيقال للمعنى الثاني اللازم البين بالمعنى الأخص، وليس كلما يكفي التصور أن يكفي تصور واحد، فيقال لهذا اللازم البين بالمعنى الأعم»[2].

وقال القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري: «ثم البين نوعان، بين بالمعنى الأخص، وبين بالمعنى الأعم.

أما اللازم البين بالمعنى الأخص فهو الذي يلزم تصور الملزوم تصوره، ككون الاثنين ضعف الواحد، فإنه من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد.

وأما اللازم بالمعنى الأعم فهو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة تصور الانقسام بمتساويين، جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين، وإنما كان اللازم البين بهذا المعنى أعم منه بالمعنى

---

(١) **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، القاضي عياض، فصل هذا حكم من صرح بسبه وإضافة ما لا يليق بجلاله، (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧).

(٢) **التعريفات**، الجرجاني، (ص ٢٤٤). وبأخصر منه في **التعاريف**، المناوي، (ص ٦١٥).

الأول لأنه متى كفى تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم، وليس كلما يكفي التصور أن يكفي تصور واحد»[1].

الثاني: أن يقال: إن اللازم إن كان غير بيّن أي كان خفيا، فهذا يصح القول فيه إنه يحتمل أن لا يكون قائله ملتزما بذلك اللازم لوقوع الاشتباه أو الإشكال في المفردات المستعملة، وفي هذا وقع الخلاف: هل لازم المذهب مذهب أم أنه ليس مذهبا لقائله، وهو ما يمكن إلحاقه باللفظ الظاهر أو الكناية، وهو ما يقع فيه النظر في فهم مراد قائله إما بالقرائن والأدلة أو بإفصاح من القائل نفسه عن مراده، ولا يقدم القاضي عندما يرفع إليه أمره على حمل كلامه على المعنى الفاسد إلا أن يتبين أنه يريد فعلا ذلك المعنى، وكذلك غير القاضي، ولا يكون ذلك إلا حيث وقع الاحتمال، ولا يتصور عاقل أن يقع مثل هذا الخفاء والإشكال في جميع الكلام مهما كان، بل من زعم ذلك كان مكابرا للواقع، بل ربما ألحقوا كلامه بمن يتحدث حالة نومه أو كما سبق في كلام الكوثري.

قال الجرجاني: «واللازم غير البين: هو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين، لا يكفي في جزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين، بل يحتاج إلى وسط وهو البرهان الهندسي»[2].

ولذلك ينبغي التنبه إلى أن الخلاف إنما قام في اللازم الخفي لا غير، وهذا ما بينه ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير في بحث مطول، وفيه

---

(١) **دستور العلماء**، الأحمد نكري، (٣/ ١١٢).

(٢) **التعريفات**، الجرجاني، (ص٢٤٤). وبأخصر منه في **التعاريف**، المناوي، (ص٦١٥).

قال: «وظهر من هذه الأمثلة للإشارة السالمة من التعقب أنها أي الإشارة الدلالة الالتزامية للمعنى المراد من اللفظ التي لم تقصد بسوقه، ويحتاج الوقوف عليها إلى تأمل ومن ثمة قال: وإن خفي اللزوم حتى احتاج إلى تأمل، وجرى فيه خلاف لأن الفقهاء لا يشرطون في الالتزامية اللازم البين، فضلا عنه بالمعنى الأخص بل الثبوت في نفس الأمر احتاج إلى تأمل»[١].

وهو ما ينبغي أن يكون البحث فيه عند الكلام على الدلالة حيث قالوا فيها: «الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، ودلالة اللفظ على معناه مطابقة، وعلى جزئه تضمن، وعلى لازمه الذهني التزام»[٢]، ذلك أن: «الدلالة اللفظية الوضعية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة والتضمن والالتزام. لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام»[٣].

يوضح ذلك بالمثال أن يقال: «إن دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه: وهي المطابقة والتضمن والالتزام، فإن لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريق المطابقة، ويدل على السقف وحده بطريق التضمن لأن البيت يتضمن السقف لأن البيت عبارة عن السقف والجدران وكما يدل

(١) **التقرير والتحبير**، ابن أمير الحاج، (١/ ١٤٣).

(٢) **الحدود الأنيقة**، الأنصاري، (ص٢٥).

(٣) **التعريفات**، الجرجاني، (ص١٤٠).

لفظ الفرس على الجسم، إذ لا فرس إلا وهو جسم، وأما طريق الالتزام فهو كدلالة لفظ السقف على الجدار فإنه غير موضوع للجدار، حتى يكون مطابقًا، ولا هو متضمن، إذ ليس الحائط جزءًا من السقف، كما كان السقف جزءًا من نفس البيت، وكما كان الحائط جزءًا من نفس البيت، لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه، وإياك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام، لكن اقتصر على ما يدل بطريق المطابقة والتضمن لأن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حد، إذ السقف يلزم منه الجدار، والجدار الأس، والأس الأرض، وذلك لا ينحصر»[1]. ولذلك قال التفتازاني: «وتحقيق ذلك أن المعتبر في دلالة الالتزام عند علماء الأصول والبيان مطلق اللزوم عقليا كان أو غيره، بيّنا كان أو غير بيّن، ولهذا يجري فيها الوضوح والخفاء، ومعنى الدلالة عندهم فهم المعنى من اللفظ إذا أطلق بالنسبة إلى العالم بالوضع، وعند المنطقيين متى أطلق، فلهذا اشترطوا اللزوم البيّن بالنسبة إلى الكل»[2].

ومعنى ذلك أن الدلالة عند أهل الأصول والبيان هي ما يفهم من اللفظ إن كان إطلاقه بالنسبة إلى من يعلم ذلك اللفظ بأصل الوضع، سواء كان اللزوم بيّنا أو غير بيّن، كما قال التفتازاني، وأما أهل المنطق فالدلالة عندهم معتبرة كلما أطلق اللفظ، ولا يقيدونه بالعلم بالوضع، فلذلك يشترطون كون لزوم الدلالة بيّنا، فإن كان غير ذلك، أي لا بيان في اللزوم، لم تعتبر دلالته عندهم، ومقتضى ذلك أن أهل المنطق لا يعتبرون من لزوم الدلالة إلا ما

(١) **المستصفى في علم الأصول**، الغزالي، (ص٢٥).

(٢) **شرح التلويح على التوضيح**، التفتازاني، (١/ ٢٤٥).

لا خفاء فيه، بخلاف الأصوليين فإن العبرة عندهم بمطلق اللزوم شريطة العلم بالوضع، هذا هو المراد بالعبارة. وقال الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع: «قوله: الذهني، بحث فيه الناصر بأن تقييد اللازم بالذهني خروج عن الأصول إلى فن المنطق لأنه مبني على أن المراد بالدلالة التي هي المقسم كون اللفظ بحيث مهما أطلق بعد العلم بالوضع فهم منه المعنى كما يقول المناطقة لا كونه إذا أطلق بعد العلم بالوضع فهم منه المعنى كما يقول الأصوليون والبيانيون، ومن ثم ترك ابن الحاجب التقييد بذلك وضعف القول به فقال: وغير اللفظي التزام، وقيل: إذا كان ذهنيا، وأجاب بأن اللازم الذهني له معنيان: أحدهما: ما يمتنع انفكاك تعقله عن تعقل المسمى وهو اللازم البين عند المطابقة، وهذا هو المختلف في اشتراطه بين المناطقة وغيرهم. والثاني: ما يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهني حصوله فيه، إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن، وهذا مراد من قيد به من أهل الأصول والبيان لا الأول، وإلا لخرجت معان كثيرة في المجازات والكنايات عن المدلولات الالتزامية»[1].

وقال عبد الرحمـٰن البناني المغربي: «قوله: «لجزئه المدلول» أي المدلول عليه باللفظ فهو من باب الحذف والإيصال. قوله: «الذهني» لم يرد به ما لا يمكن انفكاكه عن الملزوم، وهو الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، وهو اللازم البين بالمعنى الأخص عند المناطقة، بل مطلق اللازم سواء تصور بعد الملزوم بلا مهلة أو بعد التأمل وإعمال الفكر[2].

---

(١) **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، العطار، (١/ ٥١).

(٢) **حاشية البناني**، البناني، (١/ ١٧٥).

الثالث: مَنْ مِنَ العلماء بيّن هذا التفصيل؟ فإن قيل: من أين لك هذا التفصيل، ومَنْ مِنَ العلماء بيّنه؟ أقول: تتابع شراح مختصر خليل بن إسحاق الجندي في الفقه المالكي على التنبيه لهذا القيد، اعتبارا من الشيخ محمَّد عليش الذي جرى كثير من الشراح على اختصار كلامه أو التعقيب عليه من باب مزيدٍ من الإيضاح، ونصه: «وسواء كفر بقول صريح في الكفر، كقوله: أكفر بالله أو برسول الله أو بالقرآن، أو الإلـه اثنان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو عزير ابن الله، أو بلفظ يقتضيه أي يستلزم اللفظ الكفر استلزاما بينا، كجحد مشروعية شيء مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة، فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول، وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه، فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدث ونفي صفات الألوهية عنه جل جلاله وعظم شأنه»[(١)].

وقال في موضع آخر: «ويكفر من ذهب مذهب القدماء من أن في كل جنس من الحيوان نذيرا أو نبيا حتى من القردة والخنازير والدواب والدود وهذا يستلزم وصف الرسل عليهم الصلاة والسلام بصفات البهائم الذميمة وهذا يوجب القتل بلا استتابة إلا أنه تقرر أن لازم المذهب غير البين ليس بمذهب»[(٢)].

وفي موضع آخر قال: «لازم المذهب ليس مذهبا إذا لم يكن بينا»[(٣)]. وهذا الشيخ محمَّد الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير يقول: «قوله: «بصريح» أي بقول صريح في الكفر، قوله: «أو لفظ يقتضيه» أي يقتضي

---

(١) **منح الجليل**، محمد عليش، (٩/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٢) **منح الجليل**، محمد عليش، (٩/ ٢٠٩).

(٣) **منح الجليل**، محمد عليش، (٩/ ٢٤١).

الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله: الله جسم متحيز، فإن تحيزه يستلزم حدوثه لافتقاره للحيز، والقول بذلك كفر أو يتضمنه، كما إذا أتى بلفظ له معنى مركب من كفر وغيره، كقوله: زيد خداي[1]، إذا استعمله في الإلـٰه المعبود بحق، ولأجل هذا التعميم عبر بيقتضيه دون يتضمنه لإيهامه أن المعتبر في اللفظ دلالة التضمن فقط. قوله: «كقوله: الله جسم متحيز» أي وكقوله: العزير أو عيسى بن الله. قوله: «أو فعل يتضمنه» إسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له. قوله: «ويستلزم الخ» أي وأما قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب فمحمول على اللازم الخفي»[2].

كما يعقب في موضع آخر ليقول: «قوله: أو فرعون أي أو غزوة بدر أو أحد أو صحبة أبي بكر، «قوله: لأنه تكذيب للقرآن» أي فوجود ما ذكر معلوم بالضرورة من الدين يجب الإيمان به لأن إنكاره يؤدي لتكذيب القرآن، لا يقال هذا ظاهر في إنكار غير صحبة أبي بكر لا فيها لأن قوله تعالى: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ ۝٤٠﴾[3]، وليس فيه تعيين له لأنا نقول انعقد إجماع الصحابة على أن المراد به أبو بكر، والحق أن إنكار وجود أبي بكر ردة لأنه يلزم من إنكار وجوده إنكار صحبته لزوما بينا، وقد علمت أن قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب في اللازم غير البين، كذا قرر شيخنا»[4].

(١) خداي كلمة فارسية، ومعناه إله.

(٢) **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، الدسوقي، (٤/ ٣٠١).

(٣) **سورة التوبة**، الآية ٤٠.

(٤) **حاشية الدسوقي**، الدسوقي، (٤/ ٣٠٣، ٣٠٤).

وهذا الشيخ أحمد الصاوي يشرح: «قوله: «أو فعل يتضمنه» إسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد به هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، فلذلك قال الشارح: أي يستلزمه، ولا يرد علينا قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب لأنه في اللازم الخفي، وعبّر أولا بيقتضيه وثانيا بيتضمنه تفننًا»[1].

وقال محمَّد الخرشيّ المالكيّ: «قولُه: «إلا أن يقال: لازمُ المذهب ليس بمذهب» ظاهره ولو بينا مع أنّ اللازم إذا كان بيّنا يكون كفرا، ولا يخفى أنّ اللازم هنا بيّن فليُنظر ذلك»[2].

وذلك تعقيبا على قول صاحب المتن الذي يقول: «وكذلك من اعتقد أنّ في كلّ جنس من أجناس الحيوانات من القردة والدّود ونحوهما نذيرا أي: نبيّا، فإنّه يكفر لأنّه يؤدّي إلى أنّ جميع الحيوانات تكون مكلّفة، وهذا يخالف الإجماع وأن توصف أنبياء هذه الأصناف بصفاتهم الذّميمة، وفيه من الازدراء على هذا المنصب المنيف ما فيه مع إجماع المسلمين على خلافه، وتكذيب قائله، والمراد بالأمّة في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾[3] المكلّفون وما تقدّم من التّعليل يقتضي القتل بلا استتابة إلا أن يقال: إنّ لازم المذهب ليس بمذهب»[4].

وفي هامش إدرار الشروق على الفروق عند كلامه على البسملة أي إن قال

---

(١) **بلغة السالك لأقرب المسالك**، الصاوي، (٤/ ٢٢٤).

(٢) **شرح مختصر خليل**، الخرشي، (٢٣/ ١٠٤، ١٠٥).

(٣) **سورة فاطر**، الآية ٢٤.

(٤) **شرح مختصر خليل**، الخرشي، (٢٣/ ١٠٣).

بسم الله إلخ عند شرب الخمر ونحوه قال: «ومنع علة التكفير إن لم يتهاون ولم يستحل فإنه المعين على الخير والشر، على أنا لو سلمنا أن الاستعانة والتبرك به أي بالله لا تتصور إلا فيما فيه إذنه ورضاه فهو أمر لم يقصده، وإنما هو لازم لما فعله، ولازم المذهب ليس بمذهب إذا لم يكن اللزوم بينا كما هنا»[١]. وذلك أن الشخص قد يقصد عند تلفظه بالبسملة أن يخلص من ضرر الخمر، ولا يخطر له التبرك بالبسملة حال كونه يشرب الخمر الذي تعلم حرمته من الدين بالضرورة. وقال الشيخ حسن العطار في حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: «لازِم المذهَب لا يُعَدُّ مَذهَبا إلا أَن يكونَ لازما بَيِّنا فَإِنَّهُ يُعَدُّ»[٢].

وقال في موضع آخر: «مهمّتان:

الأولى: قولهم لازم المذهب ليس بمذهب، مقيّد بما إذا لم يكن لازما بينا.

الثّانية: التّكفير بالعقائد لا سيّما مسألة الكلام أمر مستفيض فيه النّزاع بين الأئمّة من قديم الزّمان حتّى نقل السّيوطيّ في شرح التّقريب أنّ القائل بخلق القرآن يكفر، نصّ عليه الشّافعيّ واختاره البلقينيّ ومنع تأويل البيهقيّ له بكفران النّعمة، فإنّ الشّافعيّ قال ذلك في حقّ حفص الفرد لَمّا أفتى بضرب عنقه، وهذا ردّ للتّأويل»[٣].

ومن الأمثلة على وضوح اللازم وعدم انفكاكه ما قالوه في قوله تعالى:

---

(١) **الفروق مع هوامشه**، القرافي، (١/ ٢٤٠).

(٢) **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، العطار، (٢/ ٤٢٦).

(٣) **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، العطار، (٤/ ٢٤٩).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣﴾[1]: «فإن ﴿ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ﴾ يدل على الفاصلة، وهي العالمين لا باللفظ بل بالمعنى لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختارا على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون»[2].

و«كدلالة ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ ٢٣﴾[3] على تحريم الضرب، فإن المعنى العباري له تحريم خطاب الولد للوالدين بهذه الكلمة الموضوعة للتبرم والتضجر، ثم ينتقل منه إلى المقصود بالنهي الذي لأجله تثبت الحرمة، وهو الأذى وتثبت بدلالته حرمة ضربهما أو شتمهما بطريق أولى من حرمة التأفيف لهما نظرا إلى علة تحريمه المفهومة لكل واحد ممن يعرف اللغة وهو الإيذاء، فإن الإيذاء فيهما فوق الإيذاء بالتأفيف»[4].

وأما الالتزام فيحتاج إليه عند خفاء اللزوم لا عند كون اللازم بينا، ويكشف عن هذا أكثر ما قالوه في تعريف الإقرار أنه «إظهار الالتزام بما خفي أمره»[5].

وفي المحصلة يتلخص ما يلي: قال الشيخ الكشميري: «والحاصل في مسئلة اللزوم والالتزام: أن من لزم من رأيه كفر لم يشعر به، وإذا وقف عليه أنكر اللزوم وكان في غير الضروريات وكان اللزوم غير بين فهو ليس بكافر، أي إن لم يلتزمه.

---

(١) **سورة ءال عمران**، الآية ٣٣.

(٢) **الكليات**، القريمي، (ص٣٠٦، ٣٠٧).

(٣) **سورة الإسراء**، الآية ٢٣.

(٤) **التقرير والتحبير**، ابن أمير الحاج، (١/ ١٤٤).

(٥) **التعاريف**، المناوي، (ص٨٣).

وإن سلم اللزوم وقال: إن اللازم ليس بكفر، وكان عند التحقيق كفرا فهو إذن كافر»[1].

فاللازم البين قول لقائله، كقول المعتزلة: عالم بلا علم، لازمه بيّن، لزوم الفساد فيه بيّن لأنه كقول: ليس بعالم، فقول عالم بلا علم مثل قول: الله ليس بعالم. قال الحافظ السخاوي ناقلا عن شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني: «والذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فالتزمه[2]، أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا، وينبغي حمله على غير القطعي ليوافق كلامه الأول، وسبقه ابن دقيق العيد فقال: الذي تقرر عندنا أن لا نعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار قطعي من الشريعة»[3]. ومثله في التقرير والتحرير لابن أمير الحاج في بحث مطول[4].

وأختم المقال في تحقيق مسألة لازم المذهب بما قاله علاء الدين البخاري في رسالته التي وسمها بملجمة المجسمة[5]: «ولقد بلغني أنَّ هؤلاء الجهلاء أي المجسمة يقولون: لا يلزمنا من إثبات الحيّز والجهة لله تعالى إثبات الجسمية له، وذلك لأنَّ الجسمية من لوازم المتحيّز وذي الجهة، ولازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهبًا.

---

(١) **إكفار الملحدين والمتأولين في شيء من ضروريات الدين**، الكشميري، (ص٧٣).

(٢) أي عرض عليه اللازم فقبله، بأن قيل له: هذا يلزم منه كذا تقبل ذلك، فقال: أقبل، وكان ذلك اللازم كفرًا.

(٣) **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، السخاوي، (١/ ٣٣٤).

(٤) **التقرير والتحبير**، ابن أمير الحاج، (٣/ ٤٠٤).

(٥) **ملجمة المجسمة**، علاء الدين البخاري، (ص٥٨ـ٦٢).

ولا يخفى على معاشر العلماء أنَّ ذلك هراءٌ لا يصدر إلا عمَّن لا يعرف أنَّ المذهب ما هو؟ ولازم المذهب ماذا؟ فالمذهب إنما يُطلق على ظنِّ المجتهد بالحكم دلَّ عليه الأمارة، وهي التي يلزم من العلم بها الظنُّ بوجود المدلول، لا على قطعه بحكمٍ ثابتٍ بدليل قطعيٍّ عقليٍّ أو نقلي.

ولهذا يُقال: جواز الاستثناء في الإيمان بأن يقال: أنا مؤمنٌ إن شاء الله، تيمُّنًا وتبرُّكًا لا تشككًا، ووجوب التبييت في صوم رمضان مذهب الشافعي. ولا يقال: وجوب الإيمان ووجوب صوم رمضان مذهب الشافعي.

ويُثبت ذلك: أنَّ معنى المذهب في اللغة هو السيرة، لِمَا قد صرَّح في ديوان الأدب: أنَّ مذهبَ الرجل سيرتُهُ، وقد خصَّه العُرفُ بسيرةٍ مخصوصةٍ، وهي ظنُّ المجتهدِ بحكمٍ دلَّ عليه الأمارةُ باجتهاده، فذلك هو سيرته المختصة به. وأما قطعه بالحكم الثابت بالأدلة اليقينية، كوجوب الإيمان، ووجوب صوم رمضان، فليس بسيرته المختصة به، لتَشَارُكِ الكافة من الخاصة والعامة فيه، فلا يقال: إنَّ ذلك مذهبه.

وأما لازم المذهب فهو: الحكم المظنون في صورةٍ ناشئًا عن الأمارة، التي جعلها المجتهد دليلًا على مثل ذلك الحكم في صورةٍ أخرى جائز الانفكاك عن هذه الأمارة في غير هذه الصورة، لفقدِ شرطٍ أو وجود مانع.

مثاله: وجوب التبييت في صوم النفل، فإنَّ الظنَّ به ناشئٌ عن الأمارة التي جعلها الشافعي رضي الله عنه دليلًا على وجوب التبييت في صوم رمضان، وهي كون خلوِّ أول الصومِ مفسدًا له، وقد تخلَّف هذا الظنُّ عن هذه الأمارة في صوم النفل، لعدمِ التبييت فيه إجماعًا.

وإنما جاز تخلُّفُ الظنِّ عن الأمارةِ لعدمِ رابطةٍ عقليةٍ بينه وبينها، بحيث يقتضي امتناع انفكاكه عنها، إذ من البيِّن أن ليس بين ظنِّ وجوب التبييت وبين أمارته التي هي كون خلوِّ أول الصوم عن النية مفسدًا له، ولا بينَ ظنِّ السرقة وبين أمارتها التي هي الطواف بالليل؛ رابطةٌ عقلية تقتضي امتناع انفكاك ظنِّ وجوب التبييت عن أمارته المذكورة، وامتناع انفكاك ظنِّ السرقة عن أمارتها التي هي الطواف بالليل، وإلا لما جاز تخلّف الظنِّ الأولِ عن أمارته في صوم النفل، وتخلّف الظن الثاني عن أمارته إذا ظهر أنَّ الطواف كان للحراسة أو للتصدق خفيةً، وحينئذٍ يكون إطلاق اللازم على هذه الظنون مجازًا، إذ اللازم حقيقةً هو ما يمتنع انفكاكه عن الملزوم، وقد جاز انفكاك الظنِّ عن الأمارة، فلا يكون لازمًا لها حقيقةً بل مجازًا بمعنى التابع والرديف.

فهذا التابع للأمارة الجائز التخلف عنها لفقدِ شرطٍ أو وجود مانعٍ: هو الذي يسمونه: لازم المذهب، ويقولون: لازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهبًا، بناءً على جواز التخلّف، لا اللوازم العقلية التي بينها وبين ملزوماتها رابطةٌ عقلية تقتضي امتناع انفكاكها عن ملزوماتها كالجسمية للمتحيز وذي الجهة، ووجود النهار لطلوع الشمس، والزوجية للأربعة، فالاعتراف بهذه الملزومات اعترافٌ بلوازمها قطعًا، وإلا يلزم القول بجواز الانفكاك الممتنع.

فإذًا؛ يكون القول بأنَّ الله متمكنٌ على العرش، متحيزٌ فيه، وأنَّه في جهة الفوق قولًا بأنَّه جسمٌ لأن الجسمية من اللوازم العقلية للمتحيز ولذي الجهة، ومن قال بأنَّ الله جسمٌ فهو كافرٌ إجماعا. ولهذا قال إمام الحرمين في الإرشاد: «إثبات الجهة لله كفرٌ صراح».

ولا يصدر إطلاق لازم المذهب على اللوازم العقلية إلا ممن هو أجهل

الناس بالقواعد العلمية، فلو قال جاهلٌ: «لا يلزم من اعترافي بطلوع الشمس الاعتراف بوجود النهار، ولا من اعترافي بأنَّ هذا العدد أربعةٌ الاعتراف بأنه زوج، لأنَّ وجود النهار لازمٌ لطلوع الشمس، والزوجية لازمةٌ للأربعة، ولازم المذهب لا يلزم أن يكون مذهبًا»؛ لكان ضحكة للناظرين.

لذلك لو قال جاهلٌ: «لا يلزمني من إثبات الحيز والجهة لله تعالى القول بأنَّه جسمٌ لأن الجسمية لازمةٌ للمتحيزِ ولذي الجهة، ولازم المذهب لا يلزمُ أن يكون مذهبًا» لكان هزأة للساخرين». انتهى كلام علاء الدين البخاري.

الله أسأل أن يمكنني من إفراد رسالةٍ مستقلةٍ في مسألة لازم المذهب ويكون اسمها «البيان الأصوب في إيضاح مسألة لازم المذهب»، إنه على ما يشاء قدير.



الباب الرابع

إجماع العلماء على تكفير
من جعل للّه جسمًا أو حدًّا أو مكانًا



أجمع أهل الإسلام على أنَّ من نسب الجسمية أو الحدَّ لله تعالى أو وصفه بصفةٍ من صفات خلقه بأنه خارجٌ من الإسلام بقوله أو اعتقاده هذا، وقد سبق لك أخي القارئ تكفير علماء المذاهب الأربعة المشهورين للمجسِّم، وقد خصَّصت هذا الباب لسرد نقولٍ لعلماء أهل السنة ذكروا لفظ الإجماع في تكفير المجسم، فالمجسم لا خلاف في تكفيره، وإليك بيان النقول:

النقل الأول

قال الحافظ النووي في كتاب «روضة الطالبين»[1] ما نصه: «وأن من دافع نصّ الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره **فهو كافرٌ بالإجماع**»[2].

---

(١) **روضة الطالبين**، النووي، (١٠/ ٧٠).

(٢) وهذا ما ذكره محمد عليش المالكي وغيره. **منح الجليل شرح على مختصر خليل**، محمد عليش، (٩/ ٢١٠). **فتاوى السبكي**، السبكي، (٥/ ٣٨). **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، علاء الدين ابن العطار، (١/ ١٦٩). **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، القاضي عياض، (١/ ٤٥٧).

روضة الطالبين

وعمدة المفتين

للإمام النووي

الجزء العاشر

إشراف

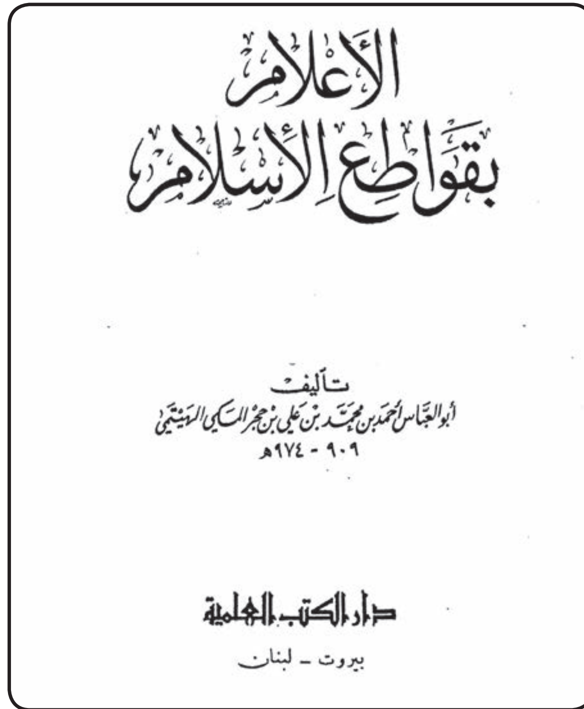
زهير الشاويش

وأن من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره ، فهو كافر بالإجماع

وأن من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره، فهو كافرٌ بالإجماع

والمجسم كذّب قوله تعالى ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1] وقوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ۝١١﴾[2] وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٦٠﴾[3] تكذيبًا صريحًا **فهو كافرٌ بالإجماع بنص الحافظ النووي هذا.**

وكذلك قال ابن حجر الهيتيمي في كتابه «الأعلام بقواطع الإسلام»[4] ما نصه: «وأن من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره **فهو كافرٌ بالإجماع**».


الأعلام بقواطع الإسلام

تأليف
أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي
٩٠٩ - ٩٧٤هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

---

(١) **سورة الإخلاص**، الآية ١.

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **سورة النحل**، الآية ٦٠.

(٤) **الأعلام بقواطع الإسلام**، ابن حجر الهيتمي، (ص٧٤، ٧٥).

منها: أن مريضاً شفي ثم قال لقيت في مرضي هذا ما لو قتلت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم أستوجبه، فقال بعض العلماء: يكفر ويقتل لأنه يتضمن النسبة إلى الجور. وقال آخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويعزر، وأنه لو قال: كان النبي ﷺ أسود أو توفي قبل أن يلتحي، أو قال ليس بقرشي فهو كافر لأنه وصفه بغير صفته فقد تكذيب به، وأن من ادعى أن النبوة مكتسبة أو أنه يبلغ بصفاء القلب إلى مرتبتها، أو ادعى أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة، أو ادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعانق الحور فهو كافر بالإجماع قطعاً،

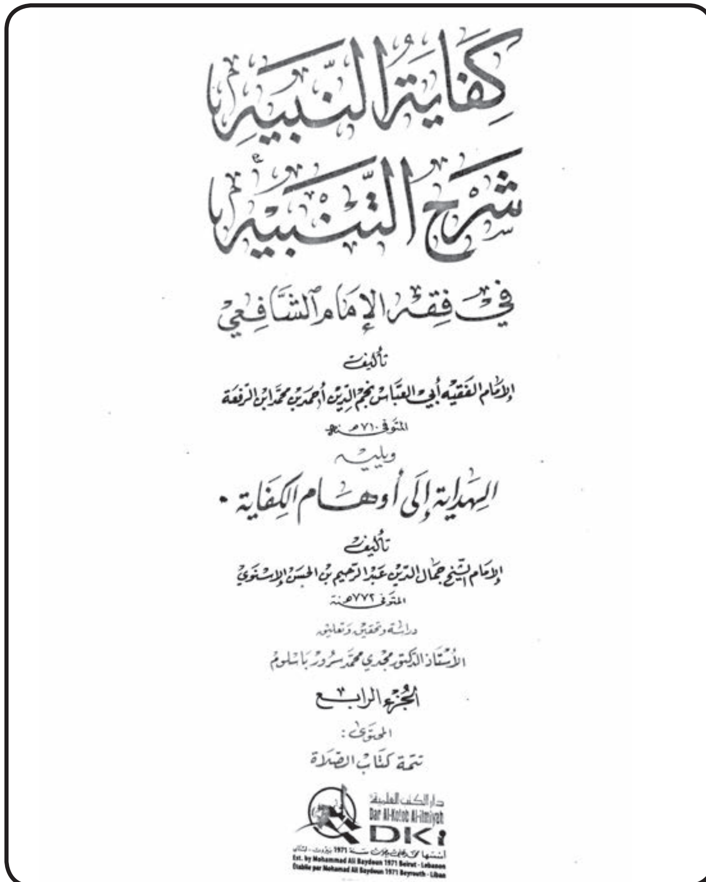
وأن من دافع نص الكتاب او السنة المقطوع بهـا المحمول على ظاهره فهو كافر

فهو كافرٌ بالإجماع

بالإجماع

النقل الثاني

قال الفقيه الشافعي أبو العباس نجم الدين أحمد بن محمَّد بن الرفعة في كتابه «كفاية النبيه شرح التنبيه»[1] في فقه الإمام الشافعي ما نصه: «ولا تجوز الصلاة خلف كافرٍ لأنه لا صلاة له، فكيف يُقتدى به، **وهذا ينظم من كفره مجمعٌ عليه** ومن كفّرناه من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرءان وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها، ومن لا يؤمن بالقدر **وكذا من يعتقد أن الله جالسٌ على العرش**، كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي».


كفاية النبيه
شرح التنبيه
في فقه الإمام الشافعي
تأليف
الإمام الفقيه أبي العباس نجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة
المتوفى ٧١٠ هـ
ويليه
الهداية إلى أوهام الكفاية
تأليف
الإمام الشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي
المتوفى ٧٧٢ هـ
دراسة وتحقيق وتعليق
الأستاذ الدكتور مجدي محمد سرور باسلوم
الجزء الرابع
المحتوى:
تتمة كتاب الصلاة
دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

---

(١) **كفاية النبيه شرح التنبيه**، ابن الرفعة، (٤/ ٢٤).

وهذا ينظم من كفره مجمعٌ عليه

قال: ولا تجوز الصلاة خلف كافر؛ لأنه لا صلاة له؛ فكيف يقتدى به، وهذا ينظم من كفره مجمعٌ عليه، ومن كفرناه من أهل القبلة: كالقائلين بخلق القرآن، وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها، ومن لا يؤمن بالقدر، وكذا من يعتقد أن الله جالسٌ على العرش؛ كما حكاه القاضي الحسين هنا عن نص الشافعي، وقد

وانظر إلى قول ابن الرفعة «**من كفره مجمعٌ عليه**» وذكرَ فيهم المجسمة والمعتزلة.

وأكّد أن تكفير المجسم هو نص الشافعي كما نقله القاضي حسين رحمه الله تعالى.

النقل الثالث

قال الإمام الأستاذ عبد القاهر بن طاهر أبو منصور البغدادي التميمي في كتابه «تفسير الأسماء والصفات»[1]: «فأما أصحابنا فإنهم وإن **أجمعوا على تكفير المعتزلة والغلاة من الخوارج والنجارية والجهمية والمشبهة** فقد أجازوا لعامة المسلمين معاملتهم في عقود البياعات والإجارات».

وهذا إجماعٌ صريحٌ على تكفير المشبهة والمجسمة مشبهة بلا شك، ومراده بأصحابنا جمهور الشافعية والأشاعرة لأنه رحمه الله كان رأسًا مشهورًا فيهم.

وقال الإمام الأستاذ الفقيه المؤرخ الخبير بالفرق والنحل الذي كان رأسًا في الأشاعرة الشافعية أبو منصور البغدادي في كتابه «تفسير الأسماء والصفات»[2]: «**إجماع الأمة على إكفار** من أنكر النبوات أو شكَّ في عقائد الأنبياء، وإذا كان شكّه في صفات بعض الناس يورثه الكفر **فشكه في صفة لازمةٍ لله عز وجل أو جهله بها أولى بأن يوجب تكفيره**».

وهنا نقل البغدادي الإجماع على كفر من جَهِل صفةً لازمةً لله، **ولا شكَّ أن المجسّم جهل الله** وليس مجرد صفةً لازمةً له فقط، **فيكون كافرًا بالإجماع**.

وقد قال إمام أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعري رحمه الله[3]: «فكذلك اعتقاد من اعتقد أن البارئ تعالى أجزاءٌ متصلة وأبعاض متلاصقة

---

(١) **تفسير الأسماء والصفات**، أبو منصور البغدادي، (ص٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) **تفسير الأسماء والصفات**، أبو منصور البغدادي، (ص٤٦).

(٣) **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**، ابن فورك، (ص٢٢٨).

كفرٌ به وجهلٌ».

وقال رحمه الله: «**والجهل بصفة لله تعالى كفرٌ**». ومعناه أن إنكار صفةٍ من صفات الله الثلاث عشرة أو الشك فيها أو في واحدةٍ منها **كفرٌ وخروج من الإسلام**.

وهذا إجماعٌ على كفر المجسم والجهوي الذي يثبت الجهة لله، لأنه بذلك أنكر صفة المخالفة للحوادث التي هي ثابتةٌ لله عز وجلّ، وجعله جسمًا يفتقر إلى موجدٍ، وجعله محتاجًا إلى المكان وإلى مخصصٍ يخصصه بذلك.

النقل الرابع

قال الفقيه الشافعي أبو بكر تقي الدين الحصني الشافعي في كتابه «**دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد**»[1] ما نصه: «لأن الكيف من صفات الحدث، وكل ما مكان من صفات الحدث، فالله عز وجل منزهٌ عنه، فإثباته له سبحانه **كفرٌ محققٌ عند جميع أهل السنة والجماعة**».

(١) **دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد**، تقي الدين الحصني، (ص١٨).

دفع شبه من شبه وتمرد

ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد

تصنيف

الامام الكبير الحجة تقي الدين أبي بكر الحصني الدمشقي

المتوفي سنة ٨٢٩ هـ رضي الله عنه

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

- ١٨ -

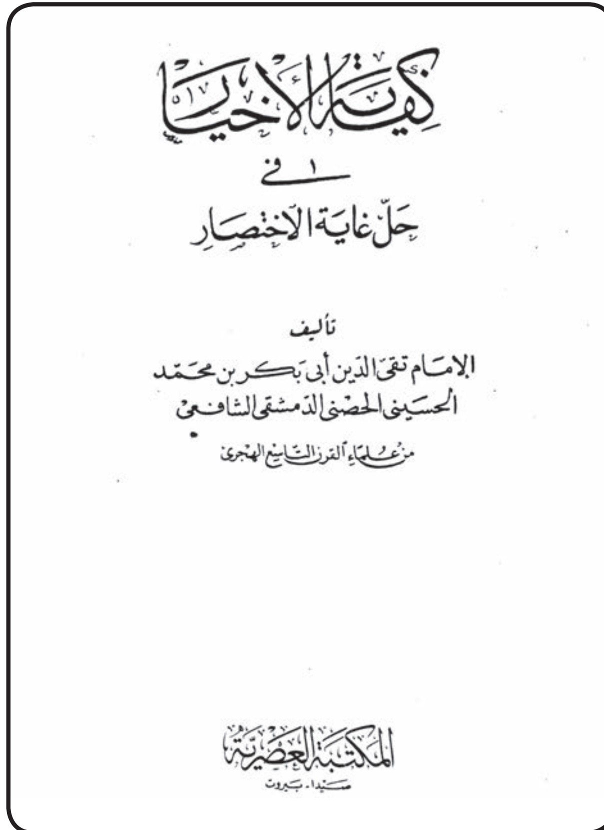
... وكل ما كان من صفات المحدث فالله عزوجل منزه عنه فاثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة وقوله ...

كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة

وهذا إجماعٌ صريحٌ على كفر المجسمة لأنهم وصفوا الله بصفات الحوادث التي هي الجسمية.

وقال أيضًا في كتابه «كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار» ما نصه[1]: «إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة.

قلت أي الحصني: **وهو الصواب الذي لا محيد عنه، إذ فيه مخالفة صريح القرءان** قاتل الله المجسمة والمعطلة، ما أجرأهم على مخالفة من ليس كمثله شىء وهو السميع البصير. وفي هذه الآية ردٌّ على الفريقين».



(١) **كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار**، تقي الدين الحصني، (ص٣٨٢).

إلا أن « النووي » جزم في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة * قلت وهو الصواب الذي لا محيد عنه إذ فيه مخالفة صريح القرآن، قاتل الله المجسِّمة والمعطِّلة ما أجرأهم على مخالفة من [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ] وفي هذه الآية رد على الفرقتين والله أعلم؛ ومن استحل الخمر أو لحم الخنزير أو الزنا أو اللواط، أو أن السلطان يحلل أو يحرم، ككثير من الظلمة يعتقد أن السلطان إذا غضب على أحد وأنعم على آخر من دونه من ماله أنه يحل له ذلك، ويدخل على الأموال والأبضاع مستحلاً له بإذن السلطان، وكذا من استحل المكوس، ونحو ذلك مما هو حرام بالإجماع، والرضا بالكفر كفر، والعزم على الكفر كفر في الحال، وكذا لو تردد

وانظر إلى قوله «**وهو الصواب الذي لا محيد عنه إذ فيه مخالفة صريح القرءان**»، وتكذيب القرآن كفرٌ بإجماع الأمة، فالمجسم كافرٌ بإجماع الأمة.

النقل الخامس

قال تقي الدين الحصني ما نصه: «**خرج أي ابن تيمية عن الاتباع إلى الابتداع وشذَّ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع** وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس».

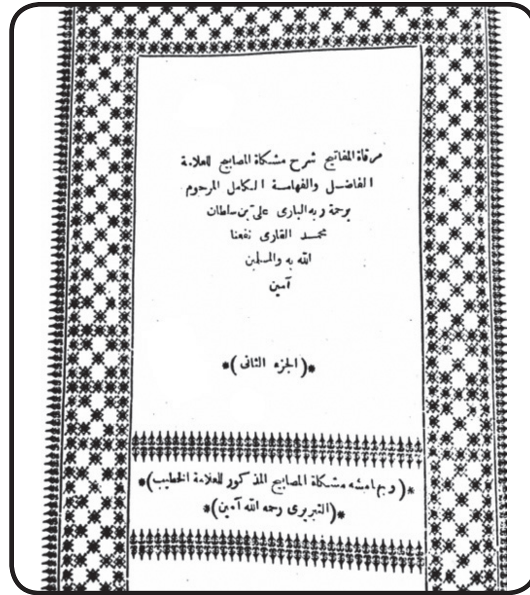
النقل السادس

قال الشيخ ملا علي بن سلطان محمَّد القاري الحنفي في كتابه «مرقاة

المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»[1] ما نصه: «قال النووي في شرح مسلم في هذا الحديث وشبهه من أحاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران فمذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين الإيمان بحقيقتها على ما يليق به تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا نتكلم في تأويلها مع اعتقادنا تنزيه الله سبحانه عن سائر سمات الحدوث. والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعة من السلف وهو محكيٌّ عن مالك والأوزاعي، إنما يتأول على ما يليق بها بحسب بواطنها فعليه الخبر مؤول بتأويلين أي المذكورين بكلامه وبكلام الشيخ الرباني أبي إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم من أئمتنا وغيرهم يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر كالمجيء والصورة والشخص والرِّجل والقَدَمَ واليد والوجه والغضب والرحمة والاستواء على العرش والكون في السماء وغير ذلك مما يفهمه ظاهرها لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان **تستلزم أشياء يحكم بكفرها بالإجماع** فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره».

---

(١) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، ملا علي القاري، (٢/ ١٣٦).


مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للعلامة
الفاضل والفهامة الكامل المرحوم
برحمة ربه الباري علي بن سلطان
محمد القاري نفعنا
الله به والمسلمين
آمين

(الجزء الثاني)

(وبهامشه مشكاة المصابيح المذكور للعلامة الخطيب)
(التبريزي رحمه الله آمين)


تستلزم أشياء يحكم بكفرها بالإجماع

تستلزم
أشياء
يحكم
بكفرها
بالإجماع

وانظر هنا إلى قوله «**يُحكم بكفرها بالإجماع**»، فإذا كان من يصف الله تعالى بظاهر هذه الأشياء المذكورة هنا كافرٌ بالإجماع، فكيف بالمجسّم؟! فهو داخلٌ في هؤلاء الذين ينسبون لله المكان ويصفه بظواهر الآيات والأحاديث المتشابهة، فلا خلاف في كفره!!

النقل السابع

قال الإمام الحافظ الفقيه أحمد بن سلامة أبو جعفر الورّاق الطحاوي المصري في عقيدته المشهورة بالعقيدة الطحاوية: «ومن وصف الله بمعنًى من معاني البشر **فقد كفر**».

وهذه العقيدة تلقتها الأمة سلفًا وخلفًا بالقبول والفرح والسرور، فأقبلوا عليها حِفظًا ودرسًا وشرحًا وتعلّمًا وتعليمًا واستحسانًا بلا نكيرٍ ولا خلاف.

ويقول الطحاوي رحمه الله: «إن هذه الرسالة هي ذكر عقيدة أهل السنة والجماعة على حسب ما قرره أبو حنيفة وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم وأبو عبد الله محمَّد بن الحسن الشيباني أي من حيث سبك العبارات أضع هذه الرسالة على أسلوب هؤلاء الأئمة الثلاثة، أما من حيث المعنى **فهو مذهب أهل الحق أهل السنة والجماعة كلهم بلا استثناء**». وأهل السنة والجماعة هم الصحابة ومن تبعهم في المعتقد[1].

---

(١) **إظهار العقيدة السنية**، الهرري، (ص٣١).

إظهار العقيدة السُّنِّيَّة

بشرح

العقيدة الطَّحَاوِيَّة

لخادم علم الحديث الشريف

الشيخ عبد الله الهرري

المعروف بالحبشي غفر الله له ولوالديه

المتوفى سنة ١٤٢٩هـ

شركة دار المشاريع

فهو مذهب أهل الحق أهل السنة والجماعة كلهم بلا استثناء.

فهو مذهب أهل الحق أهل السنة والجماعة كلهم بلا استثناء.

وانظر إلى قوله: «**فهو مذهب أهل الحق، أهل السنة والجماعة كلهم بلا استثناء**»، أي هذا إجماعٌ.. وقد سبقت عبارة الطحاوي «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر»، **إذًا هو إجماع صريح ظاهر على كفر المشبهة المجسمة.**

النقل الثامن

قال الإمام الحافظ المجتهد المجدد الشيخ عبد الله بن محمَّد بن يوسف الهرري المعروف بالحبشي رضي الله عنه وأرضاه في كتابه التعاون[1]: «**والمجسم كافر بإجماع الأئمة الأربعة وغيرهم** لأن من جسّم الله تعالى كذّب قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ۝١١﴾[2]، فإنه جعل لله أمثالًا كثيرةً لا تُحصى».

وقال بعد أسطر قليلة: «وقد **اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أن المجسم كافر**».

وهذا تصريحٌ من إمام أهل السنة في عصرنا بوجود الإجماع على كفر المجسم.

النقل التاسع

وقال الإمام الولي الشيخ عبد الله بن محمَّد الهرري المعروف بالحبشي

---

(١) **التعاون على النهي عن المنكر**، الهرري، (ص٥٩).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

في كتابه «التحذير الشرعي الواجب»[1]: «**فقد نقل الإمام أبو منصور البغدادي إجماعهم على تكفير المجسم**، وثبت **عن الإمام أبي الحسن الأشعري أنه قال: المجسم غير عارف بالله فهو كافرٌ به**، كذلك في المعتزلة وغيرهم، **فدفع التكفير عنهم يؤدي إلى إبطال الشريعة**».

التحذير الشرعي الواجب

تأليف

خادم علم الحديث الشريف

الشيخ عبد الله الهرري

المعروف بالحبشي غفر الله له ولوالديه

المتوفى سنة ١٤٢٩هـ

(١) **التحذير الشرعي الواجب**، الهرري، (ص١٣٤).

فهذا خلاف ما أجمع عليه الأشاعرة القدماء، فقد نقل الإمام أبو منصور البغدادي إجماعهم على تكفير المجسم

إجماعهم على تكفير المجسم

النقل العاشر

قال الإمام الحافظ شيخ السنة عبد الله بن محمَّد بن يوسف الهرري المعروف بالحبشي في كتابه «التعاون على النهي عن المنكر»[١]: «وأما الوهابية فهم مجسمون وهم كفار **لأن الإمام الشافعي رضي الله عنه قال: «المجسم كافر»**[٢].

(١) **التعاون على النهي عن المنكر**، الهرري، (ص٣٤).

(٢) **الأشباه والنظائر**، السيوطي، (ص٤٨٨).

والإمام أحمد قال: «**من قال الله جسم لا كالأجسام كفر**»[1].

وكذلك الإمام مالك رضي الله عنه كفّر المجسّم.

قال ابن حجر الهيتمي في كتابه المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية: «واعلم أن القرافي وغيره **حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك**».

النقل الحادي عشر

تفطن الطبري رحمه الله لهذه الطائفة الخبيثة التي جوزت أن يكون ذاته تعالى محلًّا للخلق والتغير بالانتقال والزوال من مكان إلى مكان، فصرح بكفرها في معرض بيان عقيدة أهل السنة في الكلام وكونها صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى، وأنه ليس حروفًا وأصواتًا يخلقها الله تعالى ويوجدها في ذاته بإرادته واختياره كما يصرح التيمية والوهابية ويثبتون حلول الصفات الحادثة بذات الله تعالى ويسمون ذلك قيام الصفات الاختيارية به، وقد ردّ الإمام الطبري كل ذلك قائلًا: «من أبى ما قلنا في ذلك قيل له[2]: أخبرنا عن الكلام الذي وصفت أن القديم به متكلم مخلوق، أخلقه إذ كان عندك مخلوقًا في ذاته، أم في غيره، أم قائم بنفسه؟ فإن زعم خلقه في ذاته، فقد أوجب أن تكون ذاته محلًا للخلق، **وذلك عند الجميع كفر**.

فالطبري نص على أن الفوقية مصروفة عن ظاهرها حيث إن الله عز وجل

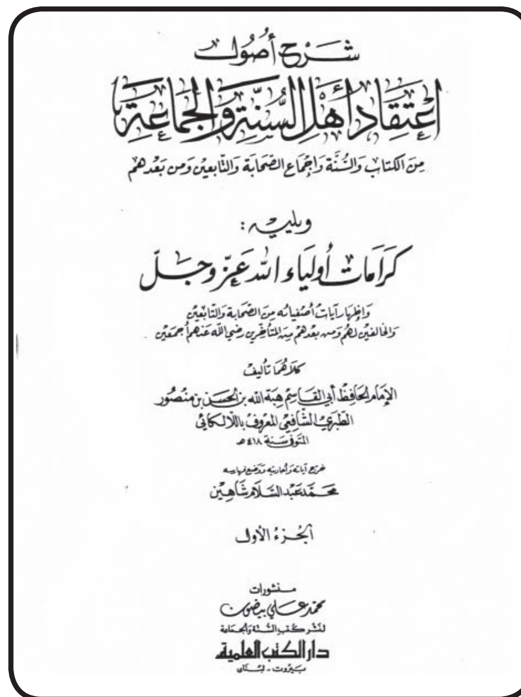
(١) ذكره صاحب الخصال وهو من مشاهير الحنابلة.

(٢) **التبصير في معالم الدين**، الطبري، (ص٢٠٢).

منزه عن الفوقية المكانية لقول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[1]، فمن اعتقد أن لله تعالى مكانًا فقد **كفر بإجماع العقلاء**[2].

النقل الثاني عشر

قال اللالكائي في كتابه المسمى «اعتقاد أهل السنة» ما نصه[3]: «ذكره عبد الرحمٰن قال ثنا إسماعيل بن أبي الحارث ثنا سويد بن سعيد قال ثنا علي بن عاصم قال تكلم داود الجواربي في التشبيه فاجتمع فيها أهل واسط منهم محمَّد بن يزيد وخالد الطحان وهشيم وغيرهم فأتوا الأمير وأخبروه بمقالته **فأجمعوا على سفك دمه**».


شرح أصول
اعتقاد أهل السنة والجماعة
من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم

ويليه:
كرامات أولياء الله عز وجل
وإظهار آيات أصفيائه من الصحابة والتابعين
والخالفين لهم ومن بعدهم من المتأخرين رضي الله عنهم أجمعين

كلاهما تأليف
الإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور
الطبري الشافعي المعروف باللالكائي
المتوفى سنة ٤١٨ هـ

خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه
محمد عبد السلام شاهين

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١١٥).

(٣) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة**، اللالكائي، المجلد الأول، (ص٢٩٠).

فأجمعوا على سفك دمه،

فأجمعوا
على
سفك دمه

النقل الثالث عشر

قال القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي ما نصه[1]: «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص وتسليم للشرع وتصديق لما وصف به نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له الكيفية لأن الشرع لم يرد بذلك ولا أخبر

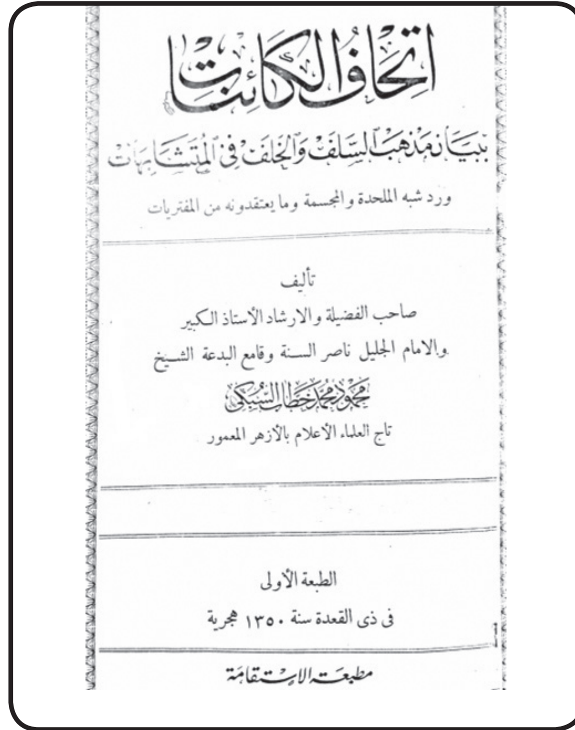
(١) **شرح عقيدة الإمام مالك الصغير**، عبد الوهاب البغدادي، (ص٢٨).

النبي عليه السلام فيه بشيء ولا سألته الصحابة ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن وذلك يؤول إلى التجسيم وإلى قدم الأجسام **وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام**».

وأقره عليه الأستاذ الدكتور الشيخ أحمد محمَّد نور سيف مدير عام دار البحوث ورئيس مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية دبي[١].

النقل الرابع عشر

قال الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ما نصه[٢]: «فمن اعتقد أن الله عز وجل متصف بالاستقرار على العرش أو التمكن فيه **فهو كافر بالإجماع**».



إتحاف الكائنات

ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات

ورد شبه الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات

تأليف

صاحب الفضيلة والارشاد الأستاذ الكبير

والامام الجليل ناصر السنة وقامع البدعة الشيخ

محمود محمد خطاب السبكي

تاج العلماء الأعلام بالأزهر المعمور

الطبعة الأولى

في ذي القعدة سنة ١٣٥٠ هجرية

مطبعة الاستقامة

(١) **سلسلة الدراسات العقدية ٢**، أحمد محمد نور سيف، (ص٦٨).

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص ٥٠).


(فمن اعتقد) أن الله عزوجل متصف بالاستقرار على العرش أو التمكن فيه فهو كافر بالاجماع

فمن اعتقد أن الله عز وجل متصف بالاستقرار على العرش أو التمكن فيه فهو كافر بالإجماع.

النقل الخامس عشر

قال الشيخ أبو بكر محمَّد بن سابق الصقلي ما نصه[1]: «ومن قال إن الله عز وجل يحدث فيه الحرف بعد الحرف، فقد جعل ربّه محلًّا للحوادث وشبّهه بمخلوقاته وشبّه مخلوقاته به، **وهذا كفر بإجماعٍ، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرا»**.

(١) كتاب الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية، الصقلي، (ص٢١٥).

النقل السادس عشر

قال الغزالي في كتابه المسمى «إلجام العوام عن علم الكلام» ما نصه[1]: «الوظيفة الأولى: التقديس ومعناه أنه إذا سمع اليد والإصبع في قوله ﷺ «**إن الله خمر طينة ءادم بيده**» و«**إن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمـٰن**»، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين أحدهما هو الوضع الأصلي وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص بصفات مخصوصة والجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن ينتحي عن ذلك المكان، وقد يستعار هذا اللفظ أعني اليد لمعنى ءاخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلًا كما يقال: البلدة في يد الأمير فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلًا فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعًا ويقينًا أن الرسول ﷺ لم يرد بذلك جسمًا هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك على الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم فإن كل جسم هو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كفر لأنه مخلوق، وكان مخلوقًا لأنه جسم فمن عبد جسمًا **فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف**».

(١) **إلجام العوام عن علم الكلام**، الغزالي، (ص٢٠٩).

النقل السابع عشر

نقل القرافي **اتفاق الأئمة الأربعة على تكفير المجسم** كما نقل ذلك عنه ابن حجر الهيتمي قال: «وهم حقيقون بذلك».

النقل الثامن عشر

قال القرطبي ما نصه[1]: «**وإن إثبات الجهة لله تعالى كفرٌ عند الأئمة الأربعة** كما نقل عنهم العراقي على ما في شرح المشكاة لعلي القاري[2]».

النقل التاسع عشر

قال محمود خطاب السبكي ما نصه[3]: «سألني بعض الراغبين في معرفة عقائد الدين والوقوف على مذهب السلف والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصه: ما قول السادة العلماء حفظهم الله تعالى فيمن يعتقد أن الله عز وجل له جهة وأنه جالس على العرش في مكان مخصوص ويقول ذلك هو عقيدة السلف ويحمل الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد، ويقول لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا مستدلًّا بقوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[4]، وقوله عز وجل ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ۝١٦﴾[5]، أهذا الاعتقاد صحيح أم باطل؟ وعلى كونه باطلًا أيكفر ذلك القائل باعتقاده

---

(١) **التذكار في أفضل الأذكار**، القرطبي، (ص٢٠٨).

(٢) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، القاري، (٢/ ١٣٧).

(٣) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص ٣، ٤).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

(٥) **سورة الملك**، الآية ١٦.

المذكور ويبطل كل عمله من صلاة وصيام وغير ذلك من الأعمال الدينية وتبين منه زوجه، وإن مات على هذه الحالة قبل أن يتوب لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، وهل من صدّقه في ذلك الاعتقاد يكون كافرًا مثله؟ فأجبت بعون الله تعالى، فقلت: بسم الله الرحمـٰن الرحيم الحمد لله الهادي إلى الصواب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى ءاله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التوفيق والسداد. أما بعد: فالحكم أن هذا الاعتقاد **باطل ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين**، والدليل العقلي على ذلك قِدَم الله تعالى ومخالفته للحوادث، والنقلي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]، فكل من اعتقد أنه تعالى حلّ في مكان أو اتصل به أو بشىء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافر قطعًا، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج وغير ذلك، وتبين منه زوجه، ووجب عليه أن يتوب فورًا، وإذا مات على هذا الاعتقاد والعياذ بالله تعالى لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ومثله في ذلك كله من صدَّقه في اعتقاده أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. وأما حمله الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد المكفر، وقوله لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا، **فهو كفر وبهتان عظيم**».

ونقل رحمه الله[2] عن الإمام عماد الدين الكندي أنه نص على أن الله تعالى يستحيل عليه الحلول في الأماكن أو اتصاله بالأجسام أو مقابلته لها

---

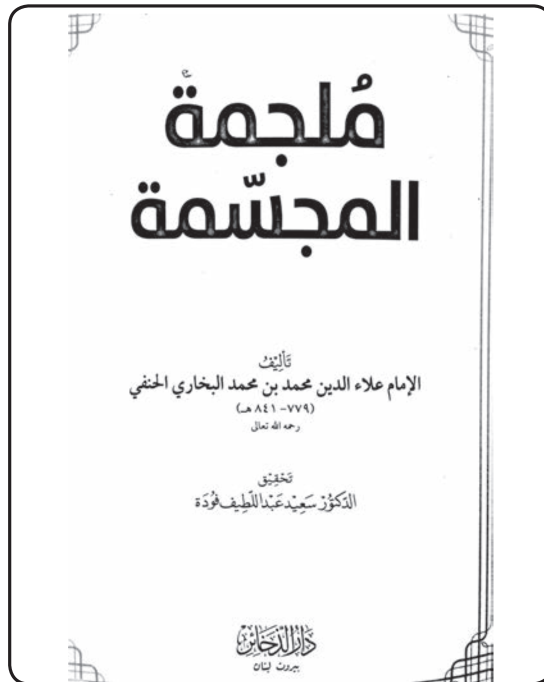
(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٢٥).

أو تحيزه في جهة لأن ذلك كله من صفات الحوادث، فمن اعتقد أنه تعالى حل في عرش أو سماء أو حاذى شيئًا من مخلوقاته أو حل في أي جهة من الجهات الست **كفرٌ بإجماع العاقلين**.

النقل العشرون

يقول علاء الدين البخاري بعدَ كلامٍ عن مسألة لازم المذهب(١): «فإذًا؛ يكون القول بأنَّ الله متمكنٌ على العرش، متحيزٌ فيه، وأنَّه في جهة الفوق قولًا بأنَّه جسمٌ لأن الجسمية من اللوازم العقلية للمتحيز ولذي الجهة، ومن قال بأنَّ الله جسمٌ فهو كافرٌ إجماعا. ولهذا قال إمام الحرمين في الإرشاد: إثبات الجهة لله كفرٌ صراح».



(١) **ملجمة المجسمة**، علاء الدين البخاري، (ص٦١).

ومن قال بأنّ اللهَ جسمٌ فهو كافرٌ إجماعًا.

ومَن قال بأنّ اللهَ جسمٌ فهو كافرٌ إجماعاً.

النقل الحادي والعشرون

قال الشيخ الكوثري ما نصه[1]: «إن القول بإثبات الجهة له تعالى **كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة** كما نَقل عنهم العراقي على ما في «شرح المشكاة» لعلي القاري».

(١) **مقالات الكوثري**، الكوثري، (ص ٣٢١).

النقل الثاني والعشرون

قال الشيخ أحمد بالعيت الوقراوي محتجًّا بكلام السبكي ما نصه[1]: «فتوى شيخ الأزهر السبكي: الحمد لله رب العالمين المنزه عن صفات المخلوقين كالجهة والجسمية والمكان والفوقية، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّد الذي جاء بمحو الشرك والإلحاد وأمرنا بتنزيه الله تعالى عن صفات العباد والمنزل عليه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[2] وقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[3] وعلى ءاله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. أما بعد، فيقول محمود بن محمَّد بن أحمد السبكي: قد سألني بعض الراغبين في معرفة عقيدة الدين، والوقوف على مذهب السلف والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصه: «ما قول السادة العلماء حفظهم الله تعالى فيمن يعتقد أن الله عز وجل له جهة وأنه جالس على العرش في مكان مخصوص.. فأجبت بعون الله تعالى... **فالحكم أن هذا الاعتقاد باطل ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين.** والدليل العقلي على ذلك: قدم الله تعالى ومخالفته للحوادث. والنقلي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[4] فكل من اعتقد أنه تعالى حلّ في مكان أو اتصل به أو بشيء من الحوادث كالعرش أو الكرسي

---

(١) **مختصر التيسير في تحكيم أهل التفسير**، أحمد الوقراوي، (ص ٢٩ـ٣٢).

(٢) **سورة الإخلاص**، الآية ١ـ٤.

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **سورة الشورى**، الآية ١١.

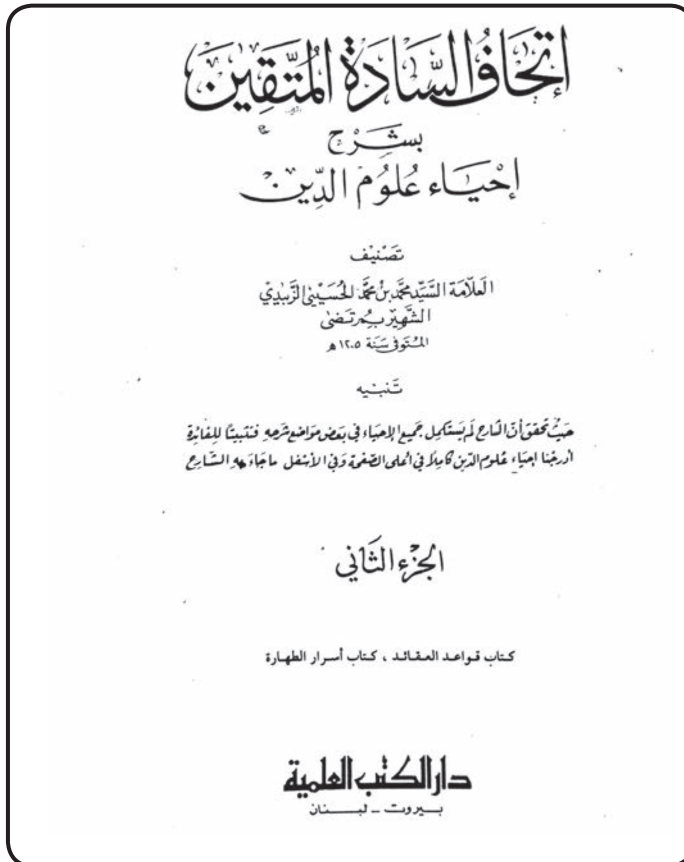
أو السماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافرٌ قطعًا ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج وغير ذلك، وتبين منه زوجته ووجب أن يتوب فورًا بنطقه بالشهادتين للدخول في دين الإسلام وإذا مات على هذا الاعتقاد لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ومثله من صدقه في اعتقاده أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا».


مختصر التيسير
في
تحكيم أهل التفسير
جمع و إعداد الفقير إلى الله تعالى الغني به
السيد / أحمد محمد بالعيد الوقراوي
التجاني البشاري الحسني الحسيني
الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م
يطلب من مجمع ابن عمر الإسلامي
بالقضارف - حي التضامن
لمؤسسة الشيخ محمد آدم (أبو جمرة) التجاني


ومعتقده كافر بإجماع
من يعتد به من علماء المسلمين

ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين

واعلم أخي القارئ أنَّ من نسب لله الحدَّ فقد جعله في مكانٍ، والعالم بما فيه حادثٌ وُجد بعد عدم، وقد قال محمد مرتضى الزّبيدي في شرحه على الإحياء[1]: «وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أنَّ حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث، فإذا العالم كله حادث، وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعيّ».


إتحاف السادة المتقين
بشرح
إحياء علوم الدين

تصنيف
العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي
الشهير بمرتضى
المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ

تنبيه
حيث تحقق أن الشارح لم يستكمل جميع الإحياء في بعض مواضع شرحه فتتميماً للفائدة
أدرجنا إحياء علوم الدين كاملاً في أعلى الصفحة وفي الأسفل ما جاء به الشارح

الجزء الثاني

كتاب قواعد العقائد، كتاب أسرار الطهارة

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

---

(١) **إتحاف السادة المتقين**، الزبيدي، (٢/ ١٥٣).

وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أن حكم الجواهر والاعراض كلها الحدوث، فإذاً العالم كله حادث. وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي.

فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي

والله سبحانه وتعالى أزلٌّ لا بداية لوجوده، فليس جسمًا وليس له حدٌّ، وقد تقدّم أن من جعله جسمًا فقد جعله في مكان، والمكان حادثٌ وُجِدَ بعد عدم وقد نقل إجماع المسلمين على ذلك الإمام محمد مرتضى الزبيدي؛ فإن قال المجسم أنّ المكان أزليٌّ مع الله فقد خالف الإجماع وكذّب الشريعة وخرج عن طور العقلاء.

الباب الخامس

عرض بعض الشبهات
في الكتاب المسمى «إثبات الحد لله»
والردّ عليها



ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: التحذير من كُتُبٍ استُنِدَ إِليها في الكتاب.

الفصل الثاني: تفسير بعض الآيات التي استُنِد إليها في الكتاب في غير موضعها.

الفصل الثالث: التحذير من بعض الأحاديث التي احتُجَّ بها في الكتاب، وتأويل بعضها.

الفصل الرابع: مدح الأشاعرة والماتريدية.

الفصل الخامس: مصوّرات لبعض المواضع الشنيعة من كتاب الدشتي وأتباعه الوهابية.

الفصل الأول
التحذير من كُتُبٍ استُنِدَ إِليها في الكتاب

لقد حاول كلٌّ من أبي معاذٍ مسلط بن بندر العتيبي وأبي عبد الله عادل بن عبد الله ءال حمدان هداهما الله لدين الإسلام بالتعليق على كتاب الدشتي، فأيَّدوا مقالته ونصروا ضلالته، وموَّهوا على الناس بأقوالٍ لا أصل لها من الكتاب ولا من السنة، وغاية أمرهما أنهما ينقلان من كتبٍ ألّفها أسيادهما وأئمتهما، فهل سبقَ لك أخي القارئ أن وجدتَ نصرانيًّا أو يهوديًّا يستدلُّ بالقرءان؟ فالقرءان حجةٌ عليهم، فتجدهم يستدلون بما بين أيديهم من إنجيل محرفٍ وتوراةٍ محرفة لنصرة معتقدهم.

ولله درُّ أحدِ علماء أهل السنة المعاصرين الذي جمع فأوعى، وبيَّن ما في بعض الكتب من ضلالات وطامات، فصنَّف كتابًا حذَّر مما شاع بين الناسٍ من كتبٍ وانتشر، ووسمه بـ«كتب يجب التحذير منها»، فتراه حذَّر في طيَّات كتابه من مائةٍ وخمسٍ وخمسين كتابًا، وما ذلك إلَّا أمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر.

وإنني في هذا الفصل أبيِّن إن شاء الله تعالى بعض الكتبِ التي مرَّ ذكرها في التمهيدات لما في كتاب الدشتي من الضلالات.

فمما اعتمد عليه كلٌّ من مسلط العتيبي وعادل ءال حمدان في نقولهما ما يلي من الكتب، وإليك البيان:

يجب التحذير من بعض الكتب التي لطالما وجدنا المقدميْنِ لِهذا الكتاب

احتجًّا بها وامتلأت الحواشي بذكرها، ومن هذه الكتب المسماة ما يلي:

«بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية.

- «النقض» للدارمي.
- «درء التعارض» لابن تيمية.
- «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم.
- «شرح ابن أبي العز الحنفي على الطحاوية».
- المسمى «كتاب الصفات» المنسوب للدارقطني.
- «تنبيه النبيه والغبيّ في الردّ على المدارسي والحلبي» لأحمد بن إبراهيم النجدي.
- «تعليق عبد العزيز بن باز على الطحاوية».
- «شرح صالح الفوزان للمعة الاعتقاد».
- «ذم الكلام» لأبي إسماعيل الهروي.
- «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن القيم.
- «حادي الأرواح» للذهبي.
- «فتح المجيد» لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب.
- «مختصر العلو» للذهبي.
- المسمى «السنة» لابن أبي عاصم.
- المسمى «السنة» المنسوب لابن الإمام أحمد بن حنبل.
- المسمى «السنة» للخلال.

- المسمى «التوحيد» لابن خزيمة.

- المسمى «التوحيد» لابن منده.

- المسمى «الأربعين في دلائل التوحيد» لأبي إسماعيل الهروي.

- «السلسلة الضعيفة» للألباني.

- «مختصر الصواعق» لابن القيم.

- «الإبانة» للسجزي.

- «العرش» للذهبي.

ولا بد من الإشارة إلى بعض ما في هذه المصنفات لندرك البون الشاسع بين اعتقادهم وأقوالهم وبين اعتقاد وأقوال السلف والخلف:

• أولًا: الكتاب المسمى الرد على الجهمية وكتاب نقض عثمان بن سعيد على المريسي العنيد لعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ):

أما الكتاب المسمى الرد على الجهمية فقد احتج فيه بكثير من الأسانيد الواهية والمتون المنكرة التي تخالف التنزيه وأثبت فيه أن العرش يئط من ثقل الجبار فوقه، وأنه ينزل في الليل إلى جنة عدن وهي مسكنه يسكن معه فيها النبيّون والصديقون والشهداء، وأنه يهبط من عرشه إلى كرسيه ثم يرتفع عن كرسيه إلى عرشه، وعقد فيه بابًا في تكفير من سماهم بالجهمية، وبابًا في قتلهم واستتابتهم من الكفر بزعمه، ولا يخفى أن الجهمية مصطلح تشنيع لا يراد به فرقة انتسبت إلى الجهم بن صفوان لأن الجهم مات وماتت معه أفكاره إلا أن الدارمي ومن تابعه يعنون بالجهمية من خالفهم في صفات الله عز وجل، فيريدون بهذا الوصف في كثير من المواضع أهلَ السنة من

الأشاعرة والماتريدية.

أما كتابه الآخر فهو مثل سابقه، وزاد فيه قوله بإثباتِ الحركة لله عز وجل، وفيه إثباتُ الحد والعياذ بالله تعالى، وأنه مس آدم مسيسًا بيده، وأنه يقعد على العرش فما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع، وأنه قادر على الاستقرار على ظهر بعوضة، وأنه إذا غضب ثقل على حملة العرش، وأن رأس المنارة أقرب إليه من أسفلها، وغير ذلك مما هو مبسوط في موضعه.

وهذان الكتابان لهما منزلة عظيمة عند ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقد أكثرا النقل عن هذين الكتابين. ويقول ابن القيم بعد الثناء على الدارمي: «وكتاباه من أجل الكتب المصنفة في السنة وأنفعها، وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه. وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جدًا. وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما».

ومع أن الحافظ الذهبي ينقل عن الدارمي ويثني عليه إلا أنه نبه إلى غلو الدارمي فقال: «وفي كتابه بحوث عجيبة مع المريسي يبالغ فيها في الإثبات والسكوت عنها أشبه بمنهج السلف في القديم». وهذا التنبيه لا يكفي لأننا نحتاج أن نعلم إلى أي مدى وصل الدارمي في الإثبات.

ويلاحظ تردد الذهبي في الحكم على ما أثبته الدارمي فهو يكتفي بأن ينبه إلى أن السكوت عنه أشبه بمنهج السلف. فهل يشتبه منهج السلف بإثبات الثقل والحركة والحد والقرب الحسي وغير ذلك من لوازم الجسم التي

أثبتها الدارمي بحيث يعد السكوت عن إثباتها أشبه بمنهجهم؟

ثانيًا: المسمى كتاب السنة لابن أبي عاصم:

هذا الكتاب لمؤلفه أبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك ابن مخلد الشيباني من أهل البصرة المتوفى سنة ٢٨٧هـ، وكان مذهبه القول بالظاهر.

وأثبت في كتابه من الأخبار المنكرة ما هو مذكور في موضعه، ومنها قوله بأن الله خلق آدم على صورة وجهه، وعلى صورة الرحمـٰن، وأنه تجلى للجبل منه مثل الخنصر، وأن العرش يئط به من ثقله، وأنه يقعد محمدًا ﷺ معه على العرش، وأن المؤمنين يجالسون الله عز وجل في الجنة وغير ذلك من الضلال.

- **ثالثًا: الكتاب المسمى السنة المنسوب إلى عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت ٢٩٠هـ):**

وأخذ هذا الكتاب من نسبته إلى ابن الإمام أحمد مكانة كبيرة عند المنتسبين إلى السلف خاصة في العصر الحديث. وسوف نشير إلى مكانته عند المعاصرين في موضعه. وقد قطع من يُسمِّي نفسه محققًا بنسبة الكتاب إلى مؤلفه وبذل وسعه في الرد على من نزه الإمام أحمد عن أن يخوض ولده الذي تربى في كنفه في كل ما خاض فيه المؤلف، ولم يأت بشيء علمي بل اجتهد في كلام خطابي لا يدفع ما ذكره هو نفسه من الاعتراف بوجود مجهولين في طبقتين من طبقات إسناد هذا الكتاب إلى مؤلفه.

والذي يبدو لي أن هذا الكتاب من مؤلفات أبي إسماعيل الهروي صاحب

المؤلفات المعروفة في ما يسمونه المنتسبون للسلف بالعقيدة السلفية. وهذا الهروي شديد التعصب ربما ركب له إسنادًا فرواه عن أبي يعقوب إسحاق ابن إبراهيم القراب الهروي، عن شيخ مجهول عن شيخ مجهول عن المؤلف بزعمه. وأبو إسماعيل الهروي لا يستبعد منه صدور ما في هذا الكتاب منه، كما سوف يتبين في الحديث على مؤلفاته.

أما ابن الإمام أحمد فلا نظن به أن يتعدى على الله وعلى رسوله وعلى الإمام أحمد والإمام أبي حنيفة النعمان.

وقد ذكر من عمل على الكتاب في توثيقه وصحة نسبته إلى المؤلف نقلَ الحنابلة عنه وأخذَهم منه. وكل من ذكر نقلَهم عنه مِن بعد عصر الهروي المذكور، فلا تدفع هذه النقول هذا الشك في نسبة الكتاب إليه ولا الشك في صحة نسبة صحته إلى المؤلف.

واشتمل هذا الكتاب على أكثر من مائة وثمانين نصًّا في الطعن في الإمام أبي حنيفة، بل في بعضها تكفيره، وأنه أُخِذ من لحيته كأنه تيس يدار به على الحلق يستتاب من الكفر أكثر من مرة، وأنه أفتى بأكل لحم الخنزير، وفيه نقلٌ عن الإمام مالك أنه ذكره بسوء، وقال: «كاد الدين ومن كاد الدين فليس من الدين ووثق المحقق رجال سند هذه الرواية»، وغير ذلك من المثالب التي تقشعر منها الأبدان.

وتخريج هذه الرواية في كتاب صنف لجمع السنة والعقيدة المتوارثة خير مثال على أن الطعن بأكابر المسلمين وعلمائهم ركن من أركان هذه العقيدة التي تصدى لها العلماء، فما من سبيل إلا الطعن بهم ورميهم

بالتجهم والتنكب عن منهج السلف ونحو ذلك مما تركوا به الجواب العلمي واستبدلوا به هذا الأسلوب الناجح في فتنة العوام المأخوذين بما يظهره هؤلاء من التزهد الهروي الكرامي، المخدوعين بلافتات الدعوة إلى الكتاب والسنة واتباع السلف.

ومما اشتمل عليه هذا الكتاب من الجرأة على الله عز وجل وصفُه بالجلوس على العرش، وإثبات صدر له وذراعين، وإثبات الثقل والصورة التي صور عليها آدم، وأنه على كرسي من ذهب تحمله أربعة من الملائكة، وأنه واضع رجليه على الكرسي، وأن الكرس قد عاد كالنعل في قدميه، وأنه إذا أراد أن يخوف أحدًا من عباده أبدى عن بعضه، وأنه قرَّب داودَ عليه السلام حتى مس بعضه وأخذ بقدمه وغير ذلك مما سيكشف عنه البحث.

ومما اشتمل عليه في حق الإمام أحمد أنه نقل عنه تصحيح الأخبار التي تثبت جلوسَه عز وجل على العرش وحصولَ الأطيط من هذا الجلوس، وأنه واضع رجليه على الكرسي وأن الكرسي موضع قدميه، وأنه يقعد على العرش فما يفضل منه إلا قيد أربعة أصابع، وغير ذلك مما لم تَخْفَ نكارته ولا ضعف سنده على بعضهم، وسكتوا عن نسبة تصحيحه إلى إمامهم وابن إمامهم.

فحاشا للإمام أحمد أن يصحح هذه الأخبار فيخفى عليه ضعف سندها وما في متنها من النكارة ومخالفة عقيدة السلف ثم يأتي المحقق ليكشف عن ذلك.

• رابعًا: الكتاب المسمى السنة للخلال:

وقد أطال فيه مؤلفه عن تقرير قعود النبي ﷺ مع الباري سبحانه بزعمه على الفضلة التي تفضل من العرش. وحشر مع ذلك نقولًا في تكفير منكره ورميه بالبدعة والتجهم وغير ذلك مما لو قرأه رجل لم يسمع عن الإسلام شيئًا لربما ظن أن هذا الخبر ركن من أركان الإسلام.

وفيه أن الله عز وجل ينادي: «يا داود أُدن مني فلا يزال يدنيه حتى يمس بعضه ويقول: كن أمامي فيقول رب ذنبي ذنبي، فيقول الله له كن خلفي خذ بقدمي».

ثم يقول المؤلف في آخر كتابه: «وبعد هذا أسعدكم الله فلو ذهبنا نكتب حكايات الشيوخ والأسانيد والروايات لطال الكتاب غير أنا نؤمل من الله عز وجل أن يكون في بعض ما كتبنا بلغةٌ لمن أراد الله به فثقوا بالله وبالنصر من عنده على مخالفيكم فإنكم بعين الله بقربه وتحت كنفه».

• خامسًا: الكتاب المسمى التوحيد لابن خزيمة:

هذا الكتاب هو جزء من صحيحه على التحقيق لأنه يحيل في أكثر من موضع على أبواب الصلاة وغيرها من أبواب الصحيح. وفيه باب بعنوان إثبات الأصابع لله عز وجل، وباب في إثبات القدم، ونحو ذلك. ومع أنه اشترط الصحة في ما يذكره إلا أنه لم يلتزم بذلك فأخرج فيه متونًا منكرة وأسانيدَ واهيةً، منها قوله ما جاء في أن الكرسي موضع قدميه، وأن العرش يئط به، وأنه تجلى منه مثل طرف الخنصر، وأنه يهبط ثم يرتفع، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا بروحه وملائكته فينتفض تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، وأن

جنة عدن مسكنه، وأن محمدًا ﷺ رآه في روضة خضراء دونه فراش من ذهب يحمله أربعة من الملائكة، وغير ذلك مما هو مبسوط في موضعه.

• **سادسًا: الكتاب المسمى الصفات المنسوب للدارقطني:**

وهو الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الذي انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق وصحة الاعتقاد.

وهذا الكتاب تشهد حاله الحديثية على براءة الدارقطني البصير بعلل الحديث ورجاله منه. وإنما يصلح أن يكون من صنيع من رواه عنه. فلا تصح نسبته إلى الدارقطني كما نبه عليه الكوثري لأن في سنده إليه أبا العز بن كادش أحمد بن عبيد الله الذي قال الذهبي في ترجمته: «أقر بوضع حديث وتاب وأناب».

ولا يخفى أن هذه التوبة لا تعني قبول روايته لأمرين:

الأول أن من قواعد المحدثين أن التائب من الكذب على رسول الله ﷺ لا تقبل روايته أبدًا وإن حسنت طريقته، حكاه السيوطي عن الإمام أحمد بن حنبل وغيره من المحدثين.

الثاني: أنه لا يلزم قبولُ روايته حتى على مذهب من يقبل توبته لأنه ضعيف الرواية قبل الكذب وبعده. نقل ابن حجر في ترجمته أنه كان كذابًا لا يحتج بمثله وللأئمة فيه مقال، ويرويه ابن كادش عن محمد بن علي أبي طالب العشاري، قال الذهبي في ترجمته: «شيخ صدوق معروف لكن أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء ومنها عقيدة للشافعي وذكر بعض الأباطيل عنه ثم قال فقبح الله من وضعه،

والعتب إنما هو على محدثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل، وفي هذا الكتاب باب في إثبات القدمين، وفيه أن الكرسي موضع القدمين، وفيه الأطيط وخلق آدم على صورة الرحمن ونحو ذلك.

• سابعًا: الكتاب المسمى التوحيد لابن منده:

وهو أبو عبد الله محمد بن إسحاق «ابن منده» (ت ٣٩٥هـ).

وله أيضا كتاب يرد بزعمه فيه على الجهمية، فيه أن الله يكشف يوم القيامة عن ساقيه، وعزاه إلى البخاري ومسلم، مع أنه ليس في أحدهما، وفيه أن الله خلق الملائكة من نور الصدر والذراعين، وأن الكرسي موضع قدمه، ونحو ذلك من الأخبار.

• ثامنا: كتاب العرش وما روي فيه لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ):

وحال الكتاب من حال مؤلفه الذي نقل الذهبي تضعيفه عن الجمهور وتكذيبَه عن عبد الله بن أحمد بن حنبل. وعن غيره الاتهام بالوضع.

وفي هذا الكتاب أن أقرب الخلق إلى الله جبريل وميكائيل وإسرافيل، بينهم وبين ربهم مسيرة خمسمائة عام، وأن السماء منفطرة من ثقل الله، وأن محمدًا ﷺ رأى ربه في روضة خضراء ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه.

• تاسعا: الكتاب المسمى الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل عبد اللّه بن محمد الهروي:

والهروي هو الذي كان من المجسمة بهراة يلقبونه شيخ الإسلام نكاية بمن سمى به الحافظ أبا عثمان الصابوني، قال ابن السبكي: «وأما المجسمة بمدينة هراة فلما ثارت نفوسهم من هذا اللقب عمدوا إلى أبي إسماعيل عبد الله الأنصاري صاحب كتاب ذم الكلام فلقبوه بشيخ الإسلام. وكان الأنصاري المشار إليه رجلًا كثير العبادة محدثًا إلا أنه يتظاهر بالتجسيم والتشبيه وينال من أهل السنة وقد بالغ في كتابه ذم الكلام حتى ذكر أن ذبائح الأشعرية لا تحل.

وكان أهل هراة في عصره فئتين فئة تعتقده وتبالغ فيه لما عنده من التقشف والتعبد وفئة تكفره لما يظهره من التشبيه.

وكان شديد التعصب للفرق الحنبلية بحيث كان ينشد على المنبر على ما حكى عنه تلميذه محمد بن طاهر:

«أنا حنبلي ما حييت وإن أَمُتْ فوصيتي للناس أن يتحنبلوا».

وترك الرواية عن شيخه القاضي أبي بكر الحيري لكونه أشعريًّا وكل هذا تعصب زائد برأنا الله من الأهواء».

وفي كتاب الأربعين أن محمدًا ﷺ رأى ربه في صورة شاب أمرد في قدميه خضرة.

وفيه باب بعنوان وضع الله عز وجل قدمه على الكرسي، وباب في إثبات الجهات لله عز وجل، وباب في إثبات الحد، وباب في إثبات الخط، وباب

في إثبات الصورة، وباب في إثبات العينين، وباب في إثبات الهرولة، ومن عناوينها يتبين ما تحتها من الأخبار والعياذ بالله تعالى.

وبما سبق يتبين شيء من حال هذه المصنفات، نسأل الله تعالى السلامة.



الفصل الثاني

تفسير بعض الآيات التي استُنِد إليها في الكتاب في غير موضعها

الحمد لله الذي أنزل القرءان هدىً ورحمة، فيه ءايات متشابهاتٌ وأُخَرُ مُحكَمَات، فأنارَ به بصائر قوم وجعلَ قلوبَ قوم مُقْفَلة، فمن هداه الله فبفضلِه وفَّقَه، ومن أضلَّه الله فبعدْلِه خَذَلَه، سبحانه تَنَزَّهَ عن الظلم وما شاء فَعَلَ، يقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾[1].

بَيَّنَ ربُّنا تبارك وتعالى أنّ القرءان فيه ءايات محكمات وفيه ءايات متشابهات، فأما المحكمات فهي التي دلالتها على المراد واضحة فلا تحتمل من التأويل بحسب وضع اللغة إلا وجهًا واحدًا أي معنًى واحدًا كقوله تعالى ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾[2] وقولِهِ تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ١١﴾[3].

وقد سمى الله تبارك وتعالى الآيات المحكماتِ بأُمّ الكتاب أي أمّ القرءان

---

(١) سورة ءال عمران، الآية ٧.

(٢) سورة الإخلاص، الآية ٤.

(٣) سورة الشورى، الآية ١١.

لأنها الأصل الذي تُرَدُّ إليها الآيات المتشابهات، وأغلب ءايات القرءان مُحْكَمَةٌ، وأما الآيات المتشابهة فهي التي لم تتضح دلالتها أي أنّ دلالتها على المراد غير واضحة وتحتمل بحسب وضع اللغة العربية أوْجهًا أي أكثر من معنى، ويُحتاج لمعرفة المعنى المرادِ منها إلى نظر أهل النظرِ والفهمِ الذين لهم دِرايةٌ بالنصوص الشرعية ومعانيها ولهم دِراية بلغة العرب فلا تخفى عليهم المعاني، إذ ليس لكل إنسان يقرأ القرءان أن يفسّرَهُ، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾[1]، فإن كلمة ﴿ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ في لغة العرب تحتمل خمسة عشر معنًى، فاحتيج إلى نظر العلماء لمعرفة المراد منها في هذه الآية، وسيأتي بيان ذلك مفصَّلًا إن شاء الله تعالى.

ولأهل السنة في تأويل المتشابه مسلكان كلٌّ منهما صحيح، مسلكُ الكثير من السلف وهم أهل القرون الثلاثة الأولى فإنهم يؤولون المتشابهات تأويلًا إجماليًا بِرَدّها إلى الآيات المحكمات وذلك بالإيمان بها واعتقادِ أنَّ لها معنًى يليق بجلال الله وعظمته بلا تعيينِ معنًى ولا يفسرونها على الظاهر المتبادر منها، فإذا سمعوا قولَ الله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾[2] ردُّوه إلى الآية المحكمة كقوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ١١﴾[3] وعلموا أنّ المعنى الظاهرَ أي المتبادِرَ إلى الذهن من قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾[4] وهو الاستقرار أو الجلوس ليس مرادًا ولا هو معنى الآية لكونه من صفات المخلوقات فهو مخالفٌ للآية المحكمة

---

(١) سورة طه، الآية ٥.

(٢) سورة طه، الآية ٥.

(٣) سورة الشورى، الآية ١١.

(٤) سورة طه، الآية ٥.

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ١١﴾[1] فأَوَّلُوْهَا تأويلًا إجماليًّا فقالوا: استوى استواءً يليق به ليس جلوسًا ولا استقرارًا ولا يُشْبِهُ أيةَ صفة من صفات المخلوقين وذلك كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «ءامنت بما جاء عن الله على مراد الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله». يعني رضي الله عنه لا على ما قد تذهب إليه الأوهام والظنون من المعاني الحسية الجسمية التي لا تجوز في حق الله.

والمسلك الثاني مسلك الخلف فهم يؤولونها تفصيلًا بتعيينِ معانٍ لها مما تقتضيه لغةُ العرب ولا يحملونها على ظواهرها أيضًا موافقين للسلف في ذلك.

فالسلف والخلف متفقون على عدم الحمل على الظاهر ففي ءاية ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾[2] التي مَثَّلْنا بها قال السلف أي أكثرهم استوى بلا كيف أي استواء يليق بجلال الله وعظمته لا على المعنى الذي يكون من صفات المخلوقات أي لا على معنى الجلوس أو الاستقرار أو علوّ المكان، وأما أهل المسلك الثاني فقالوا استوى أي قَهَرَ وحفظ وأبقى لكون قَهَرَ من معاني استوى في لغة العرب ولكون هذا المعنى موافقًا للآية المحكمة ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ١١﴾[3] ولقوله تعالى﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ ١٨﴾[4].

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

(٢) سورة طه، الآية ٥.

(٣) سورة الشورى، الآية ١١.

(٤) سورة الأنعام، الآية ١٨.

ويقول بعض أهل الزيغ إنَّ التأويلَ ممنوع وإنَّ السلف ما استعملوه وهذا كلام باطل ومردود كيف وقد جاء في الصحيح عن سيد الكَوْنَيْنِ ﷺ أنه قَدَّمَ له ابنُ عباس وَضوءه أي ماءَ الوُضوء فقال ﷺ: «**مَنْ فَعَلَ هذا؟**»، فقال: قلت أنا يا رسول الله، فقال: «**اللهمّ فَقِّهْهُ في الدين وعَلِّمْهُ التأويل**»[1].

ولو كان التأويل محظورًا مُطلقًا لكان هذا دُعاءً عليه لا له. بل إنَّ مَنْعَ التأويلِ يؤدي إلى ضَرْبِ القرءان بعضِهِ ببعض فلو أخَذَ ءاخذٌ بظاهر الآية ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۝٤﴾[2] فاعتقد أن الله مع كل واحدٍ بذاتِهِ أو اعتقد أن الله تعالى متحيز في كل مكان وأخذ بظاهر الآية ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[3] فاعتقد أن الله جالس على العرش لأدّى هذا إلى تناقض لأن معناه على الظاهر أن الله في جهة فوق على العرش وأنه مع كل واحد بذاته في كل الجهات ومنها جهة تحت في الأرض فيقعُ التناقض وحاشا أن يكون في القرءان تناقض فقد قال الله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾[4]، أما لو ردَّ هاتين الآيتين إلى الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[5] فأَوَّلَ الاستواءَ بالقهر أو قال له معنى يليق بالله ونفى عن الله المكان والجلوس والاستقرار على العرش وأَوَّلَ قولَهُ

---

(١) **المستدرك**، الحاكم، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ذكر عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما، (٣/ ٦١٥)، الحديث ٦٢٨٠.

(٢) **سورة الحديد**، الآية ٤.

(٣) **سورة طه**، الآية ٥.

(٤) **سورة النساء**، الآية ٨٢.

(٥) **سورة الشورى**، الآية ١١.

تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۝٤﴾[1] بالعلم أي أنه محيطٌ بكم عَلمًا لكان في ذلك سلامةٌ ونجاةٌ لكونه موافقًا للآية المحكمة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[2].

وماذا يقول من يمنع التأويل في قوله تعالى إخبارًا عن سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝٩٩﴾[3] وكان إبراهيم عليه السلام ذاهبًا إلى فلسطين هل يقول بزعمه إنَّ الله يسكن فلسطين أم سيؤول هذه الآية ليوافق الآية المحكمة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[4] وغيرها من الآيات المحكمات ومراد سيدنا إبراهيمَ إِخوةَ الإيمان بقوله إني ذاهب إلى ربي أي إلى حيث أمرني ربي.

فيا أيها القارئ المنصف، إن سمعت أو قرأت ءاية في القرءان ظاهرُها مخالف للآيات المحكمات فلا تَتَسرَّعَنَّ إن لم تكن سمعتَ تفسيرها ممن هو أهل لذلك وقُلْ لها معنى يليق بالله ورُدَّها إلى الآيات المحكمات ولا تأخذْ بظاهرها الذي قد يتبادر معناه إلى ذهنك ممَّا يُوهِمُ تشبيهَ الله بخلقهِ، ورضي الله عن السيد أحمدَ الرفاعي الكبيرِ القائلِ: «صونوا عقائدَكُمْ مِنَ التمسُّكِ بظاهر ما تشابه مِن القرءان والسنة فإن ذلك مِن أصول الكفر»، أي أوقع كثيرين في الكفر.

وقد عَمَدَ كلٌّ من مسلط العتيبي وعادل ءال حمدان إلى إيراد ءاياتٍ من

---

(١) سورة الحديد، الآية ٤.

(٢) سورة الشورى، الآية ١١.

(٣) سورة الصافات، الآية ٩٩.

(٤) سورة الشورى، الآية ١١.

كتاب الله في غير موضعها مستدلّين بظاهرها في تأييد ضلالتهما وضلالة شيخهم الدشتي ومن مشى على منوالهم، فمن هذه الآيات قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ۝٢٩﴾[1]، فقد قال إمامهم ابن كثير في تفسير هذه الآية ما نصه[2]: «وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ۝٢٩﴾[3] فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدا، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يُسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديمًا وحديثا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل. والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، و ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[4] بل الأمر كما قال الأئمة منهم نُعَيْم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر». وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة، على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك سبيل الهدى».

هذا وقد ثبت عن الإمام مالك رضي الله عنه ما رواه الحافظ البيهقي في

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٩.

(٢) تفسير ابن كثير، ابن كثير، (٣/ ٤٢٦).

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٩.

(٤) سورة الشورى، الآية ١١.

كتابه «الأسماء والصفات»[1]، بإسناد جيد كما قال الحافظ في «الفتح»[2] من طريق عبد الله بن وهب قال: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[3] كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[4] كما وصف نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه، قال: فأخرج الرجل».

فقول الإمام مالك: «وكيف عنه مرفوع» أي ليس استواؤه على العرش كيفًا أي هيئة كاستواء المخلوقين من جلوس ونحوه. وقوله: «أنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه»، وذلك لأن الرجل سأله بقوله كيف استواؤه، ولو كان الذي حصل مجرد سؤال عن معنى هذه الآية مع اعتقاد أنها لا تؤخذ على ظاهرها ما كان اعترض عليه.

وروى الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات»[5] من طريق يحيى بن يحيى قال: «كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[6] فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يخرج»، قال

---

(١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٠٨).

(٢) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٤٠٦، ٤٠٧).

(٣) **سورة طه**، الآية ٥.

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

(٥) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٠٨).

(٦) **سورة طه**، الآية ٥.

البيهقي: «وروي في ذلك أيضا عن ربيعة بن عبد الرحمـٰن أستاذ مالك بن أنس رضي الله عنهما».

قال المحدث الشيخ سلامة العزامي ما نصه[1]: «قول مالك عن هذا الرجل «صاحب بدعة» لأن سؤاله عن كيفية الاستواء يدل على أنه فهم الاستواء على معناه الظاهر الحسي الذي هو من قبيل تمكن جسم على جسم واستقراره عليه وإنما شك في كيفية هذا الاستقرار. فسأل عنها وهذا هو التشبيه بعينه الذي أشار إليه الإمام بالبدعة».

قلنا: وهذا فيمن سأل كيف استوى فما بالكم بالذي فسره بالجلوس والقعود والاستقرار؟ ثم إن الإمام مالكًا عالم المدينة وإمام دار الهجرة نجم العلماء أمير المؤمنين في الحديث رضي الله عنه ينفي عن الله الجهة كسائر أئمة الهدى، فقد ذكر الإمام العلامة قاضي قضاة الإسكندرية ناصر الدين ابن المنير المالكي من أهل القرن السابع الفقيه المفسر النحوي الأصولي الخطيب الأديب البارع في علوم كثيرة في كتابه «المقتفى في شرف المصطفى» لما تكلم عن الجهة وقرر نفيها، قال: «ولهذا المعنى أشار مالك رحمه الله في قوله ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**»[2]، فقال مالك: إنما خص يونس للتنبيه على التنـزيه لأنه ﷺ رُفع إلى العرش ويونس عليه السلام هبط على قاموس البحر ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه الصلاة والسلام

---

(١) **فرقان القرءان**، العزامي، (ص٢٢).

(٢) رواه البخاري بألفاظٍ متقاربة. **صحيح البخاري**، البخاري، باب قول الله تعالى ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٣٩﴾ [سورة الصافات]، (٣/ ١٢٥٤)، حديث ٣٢٣٢.

أقرب من يونس بن متى وأفضل مكانًا ولما نهى عن ذلك»، ثم أخذ الفقيه ناصر الدين يبين أن الفضل بالمكانة لا بالمكان.

ونقل ذلك عنه أيضا الإمام الحافظ تقي الدين السبكي الشافعي في كتابه «السيف الصقيل»[١]، والإمام الحافظ محمد مرتضى الزبيدي الحنفي في «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»[٢] وغيرهما.

وأما ما يرويه سريج بن النعمان عن عبد الله بن نافع عن مالك أنه كان يقول: «الله في السماء وعلمه في كل مكان»، فغير ثابت.

قال الإمام أحمد: «عبد الله بن نافع الصائغ لم يكن صاحب حديث وكان ضعيفًا فيه»، ذكره ابن كثير في البداية والنهاية.

قال ابن عدي: «يروي غرائب عن مالك»، وقال ابن فرحون: «كان أصم أميًّا لا يكتب». وراجع ترجمة سريج وابن نافع في كتب الضعفاء، وبمثل هذا السند لا ينسب إلى مثل مالك مثل هذا. فبان مما ذكرناه أن ما تنسبه المشبهة للإمام مالك تقوُّلٌ عليه بما لم يقُل.

وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن الاستواء فقال ما نصه[٣]: «من قال لا أعرف الله أفي السماء هو أم في الأرض فقد كفر». وذلك لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مشبه. وهذا القول ثابت عن الإمام أبي حنيفة نقله من لا يحصى كابن غانم في حل الرموز

---

(١) **السيف الصقيل**، السبكي، (ص١٣٧).

(٢) **إتحاف السادة المتقين**، السبكي، (٢/ ١٠٥).

(٣) **الفقه الأبسط**، أبو حنيفة، (ص٤٩).

والإمام تقي الدين الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد»[(١)] والإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيد»[(٢)] وغيرهم.

وأما ما قاله المجسم ابن قيم في نونيته:

«كذلك قال النعمان وبعده ... يعقوب والألفاظ للنعمان
من لم يقر بعرشه سبحانه ... فوق السماء وفوق كل مكان
ويقر أن الله فوق العرش لا ... يخفى عليه هواجس الأذهان
فهو الذي لا شك في تكفيره ... لله درك من إمام زمان
هو الذي في الفقه الأكبر عندهم ... وله شروح عدة لبيان».

نقول: إن هذا المجسم يريد أن يروج بدعته هذه بالكذب على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

وهذا الفقه الأكبر بين أيدينا فليراجعه من شاء، وغير غريب أن يكذب هذا الرجل فإنه مبتدع داعية إلى بدعته غالٍ فيها كل الغلو وكل مبتدع هذا شأنه لا يتوقى الكذب لينصر بدعته، فهذا «الفقه الأكبر» فيه كما ذكرنا سابقًا[(٣)]: «والله واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[(٤)] لا يشبه شيئًا من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه»، وفيه أيضًا[(٥)]:

(١) **دفع شبه من شبه وتمرد**، الحصني، (ص١٨).

(٢) **البرهان المؤيد**، الرفاعي، (ص٢٤).

(٣) **الفقه الأكبر**، أبو حنيفة، (ص٣٠، ٣١).

(٤) **سورة الإخلاص**، الآية ١ـ٤.

(٥) **الفقه الأكبر**، أبو حنيفة، (ص١٣٦، ١٣٧).

«ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة»، وفي «الوصية» للإمام[1]: «لقاء الله تعالى لأهل الجنة حق بلا كيفية ولا تشبيه ولا جهة»، وفي «الوصية»[2]: «نقر بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه وهو الحافظ للعرش وغير العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجًا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق ولو كان محتاجًا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى؟! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرا».

وفي «الفقه الأبسط»[3]: «كان الله ولا مكان كان قبل أن يخلق الخلق كان ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق كل شيء».

وقال أيضًا: «فمن قال لا أعرف ربي أفي السماء هو أم في الأرض فهو كافر، كذلك من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض».

وإنما كفّر الإمام قائل هاتين العبارتين لأنه جعل الله مختصًّا بجهةٍ وحيزٍ وكل ما هو مختصٌّ بالجهة والتحيز فإنه محتاجٌ محدثٌ بالضرورة أي بلا شك، وليس مراده كما زعم المشبهة إثبات أن السماء والعرش مكان لله تعالى، بدليل كلامه السابق الصريح في نفي الجهة عن الله وقد نقلنا ذلك، ومن ذلك قوله: «ولو كان محتاجًا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان؟!».

---

(١) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص١٣٨).

(٢) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص٧٠).

(٣) **الفقه الأبسط**، أبو حنيفة، (ص٥٧).

ففي هذه إشارة من الإمام رضي الله عنه إلى إكفار من أطلق التشبيه والتحيز على الله كما قال العلامة البياضي الحنفي في «إشارات المرام»[1] والشيخ الكوثري في «تكملته»[2] وغيرهما.

وفي «شرح الفقه الأكبر»[3] لملا علي القاري في الرد على المجسمة المحرفين لكلام أبي حنيفة ما نصه: «وما روي عن أبي مطيع البلخي أنه سأل أبا حنيفة رحمه الله عمن قال لا أعرف ربي في السماء هو أم في الأرض، فقال: قد كفر لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[4]، وعرشه فوق سبع سمٰواته، قلت: فإن قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض! قال: «هو كافر لأنه أنكر كونه في السماء فمن أنكر كونه في السماء فقد كفر لأن الله تعالى في أعلى عليين وهو يدعى من أعلى لا من أسفل، والجواب أنه ذكر الشيخ ابن غانم في كتابه «حل الرموز» أن الإمام أبا حنيفة قال: «من قال لا أعرف الله تعالى في السماء هو أم في الأرض كفر لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مشبّه».

ولا شك أن ابن عبد السلام من أجل العلماء وأوثقهم فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله الشارح شارح عقيدة الطحاوي، مع أن أبا مطيع رجل وضاع عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد» انتهى كلام ملا علي القاري.

---

(١) **إشارات المرام**، البياضي، (ص٢٠٠).

(٢) **تكملة الكوثري**، الكوثري، (ص١٨٠).

(٣) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، (ص١٩٧، ١٩٨).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

قال الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي في كتابه «غوث العباد ببيان الرشاد» ما نصه[1]: «ومن هذا الكلام يعلم أمور منها:

الأمر الأول: أن تلك المقالة ليست في «الفقه الأكبر»، وإنما نقلها عن أبي حنيفة رحمة الله عليه ناقل فيكون إسنادها إلى الفقه الأكبر كذبًا يراد به ترويج البدعة.

الأمر الثاني: أن هذا الناقل مطعون فيه بأنه وضاع لا يحل الاعتماد عليه في نقل يبنى عليه حكمٌ فرعيٌّ فضلًا عن أصليّ، فالاعتماد عليه وحاله ما ذكر خيانة يريد الرجل بها أن يروج بدعته.

الأمر الثالث: أن هذا الناقل صرح به إمام ثقة هو ابن عبد السلام بما يكذبه عن أبي حنيفة رحمة الله عليه بالنقل الذي نقله عن هذا الإمام رضي الله عنه، فاعتماد الكذاب وإغفال الثقة خيانة يراد به تأييد بدعته وهي جرائم تكفي واحدة منها فقط لأن تسقط الرجل من عداد العدول العاديين لا أقول من عداد العلماء أو أكابر العلماء أو الأئمة المجتهدين، ويعظم الأمر إذا علمنا أن الخيانات الثلاث في نقل واحد وهو مما يرغم الناظر في كلام هذا الرجل على أن لا يثق بنقل واحد ينقله فإنه لا فرق بين نقل ونقل، فإذا ثبتت خيانته في هذا جاز أن تثبت في غيره وغيره» انتهى كلام الحمامي.

وأما ما نسبه المجسم ابن القيم إلى يعقوب وهو الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهما، قال الشيخ مصطفى الحمامي ما

---

(١) **غوث العباد ببيان الرشاد**، الحمامي، (ص٣٤١، ٣٤٢).

نصه[1]: «لا شك أنه كذب يروج به هذا الرجل بدعته». وكذا قال الكوثري في «تكملته»[2].

فبهذا ينتسف ما قاله المجسم ابن القيم وكذلك ما تنسبه الوهابية إلى أبي حنيفة أنه قال: «الله في السماء»، فغير ثابت ففي سنده أبو محمد بن حيان ونعيم بن حماد[3] ونوح بن أبي مريم أبو عصمة[4]، فالأول ضعفه بلديُّه الحافظ العسال. ونعيم بن حماد مجسم. وكذا زوج أمه نوح ربيب مقاتل بن سليمان شيخ المجسمة. فنوح أفسده زوج أمه، ونعيم أفسده زوج أمه، وقد ذكره كثير من أئمة أصول الدين في عداد المجسمة، فأين التعويل على رواية مجسم فيما يحتج به لمذهبه؟!

قال الحافظ ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»[5] عن نعيم بن حماد: «قال ابن عدي[6]: كان يضع الأحاديث وسئل عنه الإمام أحمد فأعرض بوجهه عنه وقال: حديث منكر مجهول».

فإن قالت الوهابية: ذكره الذهبي نقلًا عن البيهقي في «الأسماء والصفات».

قلنا: رواه البيهقي في «الأسماء والصفات»[7] وقال: «إن صحت الحكاية»، فهذا يدل على عدم أمانة الذهبي في النقل حيث أغفل هذا القيد

---

(١) **غوث العباد ببيان الرشاد**، الحمامي، (ص٣٤٢).

(٢) **تكملة الكوثري**، الكوثري، (ص١٠٨).

(٣) **تهذيب التهذيب**، ابن حجر، (١٠/ ٤٠٩).

(٤) **تهذيب التهذيب**، ابن حجر، (١٠/ ٤٣٣).

(٥) **الباز الأشهب**، ابن الجوزي، (ص٦٩، ٧٠).

(٦) **الكامل في ضعفاء الرجال**، ابن عدي، (٧/ ١٦).

(٧) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٢٩).

ليوهم القارئ أن القول بأن الله في السماء كلام إمام مثل أبي حنيفة.

قال الشيخ الكوثري في «تكملته» [1]: «وقد أشار البيهقي بقوله: «إن صحت الحكاية» إلى ما في الرواية من وجوه الخلل»، على أن الإمام البيهقي ذكر في «الأسماء والصفات» في كثير من المواضع أن الله منـزه عن المكان والحد ومن ذلك قوله[2]: «واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه تعالى بقول النبي ﷺ: «**أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[3]، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان».

وقوله[4]: «وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحد والحد يوجب الحدث لحاجة الحد إلى حاد خصه به والبارئ قديم لم يزل».

وقوله[5]: «وأنّ الله تعالى لا مكان له»، ثم قال: «فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء».

فوضح بعد هذا البيان الشافي أنَّ نسبة الكلام بدعوى إثبات المكان لله تعالى لأبي حنيفة رضي الله عنه افتراء عليه وتقويل له بما لم يقل.

وقال إمامنا الشافعي رضي الله عنه لما سئل عن الاستواء: «ءامنت بلا تشبيه وصدقت بلا تمثيل واتهمت نفسي في الإدراك وأمسكت عن الخوض

---

(١) **تكملة الكوثري**، الكوثري، (ص١٨٠).

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٠٠).

(٣) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، (٨/ ٧٨)، رقم الحديث ٧٠٦٤.

(٤) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤١٥).

(٥) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٤٨، ٤٤٩).

فيه كل الإمساك». ذكره الإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيد»[1] والإمام تقي الدين الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد»[2] وغيرهما كثير، وقال أيضًا: «ءامنت بما جاء عن الله على مراد الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله». ذكره الإمام المحدث عبد الله الهرري في كتابه «الصراط المستقيم»[3] والإمام الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد»[4] والشيخ سلامة العزامي وغيرهم، ومعناه لا على ما قد تذهب إليه الأوهام والظنون من المعاني الحسية والجسمية التي لا تجوز في حق الله تعالى.

ولما سئل الشافعيُّ عن صفات الله تعالى قال: «حرام على العقول أن تمثل الله تعالى وعلى الأوهام أن تحد وعلى الظنون أن تقطع وعلى النفوس أن تفكر وعلى الضمائر أن تعمق وعلى الخواطر أن تحيط إلا ما وصف به نفسه أي الله على لسان نبيه ﷺ». ذكره الشيخ ابن جهبل في رسالته[5] في نفي الجهة عن الله التي رد فيها على المجسم ابن تيمية.

وقال الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه ما نصه: «إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكانَ لا يجوز عليه التغييرُ في ذاته ولا التبديل في صفاته». كما نقله عنه الزبيدي في كتابه[6].

---

(١) **البرهان المؤيد**، الرفاعي، (ص٢٤).

(٢) **دفع شبه من شبه وتمرد**، الحصني، (ص١٨).

(٣) **الصراط المستقيم**، الهرري، (ص٥٠).

(٤) **دفع شبه من شبه وتمرد**، الحصني، (ص٥٦).

(٥) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي، (٩/ ٤٠).

(٦) **إتحاف السادة المتقين**، الزبيدي، (٢/ ٢٤).

وقال الشافعي رضي الله عنه أيضًا جامعًا جميع ما قيل في التوحيد: «من انتهض لمعرفة مدبره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبه وإن اطمأن إلى العدم الصرف فهو معطل وإن اطمأن لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد»[1].

قلنا: ما أدقها من عبارة وما أوسع معناها شفى بها صدور قوم مؤمنين فرضي الله عنه وجزاه عنا وعن الإسلام خيرًا وقد أخذها من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[2]، ومن قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۝٧٤﴾[3]، ومن قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾[4]، ومن قوله تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ۝١٠﴾[5].

وكل هذا يدل على أن الإمام الشافعي رضي الله عنه على تنـزيه الله عما يخطر في الأذهان من معاني الجسمية وصفاتها كالجلوس والتحيز في جهة وفي مكان والحركة والسكون ونحو ذلك، نعم روى السيوطي[6] وغيره أن الإمام الشافعي قال: «المجسم كافر».

قال الشيخ الإمام المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه «نجم المهتدي»[7] ما نصه: «نقلًا عن الشيخ الإمام أقضى القضاة نجم الدين في كتابه المسمى

(١) **شرح الفقه الأكبر**، القاري، (ص١٥٢).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **سورة النحل**، الآية ٧٤.

(٤) **سورة مريم**، الآية ٦٥.

(٥) **سورة إبراهيم**، الآية ١٠.

(٦) **الأشباه والنظائر**، السيوطي، (ص٥٩٨).

(٧) **نجم المهتدي** (مخطوط)، ابن المعلم، (ق/ ٢٨٧).

«كفاية النبيه في شرح التنبيه» في قول الشيخ أبي إسحاق رضي الله عنه في باب صفة الأئمة: ولا تجوز الصلاة خلف كافر لأنه لا صلاة له فكيف يقتدى به».

ثم قال: «وهذا ينظم من كفره مجمع عليه ومن كفرناه من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرءان وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها ومن لم يؤمن بالقدر وكذا من يعتقد أن الله جالس على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي رضي الله عنه».

وأما ما ترويه المشبهة عن الشافعي مما هو خلاف العقيدة السنية ففي سنده أمثال العشاري وابن كادش.

أما ابن كادش فهو أبو العز بن كادش أحمد بن عبيد الله من أصحاب العشاري اعترف بالوضع[1]، وحكم مثله عند أهل النقد معروف.

وأما العشاري فهو أبو طالب محمد بن علي العشاري مغفل وقد راجت عليه العقيدة المنسوبة إلى الشافعي كذبًا وكل ذلك باعتراف الذهبي نفسه في «الميزان»[2] وغيره، وكذا ما ينسب للشافعي «وصية الشافعي» فهو رواية أبي الحسن الهكاري المعروف بوضعه كما هو معروف في كتب «الجرح والتعديل»[3] و«ذيل تاريخ بغداد»[4]، فليحذر تمويهات المجسمة فإن دأبهم ذكر ما يوافق هواهم وإن كان كذبًا وباطلا.

---

(١) **ميزان الاعتدال**، الذهبي، (١/ ١١٨).

(٢) **ميزان الاعتدال**، الذهبي، (٣/ ٦٥٦).

(٣) **ميزان الاعتدال**، الذهبي، (٣/ ١١٢).

(٤) **ذيل تاريخ بغداد**، ابن النجار، (١٨/ ١٧٣).

وسئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن الاستواء فقال: «استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر». ذكره الإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيد»[1] والإمام الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك على السيد الجليل أحمد»[2]، وغيرهما.

فانظر رحمك الله بتوفيقه إلى هذه العبارة ما أرشقها فهي اعتقاد قويم ومنهاج سليم إذ فيها تنـزيه استواء الله على العرش عما يخطر للبشر من جلوس واستقرار ومحاذاة ونحو ذلك، أما المشبهة ففسروا الاستواء بما يخطر في أذهانهم من جلوس وقعود ونحو ذلك، وهذا فيه دليل على تبرئة الإمام أحمد رضي الله عنه من المنتسبين إليه زورًا الذين يحرفون كلمة «استوى» فيقولون جلس، قعد، استقر، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا كالمجسم ابن تيمية حيث صرح في «مجموع الفتاوى»[3] فقال: «إن محمدا رسول الله يجلسه ربه على العرش معه».

وقال أي ـ ابن تيمية ـ فيما رءاه الإمام أبو حيان الأندلسي بخطه: «إن الله يجلس على الكرسي وقد أخلى مكانا يقعد فيه رسول الله» كما في «النهر الماد»[4] إلى غير ذلك من تخريفاته وتحريفاته أي ابن تيمية. والإمام أحمد ابن حنبل رضي الله عنه من أبعد الناس عن نسبة الجسم والجهة والحد والحركة والسكون إلى الله تعالى، فقد نقل أبو الفضل التميمي رئيس

---

(١) **البرهان المؤيد**، الرفاعي، (ص٢٤).

(٢) **دفع شبه من شبه وتمرد**، الحصني، (ص١٧).

(٣) **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، (٤/ ٣٧٤).

(٤) **النهر الماد**، أبو حيان، (١/ ٢٥٤).

الحنابلة ببغداد وابن رئيسها في كتابه «اعتقاد الإمام أحمد»[١] عن الإمام أحمد أنه قال: «وأنكر يعني أحمد على من يقول بالجسم وقال إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل». ونقله الحافظ البيهقي عنه في «**مناقب أحمد**»[٢].

ونقل أبو الفضل التميمي في كتاب «اعتقاد الإمام أحمد»[٣] عن الإمام أنه قال: «والله تعالى لا يلحقه تغير ولا تبدل ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش، وكان ينكر الإمام أحمد على من يقول إن الله في كل مكان بذاته لأن الأمكنة كلها محدودة».

وبيّن الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «دفع شبه التشبيه»[٤] براءة أهل السنة عامة والإمام أحمد خاصة من مذهب المشبهة، وقال: «وكان أحمد لا يقول بالجهة للبارئ» انتهى بحروفه.

وقال القاضي بدر الدين بن جماعة في كتابه «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» ما نصه[٥]: «إن الإمام أحمد كان لا يقول بالجهة للبارئ تعالى». وعبارته المشهورة التي رواها عنه أبو الفضل التميمي الحنبلي[٦]:

---

(١) **اعتقاد الإمام أحمد**، التميمي، (ص٤٥).

(٢) **مناقب أحمد**، البيهقي، (ص٤٢).

(٣) **اعتقاد الإمام أحمد**، التميمي، (ص٣٨، ٣٩).

(٤) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص٥٦).

(٥) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص١٠٨).

(٦) **اعتقاد الإمام أحمد**، أبو الفضل التميمي، (١/ ٣٠١).

«مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك» دليل على نصاعة عقيدته وأنه على عقيدة التنـزيه.

وقال المحدث الفقيه بدر الدين الزركشي في كتابه «تشنيف المسامع»[(١)]: «ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال: من قال الله جسم لا كالأجسام كفر».

وروى الحافظ البيهقي في مناقب أحمد عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل عن أحمد بن حنبل تأول قول الله ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴿٢٢﴾﴾[(٢)] أنه جاء ثوابه، ثم قال البيهقي: «وهذا إسناد لا غبار عليه». نقل ذلك ابن كثير في تاريخه[(٣)].

وقال الحافظ البيهقي أيضا في «مناقب أحمد»: «أنبأنا الحاكم قال حدثنا أبو عمرو بن السماك قال حدثنا حنبل بن إسحاق قال سمعت عمي أبا عبد الله يعني أحمد يقول: «احتجوا علي يومئذ يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين فقالوا تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك، فقلت لهم: إنما هو الثواب قال الله تعالى ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴿٢٢﴾﴾[(٤)] إنما يأتي قدرته وإنما القرءان أمثال ومواعظ».

قال الحافظ البيهقي: «وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنـزول الذي وردت به السنة انتقالًا من مكان إلى مكان

(١) **تشنيف المسامع**، الزركشي، (٤/ ٦٤٨).

(٢) **سورة الفجر**، الآية ٢٢.

(٣) **تاريخ ابن كثير**، ابن كثير، (١٠/ ٦٨٤).

(٤) **سورة الفجر**، الآية ٢٢.

كمجيء ذوات الأجسام ونزولها وإنما هو عبارة عن ظهور ءايات قدرته فإنهم لما زعموا أن القرءان لو كان كلامَ الله وصفةً من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان فأجابهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياه بمجيئه، وهذا الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحذاق من أهل العلم المنزهون عن التشبيه».

وقال الإمام المحدث الشيخ عبد الله الهرري ما نصه[1]: «وهذا دليل على أن الإمام أحمد رضي الله عنه ما كان يحمل ءايات الصفات وأحاديث الصفات التي توهم أن الله متحيز في مكان أو أن له حركةً وسكونًا وانتقالًا من علوٍّ إلى سفلٍ على ظواهرها كما يحملها ابن تيمية وأتباعه فيثبتون اعتقادا التحيز لله في المكان والجسمية ويقولون لفظًا ما يموهون به على الناس ليظن بهم أنهم منـزهون لله عن مشابهة المخلوق فتارة يقولون «بلا كيف» كما قالت الأئمة وتارة يقولون «على ما يليق بالله»، نقول: لو كان الإمام أحمد يعتقد في الله الحركة والسكون والانتقال لترك الآية على ظاهرها وحملها على المجيء بمعنى التنقل من علو إلى سفل كمجيء الملائكة، وما فاه بهذا التأويل».

وورد في «الفتوحات الربّانية على الأذكار النووية» للعالم المفسّر محمد ابن علّان الصدّيقي الشافعي الأشعري المكّي في باب الحثّ على الدعاء والاستغفار في النصف الثاني من كلّ ليلة ما نصّه[2]: «وأنّه تعالى منـزّه عن الجهة والمكان والجسم وسائر أوصاف الحدوث، وهذا معتقد أهل الحقّ ومنهم الإمام أحمد وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها

(١) **المقالات السنية**، الهرري، (ص١٩٤).

(٢) **الفتوحات الربانية على الأذكار النووية**، ابن علاّن، (٢/ ١٩٦).

كذب صراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة».

وذكر الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى في «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» ما نصه[1]: «ذكر ابن شاهين قال: رجلان صالحان بُليا بأصحاب سوء، جعفر بن محمد، وأحمد بن حنبل».

ونقل الإمام العراقي شارح «المهذب» والإمام القرافي والشيخ ابن حجر الهيتمي وملا علي القاري ومحمد زاهد الكوثري وغيرهم عن الأئمة الأربعة هداة الأمة الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بتكفير القائلين بالجهة والتجسيم.

وليعلم أنَّ استولى تأتي في اللغة بمعانٍ منها:

١- **بلوغ الغاية**: قال ابن منظور في «لسان العرب» ما نصه[2]: «استولى على الأَمَد أي بلغ الغاية، ويقال استبق الفارسان على فرسيهما إلى غاية تسابقا إليها فاستولى أحدهما على الغاية إذا سبق الآخر، ومنه قول الذبياني: سَبْق الجوادِ إذا استولى على الأمد. واستيلاؤه على الأمد أن يغلب عليه بسبقه إليه، ومن هذا يقال: استولى فلان على مالي أي غلبني عليه».

٢- **القهر**: قال الفيومي في «المصباح المنير» ما نصه[3]: «واستولى عليه: غلب عليه وتمكن منه». أي قهره وصار تحت تصرفه.

---

(١) **تبيين كذب المفتري**، ابن عساكر، (ص١٦٤).

(٢) **لسان العرب**، ابن منظور، (١٥/ ٤١٣).

(٣) **المصباح المنير**، الفيومي، الفيومي، (ص٢٥٨).

٣- **التملك**: قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ما نصه[(١)]: «واستولى على الشىء إذا صار في يده». وهذا فيه أيضًا معنى القهر.

وإليك أخي القارئ من من علماء أهل السنة تأول الاستواء على العرش بالاستيلاء والقهر:

١- اللغوي السلفي الأديب أبو عبد الرحمـٰن بن المبارك (ت٢٣٧هـ)، كان عارفا باللغة والنحو، قال في كتابه «غريب القرءان وتفسيره» ما نصه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[(٢)]: استوى: استولى».

٢- الإمام اللغوي أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي الزجاج (ت٣١١هـ) قال فيه الذهبي ما نصه[(٣)]: «نحوي زمانه». قال في كتابه «معاني القرءان» ما نصه: «وقالوا: معنى استوى:استولى».

٣- الإمام أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي الحنفي (ت٣٣٣هـ) إمام أهل السنة والجماعة، قال في كتابه المسمى «تأويلات أهل السنة» في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[(٤)] ما نصه: «أو الاستيلاء عليه وأن لا سلطان لغيره ولا تدبير لأحد فيه».

٤- اللغوي أبو القاسم عبد الرحمـٰن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)

---

(١) **تاج العروس**، الزبيدي، (١٠/ ٤٠١).

(٢) **سورة طه**، الآية ٥.

(٣) **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، (١٤/ ٣٦٠).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

قال فيه الذهبي[1] ما نصه: «شيخ العربية وتلميذ العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، وهو منسوب إليه». قال في كتابه «اشتقاق أسماء الله» ما نصه: «والعلي والعالي أيضًا: القاهر الغالب للأشياء، فقول العرب: علا فلان فلانًا أي غلبه وقهره كما قال الشاعر:

فلما علونا واستوينا عليهم تركناهم صرعى لنسر وكاسر

يعني غلبناهم وقهرناهم واستولينا عليهم».

٥- الشيخ أبو بكر أحمد الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) في كتابه «أحكام القرءان»[2].

٦- المفسر أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ) قال في تفسيره «النكت والعيون»[3] ما نصه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۝٥٤﴾[4]: فيه قولان:...والثاني: استولى على العرش كما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق».

٧- قال الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه «الأسماء والصفات» ما نصه[5]: «وفيما كتب إلي الأستاذ أبو منصور بن أبي أيوب أن كثيرًا من متأخري أصحابنا ذهبوا إلى أن الاستواء هو القهر والغلبة».

---

(١) **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، (١٥/ ٤٧٥).

(٢) **أحكام القرءان**، الجصاص، (٥/ ٤٩).

(٣) **النكت والعيون**، الماوردي، (٢/ ٢٢٩).

(٤) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

(٥) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (٢/ ٤١٣).

٨- أبو الحسن علي الواحدي (ت ٤٧٨هـ) في تفسيره «الوجيز».

٩- الشيخ الحسين بن محمد الدامغاني الحنفي (ت ٤٧٨هـ) في كتابه «إصلاح الوجوه».

١٠- إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨هـ) قال في كتابه «الإرشاد» ما نصه: «الاستواء القهر والغلبة، وذلك شائع في اللغة إذ تقول: استوى فلان على الملك إذا احتوى على مقاليد الملك واستعلى على الرقاب».

١١- الإمام عبد الرحمـٰن بن محمد الشافعي المعروف بالمتولي (ت ٤٧٨هـ) قال في كتابه «الغنية» في دفع شبهة من منع تفسير الاستواء بالقهر ما نصه[1]: «فإن قيل الاستواء إذا كان بمعنى القهر والغلبة فيقضي منازعة سابقة وذلك محال في وصفه. وقلنا: والاستواء بمعنى الاستقرار يقتضي سبق الاضطراب والاعوجاج، وذلك محال في وصفه».

١٢- اللغوي أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ) قال في كتابه «المفردات» ما نصه: «ومتى عُدِّي أي الاستواء بـ«على» اقتضى معنى الاستيلاء كقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[2]».

١٣- الشيخ الفقيه أبو حامد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥هـ) قال في كتابه

(١) **الغنية**، المتولي، (١/ ٧٨).

(٢) **سورة طه**، الآية ٥.

«**إحياء علوم الدين**» عندما تكلم عن الاستواء ما نصه[1]: «وليس ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء».

١٤- المتكلم أبو المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي (ت ٥٠٨هـ) قال في كتابه «تبصرة الأدلة» بعد أن ذكر معاني الاستواء وأن منها الاستيلاء ما نصه: «فعلى هذا يحتمل أن يكون المراد منه: استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات».

١٥- الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٥١٤هـ) الذي وصفه الحافظ عبد الرزاق الطبسي بإمام الأئمة، قال في كتابه «التذكرة الشرقية» ما نصه: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[2]: قهر وحفظ وأبقى».

١٦- القاضي الشيخ أبو الوليد محمد بن أحمد المالكي قاضي الجماعة بقرطبة المعروف بابن رشد الجد (ت ٥٢٠هـ) قال ما نصه: «والاستواء في قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ۝٥٤﴾[3] معناه استولى». ذكره ابن الحاج المالكي في كتابه «المدخل»[4] موافقًا له ومقرًا لكلامه.

١٧- العلامة الفقيه الأصولي أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي توفي في أوائل القرن السادس الهجري قال ما نصه: «ووجه ذلك أن الاستواء قد يذكر ويراد به الاستقرار، وقد يذكر ويراد

---

(١) **إحياء علوم الدين**، الغزالي، (١/ ١٠٨).

(٢) **سورة طه**، الآية ٥.

(٣) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

(٤) **المدخل**، ابن الحاج، (٢/ ٢٠٠).

به الاستيلاء فيحمل على الاستيلاء دفعا للتناقض، وإنما خص العرش بالذكر تعظيمًا له كما خصه بالذكر في قوله تعالى ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ١٢٩﴾[1] وإن كان هو رب كل شىء».

١٨- الحافظ الكبير محدث الشام المؤرخ أبو القاسم بن عساكر (ت ٥٧١هـ): قال ما نصه: «خلق السماء كما يشاء بلا دعائم مستقلة لا للتحيز كي تكون لذاته جهة مقلة رب على العرش استوى قهرا وينـزل لا بنقلة».

١٩- الإمام الحافظ المفسر عبد الرحمـٰن بن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه «دفع شبه التشبيه» ما نصه[2]: «استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته».

٢٠- المفسر فخر الدين الرازي الشافعي (ت ٦٠٦هـ) قال في تفسيره ما نصه[3]: «فثبت أن المراد استواؤه على عالم الأجسام بالقهر والقدرة والتدبير والحفظ».

وقال في موضع ءاخر ما نصه[4]: «قال بعض العلماء: المراد من الاستواء الاستيلاء». وقال في كتابه «أساس التقديس» ما نصه: «وإذا ثبت هذا ظهر أنه ليس المراد من الاستواء الاستقرار، فوجب أن يكون

(١) **سورة التوبة**، الآية ١٢٩.

(٢) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (١/ ٢٣).

(٣) **تفسير الرازي**، الرازي، (٩/ ١٣٤).

(٤) **تفسير الرازي**، الرازي، (١٠/ ١٥٣).

المراد هو الاستيلاء والقهر وهذا مستقيم على قانون اللغة، قال الشاعر: قد استوى بشر على العراق».

٢١- الشيخ المتكلم سيف الدين الآمدي الحنبلي ثم الشافعي (ت ٦٣١هـ) ذكر في كتابه «أبكار الأفكار» أن تفسير الاستواء بالاستيلاء والقهر هو من أحسن التأويلات وأقربها.

٢٢- الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي (ت ٦٦٠هـ) في كتابه «الإشارة إلى الإيجاز».

٢٣- الشيخ الفقيه القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ).

٢٤- المفسر القاضي أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشافعي (ت ٦٨٥هـ) قال في تفسيره «أنوار التنـزيل» ما نصه[١]: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ۝٥٤﴾[٢]: استوى أمره أو استولى».

٢٥- المفسر أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ) قال في تفسيره «**مدارك التنـزيل**» ما نصه[٣]: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٤]: استولى، عن الزجاج».

٢٦- اللغوي محمد بن مكرم الإفريقي المصري المعروف بابن منظور ت ٧١١هـ قال في كتابه «لسان العرب» من غير أن يتعرض لتفسير ءاية

---

(١) **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، البيضاوي، (٢/ ٢٢٧).

(٢) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

(٣) **مدارك التنزيل**، النسفي، (٣/ ٤٧).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

الاستواء ما نصه[1]: «استوى: استولى، وقهر».

٢٧- المحدث الفقيه ابن المعلم القرشي (ت ٧٢٥هـ): ذكر في كتابه «نجم المهتدي» معاني الاستواء وأن منها الاستيلاء المجرد عن معنى المغالبة، ولم يعترض على هذا التفسير، نقله الكوثري في تعليقه على «الأسماء والصفات».

٢٨- الشيخ أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن جهبل الحلبي الشافعي (ت ٧٣٣هـ) قال في رسالته التي ألفها في نفي الجهة عن الله ردا على ابن تيمية ما نصه: «والاستواء بمعنى الاستيلاء». نقله التاج السبكي في «طبقاته»[2].

٢٩- القاضي محمد بن إبراهيم الشافعي الشهير ببدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) قال في كتابه «إيضاح الدليل»[3] ما نصه: «فقوله تعالى ﴿ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[4] يتعين فيه معنى الاستيلاء والقهر لا القعود والاستقرار».

٣٠- الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري المغربي المالكي المعروف بابن الحاج (ت ٧٣٧هـ) كان من أصحاب العلامة الولي العارف بالله الزاهد المقرئ ابن أبي جمرة رحمه الله تعالى ونفعنا به.

---

(١) **لسان العرب**، ابن منظور، (١٤/ ٤٠٨).

(٢) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي، (٩/ ٢٧).

(٣) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (١/ ١٠٣).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

ذكر في كتابه «المدخل» ما نصه[1]: «وَالِاسْتِوَاءُ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۝٥٤﴾[2] مَعْنَاهُ اسْتَوْلَى قَالَهُ الْوَاحِدِيُّ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْقَهْرُ، وَالْغَلَبَةُ».

٣١- الفقيه شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشافعي المعروف بابن اللبان (ت ٧٤٩هـ) في كتابه «إزالة الشبهات».

٣٢- القاضي عبد الرحمـٰن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ) في كتابه «المواقف».

٣٣- الإمام الفقيه تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت٧٥٦هـ) قال في كتابه «السيف الصقيل» ما نصه[3]: «فالمقدم على هذا التأويل أي تأويل الاستواء بالاستيلاء لم يرتكب محذورًا ولا وصف الله تعالى بما لا يجوز عليه».

٣٤- اللغوي المفسر أحمد بن يوسف الشافعي المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) قال في كتابه «عمدة الحفاظ» ما نصه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[4]: أي استولى».

٣٥- القاضي محمود بن أحمد القونوي الحنفي المعروف بابن السراج (ت ٧٧٠هـ ويقال ٧٧١هـ) كما في كتابه «القلائد».

٣٦- اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)

---

(١) **المدخل**، ابن الحاج، (٢/ ٢٠٠).

(٢) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

(٣) **السيف الصقيل**، السبكي، (١/ ١٨٨).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

قال في كتابه «بصائر ذوي التمييز» عند ذكر معاني الاستواء ما نصه[1]: «بمعنى القهر والقدرة: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۝٥٤﴾[2]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[3]».

٣٧- الشيخ الفقيه تقي الدين الحصني الشافعي (ت ٨٢٩هـ) قال في كتابه «دفع شبه من شبه وتمرد» في معرض بيان معنى الاستواء في اللغة ما نصه[4]: «ومنها الاستيلاء على الشيء».

٣٨- الفقيه الأصولي كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ) قال في كتابه «المسايرة» ما نصه: «أما كون المراد أنه أي الاستواء استيلاؤه على العرش فأمر جائز».

٣٩- الشيخ محمد بن سليمان الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) أحد مشايخ السيوطي قال في كتابه «التيسير» ما نصه: «أما التأويل في العرف فهو صرف اللفظ إلى بعض الوجوه ليكون ذلك موافقًا للأصول كما إذا قال القائل: الظاهر أن المراد من الاستواء في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[5] هو الاستيلاء بما لاح لي من الدليل فذلك تأويل برأي الشرع».

٤٠- المحدث الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) قال في

---

(١) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، الفيروزآبادي، (١/ ٤٤٤).

(٢) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

(٣) **سورة طه**، الآية ٥.

(٤) **دفع شبه من شبه وتمرد**، الحصني، (١/ ٩).

(٥) **سورة طه**، الآية ٥.

حاشيته على «المسايرة» ما نصه: «قال أهل الحق بأن الاستواء مشترك بين معان، والمعنى الأليق الاستيلاء».

٤١- الشيخ كمال الدين محمد بن محمد الشافعي المعروف بابن أبي شريف (ت ٩٠٦هـ) شارح كتاب «المسايرة» لابن الهمام الذي مر ذكره ووافقه على التأويل باستولى.

٤٢- قال الحافظ السيوطي الشافعي (ت ٩١١هـ) في كتابه «الكنز المدفون» ما نصه: «خص أي الله الاستواء عليه أي العرش وهو استواء استيلاء، فمن استولى على أعظم المخلوقات استولى على ما دونه».

٤٣- الشيخ أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي (ت ٩٢٣هـ) كما في شرحه على البخاري.

٤٤- القاضي الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي (ت ٩٢٦هـ) كما في كتابه «غاية الوصول شرح لب الأصول».

٤٥- الشيخ أبو الحسن علي بن محمد المنوفي المالكي المصري (ت ٩٣٩هـ) قال في كتابه «كفاية الطالب» ما نصه[١]: «معنى استوائه على عرشه أن الله تعالى استولى عليه استيلاء ملك قادر قاهر، ومن استولى على أعظم الأشياء كان ما دونه منطويًا تحته، وقيل الاستواء بمعنى العلو أي علو مرتبه ومكانة لا علو المكان».

٤٦- المفسر محمد بن مصطفى الحنفي المعروف بشيخ زاده (ت ٩٥١هـ) كما في «حاشيته على تفسير البيضاوي» فقد قال: «ولا

---

(١) **حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب**، العدوي، (١/ ١٧٣).

يتوهم من استوائه على العرش كونه معتمدًا عليه مستقرًّا فوقه بحيث لولا العرش لسقط ونزل لأن ذلك مستحيل في حقه تعالى لاتفاق المسلمين على أنه تعالى هو الممسك للعرش والحافظ [له] وأنه لا يحتاج إلى شيء مما سواه بل المراد من الاستواء على العرش والله أعلم الاستيلاء عليه ونفاذ التصرف، وخص العرش بالاستيلاء عليه لأنه أعظم المخلوقات، قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق».

٤٧- الشيخ يوسف بن عبد الله الأرميوني الشافعي (ت ٩٥٨ هـ) في كتابه «القول المعتمد».

٤٨- المفسر القاضي أبو السعود محمد العمادي الحنفي (ت ٩٨٢هـ) في تفسيره «إرشاد العقل السليم».

٤٩- الشيخ أحمد بن غنيم النفراوي المالكي الأزهري (ت ١١٢٦هـ) في كتابه «الفواكه الدواني» قال ما نصه[١]: «استوى أي استولى بالقهر والغلبة استيلاء ملك قاهر وإلـٰه قادر، ويلزم من استيلائه تعالى على أعظم الأشياء وأعلاها استيلاؤه على ما دونه».

٥٠- الشيخ المفسر سليمان بن عمر الشهير بالجمل الشافعي (ت ١٢٠٤هـ) نقل في «حاشيته على تفسير الجلالين»[٢] عن شيخه ما نصه: «طريقة الخلف التأويل بتعيين محمل اللفظ فيؤولون الاستواء

---

(١) **الفواكه الدواني**، النفراوي، (١/ ٢١٤).

(٢) **تفسير الجلالين**، السيوطي والمحلي، (٢/ ٢٨٥).

بالاستيلاء».

٥١- الحافظ اللغوي الفقيه محمد مرتضى الزبيدي الحنفي (ت ١٢٠٥هـ) قال في «شرح الإحياء» ما نصه: «وإذا خيف على العامة لقصور فهمهم عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا الاتصال ونحوه من لوازم الجسمية فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء صيانة لهم من المحذور، فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة».

٥٢- الشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد المدعو ابن كيران المالكي (ت ١٢٢٧هـ) في شرحه على «المرشد المعين على الضروري من علم الدين»[1] مفسرًا الاستواء على العرش بالقهر والغلبة لقوله:

فلما علونا واستوينا عليهم جعلناهم مرعى لنسر وطائر

وقوله:

من غير سيف ودم مهراق قد استوى بشر على العراق

وخص العرش لأنه أعظم المخلوقات، ومن استولى على أعظمها كان استيلاؤه على غيره أحرى».

٥٣- الشيخ أحمد بن محمد المالكي الصاوي (ت١٢٤١هـ) كما في شرحه على جوهرة التوحيد.

٥٤- المحدث أبو عبد الرحمن محمد بن درويش الحوت البيروتي الشافعي (ت١٢٧٦هـ) قال في رسالته «الدرة البهية في توحيد رب

(١) **شرح المرشد المعين على الضروري من علم الدين**، ابن كيران، (١/ ٤٤٨).

البرية» ما نصه: «وقد أول الخلف الاستواء بالقهر والاستيلاء على العرش».

٥٥- الشيخ إبراهيم محمد البيجوري الشافعي (ت ١٢٧٧هـ) كما في شرح «جوهرة التوحيد».

٥٦- الشيخ محمد علاء الدين بن محمد أمين عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٣٠٦هـ) في كتابه «**الهدية العلائية**» قال ما نصه: «وقالوا: «استوى» بمعنى استولى».

٥٧- الشيخ محمد بن محفوظ الترمسي الأندنوسي (ت ١٣٣٨هـ) قال في تفسير قوله تعالى: «فالظاهر من ذلك ليس مرادًا اتفاقا، ثم السلف يفوضون علم حقيقته على التفصيل إلى الله، والخلف يؤولونه إلى أن المراد من الاستواء الاستيلاء والملك على حد قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق».

٥٨- الشيخ الفقيه المفسر المتكلم محمد نووي الشافعي الجاوي (ت ١٣١٦هـ) في تفسيره.

٥٩- الشيخ إدريس بن أحمد الوزاني الفاسي (ت ١٣١٦هـ) في «نشر الطيب» قال: «الاستواء يطلق لغة على الاستقرار على الشىء ولكن لا يحمل على ظاهره كما تقول المشبهة بل المراد لازمه الذي هو الاستيلاء بالقهر والغلبة».

٦٠- شيخ الأزهر في مصر الأستاذ سليم البشري (ت ١٣٣٥هـ): قال في فتوى له نقلها الشيخ سلامة العزامي (ت ١٣٧٦هـ) في رسالته «فرقان

القرءان»: «إن الاستواء بمعنى الاستيلاء كما هو رأي الخلف».

٦١- الشيخ طاهر بن محمد الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ) كما في كتابه «الجواهر الكلامية».

٦٢- الشيخ عبد المجيد الشرنوبي المصري الأزهري المالكي (ت ١٣٤٨هـ) كما في شرحه على «تائية السلوك» وفي «تقريب المعاني».

٦٣- الشيخ محمد بن محمد خطاب السبكي الأزهري (ت ١٣٥٢هـ) كما في كتابه «إتحاف الكائنات».

٦٤- الشيخ عثمان بن حسنين بري الجعلي المالكي انتهى المؤلف من شرحه سنة ١٣٦٤هـ قال في كتابه «سراج السالك شرح أسهل المسالك» ما نصه: «وتؤول الاستواء على العرش بالقهر والغلبة بمعنى أن الله تعالى مالك للعرش وما حواه».

٦٥- الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) هو مدرس علوم القرءان والحديث في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر بمصر، قال في كتابه «مناهل العرفان» طبق ما قرره مجلس الأزهر الأعلى في دراسة تخصص الكليات الأزهرية ما نصه: «وطائفة المتأخرين يعينون فيقولون: إن المراد بالاستواء هنا هو الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف لأن اللغة تتسع لهذا المعنى».

٦٦- الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ) كان وكيل مشيخة الإسلام بالاستانة، ووافق في «تكملة الرد على نونية ابن القيم» الحافظ الفقيه السبكي على تأويل الاستواء بالاستيلاء.

٦٧- الشيخ سلامة القضاعي العزامي (ت ١٣٦٧هـ) كما في كتابه «البراهين الساطعة»، ورسالته «فرقان القرءان».

٦٨- كتاب «العقيدة الإسلامية»: التوحيد من الكتاب والسنة.

٦٩- الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الأوقاف سابقًا مصر.

٧٠- وكذا في كتاب «مشروع زايد لتحفيظ القرءان الكريم» بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٧١- قال الشيخ محمد الحامد في كتابه «ردود على أباطيل»[1]: «وإن استواء الله على عرشه يجري فيه مذهبان للسلف والخلف، فالسلف يفوضون معناه إلى الله تعالى مع التنـزيه، والخلف يؤولونه بالاستيلاء على العرش وهو أعظم المكونات، فهو إذن مستول على غيره بالأولى من غير استعصاء سابق لا من العرش ولا من غيره».

٧٢- الشيخ عبد الكريم المدرس في كتابه «الوسيلة».

٧٣- الشيخ العلامة المحدث عبد الله الهرري الشافعي قال في «شرح العقيدة الطحاوية» ما نصه: «يفهم من الاستواء القهر والاستيلاء إذ هو أشرف معاني الاستواء، وهو مما يليق بالله تعالى لأنه وصف نفسه بأنه قهار، فلا يجوز أن يترك ما هو لائق بالله تعالى إلى ما هو غير لائق بالله تعالى وهو الجلوس والاتصال والاستقرار».

فواعجبًا كيف ساغَ لكلٍ من مسلط العتيبي وعادل ءال حمدان أن يُنكرا كون العلماء والنحاة القدماء فسَّرا الاستواء بالاستيلاء، فانظر إلى قول

---

(١) **ردود على أباطيل**، محمد الحامد، (٢/ ١٩).

شيخهم ابن القيم في كتابه المسمى «مختصر الصواعق المرسلة»[1] الذي يحتجان به وهو ما نصه: «ليس فيها أي في كلمة الاستواء معنى استولى ألبتة، ولا نقله أحدٌ من أئمة اللغة الذي يعتمد قولهم»[2]. فهل ابن المبارك الذي صدَّرت به نقولي عن العلماء الذين فسَّروا الاستواء بالاستيلاء لم يعد معتمدًا؟ أما عرفتم أن شيخ بدعتكم شيخ الكفر ابن تيمية لطالما أثنى على ابن المبارك ومدحه؟ فانظر رحمك الله أخي القارئ بعين الاعتبار والإنصاف إلى ما قاله شيخهم ابن تيمية في تفسيره[3]: «وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل، وغيرهما»، وقال كتابٍ ءاخر[4]: «وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ الَّذِي أَجْمَعَتْ فِرَقُ الْأُمَّةِ عَلَى إمَامَتِهِ وَجَلَالَتِهِ حَتَّى قِيلَ إنَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَقِيلَ مَا أَخْرَجَتْ خُرَاسَانُ مِثْلَ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَقَدْ أَخَذَ عَنْ عَامَّةِ عُلَمَاءِ وَقْتِهِ مِثْلَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَطَبَقَتِهِمْ».

هذا وقد نصَّ ابن تيمية على إمامية أبي إسحاقٍ الزجاج في كتابه المسمى «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»[5]، وذكر أنه من أهل اللغة في «شرح حديث النزول»[6]، ولطالما نجد ابن تيمية يحتجُّ بكلام الزجاج بالمسائل اللغوية، وهو أي الزجاج رحمه الله فسَّر الاستواء بالاستيلاء، وقد

---

(١) المسمى **مختصر الصواعق المرسلة**، ابن القيم، (ص٣/ ٨٨٨، ٨٨٩).

(٢) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص٧٦).

(٣) **تفسير ابن تيمية**، ابن تيمية، (١/ ٣٠)، (٦/ ١٢٢).

(٤) المسمى **إقامة الدليل على إبطال التحليل**، ابن تيمية، (٢/ ٩، ١٠).

(٥) المسمى **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، ابن تيمية، (ص٦٢).

(٦) المسمى **شرح حديث النزول**، ابن تيمكية، (٢/ ٣٠١).

تقدَّم ذلك. فانظر رحمك الله.. شيخهم يمدح وأتباعه يطعنون ويذمون.

هذا وقد نقلتم في كتابكم تفسير قول تعالى﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ۝٥٤﴾[1] بـ«صعد» ونسبتم ذلك لابن عباسٍ رضي الله عنه، وهو من هذا التفسير براء، وما اكتفيتم بذلك بل نسبتم هذا النقل للبيهقي في الأسماء والصفات[2]، فلو بحثتَ أخي القارئ في الأسماء والصفات للبيهقي في المخطوط والمطبوع لن تجدَ ما موَّهوا به على الناس؛ بل إن البيهقي عالمٌ كبيرٌ فاضلٌ من علماء أهل السنة والجماعة جلَّ عن أن يُثبتَ أمثال هذه الترَّهات، وقد قال فيمن روى عن ابن عباسٍ رضي الله عنه أنه فسَّر الاستواء بالاستقرار ما نصه[3]: «أبو صالح هذا والكلبي ومحمد بن مروان كلهم متروك عند أهل العلم بالحديث، لا يحتجون بشيء من رواياتهم لكثرة المناكير فيها، وظهور الكذب منهم في رواياتهم».

واعلم أن لعلماء أهل الحق مسلكين كل منهما صحيح كما ذكرنا:

الأول: مسلك السلف وهم من كان من أهل القرون الثلاثة الأولى قرن أتباع التابعين وقرن التابعين وقرن الصحابة وهو قرن الرسول ﷺ، هؤلاء يسمون السلف، والغالب عليهم أن يؤولوا الآيات المتشابهة تأويلًا إجماليًّا بالإيمان بها واعتقاد أن لها معنى يليق بجلال الله وعظمته ليست من صفات المخلوقين بلا تعيين معنى خاص، كالآية: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[4]

(١) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

(٢) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص٨١).

(٣) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (٢/ ٣١٢).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

وغيرها من المتشابه بأن يقولوا بلا كيف أو على ما يليق بالله، وهذا يقال له تأويل إجمالي، أي قالوا استوى استواء يليق به مع تنـزيهه عن صفات الحوادث، ونفوا الكيفية عن الله تعالى أي من غير أن يكون بهيئة ومن غير أن يكون كالجلوس والاستقرار والحركة والسكون وغيرها مما هو صفة حادثة.

هذا مسلك غالب السلف ردّوها من حيث الاعتقاد إلى الآيات المحكمة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾[١]، وتركوا تعيين معنًى معيّن لها مع نفي تشبيه الله بخلقه.

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «ءامنت بما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله». يعني رضي الله عنه لا على ما قد تذهب إليه الأوهام والظنون من المعاني الحسية الجسمية التي لا تجوز في حق الله تعالى.

قال الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» ما نصه[٢]: «فأما الاستواء فالمتقدمون من أصحابنا رضي الله عنهم كانوا لا يفسرونه ولا يتكلمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك».

وقال في موضع ءاخر ما نصه[٣]: «وحكينا عن المتقدمين من أصحابنا ترك الكلام في أمثال ذلك، هذا مع اعتقادهم نفي الحد والتشبيه والتمثيل عن الله سبحانه وتعالى».

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٠٧).

(٣) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٢٦).

ثم أسند إلى أبي داود قوله[1]: «كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث لا يقولون كيف، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر، قال أبو داود: وهو قولنا. قلت: وعلى هذا مضى أكابرنا».

وقال في موضع ءاخر[2]: «حدثنا الأوزاعي عن الزهري ومكحول قالا: أمضوا الأحاديث على ما جاءت».

ثم قال: «سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه أي ظاهرها يوهم ذلك فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيفية».

وقال في موضع ءاخر[3]: «عن سفيان بن عيينة قال: كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه».

وقال الإمام مالك: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[4] كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع»، وفي رواية: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول». رواهما البيهقي في «الأسماء والصفات»[5].

وقال الإمام أحمد عندما سئل عن الاستواء[6]: «استوى كما أخبر لا كما

---

(١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٢٦).

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٥٣).

(٣) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٣٣٠).

(٤) **سورة طه**، الآية ٥.

(٥) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٠٨).

(٦) **دفع شبه من شبه وتمرد**، الحصني، (ص١٧).

يخطر للبشر».

والثاني: مسلك الخلف وهم الذين جاءوا بعد السلف، وهم يؤولونها تفصيلًا بتعيين معانٍ لها مما تقتضيه لغة العرب ولا يحملونها على ظواهرها أيضا كالسلف، فيقولون استوى أي قهر، ومن قال استولى فالمعنى واحد أي قهر، ولا بأس بسلوكه ولا سيما عند الخوف من تزلزل العقيدة حفظا من التشبيه.

قال الحافظ البيهقي في كتابه «الاعتقاد» ما نصه[1]: «وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا يعني المتشابه ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله على قسمين: منهم من قبله وءامن به ولم يؤوله ووكل علمه إلى الله ونفى الكيفية والتشبيه عنه، ومنهم من قبله وءامن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد، وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب «الأسماء والصفات» في المسائل التي تكلموا فيها من هذا الباب».

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه «الإنصاف» ما نصه[2]: «إنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات والاتصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال ولا القيام ولا القعود لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۝١١﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[4]، ولأن هذه

---

(١) **الاعتقاد**، البيهقي، (ص٧٢).

(٢) **الإنصاف**، الباقلاني، (ص٦٤، ٦٥).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٤) **سورة الإخلاص**، الآية ٤.

الصفات تدل على الحدوث، والله تعالى يتقدس عن ذلك.

فإن قيل أليس قد قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1].

قلنا: بلى قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول إن العرش له قرار ولا مكان أي لا نقول إن العرش مكان له لأن الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان».

وقال البيضاوي في تفسيره ما نصه[2]: «﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ۝٥٤﴾[3] استوى أمره أو استولى، وعن أصحابنا أن الاستواء على العرش صفة لله بلا كيف، والمعنى أن له تعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه منزها عن الاستقرار والتمكن».

فالحاصل أن الذي لا يحمل الآيات المتشابهة على ظاهرها بل يقول لها معان لا أعلمها تليق بالله تعالى غير هذه الظواهر فهذا سَلِمَ، وذلك كأن يقول: استواء الله على العرش له معنى غير الجلوس وغير الاستقرار وغير استواء المخلوقين لكن لا أعلمه، وهذا المسلك هو الغالب على السلف حيث لا يخوضون بتأويلها وتعيين معان لها مع اعتقادهم تنزيه الله عن الجلوس والاستقرار.

وكذلك الذي يقول استواء الله على العرش هو قهره للعرش سَلِمَ من التشبيه.

---

(١) **سورة طه**، الآية ٥.

(٢) **تفسير البيضاوي**، البيضاوي، (٣/ ١٢).

(٣) **سورة الأعراف**، الآية ٥٤.

فالأول هو التأويل الإجمالي أي يقول استوى استواء يليق به من غير أن يفسره بالقهر، والثاني هو التأويل التفصيلي أي يقول استوى معناه قهر، فمن شاء أخذ بذاك ومن شاء أخذ بهذا.

أما المجسمةُ أمثال محمود الدشتي ومن مشى على منواله كمسلط العتيبي وعادل ءال حمدان فليسوا على ما كان عليه السلف ولا الخلف، بل هم على مسلك المجسمة المشبهة لأنهم حملوا الاستواء على الاستقرار والجلوس فوقعوا في تشبيه الله بخلقه، فلا يُقال عنهم «السلفيون» أو «السلفية» وإن سموا أنفسهم بذلك ليخدعوا الناس أنهم على مذهب السلف، وقد علمت أن مذهب السلف إنما هو التوحيد والتنـزيه دون التجسيم والتشبيه، والمبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف، فهم كما قال القائل:

وكل يدعي وصلا بليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا

ومن هنا أخي القارئ يظهر لك بطلان ما نقله الدشتي من أنَّ الاستواء لا يكون إلا بالجلوس[1]، فهذه أقوال أئمة اللغة، وأئمة السلف والخلف، وأقوال الفقهاء والمحدثين قد سبقَ ذكرها لك تثبت لك خلاف مزاعمه.. والعجب ممن ينادي باسمه وينصر قوله السابق الذكر من مجسمة هذا العصر، ويجهرون بقوله أنَّ الاستواء لا يكون إلا بالجلوس، وإمامهم أمام الكعبة وفي مسجد رسول الله ﷺ في يومنا هذا عند القيام لكل صورة صلاة ينادي بأعلى صوته: «استووا» فهل الاستواء هنا الجلوس؟ أم أنَّ الصلاة في مكة وفي مسجد رسول الله ﷺ لا يجب القيام فيها؟ سبحانك عزَّ من

---

(١) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص٢٣٢).

قائلٍ لنبيه محمدٍ ﷺ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴿٥٦﴾﴾[1].

ومما تمسَّك بظاهره أذنابُ ابن تيمية قوله تعالى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴿٢١٠﴾﴾[2] والعياذ بالله تعالى.. وقد أجمع الـمُعتبرون من العقلاء على أنه سبحانه وتعالى منزهٌ عن المجيء والذهاب ويدل عليه وجوه:

أحدها: ما ثبت في علم الأصول أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدثان، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث، فيلزم أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب يجب أن يكون محدثًا مخلوقًا والإله القديم يستحيل أن يكون كذلك.

وثانيها: أن كل ما يصح عليه الانتقال من مكان إلى مكان، فأما أن يكون في الصغر والحقارة كالجزء الذي لا يتجزأ، وذلك باطل باتفاق العقلاء، وإما أن لا يكون كذلك بل يكون شيئًا كبيرًا فيكون أحد جانبيه مغايرًا للآخر فيكون مركبًا من الأجزاء والأبعاض وكل ما كان مركبًا، فإن ذلك المركب يكون مفتقرًا في تحققه إلى تحقق كل واحد من أجزائه، وكل واحد من أجزائه غيره فكل مركب هو مفتقر إلى غيره وكل مفتقر إلى غيره فهو ممكن لذاته، وكل ممكن لذاته فهو محتاج في وجوده إلى المرجح والموجد، فكل ما كان كذلك فهو محدث مخلوق مسبوق بالعدم، والإلـه القديم يمتنع أن

---

(١) سورة القصص، الآية ٥٦.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢١٠.

يكون كذلك.

وثالثها: أن كل ما يصح عليه الانتقال من مكان إلى مكان فهو محدود ومتناه فيكون مختصًا بمقدار معين، مع أنه كان يجوز في العقل وقوعه على مقدار أزيد منه أو أنقص، فاختصاصه بذلك القدر المعين لا بد وأن يكون لترجيح مرجح، وتخصيص مخصص، وكل ما كان كذلك كان فعلًا لفاعل مختار، وكل ما كان كذلك فهو محدث مخلوق، فالإلـه القديم الأزلي يمتنع أن يكون كذلك.

ورابعها: أنا متى جوزنا في الشىء الذي يصح عليه المجيء والذهاب أن يكون إلـهًا قديمًا أزليًّا فحينئذٍ لا يمكننا أن نحكم بنفي الإلـهية عن الشمس والقمر، فمن جوز المجيء والذهاب على الله تعالى فلم لا يحكم بإلـهية الشمس، وما الذي أوجب عليه الحكم بإثبات موجود آخر يزعم أنه إلـه[1].

وإذا عرفت هذا فنقول: ذكر أهل الكلام في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴿٢١٠﴾﴾[2] وجوهًا:

الوجه الأول: هو مذهب السلف الصالح أنه لما ثبت بالدلائل القاطعة أن المجيء والذهاب على الله تعالى محال، علمنا قطعًا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية هو المجيء والذهاب، وأن مراده بعد ذلك شيء ءاخر.

الوجه الثاني: وهو قول جمهور المتكلمين: أنه لا بدّ من التأويل على سبيل التفصيل، ثم ذكروا فيها أوجهًا.

---

(١) **تفسير الرازي**، الرازي، (٣/ ٢٣٠).

(٢) **سورة البقرة**، الآية ٢١٠.

منها أنَّ معنى قوله تعالى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴿٢١٠﴾﴾[1] ءايات الله، فجعل مجيء الآيات مجيئًا له على التفخيم لشأن الآيات، كما يقال: جاء الملك إذا جاء جيش عظيم من جهته، والذي يدل على صحة هذا التأويل أنه تعالى قال في الآية المتقدمة ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾[2]، فذكر ذلك في معرض الزجر والتهديد، ثم إنه تعالى أكد ذلك بقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴿٢١٠﴾﴾[3] ومعلوم أن التقدير أن يصح المجيء على الله لم يكن مجرد حضوره سببًا للتهديد والزجر لأنه عند الحضور كما يزجر الكفار ويعاقبهم، فهو يثيب المؤمنين ويخصهم بالتقريب، فثبت أن مجرد الحضور لا يكون سببًا للتهديد والوعيد، فلما كان المقصود من الآية إنما هو الوعيد والتهديد، وجب أن يضمر في الآية مجيء الهيبة والقهر والتهديد، ومتى أضمرنا ذلك زالت الشبهة بالكلية، وهذا تأويل حسن موافق لنظم الآية.

ومنها أن يكون المراد ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴿٢١٠﴾﴾[4] أي أمر الله، ومدار الكلام في هذا الباب أنه تعالى إذا ذكر فعلًا وأضافه إلى شيء، فإن كان ذلك محالًا فالواجب صرفه إلى التأويل، كما قاله العلماء في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ ﴿٣٣﴾﴾[5] والمراد يحاربون أولياءه، وقال:

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢١٠.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٠٩.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢١٠.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٠.

(٥) سورة المائدة، الآية ٣٣.

﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٨٢﴾[١] والمراد: واسأل أهل القرية، فكذا قوله: ﴿يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ ٢١٠﴾ المراد به يأتيهم أمر الله، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ٢٢﴾[٢]، المراد: جاء أمر ربك، وليس فيه إلا حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مجاز مشهور، يقال: ضرب الأمير فلانًا، وصلبه، وأعطاه، والمراد أنه أمر بذلك، لا أنه تولى ذلك العمل بنفسه، ثم الذي يؤكد القول بصحة هذا التأويل وجهان:

الأول: أن قوله هـٰهنا: ﴿يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ ٢١٠﴾ وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ٢٢﴾[٣] إخبار عن حال القيامة، ثم ذكر هذه الواقعة بعينها في سورة النحل فقال: ﴿فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٢٠٩﴾[٤] فصار هذا الحكم مفسرًا لذلك المتشابه لأن كل هذه الآيات لما وردت في واقعة واحدة لم يبعد حمل بعضها على البعض.

والثاني: أنه تعالى قال بعده: ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٤١﴾[٥]، ولا شكّ أن الألف واللام للمعهود السابق، فلا بدَّ وأن يكون قد جرى ذكر أمر قبل ذلك حتى تكون الألف واللام إشارة إليه، وما ذاك إلا الذي أضمرناه من أن قوله ﴿يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ ٢١٠﴾ أي يأتيهم أمر الله[٦].

ومنها أن المعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله بما وعد من العذاب

---

(١) **سورة يوسف**، الآية ٨٢.

(٢) **سورة الفجر**، الآية ٢٢.

(٣) **سورة الفجر**، الآية ٢٢.

(٤) **سورة البقرة**، الآية ٢٠٩.

(٥) **سورة يوسف**، الآية ٤١.

(٦) **تفسير الرازي**، الرازي، (٣/ ٢٢٩).

والحساب.. والمعنى أتاهم الله بخذلانه إياهم من حيث لم يحتسبوا وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَأَتَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ ﴿٢٦﴾﴾[1] فقوله: ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ كالتفسير لقوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ ﴿٢٦﴾﴾[2] ويقال في العرف الظاهر إذا سمع بولاية جائر: قد جاءنا فلان بجوره وظلمه، ولا شك أن هذا مجاز مشهور.

ومنها في التأويل أن يكون ﴿فِي ﴿٢١٠﴾﴾[3] بمعنى الباء، وحروف الجر يقام بعضها مقام البعض، وتقديره هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله بظلل من الغمام والملائكة، والمراد العذاب الذي يأتيهم في الغمام مع الملائكة[4].

ونقل الخازن في تفسير هذه الآية ما نصه[5]: «واعلم أن هذه الآية من آيات الصفات وللعلماء في آيات الصفات وأحاديث الصفات مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب سلف هذه الأمة وأعلام أهل السنة: الإيمان والتسليم لما جاء في آيات الصفات وأحاديث الصفات، وأنه يجب علينا الإيمان بها.. ونؤمن بها كما جاءت ونكل علمها إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ مع الإيمان، والاعتقاد بأن الله تعالى منزه عن سمات الحدوث وعن الحركة والسكون.

المذهب الثاني: وهو قول جمهور علماء المتكلمين، وذلك أنه أجمع

---

(١) **سورة النحل**، الآية ٢٦.

(٢) **سورة النحل**، الآية ٢٦.

(٣) **سورة البقرة**، الآية ٢١٠.

(٤) **تفسير الرازي**، الرازي، (٣/ ٢٣٣).

(٥) **تفسير الخازن**، الخازن، (١/ ١٩٨).

المتكلمون من العقلاء والمعتبرين من أصحاب النظر على أنه تعالى منزه عن المجيء والذهاب، ويدل على ذلك أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب لا ينفك عن الحركة والسكون وهما محدَثان، وما لا ينفك عن المحدَث فهو محدَث، والله تعالى منزه عن ذلك فيستحيل ذلك في حقه تعالى، فثبت بذلك أن ظاهر الآية ليس مرادًا، فلا بد من التأويل على سبيل التفصيل، فعلى هذا قيل في معنى الآية ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴿٢١٠﴾﴾[1]، الآيات، فيكون مجيء الآيات مجيئًا لله تعالى على سبيل التفخيم لشأن الآيات، وقيل معناه إلّا أن يأتيهم أمر الله، ووجه هذا التأويل أن الله تعالى فسره في ءاية أخرى فقال: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ ﴿١٥٨﴾﴾[2] فصار هذا الحكم مفسرًا لهذا المجمل في هذه الآية. وقيل: معناه يأتيهم الله بما أوعد من الحساب والعقاب.. فيكون المعنى هل ينظرون إلّا أن يأتيهم الله بظلل من الغمام والملائكة، والمراد العذاب الذي يأتي من الغمام مع الملائكة، وقيل معناه ما ينظرون إلّا أن يأتيهم قهر الله وعذابه في ظلل من الغمام.

فإن قلتَ: لم كان إتيان العذاب في الغمام؟

قلتُ: لأن الغمام مظنة الرحمة ومنه ينزل المطر، فإذا نزل منه العذاب كان أعظم وأفظع وقيل إن نزول الغمام علامة لظهور القيامة وأهوالها».

هذا باختصار في بعض ما ورد في تفسير الآية.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢١٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٥٨.

أما احتجاج الدشتي بظاهر قوله تعالى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ۝٥٥﴾[١] في إثبات الحد لله والعياذ بالله بقوله[٢]: «فمن ادعى أنه ليس لله حدٌّ فقد ردَّ القرءان، وادعى أنه لا شيء، لأن الله تعالى وصف حدَّ مكانه في مواضع كثيرةٍ من كتابه» وأورد الآية فهذا ظاهر البطلان، فأما قوله «من ادعى أنه ليس لله حدٌّ فقد ردَّ القرءان»، **قلنا: من أثبت لله الحدَّ فقد ردَّ القرءان،** الله سبحانه وتعالى يقول ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[٣]، أي لا يشبه شيئًا من خلقه ولا بأيِّ وجهٍ من الوجوه، فلو كان يُشبه خلقه بشيء لجازَ عليه ما يجوز على خلقه، المخلوقات منها ما هي أجسامٌ ومنها ما هي دون ذلك كالجوهر الفرد، فإنَّ له حجمًا، إلا أنه ليس جسمًا لأنَّ الجسم ما تركَّب من جوهرين فأكثر وذلك بحسب ما ذكره الأصوليون في مصنفاتهم، والله ليس جسمًا ولا حجمًا، فهو تعالى شيء لا كالأشياء، أي موجودٌ لا كالموجودات، فالشيء يأتي بمعنى الموجود، فمن نفى الجسمية والحجمية والحدَّ عن الله لا يكون بذلك نفى وجود الله، إذ مُصحِّحُ وصف الشيء بالحدِّ هو كونُ الشيء الموصوف جسمًا، فالمصحح إذًا هو كونُ الشيء جسمًا لا كونه موجودًا، فمن نفى الحد والجسمية عن الله لا يكون بذلك أنكر وجود الله، كما أنَّ الحجرَ مع كونِهِ موجودًا إلا أنه لا يوصفُ بالعلم والجهل، فإن قلتَ عن الحجرِ ليس بعالمٍ ولا جاهلٍ لا تكون بذلك أنكرتَ وجوده، وكذا من نفى عن الله كونه جسمًا أو كونه له حدٌّ لا يكون بذلك إنكارٌ لوجود الله تعالى. أما قول الدارمي: «الكلمة اتفقت من الخلق كلهم أن الشيء لا يكون إلا بحدٍّ

---

(١) **سورة ءال عمران**، الآية ٥٥.

(٢) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص٣٠٩).

(٣) **سورة الشورى**، الآية ١١.

وصفة»[1] فهذا كذبٌ وافتراءٌ وضلال، فقد اتفقت الكلمة منه ومن أشياخه لا من أهل السنة وغيرهم.

واعلم أنَّ الشيء له إطلاقان:

الأول: الموجود وهو المراد بقولهم: الله شيء لا كالأشياء.

والثاني: ما تعلقت به مشيئة الله أي ما خُلِقَ وحدث بمشيئة الله. وبالمعنى الأول قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ﴿١٩﴾﴾[2] وبالمعنى الثاني قوله ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٨٩﴾﴾[3].

هذا وقد قال أهل السنة والجماعة في المعدوم: «المعدوم ليس بشيء ولا هو عرضٌ ولا جوهر ولا جسم». وقالت المعتزلة: «المعدوم شيء وهو جوهر وعرض إلا أنه غير موجودٍ» واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾[4]. سمّى المعدوم شيئًا، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴿٢٤﴾﴾[5]. وما يفعل غدًا معدوم سماه شيئًا، وقوله ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾﴾[6]. والزلزلة معدومة، وسماها الله تعالى شيئًا، فدلتنا هذه الآيات على أن المعدوم شيء، ولأن الأمة أجمعت على أن المعدوم يُذكر ويُعلم

---

(١) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص١٨٢).

(٢) سورة **الأنعام**، الآية ١٩.

(٣) سورة **ءال عمران**، الآية ١٨٩.

(٤) سورة **النحل**، الآية ٤٠.

(٥) سورة **الكهف**، الآية ٢٤.

(٦) سورة **الحج**، الآية ١.

ويوصف ويُسمى، فإن الله تعالى يعلم المعلومات، وما ليس بشيء لا يُتصور تعلق العلم به، ولا تعلق الذكر والوصف والتسمية به. وهذا قول المعتزلة.

وقال عامة أهل السنة والجماعة: قال الله تعالى: ﴿أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾﴾[1]. أخبر الله تعالى أن زكريا صلوات الله عليه لم يكن شيئًا قبل الوجود، وهذا النص لا يحتمل التأويل، فإن قالوا: معناه: إنه لم يكن شيئًا موجودًا، فإن الشيء نوعان: موجودٌ ومعدوم، وإن كان النفي مطلقًا لكن يُحمل على الموجود، لما تلونا من الآيات، فإن تلك الآيات تدل على أن المعدوم شيء.

فالجواب أن نقول: إن الله تعالى نفى أن يكون المعدوم شيئًا مطلقًا، فمن قال بأن المراد منه الشيء الموجود، جعل المنفيَّ شيئًا مقيدًا لا مطلقًا، فلا يكون تأويلًا، بل يكون نسخًا إذ المطلق غير المقيد. فأما الآيات التي تلوها فلا حجة لهم فيها. أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾﴾[2]، معناه حين يظهر، فهو شيء عظيم، وقوله ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾[3]. معناه والله أعلم، إنما تكويننا الشيء أن نقول له كن فيكون، فإن المعدوم لا يستقيم خطابه بالإجماع. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾[4] الآية هذا توسع في العبارة، فإن المعدوم قد يكون يعرض أو يعرض على أنه موجود فيجوز إطلاق اسم

---

(١) سورة مريم، الآية ٦٧.

(٢) سورة الحج، الآية ١.

(٣) سورة النحل، الآية ٤٠.

(٤) سورة الكهف، الآية ٢٣.

الشيء عليه بطريق المجاز، وإنهم يسمون الحي الذي يعرض له أن يموت ميتًا. وكذلك العصير يسمونه خمرًا لأنه يعرض أن يصير خمرًا، ولأن الأمة أجمعت على أن الله تعالى كان في الأزل، ولا شيء سواه، ولأنه لا شيء في الحقيقية نفي الموجود لا نفي المعدوم عن جميع الأمة، فإنهم يقولون لا شيء في الدار إذا لم يكن فيها موجود، فإذا كان لا شيء نفى الموجود، فيكون الشيء اسمًا للموجود وإثبات الشيء إثبات الموجود.

فإن قالوا: المعدوم يوصف ويُسمى ويُذكر، ويُعلم وتتعلق به قدرة البارئ عز وجل والإيجاد يتعلق به الأمر والنهي والكراهية والمحبة والرضى. فهذه دلائل كونه شيئًا. فنقول هذه الأشياء لا تعلق لها بالمعدوم، فإن التسمية قائمةٌ بالمسمى وكذا الوصف قائمٌ[1] بالموصوف، والعلم قائم بالعالم وكذا الذكر وكذا المحبة والرضا والكراهية، على أن هذه المعاني لو تعلقت به، تعلقت به حال وجوده، وليس في هذه المسألة كثير اختلاف إلا الاختلاف في العبارة، وما قالوه[2] جهل محض ويؤدي إلى القول بالتشريك[3]، ويؤدي إلى أن يكون مع الله تعالى أشياء قدماء[4] وهو جهلٌ محض، ولأن المعدوم الذي هو شيء أي معدوم كل معدوم، أو معدوم بعرض، يصيرا شيئًا في حكم الله تعالى إن كان كل معدوم، فهذا مستحيل لأنه لا نهاية له. وإن كان المعدوم الذي هو يعرض أن يصير شيئًا أي فرق بينه وبين سائره[5].

(١) أي ثابتٌ له.

(٢) أي قول المعتزلة الباطل.

(٣) وهذا من سخافة عقول المعتزلة.

(٤) وهذا هو مذهب المعتزلة الذي به وصلوا إلى إنكار الصفات ونفيها وهو كفر.

(٥) **أصول الدين**، البزدوي، (ص٢١٢، ٢٢٢).

وقال المحدث القاري في شرح كلام الإمام ما نصه: «ومعنى الشىء أي معنى كونه شيئًا لا كالأشياء، إثباته أي إثبات وجود ذاته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض، أي في اعتبار صفاته لأن الجسم متركب ومتحيز، وذلك أمارة الحدوث، والجوهر متحيز وجزء لا يتجزأ من الجسم، والعرض كل موجود يحدث في الجواهر والأجسام، وهو قائم بغيره ولا بذاته كالألوان والأكوان من الاجتماع والافتراق والحركة والسكون وكالطعوم والروائح، والله تعالى منزه عن ذلك»[1].

فمن قال عن الله شىء لا كالأشياء لا يكون بذلك منكرٌ لوجود الله، إنما هذا قولٌ صحيح وردَ بمعناهُ ءايةٌ في كتاب الله وجرى على ألسنة السلف ومن بعدهم. وبما سبق يكون قد ظهر بطلان قولِ كلٍّ من مسط العتيبي وعادل ءال حمدان في نقلهما عن سعيد الدارمي بقوله أن من قال عن الله لا حدَّ له كأنه قال إنه لا شىء[2] والعياذ بالله.

تنبيه مهم: قولنا عن الله بأنه شىء لا كالأشياء بعيدٌ شديد البعد عن قول بعض المموهين عن الله «جسمٌ لا كالأجسام»، فإن هذه العبارة الأخيرة فيها نسبة الجسمية إلى الله ولو أُعقِبَت بالقول «لا كالأجسام»، فإن صدر هذه العبارة كفرٌ صراح، ولا تدفعُ عن أصحابها الكفر بقولهم «لا كالأجسام». وقد تقدم البيان على ذكر مسلك الوهابية في قولهم عن الله «جسمٌ لا كالأجسام» فلينظره من شاء.

---

(١) **منح الروض الأزهر**، القاري، (ص١١٨، ١١٩).

(٢) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص١٥٢).

أما قوله تعالى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴿٥٥﴾﴾[1] فمعناه كما قال الفخر الرازي في «التفسير الكبير» ما نصه[2]: «قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾: ونظيره قوله تعالى حكاية عنه ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴿١١٧﴾﴾[3]»، ثم قال: «﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أي متمم عمرك فحينئذ أتوفاك فلا أتركهم حتى يقتلوك بل أنا رافعك إلى سمائي، ومقربك بملائكتي، وأصونك عن أن يتمكنوا من قتلك وهذا تأويل حسن».

ثم نقل الرازي عن بعض المفسرين أنهم قالوا[4]: «إن قوله تعالى: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ يقتضي أنه رفعه حيًا، والواو لا تقتضي الترتيب، فلم يبق إلا أن يقول فيها تقديم وتأخير والمعنى إني رافعك إليَّ ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالي إياك في الدنيا ومثله من التقديم والتأخير كثير في القرءان. والمراد بقوله تعالى: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ أي إلى محل كرامتي وجعل ذلك رفعًا إليه للتفخيم والتعظيم، ومثله قوله ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾[5]، أي إلى طاعة ربي، أي إلى حيث وَجَّهني ربي، إلى مكانٍ أمرني الله أن أذهب إليه، وإنما ذهب إبراهيم عليه الصلاة والسلام من العراق إلى بَرّ الشام لأنه عرفَ، بتعريف الله إياه، أن الشام مهبط الرحمات وأن أكثر الوحي يكونُ بالشام وأن أكثر الأنبياء كانوا بها، وقد يقول السلطان ارفعوا هذا الأمر إلى القاضي، فكذا هـٰهنا».

---

(١) سورة ءال عمران، الآية ٥٥.

(٢) مفاتيح الغيب، الرازي، (٨/ ٦٠).

(٣) سورة المائدة، الآية ١١٧.

(٤) مفاتيح الغيب، الرازي، (٨/ ٦١).

(٥) سورة الصافات، الآية ٩٩.

ومثل ذلك قال القرطبي في تفسيره[1] «الجامع لأحكام القرءان» في شرحه لهذه الآية.

وقال أبو حيّان الأندلسي: «الرفع نقل من سفل إلى علو، و﴿إِلَىَّ﴾، إضافة تشريف. والمعنى: إلى سمائي ومقر ملائكتي. وقد علم أن الباري تعالى ليس بمتحيز في جهة، وقد تعلق بهذا المشبهة في ثبوت المكان له تعالى وقيل: إلى مكان لا يملك الحكم فيه في الحقيقة ولا في الظاهر إلّا أنا، بخلاف الأرض، فإنه قد يتولى المخلوقون فيها الأحكام ظاهرًا وقيل: إلى محل ثوابك. قال ابن عباس: رفعه إلى السماء، سماء الدنيا، فهو فيها يسبح مع الملائكة، ثم يهبطه الله عند ظهور الدجال على صخرة بيت المقدس»[2].

ومن أمثلة التقديم والتأخير في القرءان الكريم قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ۝٥﴾[3]، ومعروف أن النبات يكون أولًا طريًا أخضر اللون ثم يجف وييبس، وأما الآية ففيها ﴿غُثَآءً﴾ أي يابسًا، ثم جاء فيها ﴿أَحۡوَىٰ ۝٥﴾ أي أخضر، والمعنى أنه بعد الخضرة يجف وييبس لكن التقديم والتأخير من أساليب البلاغة.

وليس صحيحًا أن عيسى عليه الصلاة والسلام عندما رُفع إلى السماء كان ميتًا ثم أحياه الله في السماء، هذا كذب يجب الحذر منه، وقال القرطبي في تفسيره عن هذا القول: «وهذا فيه بعد»[4].

---

(١) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٤/ ٩٩، ١٠٠).

(٢) **تفسير البحر المحيط**، أبو حيان، (٢/ ٣٦٠).

(٣) **سورة الأعلى**، الآية ٥.

(٤) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٤/ ٩٩).

وليس صحيحًا أنه رفع نائمًا، بل الصحيح والمعتمد أنه رفع إلى السماء حيًا يقظان، وهذه معجزة عظيمة له عليه الصلاة والسلام.

ومن سخافة عقول الوهابية أنهم احتجوا بهذه الآية على أن الله تعالى في السماء ورفع عيسى «حقيقة» إليه، وهذا من أسخف السخافات، لأن الله تعالى هو الذي خلق السماوات والأرض والجهات كلها، يعني كان موجودًا قبلها، فعلى زعم ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ومحمد الدشتي وابن باز، أن الله تعالى بذاته حقيقة في السماء ورفع المسيح حقيقة إليه، فعلى زعمهم أين كان الله قبل أن يخلق السماء؟! وإن كان كما زعموا فقد جعلوا الله تعالى مع المسيح في السماء الثانية حقيقة، وعلى قولهم هذا فقد جعلوا الله تحت أقدام الملائكة الذين في السماء الثالثة، وجعلوا الله تعالى جسما تحاصره السماوات، وجعلوا الله محتاجًا إلى خلقه، وجعلوا الله متغيرًا متطورًا متبدلًا عاجزًا ضعيفًا يتغير من حال إلى حال، والتغير أكبر علامات الحدوث، وتنزه الله عن ذلك علوًا كبيرًا. وإليكم نصوص عباراتهم التي تدل على جهلهم العريض:

يقول شيخ المجسمة والمشبهة أحمد بن تيمية الحراني في كتابه المسمى «بيان تلبيس الجهمية»[1]: «قال تعالى: ﴿يَـٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ۝٥٥﴾[2] وأجمعت الأمة على أن الله عز وجل رفع عيسى إليه إلى السماء».

ويقول تلميذه الذي جمع كتبه وعقيدته المخالفة لكتاب الله وسنة نبيه وإجماع الأمة ابن قيم الجوزية في كتابه المسمى «نونية ابن قيم» مع شرح

(١) **بيان تلبيس الجهمية**، ابن تيمية الحراني، ج٤.

(٢) **سورة ءال عمران**، الآية ٥٥.

الوهابي محمد خليل هراس عليها ما نصه[1]: «وإليه رفع المسيح حقيقة ولسوف ينزل كي يرى بعيان». هذا الوهابي المجسم محمد خليل هراس يقول شارحًا لهذا البيت مفتريًا على الله ودينه وأهل السنة والجماعة: «هذا من جملة كلام أهل السنة والجماعة في إثبات الفوقية لله عز وجل على الحقيقة حيث أخبر سبحانه أنه رفع عيسى عليه السلام إليه بجسده وروحه حيًا كما قال تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴿٥٥﴾﴾[2]».

وقال مثل ذلك ابن باز مفتي الوهابية مستشهدًا بهذه الآية بزعمه في إثبات الجهة لله تعالى، ذكر ذلك في موقعه الرسمي على الإنترنت.

ومثل ذلك قال الوهابي محمد العريفي المجسم ناقلًا عن ابن باز كذلك في موقعه الرسمي على الإنترنت.

وقال تابعهم عبد الهادي حسن وهبي في كتابه المسمى «غاية البيان في إثبات علو الرحمـٰن» ما نصه[3]: «وليس المراد بأن السماء تحصر الرب وتحويه كما تحوي الشمس والقمر وغيرهما فإن هذا لا يقوله مسلم ولا يعتقده عاقل».

فكيف يتفق هذا مع قول ابن قيم «إن الله رفع المسيح إليه حقيقة»؟ فهم متناقضون يُكَفِّر بعضهم بعضا.

وقول ابن القيم ومن وافقه إن الله حقيقة في السماء الثانية، يؤدي إلى أن الله محصور بلا شك، وقد كَفَّرَ الإمام جعفر الصادق من يقول ذلك. قال

(١) **نونية ابن القيّم**، ابن قيّم الجوزية، (ص٧٠).

(٢) **سورة ءال عمران**، الآية ٥٥.

(٣) المسمى **غاية البيان في إثبات علو الرحمـٰن**، عبد الهادي وهبي، (ص٢٧).

رضي الله عنه: «من زعم أن الله تعالى في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك، إذ لو كان في شيء لكان محصورا، ولو كان من شيء لكان محدثا، ولو كان على شيء لكان محمولًا». رواه القشيري في الرسالة القشيرية[1].

قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ١٠٤﴾[2]. فهل الله بزعمهم يكون طاويًا ومطويًا في آن واحد؟!

فلا مفر ولا مهرب للوهابية وأئمتها من الكفر والضلال إلا بأن يتركوا ما هم عليه ويرجعوا إلى مذهب أهل السنة والجماعة من التنزيه والتوحيد.

أما بالنسبة لما احتجُّوا به من قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ٣﴾[3]، بقولهم: «فأخبر أنه في السماء وأنه بعلمه في الأرض»[4]، فقد ردَّ قولهم إمامهم ابن كثير في تفسيره هذه الآية، فقال ما نصه[5]: «أي يعبده ويوحده ويقر له بالإلـٰهية من في السمـٰوات والأرض، ويسمونه اللّه، ويدعونه رغبًا ورهبًا إلا من كفر من الجن والإنس، وهذه الآية على هذا القول كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ٨٤﴾[6] أي هو إله من في السماء وإله من في الأرض، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ خبرًا أو حالًا. والقول الثاني: أن المراد أنه اللّه الذي يعلم ما في السمـٰوات وما في الأرض من

---

(١) **الرسالة القشيرية**، القشيري، (ص٤٦).

(٢) **سورة الأنبياء**، الآية ١٠٤.

(٣) **سورة الأنعام**، الآية ٣.

(٤) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص١٧٩).

(٥) **تفسير ابن كثير**، ابن كثير، (٣/ ٢٤٠).

(٦) **سورة الزخرف**، الآية ٨٤.

سر وجهر، فيكون قوله ﴿يَعْلَمُ﴾ متعلقًا بقوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ تقديره: وهو اللّه يعلم سركم وجهركم في السمٰوات وفي الأرض ويعلم ما تكسبون».

وقال البغوي في تفسير هذه الآية مانصه: «يعني وهو إله السماوات والأرض، كقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۝٨٤﴾[1]. وقيل: هو المعبود في السماوات والأرض، وقال محمد بن جرير: معناه وهو الله في السماوات يعلم سركم وجهركم في الأرض. وقال الزجاج: فيه تقديمٌ وتأخير، وتقديره: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السماوات والأرض»[2].

وجاء في تفسير الجلالين لجلال الدين المحليّ وجلال الدين السيوطي في تفسير الآية: «﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ مستحق للعبادة ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ ما تسرون وما تجهرون به بينكم ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ۝٣﴾ تعملون من خير وشرٍّ.

ونقل القرطبي في تفسيره ما نصه[3]: «قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ يقال: ما عامل الإعراب في الظرف من ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾؟ ففيه أجوبة:

أحدها: أي وهو الله المعظم أو المعبود في السماوات وفي الأرض؛ كما تقول: زيد الخليفة في الشرق والغرب أي حكمه ويجوز أن يكون المعنى

---

(١) **سورة الزخرف**، الآية ٨٤.

(٢) **تفسير البغوي**، البغوي، (٢/ ٨٤).

(٣) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٦/ ٣٩٠).

وهو الله المنفرد بالتدبير في السماوات وفي الأرض؛ كما تقول: هو في حاجات الناس وفي الصلاة ويجوز أن يكون خبرًا بعد خبر ويكون المعنى: وهو الله في السماوات وهو الله في الأرض.

وقيل: المعنى وهو الله يعلم سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض فلا يخفى عليه شيء؛ قال النحاس: وهذا من أحسن ما قيل فيه وقال محمد ابن جرير: وهو الله في السماوات ويعلم سركم وجهركم في الأرض فيعلم مقدم في الوجهين والأول أسلم وأبعد من الإشكال، وقيل غير هذا. والقاعدة تنزيهه جل وعز عن الحركة والانتقال وشغل الأمكنة».

وإليك أخي القارئ شرحٌ وجيزٌ بسيطٌ لبعض ما تشابه في كتاب الله مما احتج به الدشتي وغيره من المجسمة المشبهة في تقرير عقائدهم، وهو التالي:

الآية ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾[١] أي يُكشفُ عن شدّة[٢].

الآية ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴿٥٦﴾﴾[٣] أي ضيعت من أمر الله.[٤]

الآية ﴿۞ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴿٣٥﴾﴾[٥] أي هادي أهل السماوات

---

(١) **سورة القلم**، الآية ٤٢.

(٢) **زاد المسير**، ابن الجوزي، (٨/ ٣٤١).

(٣) **سورة الزمر**، الآية ٥٦.

(٤) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (١٥/ ٢٧١).

(٥) **سورة النور**، الآية ٣٥.

والأرض[1].

الآية ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ٧٥﴾[2] **أي بعنايتي وحفظي**[3].

الآية ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ ٦١﴾[4] **أي فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم.**[5]

الآية ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ١٦﴾[6] **أي الملائكة.**[7]

الآية ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ٣٧﴾[8] **أي بمرأى منا**[9].

الآية ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ٨﴾[10] **المعنيُّ به جبريل عليه السلام تدلى من مقامه الذي جُعل له في الأفق الأعلى فاستوى**[11].

الآية ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ١٠﴾[12] **أي الكلم الطّيب كلا إلـه إلا الله**

---

(١) **تفسير الرازي**، الرازي، سورة النور، (٢٣/ ٢٠٥).

(٢) **سورة ص**، الآية ٧٥.

(٣) **الصراط المستقيم**، الهرري، (ص٧٨).

(٤) **سورة الأنعام**، الآية ٦١.

(٥) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٦/ ٣٩٩).

(٦) **سورة الملك**، الآية ١٦.

(٧) **الشامل في أصول الدين**، الجويني، (ص٣١٩).

(٨) **سورة هود**، الآية ٣٧.

(٩) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٩/ ٣٠).

(١٠) **سورة النجم**، الآية ٨.

(١١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص١٨٧).

(١٢) **سورة فاطر**، الآية ١٠.

يصعد إلى محلّ كرامته وهو السّماء.

الآية ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ ﴿٤﴾﴾[1] أي بقدرته وعلمه وإحاطته.[2]

الآية ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾[3] يفسر العلو هنا بالقهر والاقتدار.[4]

الآية ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾[5] أي ينتقم منهم ويعاقبهم، ويجازيهم على استهزائهم فسمى العقوبة باسم الذنب[6].

الآية ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾﴾[7] أي جازاهم على مكرهم[8].

الآية ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴿٥٥﴾﴾[9] أي إلى محل كرامتي.[10]

الآية ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴿١١٦﴾﴾[11] أي تعلم ما أكنه

---

(١) **سورة الحديد**، الآية ٤.

(٢) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، (٥/ ٢٥٧).

(٣) **سورة الأعلى**، الآية ١.

(٤) **التفسير الكبير**، الرازي، (٣١/ ١٢٣).

(٥) **سورة البقرة**، الآية ١٥.

(٦) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (١/ ٢٠٧).

(٧) **سورة ءال عمران**، الآية ٥٤.

(٨) **زاد المسير**، ابن الجوزي، (١/ ٣٩٥).

(٩) **سورة ءال عمران**، الآية ٥٥.

(١٠) **مفاتيح الغيب**، الرازي، (٨/ ٦١).

(١١) **سورة المائدة**، الآية ١١٦.

وأسره ولا علم لي بما تسره وتغيّبه عني[1].

الآية ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾[2] أي يوجد الأشياء بدون تعبٍ ومشقةٍ وبدون ممانعة أحدٍ له.[3]

الآية ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ٣١﴾[4] أي سنحاسبكم ونأخذ في أمركم أيها الإنس والجن فنعاقب أهل المعاصي ونثيب أهل الطاعة.[5]

الآية ﴿فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا ٩١﴾[6] أي أمرنا جبريل عليه السلام أن ينفخ في مريم الرّوح التي هي مِلك لنا ومشرّفة عندنا.

الآية ﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ٣١﴾[7] أي وما يدري عدد ملائكة ربك الذين خلقهم لتعذيب أهل النار إلا هو أي إلا الله جل ثناؤه.[8]

الآية ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ١٨٦﴾[9] أي أسمع دعاء عبدي الداعي إذا دعاني.[10]

---

(١) **صفات الله تعالى**، القرطبي، (ص١٢٣).

(٢) **سورة يس**، الآية ٨٢.

(٣) **الشرح القويم**، الهرري، (ص١٨٠).

(٤) **سورة الرحمن**، الآية ٣١.

(٥) **تفسير الطبري**، الطبري، (١١/ ٥٩٣).

(٦) **سورة الأنبياء**، الآية ٩١.

(٧) **سورة المدثر**، الآية ٣١.

(٨) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (١٩/ ٨٢).

(٩) **سورة البقرة**، الآية ١٨٦.

(١٠) **تفسير الخازن**، الخازن، (١/ ١١٦).

الآية ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ٢١٠﴾[1]أي يأتيهم أمر الله[2].

الآية ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ ٧٣﴾[3] أي قل لهم يا محمد إن التوفيق للإيمان والهداية للإسلام بيد الله أي أنه مالك له وقادر عليه دونكم ودون سائر خلقه.[4]

الآية ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطٗا ١٢٦﴾[5] أي أحاط علمه بجميع الأشياء.[6]

الآية ﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ١٢﴾[7] أي إن أخذه بالعذاب إذا أَخَذَ الظلمَة لشديدٌ.[8]

الآية ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ ٥١﴾[9] أي نتركهم في النار كما تركوا لقاء يومهم هذا.[10]

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ٢١٠.

(٢) **تفسير الرازي**، الرازي، (٣/ ٢٢٩).

(٣) **سورة ءال عمران**، الآية ٧٣.

(٤) **لباب التأويل**، الخازن، (١/ ٣٨٦).

(٥) **سورة النساء**، الآية ١٢٦.

(٦) **معالم التنزيل**، البغوي، (١/ ٢٩٣).

(٧) **سورة البروج**، الآية ١٢.

(٨) **تفسير البغوي**، البغوي، (٨/ ٣٨٨).

(٩) **سورة الأعراف**، الآية ٥١.

(١٠) **الدر المنثور**، السيوطي، (٣/ ٤٧٠).

أخي القارئ، يقول الله تعالى في محكم كتابه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ١١﴾[1]، فهذه أصرحُ ءايةٍ في تنزيه الله تعالى عن مشابهة مخلوقاته. واعلم أنَّ كتاب الله تعالى لا تناقض فيه، فليس في القرءان ءايةٌ نقيض ءايةٍ أخرى، فالقراءن كله كالكلمة الواحدة كما قال ذلك بعض العلماء في إظهار أنَّ القرءان يتصادق ويتعاضد ولا يتناقض، فإن ذكر لكَ المشبهُ ءايةً متشابهةً ظاهرها يوهمُ أن الله جسمًا أو أن لله حدًّا وكنتَ ناسيًا أو جاهلًا تفسيرها، فابقَ على ذُكرٍ أن ما أُنزِلَ على محمدٍ لا تناقض فيه، واجعل مرجعكَ ءايات الله المحكمة، أمّ الكتاب، والله أعلم.



---

(١) سورة الشورى، الآية ١١.

الفصل الثالث
التحذير من بعض الأحاديث التي احتُجَّ بها في الكتاب، وتأويل بعضها

تميزت هذه الأمة بأنها أمة الإسناد، قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء». رواه مسلم في مقدمة صحيحه(1). وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل». وقال يزيد بن زُريع: «لكل دين فُرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الإسناد»(2).

والإسناد هو الذي يميز الحديث الصحيح من غيره، فلقد قسم العلماء الحديث إلى قسمين: مقبول، ومردود.

١ - **فالحديث المقبول**: هو الحديث الذي توافرت فيه جميع شروط القبول ولم يفقد شرطًا واحدًا، وهو قسمان:

أ- **الحديث الصحيح** وينقسم إلى: الحديث الصحيح لذاته والحديث الصحيح لغيره.

ب- **والحديث الحسن** وينقسم إلى: الحديث الحسن لذاته والحديث الحسن لغيره.

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، المقدمة، بابٌ في أنَّ الإسناد من الدين، (١/ ١٢)، الحديث ٣٢.

(٢) **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ابن الأثير، (١/ ١٠٩).

ولقد أجمعَ العلماءُ من أهل الحديث ومن يعتدُّ به من الفقهاء والأصوليين على أنَّ الحديث الصحيح حجةٌ يجبُ العملُ به، سواءٌ كان راويهِ واحدًا لم يروه غيرُه، أو رواهُ معه راوٍ آخر، أو اشتُهرَ بروايةِ ثلاثةٍ فأكثرَ ولم يتواتر.

٢- **والحديث المردود**: هو الحديث الذي فقد شرطًا أو أكثر من شروط الحديث، كعدم اتصال السند، أو وجود علة قادحة في راو من رواته، ويطلق عليه في العموم الحديث الضعيف، والضعف في هذا الحديث درجات عديدة:

أدناها ما يكون بسبب الانقطاع، أو خطأ الراوي، وأشدها ما كان بكذبه ويقال أيضًا: الضعف نوعان: ضعف يمكن جبره، وضعف لا ينجبر، على ما يأتي بيانه وعليه فتندرج تحته ألقاب كثيرة منقسمة في الجملة إلى قسمين بحسب ما يعود إليه سبب الضعف:

الأول: ما يرجع إلى عدم الاتصال، وتندرج تحته ألقاب للحديث الضعيف، منها:

- المعلق.
- المنقطع.
- المعضل.
- المرسل.

الثاني: ما يرجع إلى الجرح القادح في الراوي، وتندرج تحته عدة ألقاب، منها:

- المقلوب.

- المصحف.
- المدرج.
- الشاذ.
- المعلل.
- المضطرب.
- المنكر.
- الموضوع.

وليس يخلو حديث ضعيف من أن يكون معللًا بواحد من هذه الأوصاف، وهي منبئة عن تفاوت الضعف، بين الضعف اليسير المحتمل، والشديد الذي لا ينجبر وإطلاق لقب «حديث ضعيف» صالح أن يكون لأي من السببين، وإن كان يوهم خفة الضعف أحيانًا، فيشكل إطلاقه على «المنكر» و«الموضوع» مثلًا.

وقد تقدَّم أنَّ الحديث الضعيف هو ما فقد شرطا من شروط الحديث المقبول، وهذه الشروط ستة:

١- **العدالة**: أي الصدق والتقوى والالتزام الظاهر بأحكام الإسلام.

٢- **الضبط**: هو الدقة في الحفظ والإتقان ثم الاستحضار عند الأداء.

٣- **الاتصال**: أي كل واحد من الرواة قد تلقاه من رواة الحديث حتى النهاية دون إرسال أو انقطاع.

٤- **عدم الشذوذ**: وهو مخالفة الراوي الثقة لمن هو أثق منه.

٥- **عدم وجود العلة القادحة**: أي سلامة الحديث من وصف خفي قادح في صحة الحديث والظاهر السلامة منه.

٦- **العاضدُ عند الاحتياج إليه**(١).

ويقسم الحديث الضعيف إلى أنواع كثيرةٍ جدا، وأكثرُ أهل العلم على تصنيفه بحسب الأنواع الرئيسة، حيث إنها ضوابطُ كافيةٌ لتمييزِ المقبول من المردود، تندرجُ تحتها كافةُ الصُّوَر،كما أنها تبين إلى أي مدًى بلغَ الضعفُ، هل هو هيِّنٌ يصلحُ للتقويةِ إنْ وجِدَ عاضدٌ، أو شديدٌ لا يصلحُ للتقوية، أو مكذوبٌ مختلَقٌ جزمًا؟ وهو ثلاثةُ أنواع رئيسةٍ:

أ- الضعيف ضعفا يسيرًا، وهو أنواع كثيرة منها:

١- **سوءُ الحفظ**.

٢- **الاختلاطُ**.

٣- **الانقطاع**.

٤- **الإرسال**، وهو أن يروي التابعي عن رسول الله ﷺ مباشرة، دون ذكر الواسطة بينه وبين النبي ﷺ.

٥- **التدليس**، وهو أنواع متعددة.

٦- **الإعضال**، ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي.

٧- **الشذوذ**، أن يخالف الثقة من هو أوثق منه برواية حديث ما أو جملة

(١) **مقدمة ابن الصلاح**، ابن الصلاح، (ص٦). **تدريب الراوي في شرح في تقريب النواوي**، السيوطي، (١/ ٧٣).

يتفرد بها ويخالف الثقات، وله مواضع: الشذوذ في السند، أو المتن.

٨- **الوهم**، والوهم قد يكون من الثقة سواء في الإسناد أو المتن، وقد يكون من الضعيف، فيضعف إذا كثرت أوهامه.

٩- **العلة القادحة**، هي سببٌ يقدحُ في صحّةِ حديثٍ ظاهرهُ الصحّةُ والخلوُّ منها، ولا تتبيّنُ إلاّ للنقّاد الجهابذة. ومن ذلك أن يَكُون السَّند ظاهر الصِّحة، وفيه من لا يُعرف بالسَّماع ممَّن روى عنه.

١٠- **المضطرب**، هو الحديث الذي تختلف فيه الرواة مع اتحاد مصدرهم، ولم يستقم التوفيق بينهم ولا الترجيح على طريقة المحدثين النقاد، وإن كان ذلك ممكنا على التجويز العقلي المجرد. فمثالها في السند: ما وقع من الاضطراب الشديد في إسناد حديث جرهد عن النبي ﷺ قال: «الفخذ عورة» فهذا الحديث اضطرب فيه الرواة على نحو من عشرين وجهًا مختلفًا، قد يمكن إرجاع بعض منها إلى بعضها الآخر، لكن لا انفكاك عن بقاء الاختلاف المؤثر، الذي يتعذر معه ترجيح بعضها على بعض.

١١- **المقلوب**، هو الْحَدِيْث الَّذِيْ أبدلَ فِيْهِ راويه شَيْئًا بآخر في السند أو في الْمَتْن عمدًا أو سهوًا.

ب ـ الضعيفُ ضعفًا شديدًا وهو أنواع منها:

١- **المنكرُ**: هو ما رواه الضعيف مخالفا للثقات وتفرد به، أو المنكرُ هوَ الحديثُ الذي ينفردُ بِهِ الرجلُ، ولا يُعرفُ متْنُه من غيرِ روايتِهِ، لا من

الوجهِ الذي رواهُ منهُ ولا من وجهٍ آخرَ[1].

٢- **المتروك**: هو الحديث الذي انفرد به راو متهم بالكذب وهو من عرف بالكذب في كلام الناس لا في الحديث النبوي. وزاد بعضهم ما انفرد به من رمي بفسق أو كثير الغفلة أو الوهم.

٣- **المطروح**: وهو مثل المتروك ومثله الواهي والساقط وهذا النوع أفرده الحافظ الذهبي وعرفه بأنه: ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع.

٤- **الموضوع**: هو الكذبُ الـمُخْتَلَق المصنوعُ المنسوب إلى رسول الله ﷺ أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد عَلِمَ حالَهُ في أي معنى كان سواء الأحكام، والقَصَص، والتَّرغيب وغيرها،إلا مع بيان وضعه.

ج ـ والضعيف ضعفًا وسطا.

واعلم أنه يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها بشروط، بخلاف الأحاديث الضعيفة جدًّا والموضوعة، فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها بشرطين:

١- أن لا تتعلق بالعقائد،كصفات الله تعالى أو أصول الدين.

٢- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية الأصلية مما يتعلق بالحلال والحرام. وقد أجاز بعض الفقهاء العمل بها في الأحكام الشرعية إذا لم يكن في الباب ما هو أقوى منها كالحنفية والحنابلة، بل وجلُّ المذاهب يعني يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب

---

(١) **نصب الراية**، الزيلعي، (٤/ ٢٤٢).

والقصص وما أشبه ذلك[1].

قال الخطيب البغدادي في «الكفاية» في باب التّشدّد في أحاديث الأحكام، والتّجوّز في فضائل الأعمال: «قد ورد عن غير واحدٍ من السّلف أنّه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلّقة بالتّحليل والتّحريم إلّا عمّن كان بريئًا من التّهمة، بعيدًا من الظّنّة، وأمّا أحاديث التّرغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنّه يجوز كتبها عن سائر المشايخ»، قال سفيان الثّوريّ: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلّا من الرّؤساء المشهورين بالعلم، الّذين يعرفون الزّيادة والنّقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ». وقال يحيى بن المغيرة: سمعت ابن عيينة يقول: «لا تسمعوا من بقيّة ما كان في سنّةٍ، واسمعوا منه ما كان في ثوابٍ وغيره»، وقال النّوفليّ: «سمعت أحمد بن حنبلٍ يقول: «إذا روينا عن رسول اللّه ﷺ في الحلال والحرام والسّنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النّبيّ ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد». وقال الميمونيّ: سمعت أبا عبد اللّه، يقول: «الأحاديث الرّقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتّى يجيء شيءٌ فيه حكمٌ»، وقال محمّد بن نعيمٍ: «سمعت أبا زكريّا العنبريّ يقول: «الخبر إذا ورد لم يحرّم حلالًا، ولم يحلّ حرامًا، ولم يوجب حكمًا، وكان في ترغيبٍ أو ترهيبٍ، أو تشديدٍ أو ترخيصٍ، وجب الإغماض عنه، والتّساهل في رواته».

وتنحصرُ أسباب الضعف والقدح في الرواة في فئتين:

إحداهما: تضمُّ ما يقدح في العدالة: كالكذب على الرسول ﷺ، أو التهمة

---

(١) **مقدمة ابن الصلاح**، ابن الصلاح، (ص١٩).

به أو الكذبِ في أحاديث الناس، أو الفسق أو جهالة الراوي أو الابتداع بمكفر ونحو ذلك، فكلُّ ما كان ضعفُه ناشئًا عن مثل هذه الأسباب لا تؤثِّرُ فيه كثرةُ الطرق،ولا يرتقي عن درجة الضعف لشدةِ أسبابِ هذا الضعف، وتقاعدِ الجابر عن جبر ضعفِ المروي، نعم، قد يَرْتقي بمجموع طُرقه عن كَوْنهِ مُنْكرًا، أو لا أصل له، كما صرَّح به ابن حجر حيث قال: بَلْ ربَّما كَثُرت الطُّرُقُ، حتَّى أوصلتهُ إلى درجة الـمَسْتُور، أو السَّيء الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر، فيه ضعفٌ قريبٌ مُحتمل، ارتقَى بمجمُوع ذلك إلى درجة الحَسَن[1].

والفئةُ الثانيةُ: ينطوي تحتها ما يقدحُ في الحفظ والضبط والاتصال، والأسباب القادحةُ فيهما: الغفلةُ وكثرةُ الغلط وسوءُ الحفظ والاختلاطُ والوهمُ،كوصل مرسل أو منقطع، فكلُّ ما كان ضعفُه بسببِ عدمِ ضبطِ راويه الصدوقِ الأمينِ، الذي لم تثلمْ عدالتُه فإنَّ كثرة الطرق تقويه،ويجبرُ ضعفُه بمجيئهِ من وجهٍ آخرَ؛ لأننا نعرفُ من الوجهِ الآخر أنَّ حفظَ راو الطريقِ الأول لم يختلَّ فيه ضبطُه وبهذا يرتقي من درجة الضعيفِ ضعفًا يسيرًا إلى درجةِ الحسَنِ لغيرِهِ قال النووي: «الحديثُ الضعيف عندَ تعددِ الطرق يرتقي عن الضعفِ إلى الحسن، ويصير مقبولًا معمولًا به»[2].

واعلم أنه قد اتفق أهلُ العلم على الأمور التالية:

١- لا يجوزُ العملُ بالحديثِ الضعيفِ في العقائدَ، ولا بأصولِ العباداتِ أو المعاملاتِ فإن أكثرَ أهلِ العلم على أنَّ العقائدَ تبنَى على الحديثِ

(١) **تدريب الراوي**، السيوطي، (١/ ١١٩).

(٢) **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ابن حجر العسقلاني، (ص١٢).

المتواترِ والمعلومِ منَ الدِّينِ بالضرورةِ والبداهةِ،وهو ما يفيدُ القطعَ واليقينَ،وبعضهُم جوَّزَ العملَ بالحديثِ الصحيحِ المتفق على توثيق رواته في بناءِ العقيدةِ.

٢- لا يجوزُ الاعتمادُ على الحديثِ الضعيفِ في بناءِ الأحكامِ العمليةِ المشهورةِ: إذ كيف تكون مشهورةً، ولا يوجدُ حديثٌ صحيح تعتمِدُ عليه.

٣- لا يجوزُ العملُ بالحديثِ الذي اشتدَّ ضعفُه أو ما كانَ موضوعًا مطلقًا؛ لا في أحكامٍ شرعيةٍ، ولا في فضائلِ الأعمالِ، ولا تحلُّ روايتُهُ إلَّا على سبيلِ القدحِ والتنفيرِ منهُ.

واختلفوا فيما سوى ذلكَ في الأخذ بالضعيف على ثلاثةِ مذاهبَ:

المذهبُ الأولُ: لا يعملُ به مطلقًا لا في الفضائلِ ولا في الأحكامِ، وهذا المذهب حكاهُ ابن سيد الناس عن الإمام يحيى بن معين، وإليه ذهب أبو بكر ابن العربي، والظاهر أنه مذهبُ البخاري ومسلم لما عرفناه من شروطهما للصحيح، وهو مذهب الشهاب الخفاجي والجلال الدواني وغيرهم[١].

المذهبُ الثاني: يعملُ بالحديث الضعيف مطلقًا: وعزيَ هذا إلى أبي داود والإمام أحمد وأنهما يريانِ ذلك أقوى من رأي الرجال، وهذا محمولٌ على الضعيفِ غير شديدِ الضعفِ ولا موضوعٍ كما مرَّ.

المذهبُ الثالثُ: يعملُ به في الفضائل والمواعظ ونحو ذلك بشروطٍ: وقد ذكرها ابن حجر وهي:

---

(١) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢٣٢).

١ - أنْ يكونْ الضعفُ غيرَ شديدٍ، فيخرجُ من انفردَ من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحُش خطأُه، وقد نقل العلائيُّ الاتفاقَ على هذا الشرط ومن ثم فلا تجوز روايته، ولو كان في الترغيب والترهيب إلا على سبيل بيان حاله لكي لا يغترَّ به أحد.

ويوافق ما مرَّ قول النووي في الأذكار[1]: «قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا». وقوله في التقريب: «ويَجُوز عِنْد أهل الحديث وغيرهم التَّساهُل في الأسَانيد، ورِوَاية ما سِوَى الموضُوع من الضَّعيف، والعمل به من غير بَيَان ضعفه، في غير صِفَات الله تعالى، والأحْكَام، كالحَلالِ والحَرَام، ومِمَّا لا تعلُّق له بالعَقَائد والأحْكَام»[2]. ولم يعترض عليه السيوطي في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي[3]. وقال ابن الصلاح: «يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد، ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير الحلال والحرام وغيرهما. وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد»[4]. وقال العراقي في شرح ألفيته: «وأمّا غيرُ الموضوعِ فجوّزوا التساهُل في إسنادِهِ وروايتِهِ من غيرِ بيانٍ لضَعْفِهِ إذا كانَ في غيرِ الأحكامِ والعقائدِ، بلْ

(١) **الأذكار**، النووي، (١/ ٨).

(٢) **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، النووي، (١/ ٦).

(٣) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، السيوطي، (١/ ٢٣٢).

(٤) **مقدمة ابن الصلاح**، ابن الصلاح، (ص١٩).

في الترغيبِ والترهيبِ، من المواعظِ والقصصِ، وفضائلِ الأعمالِ، ونحوِها»[1].

٢- أنْ يندرجَ تحتَ أصلٍ عامٍّ معمولٍ بِهِ منْ أصول الشريعة، فيخرجُ ما يختَرَعُ بحيثُ لا يكون لهُ أصلٌ أصلًا أي أن يكون الحديثُ له أصلُ صحيح ثابت في الكتاب أو السُّنَّة، مثاله: لو جاءنا حديث يرغِّب في بر الوالدين، وحديث آخر يرغب في صلاة الجماعة، وآخر يُرغب في قراءة القرآن وكلها أحاديث ضعيفة، ولكن قد ورد في بر الوالدين، وفي صلاة الجماعة، وفي قراءة القرآن أحاديث صحيحة ثابتة في الكتاب والسُّنَّة، فعندئذٍ فلا حرج في العمل به.

٣- أنْ لا يعتقدَ عندَ العملِ به ثبوتَه، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، بلْ يعتقدُ الاحتياطَ[2] لأنه لا يجوز أن يعتقد أن النبي ﷺ قال حديثًا إلا إذا كان قد صحَّ عنه ذلك.

فصفوة القول أن العلماء رحمهم الله قد اختلفوا في حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يعمل به مطلقًا وإلى هذا القول ذهب جمهور العلماء؛ منهم أحمد في أحد القولين عنه. وعُزي إلى عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن ابن مهدي، وسفيان الثوري. وبالغ النووي فقال: «قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب

(١) **شرح التبصرة والتذكرة**، زين الدين العراقي، (١/ ١٠١).

(٢) **تدريب الراوي**، السيوطي، (١/ ٢٣٣).

بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعًا»[1]. وقال رحمه الله: «اتفق العلماء على جواز العلم بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال».

القول الثاني: لا يعمل به مطلقًا. وإلى هذا القول ذهب جمع من أهل العلم؛ منهم: الإمام مسلم رحمه الله؛ فإنه قال في مقدمة «صحيحه»: «اعلم وفقك الله أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين: أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع..». وقال رحمه الله بعدما ذكر وجوب الكشف عن معايب الرواة قال: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب. قال ابن رجب رحمه الله: «وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا يروي أحاديث الترغيب إلا عمن تروى عنه الأحكام»[2]. وهذا ظاهر كلام ابن حبان رحمه الله في كتابه المجروحين فإنه أوجب في المقدمة لمن يروي الحديث التمييز بين الصحيح والسقيم ولم يفرق بين ما كان في فضائل الأعمال وبين ما كان في الأحكام وممن قال أيضًا: إنه لا يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال: ابن العربي رحمه الله، صاحب كتاب «أحكام القرآن» في أحد قوليه والخطابي صاحب «معالم السنن»، وأبو شامة رحمه الله في كتابه «البدع والحوادث».

---

(١) **الفتوحات الربانية**، ابن علان، (١/ ٨٢).

(٢) **شرح علل الترمذي**، ابن رجب الحنبلي، (١/ ٣٧٣).

القول الثالث: لا يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إلا بشروط:

الشرط الأول: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج ما انفرد به راوٍ من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه. ونقل الحافظ العلائي الاتفاق على هذا الشرط. فعلى نقل العلائي الاتفاق، يكون هذا الشرط مقيدا للقول الأول إن صح نقل الإتفاق؛ لأن غير واحد من الأئمة يطلقون العمل به من غير شرط.

الشرك الثاني: أن يكون الحديث الضعيف مندرجًا تحت أصل عام.

الشرط الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته؛ لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، بل يعتقد الاحتياط[1].

قاعدتان نافعتان:

إحداهما: لا تثبت الصفة لله بقول صحابي أو تابعي إلا بما صح من الأحاديث النبوية المرفوعة المتفق على توثيق رواتها، فلا يحتج بالضعيف ولا بالمختلف في توثيق رواته حتى لو ورد إسنادٌ فيه مُختَلَف فيه وجاء حديث ءاخر يَعْضِدُه فلا يُحتَجُّ به.

الثانية: قال الحافظ الفقيه البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقه» ما نصّه: «وإذا روى الثقة المأمون خبرًا متّصل الإسناد رُدّ بأمور:

أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يَرِدُ بمجوَّزات العقول وأمّا بخلاف العقول فلا، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ، والثالث: أن

(١) **تحفة الأبرار**، السيوطي، (ص٣٣).

يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحًا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه».

فعلماء الحديث يحكمون أن الحديث إذا خالف صريح العقل أو النّص القرءاني أو الحديث المتواتر ولم يَقبل تأويلًا فهو باطلٌ، وهو ما ذكره الفقهاء والأصوليون في كتب أصول الفقه كتاج الدين السبكي في جمع الجوامع وغيره.

قال أبو سليمان الخطابي: «لا تثبت لله صفة إلا بالكتاب أو خبر مقطوع له بصحته يستند إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع على صحتها، وما بخلاف ذلك فالواجب التوقف عن اطلاق ذلك ويتأول على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقوال أهل العلم من نفي التشبيه». قال: «وذكر الأصابع لم يوجد في الكتاب ولا في السنة التي شرطها في الثبوت ما وصفنا[1] فليس معنى اليد في الصفات معنى اليد حتى يتوهم ثبوتها ثبوت الأصابع بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه».

فائدة: اشترط قليل من المنتسبين إلى أهل السنة التواتر في الخبر للاحتجاج به في الاعتقاديات كالآمدي ولا عبرة بما ينفرد به، واشترط الخطابي المشهور للاحتجاج في أمور العقائد دون الآحاد وبهذا قال علماء المذهب الحنفي فهذان يحتج بهما أي المشهور والمتواتر في العقائد كما يحتج بهما في الأحكام، أما ما نزل عنهما فلا يحتج به في العقائد إلا في الأحكام.

---

(١) أي مراده ليس قطعيًّا كالمتواتر أو المشهور.

ومن أهل الحديث من يحتج بما دونه إذا صح الحديث بإسناد نظيف واتفق على توثيق رواته ولو لم يروه إلا واحد عن واحد.ـ

فخبر الآحاد أي الحديث الذي يرويه واحد فيجب العمل به إذا استوفى الشروط، أما من حيث تحقق مضمونه أو عدم تحققه فلا يفيد اليقين، فالأحاديث التي وردت في الطهارة والصلاة والصيام والزكاة ونحو ذلك إذا صح إسنادها يجب العمل بها لكن من حيث إن الرسول قالها أو لم يقلها فليست قطعية، أما الحديث المتواتر والمشهور فإنهما يفيدان العلم القطعي اليقيني.

تنبيه: قال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرح لمع الأدلة[1] ما نصه: «إن الشرع إنما ثبت بالعقل فلا يتصور وروده بما يكذب العقل فإنه شاهده فلو أتى بذلك لبطل الشرع والعقل معًا، فإذا تقرّر هذا فنقول: كل لفظ يرد من الشرع في الذات والأسماء والصفات بما يوهم خلاف العقل فلا يخلو إما أن يكون متواترًا أو ءاحادًا، فإن كان ءاحادًا وهو نص لا يحتمل التأويل قطعنا بتكذيب ناقله أو سهوه أو غلطه، وإن كان ظاهرًا فالظاهر منه غير مراد، وإن كان متواترًا فلا يتصور أن يكون نصًّا لا يحتمل التأويل فلا بُد أن يكون ظاهرًا أو محتَملًا فحينئذ نقول: الاحتمال الذي دل العقل على خلافه ليس بمراد منه، فإن بقي بعد إزالته احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال، وإن بقي احتمالان فصاعدًا فلا يخلو إما أن يدل قاطع على تعيين واحد منها أو لا، فإن دَلّ حمل عليه وإن لم يدل قاطع على التعيين فهل يعين بالظن والاجتهاد؟ اختلف فيه فمذهب السلف عدم التعيين خشية

(١) **شرح لمع الأدلة**، ابن التلمساني، (ص٧٦).

الإلحاد في الأسماء والصفات».

وقول ابن التلمساني إن مذهب السلف عدم التعيين لعله يريد بذلك عدم كثرة ذلك بالنسبة للخلف وإلا فقد ثبت عن السلف كما ثبت عن الخلف، فمن نفى التأويل التفصيلي عن السلف غالط لثبوت ذلك عن أحمد بالإسناد الصحيح، وكذلك ثبت عن الإمام البخاري وغيرهما.

وبهذا يُعلم أن قول ابن تيمية ومن تبعه من وهابية وغيرهم: «التأويل تعطيل» خروج على علماء الحديث وعلماء أصول الفقه، وهم يدعون أي الوهابية أنهم أتباع الحديث ويسمون أنفسهم السلفية إيهامًا بأنهم موافقون لعلماء الحديث والسلف، فتبين بهذا كذبهم وبَطَل تموِيهُهم، على أنهم يناقضون قولهم هذا معنًى لأنّهم يأخذون بظواهر الآيات والأحاديث التي وردت في صفات الله إذا كانت توهم أن الله جسم متحيّز في جهة فوق أو أن له أعضاء أو أن له حركة وسكونًا وغير ذلك من صفات الأجسام، ولا يأخذون بظواهر ما يدل من الكتاب والسنة على أن الله في جهة تحت فتراهم جامدين على الأخذ بظاهر ءاية الاستواء حتى قالوا من لم يأخذ بظاهره فهو كافر أي أن من لم يعتقد أن الله قاعد على العرش فهو كافر لجمودهم على اعتقاد أن معنى استوى جلس تاركين تأويل الاستواء بالقهر أو أن يقولوا بعلُوّ القَدْر أو يقولوا علا على العرش كقول مجاهد يعني به القهر، لأن العلو الذي هو علوّ جهة صريح في تجسيم الله فيحملون تفسير مجاهد على العلو الحسّيّ الذي هو الجلوس والاستقرار في جهة العرش، فليعلم العقلاء أنهم منابذون لمصطلح الحديث وأصول الفقه، فبقولهم: «التأويل تعطيل» كفروا السلف كالبخاري الذي أوّل حديث الضّحِك بالرّحمة وذلك في صحيحه،

وقد أوّل ءايتين أوّل قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۝٨٨﴾[1] بتأويلين أحدهما أن الوجه معناه الـمُلك[2] والآخر أنه العمل الذي يُتقرَّب به إلى الله، وأوّل قوله تعالى: ﴿ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۝٥٦﴾[3] بقوله في مُلكِه وسلطانِه، عصمنا الله من التَّهافُتِ في القولِ والافتراء على السلف.

وقد خالف هذه القواعد المذكورة المشبهة كابن تيمية والدشتي ومن مشى على منوالهم لأنّهم يحتجون لإثبات صفة لله بالأحاديث الضعاف الواهيات، وقد استدل الدشتي في كتابه المسمى «إثبات الحد لله» وابن تيمية في كتابه «منهاج السنة» على إثبات الحيز لله على العرش بحديث متّفق على ضعفه وهو حديث «إن الله على العرش ما يفضل منه أربع أصابع»، وكذلك الذهبي فعل في كتابه «العلو للعلي» الغفار فإنه يورد أحاديث ضعاف وواهية في هذا الباب، وكذلك من سبقهما من المشبّهة والجِهَوِيين فهم بهذا خرجوا عن قواعد الحديث والأصول، وخالفوا ما جرى عليه الأمر عند الحنفيين فإن الشرط عندهم للاحتجاج بالحديث في الصفات أن يكون مشهورًا وهو ما رواه ثلاثة فأكثر من الطبقات الأولى والوسطى والثالثة.

فبهذا يتبين أنه لا يُعتمد على ما تورده المشبهة من الأحاديث في الصفات في مؤلفاتهم، فإن دأبهم التّعلق والتشبث بأحاديث واهية، فما هو مرفوع صورة أو موقوف على صحابي أو مقطوع على تابعي إذا كان مما يوهم التّجسيم أخذوا به. فلتُحذر مؤلّفاتُهم حذَرًا من الوقوع في تشبيه الله بخلقه.

---

(١) سورة القصص، الآية ٨٨.

(٢) أي السلطان.

(٣) سورة هود، الآية ٥٦.

فائدة مهمة: روى ابن عبد البر في الاستذكار موقوفًا على عمر بن الخطاب أنه خرج ومعه الناس فمر بعجوزٍ فاستوقفته فوقف، فجعل يحدثها وتحدثه فقال له رجل: يا أمير المؤمنين حبست الناس على هذا العجوز، فقال: «ويلك أتدري من هي، هذه المرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سمـٰوات، هذه خولة بنت ثعلبة التي أنزل الله فيها ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ۝١﴾[1]».

فبهذا يندفع احتجاج المشبهة لإثبات الجهة لله، على أن هذا ما ثبت عن عمر وغاية ما قال بعضهم في ذلك: إنه ورد عن عمر من وجوه، وهذا لا ينفع الثبوت، ولو أُبدي له إسناد صحيح فلا احتجاج به عملًا بالقاعدة المذكورة، وهكذا نسبة القعود على العرش لا يثبت صفة لله بقول تابعي ولو كثر عدد من يُنقل عنهم من التابعين، وكذلك لو كثر النقل عن بعض الصحابة فلا حجة بذلك كله إنما الحجة في إثبات الصفة لله بالنص القرءاني أو بحديث متفق على ثقة رواته، وعند الماتريدية أتباع أبي حنيفة يشترط زيادة على ذلك أن يكون مشهورًا وإلا لا يحتج به عندهم، وقد قدمنا القول بذلك.ـ

وأما ما تحتج به المشبهة فأكثرها ولو كان بصورة المرفوع فغير صالح للاحتجاج به لإثبات الصفة لله، وقد حُشِيَ كتاب الدشتي المسمى «إثبات الحد لله» بذلك والعياذ بالله.

ومن جملة ما احتجَّ به الدشتي في كتابه الحديث الذي فيه ذكر الأطيط، حيث قال: «حدثنا أبو عبد الله المقدسي الحافظ الناقد محمد بن عبد الواحد،

---

(١) سورة المجادلة، الآية ١.

ثنا عبد الله بن دهبل بن علي بن كاره الحريمي ببغداد أنَّ أبا غالب أحمد ابن الحسن بن أحمد بن البناء أخبرهم، أنبا الحسن بن علي الجوهري، أنبا محمد بن المظفر بن موسى الحافظ، ثنا محمد بن أحمد بن خالد القاضي، ثنا سعيد بن محمد، قنا سلم بن قتيبة، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله ابن خليفة، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ في قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1] قال: «حتى يسمع أطيط كأطيط الرحل»، والعياذ بالله تعالى. وقد أعقب الدشتي ذكر هذا الحديث بقوله: «حديثٌ صحيحٌ».

قلتُ: **أولًا**: لا يجوز على رسول الله ﷺ أن يقول كلامًا مثل هذا، فهو ﷺ حاشاه من أن يُشبِّهَ الله تعالى بخلقه.

ثانيًا: هناكَ ميزانٌ يُعرف به من له حق التصحيح والتضعيف في الحديث ومن ليس له ذلك. واعلم أخي القارئ أنَّ التصحيح والتضعيف من وظيفة الحافظ، فليس للمحدِّث ومن دونَهُ أن يصحِّحَ ويضعِّف، ففي «التدريب شرح التقريب مختصر علوم الحديث» عن الحافظ تقي الدين السبكي ما لفظه[2]: «أنه سأل شيخه الحافظ جمال الدين المِزيّ عن حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ؟ قال: يرجع إلى أهل العرف، فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جدًا، قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب، فقلت له: هذا عزيز في هذا الزمان».

---

(١) **سورة طه**، الآية ٥.

(٢) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢٠).

ثم ذكر[1] عن الحافظ ابن سيد الناس أن الحافظ من توسع في معرفة الحديث رواية ودراية وجمع الروايات والاطلاع على كثير من الرواة رالروايات في عصره بحيث يكون ما يعرفه من شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة أكثر مما يجهله منها.

ثم قال السيوطي[2]: «وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه أبا الفضل العراقي فقال: ما يقول سيدي في الحد الذي إذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق أن يسمى حافظا، وهل يُتسامح بنقص بعض الأوصاف التي ذكرها المِزيّ وأبو الفتح في ذلك لنقص زمانه أم لا؟ فأجاب: الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت ببلوغ بعضهم للحفظ وغلبته في وقت ءاخر، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذي يصفه بذلك، وكلام المِزيّ فيه ضيق، بحيث لم يسم ممن رءاه بهذا الوصف إلا الدمياطي وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه وما فوق».

ثم قال السيوطي[3]: «ومن ألفاظ الناس في معنى الحفظ قال ابن مهدي الحفظ: الإتقان».

ثم قال[4]: «ومما روي فى قدر حفظ الحفاظ قال أحمد بن حنبل: انتقيت المسند من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث».

---

(١) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢٠).

(٢) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢٠).

(٣) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢١).

(٤) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢١).

ثم قال[1]: «وقال البخاري: احفظ مائة ألف حديث: صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح، وقال مسلم: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة».

ثم قال عن الحاكم[2]: «وسمعت أبا بكر يعني ابن أبي دارم الحافظ بالكوفة يقول: كتبت بأصابعي عن مطين مائة ألف حديث».

ثم من المهم في هذا العلم التلقي كما ذكر الحافظ السِّلفي فقال في أبيات له منها هذان البيتان:

«بادِر إلى حفظ الحديث وكتبه واجهدْ على تصحيحه من كتبه
واسمعه من أشياخه نقلًا كما سمعوه من أشياخهم تسعد به».

وقال ابن الصلاح في علوم الحديث[3]: «وأما التصحيف فسبيل السلامة الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط، فإن من حرم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيف».

فلو يخبرنا أتباع الدشتي هل ينطبق عليه هذا الوصف؟ وهل يعرف له شيوخ في الحديث وسماع من ألفاظهم؟ فلا عبرةَ بتصحيح الدشتي لأحاديث لا أصل لها، إنما العبرة بتصحيح الحفاظ.

واعلم أخي القارئ أنه في بعض الأحيان لا يُلتفتُ إلى إيراد عالمٍ من علماء أهل السنة لحديثٍ في كتابٍ له لم يشترط فيه على ذكر الصحيح فقط،

---

(١) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢١).

(٢) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٢١).

(٣) **مقدمة ابن الصلاح**، ابن الصلاح، (ص١٠٨).

فقد تجدُ عالـمًا جليلًا ذكر في كتابه حديثًا موضوعًا، ذلك لأنه لم يشترط فيه ذكر الصحيح. فلله درُّ الحافظ السيوطي على ما ذكره في ألفيته[1] في علم الأثر:

وخـذه حيث حافظ عليه نص   ومـن مصنف بجمعه يخص

وقال الحافظ سراج الدين البلقيني كما في «التدريب»[2]: «الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئًا ينقدح في نفس الحافظ، وقد تقصر عبارته عنه كما قيل في الاستحسان فلذلك صعب تعريفه وسبقه إلى ذلك ابن كثير». ففيه كما ترى اشتراط الحفظ في التحسين وأنه من خصائص الحافظ وبالأولى التصحيح[3].

وقال النووي في مختصر علوم الحديث[4]: «وقولهم: حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن، لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة، فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه».

وقال السيوطي من التدريب تفريعًا على قول النووي في المتن المذكور ءانفًا ما نصه: «من رأى في هذه الأزمان حديثًا صحيح الإسناد في كتاب أو جزء ولم ينص على صحته حافظ معتمد، قال الشيخ: يعني ابن الصلاح: لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان، والأظهر عندي جوازه

---

(١) **ألفية السيوطي في علم الحديث**، السيوطي، (ص١٢).

(٢) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٩٩).

(٣) وقد ادعى بعض مدعي المشيخة جهلًا منهم أنه لا يشترط الحفظ إنما تكفي الأهلية.

(٤) **التقريب والتيسير**، النووي، (ص٢٥).

لمن تمكن وقويت معرفته» انتهى كلام النووي[1] ما نصه[2]: «ولم يتعرض المصنف ومن بعده كابن جماعة وغيره ممن اختصر ابن الصلاح، والعراقي في الألفية، والبلقيني، وأصحاب النكت إلا للتصحيح فقط وسكتوا عن التحسين».

فهذا صريح في دفع ما صنع الدشتي من الإقدام على التصحيح لبعض الأحاديث المذكورة في كتابه، وهو ليس بحافظ بل ولا بعشر الحافظ في المعنى، ألا فاعجبوا له، ثم اعجبوا.

وسأعرضُ لك أخي القارئ بعض الرويات التي يُروى بها الحديث الذي مرَّ ذكره، فالمشبهة ترويه بطرقٍ مختلفةٍ بزعمهم تمويهًا وتلبيسًا على الناس وضعفاء العقول، وترى بعضهم يذكر جزءًا من هذا الحديث وبعضًا يذكر منه جزءًا ءاخرَ وما إلى ذلك من أساليب المكر والتلبيس.

أقول وبالله العصمة: الأحاديث الموضوعة التي فيها ذكر صفة الأطيط هي التالي:

١- عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم فيما قيل عن أبيه عن جده قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يارسول الله جهدت الأنفس وضاعت العيال ونهكت الأموال وهلكت الأنعام فاستسق الله لنا؛ فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك. قال رسول الله ﷺ على زعمهم: «ويحك أتدري ما تقول»، وسبح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتى

(١) **التقريب والتيسير**، النووي، (ص٢٤).

(٢) **تدريب الراوي**، السيوطي، (ص٩١).

عرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال: «ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك ويحك أتدري ما الله؟ إن عرشه على سمٰواته لهكذا»، وقال بإصابعه مثل القبة عليه: «وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب». قال ابن بشار في حديثه: «إن الله فوق عرشه وعرشه فوق سمٰواته».

قال أبو داود[1]: «والحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح وافقه عليه جماعة منهم يحيى بن معين وعلي بن المديني ورواه جماعة عن ابن إسحاق كما قال أحمد أيضا وكان سماع عبد الأعلى وابن المثنى وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني».

ومن طريق وهب بن جرير فيما قيل: قال ثنا أبي قال سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده.

وعلة هذا الحديث ابن إسحاق؛ فإنه مدلس ولم يصرح بالتحديث. قال الذهبي بعد أن ساقه في كتابه «العلو»[2]: «هذا حديث غريب جدًّا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب». قال شمس الحقءابادي[3]: «قال المنذري: قال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من جهة من الوجوه إلا من هذا الوجه، ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة. هذا

---

(١) **سنن أبي داود**، أبو داود، كتاب السنة، باب في الجهمية، (٤/ ٣٦٩)، الحديث ٤٧٢٨.

(٢) المسمى **العلو للعلي الغفار**، الذهبي، (ص٤٤).

(٣) **عون المعبود**، شمس الحق ءابادي، (٢٢/ ١٥٤).

آخر كلامه. ومحمد بن إسحاق مدلس، وإذا قال المدلس عن فلان ولم يقل حدثنا أو سمعت أو أخبرنا لا يحتج بحديثه وإلى هذا أشار البزار مع ابن إسحاق إذا صرح بالسماع اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديثه فكيف إذا لم يصرح به، وقد رواه يحيى بن معين وغيره فلم يذكر فيه لفظة: به. وقال الحافظ أبو القاسم الدمشقي: وقد تفرد به يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي الأخنسي عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي وليس لهما في صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري رواية، وانفرد به محمد بن إسحاق بن يسار عن يعقوب وابن إسحاق لا يحتج بحديثه وقد طعن فيه غير واحد من الأئمة وكذبه جماعة منهم. وقال أبو بكر البيهقي: التشبيه بالقبة إنما وقع على العرش وهذا حديث ينفرد به محمد بن إسحاق بن يسار عن يعقوب ابن عتبة وصاحبا الحديث الصحيح لم يحتجا بهما».

قال بدر الدين بن جماعة[1]: «وفي رواية تفرد بها محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة وهما ضعيفان عند صاحبي الصحيح».

وقال ابن الجوزي في دفع الشبه[2]: «روى جبير فيما قيل بن مطعم قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابيٌّ فقال: يا رسول الله: جهدت الأنفس وجاعت العيال: ونهكت الأموال: وهلكت الأنعام فاستسق الله لنا: فأنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك: فقال رسول الله ﷺ

(١) **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة، (ص٢٠٨، ٢٠٩).

(٢) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص٢٦٦ ٢٦٨).

ويحك: أتدري ما تقول؟ وسبح رسول الله ﷺ: فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجه أصحابه فقال: إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه. شأن الله أعظم من ذلك: ويحك أتدري ما الله؟ إن عرشه على سمٰواته هكذا: وقال بأصابعه مثل القبة: وإنه ليئط به كأطيط الرحل بالراكب(١).

قلت: هذا الحديث تفرد بروايته محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة وكلاهما لا يحتج به أرباب الصحاح: قال أبو سليمان الخطابي: هذا الحديث إذ أجري على ظاهره كان فيه نوع من الكيفية، وهي عن الله وصفاته منفية: فعلم أنه كلام تقريب أريد به تقرير عظمة الله من حيث

---

(١) رواه أبو داود في سننه وابن أبي عاصم في سنته وهذا سنده في أصح الأقوال على اختلاف فيه كما في «سنن أبي داود»: حدثنا عبد الأعلى ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار وأحمد الرباطي قالوا:

حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده به.

وهذا إسناد معلول لما يأتي:

أ - وهب بن جرير: قال فيه ابن حبان: كان يخطئ، وكان عفان يتكلم فيه وغمزه أحمد فعرض به مع أنه من رجال الستة، كذا في **التهذيب** (١١/ ١٤٢ فكر).

ب - وأبوه جرير له أوهام واختلط.

ج - محمد بن إسحاق، عنعن هذا الحديث فلا حجة بحديثه إذا عنعن عند من يحسن حديثه، والحقيقة أنه قد كذبه وطعن فيه جماعة من كبار الائمة كما في ترجمته في «التهذيب» (٩/ ٣٤ فكر)، فقد طعن فيه الإمام أحمد بن حنبل وكذبه الامام مالك أيضًا وسليمان التيمي ويحيى القطان ووهيب بن خالد وهؤلاء من أئمة هذا الشأن.

د - وجبير بن محمد مقبول كما في التقريب: والراجح أنه لم يتابعه فيه يعقوب بن عتبة وانما رواه عنه.

فأنى لهذا الحديث أن تقوم له قائمة ومتنه منكر جدا؟!

وهذا الحديث هو الذي صنف فيه الحافظ ابن عساكر كتابه: «تبيان الوهم والتخليط فيما أخرجه أبو داود من حديث الأطيط» كما في مقدمة «تبيين كذب المفتري» للشيخ الكوثري.

يدركه فهم السامع إذ كان أعرابيًّا جلفًا لا علم له بمعاني ما دق من الكلام.

ومعنى قوله: أتدري ما الله أتدري ما عظمة الله وجلاله..؟

ومعنى يئط به: أي يعجز عن جلاله وعظمته، إذ كان معلومًا أن أطيط الرحل بالراكب معلوما لقوة ما فوقه، أو لعجزه عن احتماله، فقرَّبَ بهذا النوع من التمثيل عنده معنى عظمة الله وجلاله ليعلمه أن الموصوف بعلو الشأن لا يجعل شفيعا لمن هو دونه في القدر.. وقد ذكرنا فيما تقدم عن القاضي أبي يعلى المجسم أنه قال: «يئط من ثقل الذات» وهذا صريح في التجسيم».

٢- وعن ابن مسعود فيما قيل عن النبي ﷺ قال: قيل له ما المقام المحمود؟ قال على زعمهم: «ذاك يوم ينزل الله تعالى على كرسيه يئط كما يئط الرحل الجديد من تضايقه به وهو كسعة ما بين السماء والأرض ويجاء بكم حفاة عراة غرلًا فيكون أول من يكسى إبراهيم يقول الله تعالى اكسوا خليلي فيؤتي بريطتين بيضاوين من رياط الجنة ثم أكسى على أثره ثم أقوم عن يمين الله مقامًا يغبطني الأولون والآخرون». أخرجه الحاكم في المستدرك[١] من طريق عثمان بن عمير عن أبي وائل عن ابن مسعود. وهذا إسناد ضعيف، وقد أعله العلماء بعثمان بن عمير قال عنه أحمد والبخاري: «منكر الحديث»، وضعفه جماعة.

(١) **المستدرك**، الحاكم، كتاب التفسير، من تفسير سورة بني إسرائيل، (٣/ ٢١١)، رقم الحديث ٣٣٨٥.

قال ابن ماجه[1]: «في الزوائد إسناده ضعيف لاتفاقهم على تضعيف أبي اليقظان واسمه عثمان بن عمير».

٣- وعن عبد الله بن خليفة فيما قيل، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: ادع الله تعالى أن يدخلني الجنة، فقال: فعظم الرب تبارك وتعالى وقال على زعمهم: «إن عرشه فوق سبع سماوات، وإن له لأطيطا كأطيط الرحل الجديد إذا ركب من ثقله»[2].

وقد قال ابن الجوزي في دفع الشبه[3] ما نصه: «هذا حديث مختلف جدا، فتارةً يروى عن عبد الله بن خليفة عن عمر عن رسول الله ﷺ وتارة عن عمر موقوفًا عليه. وقد رواه أبو إسحاق فيما قيل عن ابن خليفة عن ابن عمر قال: «إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل». ورواه ابن جرير عن عبد الله بن خليفة قال: قال رسول الله ﷺ: إن كرسيه وسع السمـٰوات والأرض وإنه[4] ليقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع ثم قال بأصبعه فجمعها.. وإن له

(١) **سنن ابن ماجه**، ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في استحباب اللحد، (١/ ٤٩٦).

(٢) المسمى **السنة**، ابن حنبل، (١/ ٣٠١).

(٣) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص٢٤٧ ٢٤٩).

(٤) رواه البزار والطبري في تفسيره وأبو يعلى في مسنده كما قال الهيثمي في المجمع من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خليفة عن سيدنا عمر مرفوعًا. وفي السند علتان:
الأولى: أن أبا اسحاق السبيعي اختلط بأخرة كما في «التقريب» وغيره.
والثانية: عبد الله بن خليفة قال عنه الذهبي في «الميزان» لا يكاد يعرف، وقال عنه ابن كثير في **البداية** (١/ ١١): «في سماعه من عمر نظر».
ومتن الحديث منكر جدًّا، وعندنا هو موضوع كذب. قال ابن كثير: «ثم منهم من يرويه موقوفًا ومرسلا، ومنهم من يزيد فيه زيادةً غريبةً والله أعلم». **البداية والنهاية**، ابن كثير، (١/ ١٩).

أطيطا كأطيط الرحل إذا ركب من ثقله»[1].

وروى أبو بكر المروزي أن ابن خليفة قال: قال رسول الله ﷺ: «الكرسي الذي يجلس عليه الرب ما يفضل منه إلا مقدار أربعة أصابع».

قلت: هذا على ضد اللفظ الأول، وكل ذلك من تخليط الرواة وسوء الحفظ، والأليق فما يفضل منه مقدار أربع أصابع: والمعنى أنه قد ملأه بهيبته وعظمته، ويكون هذا ضرب مثل يقرب عظمة الخالق، وقول الرواة: إذا قعد وإذا جلس من تغييرهم أو من تعبيرهم بما يظنونه من المعنى، كما قال القائل: ثم استوى على العرش قعد، وإنما قلنا هذا لأن الخالق سبحانه وتعالى لا يجوز أن يوصف بالجلوس على شئ فيفضل من ذلك الشيء، لأن هذه صفة الأجسام.

وقال الزاغوني المجسم: معنى الحديث خرج عن صفة الاستواء أربعة أصابع.

قلت: وهذا قد قصد به مغالطة العوام! وهل لما قاله معنى؟! إلا أن يقال إن هذه الأربعة لم تحاذ ولم تماس وكل هذا صريح في التشبيه ظاهر في التجسيم ثم هو إثبات صفات بما لا يحسن إثباته من الاحاديث المعلولة. وقد روينا عن أبي بكر بن مسلم العائذي قال: هذا الموضع

---

(١) تقدم أنه موضوع كذب، ومع ذلك نقل الحراني تقويته عن مجهولين في **منهاج سنته** (١/ ٢٦٠) رغم أنه نقل أولًا طعن الحافظ الإسماعيلي والحافظ ابن الجوزي بهذا الحديث ثم قال: «ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه». فمن هم هؤلاء الناس؟! أليسوا هم بعض مجسمة الحنابلة أمثال أبي يعلى وأبي حامد وابن الزاغوني الذين لا يعرفون هذه الصناعة، فواعجبا منك أيها الحراني! وقد صنف الحافظ العلامة ابن عساكر كتابًا سماه: «تبيان الوهم والتخليط من حديث الأطيط» فتنبه.

الذي يفضل لمحمد ليجلس عليه قال: وقد كان الأليق بهذا المتعبد ان يتشاغل بعبادته عن الكلام في هذا الفن.

وقد روى القاضي أبو يعلى المجسم عن الشعبي أنه قال: إن الله تعالى قد ملأ العرش حتى أن له أطيطا كأطيط الرحل.

قلت: هذا كذب على الشعبي.

قال القاضي أبو يعلى المجسم: وغير ممتنع حمل الخبر على ظاهره، في أن ذاته تملأ العرش، ثم قال: لا على شغل مكان.

قلت: ومن يُخَلِّط هذا التخليط لا يكلم، واعجبا من يملأ مكانا يشغله!

روى القاضي أبو يعلى المجسم عن خالد بن معدان أنه قال: إن الرحمـٰن ليثقل على حملة العرش ١٨٩، وقال: غير ممتنع حمل هذا على ظاهره، وإن ثقله يحصل على وجه المماسة».

وقال إمام المجسمة ابن كثير في تفسيره[١]: «وقد رواه الحافظ البزار في مسنده المشهور وعبد بن حميد وابن جرير في تفسيريهما والطبراني وابن أبي عاصم في كتابي السنة لهما والحافظ الضياء في كتاب «المختار» من حديث أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خليفة وليس بذاك المشهور وفي سماعه من عمر نظر. ثم منهم من يرويه عنه عن عمر موقوفًا ومنهم من يرويه عنه مرسلا، ومنهم من يزيد في متنه زيادة غريبة ومنهم من يحذفها. وأغرب من هذا حديث جبير بن مطعم في صفة العرش كما رواه أبو داود في كتابه السنة من سننه، والله أعلم».

(١) **تفسر القرءان العظيم**، ابن كثير، (١/ ٦٨١).

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري[1]: «يقول الذهبي: لا يكاد يعرف وأبو إسحاق مختلط، فيكون سوق الخبرين من المؤلف مخادعة منه للمسلمين».

٤- وعن أبي أمامة فيما قيل قال: قال رسول الله ﷺ على زعمهم: «سلوا الله عز وجل الفردوس فإنها سرة الجنة وإن أهل الفردوس يسمعون أطيط العرش». أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[2] من طريق جعفر ابن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة وجعفر بن الزبير هو الحنفي متروك الحديث.

قال الذهبي في كتابه «العلو» ما نصه[3]: «وليس للأطيط مدخل في الصفات أبدًا بل هو كإهتزاز العرش لموت سعد وكتفطر السماء يوم القيامة ونحو ذلك».

هذا ملخص ما ذكر مما استدل به على إثبات هذه الصفة والعياذ بالله.

وقبل أن نتحدث في هذه المسألة لا بد أن يعلم أن المعول عليه في إثبات الصفات لله كتاب الله أولا، وثانيًا السنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، فلا تثبت الأسماء والصفات من الأحاديث الضعيفة وقد تقدم ذلك.

ثانيا: لا يلزم من إثبات هذه الصفة محذور عند أهل السنة والجماعة لأن

---

(١) **مقالات محمد زاهد الكوثري**، الكوثري، (ص٤٠٠).

(٢) **معجم الكبير**، الطبراني، باب الصاد، صدي بن العجلان أبو أمامة الباهلي نزل الشام ومات بها ومن أخباره، (٨/ ٢٤٦)، الحديث ٧٩٦٦.

(٣) المسمى **العلو**، الذهبي، (١/ ١٠٧).

الله كما أخبر عن نفسه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾[1] وهذه قاعدة أهل السنة في سائر الصفات.

ثالثًا: ممن لم يثبت هذه الصفة لله من أئمة المشبهة الذهبي في «العلو» وابن كثيرٍ في تفسيره وقد تقدَّم كلٌّ من قوليهما.

رابعًا: ألَّف الحافظ أبو القاسم ابن عساكر جزءًا سمَّاهُ «بيان التخليط في حديث الأطيط» بيَّن فيه وجوه التخليط في روايات الأطيط، فلينظره من شاء.

خامسًا: لا يلزم من إيراد عالمٍ من علماء أهل السنة حديث الأطيط في كتابٍ لم يشترط فيه ذكر الصحيح أن يكون هذا الحديث معتمدًا، فانظر رحمك الله إلى ما قاله ثُلَّة من العلماء والحفاظ في تضعيف بعض الأحاديث التي وردت في صحيحي البخاري ومسلم:

قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمـن بن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣هـ) في كتابه «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط»[2]: قال: وسمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار إليَّ أن له علة تركته»، وقال[3]: «على خلاف كتاب البخاري فإنه أودع تراجم أبواب كتابه كثيرا من موقوفات الصحابة ومقطوعات التابعين وغير ذلك مما ليس من جنس الصحيح»،

---

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، الشهرزوري، (ص١١).

(٣) **صيانة صحيح مسلم**، الشهزوي، (ص١٢).

وقال[1]: «قرأت بخط الحاكم أبي عبد الله الحافظ في كتابه المدخل إلى معرفة المستدرك أن عدد من أخرجهم البخاري في الجامع الصحيح ولم يخرجهم مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخًا، وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح ستمائة وخمسة وعشرون شيخًا، وقد روينا عن مسلم في باب صفة صلاة رسول الله ﷺ من صحيحه أنه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا يعني في كتابه الصحيح، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه. وهذا مشكل جدًا؛ فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلفوا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه ولم يجمعوا عليه»، ثم قال: «ومع هذا قد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها عن هذا الشرط لصحتها عنده وفي ذلك ذهول منه رحمنا الله وإياه عن هذا الشرط أو سبب آخر، وقد استُدرِكَت عليه وعُلِّلَت، والله أعلم»، وقال[2]: «وقد سبق عن مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال: سمعت مسلما يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة فهو الذي أخرجه. هذا مقام وعر وقد مهدته بواضح من القول لم تره مجتمعًا في مؤلف سبق ولله الحمد، وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه وعلى أي وجه روى عنه على ما بيناه من انقسام ذلك،

(١) **صيانة صحيح مسلم**، الشهرزوي، (ص١٤، ١٥).

(٢) **صيانة صحيح مسلم**، الشهرزوي، (ص٣٠، ٣١).

والله سبحانه أعلم».

وقال أيضًا في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث»[1]: «وروّينا عن مسلمٍ أنّه قال: ليس كلّ شيء عندي صحيحٌ وضعته هاهنا يعني في كتابه الصّحيح إنّما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه. قلت: أراد واللّه أعلم أنّه لم يضع في كتابه إلّا الأحاديث الّتي وجد عنده فيها شرائط الصّحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم».

وفي الحاشية[2]: «قال الزركشي[3] في نكته: قال النووي: باتفاق العلماء، فإن قيل: قد روى مسلم في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين أهل الطبقة الثانية الذين ليسوا من شيوخ الصحيح..».

وفي الحاشية[4]: «إذ قال القرطبي في مفهمه[5]: مراده إجماع من لقيه من أهل النقل والعلم بالحديث».

وقال الميانشي[6] يعني إجماع أئمة الحديث كمالك والثوري وشعبة وأحمد بن حنبل وابن مهدي وغيرهم.

وقال البلقيني في محاسنه :[7]«وقيل: أراد مسلم بقوله: ما أجمعوا عليه

---

(١) **معرفة أنواع علم الحديث**، الشهرزوي، (ص٨٥، ٨٦).

(٢) **معرفة أنواع علم الحديث**، الشهرزوي، حاشية (ص٨٤).

(٣) **معرفة أنواع علم الحديث**، الشهرزوي، حاشية (ص١٦٣).

(٤) **معرفة أنواع علم الحديث**، الشهرزوي، حاشية (ص٨٦).

(٥) **البحر الذي زخر**، السيوطي، (٢/ ٥٧٠).

(٦) **ما لا يسع المحدث جهله**، الميانشي، (ص٢٧).

(٧) **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، البلقيني، (ص٩١).

أربعة: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني».

وقال الحافظ النووي الشافعي في كتابه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»[1]: وذكر الشيخ تقي الدين أن ما روياه أي البخاري ومسلم أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر».

وقال الكمال بن الهمام الحنفي (٦٨١هـ) في كتابه «شرح فتح القدير»[2]: وقول من قال أصح الأحاديث ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما ثم ما اشتمل على شرط أحدهما تحَكُّم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبراها؛ فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه.

وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تُكُلِّمَ فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى إن من اعتبر شرطا وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راويا ووثقه الآخر».

---

(١) **التقريب والتيسير**، النووي، (ص١٨).

(٢) **شرح فتح القدير**، ابن الهمام، (١/ ٤٦٢).

وقال تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) ابن الحافظ تقي الدين السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»[١]: «وفي كتاب إمام الشرق والغرب أوهام أخر تركت ذكرها اختصارا وكنت عزمت على جمعها في كتاب، فإن يسر الله فعلت وأما إمام الدنيا أبو عبد الله البخاري ففي جامعه الصحيح أوهام».

وقال محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري»[٢]: «وقد يخرج البخاري أحيانًا عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة وأبو داود عن مشاهير الرابعة وذلك لأسباب اقتضته، وقال ابن طاهر: شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى الصحابي المشهور، قال العراقي وليس ما قاله بجيد لأن النسائي ضعف رجالا أخرج لهم الشيخان أو أحدهما وأجيب: بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين.

قال الحافظ ابن حجر: تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه»، وقال[٣]: «وقد تعرض الحافظ السيوطي في التوشيح لبيان شروط البخاري وموضوع كتابه فأحببت إيراده بتمامه لما فيه من الفوائد المهمة، قال في أوله: «فصل في بيان شروط البخاري وموضوعه: اعلم

---

(١) **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي، (٦/ ١٣٨).

(٢) **شرح الكرماني على صحيح البخاري**، الكرماني، (١/ ١٠٨).

(٣) **شرح الكرماني على صحيح البخاري**، الكرماني، (١٠٩، ١١٠).

أن البخاري لم يوجد عنده تصريح بشرط معين وإنما أخذ ذلك من تسمية الكتاب والاستقراء من تصرفه.

أما أولا فإنه سماه الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

فعلم من قوله الجامع أنه لم يخصه بصنف دون صنف ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك من الآداب والرقائق.

ومن قوله الصحيح أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: ما أدخلت في الجامع إلا ما صح.

ومن قوله المسند أن مقصوده الأصلي الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي ﷺ، سواء كانت من قوله أم فعله أم تقريره، وأما ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع عرضًا وتبعًا لا أصلًا مقصودا».

وقال بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) في كتابه «النُّكَت على مقدمة ابن الصلاح»[١]: «وقال بعض المتأخرين: قد تكلم جماعة من الحفاظ على بعض أحاديثهما فأين التلقي بالقبول؟! وفيهما المتعارض، والقطعي لا تعارض فيه»، وقال[٢]: «وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث محمد بن بشار بندار وأكثرا من الاحتجاج به، وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وغير

---

(١) **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، الزركشي، (ص٨٩).

(٢) **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، الزركشي، (ص٩٠).

ذلك من رجالهما الذين تكلم فيهم، فتلك الأحاديث عند هؤلاء لا يتلقونها بالقبول».

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) ضمن مؤلفاته[١]: «أفراد الصحيح جزء، وغرائبه تسعة أجزاء».

وفي «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها»[٢]: «لقد تكلم بعض الأئمة في جملة من الأحاديث في صحيح البخاري ووصفوها بالغرابة أو الانفراد، على أن وجود الغرائب والأفراد في الصحيحين هو أمر نادر، لذا كانت الأحاديث المستغربة أو المستنكرة من قبل الأئمة قليلة بالنسبة إلى الأحاديث الصحيحة المشهورة».

وقال الحافظ زين الدين العراقي (٨٠٦هـ) في كتابه «التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح»[٣]: «وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم».

وقال الحافظ النووي في شرح مسلم: «ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، قال: وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليطه.

---

(١) **ذيل طبقات الحنابلة**، ابن رجب، (٢/ ٢٣٩).

(٢) **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، أبو بكر كافي، (ص٢٢٩، ٢٣٠).

(٣) **التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلقَ من مقدمة ابن الصلاح**، زين الدين العراقي، (ص٣٧).

الأمر الثاني: إن ما استثناه من المواضع اليسيرة قد أجاب العلماء عنها بأجوبة، ومع ذلك فليست بيسيرة بل هي مواضع كثيرة، وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها، وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من الصحيحين أنها موضوعة، ورد عليه ذلك كما بينته في التصنيف المذكور والله أعلم»، ويقول[1]: «ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتابه «هَديُ السَّاري مقدمة فتح الباري»[2]: «وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي ابن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث»، ويقول[3]: «وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالًا وأشد اتصالًا، وبيان ذلك من أوجه أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعةٌ وثلاثون رجلًا، المتكلم فيه بالضَّعف منهم ثمانون رجلًا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة رجلٍ، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلًا، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلًا أولى من التخريج عمن تكلم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا»،

---

(١) **التقريب والتيسير**، النووي، (ص١٠٢).

(٢) **هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، (ص٩).

(٣) **هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، (ص١٣).

ويقول[1]: «وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو الوجه السادس فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث كما سيأتي ذكر ذلك مفصلًا في فصل مفرد، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر، والله أعلم».

وقال العسقلاني أيضًا في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح»[2]: «وأما قوله يعني الحاكم النيسابوري: «إن الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء»، فليس كذلك بل فيهما قدر مائتي حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء مفرد».

وقال بدر الدين العيني الحنفي (٨٥٥هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[3]: «واتفق العلماء على أن أصحّ الكتب المصنّفة صحيحًا البخاري ومسلم. واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحّهما صحيحًا وأكثرهما فوائد، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله: صحيح مسلم أصحّ».

وقال الحافظ السخاوي (٩٠٢هـ) في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»[4]: «قيل في الصحيح لكل من البخاري ومسلم بعض شيء، وهو يزيد على مائتي حديث قد روى حال كونه مضعفًا بالنسبة لبعض من تأخر عنهما، وفات بذلك فيه تلقي كل الأئمة المشار إليه من ثم استثناءة ابن

---

(١) **هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، (ص١٤).

(٢) **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ابن حجر العسقلاني، (١/ ٣٦٨).

(٣) **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العيني، (١/ ٤).

(٤) **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، السخاوي، (١/ ٦٥، ٦٦٩).

الصلاح من المقطع بقوله سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن».

وقال الحافظ السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم ابن الحجاج»[١]: فصل في شرط مسلم ومصطلحه في كتابه: قال ابن الصلاح: شرط مسلم في صحيحه أن يخرج الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالـمًا من الشذوذ والعلة. والمراد: الثقة عنده، وإن كان غير ثقة عند غيره، ولهذا أخرج لستمائة وخمسة وعشرين شيخًا لم يحتج بهم البخاري، كما أخرج البخاري لأربعمائة وأربعة وثلاثين شيخًا لم يحتج بهم مسلم. قال: وأما قول مسلم في اصطلاحه من صحيحه: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه، مع أن فيه أحاديثَ كثيرة مختلفًا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه، فالجواب: أن مراده ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. أو ما لم يختلف فيه الثقات في نفس الحديث متنًا وإسنادًا، أو إن كان فيه أحاديث قد اختلفوا في إسنادها أو متنها خرَّجها لصحة إسنادها عنده، وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط، أو لسبب آخر، وقد استدركت وعللت».

وقال أيضًا في كتابه «التوشيح شرح الجامع الصحيح»[٢]: ومن قوله أي البخاري الصحيح: أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره، فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: ما أدخلتُ في الجامع

---

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، السيوطي، (١/ ٢٠، ٢١).

(٢) التوشيح شرح الجامع الصحيح، السيوطي، (١/ ٤٣).

إلا ما صح».

وقال شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (٩٢٣هـ) في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»[1]: «الفصل الرابع: فيما يتعلق بالبخاري في صحيحه من تقرير شرطه وتحريره وضبطه وترجيحه على غيره كصحيح مسلم ومن سار كسَيره والجواب عما انتقده عليه النقاد من الأحاديث ورجال الإسناد وبيان موضوعه، وتفرده بمجموعه، وتراجمه البديعة المثال، المنيعة المنال وسبب تقطيعه للحديث واختصاره وإعادته له في الأبواب وتكراره، وعدة أحاديثه الأصول والمكرّرة حسبما ضبطه الحافظ ابن حجر وحرره»، ثم قال[2]: «الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددًا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم وميز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرّد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدّم عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا ريب أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدّم عنهم. وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددًا مما انتقد على مسلم»، وقال[3]: «وقد علم أن الإجماع واقع على تلقي كتابيهما بالقبول والتسليم، إلا ما انتقد عليهما فيه»، ثم قال: «وقال مكّي بن عبدان: كان مسلم يقول عرضت كتابي على أبي زرعة، فكل ما

---

(١) **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، القسطلاني، (١/ ٢٩).

(٢) **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، القسطلاني، (١/ ٣٠).

(٣) **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، القسطلاني، (١/ ٣١).

أشار إليّ أن له علة تركته»، ثم قال: «وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم إلى ستة أقسام»، وقال[1]: «وقد وقع في بعض نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فاستشكله بعضهم، لكن أزال الإشكال الحافظ أبو ذر الهروي بما رواه عن الحافظ أبي إسحاق المستملي، مما ذكره أبو الوليد الباجي بالموحدة والجيم في كتابه أسماء رجال البخاري، قال: استنسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند الفربري، فرأيت أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا وأحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض».

وقال علي بن سلطان محمد الهروي القاري (١٠١٤هـ) في كتابه «شرحُ شرحِ نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر»[2] عند شرح قول الحافظ ابن حجر «إلا أنَّ هذا يختصُّ بما لم ينتقدْه أحد من الحفاظ مما في الكتابين»، وفي الحواشي: «قال النووي: ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما يفيد الظنّ على ما تقرر. ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما. فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح. ولا يلزم من إجماع العلماء على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي عليه الصلاة والسلام»، ثم قال: «والمعنى: لم يعترض عليه أحد من الحفاظ كالدَّارَقُطْنِي وغيره. مما في الكتابين لفقد

---

(١) **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، القسطلاني، (١/ ٣٤).

(٢) **شرحُ شرحِ نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر**، القاري، (ص٢٢٠-٢٢٢).

الإجماع على التلقي. قال تلميذه: وفيه إشارة إلى أن العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقَبول. انتهى. وهذا كما استثناه ابن الصلاح حيث قال: سِوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها الحفاظ وهي معروفة. قال السخاوي: وتزيد على مائتي حديث. قال النووي: إنه أجاب عنها آخرون. قال السخاوي: يعني كما أفرده العراقي في تأليف عدمت مُسَوَّدَتُه قبل أن يبيضها»... «وتكفل شيخنا في مقدمة شرح البخاري بما فيه من ذلك. والمولى العراقي بما في مسلم. وقال البِقَاعي: في النكت الوفية: قال شيخنا الدارقطني: ضُعّف من أحاديثهما مئتان وعشرة، يختص البخاري بثمانين، واشتركا في ثلاثين، وانفرد مسلم بمائة. قال: وقد ضعف غيره أيضًا غير هذه الأحاديث. وقال النووي في خطبة شرح صحيح مسلم: إنّ ما ضُعّف من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة. قال: فكأنه مال إلى أنه ليس فيهما ضعيف. وكلامه في خطبة شرح مسلم يقتضي تقرير قول من ضعف. قال شيخنا: وأظن هذا بالنسبة إلى مقام الرجلين، وأن الشيخ يرفع عن البخاري، ويقرر على مسلم انتهى. وبالجملة هذا مستثنى من التلقي لاختلاف العلماء فيه. ويفيد أنه لا بد من النظر للمجتهد في رجالهما حتى يظهر المعلول من غيره. وهذا يُعَكر على ما قال النووي عن الأكثرين: إن تلقي الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيهما بخلاف غيرهما، فلا يُعمل به حتى ينظر، ويوجد فيه شرط الصحيح انتهى».

وقال العجلوني (١١٦٢هـ) في «كشف الخفاء ومزيل الألباس»[1]: هذا والحكم على الحديث بالوضع أو الصحة أو غيرهما إنما هو بحسب الظاهر

---

(١) **كشف الخفاء ومزيل الألباس**، العجلوني، (١/ ٨).

للمحدثين باعتبار الإسناد أو غيره، لا باعتبار نفس الأمر والقطع لجواز أن يكون الصحيح مثلًا باعتبار نظر المحدث موضوعًا أو ضعيفًا في نفس الأمر، وبالعكس ولو لما في الصحيحين على الصحيح».

وقال محمد بن عبد الحيّ اللكنوي الهندي (١٣٠٤هـ) في كتابه «ظفر الأماني»[(١)]: واعلم أنه إذا قال أهلُ الحديث: هذا حديثٌ صحيحٌ، فمرادُهم ما ظَهَر لنا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحتِه في نفس الأمر، لجوازِ الخطأ والنسيان على الثقة. هذا هو الصحيح الذي عليه أكثرُ أهل العلم، خلافًا لمن قال: إنَّ خَبَرَ الواحد يُوجب العِلمَ، كحُسَينٍ الكرابيسي وغيره، وحكاه ابنُ الصباغ في العُدَّة عن قوم من أصحاب الحديث. قال القاضي أبو بكر الباقلاني: هو قولُ من لا يُحَصِّلُ عِلمَ هذا الباب». وقال[(٢)]: وقال أبو جعفر محمد بن عَمْرو العُقَيلي: لـمَّا أَلَّف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرِهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، والقولُ فيها قولُ البخاري، وهي صحيحة. انتهى كلامُ الحافظ ابن حجر»، وقال[(٣)]: ولم يتَعرَّض لذكر التفاوت بينهما بين صحيحَي البخاري ومسلم، فالذي عليه الجمهورُ وصوَّبه النووي وغيرُه هو أنَّ صحيح البخاري أصحُّ من صحيح مسلم. ورُوِيَ عن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي صاحب الـمُجتبَى أنه قال: ما في هذه الكتب كلِّها أجوَدُ من كتاب محمد بن إسماعيل. والنسائي

---

(١) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٦٦).

(٢) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٧١، ٧٢).

(٣) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٧٣).

لا يعني بالجودة إلا جودة الإسناد. قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري: مثلُ هذا من مثلِ النسائي غايةٌ في الوصف، مع شدةِ تحرّيه وتوقّيه وتَثَبُّتِهِ في نَقْدِ الرجال، وتقدُّمِهِ في ذلك على أهل عصرِه، حتى قدَّمه قوم من الحُذَّاق في معرفة ذلك على مسلم» ثم قال: «ورُوي عن الحافظ أبي علي النيسابوري تلميذ النسائي وأستاذ الحاكم أنه قال: ما تحتَ أديم السماء كتابٌ أصحُّ من كتاب مسلم. قال ابن الصلاح في كتابه في علوم الحديث: هذا وقولُ بعض المغاربة من الذين فَضَّلوا كتابَ مسلم على كتاب البخاري». وقال[1]: منها: أن الذين انفرد بهم البخاري بالإخراج دون مسلم أربعُمائة وبِضْعةٌ وثلاثون رجلًا. والمتكلَّمُ فيه بالضعف منهم: ثمانون رجلًا فحسب. والذين انفرد بهم مسلم من دون البخاري: ستّمائة وعشرون رجلًا، والمتكلَّمُ فيه بالضعف منهم: مائةٌ وستون رجلًا. ولا شَكَّ في أن التخريج عمن لم يُتكلَّم فيه أصلًا أولى من التخريج عمن تُكُلِّم فيه وإن لم يكن ذلك الكلامُ قادِحًا». وقال[2]: ومنها أنه قد انتَقَد بعضُ الحفاظ كالدارقطني على البخاري ومسلم أحاديثَ، لاختلافها عن شروطهما، ونُزولِها عن درجة ما التزماه. وقد أُجِيبَ عن كلِّ ذلك أو أكثرِه. وجملةُ المنتَقَداتِ تَبلُغُ مائتَيْ حديثٍ وعشرةَ أحاديث، كما ذكرها الحافظ ابن حجر، كل ذلك مفصَّلًا في فصلٍ مفردٍ من مقدمة شرح الصحيح. واختَصَّ البخاري منها بأقلَّ من ثمانين، وباقي ذلك يَختصُّ بمسلم. وظاهرٌ أنَّ ما قلَّ الانتقاد فيه أرجَحُ مما كَثُرَ فيه. فهذه الوجوه وغيرُها كلُّها تدلُّ على أرجحية صحيح البخاري على صحيح مسلم بدرجات. ومن

(١) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٧٤).
(٢) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٧٥).

ثَمَّ قيل: لولا البخاريُّ لما ذَهَبَ مسلمٌ ولا جاء. قال ابن حجر: وأما قولُ أبي علي النيسابوري، فلم نقف قطُّ على تصريحه بأن كتاب مسلم أصحُّ من كتاب البخاري، بخلاف ما يقتضيه إطلاقُ الشيخ محي الدين النووي في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح صحيح البخاري حيث يقول: اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحُّهما صحيحًا وأكثرُهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري، وبعضُ علماء الـمَغرب: صحيحُ مسلم أصحُّ».

وقال[1]: وتلقِّي الأمة إنما أفاد وجوبَ العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يُعمَلُ به حتى يُنظَرَ ويوجَدَ فيه شرطُ الصحيح. ولا يَلزمُ من إجماع العلماء على العمل بما فيهما إجماعُهم على القطع بأنه كلامُ النبي ﷺ» وقال[2]: إلا أنَّ هذا يَختَصُّ بما لم يُنتَقَد أي لم يُزَيِّفه أَحَدٌ من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التجاذُبُ بين مدلوليه، مما وقع فيهما حيث لا ترجيح، لاستحالةِ أن يفيد المتناقضانِ العِلمَ بصدقِهما. وما عدا ذلك فالإجماعُ حاصل على تسليم ذلك» ثم قال: «وردَّه الحافظ العراقي حيث قال في شرح ألفيته: ليس ما قاله بجيِّد، لأن النسائي ضَعَّف جماعةً أخرج لهم الشيخَان أو أحدُهما». وقال[3]: وكذلك رُوِي عن مسلم: ليس كلُّ صحيح وضعتُه هـٰهنا، إنما وضعتُ هـٰهنا ما أجمعوا عليه. يُريدُ به ما وُجِدَ عنده فيها شرائطُ الصحيح المجمَع عليه، وإن لم يَظهر اجتماعُها في بعضها عند بعضهم».

---

(١) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٧٧).

(٢) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٧٨).

(٣) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٨٠).

وقال[1]: ومنه ما هو ضعيفٌ لا جابرَ له أصلًا، وهو في صحيح البخاري قليلٌ جدًا، وحيث يقع ذلك يتعقَّبُه بالتضعيف، بخلاف ما قبلَه».

وقال المحدث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ) في كتابه «الجواب المفيد للسائل المستفيد»[2]: وليس كل الكتب مشتملة على الصحيح إلا كتاب الله تعالى وحده. وهذا صحيح البخاري ومسلم فيه الكثير من الغلط، والباطل المحقق!! فعليك بقبول الحق والصواب ورد ما هو باطل بحسب ميزان العلم والعقل، ونحن إذا مدحنا كتابًا فليس معنى ذلك أنه مبرَّأ من جميع العيوب، حتى كأنه قرآن يُتلى، لا لا، بل معنى ذلك ما في الكتاب من الفوائد المتعلقة بموضوعه التي توجد مجموعة أو مرتبة في غيره، أو بتوسع، ونحو ذلك فقط.

وقال في كتابه «الـمُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»[3]: فكم حديث صححه الحفاظ وهو باطل بالنظر إلى معناه ومعارضته للقرءان أو السنة الصحيحة أو مخالفة الواقع والتاريخ، وذلك لدخول الوهم والغلط فيه على المعروف بالعدالة، بل قد يتعمد الكذب، فإن الشهرة بالعدالة لا تفيد القطع في الواقع، ومنها أحاديث الصحيحين فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه، فلا تغتر بذلك، ولا تتهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص؛ فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع.

---

(١) **ظفر الأماني**، اللكنوي، (ص٨٥).

(٢) **الجواب المفيد للسائل المستفيد**، الغماري، (ص٨٣).

(٣) **الـمُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، الغماري، (ص٣٠٠).

ولتقرير ذلك موضع ءاخر، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة، أو يوجد فيها ذلك بكثرة كغيرهما».

وقال في كتابه «فتح الملك العلي»[1]: وصحح البخاري لأسيد بن زيد الجمال، قال ابن معين: كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدّث بأحاديث كذب. وقال النسائي: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث. وقال ابن عدي: يتبين على روايته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث. وقال ابن ماكولا: ضعفوه. وقال الخطيب: كان غير مرضي في الرواية. وقال البزار: حدث لأحاديث لم يتابع عليها، وقد احتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه. وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير.

وصحح البخاري للحسن بن مدرك السدوسي. قال فيه أبو داود: كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حماد.

وصحح البخاري ومسلم لأحمد بن عيسى بن حسان المصري، قال أبو داود: كان ابن معين يحلف أنه كذاب. وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه. وقال سعيد بن عمرو البردعي: أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه في الصحيح، وقال: ما رأيتُ أهل مصر يشكون في أنه وأشار إلى لسانه يعني كأنه يكذب.

وصحح البخاري للحسن بن ذكوان، قال ابن معين: صاحب الأوابد، منكر الحديث. وقال أحمد بن حنبل: أحاديثه أباطيل. وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن المديني والساجي وآخرون.

---

(١) **فتح الملك العلي**، الغماري، (ص٣١ ـ ٣٤).

وصحح أيضًا لنعيم بن حماد، قال الدولابي: كان يضع الحديث. وقال الأزدي: قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة. وحكم ابن الجوزي بوضع أحاديث كثيرة أعلها بنعيم، ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير. وقد قال الحافظ السيوطي في ذيل الموضوعات: أتعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتي بهذه الطامات.

وصحح أيضًا لعكرمة مولى ابن عباس، وقد كذَّبه جماعة من الأئمة وبينوا أدلة ذلك، بل نقلوا عنه الاعتراف بالكذب في مسألة أو مسألتين، هذا مع البدعة الشديدة التي كانت فيه.

وصحح مسلم لأفلح بن سعيد، الذي اتهمه ابن حبان بالوضع، بل بوضع الحديث الذي أخرجه مسلم عنه.

وصحح أيضًا لقطن بن نسير، قال ابن عدي: يسرق الأحاديث واتهمه أبو زرعة والقواريري وابن عدي بوضع حديث.

وصحح البخاري لحريز بن عثمان، وقد وصل في البدعة إلى حد مفسق بالإجماع، أو مكفر على رأي البعض.

وكذلك صحح البخاري لعمران بن حطان، وهو مثله.

وصحح مالك ومسلم لعبد الكريم بن أبي المخارق، وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره، وصحح الإمام الشافعي لإبراهيم بن أبي يحيى، قال فيه مالك: لم يكن بثقة في دينه ولا في حديثه. وقال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إنه كذاب، وقال أحمد: تركوا حديثه، قدري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وقال البخاري: تركه ابن المبارك

والناس». ثم قال الغماري[1]: «كما نقل ابن الجوزي عن بعضهم أنه قال: إذا رأيتَ الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع. فإذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه ولو كان رجاله ثقات أو مخرجًا في الصحيح».

وقال في كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة»: «والمقصود أن العمل بالحديث الصحيح السالم من العلة واجب، ولكن يظن كثير من أهل العلم أن الحديث إذا صح وجب العمل به مطلقًا، وهذا غير صحيح، بل يشترط وجوب العمل به ألا يكون شاذًا، وألا يكون له معارض، ونعني بالشذوذ: مخالفة الحديث لما تواتر، أو للقواعد المقررة».

وبعد هذه النقول والنصوص الواضحات الصريحات من حفاظ الأمة وعلمائها لتضعيف بعض ما في البخاري ومسلم كما أسلفنا لا يقدح في علو قدرهما ولا عظيم فضلهما وشأنهما رضي الله عنهما؛ فمن الثابت عند أهل السنة والجماعة نصرهم الله وأيدهم أن العصمة الكاملة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأما العلماء والأولياء فمهما علا قدرهم وعظم شأنهم واتسع علمهم وفهمهم فإنهم ليسوا في مرتبة الأنبياء، لذلك يجوز عليهم الخطأ، ومرادنا من هذه النقول المختصرة تبيان الحق؛ فالحق أحق أن يتبع.

فانظر رحمك الله بعين الإنصاف، فهذا حال كتابين من أُسُسِ مراجع أهل السنة والجماعة، وهما أصحُّ كتب أهل الحديث، فما بالك بكتابٍ لم يشترط فيه مصنفه على ذكر الصحيح، والله أعلم.

(١) **فتح الملك العلي**، الغماري، (ص١٢٩).

أما بالنسبة لما أورده الدشتي للحديث الذي فيه ذكر الاستلقاء[1] والعياذ بالله، فإن هذا الحديث قال فيه إمام الوهابية[2]: «يستشم منه رائحة اليهودية الذين يزعمون أن الله تبارك وتعالى بعد أن فرغ من خلق السموات والأرض استراح! تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا، وهذا المعنى يكاد يكون صريحًا في الحديث فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة سبحانه وتعالى عن ذلك».

وقد نص أي الألباني على أنه يعتقد أن أصل هذا الحديث من الإسرائيليات فقال: «وأنا أعتقد أنَّ نص هذا الحديث من الإسرائيليات، وقد رأيت في كلام أبي نصر الغازي أنه روي عن كعب الأخبار، فهذا يؤيد ما ذكرته، وذكر أبو نصر أيضًا أنه روي موقوفًا عن عبد الله بن عباس وكعب بن عجرة، فكأنهما تلقياه إن صح عنهما عن كعب كما هو الشأن في كثير من الإسرائيليات، ثم وهم بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ».

فانظر رحمك الله إلى أئمتهم، شخصٌ يحتج بحديثٍ وءاخر ينسبه إلى اليهود.

فهذا الحديث أخي القارئ موضوع لأنه منكر جدًّا، ولأن البيهقي ذكر إبطاله في كتابه «الأسماء والصفات»[3] بعدما رواه فقال ما نصه: «أخبرنا أبو جعفر الغرابي أنا أبو العباس الصبغي نا الحسن بن علي بن زياد نا أبو أويس حدثني ابن أبي الزناد عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن عروة أن الزبير

---

(١) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص٢٤٦).

(٢) المسمى **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، الألباني، (٢/ ١٨٧).

(٣) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٣٥٧).

ابن العوام سمع رجلًا يحدث حديثًا عن النبي ﷺ فاستمع الزبير له حتى إذا قضى الرجل حديثه قال له الزبير: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فقال الرجل: نعم، قال هذا وأشباهه مما يمنعنا أن نحدث عن النبي ﷺ، قد لعمري سمعت هذا من رسول الله ﷺ وأنا يومئذ حاضر ولكن رسول الله ﷺ ابتدأ هذا الحديث فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حدثه إياه، فجئت أنت يومئذ بعد أن قضى صدر الحديث وذكر الرجل الذي من أهل الكتاب فظننت أنه من حديث رسول الله ﷺ. قال الشيخ أي البيهقي: «ولهذا الوجه من الاحتمال ترك أهل النظر من أصحابنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله تعالى، إذا لم يكن لما انفرد منها أصل في الكتاب أو الاجماع واشتغلوا بتأويله».

وهذا الحديث مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴿٣٩﴾﴾[١] والحديث أيضا رواه الخلال في كتابه «السنة» وفي سند الحديث فليح بن سليمان وفيه ضعف، والحديث منكر وموضوع، وقد عده الحافظ الذهبي في «الميزان»[٢] من منكرات فليح، فإن محمد بن فليح بن سليمان وأباه، وإن أخرج لهما البخاري فإن فيهما ضعفا وخاصة الأب، فقد ضعفه ابن معين حتى جعله دون الدراوردي وهذا حسن الحديث. وقال في رواية: «فليح ليس بثقة ولا ابنه»[٣]، وكذلك ضعفه ابن المديني والنسائي والساجي وقال:

---

(١) سورة ق، الآية ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) **الميزان**، الذهبي، (٣/ ٣٦٥).

(٣) **تهذيب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني، حرف الميم، محمد مع الفاء في الآباء، (٩/ ٣٦٠).

«هو من أهل الصدق، ويهم». ولذلك لم يسع الحافظ إلا الاعتراف بضعفه فقال في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ». وأما ابنه محمد فهو أحسن حالا من أبيه، ففي «الميزان»[1]: «قال أبو حاتم: ما به بأس، وليس بذاك القوي. ووثقه بعضهم وهو أوثق من أبيه. وقال ابن معين: «ليس بثقة». وقال الحافظ: «صدوق يهم».

وإن مما يدل على ضعفهما وضعف حديثهما اضطرابهما في إسناده، فتارة يقولان: «عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين عن قتادة»، وتارة: «عن سالم أبي النضر بدل سعيد بن الحارث»، ويقرن مع ابن حنين بسر بن سعيد، وتارة يجعل مكانهما أبا الحباب سعيد بن يسار، وهذا كله من فوائد أبي نصر رحمه الله في هذا الجزء من «الأمالي»، حيث حفظ لنا فيه ما ينير السبيل على البحث في حال هذا الحديث.

ثم إن قول أبي نصر «إن رواة طريق قتادة من رجال الصحيح» صحيح، وكذلك قال الهيثمي في «المجمع»[2] بعد أن عزاه للطبراني، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون سند الحديث بالذات صحيحًا لجواز أن يكون فيه من تكلم فيه، وإن كان صاحب الصحيح احتج به، فإنه يجوز أن ذلك لأنه لم يثبت جرحه عنده، أو أنه كان ينتقي من حديثه مع اعتقاده أن فيه ضعفًا يسيرا لا يسقط به حديثه جملة عنده، خلافا لغيره.

وأما إسناد حديث شداد فلم أقف عليه لننظر فيه، وغالب الظن أن فيه علة تقدح في صحته. والله أعلم.

---

(١) **الميزان**، الذهبي، (٤/ ١٠).

(٢) **المجمع**، الهيثمي، (٨/ ١٠٠).

ومما يوهن من شأن هذا الحديث أنه صح عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله عليه وسلم مستلقيًا في المسجد، واضعًا إحدى رجليه على الأخرى. رواه البخاري[1] وترجم له بـ«باب الاستلقاء في المسجد» ثم روى عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر وعثمان يفعلان ذلك، فلو كان الاستلقاء المذكور لا ينبغي لأحد من خلقه سبحانه كما زعم الحديث لما فعل ذلك رسول الله ﷺ ثم خلفاؤه من بعده، كما لا يخفى. ولا يعارض هذا ثبوت النهي عن الاستلقاء في صحيح مسلم[2] وغيره لأنه غير معلل بهذه العلة المذكورة في هذا الحديث المنكر، وللعلماء مذهبان في الجمع بين هذا النهي وبين فعله ﷺ المخالف للنهي:

الأول: ادعاء نسخ النهي.

الثاني: حمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة، والجواز حيث يؤمَنُ ذلك.

وفي كل من المذهبين إشارة إلى رد هذا الحديث الموضوع الذي يحتج به الدشتي، فإنه لا يتمشى معهما ألبتة، أما على المذهب الأول فلأن الحديث صريح في أن الاستلقاء المذكور فيه من خصوصيات الله عز وجل فكيف يجوز ذلك؟! وأما على المذهب الثاني فلأنه صريح في أن العلة عنده هو انكشاف العورة أو عدم انكشافها، فلو كان يصح عنده أن العلة كون الاستلقاء من خصوصياته سبحانه لم يجز التعليل بغيرها وهذا ظاهر لا يخفى أيضا.

---

(١) **صحيح البخاري**، البخاري، كتاب الاستئذان، باب الاستلقاء، (٥/ ٢٣١٨)، الحديث ٥٩٢٩.

(٢) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب فِى مَنْعِ الِاسْتِلْقَاءِ عَلَى الظَّهْرِ وَوَضْعِ إِحْدَى الرِّجْلَيْنِ عَلَى الأُخْرَى، (٦/ ١٥٤)، الحديث ٥٦٢٣.

وجملة القول إن هذا الحديث منكر جدًّا عندي، ولقد قف شعري منه حين وقفت عليه، ولم أجد الآن من تكلم عليه من الأئمة النقاد غير أن الحافظ الذهبي أورده في ترجمة «فليح»، كأنه يشير بذلك إلى أنه مما أنكر عليه كما هي عادته في «ميزانه».

ثم وجدت في بعض الآثار ما يشهد لكون الحديث من الإسرائيليات، فروى الطحاوي في «شرح المعاني»[1] بسند حسن أنه قيل للحسن وهو البصري: قد كان يكره أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى؟ فقال: ما أخذوا ذلك إلا عن اليهود».

ثم رأيت البيهقي سبقني إلى الكلام على الحديث بنحو ما ظهر لي، فقال في «الأسماء والصفات»[2] بعد أن ساقه من طريق إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح: «فهذا حديث منكر، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه، وفليح بن سليمان مع كونه من شرط البخاري ومسلم، فلم يخرجا حديثه هذا في «الصحيح»، وهو عند بعض الحفاظ غير محتج به».

ثم روى بسنده عن ابن معين قال: «لا يحتج بحديثه». وفي رواية قال: «ضعيف». قال: وبلغني عن النسائي أنه قال: «ليس بالقوي». قال: «فإذا كان فليح بن سليمان المدني مختلفًا في جواز الاحتجاج به عند الحفاظ لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم».

وفيه علة أخرى، وهي أن قتادة بن النعمان مات في خلافة عمر بن الخطاب

---

(١) **شرح المعاني**، الطحاوي، (٢/ ٣٦١).

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٣٥٥).

رضي الله عنه، وصلى عليه عمر، وعبيد بن حنين مات سنة خمس ومائة، وله خمس وسبعون سنة في قول الواقدي وابن بكير، فتكون روايته عن قتادة منقطعة، وقول الراوي: وانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيد لا يرجع إلى عبيد بن حنين، وإنما يرجع إلى من أرسله عنه، ونحن لا نعرفه، فلا تقبل المراسيل في الأحكام، فكيف في هذا الأمر العظيم».

قال ابن الجوزي في دفع الشبه ما نصه(١): «روى عبيد بن حنين قال: بينما أنا جالس في المسجد، إذ جاء قتادة بن النعمان فجلس يتحدث ثم قال: «انطلق بنا إلى أبي سعيد الخدري، فإني قد أخبرت أنه قد اشتكى، فانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيد فوجدناه مستلقيا واضعا رجله اليمنى على اليسرى، فسلمنا عليه وجلسنا، فرفع قتادة يده إلى رجل أبي سعيد، فقرصها قرصة شديدة فقال أبو سعيد: سبحان الله يا ابن أم أوجعتني». فقال: ذلك أردت، إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لما قضى خلقه، استلقى ثم وضع إحدى رجليه على الأخرى، ثم قال: لا ينبغي لاحد من خلقي أن يفعل هذا». قال أبو سعيد: لا جرم لا أفعله أبدا.

قلت: وقد رواه عبد الله بن أحمد عن أبي بكر محمد بن إسحاق الصاغاني قال: حدثني إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا محمد بن فليح عن سعيد بن الحارث عن عبيد الله بن حنين.

قلت: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ما رأيت هذا الحديث في ديوان من دواوين الشريعة المعتمد عليها. وكان أحمد بن حنبل يذم ابراهيم بن المنذر

---

(١) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص١٦٥ ١٦٩).

ويتكلم فيه، وقال زكريا الساجي عنده مناكير، وقال يحيى بن معين: فليح ليس حديثه بالجائز. وقال مرة: هو ضعيف وقال النسائي: ليس بالقوي.

وأما عبيد بن حنين فقال البخاري: لا يصح حديثه في أهل المدينة، وقال أبو بكر البيهقي: إذا كان فليح مختلفًا في جواز الاحتجاج عند الحفاظ به لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم.

قال: وفي الحديث علة أخرى، وهي أن قتادة بن النعمان مات في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعبيد بن حنين مات سنة خمس ومائة. وله خمس وسبعون سنة، في قول الواقدي، فتكون روايته عن قتادة بن النعمان منقطعة. وقول الراوي: فانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيد لا يرجع إلى عبيد بن حنين وإنما يرجع إلى من أرسله عنه ونحن لا نعرفه قال: ولا نقبل المراسيل في الأحكام فكيف في هذا الأمر العظيم.

قال الإمام أحمد: ثم لو صح طريقه احتمل أن يكون رسول الله ﷺ حدث به عن بعض أهل الكتاب على طريق الإنكار عليهم، فلم يفهم قتادة إنكاره عليهم.

قلت: ومن هذا الفن حديث رويناه، أن الزبير سمع رجلًا يحدث عن رسول الله ﷺ فاستمع له الزبير حتى إذا قضى الرجل حديثه، قال له الزبير: «أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ..؟ قال: نعم، قال: هذا وأشباهه يمنعنا أن نحدث عن رسول الله ﷺ.

قال: لعمري سمعت هذا من رسول الله ﷺ وأنا يومئذ حاضر ولكن رسول الله ﷺ ابتدأ بهذا الحديث، فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حدثه

إياه، فجئت أنت يومئذ بعد انقضاء صدر الحديث، وذكر الرجل الذي من أهل الكتاب فظننت أنه من حديث رسول الله ﷺ.

قلت: وغالب الظن أن الاشارة في حديث الزبير إلى حديث قتادة، فإن أهل الكتاب قالوا: إن الله تعالى لما خلق السمـٰوات والارض استراح فنزل قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾[١].

فيمكن أن يكون رسول الله ﷺ حكى ذلك عنهم، ولم يسمع قتادة أول الكلام.

وقد روى أبو عبد الرحمن بن أحمد في كتاب «السنة» عن أبي سفيان قال: «رأيت الحسن قد وضع رجله اليمنى على شماله وهو قاعد، فقلت: يا أبا سعيد تكره هذه القعدة؟ فقال: قاتل الله اليهود ثم قرأ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾[٢]. فعرفت ما عنى فامسكت[٣].

قلت: إنما أشار الحسن إلى ما ذكرناه عن اليهود.

وروينا عن العوام بن حوشب قال: سألت أبا مِجْلَز عن رجل يجلس فوضع إحدى رجليه على الأخرى قال: لا بأس وإنما ذكر ذاك الرجل اليهود زعموا أن الله عزوجل خلق السمـٰوات والارض وما بينهما في ستة أيام، قالوا: ثم تعب واستلقى.

---

(١) سورة ق، الآية ٣٨.

(٢) سورة ق، الآية ٣٨.

(٣) **شرح معاني الآثار**، البخاري، (٢/ ٣٦١).

قلت: وقد تأول بعض العلماء الحديث الذي نحن فيه على تقدير الصحة فقال: معنى استلقى أتم خلقه وفرغ يقال فلان بنى لفلان داره واستلقى على ظهره أي لم يبق له فيها عمل. وقوله: وضع رجلا على رجل أي وضع بعض المخلوقات على بعض.

وذهب القاضي أبو يعلى المجسم إلى جعل الاستلقاء صفة وأنه وضع رجلًا على رجل ثم قال: لا على وجه يعقل معنا. قال: ويفيد الحديث إثبات رجلين.

قلت: ولو لم يعقله ما أثبت رجلين ولا نثبت صفات بمثل هذا الحديث المعلول، ولو لم يكن معلولا لم نثبت صفة بأخبار آحاد.

وقد صح عن رسول الله ﷺ، وأبي بكر وعمر[1]، أنهم كانوا يستلقون ويضعون رجلا على رجل وإنما يكره هذا لمن لا سراويل له».

أما بالنسبة للحديث المزعوم «على عماءْ، تحته هواء، ثم خلق عرشه على الماء»، فقد قال فيه الحافظ ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» ما نصه[2]: «هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس، وليس لوكيع راو غير يعلى والعماء السحاب.

اعلم أن الفوق والتحت يرجعان إلى السحاب لا إلى الله تعالى، وفي معنى فوق، فالمعنى: كان فوق السحاب بالتدبير والقهر، ولما كان القوم يأنسون بالمخلوقات، سألوا عنها، والسحاب من جملة خلقه، ولو سئل عما

---

(١) وذلك كما مرَّ.

(٢) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص١٨٩ ـ ١٩١).

قبل السحاب، لأخبر أن الله تعالى كان ولا شئ معه، كذلك روي عن عمران ابن حصين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**كان الله ولا شيء معه**»».

فهذا حديث (على عماء) لا يحتج به في أمور العقائد لأسباب منها أن حماد بن سلمة لا تقبل أخباره في الصفات ألبتة، وكذلك يضعف هذا الحديث بوكيع بن عدس لأنه مجهول لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[1]: «قال: ابن قتيبة في اختلاف الحديث: غير معروف، وقال ابن القطان: مجهول الحال».

فهذا حديث ضعيف لأجل حماد بن سلمة ولا تقبل أخباره في الصفات ألبتة، وكذلك يضعف هذا الحديث بوكيع بن عدس لأنه مجهول لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء، فبمثل حديثه لا يثبت في الطهارة حكم فكيف في أصول الدين؟!

تنبيه: من العجيب الغريب المضحك ما قاله أحد المتمسلفين في رده على إمام العصر أبي الفضل الغماري في كتاب يرد فيه على الكتاب المسمى «فتح المعين» ما نصه: «إن وقيعته في حماد بن سلمة: يخشى عليه من قول ابن المديني: من سمعتموه يتكلم في حماد فاتهموه»، وكأن هذا القائل تخيل أن كلام ابن المديني نص كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه! وهو معذور في ذلك لأن عقله لا يستوعب أكثر من ذلك، فلم يرتق إلا لقول ابن المديني رحمه الله وأمثاله فهو بعد لم يصل إلى التمييز بينه وبين نصوص الكتاب والسنة، ويقال لأمثاله: ونحن نزيدك ونعلمك بأن ابن المديني لم

---

(١) **تهذيب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني، (١١/ ١١٥).

ينفرد بما نقلته عنه وإنما تابعه على ذلك أحمد بن حنبل ويحيى بن معين كما في «سير أعلام النبلاء» في المجلد السابع في ترجمة حماد، وبعد هذا يقال للطائفة المتعصبة لأقوال الرجال المخطئة: نحن نغمز حماد بن سلمة أشد الغمز وخصوصًا في أحاديثه في الصفات وعلى ذلك أهل العلم من المحدثين وغيرهم، فهذا البخاري يتحايد حمادًا في صحيحه وهذا مسلم لم يخرج له في الأصول إلا من حديثه عن ثابت كما قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[(١)] وقال[(٢)]: «قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت من يغمزه يعني حمادا فاتهمه، فإنه كان شديدًا على أهل البدع، إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه، فلذلك لم يحتج به البخاري، وأما مسلم فاجتهد فيه، وأخرج من حديثه عن ثابت مما سمع منه قبل تغيره.. فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات..».

وقول من قال: إذا رأيت من يغمزه فاتهمه، فمعناه: من يغمزه لكونه يرد على أهل البدع لا من حيث ضعفه في الحديث، كما يتبين من سبر كلام الائمة، فلم يفهم ذلك المتمسلف، ولم يتدبر أو يعرف أن شيخه ومرجعه في الحديث المحدث! المتناقض قال عن حماد هذا في «ضعيفته»: «إن حماد له أوهاما». وهذا كلام منقوض عند شيخه المتناقض! بالإضافة إلى كونه خطأ في العربية فلو تحرى الصواب لقال: «إن حمادًا له أوهام» فتدبروا يا قوم في هذه الطائفة.

ثم إن هذا الحديث مؤول عند بعض علماء أهل السنة:

---

(١) **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، (٧/ ٤٤٦).

(٢) **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، (٧/ ٤٥٢).

قال الترمذي رحمه الله تعالى في سننه[1] بعدما رواه: «قال يزيد بن هارون: العماء أي ليس معه شيء» وأقره، وبذلك يكون مؤولًا عند يزيد بن هارون والترمذي.

وقال الحافظ ابن حبان في صحيحه[2] عقب روايته له: «وهم في هذه اللفظة حماد بن سلمة.. يريد به أن الخلق لا يعرفون خالقهم من حيث هم إذ كان ولا زمان ولا مكان، ومن لم يعرف له زمان ولا مكان ولا شئ معه لأنه خالقها كان معرفة الخلق إياه كأنه كان في عماء عن علم الخلق لا أن الله كان في عماء، إذ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين».

فإذًا العلماء قسمان: قسمٌ ردَّ الحديث وما قبله وهو الأكثر، وقسمٌ أوله وهو الأقل ونفى عن الله ما لا يليق به، وعلى القولين لا حجة للوهابية بهذا الحديث.

واعلم أنَّ الحديث المعروف بحديث الجارية الذي لطالما احتج فيه الدشتي وأذنابه على غير المعنى المراد قد قال فيه الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» ما نصه[3]: «هذا الحديث من أحاديث الصّفات، وفيها مذهبان تقدَّم ذكرهما مرَّات في كتاب الإيمان:

أحدهما: الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أنَّ الله ليس كمثله شيء، وتنـزيهه عن سمات المخلوقات.

والثَّاني: تأويله بما يليق به. فمن قال بهذا قال: كان المراد امتحانها هل

---

(١) **سنن الترمذي**، الترمذي، تفسير القرءان، سورة هود، (٥/ ٢٨٨).

(٢) **صحيح ابن حبان**، ابن حبان، باب بدء الخلق، (١٤/ ١٨).

(٣) **شرح صحيح مسلم**، النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (١٦/ ٣٥).

هي موحِّدة تقر بأن الخالق المدبر الفعال هو الله وحده وهو الَّذي إذا دعاه الدَّاعي استقبل السَّماء، كما إذا صلَّى المصلِّي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنَّه منحصر في السَّماء، كما أنَّه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأنَّ السَّماء قبلة الدَّاعين، كما أنَّ الكعبة قبلة المصلِّين، أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان الَّتي بين أيديهم، فلمَّا قالت: في السَّماء علم أنَّها موحِّدة وليست عابدة للأوثان».

وقال القاضي عياض: «لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظّارهم ومقلّدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله في السّماء كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴿١٦﴾﴾[1] ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم»[2].

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي في كتابه «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» ما نصه[3]: «وقيل في تأويل هذا الحديث: إن النبي ﷺ سألها بأين عن الرتبة المعنوية التي هي راجعة إلى جلاله تعالى وعظمته التي بها باين كلَّ مَن نُسبت إليه الإلـٰهية وهذا كما يقال: أين الثريا من الثرى؟! والبصر من العمى؟! أي بعُدَ ما بينهما واختصت الثريا والبصر بالشرف والرفعة على هذا يكون قولها في السماء أي في غاية العلو والرفعة وهذا كما يقال: فلان في السماء ومناط الثريا».

---

(١) **سورة الملك**، الآية ١٦.

(٢) **شرح صحيح مسلم**، النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (١٦/ ٣٦).

(٣) **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، القرطبي، كتاب الصلاة، باب نسخ الكلام في الصلاة، (٥/ ٧٥).

وقال الرازي أيضًا في كتابه أساس التقديس: «إن لفظ أين كما يجعل سؤالًا عن المكان فقد يجعل سؤالًا عن المنـزلة والدرجة يقال أين فلان من فلان فلعل السؤال كان عن المنـزلة وأشار بها إلى السماء أي هو رفيع القدر جدًا».

وفي كتاب إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للإمام محمد بن خليفة الأبي ما نصه: «وقيل إنما سألها بأين عما تعتقده من عظمة الله تعالى، وإشارتها إلى السماء إخبار عن جلاله في نفسها، فقد قال القاضي عياض لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهم أنه تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ١٦﴾[1]».

ومثله في كتاب مكمل إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للإمام محمد السنوسي الحسني.

وقال الإمام محمد بن أحمد السرخسي الحنفي في كتابه المبسوط ما نصه[2]: «فأما الحديث فقد ذكر في بعض الروايات: أن الرجل قال عليّ عتق رقبة مؤمنة، أو عرف رسول الله ﷺ بطريق الوحي أن عليه رقبة مؤمنة، فلهذا امتحنها بالإيمان، مع أن في صحة ذلك الحديث كلامًا فقد روي أن النبي ﷺ قال: **أين الله؟** فأشارت إلى السماء ولا نظن برسول الله ﷺ أنه يطلب من أحد أن يثبت لله تعالى جهة ولا مكانًا، ولا حجة لهم في الآية لأن الكفر خبث من حيث الاعتقاد، والمصروف إلى الكفارة ليس هو الاعتقاد إنما المصروف إلى الكفارة المالية، ومن حيث المالية هو عيب يسير على شرف الزوال».

---

(١) **سورة الملك**، الآية ١٦.

(٢) **المبسوط**، السرخسي، كتاب الطلاق، باب العتق في الظهار، (٢٨/ ٥).

قال أبو عبد الله الأبي عند كلامه على حديث الجاريّة ما نصه[1]: «أراد الرسول ﷺ معرفة ما يدل على إِيمانها لأن معبودات الكفار من صنمٍ ونار بالأرض، وكل منهم يسأل حاجته من معبوده، والسماء قبلة دعاء الموحدين، فأراد كشف معتقدها، وخاطبها بما تفهم فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحدون، ولا يدل ذلك على جهة، ولا انحصاره في السماء، كما لا يدل التوجه إلى القبلة على انحصاره في الكعبة، وقيل إِنما سألها بأين عما تعتقده من عظمة الله، وإِشارتها إلى السماء إِخبار عن جلاله في نفسها... وقد أطلق الشرع أنه القاهر فوق عباده، وأنه استوى على العرش، فالتمسك بالآية الجامعة للتنـزيه الكلي الذي لا يصح في العقل غيره، وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ ﴿١١﴾﴾[2] عصمةٌ لمن وفقه الله تعالى».

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح سنن الترمذي: «**أين الله؟** والمراد بالسؤال بها عنه تعالى المكانة فإن المكان يستحيل عليه».

وقال الحافظ ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» بعد رواية حديث معاوية ابن الحكم[3]: قلت «قد ثبت عند العلماء أن الله تعالى لا تحويه السماء والأرض ولا تضمه الأقطار وإنما عرف بإشارتها تعظيم الخالق عندها».

وقال الباجي: «لعلها تريد وصفه بالعلو وبذلك يوصف كل من شأنه العلو فيقال فلان في السماء بمعنى علو حاله ورفعته وشرفه».

وقال البيضاوي: «لم يرد به السؤال عن مكانه فإنه منـزه عنه والرسول

---

(١) **شرح مسلم**، الأبي، (٢/ ٢٤١).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٣) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (١/ ٣٠١).

أعلى من أن يسأل ذلك».

وقال الإمام الحجة تقي الدين السبكي في رده على نونية ابن قيم الجوزية المسمى بالسيف الصقيل[1]: «أما القول فقوله ﷺ للجارية: «**أين الله**» قالت في السماء، وقد تكلم الناس عليه قديما وحديثا والكلام عليه معروف ولا يقبله ذهن هذا الرجل لأنه مشَّاء[2] على بدعة لا يقبل غيرها».

قال الفخر الرازي: «وأما عدم صحة الاحتجاج بحديث الجارية في إثبات المكان له تعالى فللبراهين القائمة في تنـزه الله سبحانه عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات، قال الله تعالى ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِ ۝١٢﴾[3] وهذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه ملك لله تعالى، وقال تعالى ﴿۞وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ۝١٣﴾[4] وذلك يدل على أن الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى فهاتان الآيتان تدلان على أن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات كلها ملك لله تعالى وذلك يدل على تنـزيه الله سبحانه عن المكان والزمان».

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المفسر في كتاب «التذكار في أفضل الأذكار» ما نصه: «لأن كل من في السمـٰوات والأرض وما فيهما خلق الله تعالى وملك له وإذا كان كذلك يستحيل على الله أن يكون في السماء أو في الأرض إذ لو

---

(١) **السيف الصقيل**، السبكي، (١/ ٢٠٧).

(٢) يقال رجلٌ مشّاء بالتشديد للمبالغة والتكثير.

(٣) **سورة الأنعام**، الآية ١٢.

(٤) **سورة الأنعام**، الآية ١٣.

كان في شيء لكان محصورا أو محدودا ولو كان كذلك لكان محدثا وهذا مذهب أهل الحق والتحقيق وعلى هذه القاعدة قوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿١٦﴾﴾[١] وقوله عليه السلام للجارية: **أين الله؟** قالت في السماء، ولم يُنكر عليها وما كان مثله ليس على ظاهره بل هو مؤول تأويلات صحيحة قد أبداها كثير من أهل العلم في كتبهم».

وقال بعض العلماء إن الرواية الموافقة للأصول هي رواية مالك وفيها أن الرسول قال لها: «**أتشهدين أن لا إلـه إلا الله**» قالت: «نعم» قال: «**أتشهدين أني رسول الله**» قالت: «نعم». أخرجها الإمامان إماما أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل ومالك بن أنس رضي الله عنهما.

أما أحمد فأخرج[٢] عن رجل من الأنصار أنه جاء بأَمَةٍ سوداء فقال: «يا رسول الله إن عليَّ رقبة مؤمنة فإن كنت ترى هذه مؤمنة فأعتقها» فقال لها الرسول ﷺ: «**أتشهدين أن لا إلـه الا الله**» قالت: «نعم»، قال: «**أتشهدين أني رسول الله**» قالت: «نعم»، قال: «**أتؤمنين بالبعث بعد الموت**» قالت: «نعم»، قال: «**أعتقها**»، ورجاله رجال الصحيح.

وفي رواية لابن الجارود[٣] بلفظ: «**أتشهدين أن لا إلـه إلا الله**» قالت: نعم، قال: «**أتشهدين أني رسول الله**»، قالت: نعم، قال: «**أتومنين بالبعث بعد الموت**»، قالت: «نعم»، قال: «**أعتقها فإنها مؤمنة**». وهي رواية صحيحة.

---

(١) **سورة الملك**، الآية ١٦.

(٢) **مسند أحمد**، أحمد بن حنبل، مسند المكيين، حديث رجلٍ من الأنصار رضي الله عنه، (٣/ ٤٥١).

(٣) **المنتقى من السنن المسندة**، ابن الجارود، باب ما جاء في الأيمان، (١/ ٢٣٤).

ومنها ما رواه الإمام ابن حبان في صحيحه[1] عن الشريد بن سويد الثقفي قال قلت: يا رسول الله إن أمي أوصت أن نعتق عنها رقبة وعندي جارية سوداء قال: ادع بها، فجاءت فقال: «**من ربك**»، قالت: الله، قال: «**من أنا**»، قالت: أنت رسول الله، قال: «**أعتقها فإنها مؤمنة**». ورواه أيضًا بهذا اللفظ النسائي في الصغرى وفي الكبرى[2] والإمام أحمد في مسنده[3] والطبراني[4] والبيهقي[5] ورواه أيضًا بهذا اللفظ ابن خزيمة في كتابه الذي سماه «كتاب التوحيد»[6] من طريق زياد بن الربيع عن بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن الشريد.

قال بعض العلماء: «ظاهر هذا الحديث الذي فيه حكم على الجارية بالإسلام لأنها قالت: في السماء يخالف الحديث المتواتر الذي رواه خمسة عشر صحابيا. وهذا الحديث المتواتر الذي يعارض حديث الجارية قوله عليه الصلاة والسلام: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلـه إلا الله وأني رسول الله**». هذا الحديث فيه أنّ الرسول لا يحكم بإسلام الشخص الذي يريد الدخول بالإسلام إلا بالشهادتين لأن من أصول الشريعة أن الشخص لا يحكم له بقول «الله في السماء» بالإسلام لأن هذا القول مشترك

---

(١) **صحيح ابن حبان**، ابن حبان، (١/ ١٢٩).

(٢) **سنن النسائي الكبرى**، النسائي، كتاب السير، باب القول الذي يكون به مؤمنًا، (٥/ ١٧٣).

(٣) **مسند أحمد**، أحمد بن حنبل، (٤/ ٢٢٢).

(٤) **المعجم الكبير**، الطبراني، (٧/ ٣٢٠).

(٥) **سنن البيهقي الكبرى**، البيهقي، (٧/ ٣٨٨).

(٦) هذا الكتاب حوى في ما سماه باب الإيمان كثيرًا مما يخالف عقيدة المسلمين ولذلك أسماه بعض العلماء كتاب الشرك كالرازي.

بين اليهود والنصارى وغيرهم وإنما الأصل المعروف في شريعة الله ما جاء في الحديث: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلـه إلا الله وأني رسول الله**». ولفظ رواية مالك: «**أتشهدين**» موافق للأصول.

لذا حكم الحافظ أبو بكر البيهقي وغيره باضطراب حديث الجارية هذا.

قال الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى في «الأسماء والصفات»[(١)]: «وهذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطعا من حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة الجارية وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه، وقد ذكرت في كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث».

وقال الحافظ البزار بعد أن روى الحديث من طريق من طرقه ما نصه[(٢)]: «وهذا قد روي نحوه بألفاظ مختلفة».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «التلخيص الحبير»[(٣)] ما نصه: «وفي اللفظ مخالفة كثيرة».

وذكر الحافظ في «فتح الباري» ما نصه[(٤)]: «فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه لم ولا كيف؟ كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث..».

وذكر الكوثري الحكم بالاضطراب في تعليقه على الأسماء والصفات

---

(١) **السنن الكبرى**، البيهقي، (٧/ ٣٨٨).

(٢) **كشف الأستار**، الهيثمي، (١/ ١٤).

(٣) **التلخيص الحبير**، ابن حجر، (٣/ ٢٢٣).

(٤) **فتح الباري**، ابن حجر، (١/ ٢٢١).

فقال[1]: «وقصة الجارية مذكورة فيما بأيدينا من نسخ مسلم لعلها زيدت فيما بعد إتماما للحديث، أو كانت نسخة المصنف ناقصة؟ وقد أشار المصنف أي البيهقي إلى اضطراب الحديث بقوله: وقد ذكرت في كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث...». وفي تعليقه رحمه الله تعالى على كتاب الحافظ السبكي «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل»[2] توسع في مبحث اضطرابه.

وقال المحدث عبد الله بن الصديق في تعليقه على كتاب «التمهيد»[3] لابن عبد البر عن لفظ «أين الله» ما نصه: «رواه مسلم وأبو داود والنسائي. وقد تصرف الرواة في ألفاظه، فروي بهذا اللفظ كما هنا وبلفظ «**من ربك؟** قالت: الله ربي». وبلفظ «**أتشهدين أن لا إلـه إلا الله؟** قالت: نعم». وقد استوعب تلك الألفاظ بأسانيدها الحافظ البيهقي في السنن الكبرى بحيث يجزم الواقف عليها أن اللفظ المذكور هنا مروي بالمعنى حسب فهم الراوي...».

فإن قيل: كيف تكون رواية مسلم: **أين الله،** فقالت: في السماء، إلى ءاخره مردودة مع إخراج مسلم له في كتابه وكل ما رواه مسلم موسوم بالصحة، فالجواب: أن عددًا من أحاديث مسلم ردها علماء الحديث وذكرها المحدثون في كتبهم كحديث أن الرسول قال لرجل: «إن أبي وأباك في النار»[4]، وحديث «إنه يعطي كل مسلم يوم القيامة فداء له من اليهود والنصارى»[5]، وكذلك

---

(١) **تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات**، الكوثري، (ص ٤٢٢).

(٢) **السيف الصقيل**، السبكي، (ص ٩٤).

(٣) **التمهيد**، ابن عبد البر، (٧/ ١٣٥).

(٤) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، (١/ ١٣٢).

(٥) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، (٨/ ١٠٤).

حديث أنس: «صليت خلف رسول الله وأبي بكر وعمر فكانوا لا يذكرون بسم الله الرحمـٰن الرحيم»[1]. فأمّا الأول ضعفّه الحافظ السيوطي[2]، والثاني رده البخاري[3]، والثالث ضعّفه الشافعي[4].

فائدة: تضعيف السيوطي مذكور في كتابه «مسلك الحنفا في نجاة أبوَي المصطفى ﷺ»، وتضعيف الإمام الشافعي مذكور في كتب الحديث المطولة كشرح ألفية العراقي في علم الحديث فتح المغيث للعراقي نفسه، أما تضعيف البخاري ففي فتح الباري قال الحافظ ابن حجر ما نصه: «وقد أخرج أصل الحديث مسلم من وجه آخر عن أبي بردة بلفظ إذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل مسلم يهوديا أو نصرانيا فيقول هذا فداؤك من النار: قال البيهقي ومع ذلك فضعفه البخاري وقال الحديث في الشفاعة أصح».

ونقول للمشبهة: لو كان الأمر كما تدعون من حمل ءاية ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[5] على ظاهرها وحمل حديث الجارية على ظاهره لتناقض القرءان بعضه مع بعض والحديث بعضه مع بعض، فما تقولون في قوله تعالى ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ۝١١٥﴾[6] فإمّا أن تجعلوا القرءان مناقضًا بعضه لبعض والحديث مناقضا بعضه لبعض فهذا اعتراف بكفركم لأن القرءان ينـزه عن المناقضة وحديث الرسول كذلك، وإن أولتم ءاية

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من لا يجهر بالبسملة، (٢/ ١٢).

(٢) **الحاوي للفتاوى**، السيوطي، (٢/ ٣٩٣).

(٣) **فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، (١١/ ٣٩٨).

(٤) **السنن الكبرى**، (٢/ ٥٢).

(٥) **سورة طه**، الآية ٥.

(٦) **سورة البقرة**، الآية ١١٥.

﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ ١١٥﴾[1] ولم تأولوا ءاية الاستواء فهذا تحكّم أي قول بلا دليل. وقد روى البخاري[2] أن النبي ﷺ قال: «إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنما يناجي ربه أو ربه بينه وبين قبلته فلا يبزقن في قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه»، وهذا الحديث أقوى إسنادا من حديث الجارية. وأخرج البخاري أيضًا عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «**يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، إنه معكم إنه سميع قريب، تبارك اسمه وتعالى جده**». وفي مسند الإمام أحمد: «**أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم ما تدعون أصم ولا غائبا إنما تدعون سميعًا بصيرًا إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»[3].

فيقال للمعترض: إذا أخذت حديث الجارية على ظاهره وهذين الحديثين على ظاهرهما لَبَطَلَ زعمك أن الله في السماء وإن أَوَّلْت هذين الحديثين ولم تؤوِّل حديث الجارية فهذا تحكم أي قول بلا دليل ويصدق عليك قول الله في اليهود ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖ ٨٥﴾[4] وكذلك ماذا تقول في قوله تعالى ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ ١١٥﴾[5] فإن أَوَّلته فلِمَ لا تؤول حديث الجارية.

وقد جاء في تفسير هذه الآية عن مجاهد تلميذ ابن عباس: «قِبلَةُ الله»،

---

(١) **سورة البقرة**، الآية ١١٥.

(٢) **صحيح البخاري**، البخاري، أبواب المساجد، باب إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه، (١/ ١٦١).

(٣) **مسند أحمد**، أحمد، (٤/ ٤٠٢).

(٤) **سورة البقرة**، الآية ٨٥.

(٥) **سورة البقرة**، الآية ١١٥.

ففسر الوجه بالقبلة، أي لصلاة النفل في السفر على الراحلة. وفي صحيح مسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا الدعاء**»(١).

ونختم هذا الجواب بما في كتاب «رد المحتار على الدر المختار» في باب شروط الصلاة(٢): «استقبال القبلة حقيقة أو حكمًا كعاجز، والشرط حصوله لا طلبه، وهو شرط زائد للابتلاء، قوله للابتلاء علة لمحذوف أي شرطه الله تعالى لاختبار المكلفين لأن فطرة المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة إلى جهة مخصوصة فأمرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختبارا لهم».

ثم إنِ احتجَّ الدشتي أو غيره من الذين يعتقدون أن الله ذات يسكن ويتحرك بالحديث: «ينـزل ربُّنا تبارك وتعالى كُلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدُّنيا حينَ يبقى ثُلُثُ الليلِ الآخرُ فيقولُ مَن يدعوني فاستجيبَ له ومن يسألُني فأعطيَهُ ومن يستغفرُني فأغفِرَ لـه»(٣).

قلنا: الحديث صحيح، لكن لا يجوز تفسيره بالنزول الحسي لذات الله تعالى لأنه يلزم على ذلك بشاعة ومحال وذلك لأن الليل والنهار وأجزاءهما كالنصف والثلث يختلف باختلاف البلدان، فإن قلتم أن الله ينـزل بالنسبة لبلد واحدة كمكة فقط فمن أين هذا التخصيص ليس عندكم دليل، وإن قلتم

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (١/ ٣٥٠)، الحديث (٢١٥).

(٢) **ردّ المحتار**، ابن عابدين، كتاب الصلاة، مطلب في ستر العورة، (٣/ ٣٣٠).

(٣) **صحيح البخاري**، البخاري، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، (١/ ٣٨٤).

إنه بالنسبة لكل الدنيا فليل بلد نهار بلد ءاخر ونصف الليل في بلد يكون نصف النهار في بلد ءاخر فيلزم على معتقدكم أن يكون الله نازلًا وطالعًا كل ساعة من ساعات الليل والنهار وهذا ينافي قولكم إنه مختص بالعرش فبطل عليكم ذلك المعتقد، ثم إن العرش أكبر العوالم بحيث أن الكرسي بالنسبة إليه كحلقة ملقاة في فلاة وأن السمـٰوات بالنسبة إلى الكرسي كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض وعلى هذا تكون سماء الدنيا بالنسبة للعرش أقل من خردلة ملقاة في فلاة فكيف تسع الله الذي هو في معتقدكم بقدر العرش أو أوسع من العرش، إن قلتم هو ينزل إلى السماء الدنيا وهي على حالها وهو على حاله فهذا محال وإن قلتم أن الله يصير أقل من قدر خردلة حتى تسعه السماء الدنيا فهذا أيضًا محال، وإن قلتم أن الكرسي والسمـٰوات تكون بقدر العرش أو أوسع منه، فمن أين الدليل على ذلك من القرءان أو الحديث؟

قال الإمام الحافظ الحجة أبو بكر بن فورك شيخ البيهقي رحمهما الله في كتابه «مشكل الحديث وبيانه» ما نصه: وقد روى لنا بعض أهل النقل هذا الخبر عن النبي ﷺ بما يؤيد هذا الباب وهو بضم الياء من «ينـزل» وذكر أنه ضبطه عمـن سمعه من الثقات الضابطين وإذا كان ذلك محفوظا مضبوطًا كما قال فوجهه ظاهر». فهذه الرواية الصحيحة تـفسر رواية «ينـزل ربنا» الحديث لأن نزول الملائكة لما كان بأمر الله ليبلغوا عنه عبَّر الرسول عن ذلك بوحي من الله بعبارة «ينـزل ربنا..»، ولذلك نظير في الـقرءان قال الله تعالى في حق ءادم وحواء: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ ۝٢٢﴾[1] فيه دليل على صـحـة رواية

(١) سورة الأعراف، الآية ٢٢.

النسائي: إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول فيأمر مناديا... فكما أن الله تعالى نسب نداء الملَك لآدم وحواء إلى نفسه لكونه بأمره فكذلك صح إسنادُ نزول الملَـك إلى السماء الدنيا ليبلغ عن الله: هل من داع فيستجيبَ الله لـه وهل من سائل فيعطى وهل من مستغفر فيغفر له الله وفي الآية أيضًا دليل على أن نداء الملك لبعض خلق الله بأمر الله يُسند إلى الله من غير أن يكون هناك صوت يخرج من الله، فمن هنا يؤخذ رد اعتراض بعض المجسمة رواية النسائي لحديث النـزول حيث إنه قال: إن هذه الرواية تستلزم حصول قول المـلك: هل من مستغفر فأغفر لـه وهل من داع فأستجيب له. فنقول كما أن الله جعل نداء الملك لآدم وحواء بأن الله يقول لهما: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ٢٢﴾[١].

قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي في كتابه «بهجة النفوس» ردًّا على المجسمة ما نصه[٢]: «وأما ما زعموا من الجسمانية وتعلقوا في ذلك بظاهر قوله عليه السلام ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا الى غير ذلك من الآي والأحاديث التي جاءت في هذا المعنى فليس لهم في ذلك حجة أيضًا لأن ذلك في اللغة محتمل لأوجه عديدة كقولهم جاء زيد يريدون ذاته ويريدون غلامه ويريدون كتابه ويريدون خبره والنزول مثله كقولهم نزل الملك يريدون ذاته ويريدون أمره ويريدون كتابه ويريدون نائبه فإذا أرادوا أن يخصصوا الذات قالوا نفسه فيؤكدونه بالمصدر وحينئذ ترتفع تلك الاحتمالات، ولذلك قال جل وعز في كتابه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ

(١) **سورة الأعراف**، الآية ٢٢.

(٢) **بهجة النفوس**، ابن أبي جمرة، (ص٣٩).

تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾[1] فأكده بالمصدر رفعا للمجاز فلو قال الشارع عليه السلام هنا ينزل ربنا نفسه أو ذاته أو أكده بالمصدر لكان الأمر ما ذهبوا إليه ولكن لما أن ترك اللفظ على عمومه ولم يؤكده بالمصدر دل على أنه لم يرد الذات وإنما أراد نزول رحمة ومن وفضل وطَوْلٍ على عباده وشبه هذا معروف عند الناس لأنهم يقولون تنازل الملك لفلان وهم يريدون كثرة إحسانه إليه وفضله إليه لا أنه نزل إليه بذاته وتقرب إليه بجسده فهذا مشاهد في البشر فكيف بمن ليس كمثله شيء، لقد أعظموا الفرية».

كذلك يُحمل حديث النزول على الرواية المشهورة على أن الله يأمر الملك بالنزول إلى السماء الدنيا ويبلغ عن الله بأن يقول: إن الله يقول لعباده الداعين والسائلين: من يدعوني فأستجيبَ له ومن يسألني فأعطيه إلى ءاخر ما ورد فيه وليس المعنى أن الملك يقول عن نفسه من يستغفرني فأغفر له ومن يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه. ونظير هذا ما جاء في القرءان من قوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨﴾[2] معناه فإذا قرأه جبريل عليك بأمرنا ومعلوم أنه ليس المعنى أن الله يقرأ القرءان على رسول الله كما يقرأ المعلم على التلميذ فبهذا ينحل الإشكال الذي يخطر لبعض الناس والذي يورده ابن تيمية ومن نهج منهجه في التشبيه من وهابية وغيرهم.

وقد قال رئيس القضاة الشافعية في مصر في زمانه بدر الدين بن جماعة

---

(١) سورة النساء، الآية ١٦٤.

(٢) سورة القيامة، الآية ١٨.

في «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» ما نصه[1]: «اعلم أن النـزول الذي هو بانتقال من علو إلى سفل لا يجوز حمل الحديث عليه لوجوه:

الأول: النـزول من صفات الأجسام والمحدثات ويحتاج إلى ثلاثة أجسام مُنتَقِلٍ ومُنتَقَلٍ عنه ومنتَقلٍ إليه وذلك على الله تعالى محال.

الثاني: لو كان النـزول لذاته حقيقة لتجددت لـه في كل يوم وليلة حركات عديدة تستوعب الليل كله وتنقلات كثيرة لأن ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض مع اللحظات شيئًا فشيئًا فيلزم انتقاله إلى السماء الدنيا ليلًا ونهارًا من قوم إلى قوم وعَوده إلى العرش في كل لحظة على قولهم ونـزوله بها إلى السماء الدنيا ولا يقول ذلك ذو لب وتحصيل.

الثالث: أن القائل بأنه فوق العرش وأنه ملأه كيف تسعه سماء الدنيا وهي بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة فيلزم عليه أحد أمرين إما اتساع في سماء الدنيا كل ساعة حتى تسعه أو تضاؤل الذات المقدسة عن ذلك حتى تسعه بزعمه ونحن نقطع بانتفاء الأمرين.

إذا ثبت ذلك فقد ذهب جماعة من السلف إلى السكوت عن المراد بذلك النـزول مع قطعهم بأن ما لا يليق بجلاله تعالى غير مراد وتنـزيهه عن الحركة والانتقال، وقسم من العلماء قالوا المراد بالنـزول نزول الملك بأمر الله لأنك تقول قطع الأمير يد اللص ولا يكون الأمير بنفسه قد أمسك السكين وجز المكان إنما المعنى أن يد اللص قطعت بأمر الأمير فتقول قطع الأمير يد اللص وبنى الأمير بيتا وقد لا يكون حمل حجرًا واحدًا فيه إنما معناه بُـني

---

(١) **إيضاح الدليل**، ابن جماعة، (١/ ١٦٤).

بأمره، كذلك ينـزل ربنا أي ينـزل الملك بأمر ربنا».

قال الإمام القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ١٧﴾[1]: «وخص السحَر بالذِّكر لأنه مظان القبول ووقت إجابة الدعاء إلى أن قال قلت أصح من هذا ما روى الأئمة عن النبي ﷺ قال: «ينـزل الله عز وجل إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول فيقول أنا الملك أنا الملك من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له فلا يزال كذلك حتى يطلع الفجر»، وفي رواية: «**حتى ينفجر الفجر**»[2] وهذا لفظ مسلم.

وقد اختلف في تأويله وأولى ما قيل فيه ما جاء في كتاب النسائي مفسرًا عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا قال رسول الله ﷺ: «**إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر مناديا فيقول هل من داع يستجاب له هل من مستغفر يغفر له هل من سائل يعطى**» صححه أبو محمد عبد الحق، وهو يرفع الإشكال ويوضح كل احتمال وأن الأول من باب حذف المضاف أي ينـزل مَلك ربنا فيقول.

وقد روي: يُـنْـزِل بضم الياء وهو يبين ما ذكرنا، وبالله توفيقنا وقد أتينا على ذكره في الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى».

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري[3]: «قوله: «**ينـزل ربنا إلى السماء الدنيا**» استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو وأنكر ذلك الجمهور

---

(١) **سورة ءال عمران**، الآية ١٧.

(٢) **صحيح مسلم**، مسلم، باب الترغيب في الدعاء والذكر في ءاخر الليل، (١/ ٥٢١).

(٣) **فتح الباري**، ابن حجر، (١٣/ ٤٧).

لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز، تعالى الله عن ذلك.

وقد اختلف في معنى النـزول على أقوال: فمنـهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتـزلة وهو مكابرة، والعجب أنهم أولوا ما في القرءان من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث إما جهلًا وإما عنادا، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنا به على طريق الإجمال منـزهًا الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم، ومنـهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب، ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من أنواع التحريف، ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريبًا مستعملًا في كلام العرب وبين ما يكون بعيدًا مهجورًا فأول في بعض وفـوض في بعـض وهو منقول عن مالك وجـزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد، قال البيهقي: وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يَـرد ذلك عن الصادق فيصار إليه، من الدليل على ذلك اتفاقـهم على أن التأويل المعين غير واجب فحينئذ التفويض أسلم».

وقال الشيخ محمود خطاب السبكي[(١)]: «والنصوص في ذلك إثبات التأويل وصرف النصوص عن ظاهرها على أن السلف والخلف مجمعون على صرف حديث النزول عن ظاهره وأن الله منزه عن النزول بذاته لأن هذا من سمات الحوادث ومنافٍ لعموم قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ ۝١١﴾[(٢)]،

---

(١) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص ١٦٣، ١٦٤).

(٢) **سورة الشورى**، الآية ١١.

وقوله ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1] و﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[2]، ومنه تعلم بطلان ما زعمه المجسمة كابن حامد وأبي يعلى وأضرابهما من أنه تعالى على العرش بذاته وينزل منه وينتقل إلى سماء الدنيا، وأن ما في مختصر الصواعق لابن القيم من أن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفرج بن الجوزي صرّحوا بأنه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا بذاته كذبٌ وافتراءٌ عليهم، فقد تقدم لك قول ابن الجوزي: إنه يستحيل على الله تعالى الحركة والنقلة والتغير، والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز النقلة، وأن النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان لا يجوز على الله تعالى، وأنه ردٌّ لما ذهب إليه ابن حامد وأبو يعلى، ومن نسب ذلك إلى الإمام أحمد فقد كذب عليه.

ومنه تعلم أيضًا كذب ما نسب في مختصر الصواعق إلى حماد بن زيد من قوله إن الله في مكانه يقرب من خلقه كيف يشاء، وعلى فرض ثبوته عنه فلا يصح التمسك به ولا اعتقاده لمنافاته قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۝١١﴾[3] وإجماع سلف الأمة وخلفها، فإن المكان يستلزم المماثلة والاحتياج وهما محالان في حق الله تعالى.

وكذا ما نسبه إلى ابن عبد البر من أن أهل السنة مجمعون على حمل المتشابهات على الحقيقة لا على المجاز فهو كذبٌ وافتراء، فها هي كلمتهم متفقة على أنهم مجمعون على صرف المتشابه عن ظاهره لقيام الأدلة القطعية

---

(١) سورة الإخلاص، الآية ١.

(٢) سورة الإخلاص، الآية ٤.

(٣) سورة الشورى، الآية ١١.

عقلية ونقلية على استحالة ظاهرها في حق الله تعالى.

ومثله ما زعمه ابن تيمية في كتابه «شرح حديث النزول» من أن إسحاق بن راهويه وعبد الله بن طاهر وجمهور المحدثين وأحمد بن حنبل يقولون إن الله ينزل إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، فإنه يلزم عليه إثبات المكان لله تعالى.

وقد ثبت بالدليل القاطع العقلي والنقلي كون الإلـه ليس في مكان، وإلا لزم انقسامه وكل منقسم مركب، وكل مركب ممكن، فكيف يصح نسبة ذلك إلى قادة الأمة، سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم.

ومنه تعلم بطلان قول ابن تيمية أيضًا في كتابه المذكور وهذا كلام سخيفٌ متناقض يدل على اضطراب عقل ابن تيمية: «والصواب المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه لا يزال فوق العرش ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى سماء الدنيا ولا يكون العرش فوقه». فإنه تمسكٌ بظواهر المتشابهات التي أجمع السلف والخلف على صرفها عن ظاهرها لمنافاته للأدلة القاطعة بتنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث. ومن تمسك بتلك الظواهر فهو مخالف لما أجمع عليه سلف الأمة وخلفها من وجوب صرفها عن ظاهرها ومائلٌ إلى التشبيه والتجسيم وزائغٌ عن طريق الحق، قال تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ۝٧﴾[1]، نعوذ بالله من زيغ العقيدة والضلال بعد الهدى ونسأله السلامة والتوفيق لما يحبه ويرضاه.

وقال أبو سليمان الخطابي في شرحه على البخاري عند شرح حديث

---

(١) سورة ءال عمران، الآية ٧.

النزول ما نصه[1]: «إن الحركة والانتقال من نعوت الحدث وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا».

وقال أيضًا[2] في شرحه على سنن أبي داود ردًّا على من وصف الله بالحركة: «والله سبحانه لا يوصف بالحركة لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون وكِلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين والله عز وجل مُتعالٍ عنهما ليس كمثله شيء».

قال البيهقي أيضًا في الأسماء والصفات[3]: «وأما الإتيان والمجيء فعلى قول أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه يُحْدِثُ اللهُ تعالى يوم القيامة فعلا يسميه إتيانًا ومجيئًا لا بأن يتحرك أو ينتقل فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء، وهذا كقوله عز وجل ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾[4] ولم يُرد به إتيانًا من حيث النقلة وإنما أراد إحداث الفعل الذي به خرب بنيانهم وخرَّ عليهم السقف من فوقهم فسمى ذلك الفعل إتيانًا وهكذا قال في أخبار النزول إن المراد به فعل يُحدثه الله عز وجل في سماء الدنيا كل ليلة يسميه نزولًا بلا حركة ولا نقلة تعالى الله عن صفات المخلوقين».

---

(١) **شرح السنة**، البغوي، (١٥/ ١٧٨).

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (٢/ ٤٨٩).

(٣) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (٢/ ٤٧٧).

(٤) **سورة النحل**، الآية ٢٦.

ونقل البيهقي عن الأشعري أنه قال في حديث النزول[1]: «إنه ليس حركة ولا نُقلة».

وقال القاضي البيضاوي ما نصه[2]: «لما ثبت بالقواطع العقلية أنه منزه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه، فالمراد دنو رحمته».

وقد أطال البيضاوي بذكر البراهين والأدلة الصريحة في أن الله عز وجل منزه عن صفات الحوادث من التحول والنزول وغير ذلك، وأن ما ورد مما يوهم ذلك في الآيات والأحاديث المتشابهة يفوض فيهم معناه إلى الله عز وجل مع اعتقاده أنه يستحيل عليه أن يتصف بصفة من صفات المخلوقات، وهذا هو مذهب السلف رضوان الله عليهم. واعتقاد أن الله عز وجل ينتقل أو يتحول كما تعتقده الشرذمة المجسمة فهو اعتقاد باطل وكفرٌ صراح، نعوذ بالله تعالى من الضلال والإضلال[3].

وقال الكرماني في شرح البخاري: «ينزل في بعضها يتنزل فإن قلت هو سبحانه وتعالى منـزه عن الحركة والجهة والمكان قلت هو من المتشابهات فإما التفويض وإما التأويل بنـزول ملك الرحمة». وهذا التأويل أخذه أهل السنة من رواية النسائي إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر مناديا فيقول هل من داع يستجاب له هل من مستغفر يغفر له هل من سائل يعطى.

---

(١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤٤٩).

(٢) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٥٩).

(٣) **إتحاف الكائنات**، محمود خطاب السبكي، (ص١٦٠).

قال الشيخ محمد السفاريني الحنبلي في كتاب «لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية» ما نصه[1]: «قال أهل التأويل إن العرب تنسب الفعل إلى من أمر به كما تنسبه إلى من فعله وباشره بنفسه قالوا والمعنى هنا إن الله تعالى يأمر ملكًا بالنـزول إلى السماء الدنيا فينادي بأمره، وقال بعضهم إن قوله: ينـزل راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته المقدس فإن النـزول كما يكون في الأجساد يكون في المعاني أو راجـع إلى الملَك الذي ينـزل بأمره ونهيه تعالى، فإن حمل النـزول في الأحاديث على الجسم فتلك صفة المـلَك المبعوث بذلك وإن حمل على المعنوي بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل سمى ذلـك نـزولًا من مرتبة إلى مرتبة فهي عربية صحيحة والحاصل أن تأويله على وجهين إما بأن المراد ينـزل أمره أو الملَك بأمره وإما أنه استـعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم، ونحو ذلك كما يقال نزل البائع في سلعته إذا قارب المشتري بعدما باعده وأمكنه منها بعد منعه، والمعنى هنا أن القرب في هذا الوقت أقرب إلى رحمة الله منه في غيره من الأوقات وأنه تعالى يُقبِلُ عليهم بالتحنن والعطف أي يلطف بهم ويرحمهم ويوفقهم للخير وليس معنى ذلك التأثر والانفعال النفساني لأن الله منزه عن كل ما كان من صفات المخلوقين في هذا الوقت بما يُلقيه في قلوبـهم من التنبيه والتذكير الباعِثَين لهم على الطاعة. وقد حكى ابن فورك أن بعض المشايخ ضبط رواية البخاري بضم أوله على حذف المفعول أي يُنـزل ملكًا قالوا ويقويه ما روى النسائي وغيره عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا قال رسول الله ﷺ: «**إن الله عز وجل يُمهل حتى يمضي شطر الليل الأول**

---

(١) **لوامع الأنوار البهية**، السفاريني، (١/ ٢٤٨).

ثم يأمر مناديًا يقول هل من داع يستجاب له هل من مستغفر يغفر له هل من سائل يعطى» قال القرطبي صححه عبد الحق، قالوا: وهذا يرفع الإشكال ويُـزيل كل احتمال والسنة يُفسر بعضها بعضا وكذا الآيات، قالوا: ولا سبيل إلى حمله على صفات الذات المقدس فإن الحديث فيه التصريح بتجدد النـزول واختصاصه ببعض الأوقات والساعات وصفات الرب جل شأنه يجب اتصافها بالقدم وتنـزيهها عن التجدد والحدوث، قالوا: وكل ما لم يكن فكان أو لم يثبت فثبت من أوصافه تعالى فهو من قبيل صفة الأفعال، قالوا: فالنـزول والاستواء من صفات الأفعال».

قال الحافظ النووي في شرحه على مسلم عند قوله «ينـزل ربنا» الحديث ما نصه[1]: «هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران للعلماء سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان ومختصرهما أن أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تـنـزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانـتـقـال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين أحدهما تأويل مالك بن أنس وغيره معناه تـنـزل رحمته وأمره وملائكته كما يقال: فعل السلطان كذا إذا فعله بأمره. والثاني

(١) **شرح النووي على مسلم**، النووي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها قولها فرضت الصلاة، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، (٦/ ٢٤).

أنه على الاستعارة ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف».

وقال البيهقي في الأسماء والصفات[1]: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا الهيثم بن خارجة ثنا الوليد بن مسلم قال سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه فقالوا أمروها كما جاءت بلا كيفية».

وقال القاضي ابن العربي في العارضة في شرحه على الترمذي: «واختلف الناس في هذا الحديث وأمثاله على ثلاثة أقوال فمنهم من رده لأنه خبر واحد ورد بما لا يجوز ظاهره على الله وهم المبتدعة ومنهم من قبله وأمرَّه كما جاء ولم يتأوّله ولا تكلم فيه مع اعتقاده أن الله ليس كمثله شيء ومنهم من تأوله وفسره وبه أقول لأنه معنى قريب عربي فصيح، أما إنه قد تعدى إليه قوم ليسوا من أهل العلم بالتفسير فتعدوا عليه بالقول بالتكثير قالوا في هذا الحديث دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سمٰوات قلنا هذا جهل عظيم وإنما قال ينزل إلى السماء ولم يقل في هذا الحديث من أين ينزل ولا كيف ينزل فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته بل ذلك عبارة عن مَلَكه الذي ينزل بأمره ونهيه، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني فإن حملته في الحديث على الحسي فتلك صفة الملَك المبعوث بذلك وإن حملته على المعنوي بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولا عن مرتبة إلى مرتبة فهي عربية صحيحة».

---

(١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (٢/ ٤٨٨).

قال الشاعر:

«في مسلم يروى حديث الجاريهْ ... استمسكت به الذئاب الضاريهْ
نـــراه لاضـطـرابـه معلولا ... وإنـــه يـخـالِـفُ الأصـــولا
وفـيـه ســوداء مـن الـجـواري ... جـاءَ امـرؤ بها إلـى المختارِ
قـال لها الـرسـول أيـن اللهُ ... ولـــم يـــرد مـقـره حـاشـاه
يسألها عن قـدر ذي الجلال ... أدركـــت الـمـراد بـالـسـؤال
أجابت الـرسـولَ: في السماءِ ... والـلـه شـىء ليس كالأشياءِ
عـن المكانةِ الـجـوابُ كانا ... ولـــم تـــرد بقولها المكانا
أي قـدره عـالٍ عظيمُ الشان ... قـال لها أنـت على الإيـمـانِ
ظـاهـرهُ مستمسك المحرومِ ... مــن نعمة الـتـنـزيـه للقيوم
وإن كــل مـسـلـم لـيـحـسِـمُ ... يقينه بكفر مـن يُـجَـسِّـمُ».

ومما يجب الحذر منه ما وجد في حاشية كتاب الدشتي المسمى «إثبات الحد لله»(١): «إجماع السلف في القرون الثلاثة المفضلة على عود الضمير إلى الله تعالى» والعياذ بالله تعالى، وذلك بعد إيرادِ حديثٍ لم يصح عن رسول الله ﷺ وهو ما نُسب إلى عبد الله بن عمر فيما قيل أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تقبّحوا الوجه، فإن الله خلق بني ءادم على صورة الرحمن».

(١) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص٢٢٩).

قلتُ: الصحيح ما رواه البخاري[1] ومسلم[2] في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلق الله آدم على صورته**».

وللناس في هذا مذهبان كما ذكر ذلك ابن الجوزي[3] رحمه الله:

أحدهما: السكوت عن تفسير.

والثاني: الكلام في معناه، واختلف أرباب[4] هذا المذهب في الهاء على من تعود على ثلاثة أقوال:

أحدها: تعود على بعض بني آدم، وذلك أن النبي ﷺ مر برجل يضرب رجلا وهو يقول: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، فقال: «**إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته**». قالوا: وإنما اقتصر بعض الرواة على بعض الحديث فيحمل المقتصر على المفسر قالوا: فوجه من أشبه وجهك يتضمن سب الأنبياء والمؤمنين. وإنما خص آدم بالذكر، لأنه هو الذي ابتدأت خلقة وجهه على هذه الصورة التي احتذي عليها من بعده، وكأنه نبه على أنك سببت آدم وأنت من أولاده وذلك مبالغة في زجره، فعلى هذا تكون الهاء كناية عن المضروب، ومن الخطأ الفاحش أن ترجع إلى الله عز وجل بقوله: ووجه من أشبه وجهك فإنه إذا نسب إليه شبه سبحانه وتعالى كان تشبيها صريحا.

---

(١) **صحيح البخاري**، البخاري، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، (٥/ ٢٢٩٩)، الحديث ٥٨٧٣.

(٢) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْئِدَتُهُمْ مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ، (٨/ ١٤٩)، الحديث ٧٣٤٢.

(٣) **دفع شبه التشبيه**، ابن الجوزي، (ص١٤٤ ١٤٧).

(٤) أي أصحاب.

وفي صحيح مسلم[1] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا قاتل أحدكم فليتق الوجه، فإن الله تعالى خلق آدم على صورته**».

القول الثاني: أن الهاء كناية عن اسمين ظاهرين، فلا يصح أن يضاف إلى الله عزَّ وجل لقيام الدليل على أنه ليس بذي صورة، فعادت إلى آدم، ومعنى الحديث: إن الله خلق آدم على صورته التي خلقه عليها تامًّا لم ينقله من نطفة إلى علقة كبنيه هذا مذهب أبي سليمان الخطابي، وقد ذكره ثعلب في أماليه.

القول الثالث: أنها تعود إلى الله تعالى، وفي معنى ذلك أن تكون أن تكون صورة مِلْكٍ، لأنها فعله وخلقه، فتكون إضافتها إليه من وجهين:

أحدهما: التشريف بالإضافة كقوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴿١٢٥﴾﴾[2].

والثاني: لأنه ابتدعها على غير مثال سابق. وقد روي هذا الحديث فيما قيل من طريق ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تقبح الوجه فإن آدم خلق على صورة الرحمن**».

وهذا الحديث فيه ثلاثة علل:

أحدها: أن الثوري والأعمش اختلفا فيه فأرسله الثوري ورفعه الأعمش.

والثاني: أن الأعمش كان يدلس فلم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت.

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، (٨/ ٣٢)، الحديث ٦٨٢١.

(٢) **سورة البقرة**، الآية ١٢٥.

والثالثة: أن حبيبًا كان يدلس فلم يعلم أنه سمعه من عطاء.

وهذه أدلة توجب وَهْنًا في الحديث ثم هو محمول على إضافة الصورة إليه مِلْكًا.

وقد ذهب أبو محمد بن قتيبة في هذا الحديث إلى مذهب قبيح فقال: لله صورة لا كالصور فخلق آدم عليها، وهذا تخليط وتهافت لأن معنى كلامه: إن صورة آدم كصورة الحق والعياذ بالله.

وقال القاضي أبو يعلى المجسم: «يطلق على الحق تسمية الصورة لا كالصور كما أطلقنا اسم ذاته»، وهذا تخليط لأن الذات بمعنى الشىء، وأما الصورة فهي هيئة وتخاطيط وتأليف، وتفتقر إلى مصور ومؤلف وقول القائل لا كالصور، نقض لما قاله، وصار بمثابة من يقول: «جسم لا كالاجسام»، فإن الجسم ما كان مؤلفا، فإذا قال: «لا كالاجسام» نقض ما قال، وقد تقدمَ بيان ذلك.

وأختم ردّي هذا بقولي لأتباع الدشتي إذ الدشتي مات سنة (٦٦٥هـ)، وله من الله ما يستحق: يا من خلق الله فيكم عقولًا لتميِّزوا بها بين الحقِّ والباطل: ما حكم من يقول عن الله بأنَّ له طولًا يبلغ ستين ذراعًا؟ لا شكَّ تكفرونه، فإن أكملتم ما رواه مسلم[١] عن أبي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُّونَ ذراعًا**[٢]»، فإلى من ترجع

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْئِدَتُهُمْ مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ، (٨/ ١٤٩)، الحديث ٧٣٤٢.

(٢) وفي هذا نقضٌ لنظرية داروين الفاسدة التي يقول فيها: «إنَّ الإنسان أصله قردٌ» والعياذ بالله من هذا الكفر الصراح، فقد أفاد هذا الحديث أن ءادم عليه السلام خُلِقَ من أول مرةٍ إنسانًا لا أمَّ ولا أب له، خُلِق من أديم الأرض.

الهاء؟ فإن أرجعتموها إلى الله فقد جعلتموه جسمًا ذا طولٍ ومقياس والعياذ بالله، وإن أرجعتموها إلى ءادم فقد وافقتمونا، والله الموفق للصواب.

أخي القارئ، تقدَّم البيان بأنَّ كلام الله تعالى لا تناقض فيه، وكذلك كلامُ رسوله محمد ﷺ، سفيرُ الله، الذي قال الله فيه ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1]، فلا يجوز الخطأ عليه ﷺ في الحكم الشرعي وأما الخطأ في غير التشريع فجائز عليه في الأمور الدنيوية مثل الذي ورد في تأبير النخل. كذلك لا يجوز عليه الخطأ في إخباره بأن كذا فيه شفاء كقوله عليه السلام لرجل استطلق بطن أخيه: «**اسقه عسلا**»، فإن تجويز الخطأ عليه في مثل ذلك فيه نسبة ما يضر الأمة إليه ﷺ.

قال بدر الدين الزركشي في كتابه «تشنيف المسامع»[2]: «إذا جوّزنا الاجتهاد على النبي ﷺ فالصواب أنه لا يخطىء اجتهاده، وهذا هو الحق».

وقال العلامة ابن أمير الحاج في كتابه «التقرير والتحبير»[3] ما نصه: «وقيل بامتناعه أي جواز الخطأ على اجتهاده نقله في الكشف وغيره عن أكثر العلماء، وقال الإمام الرازي والصفي الهندي إنّه الحق وجزم به الحليمي والبيضاوي وذكر السبكي أنّه الصواب وأنّ الشافعي نصّ عليه في مواضع من الأم لأنّه أولى بالعصمة من الخطأ من الإجماع لأنّ عصمته أي الإجماع عن الخطأ لنسبته إليه أي إلى النبي ﷺ وللزوم جواز الأمر باتباع الخطأ لأننا مأمورون باتباعه ﷺ بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى

(١) **سورة النجم**، الآية ٣ ـ ٤.

(٢) **تشنيف المسامع**، الزركشي، (٤/ ٥٧٩).

(٣) **التقرير والتحبير**، ابن أمير الحاج، (٦/ ٨٤).

﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ۝٣١﴾[1] إلى غير ذلك».

قال ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله**»[2]، وفي رواية «**إلا النبي**» فهذا صريح في أن الرسول لا يخطئ في اجتهاده كما يخطئ أفراد الأمة.

فإذًا كلام رسول الله ﷺ لا تناقض فيه، فلا يناقض بعضه بعضًا.. وكما أنَّ كتاب الله فيه ءاياتٌ متشابهات، كذلك أحاديث رسول الله ﷺ فيها أحاديث متشابهة.



(١) **سورة ءال عمران**، الآية ٣١.

(٢) ويستثنى من ذلك إجماع الأمة فإنه لا يكون خطأ لدليل حديث ءاخر «لا تجتمع أمتي على ضلالة» رواه الترمذي في سننه وغيره.

الفصل الرابع
مدح الأشاعرة والماتريدية

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٥٤﴾[١].

فإنه قد جاء في تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرءان»[٢] ما نصه: «روى الحاكم أبو عبد اللّه في «المستدرك» بإسناده: أنّ النّبيّ ﷺ أشار إلى أبي موسى الأشعريّ لما نزلت هذه الآية فقال: «**هم قوم هذا**»[٣]، قال القشيريّ: فأتباع أبي الحسن من قومه، لأنّ كلّ موضع أضيف فيه قومٌ إلى نبيّ أريد به الأتباع».

وجاء في تفسير الطبري «جامع البيان في تفسير القرءان»[٤]: «حدّثنا محمّد ابن المثنّى قال: ثنا محمّد بن جعفر، قال: ثنا شعبة عن سماك بن حرب عن عياض الأشعريّ قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٥] قال: أومأ

---

(١) **سورة المائدة**، الآية ٥٤.

(٢) **الجامع لأحكام القرءان**، القرطبي، (٦/ ٢٢٠).

(٣) **المعجم الكبير**، الطبراني، (١٧/ ٣٧١).

(٤) **جامع البيان في تفسير القرءان**، الغزنوي، (٦/ ١٨٣).

(٥) **سورة المائدة**، الآية ٥٤.

رسول اللّه ﷺ إلى أبي موسى بشيءٍ كان معه فقال: «**هم قوم هذا**».

حتى في تفسير ابن كثير تلميذ ابن تيمية جاء فيه: «وقال ابن أبى حاتم حدّثنا عمر بن شبّة حدّثنا عبد الصّمد يعني ابن عبد الوارث حدّثنا شعبة عن سماك سمعت عياضًا يحدّث عن أبي موسى الأشعريّ قال لما نزلت: «فسوف يأتي الله بقومٍ يحبّهم ويحبّونه»، قال رسول اللّه ﷺ: «هم قوم هذا» ورواه ابن جرير من حديث شعبة بنحوه.

وأخرج الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»[١] والحاكم في المستدرك أنه لما نزلت هذه الآية أشار النبي ﷺ إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: «هم قوم هذا»[٢].

وقال الحافظ البيهقي: «وذلك لما وجد فيه من الفضيلة الجليلة والمرتبة الشريفة للإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو من قوم أبي موسى وأولاده الذين أوتوا العلم ورزقوا الفهم مخصوصًا من بينهم بتقوية السنة

---

(١) وقد ذكر ابن عساكر في كتابه المذكور أبوابًا عديدةً مدح فيها الأشاعرة بالعموم والشيخ أبي الحسن الأشعري بالخصوص، فذكر في الباب الأول تسمية أبي الحسن الأشعري ونسبه، وتضمن الباب الثاني ما روي عن النبي ﷺ من بشارته بقدوم أبي موسى، وجاء الباب الثالث بتبيان ما رُزق أبو الحسن من شرف الأصل، ثم ذكر المصنف رحمه الله في الباب الرابع ما اشتهر به أبو الحسن رضي الله من العلم، وجاء الخامس بذكر ما عرف به أبو الحسن من الاجتهاد في العبادة.. إلى غير ذلك من الأبواب والفصول، فلينظرها من شاء.

(٢) قال ابن عساكر رحمه الله: «فالأشعريون بالفقه في زمن رسول الله ﷺ موصوفون، وبالعلم عند الأعلام من الصحابة رضي الله عنهم معروفون، وأشهرهم بالفقه والعلم في ذلك الزمان: أبو موسى الأشعري جد الإمام أبي الحسن، وكفاه بذلك عند العلماء شرفًا وفضلا. وما أسعد من كان أبو موسى له سلفًا وأصلا، فالفضل من ذلك الوجه أتاه». **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، ابن عساكر، (١/ ٧٩).

وقمع البدعة بإظهار الحجة ورد الشبهة»[1].

وذكر الإمام البخاري في صحيحه في باب «قدوم الأشعريين وأهل اليمن» وقال أبو موسى عن النبي ﷺ: «**هم مني وأنا منهم**». أي محبّتي لهم كاملة، ومحبّتهم لي كاملة.

هذا مدح الأشاعرة في الكتاب والسنة المطهّرة، فالإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه هو من أحفاد الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وأرضاه، والسلطان صلاح الدين الأيوبي رضي الله عنه هو أشعري المعتقد كما سنبيّن.

أما مدح الماتريدية، فقد روى الإمام أحمد في مسنده والحاكم وصححه ووافقه على تصحيحه الذهبي، أن رسول الله ﷺ قال: «**لتفتحنّ القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش**»[2]. ولقد فتحت القسطنطينية بعد ثمانمائة عام فتحها السلطان محمد الفاتح الماتريدي رضي الله عنه وأرضاه ونفعنا به، وكان سنيًّا يعتقد أن الله موجود بلا مكان، ويحب الصوفية الصادقين ويتوسل بالنبي ﷺ.

والأشاعرة والماتريدية فرقة واحدة في العقيدة ولذلك صح لنا أن نقول: الأشعري ماتريدي، والماتريدي أشعري.

ونحن نحمد الله تعالى على هذه العقيدة السنية التي نحن عليها والتي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بإحسان، والتي مدح

---

(١) **تبيين كذب المفتري**، ابن عساكر، (ص٥٠).

(٢) **مسند أحمد**، أحمد، (٤/ ١٩٦).

الرسول ﷺ معتنقها.

وعلى هذا الاعتقاد مئات الملايين من المسلمين في الشرق والغرب تدريسًا وتعليمًا ويشهد بذلك الواقع المشاهد، ويكفي لبيان حقّية هذا كون الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان على هذه العقيدة، فممن تبعهم بإحسان هؤلاء الحفاظ الذين هم رؤوس أهل الحديث الحافظ أبو بكر الإسماعيلي صاحب المستخرج على البخاري ثم الحافظ العالم المشهور أبو بكر البيهقي ثم الحافظ الذي وصف بأنه أفضل المحدثين بالشام في زمانه ابن عساكر، كان كل واحد من هؤلاء علمًا في الحديث في زمانه، ثم جاء من هو على هذا المنوال الحافظ الموصوف بأنه أمير المؤمنين في الحديث أحمد بن حجر العسقلاني، فمن حقّق عرف أن الأشاعرة والماتريدية فرسان ميادين العلم والحديث وفرسان ميادين الجهاد والسنان.

يكفي أن منهم مجدّد القرن الرابع الهجري الإمام أبو الطيب سهل بن محمد الصّعلوكي وأبو الحسن الباهلي[1] وأبو بكر بن فورك وأبو بكر الباقلاني وأبو إسحاق الأسفراييني والحافظ أبو نعيم الأصبهاني والقاضي عبد الوهاب المالكي والشيخ أبو محمد الجويني وابنه إمام الحرمين والحافظ الدارقطني والحافظ الخطيب البغدادي والأستاذ أبو القاسم القشيري وابنه أبو نصر والشيخ أبو إسحاق الشيرازي ونصر المقدسي والغزالي والفراوي وأبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي وقاضي القضاة الدامغاني الحنفي وأبو الوليد الباجي المالكي والإمام السيد أحمد الرفاعي الكبير وابن السمعاني والقاضي

---

(١) ورد عن أبي الحسن الباهلي أنه قال: «كنت أنا في جنب الشيخ الأشعري كقطرة في جنب بحرٍ». **تبيين كذب المفتري**، ابن عساكر، (١/ ١٢٦).

عياض المالكي[1] والحافظ السِّلفي والنووي وفخر الدين الرازي والعز بن عبد السلام وأبو عمرو بن الحاجب المالكي والحافظ ابن دقيق العيد وعلاء الدين الباجي وقاضي القضاة تقي الدين السبكي والحافظ العلائي والحافظ زين الدين العراقي وابنه الحافظ ولي الدين والحافظ مرتضى الزبيدي الحنفي والشيخ زكريا الأنصاري والشيخ بهاء الدين الرواس الصوفي ومفتي مكة أحمد زيني دحلان ومسند الهند ولي الله الدهلوي ومفتي مصر الشيخ محمد علّيش المالكي المشهور وشيخ الجامع الأزهر عبد الله الشرقاوي.

ومن علماء طرابلس الشيخ المشهور أبو المحاسن القاوقجي نقطة البيكار في أسانيد المتأخرين والشيخ الصالح حسين الجسر والشيخ عبد القادر الأدهمي والشيخ محمد رشدي الميقاتي والشيخ عبد المجيد المغربي والشيخ عبد القادر الزعبي والشيخ عبد الفتاح الزعبي والشيخ إبراهيم الحسيني والشيخ عبد القادر الشلبي والشيخ مصطفى وهيب البارودي والشيخ عبد الكريم عويضة والشيخ محمد كامل البابا والشيخ رامز بن محمود الملك.

ومن مشايخ بيروت الشيخ عبد اللطيف فتح الله مفتي بيروت والشيخ عبد الباسط الفاخوري مفتي بيروت والشيخ المحدث محمد بن درويش

---

(١) أثنى القاضي عياض على أبي الحسن الأشعري فقال ما نصه: «صنّفَ لأهل السنة التصانيف، وأقام الحجج على إثبات السنة، وما نفاه أهل البدع من صفات الله تعالى ورؤيته وقدم كلامه وقدرته.. تعلّق بكتبه أهل السنة وأخذوا عنه، ودرسوا عليه، وتفقهوا في طريقه، وكثر طلبته وأتباعه، فأهل السنة من أهل المشرق والمغرب بحججه يحتجون وعلى منهاجه يذهبون، وقد أثنى عليه غير واحد منهم، وأثنوا على مذهبه وطريقته». **ترتيب المدارك**، القاضي عياض، (٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٦).

الحوت وابنه عبد الرحمن نقيب أشراف بيروت والشيخ مصطفى نجا مفتي بيروت والشيخ رجب محمد جمال الدين الشافعي والشيخ عمر محمد الأنسي.

ومن مشايخ الحجاز الشيخ السيد إسحاق بن عقيل عزوز الحسيني والمحدث الشيخ محمد ياسين الفاداني والسيد محمد أمين كتبي والشيخ محمد طاهر الكردي المكي والشيخ محمد المشاط المالكي المكي والسيد علوي بن عباس المالكي الحسني والشيخ محمد العربي التباني.

ومن مشاهير مشايخ الشام والعراق ومصر المحدث الكبير الشيخ بدر الدين الحسني والشيخ علي الدقر الدمشقي والولي الكبير أحمد الحارون والقطب الفقيه الشيخ رسلان الدمشقي والقطب الغوث السيد عبد القادر الجيلاني الحسني وأبو الحسن الشاذلي والقطب الغوث السيد أحمد البدوي ومفتي سوريا أبو اليسر عابدين والقاضي الجليل ابن فرحون المالكي(١).

---

(١) وقد أثنى ابن فرحون على أبي الحسن الأشعري قائلًا: «كان مالكيًّا، صنّف لأهل السنة التصانيف وأقام الحجج على إثبات السنن وما نفاه أهل البدع.. فأقام الحجج الواضحة عليها من الكتاب والسنة والدلائل الواضحة العقلية، ودفع شبه المعتزلة ومن بعدهم من الملحدة، وصنف في ذلك التصانيف المبسوطة التي نفع الله بها الأمة، وناظر المعتزلة وظهر عليهم، وكان أبو الحسن القابسي يثني عليه، وله رسالة في ذكره لمن سأله عن مذهبه فيه أثنى عليه وأنصف، وأثنى عليه أبو محمد بن أبي زيد وغيره من أئمة المسلمين». **الديباج المذهب**، ابن فرحون، (١/ ١١٢).
هذا وقد أثنى عليه الكثير من أئمة وفقهاء الإسلام، فقد قال ابن خلّكان فيه: «هو صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب السّنة». **وفيات الأعيان**، ابن خلّكان، (٣/ ٢٨٤).
وكذا ابن خلدون قال فيه: «.. إلى أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعري، وناظر بعض مشيختهم أي المعتزلة في مسائل الصلاح والأصلح، فرفض طريقتهم، وكان على رأي عبد الله بن سعيد بن كلّاب، وأبي العبّاس القلانسي والحارث المحاسبي من أتباع السّلف، وعلى طريقة السّنة». **مقدمة ابن خلدون**، ابن خلدون، (ص٨٥٣). =

ومن مشايخ المغرب أبو مدين الغوث وعبد السلام بن مشيش وعبد السلام الأسمر.

ومن مشاهير علماء ومشايخ بلاد العجم واليمن أبو الفتح الشهرستاني، والإمام أبو بكر الشاشي القفال وأبو علي الدقاق النيسابوري والشيخ عبد القادر الرافعي والحاكم النيسابوري صاحب المستدرك والشيخ محمد بن منصور الهدهدي والشيخ أبو عبد الله محمد السنوسي والشيخ محمد بن علان الصديقي الشافعي والعلامة علوي ابن طاهر الحضرمي الحداد والعلامة المحقق الحبيب بن حسين بن عبد الله بلفقيه وجميع السادة الحضارمة من ءال علوي والسقاف والجنيد البغدادي والعيدروس، وشافعي العصر رفاعي الأوان الشيخ الفقيه المحدث عبد الله الهرري المعروف بالحبشي، وغيرهم من أئمة الدين كثيرٌ لا يحصيهم إلا الله.

ومنهم الوزير المشهور نظام الملك والسلطان العادل العالم المجاهد صلاح الدين الأيوبي طارد الصليبيين من القدس رحمه الله فإنه أمر أن تذاع أصول العقيدة على حسب عبارات الأشعري على المنائر قبل أذان الفجر،

= وقد قال كمال الدين البياضي رحمه الله في مدح أبي منصورٍ الماتريدي ما نصه: «الماتريدي مفصّلٌ لمذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه، المظهرين لمذهب أهل السنَّة، فلم يخلُ زمانٌ من القائمين بنصرة الدين وإظهاره». **إشارات المرام من عبارات الإمام**، البياضي، (ص٢٣).

وقال الأدنروي عنه أيضًا: «إمام الهدى والدين، كان إمام المتكلمين، ومصحّح عقائد المسلمين، نصره الله بالصراط المستقيم، فصار في نصرة الدين القويم، تفقّه عليه الحكيم السّمرقندي وفقهاء ذاك العصر». **طبقات المفسرين للأدنروي**، الأدنروي، (١/ ٦٩).

وزاد الزبيدي قائلًا: «وليعلم أن كلًّا من الإمامين أبي الحسن وأبي منصور رضي الله عنهما وجزاهما عن الإسلام خيرًا لم يبتدعا من عند رأيهما رأيًا، ولم يشقّا مذهبًا، وإنما هما مقرّران لمذهب السّلف، مناضلان عما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، وناظر كلٌّ منهما ذوي البدع والضلالات حتى انقطعوا وولّوا منهزمين». **إتحاف السّادة المتقين**، الزبيدي، (٢/ ٧).

وأن تعلم المنظومة التي ألفها له ابن هبة الله المكي للأطفال في الكتاتيب، ومنهم الملك الكامل الأيوبي هازم الصليبيين في دمياط والسلطان الأشرف خليل بن منصور سيف الدين قلاوون طارد الصليبيين من بلاد الشام، بل وكل سلاطين المماليك وكذا سائر السلاطين العثمانيين الذين ذبّوا عن المسلمين وحموا حمى الملّة قرونًا متتالية.

وليس مرادنا بما ذكرنا إحصاء الأشاعرة فمن يحصي نجوم السماء أو يحيط علمًا بعدد رمال الصحراء؟

ومثلهم في العقيدة الحقة الماتريدية أتباع إمام أهل السنة أبي منصور الماتريدي رضي الله عنه.

فالأشعرية والماتريدية هم أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية. فوا عجبًا كيف ينقل الدشتي قصيدةً لأبي عبد الله الحسين بن عبد الملك يذمُّ فيها الأشاعرة ويكفرهم ويصفهم بأنهم زنادقة[1] والعياذ بالله تعالى.



(١) المسمى **إثبات الحد لله**، الدشتي، (ص٢٦٧، ٢٦٨).

الفصل الخامس
مصوّرات لبعض المواضع الشنيعة من كتاب الدشتي وأتباعه الوهابية

إثبات الحد لله عز وجل

وبأنه قاعد وجالس على عرشه

صنفه

أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي

المتوفى سنة (٦٦٥هـ)

ويذيله

الرد على منكر الحد

من كلام ابن تيمية

(٧٢٨هـ)

من كتابه: بيان تلبيس الجهمية

قدم له وعلق عليه

أبو معاذ مسلط ابن بندر العتيبي — أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

صورة غلاف كتاب الدشتي

قال ابن تيميّة (٧٢٨هـ)

وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنّهم قالوا: (للّه حدّ)،

وأن ذلك لا يعلمه غيره،

وأنّه مُباين لخلقه،

وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنّة مُصنفات. اهـ

[«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٩٠)]

يقول مثل هذا القول إلَّا عن [علم] بيِّن، والكذب على الله ﷻ أعظم من الكذب على رسوله ﷺ، وأقل ما في هذه الآثار: أن السَّلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم أن صالحي البشر أفضل من الملائكة من غير نكيرٍ منهم لذلك، ولم يخالف أحدٌ منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقرِّ عندهم.

- وقال في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨) وهو يتكلم عن أثر كعب الأحبار وفيه نسبة الثقل لله تعالى: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصَّحابة ﷺ، ورواية أهل الكتاب التي ليست عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم مِن أجلّ الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، فلو كان هذا القول مُنكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدّثوا به على هذا الوجه .. اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله كما في «مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٨٣) وهو يتكلّم عن حديث جابر ﷺ: «**يحشرُ الناسُ يومَ القيامةِ، أو قال: العباد عُراةً غُرلًا بُهمًا، قال: قلنا: وما بهمًا، قال: ليسَ معهم شيءٌ، ثم يُناديهم بصوتٍ يسمَعُه مِن قُربٍ: أنا الملكُ، أنا الدَّيَّان ..**» الحديث.

ورواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة»، والطبراني في «المعجم»، و«السُّنة»، وأبو بكر ابن أبي عاصم في «السُّنة» مُحتجِّين بهم، فمن الناس سوى هؤلاء

الأعلام سادات الإسلام، ولا التفات إلى ما أعلّه به بعض الجهمية ظُلمًا منه، وهضمًا للحقِّ .. ورواه أئمة الإسلام في كتبِ السُّنةِ، وما زالَ السَّلف يروونه، ولم يُسمع مِن أحدٍ مِن أئمة السُّنة أنكره، **حتى جاءت الجهمية فأنكرته، ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك**... إلخ.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم عن أثر لكعب الأحبار رَحِمَهُ اللَّهُ وفيه إثبات العلو لله تعالى: وهب أن المعطِّل يُكذِّب كعبًا ويرميه بالتجسيم، فكيف حدَّث به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير منكرين ؟ اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]

- وقال الذهبي في «العرش» (٢/ ١٢١) في حديث عُمر رضي الله عنه: «**إذا جلس الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ على الكُرسي**»:

فإن كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد ابن حنبل، وغيرهم، ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذِّين هم سُرج الهدى، ومَصابيح الدُّجى، **قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدّثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمَن نحن حتى نُنكره، ونتحذلق عليهم ؟!، بل نؤمن به، ونكل علمه إلى الله عَزَّ وَجَلَّ. اهـ**

قلت: وقوله: (نَكِلُ عِلْمَه) أي كيفيته، وإلَّا فالمعنى معلوم، والإثبات واجب، وللذهبي تعليقات على بعض نصوص الصفات يفهم منها التفويض المحدث المبتدع، وقد تكلمت عن ذلك في كتابي: «الاحتجاج

بالآثار السلفية» (فصل في بعض الأمثلة للقائلين بتفويض معاني نصوص الصفات) (ص ٣٠٤).

ورَحِمَ اللهُ الشيخ ابن سَحمان إذ علَّقَ على هذا الكلام بقوله: (**فإذا ثبت هذا عن أئمة أهل الإسلام، فلا عبرة بمن خالفهم من الطّغام أشباه الأنعام**). اهـ [«الضياء الشارق» (ص١٨٠)]

وإليك بعض ما ورد في إثبات جلوس الله تعالى على عرشه من أحاديث رسول الله ﷺ، ثم أقوال الصَّحابة ﷺ، ثم أقوال التابعين ومن تابعهم من أهل العلمِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، رجاء أن يكون في ذلك مقنعٌ لمن أراد السَّلامة والاتباع. والله المستعان.

المبحث الرابع:

ما رُوي عن رسول الله ﷺ في إثبات الجلوس

رُوِيَت فيه أحاديثُ كثيرة:

منها: ما هو صحيحٌ ثابتٌ تلقَّاه أهل السُّنة بالقبول، واحتجوا به في الـرَّدِّ على الجهمية مُنكرة الصِّفات.

ومنها: ما هو ضعيف؛ ولكن يُستأنس به في هذا الباب إذْ لـه أصـلٌ وشاهد من أحاديث أُخرى تشهد له.

ومن تلك الأحاديث:

١- حديث عُمـر بـن الخطـاب ﷺ، وفيـه قـول رسـول الله ﷺ: «**وإن كرسيه فوق السَّموات والأرض، وإنه يقعد عليه**».

وفي لفظٍ: «**إذا جلسَ الرَّبُّ ﷻ على كرسيه**».

[سيأتي تخريجه برقم (٣٦)]

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ الله في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤): .. **أكثر أهل السُّنة قبِلوه** .. ولـه طُـرُقٌ كثـيرة ثابتـة إلى سُـفيان، وإسرائيـل وغيرهما، وقد صنَّفَ أبو الحسن ابن الزَّاغوني جُزءًا في جمـع طُرقـه، والكلام عليه بما ينفي عن الله النَّقص والحدوث. اهـ

المبحث السادس:

أقوال التابعين ومَن بعدهم مِن أهل العلمِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في إثبات الجلوس والقعود للّه تعالى

١ و ٢- الحسن البصري (١١٠هـ)، وعكرمة (١٠٦هـ) رَحِمَهُمَاٱللَّهُ قالا في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: جالس. [سيأتي برقم (٤٨)]

٣ و ٤- محمد بن كعب (١٠٨هـ) حدَّث عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُمَاٱللَّهُ قال: إذا فرغَ الله من أهل الجنة والنار، أقبل في ظُللٍ من الغمام والملائكة .. إلى أن قال: حتى يستوي [أي الرب ﷻ] في مجلسه.

وفي لفظٍ: حتى ينتهي إلى مجلسه.

ذكر ذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]. [رواه ابن جرير (٢٣/ ٢١-٢٢) بإسناده من طريق تفسير ابن وهب، وغيره بإسناد جيد، وله شاهد من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ عند ابن مردويه في تفسير سورة البقرة آية (٢١٠) عند قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾

- قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٧١): (قيل: هذا غلط؛ لأن الحديث الذي رويناه غير موقوف على محمد بن كعب، وإنما رواه عن عمر بن عبد العزيز وهو من أعيان التابعين وعلمائهم.

«تنبيه»:

سُئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «لقاء الباب المفتوح» (اللقاء ١١/ سؤال ٤٥٠): عثمان الدرامي في رَدِّهِ على بشر المريسي أورد أن الاستواء يأتي بمعنى الجلوس، ما رأي فضيلتكم ؟

الجواب: الاستواء على الشيء في اللغة العربية يأتي بمعنى (الاستقرار)، و(الجلوس)، قال تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ والإنسان على ظهرِ الدَّابة جالس أم واقف ؟ هو جالس؛ لكن هل يصحّ أن نثبته في استواء الله على العرش ؟ هذا محل نظر؛ **فإن ثبت عن السَّلف أنهم فسَّروا ذلك بالجلوسِ: فهم أعلم منا بهذا**. اهـ

وقال أيضًا في «مجموع فتاوى والرسائل» (١/ ١٣٥): وأما تفسيره (بالجلوس) فقد نقل ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٠٣) عن خارجة بن مُصعب في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾، قوله: **(وهل يكون الاستواء إلّا بالجلوس)**، وقد ورد ذكر الجلوس في حديث أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا، والله أعلم. اهـ

قلت: فالشيخ لم ينكر تفسير الاستواء بالجلوس، وهو كالمتوقف في إثباته بسبب بعض الآثار المروية في هذا التفسير، وقد تقدم قوله:

(فإن ثبت عن السَّلف أنهم فسَّروا ذلك بالجلوسِ: فهم أعلم منا بهذا).

المبحث السَّابع:

إثبات المكان لله تعالى

من المسائل المتعلقة بعلو الرَّبِّ تعالى على خلقِه، واستوائه على عرشِه:

إثبات المكان لله تعالى كما دلت عليه النصوص الصَّحيحة الصَّريحة، وآثار السَّلف الصَّالح في القرون الثلاثة الأولى، وتبعهم عليه أهل السُّنة في كلِّ مكان وزمان.

وأغلب من صرَّح بنفي المكان لله تعالى هم نُفاة علو الرَّبِّ على خلقِه، واستوائه على عرشِه، من الجهمية وغيرهم من الذين يقولون: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)؛ يريدون بذلك نفي العلوِّ.

١- قال أبو حامد الغزالي في «المقصد الأسمى»: العليُّ هو الذي يعلو على خلقِه بقهرِه وقدرَتِه، ويستحيلُ وصفُه بارتفاعِ المكانِ؛ لأنه تعالى منزّهٌ عن المكان. اهـ

وقال (ص١٠٨) وهو ينتقص أهل السُّنة ويسخر بهم في إثباتهم لعلو الله تعالى على خلقة واستوائه على عرشه وإمرارهم الصفات كما جاءت: (لم يفهموا عظمة الله إلَّا بالمساحة، ولا علوًّا إلَّا بالمكان، ولا فوقية إلَّا به)، وقال: (والعجب من الحشوي الذي لا يفهم من فوق

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

حدثنا الشَّيخُ، الإمامُ، العالمُ، الحافظُ، المُفتي، مُوضِح المُشكِلات، أوحد زمانِهِ، سَيِّد الحُفَّاظ، المؤيّد بدينِ الله، الدَّاعي إلى الله، سَيف السُّنةِ والمسلمين، قامعُ المُبتدعين، ناصرُ الدِّين: أبو محمد محمود بن أبي القاسم بن بدران بن أيَّان الآنمي الدَّشْتي، قال:

الحمدُ لله الذي حبَّبَ إليَّ الإسلامَ والسُّنةَ والهُدى، وبغَّضَ إليَّ الضَّلالةَ والبدعَ والرَّدى، وكرَّهَ إليَّ الكُفرَ والفسوقَ والعصيانَ والهوى.

فسُبحان الذي خلقَ فسوَّى، وقدَّرَ فهدى، ورفَعَ السَّمواتِ العلى، وزيّنها بمصابيحِ الدُّجَى، وبَسَطَ الأرَضين السُّفلى، ومهَّدها واسِعة القرى، ثم بذاتِه [1] على العرشِ بالحدِّ استوى، وقبضَ قبضَةً مِن أديمِ

(١) صرَّح جمعٌ من أهل السُّنة بلفظة: بـ (ذاته) في إثبات الاستواء، ومنهم: عثمان الدَّارمي (٢٨٠هـ)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ)، وابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، وابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦ هـ)، وأبو عمر الطلمنكي (٣٩٩هـ)، ويحيى بن عمار (٤٢٢هـ)، وسعد الزنجاني (٤٧١هـ)، والسجزي (٤٤٤هـ)، والأنصاري الهروي (٤٨١هـ)، وغيرهم كثير من أهل السُّنة رَحِمَهُمُ اللهُ.

بل ونقل غير واحدٍ من أهل السُّنة إجماع السلف على إثبات هذه اللفظة، ومن ذلك: قول أبي نصر السِّجزي رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «الإبانة» فإنه قال: وأئمتنا: كالثوري، ومالك، والحمادين، وابن عيينة، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاتِهِ وأن علمه بكل مكان).

[«العلو» للذهبي (٢/ ١٢٩٠)]

وقول أبي إسماعيل الهروي: ولم تزل أئمة السلف تُصرح بذلك. =

[«اجتماع الجيوش» (ص١٧٦)]

وقال ابن القيم: وقال أئمة السُّنة: إنه بذاته فوق عرشه، وإن ذلك حقيقة لا مجاز. «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٤٥).

وسبب تصريح أهل السُّنة بهذه اللفظة؛ ما قاله ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: إن الجهمية لما قالوا: (بأن الاستواء مجازٌ)، صرَّحَ أهل السُّنة بأنه مستوٍ (بذاتِهِ) على العرش. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٠٢)]

فأئمة أهل السُّنة إنما نطقوا بها زيادة في البيان، وردًّا على أهل التعطيل في تلبيسهم على العامة أمر دينهم وعقيدتهم، فليست هذا العبارة من فضول الكلام الذي من حسن إسلام المرء تركه، كما قاله الذهبي في كتابه «العلو» (ص٢٣٦)، بعد ذكره لمن صرَّح بها من أئمة أهل السُّنة !!

وليست هذه العبارة من كيس الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ كما زعمه كذلك الذهبي بعد أن نقل كلامه السابق، فقد تعقَّبه فقال: هذا الذي نقله عنهم مشهور محفوظ سوى كلمة (بذاته) فإنها من كيسه .. إلخ.

ولهذا تعقبه الشيخ التويجري رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «إثبات علو الله ومباينته لخلقه» (ص ٣٢) فقال: قد تقدم ما حكاه أبو عمر الطلمنكي من الإجماع على أن الله تبارك وتعالى فوق السموات (بذاته)، مستو على عرشه كيف شاء، وقد نقله شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «شرح حديث النزول»، وأقرَّه على ذكر الذات، ونقله الذهبي في كتاب «العلو» قبل كلام السجزي بصفحتين، وأقرَّه على ذكر الذات، فلا وجه إذًا لاعتراضه على السجزي.

وقد ذكر هذه الكلمة عدد كثير من كبار العلماء، كما ذكر ذلك الذهبي في كتاب «العلو»، بعد ذكره لكلام ابن أبي زيد المالكي .. وذكر شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية عن علماء المالكية أنهم حكوا إجماع أهل السُّنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه، وفي هذا مع ما تقدم رد على اعتراض الذهبي على السجزي، وقد بيَّن الذهبي مراد العلماء من ذكر هذه الكلمة، وهو التفريق بين كونه تعالى على العرش، =

الـهُدى، وأَزِمَّةِ التُّـقى، وسلم تسليمًـا كثيرًا.

أما بعد،

فإن سائلاً سألني، وقال: (أُحِبُّ أن تجمعَ ما جاء في إثباتِ الحـدِّ لله تعالى)، ويعني بذلك: حدٌّ لا يَعلمه إلَّا الله.

وأما مَن زعمَ أن الله ﷻ حدًّا يعلَمُه غيرُه؛ فهو: ضالٌّ، مُضِلٌّ، مُبتدِعٌ.

فأجبتُ إلى ذلك، وجمعتُ في كتابي هذا شيئًا يسيرًا من مذهب علماءِ السَّلفِ وأئمتِهم، وما رُوي وصحَّ عـنهم، ومـا احتجُّـوا في ذلـك مـن الكتابِ والسُّنةِ، وما ذكروه في كتبهم وتصانِيفِهم.

منهم: الإمام عبد الله [٢/ ب] بن الـمُبارك، والإمام أبو عبدالله أحمد ابـن حنبــل [(١)]، وإسـحاقُ بـن رَاهويــه [(٢)]، وعثمـــانُ بـن سـعيد

وأما غير نبينا ﷺ؛ فقد قال ﷺ: « .. **إنكم لن تروا ربكم حتى تَـموتوا**».
[رواه أحمد (٥/ ٣٢٤)، والنسائي (٧٧٦٤)، وإسناده صحيح]

- قال البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة» (٥١): من زعم أنـه يـرى ربـه في دار الدنيا، فهو كافِرٌ بالله ﷻ. اهـ

(١) ابن محمد بن حنبل، توفي سنة: (٢٤١هـ) رحمه الله، وهو إمام أهل السُّنة والجماعة.
قال الشافعي رحمه الله: أحمد إمام في السُّنة.

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المـروزي، أبـو يعقـوب، المعـروف بابن راهويه، توفي سنة: (٢٣٨هـ) رحمه الله.
قال أحمد بن حنبل رحمه الله: مثل إسحاق يُسأل عنه ! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين. وقال: لا أعرف لإسحاق بالعراق نظيرًا.

أي أن هذه الآيات والأحادِيث تـدلُّ عـلى أن لله تعـالى حـدًّا، والله أعلمُ بحدِّه.

٩- **حدثنا** أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهَرِ الصَّرِيْفِينِي، أنبا أبو عبـدالله محمد بن محمد بن أبي القاسم القطان - بأصبهان -، أنبا أبو طاهر محمد بن أبي نصر بن هاجِر، قال: أنبأنا الإمام الحافظ أبو القاسـم عبـدالرحمن ابن الحافِظ أبي عبدالله ابن مَندَه رَحِمَهُ اللهُ أنه قال:

ولا دين لـمن لا يرى لله الحدَّ؛ لأنه يُسقِطُ مِن بينه وبين الله الحـاجِزَ، والحِجابَ، والإشاراتِ[1]، والخطاب.

وذكرَ ذلك في كتابِ: «**بيان** [٥/ب] **الهُدى ومَعرفة أقاويلِ أهلِ الضَّلالةِ والرَّدى**» تصنيفه.

قال الحافظ الدَّشْتي:

١٠- وقد وجدتُ في كتابِ: «**الإيـضاح في أُصـولِ الـدِّين**»، للإمـام أبي الحسن علي بن الزَّاغوني [2] رَحِمَهُ اللهُ أنه قال:

---

(١) يريد (بالإشارات): الإشارة إلى السماء في إثباتِ العلو لله تعالى كما في حـديث جـابر رضي الله عنه الطويل في حجة الوداع، وفيه: (قالوا: نشهد أنك قد بلَّغـت وأديـت ونـصحت. فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء، وينكتها إلى الناس: «**اللهم اشـهد، اللهـم اشهد**». ثلاثًا. رواه مسلم (١٢١٨).

وكذا حديث الأَمَة السَّوداء السَّابق، فإن أهل البدع ممن لا يُثبتون العلو يُنكرون الإشارة إلى الله تعالى في السَّماء كما تقدم، وأما إشارات الصُّوفية فمُحدثة ضلالة.

(٢) تقدمت ترجمته وبيان حاله (ص ١٤٦).

بحَدٍّ، وهو سبحانه وتعالى يَعلمُ بحدِّه.

فمن زعمَ أن اللهَ على العرشِ استوى على خلافِ ما تقرَّرَ في قلوبِ العامَّة؛ فقد كفرَ، وارتدَّ عن دينِ الإسلام (١).

---

(١) قيل ليزيد بن هارون (٢٠٦هـ) رحمه الله: من الجهمية ؟ قال: من زعم أن الرَّحمن على العرش استوى على خلافِ ما يقِرُّ في قلوبِ العامّة فهو جهمي. [رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦٣)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٦ و ١٠٨٧).

- وقال بيان بن أحمد رحمه الله: كنا عند القعنبي، فسمع رجلًا من الجهمية يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: استولى.

فقال القعنبي: من لا يوقن أن الرحمن على العرش استوى كما تقرَّر في قلوب العامة فهو جهمي. [«اجتماع الجيوش» (ص١٣٥)].

- قال ابن تيمية رحمه الله: والذي تقرَّر في قلوب العامَّة: هو ما فطرَ الله تعالى عليه الخليقة من توجُّهها إلى ربها تعالى عند النوازل، والشدائد، والدُّعاء، والرَّغبات إليه تعالى نحو العلوِّ لا يلتفت يمنة ولا يسرة، من غير موقف وقَّفهم عليه؛ ولكن فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما من مولود إلَّا وهو يُولد على هذه الفطرة حتى يُجهِّمه وينقُلَه إلى التَّعطيلِ من يُقيَّضُ له .. انتهى من «اجتماع الجيوش» لابن القيم (ص ٢١٤).

قال ابن خزيمة رحمه الله: من لم يقرّ بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافر بربه، يستتاب فإن تاب وإلَّا ضُربت عنقه، وأُلقي على بعض المزابل حيث لا يتأذَّى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال ﷺ.
[«معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٥)]

وقال ابن تيمية رحمه الله في «درء التعارض» (٧/ ٢٦): القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسُّنة وإجماع سلف الأُمة بعد تدبر ذلك .. والأحاديث عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين مُتواترة موافقة لذلك، ولهذا =

٣٩- وبه قال ابن بطة: حدثنا أبو بكر بن سَلمان، حدثني محمود بن جعفر، ثنا أبو بكر المرُّوذي، ثنا أبو عبدالله - يعني: الإمام أحمد بن حنبل -، ثنا حَسن ابن موسى الأشْيَبُ، ثنا حمادٌ، عن عطاء بن السَّائب، عن الشعبي، قال:

إن اللهَ تعالى قد ملأ العرشَ حتى [إن] له أطيطًا كأطِيطِ الرَّحْلِ الجديد (١).

---

(١) رواه المؤلف من طريق ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٩٣) من طريق موسى.

ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢٤) عن إبراهيم بن محمد، عن عُبيد بن آدم ابن أبي إياس.

ورواه حرب («اجتماع الجيوش» ص٢٥٤) عن إسحاق بن راهويه، عن روح،

كلاهما (عُبيد و روح) عن آدم،

كلاهما (آدم وموسى) عن حماد بن سلمة عن عطاء، عن الشَّعبي.

(زاد آدم فيه: عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه) موقوفًا.

قال أبو عبدالله: صحيح، وعطاء ثقة؛ روى عنه الحمادان قبل اختلاطه.

وهو من قول الشعبي رَحِمَهُ اللهُ، وهو من علماء التابعين، أو من قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وهذا أصح.

وستأتي برقم (٤٥) رواية موسى، عن حماد، عن عطاء، عن الشعبي، عن عبدالله رضي الله عنه في الاستواء.

ورواية الشعبي عن عبدالله قد يعلها بعضهم بالانقطاع، وليس بصواب:

فالشعبي قد سَمِعَ من أصحاب عبدالله وأكثر، وجَزْمه به عنه في مثلِ هذا أقوى من تسمية الواسطة كما في قصة مراسيل النخعي عن عبدالله رضي الله عنه.

ولو كان قول الشعبي نفسه :

فإن مثل هذا هو أقوى من المسند؛ لأن المسنَد يُحيلك راويه إلى إسناده ما لم يكن راويه ممن يشترط الصحة، أو ساقه في مقام احتجاج. =

زُرْعة اللَّفتواني عُبيدالله بن محمد بن شُجاعٍ - فيما كتبَ إلينا من أصبهان -.

وحدثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله الأسْعِرْدي، أنبا الحافظ أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي، أنبا أبو بكر محمد بن أبي نصر القاسَاني، وأبو الطيب اللَّفْتواني محمد بن محمد بن شُجَاع، قالوا: ثنا أبو عبدالله الحُسين بن عبدالله الخلّال، أنبا أبو المُظفر عبدالله بن شبيب المُقرئ، أنبا أبو عُمر عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب.

قال الحافظُ عبد الغنيِّ: وأنبا أبو الغنائم التُّرك محمود بن أحمد الأصبهاني - بها -، أنبا أبو طاهر الخضر بن (الفضل) [(١)] الصَّفار، أنبانا أبو عُمر عبدالوهاب ابن الحافظ أبي عبدالله ابن مَندَه، أنبا أبي -قراءة عليه- وأبو عُمر (عبد الله بن محمد بن) [(٢)] عبد الوهاب - إذنًا - قالا: أنبا أبو الحَسَن أحمد [٢١/ب] بن محمد بن عُمر بن أبان العَبدي اللنْباني، ثنا أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال:

سُئل أبي عمَّا رُوي في الكرسي، وجلوسِ الرَّبِّ عليه جلَّ ثناؤه.

رأيتُ أبي ﷺ يصحِّحُ هذه الأحاديث: أحاديث الرُّؤية، ويذهبُ إليها، وجمعها في كتابٍ، وحدثنا بها ﷺ [(٣)].

٤١- **وبه** قال: حدثني أبي، ثنا عبدالصَّمد بن عبدالوارث، ثنا أبي، ثنا محمد بن جُحادَة، عن سَلَمة بن كُهيلٍ، عن عُمارَةَ بن عُمير، عن أبي موسى [ﷺ]،

---

(١) كتبت في الأصل: (المفضل)، والتصويب من حاشية المخطوط، وهوكذلك في كتب التراجم. [انظر: «السير» (٢٠/ ٤٧٩)، وتاريخ الإسلام (٣٩/ ١٥٧)].

(٢) ما بين ( ) كتب في حاشية المخطوط.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٥٦٩) بتحقيقي.

«**تنبيه**»: أهل السُّنة يَحملون هذا الحديث على ظاهِرِه، ويثبتون به لله تعالى الصورة، ويقولون: الضمير في قول رسول الله ﷺ: «**خلقَ اللهُ آدمَ على صورَتِه**»، يعود إلى الرحمن ﷻ لأمرين:

الأول: لحديث عبدالله بن عُمر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُقبِّحوا الوجه، فإن اللهَ خلقَ بني آدمَ على صورَةِ الرحمن**».

رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٢٩)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٤٨٢)، والدارقطني في «الصِّفات» (٤٨)، وهو حديث صحيح، قد صححه إماما ن من كبار أئمة أهل السُّنة والحديث، وهما: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه رحمهما الله، وحسبك بهما علمًا واتباعًا وفقهًا. [انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠)]

والثاني: إجماع السَّلف في القرون الثلاثة المفضّلة على عود الضَّمير إلى الله تعالى.

- قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣) وهو يرد على الرازي لتأويله هذا الحديث: (والكلام على ذلك أن يُقال: **لم يكن بين السَّلف من القرون الثلاثة نزاع** في أن يقال: إن الضمير عائد إلى الله، فإنه مُستفيضٌ من طُرُق مُتعددة عن عدد من الصحابة ﷺ، وسياق الأحاديث كلها تدلُّ على ذلك). اهـ

قلت: فعود الضمير إلى الرحمن في هذا الحديث إجماع من أهل السُّنة والجماعة، لم يُخالف فيه إلَّا الجهمية مُعطلة الصِّفات، وذلك بعد انقضاء القرون الثلاثة المفضلة كما قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان التلبيس» (٦/ ٣٧٦): لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة، جعل طائفة الضمير فيه عائدًا إلى غيرِ الله تعالى. اهـ

ولهذا اشتدَّ نكير أهل السُّنة والجماعة على من تأول هذا الحديث وأعاد الضمير فيه إلى آدمَ عليه السلام، أو إلى المضروب، ونسبوه إلى البدعة والجهمية.

- قال إمام أهل السُّنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: من قال: إن الله خلق آدم على صورة آدم؛ فهو جهمي.

[رواه الخلال في «السُّنة» كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٣)] =

٧- الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ (٢٧٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي (١١)]

٨- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي قوله (٥)].

وقد أكثر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «النقض على بشر المريسي» الكلام عن إثبات الحد لله تعالى، والرَّد على من أنكره.

٩- عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[كتاب «السُّنة» (٢٠٢)].

١٠- الخلال أبو بكر أحمد بن محمد (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[سيأتي قوله برقم (١٧)].

١١- محمد بن علي الكرجي القصَّاب (٣٦٠هـ وما قبلها) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في كتابه «نكت القرآن» (١/ ٤٢٦): له حد عند نفسه لا بحد يدركه خلقه، والمحيط بالأشياء علمه سبحانه.

وقال: قوله: ﴿ فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ﴾ [فصلت: ٣٨]: رد على الجهمية والمعتزلة ومن ينفي المكان والحد عن الله - جل الله - ويزعم: أنه ليس في السماء وحدها دون الأرض. وقد قال كما ترى: ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾، وهم الملائكة، لا يشكُّ أحد أنهم في السماء، وإذا كانوا عنده، فهو - جل وتعالى - فيها بحدٍّ يعرفه من نفسه، وإن عجز خلقه عن كنهه. اهـ

١٢- أبو عبدالله ابن بطة العُكبري (٣٧٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي برقم (٢٢)]

اشتكى، فانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيدٍ، فوجدناه مُستلقيًا، رافعًا رِجلَه اليُمنى على اليُسرى، فسلَّمنا، وجلسنا؛ فرفعَ قتادةُ يده إلى رِجْلِ أبي سعيدٍ فقرَصَها قرْصَةً شديدةً.

فقال أبو سعيدٍ: سبحان الله ! يا ابن أُم أوجعتني.

فقال له: ذاك أردْتُ، إن رسولَ الله ﷺ قال:

«إن اللهَ عزَّ وجلَّ لما قضى خلْقَه استلقى، ووضعَ إحدى رجليهِ على الأُخرى، وقال: لا ينبغي لأحدٍ مِن خلْقِه أن يفعلَ هذا».

فقال أبو سعيد: لا جرَمَ والله لا أفعله أبدًا.

٥٤- قال الإمام الحافظ أبو موسى:

رواه ابن الأَصفر، عن إبراهيم، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سالم أبي النَّضر، عن أبي الحُباب سَعيد بن يسار، عن قتادة [رضي الله عنه].

ورواه محمد بن المبارك الصُّوري، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سَالم أبي النَّضر، عن عُبيد بن حُنين وبُسر بن] [٢٦/أ] سعيد، كلاهما عن قتادة [رضي الله عنه].

ورواه عن قتادة - أيضًا - سِوى عُبيد بن حُنَينٍ، وأبي الحُبابِ، وبُسر بن سعيد: عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة.

ورواه عن إبراهيم بن المُنذر: محمد بن إسحاق الصَّاغاني، ومحمد بن المُصفَّى، ومحمد بن المُبارك الصُّوري، وجعفر بن سُليمان النَّوْفلي، وأحمد بن رِشْدِين، وأحمد بن داوود المكي، وابن الأَصفر، وغيرهم.

الباب السادس

ذكر بعض ما أُلِّف
في الردِّ على الوهابية



ألّف العلماء والمشايخ من جميع أنحاء الأرض مؤلفاتٍ وتصانيف ردّوا بها على الوهابية وبيّنوا فيها فساد معتقداتهم وزيغهم.

- فمن علماء العراق من بغداد والكاظمية والموصل والبصرة وكربلاء والنجف من تصدى للرد عليهم وتفنيد أقوالهم.
- وتركيا بما فيها علماء دار الخلافة الإسلامية مدينة القسطنطينية المعروفة أخيرا بإسلامبول.
- وعلماء الشام من حلب ودمشق وإدلب ودير الزور.
- وعلماء لبنان من صور وبيروت وبعلبك.
- ومصر التي هي أرض الجامع الأزهر فقد رد علماؤها الأعلام على مزاعم الوهابية ردودًا طويلةً عريضة قوية.
- وعلماء ليبيا والجزائر وتونس والمغرب.
- وعلماء أفريقيا من الصومال ومالي.
- وعلماء أندونيسيا.
- وعلماء ومشايخ إيران من أهل السنة والجماعة.
- وعلماء الهند وباكستان من لكهنو ولاهور وكراجي.
- وعلماء أفغانستان.

وبذلك أطبق علماء العالم الإسلامي على رد هذه الفرقة الشاذة عن المسلمين.

ولقد جمعنا مما كتب في رد الفرقة الوهابية وعقائدها، سواء ما تعرض لتاريخهم، أو رد كتبهم، أو مزاعم مؤسس الفرقة محمد بن عبد الوهاب، أو رد مزاعمهم وآراءهم المخالفة للإسلام، أو ذكر مخازيهم وأفعالهم المنكرة التي ارتكبوها من الجرائم ضد الإسلام والمسلمين ومقدساتهم. وحاولنا جمع ما فيه رد على ابن تيمية وأتباعه، حيث إن أفكار الوهابية مأخوذة أساسًا من كتب ذلك المبتدع الذي ردت عليه في عصره كل الطوائف والمذاهب الإسلامية، وكان هو أيضًا شاذًا بين العلماء ومنها على سبيل المثال لا الحصر [1]:

- الإبداع لمن خرق الإجماع: لراشد إبراهيم المريخي.
- ابن تيمية في صورته الحقيقية: لصائب عبد الحميد.
- إتحاف الأذكياء بحواز التوسل بالأنبياء والأولياء: لعبد الله بن صديق الغماري.
- إتحاف أهل الإيمان بوضع المتمسلفين في الميزان: لكمال نصر الدين.
- إتحاف البرايا في دليل السبحة والتوسل والحجاب والمحايا: للشيخ أحمد بالعيت الوقراوي التجاني، مكتبة الشيخ عبد الله عافه الكسلاوي.
- إتحاف السائلين عن صلاة الأوابين: لزين العيدروس.
- إتحاف الكائنات: للشيخ محمود خطاب السبكي.

---

(١) هذا ذكر بيان ما أُلف في الرد على الوهابية، ولا يعني ذلك أننا نوافق على كل ما ذُكر في بعض الكتب.

- إتحاف الكرام في جواز التوسل والاستغاثة بالأنبياء الكرام: تأليف الشيخ محمد بن الشدي، مخطوط في الخزانة الكتانية بالرباط برقم ١١٤٣ / ك مجموعة.
- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان: تأليف أحمد بن أبي الضياف.
- إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة: للشيخ عبد الله الغماري، مطبوع ضمن كتاب «حسن التفهم والدرك لمسألة الترك».
- الآثار النبوية التي هدمها الحكم السعودي في المدينة المنورة: لعمر عبد القادر المغربي.
- إثبات الواسطة التي نفتها الوهابية: تأليف الشيخ عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني الإسكندراني (ت١٣٦٢هـ).
- أحكام التصوير في الفقه الإسلامي: لمحمد الحبيش.
- الأجوبة الغالية في عقيدة الفرقة الناجية: لزين العابدين العلوي.
- أجوبة في زيارة القبور: للشيخ العيدروس، مخطوط في الخزانة العامة بالرباط برقم ٢٥٧٧ / ٤د مجموعة.
- الأجوبة النجدية عن الأسئلة النجدية: لأبي العون شمس الدين محمد ابن أحمد بن سالم، المعروف بابن السفاريني، النابلسي، الحنبلي، (ت١١٨٨هـ).
- الأجوبة النعمانية عن الأسئلة الهندية في العقائد: لنعمان بن محمود

خير الدين الشهير بابن الآلوسي البغدادي، الحنفي (ت١٣١٧هـ).

- الاحتفال بالمولد النبوي: لمصطفى العطاس.

- الاحتفال بموالد الأنبياء والأولياء مشترع لا مبتدع: لعز الدين ماضي أبي العزائم.

- إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور: للحافظ أحمد ابن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ)، طبع.

- الأدلة القطعية في الرد على الوهابية: للشيخ مصطفى النمر التلاوي الشافعي.

- إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي: لعبد الله بن الصديق الغماري.

- إزهاق الباطل في الرد على الفرقة الوهابية: لمحمد بن داود الهمداني.

- الاستجابة لنصرة الخلفاء الراشدين والصحابة رضي الله عنهم: لمحمد صالح الخطيب، طبع بالقاهرة سنة ١٣٧٨هـ.

- استحباب إحياء ليلة النصف من شعبان: لمحمود سعيد ممدوح.

- استحباب القيام عند ذكر ولادته: لمحمود العطار الدمشقي.

- إسعاف المسلمين والمسلمات بجواز القراءة ووصول ثوابها إلى الأموات: للشيخ محمد العربي بن التباني بن الحسين الواحدي المغربي.

- الإسكات بركات القرءان على الأحياء والأموات مع قضايا التداوي

بالقرءان وانتفاع الموتى به: للشيخ محمد زكي إبراهيم، مؤسسة إحياء التراث الصوفية.

- الإسلام والوثنية السعودية: لفهد القحطاني.

- الإصابة في إيصال ثواب الصدقة والصلاة والتلاوة والأدعية لأرواح الأموات: لمولوي نور الدين بن محمد وزير.

- الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين: تأليف الشيخ حمدي جويجاتي الدمشقي.

- الأصول الأربعة في ترديد الوهّابية: لمحمد حسن صاحب السرهندي، المجدّدي، (ت١٣٤٦هـ).

- أصول الوصول: لمحمد زكي إبراهيم.

- إظهار العقوق ممّن منع التوسّل بالنبي والوليّ الصدوق: للشيخ المشرفي المالكي الجزائري.

- الاعتماد في الاعتقاد: للشيخ أبي المحاسن محمد القاوقجي.

- الإعلام باستحباب شد الرحل لزيارة خير الأنام ﷺ: لمحمود سعيد ممدوح.

- إعلام المسلمين ببطلان فتوى القرضاوي بتحريم التوسل بالأنبياء والصالحين: للشيخ الدكتور نبيل الشريف الأزهري.

- الإفهام والإقحام قضايا الوسيلة والقبور: لمحمد زكي إبراهيم.

- إقامة الحجة على أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة: للّكنوي.

- الأقوال السنية في الرد على مدعي نصرة السنة المحمدية: جمعها إبراهيم شحاته الصديقي من كلام المحدث عبد الله الغماري.
- الأقوال المرضيّة في الردّ على الوهّابية: للفقيه عطا الكسم الدمشقي الحنفي، مطبوع.
- ألفاظ الردة وآثارها: للمدرس يوسف محمود الحاج أحمد.
- الله ليس جسمًا: للشيخ الدكتور طارق اللحام، شركة دار المشاريع، بيروت، ١٤٣٥هـ.
- الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية: لحصن الدين أبي المعالي الأزهري.
- الانتصار للأولياء الأبرار: للشيخ المحدث طاهر سنبل الحنفي.
- الأنوار السارية عبر الزمان من عقائد علماء القرون الماضية إلى الآن: لمجموعة من المشايخ.
- آل سعود وآثار الإسلام: للدكتور سعيد السامرائي، طبع مؤسسة الفجر سنة ١٤١٣هـ.
- أمراء البلد الحرام: للشيخ أحمد زيني دحلان، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
- الأمة الإسلامية في نهاية قرن وبداية قرن جديد: لمشيخة الطريقة العزمية، طبع دار الكتاب الصوفي سنة ١٤٢٠هـ.
- أنوار الحقائق الجلية في كشف الوهابية: للجنة البحوث والدراسات

بالطريقة العزمية.

- أنوار المصابيح على ظلمات الألباني في صلاة التراويح: لبدر الدين حسن دياب، مطبوع في دار الغد في سوريا.

- أهل البيت النبوي: لعبد الوهاب علي الحسيني.

- الأوراق البغدادية في الجوابات النجدية: للشيخ إبراهيم الراوي البغدادي، الرفاعي، رئيس الطريقة الرفاعية ببغداد، مطبوع.

- أيها القرنيون: للشيخ عز الدين ماضي أبي العزائم، دار الكتاب الصوفي، ١٤١٦هـ.

- المسمى بدع السلفية الوهابية: للدكتور محمد يوسف بلال، مكتبة جزيرة الورد.

- براءة الأشعريين من عقائد المخالفين: لأبي حامد بن مرزوق، مطبعة العلم / دمشق، ١٣٨٨هـ.

- البراءة من الاختلاق في الردّ على أهل الشقاق والنفاق والردّ على الفرقة الوهّابية الضالّة: للشيخ علي زين العابدين السوداني، مطبوع.

- البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة: للشيخ سلامة العزامي (ت١٣٧٩هـ)، طبع.

- بركات القرءان علي الأحياء والموتى: لمحمد زكي إبراهيم.

- البصائر لمنكري التوسّل بأهل المقابر: لحمد الله الداجوي الحنفي الهندي، مطبوع.

- بعض أفكار ابن تيمية في العقيدة: للدكتور محمد سالم أبو عاصي.
- بيان أوهام الألباني: للشيخ إسمـاعيل بن إسحاق الأزدي، دار الرازي، ١٤٢٠هـ.
- البيان النبوي عن فضل الاحتفال بالمولد: لمحمود أحمد الزين.
- تاريخ آل سعود: لناصر السعيد.
- تاريخ الوهّابية: لأيوب صبري باشا الرومي صاحب «مرءاة الحرمين».
- تبرك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ: لمحمد طاهر بن عبد القادر الكردي، طبع.
- تبيين الحق والصواب بالرد على أتباع ابن عبد الوهاب: للشيخ توفيق سوقية الدمشقي ت١٣٨٠هـ، طبع بدمشق.
- تبيين ضلالات الألباني: للحافظ عبد الله الهرري.
- تجريد سيف الجهاد لمدّعي الاجتهاد: للشيخ عبد الله بن عبد اللطيف الشافعي، وهو أستاذ محمد بن عبد الوهّاب وشيخه، وقد ردّ عليه في حياته.
- تحذير الخلف من مخازي أدعياء السلف: للشيخ محمد زاهد الكوثري.
- التحريرات الرائقة: للشيخ محمد التافلاتي الحنفي مفتي القدس الشريف، كان حيًّا سنة ١٣١٥هـ، مطبوع.
- تحريض الأغبياء على الاستغاثة بالأنبياء والأولياء: للشيخ عبد الله بن

إبراهيم الميرغني الحنفي، الساكن بالطائف.

- التحفة الوهبية في الردّ على الوهّابية: للشيخ داود بن سليمان البغدادي، النقشبندي الحنفي، (ت١٢٩٩هـ).

- المسمى التحفة الوهرانية في الإيقاف على بدع وخرافات السلفية: لكمال نصر الدين.

- تحقيق الآمال فيما ينفع الميت من الأعمال: لمحمد علوي المالكي.

- تخريج وتعليق على مولد الديبعي: لمحمد علوي المالكي.

- ترغيب العابد في اتخاذ المساجد على المشاهد: لعز الدين ماضي أبي العزائم.

- تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة: لإسمٰعيل بن محمد الأنصاري.

- تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد: للشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي، من علماء الأزهر، مطبوع.

- التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف: لمحمود سعيد ممدوح. رد فيه المؤلف على الألباني.

- التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث: للحافظ عبد الله الهرري، شركة دار المشاريع، بيروت، ط٣، ١٤٣٢هـ.

- التعقب المفيد على هدي الزرعي الشديد المسمى بزاد المعاد: لأبي حامد بن مرزوق.

- تفسير أولي النهى لقوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ لأمين عام دار الإفتاء في أستراليا الشيخ الدكتور سليم علوان.

- تقييد حول التعلق والتوسل بالأنبياء والصالحين: لقاضي الجماعة في المغرب ابن كيران، مخطوط في خزانة الرباط برقم / ١٥٣ ج مجموعة / الجلاوي.

- تكفير الوهابية للأتراك والدولة العثمانية ولعموم الأمة الإسلامية: للدكتور عماد آق شمس الدين أفندي الماتريدي، مطبوع بإسطنبول.

- تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم: محمود سعيد ممدوح.

- تهكّم المقلّدين بمن ادّعى تجديد الدين: للشيخ محمد بن عبد الرحمـن الحنبلي. رد فيه على ابن عبد الوهّاب في كلّ مسألة من المسائل التي ابتدعها بأبلغ رد.

- التوسل في سنة النبي ﷺ: لمحمود أحمد الزين.

- التوسّل: للمفتي محمد عبد القيوم القادري الهزاروي، مطبوع.

- التوسّل أو الاستغاثة بالأرواح المقدسة: لجعفر السبحاني.

- التوسّل بالنبي والصالحين: لأبي حامد بن مرزوق الدمشقي الشامي، مطبوع.

- التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق على محمد بن عبد الوهّاب: لعبد الله أفندي الراوي.مخطوط في جامعة كمبردج،

لندن باسم «ردّ الوهّابية»، ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف، بغداد.

- التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني: لجماعة من العلماء.
- جالية الأكدار والسيف البتار: لضياء الدين خالد البغدادي، مكتبة الحقيقة باستانبول.
- جزء فيه الرد على الألباني: للشيخ عبد الله الغماري.
- جلال الحقّ في كشف أحوال أشرار الخلق: للشيخ إبراهيم حلمي القادري الإسكندري، مطبوع.
- جهود المغاربة في خدمة المذهب الأشعري: للرابطة المحمدية للعلماء في المملكة المغربية، طبع في ١٤٣٢هـ.
- الجوابات في الزيارة: لابن عبد الرزّاق الحنبلي.
- الجواهر اللامعة في بيان عقيدة الإسلام الجامعة: تصنيف مجلس العلماء في أستراليا دار الفتوى.
- الجوهر المنظوم في زيارة القبر الشريف: لأحمد بن حجر الهيتمي.
- الجيش الكفيل بأخذ الثأر ممن سل على الشيخ التجاني سيف الانكار: لمحمد بن محمد الصغير التشيتي.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: للشيخ أحمد الصاوي المالكي.
- الحجج النيرات في إثبات الكرامات: للشيخ الغماري.
- الحجة في الرد على صاحب الكتاب المسمى إلى التصوف يا عباد الله: لأحمد القطعاني الحسني.

- حجة المبسمل في الفريضة سرًّا وجهرًا: لأبي المغيث الحاج التجاني.
- حجة المحققين في الرد على المتشدقين: للجنة البحوث والدراسات بالطريقة العزمية، طبع سنة ١٤٢٦هـ.
- الحجة المرضية في إثبات الواسطة التي نفتها الوهابية: تأليف الشيخ عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني الإسكندري (ت١٣٦٢هـ).
- الحجة المؤتاه: لأحمد القطعاني.
- الحديث الضعيف: لزين العيدروس.
- حسن التلطف في بيان وجوب سلوك التصوف: للشيخ الصديق الغماري.
- حكم الشريعة الإسلامية في مأتم ليلة الأربعين وفيما يعمله الأحياء للأموات من الطاعات: للشيخ حسنين محمد مخلوف مفتي الديار المصرية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- الحكم الصحيح المؤكد في أن التوسل مشروع ومؤكد: للداه عبد الرحيم الشنقيطي.
- الحقائق الإسلامية في الردّ على المزاعم الوهّابيّة بأدلّة الكتاب والسُّنّة النبوية: لمالك ابن الشيخ محمود، مدير مدرسة العرفان بمدينة كوتبالي بجمهورية مالي الأفريقية، مطبوع.
- حقائق عن الصوفية: لعبد القادر عيسى.
- الحقّ المبين في الردّ على الوهّابيّين: للشيخ أحمد سعيد الفاروقي

السرهندي النقشبندي (ت١٢٧٧هـ).

- الحقيقة الإسلامية في الردّ على الوهابية: لعبد الغني بن صالح حمادة، مطبوع.

- حقيقة التوسل والوسيلة على ضوء الكتاب والسنة: لموسى محمد علي.

- الحنابلة والاختلاف مع السلفية المعاصرة: لمصطفى حمدو وعليَّان الحنبلي. وقد قدَّم له الشيخ محمد السيد الحنبلي، مدرّس الفقه الحنبلي وأصوله في أزهر مصر.

- حياة الأنبياء: لأبي بكر أحمد البيهقي.

- الخديعة الكبرى: للجنة البحوث والدراسات العزمية.

- خطر تقسيم التوحيد على عقيدة المسلمين: لجنة البحوث والدراسات بالطريقة العزمية، طبع سنة ١٤٢٦هـ.

- خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام: للسيد أحمد زيني دحلان، مطبوع بتركيا.

- محمد بن عبد الوهاب داعية للضلال وليس نبيًا: لحسن بن فرحان المالكي، دار الرازي.

- دراسة عن القرءان: لإسمٰعيل بن أحمد بن إسماعيل النيلكولي الهندي.

- الدرر الحسان من فوائد ختم القرءان: لزين العيدروس.

- الدرر السنيّة في الردّ على الوهّابية: للسيّد أحمد بن زيني دحلان، مفتي مكة الشافعي، (ت١٣٠٤هـ)، مطبوع.

- الدرّ والياقوت في بيان عقيدة مشايخ بيروت: لنخبة من خريجي المعاهد الشرعية.

- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه: للحافظ ابن الجوزي، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة التوقيفية.

- الذريعة الكبرى: للجنة البحوث والدراسات بالطريقة العزمية، طبع سنة ١٤٢٥هـ.

- رفع البأس عن حكم التابوت والإلباس: لعبد القادر خرد.

- الدليل الكافي في الرد على الوهابي: للشيخ مصباح بن أحمد شبقلو البيروتي، مطبوع.

- الدولة العثمانية من الكتاب الفتوحات الإسلامية: للسيد أحمد زيني دحلان، مطبوع بتركيا.

- الرائية الصغرى في ذم البدعة ومدح السنة الغرا: نظم الشيخ يوسف النبهاني البيروتي، مطبوع.

- الرحلة الحجازية: للشيخ عبد الله بن عودة الملقب بصوفان القدومي الحنبلي (ت١٣٣١هـ)، مطبوع.

- رد المحتار على الدر المختار: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين الحنفي الدمشقي، مطبوع.

- الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين: لعبد الله بن الصديق الغماري.

- الرد المحكم المنيع على منكرات ابن منيع: ليوسف هاشم الرفاعي.

- ردّ على ابن عبد الوهّاب: للشيخ أحمد المصري الأحسائي.

- ردّ على ابن عبد الوهّاب: للعلّامة بركات الشافعي، الأحمدي، المكّي.

- الرد على ابن عبد الوهاب: للشيخ إسماعيل التميمي المالكي.

- الرد على الألباني: للشيخ الغماري.

- الردّ على الوهّابية: للشيخ صالح الكواش التونسي، وهي رسالة مسجعة نقض بها رسالة لابن عبد الوهاب، مطبوع.

- الرد على الوهابية: للشيخ محمّد صالح الزمزمي الشافعي، إمام مقام إبراهيم بمكّة المكرّمة.

- الردّ على الوهّابية: لإبراهيم بن عبد القادر الطرابلسي الرياحي التونسي المالكي من مدينة تستور، (ت١٢٦٦هـ).

- الردّ على الوهّابية: لعبد المحسن الأشيقري الحنبلي، مفتي مدينة الزبير بالبصرة.

- الرد على الوهابية: للشيخ المخدوم المهدي مفتي فاس.

- الردّ على محمّد بن عبد الوهّاب: لمحمّد بن سليمان الكردي الشافعي.

- الردّ على محمّد بن عبد الوهّاب: للشيخ عبد الله القدومي الحنبلي النابلسي، عالم الحنابلة بالحجاز والشام (ت١٣٣١هـ). رد عليه

في مسألة الزيارة ومسألة التوسل بالأنبياء والصالحين، وقال: إنه مع مقلديه من الخوارج، وقد ذكر ذلك في رسالته «الرحلة الحجازية والرياض الأنسية في الحوادث والمسائل».

- الردّ على الوهّابية: لأبي حفص عمر المحجوب، مخطوط بدار الكتب الوطنية، تونس، برقم ٢٥١٣، ومصورتها في معهد المخطوطات العربية، القاهرة. وفي المكتبة الكتانية الرباط برقم ١٣٢٥ك.

- الرد على الوهابية: لقاضي الجماعة في المغرب ابن كيران، مخطوط بالمكتبة الكتانية، الرباط، برقم ١٣٢٥ك.

- الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر: لحمادي الرويسي، دار الطليعة.

- المسمى ردود على شبهات أدعياء السلفية: لمحمد نوري النقشبندي، مطبعة المصباح، ١٤٠٨هـ.

- الردود على محمّد بن عبد الوهّاب: للشيخ المحدث صالح الفلاني المغربي.

- قال السيّد علوي بن الحدّاد: «كتاب ضخم فيه رسالات وجوابات كلّها من العلماء أهل المذاهب الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، يردّون على محمّد بن عبد الوهّاب بالعجب».

- الردود الواضحات على من أنكر الاحتفال بمولد سيد السادات: الأستاذ بدري بن منور المدني.

- ردود ومناقشات على ما ورد في كتيبات الشرك: لمجموعة من

المشايخ في دبي.

- الرسائل الغمارية: لعبد الله بن الصديق الغماري.

- رسائل السلام ورسل الإسلام: ليوسف بن أحمد الدجوي، دار الفاروق.

- رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة: لأبي عبد الله محمد بن درويش الحوت البيروتي.

- رسالة التحذير من الفرق الثلاث: للحافظ عبد الله الهرري.

- الرسالة الردّيّة على الطائفة الوهّابية: لمحمد عطاء الله المعروف بعطا الرومي، من كوزل حصار.

- رسالة السنيين في الرد على المبتدعين الوهابيين والمستوهبين: للشيخ مصطفى الكريمي ابن الشيخ إبراهيم السيامي، طبع مطبعة المعاهد سنة ١٣٤٥هـ.

- رسالة في تأييد مذهب الصوفية والرد على المعترضين عليهم: للشيخ سلامة العزامي (ت١٣٧٩هـ)، مطبوع.

- رسالة في تصرف الأولياء: للشيخ يوسف الدجوي، طبع.

- رسالة في جواز التوسّل في الردّ على محمّد بن عبد الوهّاب: للعلّامة مفتي فاس الشيخ مهدي الوزاني.

- رسالة في جواز الاستغاثة والتوسل: للسيد يوسف البطاح الأهدل الزبيدي نزيل مكة المكرمة. أورد فيها أقوال العلماء من المذاهب

الأربعة ثم قال: «ولا عبرة بمن شذَّ عن السواد الأعظم وخالف الجمهور وفارق الجماعة فهو من المبتدعة».

- رسالة في حكم التوسّل بالأنبياء والأولياء: للشيخ محمّد حسنين مخلوف العدوي المصري وكيل الجامع الأزهر، مطبوعة.

- رسالة في الردّ على الوهّابية: للشيخ قاسم أبي الفضل المحجوب المالكي.

- رسالة في الرد على الوهابية: للشيخ مصطفى ابن الشيخ أحمد بن حسن الشطي الدمشقي الحنبلي قاضي دوما، كان حيًّا سنة ١٣٣١هـ.

- رسالة في الرد على الوهابية: للشيخ أحمد حمدي الصابوني الحلبي (ت١٣٧٤هـ).

- رسالة في الرد على الوهابية: للشيخ أحمد بن حسن الشطي مفتي الحنابلة بدمشق، طبعت في بيروت سنة ١٣٣٠هـ.

- رسالة في الرد على الوهابية: للشيخ علي بن محمد، مخطوط في الخزانة التيمورية.

- رسالة في الرد على الوهابية: للشيخ عثمان العمري العقيلي الشافعي، مخطوط في الخزانة التيمورية.

- الرسالة المرضيّة في الردّ على من ينكر الزيارة المحمدية: لمحمّد السعدي المالكي.

- الرس وسقوط الدرعية: لشعبان محمد خلف، مكتبة مدبولي.

- رفع الاشتباه في استحالة الجهة على الله: للشيخ يوسف النبهاني، دار غراء حراء، سوريا.
- رفع الستر عن أدلة القنوت في الفجر: لعبد الله محفوظ الحداد.
- رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة: لمحمود سعيد ممدوح.
- روض المجال في الرد على أهل الضلال: للشيخ عبد الرحمن الهندي الدلهي الحنفي، مطبوعة بجدة ١٣٢٧هـ.
- زيارة النبي ﷺ أحكامها وآدابها: للدكتور محمود أحمد الزين.
- سباحة الفكر في الجهر بالذكر: لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي.
- سبيل الرشاد في حجج أهل الحق والسداد: لصبحي عليوي حمدان عليوي.
- سبيل النجاة من بدعة أهل الزيغ والضلالة: للقاضي عبد الرحمن قوتي.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: لمفتي الحنابلة بمكة المكرمة الشيخ محمد الحنبلي.
- سعادة الدارين في الردّ على الفرقتين: الوهّابية، ومقلّدة الظاهرية: لإبراهيم بن عثمان بن محمد السمنودي المنصوري المصري، مطبوع في مصر سنة ١٣٢٠هـ، في مجلدين.
- سلسلة مفاهيم يجب أن تصحح: لعمر عبد الله كامل.

- السلف الصالح والصوفية: للدكتور محمد سليمان فرج.
- سناء الإسلام في إعلام الأنام بعقائد أهل البيت الكرام ردًّا على عبد العزيز النجدي فيما ارتكبه من الأوهام: لإسمـٰعيل بن أحمد الزيدي، مخطوط.
- السنة والبدعة: لعبد الله بن محفوظ الحداد.
- سيف الأبرار المسلول على الفجار: لمحمد عبد الرحمـٰن الحنفي الأزهري.
- السيف الباتر لعنق المنكر على الأكابر: للسيّد علوي بن أحمد الحدّاد، (ت١٢٢٢هـ).
- سيف الجبار المسلول على أعداء الأبرار: للشيخ شاه فضل رسول القادري.
- السيوف الصقال في رقبة من ينكر كرمات الأولياء بعد الانتقال: للشيخ عبد الباقي المقدسي، دار جوامع الكلم، القاهرة.
- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل: لتقي الدين السبكي، المكتبة الأزهرية للتراث.
- السيف الهندي في إبانة طريقة الشيخ النجدي: لعيسى بن محمد الصنعاني اليمني.
- السيوف المشرقية لقطع أعناق القائلين بالجهة والجسمية: لعلي بن محمد الميلي الجمالي التونسي المغربي المالكي.

- شرح الرسالة الردية على طائفة الوهابية: تأليف الشيخ محمد عطاء الله ابن محمد بن إسحاق شيخ الإسلام الرومي (ت١٢٢٦هـ).

- شرح نظم النورية في التوحيد: للشيخ الحسين بن محمد الورثيلاني، دار الكتب العلمية.

- الشفاء من مرض التفرقة: لمحمد ماضي أبي العزائم.

- الصارم الهندي في عنق النجدي: للشيخ عطاء المكّي.

- صاعقة العذاب: لصفي الدين أحمد.

- صدق الخبر في خوارج القرن الثاني عشر في إثبات أنّ الوهّابيّة من الخوارج: للشريف عبد الله بن حسن باشا بن فضل باشا العلوي الحسيني الحجازي، أمير ظفار، طبع باللاذقية.

- صريح البيان في الرد على من خالف القرءان: للحافظ عبد الله الهرري.

- صلاة التراويح عشرون ركعة: لدائرة الأوقاف بدبي.

- صلح الإخوان في الردّ على من قال على المسلمين بالشرك والكفران: في الردّ على الوهّابية لتكفيرهم المسلمين: للشيخ داود بن سليمان النقشبندي البغدادي الحنفي (ت١٢٩٩هـ).

- الصواعق الإلـٰهية في الردّ على الوهّابية: للشيخ سليمان بن عبد الوهّاب شقيق المبتدع محمّد بن عبد الوهّاب، مطبوع.

- الصواعق والرعود: للشيخ عفيف الدين عبد الله بن داود الحنبلي.

- قال العلامة علوي بن أحمد الحداد: «كتب عليه تقاريظ أئمة من علماء

البصرة وبغداد وحلب والأحساء وغيرهم تأييدًا له وثناء عليه».

- ضياء الصدور لمنكر التوسل بأهل القبور: ظاهر شاه ميان بن عبد العظيم ميان.

- المسمى عقائد الإلحاد والوثنية عند السلفية الوهابية: للدكتور المستشار محمد يوسف بلال.

- العقائد الوثنية والشرائع السماوية: للجنة البحوث والدراسات بالطريقة العزمية، طبع ١٤٢٦هـ.

- العقائد التسع: للشيخ أحمد بن عبد الأحد الفاروقي الحنفي النقشبندي.

- العقائد الصحيحة في ترديد الوهّابية النجدية: للشيخ محمّد حسن السرهندي المجددي.

- عقد الدرر في فضل زيارة خير البشر: لقسم الأبحاث والدراسات في جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية.

- عقد نفيس في ردّ شبهات الوهّابي التعيس: لإسمـٰعيل أبي الفداء التميمي التونسي، الفقيه المؤرّخ.

- المسمى عقيدة الحنابلة: للدكتور عماد حسن مرزوق، مكتبة بستان المعرفة.

- عقيدة العلماء الفضلاء في مدينة العلم والعلماء: لمجموعة من المشايخ.

- العقيدة وعلم الكلام: للشيخ محمد زاهد الكوثري. حقق في هذا الكتاب عدة رسائل منها: السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل للسبكي وغيرها.
- علماء المسلمين وجهلة الوهابيين: طبع مكتبة الحقيقة باستانبول.
- علماء المسلمين والوهابية: لحسين حلمي بن سعيد الإستانبولي.
- غاية البيان في تنزيه الله عن الجهة والمكان: للشيخ خليل دريان الأزهري.
- غوث العباد ببيان الرشاد: للشيخ مصطفى الحمامي المصري.
- فتح العليم في نجاة أبوي النبي الكريم: لأبي عمر السليماني.
- فتح المعين: للشيخ الغماري.
- فتنة الوهّابية: للشيخ أحمد بن زيني دحلان، (ت١٣٠٤هـ)، مفتي الشافعية بالحرمين، والمدرّس بالمسجد الحرام في مكّة، وهو مستخرج من كتابه «الفتوحات الإسلامية» المطبوع بمصر سنة ١٣٥٤هـ.
- الفجر الصادق في الرد على منكري التوسل والكرامات والخوارق: للشيخ جميل أفندي صدقي الزهاوي، مكتبة الحقيقة بإستانبول.
- فرقان القرءان: للشيخ سلامة العزامي القضاعي الشافعي المصري، ردّ فيه على القائلين بالتجسيم ومنهم ابن تيمية والوهّابية.
- الفرقة الناجية هي الأمة الإسلامية: للدكتور محمد عادل عزيزة

الكيالي، مكتبة الحرمين، دبي.

- فصل الخطاب في الردّ على محمّد بن عبد الوهّاب: للشيخ سليمان ابن عبد الوهّاب شقيق محمد مؤسس الحركة الوهّابية، وهذا أول كتاب أُلّف ردًّا على الوهّابية.

- فصل الخطاب في ردّ ضلالات ابن عبد الوهّاب: لأحمد بن علي البصري، الشهير بالقبّاني الشافعي.

- فضائح الوهابية: للشيخ الدكتور فتحي المصري الأزهري.

- فضيحة العصر تاريخ الحركة الوهابية سجل أسود تكفير وتخريب وبحارٌ من الدماء: للدكتور فتحي المصري الأزهري.

- الفكر السياسي الوهابي: لأحمد الكاتب، مكتبة مدبولي بالقاهرة.

- فيض الوهاب في بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب: لعبد ربه بن سليمان القليوبي الأزهري، ستة أجزاء، مكتبة القاهرة.

- الفيوضات الوهبية في الرد على الطائفة الوهابية: لأبي العباس أحمد ابن عبد السلام البناني المغربي.

- القاعدة التنظيم السري: لعبد الباري عطوان.

- قراءة في كتب العقائد الحنبلي: لحسن بن فرحان المالكي.

- قراءة القرءان للميتين: للعيدروس.

- قصيدة في الردّ على الصنعاني في مدح ابن عبد الوهّاب: من نظم الشيخ ابن غلبون الليبي، عدّة أبياتها ٤٠ بيتًا، مطلعها:

سلامي على أهل الإصابة والرشدِ وليس على نجد ومن حلّ في نجدِ

- قصيدة في الردّ على الصنعاني الذي مدح ابن عبد الوهّاب: من نظم السيّد مصطفى المصري البولاقي، عدّة أبياتها ١٢٦ بيتًا، مطلعها:

بحمد وليّ الحمد لا الذمّ أستبدي وبالحقّ لا بالخلق للحقّ أستهدي

- قصيدة في الردّ على الوهّابية: للشيخ عبد العزيز القرشي العلجي المالكي الأحسائي، عدّة أبياتها، ٩٥ بيتًا، مطلعها:

ألا أيّها الشيخ الذي بالهدى رُمي سترجع بالتوفيق حظًّا ومغنما

- قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد: لمفتي المدينة المنورة المحدث الشيخ محمد الخضر الشنقيطي (ت١٣٥٣هـ).

- قوارع القهار في الرد على المجسمة الفجار: للشيخ أحمد رضا القادري الحنفي، دار النعمان للعلوم، دمشق، ١٤٣٠هـ.

- القول الفصل المسدد في صحة حديث «يا محمد»: لمجدي غسان معروف، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

- القول المفيد في المسائل المثارة في العيد: لزين العيدروس.

- كاسح الألغام الكفرية: لابن أبي بكر الحسيني.

- كشف الافتراءات في رسالة التنبيهات: لمحمد علي الصابوني.

- كشف الأقنعة عن الوجوه الغثائية المقنعة: لعبد الوهاب الحسيني.

- كشف الارتياب في أتباع محمد بن عبد الوهاب: للسيد محسن الأمين.
- كشف الارتياب في إمامة ابن سعود وابن عبد الوهاب: للجنة البحوث والدراسات بالطريقة العزمية، مطبوع سنة ١٤٢٥هـ.
- كشف الحجاب عن ضلالة محمد بن عبد الوهاب، مخطوط في الخزانة التيمورية.
- كشف الستور عما أشكل من أحكام القبور: لمحمود سعيد ممدوح.
- كشف الشبهات عن إهداء القراءة وسائر القرب للأموات: لمحمود حسن ربيع.
- كشف الكروب بمناجات الحبيب والتوسل بالمحبوب: للشيخ إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني مؤلف جوهرة التوحيد، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- كفاية الصبيان في ما يجب من عقائد الإيمان وعمل الأركان: للمسند أبي المحاسن القاوقجي الطرابلسي الحنفي.
- الكعبة في قبضة أبي لهب: لمحمد حسن إسماعيل، مطبوع سنة ١٤٠٤هـ.
- الكلمات الحسان في فضائل ليلة النصف من شعبان: لحسنين محمد مخلوف العدوي.
- كلمات في كشف أباطيل وافتراءات: لعبد الفتاح أبو غدة.
- كلمة هادئة في بيان خطأ التقسيم الثلاثي للتوحيد: لعمر عبد الله كامل،

دار الرازي.
- الكوكب الوضاء في بيان بطلان الصلاة خلف اليهود الوهابية الغوغاء: للشيخ أحمد بالعيت الوقراوي طبع في وقر بـكسلا في السودان.
- لا ذرائع لهدم آثار النبوة: لعمر عبد الله كامل.
- ليلة النصف من شعبان في ميزان الإنصاف العلمي وسماحة الإسلام: لمحمد زكي إبراهيم.
- المتطرفون خوارج العصر: لعمر عبد الله كامل.
- المتفيهقون: لمحمد حسن هيتو.
- المحبة والاتباع: لزين العيدروس.
- محق التقوّل في مسألة التوسل: للشيخ محمد زاهد الكوثري.
- مخالفة الوهابية للقرءان والسنة: لعمر عبد السلام، دار الصديق الأكبر.
- مختصر التيسير في تحكيم أهل التفسير: للشيخ أحمد بالعيت الوقراوي.
- المختصر الكلامي: لأبي عبد الله التونسي المالكي، دار الضياء، الكويت.
- المدارج السّنيّة في ردّ الوهّابية: للشيخ عامر القادري، معلّم بدار العلوم القادرية كراتشي، الباكستان.
- مذكرات همفر بين الحقيقة والوهم: للدكتور اليماني الفخراني، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- مذكراتي: لعبد الله بن الحسين بن علي بن محمد أمير مكة صاحب النهضة العربية.
- المشبهة والمجسمة: للشيخ عبد الرحمن خليفة، طبع سنة ١٤٢٠هـ.
- مصباح الأنام وجلاء الظلام في ردّ شبه البدعي النجدي التي أضلّ بها العوام: للسيّد علوي بن أحمد الحدّاد، (ت١٢٢٢هـ)، طبع بالمطبعة العامرة بمصر ١٣٢٥هـ.
- مصباح الزجاجة في فوائد صلاة الحاجة: للشيخ عبد الله الغماري.
- المضحك المبكي من فتاوى الألباني: لعادل كاظم عبد الله، طبع دار وادي السلام سنة ١٤٣٠هـ.
- المطالب المنيفة في الذب عن أبي حنيفة: لمصطفى الحسني الحنفي.
- المعلومات النافعة: للشيخ أحمد جودت باشا.
- المفاهيم في الميزان: لعز الدين ماضي أبي العزائم.
- مفاهيم يجب أن تصحح: لمحمد بن علوي المالكي.
- المقالات: للشيخ يوسف أحمد الدجوي أحد مشايخ الأزهر (ت١٣٦٥هـ).
- المقالات الطرابلسية في تنزيه الله عن المكان والجهة والكيفية: لنخبة من خريجي المعاهد الشرعية.
- مقالات الكوثري: للشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٤هـ.

- المقالات الوفيّة في الردّ على الوهّابية: للشيخ حسن قزبك، مطبوع بتقريظ الشيخ يوسف الدجوي.

- المناقشة المختصرة: للشيخ الدكتور سمير القاضي الكيفوني.

- موسوعة الفرق والجماعات: لعبد المنعم الحنفي، مكتبة مدبولي.

- الموسوعة الكمالية في كشف ضلال الخوارج النواصب الحشوية الملقبين بالوهابية والسلفية: لكمال نصر الدين.

- موقف السلف من المتشابهات: للدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، دار البصائر، ١٤٢٥هـ.

- مناظرة بين السيد الزمزمي والألباني: لمحمد الزمزمي الغماري.

- مناظرة علمية بين أحمد بن إدريس ووهابية نجد: تعليق إبراهيم الرفاعي.

- المنح الإلـٰهيّة في طمس الضلالة الوهّابية: للقاضي إسماعيل التميمي التونسي المالكي (ت١٢٤٨هـ)، مطبوع في تونس. ومخطوط بدار الكتب الوطنية في تونس رقم ٢٧٨٠، ومصوّرتها في معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

- منحة ذي الجلال في الرد على من طغى وأحل الضلال: للشيخ حسن عبد الرحمـٰن، رد على الوهابية في مسألة الزيارة والتوسل، طبع في المطبعة الحميدية سنة ١٣٢١هـ.

- المنحة الوهبيّة في الردّ على الوهّابية: للشيخ داود بن سليمان

النقشبندي البغدادي، (ت١٢٩٩هـ). طبع في بومباي سنة ١٣٠٥هـ.
- من عقائد أهل السنة: للشيخ محمد عبد الحكيم شرف، طبع سنة ١٤١٥هـ.
- المنهجية العامة في العقيدة والفقه والسلوك: لعبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي، طبع مؤسسة الرسالة.
- المنهل السيال في الحرام والحلال: للسيد مصطفى المصري البولاقي.
- موضع القدمين من المصلي في الصلاة: لأحمد نور سيف.
- نتيجة الفكر في الجهر بالذكر: للحافظ جلال الدين السيوطي.
- النزعة التكفيرية في فكر الوهابية: للدكتور يماني الفخراني، مكتبة مدبولي.
- النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب: للشيخ إدريس بن أحمد الوزاني الفاسي (ت١٢٧٢هـ).
- نصرة التعقب الحثيث على من طعن فيما صحّ من الحديث: للحافظ عبد الله الهرري، شركة دار المشاريع، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- نصرة الحجازيين لسنة سيد المرسلين ﷺ: لمجموعة من المشايخ.
- نصيحة جليلة للوهابية: للسيد محمد طاهر ءال ملا الكيالي الرفاعي نقيب أشراف إدلب، وقد أرسلها لهم. طبع بإدلب.
- النفحات الوهبية في الرد على الوهابية: للشيخ أحمد بالعيت الوقراوي الكسلاوي البشاري الحسني الحسيني، طُبع في ولاية النيل الأزرق

في السودان.

- النفحة الزكية في الرد على الوهابية: للشيخ عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني الإسكندري (ت١٣٦٢هـ).

- النقول الشرعية في الردّ على الوهّابية: للشيخ مصطفى بن أحمد الشطي الحنبلي، الدمشقي، طبع في إستانبول ١٤٠٦هـ.

- نور الإسلام: للشيخ عبد الكريم محمد المدرس البغدادي، مكتبة الحقيقية بإستانبول.

- نور اليقين في مبحث التلقين: رسالة السنيين في الرد على المبتدعين الوهابيين والمستوهبين.

- نيل المقصود في مشروعية زيارة نبي الله هود: لسالم الشاطري.

- هداية المتخبطين: لعلي بن محمد بن طاهر بن يحيى باعلوي الحسيني الحضرمي.

- هذه عقيدة السلف والخلف: لابن خليفة عليوي الأزهري.

- هؤلاء هم الخوارج: لعبد الله القحطاني.

- الوسيلة وما اختلف فيه من السنة والبدعة: لمحمد ماضي أبي العزائم.

- وصول التهاني بإثبات سنية السبحة والرد على الألباني: لمحمود سعيد ممدوح.

- الوهابية بتقارير القنصلية الفرنسية في بغداد: لهاشم ناجي، دار الورّاق.

- الوهابية نشأة مشبوهة وحركة انحراف: لعبد الواحد سعيد المحمود،

دار المحيط.

- الوهابية: لسامي قاسم أمين المليجي، مكتبة مدبولي في القاهرة، ط١، ٢٠٠٦ر.

- الوهابية خطة سياسية أم دعوة دينية؟: للسيد محمد الأمين العمرابي.

- الوهابية في صورتها الحقيقية: صائب عبد الحميد، مكتبة الغدير.

- الوهابية كفرٌ وإلحاد: لعبد المجيد شاهين، طبع بالإسكندرية عام ١٩٥٥ر.

- الوهابية لمصلحة من؟: للجنة البحوث والدراسات بالطريقة العزمية.

- الوهابية والصهيونية: لمحمد بن عبد القادر الفتحي، طبع عام ١٩٣٠ر.

- الوهابيون والبيوت المرفوعة: للشيخ محمد علي بن حسين الهمداني السُنقُري الكردستاني، دار الأحباب، دمشق.

- يهود أم حنابلة!: للسيد علاء أبي العزائم، دار الكتاب الصوفي.

- يهود الدونمة والأصول السعودية الوهابية: للشيخ رفعت سليم كبّار، طبع في تركيا.

- يهودًا لا حنابلة: للشيخ الأحمدي الظواهري شيخ الأزهر.

مُلْحَقٌ فيه
الردُّ على مُثبتِ الحدِّ
مِنْ كَلَامِ
شَيْخِ الإِسْلَامِ عَبْدِ الله الهَرَرِيِّ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
مِنْ كِتَابِهِ:
«المَقَالَات السُّنِّيَّة
في كَشْفِ ضَلَالَاتِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّة»

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فمن باب إتمام الفائدة، وإظهار الحقِّ، والردِّ على كلِّ منكرٍ مخالفٍ لعقيدة السلف، رأينا أن نلحقَ بهذا الكتاب ما ذكره شيخ الإسلام عبد الله الهرري رضي الله عنه في كتابه «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية» في تقرير مسألة نفي الحد عن الله تعالى، وردِّه على ابن تيمية الذي شنَّع على أهل السنة في إنكارهم الحدَّ عن الله تعالى، وقد نقل فيه نقولات عن كلٍّ من:

١- زين العابدين عليّ بن الحسين ت ٩٥هـ.

٢- أبي حنيفة النعمان ت ١٥٠هـ.

٣- أبي جعفرٍ الطحاوي ت ٣٢١هـ.

٤- أبي بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ.

٥- أبي القاسم الأنصاري النيسابوري ت ٥١١هـ.

٦- أبي منصورٍ البغدادي ت ١٠٣٧هـ.

٧- محمد مرتضى الزبيدي ت ١٢٠٥هـ.

قال شيخ الإسلام عبد الله الهرري المعروف بالحبشي رضي الله عنه في «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» ما نصه[1]:

«**المقالة السادسة:** قوله أي ابن تيمية بنسبة الحدّ لذات الله تعالى: وأما إثباته الحد لله الذي نفاه الطحاوي في كتابه الذي سمّاه «ذكر بيان عقيدة أهل السُّنّة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد ابن الحسن الشيباني» صاحبيه أي وغيرهم عن الله تعالى بقوله: «تعالى عن الحدود والغايات»، فهو ما نقله ابن تيمية في كتابه الموافقة[2] عن أبي سعيد الدارمي المجسم موافقًا له فقال ما نصه: «وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء وحدُّوه بذلك إلا المريسي الضال وأصحابه، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوا ذلك إذا أحزن الصبي شيء يرفع يده إلى ربه ويدعوه في السماء دون ما سواها، وكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية».

وقال في الموافقة عن أبي سعيد الدارمي المجسّم ما نصه[3]: «والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضًا حد وهو على عرشه فوق سماواته، فهذان حدّان اثنان»، ثم قال[4]: «فهذا كله وما أشبهه

(١) **المقالات السنية**، الهرري، (ص١٢٦ ١٣٣).
(٢) المسمى **الموافقة**، ابن تيمية، (٢/ ٢٩، ٣٠).
(٣) المسمى **الموافقة**، ابن تيمية، (٢/ ٢٩).
(٤) المسمى **الموافقة**، ابن تيمية، (٢/ ٢٩). المسمى **بيان تلبيس الجهمية**، ابن تيمية، (١/ ٤٢٧).

شواهد ودلائل على الحد، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد ءايات الله»، ووافقه على ذلك.

وقال في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه[1]: «قد دل الكتاب والسنة على معنى ذلك كما تقدم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرءان مما يدل على أن الله تعالى له حدٌّ يتميز به عن المخلوقات». وقال فيه أيضًا ما نصه[2]: «وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره».

فهو يعتقد أن الله متحيز في جهة فوق العالم، تعالى الله عن ذلك، يقول ابن تيمية في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه[3]: «والبارئ سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة».

والعجب من ابن تيمية في قوله المذكور الموهم أن المسلمين والكافرين اتفقوا وأجمعوا على أن الله له حدٌّ وقد نقل أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة عن الإمام أحمد أنه قال[4]: «والله تعالى لا يلحقه تغير ولا تبدُّل ولا تلحقه الحدود قبل [خلق] العرش ولا بعد خلق العرش، وكان ينكر أي الإمام أحمد على من يقول: إن الله في كل مكان بذاته، لأن الأمكنة كلها محدودة».

فالله سبحانه وتعالى منزه عن أن يكون ذا حد ونهاية كسائر الأجسام لأنها محدودة فالعرش الذي هو أكبر الأجرام محدود. وكذا الذرة محدودة،

---

(١) المسمى **بيان تلبيس الجهمية**، ابن تيمية، (١/ ٤٤٥).

(٢) المسمى **بيان تلبيس الجهمية**، ابن تيمية، (١/ ٤٣٣).

(٣) المسمى **بيان تلبيس الجهمية**، ابن تيمية، (١/ ١١١).

(٤) **اعتقاد الإمام أحمد** (مخطوط)، أبو الفضل التميمي، (ص٦).

لأن الفرق بينهما من حيث كثرة الأجزاء وقلتها، والذرة عند أهل اللغة والمتكلمين تُطلق على النملة الصغيرة الحمراء، قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي[1] ما نصه: «الذَرُّ صغار النمل مائة منها زنة حبة شعير، وقيل: الذرة ما ليس لها وزن، ويُراد بها ما يُرى في شعاع الشمس الداخل في النافذة، قالوا: الذر النمل الأحمر الصغير الواحدة ذرة».

فالعرش أجزاؤه كثيرة والذرة أجزاؤها قليلة، فلا يتوهم متوهم غافل عن تنزيه الله تعالى أن مرادهم بنفي المحدودية عن الله أنه شىء لا تحصى أجزاؤه كالعرش، وأنه ليس شيئًا صغيرًا قليل الأجزاء بحيث يدخل تحت الحصر. فينبغي الاهتمام ببيان هذه العبارة لطلاب العلم على الوجه الذي ينفي عنهم تَوَهُّمَ المعنى الفاسد المذكور، لأنه قد يتوهم بعض الجهال إذا قيل الله ليس له حد أو ليس بمحدود ان معناه جرم كبير، واعتقاد الجرم في الله كفر فمن اعتقده جرمًا صغيرًا أو اعتقده جرمًا كبيرًا كالعرش أو أوسع منه فهو غير عارف بربه.

فالله تعالى منزه عن الحدود أي لا يجوز عليه عقلًا ولا شرعًا أن يكون له حدٌّ، ولا يجوز أن يقال إن له حدّا لا نعلمه بل هو يعلمه كما قال بعض المجسمة من الحنابلة من أسلاف ابن تيمية، وذلك لأن المحدود يحتاج إلى من حدّه، والمحتاج إلى غيره فهو محدَثٌ، والمحدَثُ لا يكون إلـهًا لأن الإلـه من شرطه الأزلية والقِدم.

ويكفي لنفي الحد والحجم عن الله تعالى من حيث النص الشرعي قوله

(١) **تاج العروس**، الزبيدي، (٣/ ٢٢٣).

تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ۝١١﴾[1] لأنه لو كان حجمًا لكان له أمثال لا تحصى وهذا من الأوليَّات في مفهومات هذه الآية، لأن الشىء ذُكر في الآية في معرض النفي فيشمل كل ما سواه من حجم كثيف وحجم لطيف، فقول مشبهة العصر إن معنى الآية ليس له مثل فيما نعرفه زيغٌ من القول لا يُلتفت إليه.

قال الإمام أبو القاسم الأنصاري النيسابوري شارح كتاب الإرشاد لإمام الحرمين ما نصه[2]: «**فصل في نفي الحد والنهاية**: اعلم أن القديم سبحانه لا يتناهى في ذاته على معنى نفي الجهة والحد عنه، ولا يتناهى في وجوده على معنى نفي الأولية عنه فإنه أزلي أبدي صمدي، وكذلك صفات ذاته لا تتناهى في ذاتها ووجودها ومتعلّقاتها إن كان لها تعلُّقٌ، ومعنى قولنا: لا تتناهى في الذات قيامها بذات لا نهاية له ولا حدَّ ولا منقطعَ ولا حيث، وقولنا لا تتناهى في الوجود إشارة إلى أزليتها ووجوب بقائها وأنها متعلِّقة بما لا يتناهى كالمعلوماتِ والمقدوراتِ والمُخْبَراتِ». ثم قال: «وأما الجوهر فهو متناهٍ في الوجود والذات لأنه لا يشغل إلا حيزًا له حكم النهاية وهو حادث له مفتتح ويجوز عدمهُ. والعرض متناه في الذات من حيث الحكم على معنى أنه لا ينبسط على محلين، ومتناهٍ في الوجود على معنى أنه لا يبقى زمانين، ويتناهى في تعلّقه فإنه لا يتعلق بأكثر من واحد.

أما المجسمة فإنهم أثبتوا للقديم سبحانه الحد والنهاية، فمنهم من أثبت له النهاياتِ من ست جهات، ومنهم من أثبتها من جهة واحدة وهي جهة

(١) **سورة الشورى**، الآية ١١.

(٢) **شرح الإرشاد** (مخطوط)، أبو القاسم الأنصاري، (ق/ ٥٩).

تحت، ومنهم من لا يطلق عليه النهاية. واختلفوا في لفظ المحدود فمنهم من أثبته ومنهم من منعه وأثبت الحد، وقد بيّنا أن اثبات النهاية من جهة واحدة توجب إثباتها من جميع الجهات ولأن النهاية والانقطاع من الجهة الواحدة تقدح في العظمة، بدليل أنه لو لم يتناه لكان أعظم مما كان، فلما تناهى فقد صَغُرَ، ويجب نفي الصغر عنه كما وجب إثبات العظمة له، يوضح ما قلناه أنهم قالوا إنما منعنا كونه وسط العالم لأنه يوجب اتصافه بالصغر، فإثبات النهاية من جانب يفضي إلى النهاية من جميع الجوانب، فقد تحقق إذًا بنفي النهاية والحد عنه استحالة الاتصال والانفصال والمحاذاة عليه لاستحالة الحجمية والجُثَّةِ عليه، بل هو عظيم الذات لانتفاء النهايات والصغر عنه لا لجَسَامَةٍ ولا لصورة وشَبَحٍ».

ثم قال[1]: «فصل في معنى العظمة والعلو والكبرياء والفوقية: أجمع المسلمون على أن الله تعالى عظيم وأعظم من كل عظيم، ومعنى العظمة والعلو والعزة والرفعة، والفوقية واحد وهو استحقاق نعوت الجلال وصفات التعالي على وصف الكمال وذلك تقدسه عن مشابهة المخلوقين، وتنزهه عن سمات المحدثين وعن الحاجة والنقص، واتصافُهُ بصفات الإلهية كالقدرة الشاملة للمقدورات، والإرادة النافذة في المراداتِ، والعلم المحيط بجميع المعلومات، والجود البسيط، والرحمة الواسعة، والنعمة السابغة، والسمع والبصر والقول القديم، والطَّوْل العميم والوجه واليد والبقاء والمجد».

وأما ما نقله ابن تيمية عن بعض السلف أنه قال بالحدّ لله فهو لم يثبت

---

(١) **شرح الإرشاد** (مخطوط)، أبو القاسم الأنصاري، (ق/ ٥٩).

إسنادًا، ولو صحّ فهو نقل عن فرد من أتباع التابعين فليس فيه حجة وإنما الحجة بكلام الله وكلام الرسول الثابت الصحيح عنه ﷺ بإسناد خال عن مختلف فيه، كما شرط ذلك الحافظ ابن حجر وغيره لأحاديث الصفات. ومن أعجب العجاب قوله: إن من نفى الحدّ عن الله من الأئمة يعني الحدّ المعلوم لنا، ومن أثبته يحمل كلامه على أنه أراد حدًّا يعلمه الله لا يعلمه غيره.

وأما استدلاله بما ورد أن رسول الله ﷺ قال لوالد عمران بن حصين: «يا حصين كم تعبد اليوم إلـٰهًا؟» قال: سبعة، ستة في الأرض وواحدًا في السماء، قال: «فأيّهم تُعِدّ لرغبتك ورهبتك»، قال: الذي في السماء. فهو لم يرد بإسناد يثبت به الحديث في الصفات فلا حجة في ذلك.

وكذلك استدلاله لإثبات الحد لله في السماء برفع الأيدي إليها للدعاء، فإنه لا يدل على أن الله متحيز في جهة فوق كما أن حديث مسلم أنه ﷺ لـمّا استسقى وجّه يديه إلى أسفل لا يدل على أن الله في جهة تحت، فلا حجة في هذا ولا في هذا لإثبات جهة فوق ولا جهة تحت لله تعالى. ولفظ الحديث في صحيح مسلم[1] عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء. وروى أبو داود وابن حبان[2] في صحيحه أن رسول الله ﷺ استسقى عند أحجار الزيت قريبًا من الزّوراء قائمًا يدعو يستسقي رافعًا كفيه قِبَلَ وجهه لا يجاوز بهما رأسه.

---

(١) **صحيح مسلم**، مسلم، كتاب الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، (٣/ ٢٤)، الحديث ٢١١٢.

(٢) **صحيح ابن حبان**، ابن حبان، كتاب الرقائق، باب الأدعية، (٣/ ١٦٢)، الحديث ٨٧٨.

قال الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل[1] ما نصه: «قال ابن تيمية في التأسيس في ردّ أساس التقديس المحفوظ في ظاهرية دمشق في ضمن المجلد رقم ٢٥ من الكواكب الدراري وهذا الكتاب مخبأة ووكر لكتبهم في التجسيم وقد بينت ذلك فيما علقته على المَصْعَد الأَحْمَد «ص٣١»: «فمن المعلوم أن الكتاب والسنّة والإِجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدَثة وأن الله ليس بجسم ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة».

وقال في موضع ءاخر منه: «قلتم ليس هو بجسم، ولا جوهر ولا متحيز ولا في جهة ولا يشار إليه بحس ولا يتميز منه شيء من شيء وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب وأنه لا حدّ له ولا غاية، تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر أو يكون له قدر لا يتناهى... فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنّة». وفي ذلك عبر للمعتبر، وهل يتصور لمارق أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين؟».

هذا وقد ثبت في النقل عن أبي حنيفة وغيره حتى عمّن قبله وهو الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين رضي الله عنهما في رسالته المشهورة بالصحيفة السجادية نفي الحدّ عن الله، فقد ذكر المحدّث الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح القاموس في شرح إحياء علوم الدين هذه الصحيفة بإسناد متصل منه إلى زين العابدين قوله: «أنت الله الذي لا تحدُّ فتكونَ محدودًا». أي فكيف تكون محدودًا، وقوله: «لا يحيط به مكان». فقوله فتكون بالنصب مرتبط بالنفي السابق ولا يجوز أن يقرأ برفع النون لأنه يلزم

(١) **السيف الصقيل**، تقي الدين السبكي، (ص٤٠).

منه تناقض، وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ ٣٦﴾[1]، فيموتوا منصوب بأن مضمرة.

وقول علي زين العابدين رضي الله عنه: «أنت الله الذي لا تحدُّ» صريح في أنّ الله تعالى لا يجوز عليه أن يكون محدودًا، ليس له حدّ في علمه ولا في علم الخلق.

فأين ما ادّعاه من اتّفاق كلمة المسلمين على إثبات الحدّ لله، وبقية أئمة السلف على ما كانوا عليه من نفي الحدّ عن الله بدليل قول الطحاوي السابق، فإنه أورد ذلك على أنه مذهب السلف وهؤلاء الأربعة من أئمة السلف المشاهير وإنما خص أبا حنيفة وصاحبيه بالذكر لشهرتهم ولأنه سبك عبارة العقيدة على حسب أسلوبهم، وهو مذهب كل السلف كما أشعر بذلك قول الطحاوي: «ذكر بيان عقيدة أهل السُّنّة والجماعة».

فقد بان تمويه ابن تيمية وانكشف وهذا دأبه، الرأي الذي يعجبه في الاعتقاد ينسبه إلى السلف ليوهم بذلك ضعفاء العقول والأفهام أن مذهبه مذهب السلف، وهيهات هيهات.

وقد نقل الإجماع على نفي الحد الإمام أبو منصور البغدادي في الفرق بين الفرق ونصه[2]: «وقالوا أي أهل السنة والجماعة بنفي النهاية والحدّ عن صانع العالم».

---

(١) **سورة فاطر**، الآية ٣٦.

(٢) **الفرق بين الفرق**، أبو منصور البغدادي، (ص٣٣٢).

وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر ما نصه: «ولا حدَّ له ولا ضدَّ له».

وقال الحافظ البيهقي في كتابه الأسماء والصفات ما نصه[1]: «وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحدَّ، والحدُّ يوجب الحدَثَ لحاجة الحد إلى حادّ خصَّه به، والبارئ قديم لم يزل». وقد كان ينفي الحد عن الله سبحانه وتعالى الإمام الحافظ محمد بن حبان أبو حاتم البستي كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني[2]، وقال التاج السبكي ما نصه[3]: «ومن ذلك قول بعض المجسمة في أبي حاتم بن حبان: «لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سِجستان لأنه أنكر الحد لله»، فيا ليت شعري من أحق بالإخراج؟ من يجعل ربه محدودًا أو من ينزهه عن الجسمية». انتهى كلام الهرري رضي الله تعالى عنه.



(١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص٤١٥).

(٢) **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني، (٥/ ١١٤).

(٣) **قاعدة في الجرح والتعديل**، تاج الدين السبكي، (ص٣٠ ٣٢).

فهرست المصادر والمراجع

المطبوعة:

- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، ابن بطة العكبري، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ.
- **أبكار الأفكار العلوية**، أبو يحيى زكريا الشريف الإدريسي المالكي، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، محمد مرتضى الزبيدي، دار الفكر، بيروت.
- **إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات**، محمود محمد خطاب السبكي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط١، ١٣٥٠هـ.
- **إتمام الدراية لقرّاء النقاية**، جلال الدين السيوطي.
- **الأجوبة الغالية في عقيدة الفرقة الناجية**، الحبيب زين الدين باعلوي، دار العلم والدعوة، حضرموت، ١٤٢٨هـ.
- **أحكام القرآن للجصّاص**، أبو بكر الرازي الجصّاص، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **إحياء علوم الدين**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلـمية، بيروت.
- **الأذكار النووية**، محيي الدين النووي.
- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، إمام الحرمين الجويني، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني،

دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ.
- **أساس التقديس**، فخر الدين الرازي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- **أسرار الشريعة أو الفتح الرباني أو الفيض الرحماني**، عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**، أبو العز المقترح، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **الأسماء والصفات**، أحمد البيهقيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- **ونسخة أخرى**: مكتبة السوادي، جدة، ط١.
- **إشارات المرام من عبارات الإمام**، أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية**، جلال الدين عبد الرحمـٰن السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٨هـ.
- **ونسحة أخرى**: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣ر.
- **الإشراف على مذاهب العلماء**، ابن المنذر.
- **إظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية**، عبد الله الهرري، شركة دار المشاريع، بيروت، ط٥، ١٤٣٦هـ.
- **اعتقاد الإمام ابن حنبل**، عبد الواحد التميمي، دار المعرفة، بيروت.
- **اعتقاد أئمة أهل الحديث**، أبو بكر الإسماعيلي.
- **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، علاء الدين بن العطار، وزارة الأوقاف، قطر، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب**، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- **الاعتماد في الاعتقاد**، أبو المحاسن القاوقجي، شركة دار المشاريع، ط١،

١٤٢٥هـ.
- **الإعلام بقواطع الإسلام**، ابن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام**، شمس الدين القرطبي، دار التراث العربيّ، القاهرة.
- **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات**، مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرميّ المقدسيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **الإشارة إلى مذهب أهل الحق**، أبو إسحاق الشيرازي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- **أصول الدين**، أبو منصور البغداديّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- **أصول الدين**، جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **الاقتصاد في الاعتقاد**، أبو حامد الغزالي.
- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، القاضي عياض المالكي اليحصبي.
- **إلجام العوام عن علم الكلام**، أبو حامد الغزالي.
- **ألفية السيوطي في علم الحديث**، جلال الدين السيوطي.
- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، أبو بكر الباقلاني، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **الأنوار لأعمال الأبرار**، يوسف الأردبيلي.
- **أنوار المعارف في أسرار العوارف**، عبد العزيز الديريني.
- **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، ابن جماعة الشافعيّ، بدر الدين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- **الباز الأشهب**، أبو الفرج عبد الرحمـٰن بن الجوزي، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، جلال الدين السيوطي.

- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، ابن نجيم المصريّ.
- **بحر الكلام**، أبو المعين النسفي، دار الفرفور، ط٢، ١٤٢١هـ.
- **البحر المحيط**، أبو حيّان الأندلسي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- **البداية في أصول الدين**، أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني، نور الدين، أنقره، ط٤، ١٤١١هـ.
- **البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين**، أبو بكر الصابوني.
- **البداية والنهاية**، إسماعيل بن كثير القرشيّ الدمشقيّ، دار إحياء التراث العربي، وطبعة مكتبة المعارف، ط٢، ١٩٩٠ر.
- **براءة الأشعريين من عقائد المخالفين**، أبو حامد بن مرزوق، مطبعة العلم، دمشق، ١٣٨٧هـ.
- **البرهان في أصول الفقه**، أبو المعالي الجويني.
- **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان**، أبو الفضل السكسي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع**، ابن الوزير اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، محمد الفيروزآبادي.
- **بغية المشتاق في شرح اللمع لأبي إسحاق**، محمد ياسين الفاداني، دار ابن كثير، دمشق.
- **بلوغ المرام شرح كفاية الغلام**، محمد عاموه، دار النور المبين، عمان، ط١، ١٤٣٤هـ.
- **بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها**، عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، دار الجيل، بيروت، ط٣.
- المسمى **بيان حقيقة السّلفية**، عماد مرزوق.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد مرتضى الزبيدي، دار الهداية.

- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين الذهبي المجسم، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٩٨٧ر.
- **تاريخ الأمم والملوك**، محمد بن جرير الطبريّ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تاريخ دمشق الكبير**، أبو القاسم بن عساكر الدمشقيّ، دار الفكر، بيروت.
- **تأويلات أهل السُّنَّة، أبو منصور الماتريديّ.**
- **التبصرة**، أبو الفرج عبد الرحمـٰن بن الجوزي.
- **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، أبو المعين النسفي، رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية، أنقرة، ١٩٩٣ر.
- **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، أبو المظفر الأسفراييني، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **التبصير في معالم الدين**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري.
- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، فخر الدين الزيلعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **التجريد في كلمه التوحيد**، أبو حامد الغزالي.
- **التحذير الشرعي الواجب**، عبد الله الهرري، دار المشاريع، بيروت، ط٣، ١٤٣٠هـ.
- **تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي**، أبو زرعة العراقي.
- **تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب**، أبو عبد الله البكي الكومي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **تحفة الأبرار**، جلال الدين السيوطي.
- **تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب**، زكريا الأنصاري.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جلال الدين السيوطي.
- **التذكار في أفضل الأذكار**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي.
- **تذكرة اعتماد الفكر في صحة اعتقاد البشر**، أبو بكر القسطلاني، دار الفتح، عمان، ط١، ١٤٣٤هـ.

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي.
- **تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع**، بدر الدين الزركشيّ، مكتبة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- **التعاون على النهي عن المنكر**، عبد الله الهرري، شركة دار المشاريع، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ.
- **التعرُّف لمذهب أهل التصوّف**، محمد الكلاباذيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **التعريف بنسب الأسرة البيرمية**، محمد بيرم الثاني، دار نقوش عربية، تونس، ٢٠١٠ر.
- **التعريفات**، عليّ بن محمد بن عليّ الجرجانيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **التعليقات السنية على متن العقيدة الطحاوية**، أحمد جابر جبران المكي اليمني، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٣٤هـ.
- **تفسير ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي**، أبو عبد الله بن عرفة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تفسير أسماء الله الحسنى**، الزجَّاج، دار الثقافة العربية، دمشق، ١٩٧٤ر.
- **تفسير البحر المحيط**، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر، بيروت.
- **تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧ر.
- **تفسير التحرير والتنوير**، ابن عاشور.
- **تفسير الجلالين**، جلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي.
- **تفسير الخازن** المسمى **لباب التأويل في معاني التنزيل**، علاء الدين الخازن، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ر.

- **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير القرشي الدمشقي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- **تفسير القرآن الكريم**، محمد بن إبراهيم الحسيني الطرابلسي.
- **تفسير اللباب**، ابن عادل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تفسير الماوردي النكت والعيون**، أبو الحسن الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تفسير النسفي**، أبو البركات النسفي.
- **تفسير النيسابوري**، النيسابوري.
- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، محيي الدين النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **التقرير والتحبير تأليف**، محمد بن محمد بن أمير الحاج الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح**، زين الدين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **تكملة الرد على نونية ابن القيم المجسّم**، محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة، مصر.
- **تلبيس إبليس**، ابن الجوزيّ، دار الفكر للطباعة والنشر ودار الرائد العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠١ر.
- **التلخيص الحبير**، ابن حجر العسقلاني.
- **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، محمد بن الطيب الباقلانيّ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد**، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المجسّم، ١٣٩٩هـ.
- **تهذيب التهذيب**، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

- **التوحيد**، أبو منصور الماتريدي.
- **التوشيح شرح الجامع الصحيح**، جلال الدين السيوطي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ابن الملقن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مصر.
- **التوقيف على مهمات التعاريف**، محمد عبد الرؤوف المناويّ، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.
- **الثقات**، ابن حبّان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**، جلال الدين عبد الرحمـٰن السيوطي، دار الفكر، بيروت.
- **الجامع لأحكام القرءان**، شمس الدين القرطبي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ابن الأثير الجزري.
- **جمهرة اللغة**، محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ البصريّ، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٨٠ر.
- **الجواب المفيد للسائل المستفيد**، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، ط١.
- **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، محمد بن أحمد الدسوقي.
- **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، ابن عابدين محمد علاء الدين أفندي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ر.
- **حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب**، أبو الحسن العدوي.
- **حاشية الكستلي على شرح العقائد**، مصلح الدين مصطفى الكستلي، إسطنبول.
- **الحاشية المفيدة على العقيدة الفريدة**، حسين النماوي.

- **الحاصل من المحصول**، عبد السلام الأرموي.
- **الحاوي للفتاوى**، جلال الدين السيوطي.
- **الحجة الدامغة لشبهات المجسمة الزائغة**، حسين سامي بدوي، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **حدائق الفصول وجواهر العقول وضمنها العقيدة الصلاحية التي أهداها للسلطان صلاح الدين الأيوبيّ رضي الله عنه**، فأقبل عليها وأمر بتعليمها حتى للصبيان في الكتَّاب وصارت تسمى في ما بعد العقيدة الصلاحية نسبةً إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي، وألَّفها محمد بن هبة الله المكيّ، ط١، ١٣٢٧هـ.
- **الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية**، أبو بكر الصقلي.
- **الحصون الحميدية للمحافظة على العقائد الإسلامية**، حسين بن محمد الجسر الطرابلسيّ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- **خير القلائد شرح جوهر العقائد**، عثمان الكليسي.
- **الدر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين**، محمد ميارة المالكي.
- **الدر الغالي على بدء الأمالي**، أبو المحاسن القاوقجي، المطبعة النصرية، شبين الكوم، مصر، ط١، ١٣١٧هـ.
- **الدر المنثور في التفسير بالـمأثور**، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي، دار هجر، مصر، ١٤٢٤هـ.
- **درج المعالي شرح بدء الأمالي**، عز الدين بن جماعة، مؤسسة الكتب الثقافية، طرابلس، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع**، أحمد الكوراني، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**، أبو الفرج عبد الرحمـٰن بن الجوزي الحنبلي، دار

الإمام النووي، عمان، ط٣، ١٤١٣هـ.
- **دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد**، تقيّ الدين الحصنيّ.
- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، جلال الدين السيوطي، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- **الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب**، ابن فرحون المالكي.
- **ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر**، شمس الدين ابن طولون.
- **الذخيرة في الفقه المالكيّ**، أحمد بن إدريس القرافيّ المالكيّ، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤ر.
- **ذيل تاريخ بغداد**، محب الدين أبو عبد الله البغدادي ابن النجار.
- **الذيل على طبقات الحنابلة**، عبد الرحمـٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي.
- **رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السّنة**، عبد الغني النابلسي.
- **الرد على القائلين بوحدة الوجود**، ملا علي القاري.
- **ردود على أباطيل**، محمد الحامد.
- **رسائل في بيان عقائد أهل السّنة والجماعة**، محمد بن درويش الحوت.
- **رسائل في التوحيد**، العزّ بن عبد السلام، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.
- **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب**، أبو الحسن الأشعريّ.
- **رسالة الصفات**، أحمد بن علي الخطيب البغداديّ.
- **رسالة في الاعتقاد**، ابن العلاء البخاري.
- **الرسالة القشيرية في علم التصوف**، عبد الكريم بن هوازن القشيريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
- المسمى **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، محمود الألوسيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **روض الرياحين في حكايات الصالحين**، عبد الله اليافعي اليمني المكي، مؤسسة

عماد الدين، قبرص.
- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، محيي الدين النووي، المسمى المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **رياض الجنة بتخريج أصول السّنة**، ابن أبي زمنين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.
- **زاد المسير في علم التفسير**، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، المسمى المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- **زبدة العقائد النسفية مع شرحها وحواشيه**، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الإيمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **الزواجر عن اقتراف الكبائر**، ابن حجر الهيتمي.
- **سلسلة الدراسات العقدية عدد ٢**، أحمد نور سيف.
- **سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق**، عبد الله بن حسين بن طاهر.
- **سنن ابن ماجه**، ابن ماجه القزويني، دار الفكر.
- **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر، البيهقي، دار المعرفة، بيروت.
- **السنن الكبرى**، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمـٰن، النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **سنن الدارقطني**، أبو الحسن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
- **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، تقي الدين السبكي، مطبعة السعادة، القاهرة.
- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين الذهبي.
- **الشامل في أصول الدين**، إمام الحرمين الجويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،

١٤٢٠هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحيّ العكريّ الحنبليّ، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع**، أبو القاسم اللالكائي أبو القاسم، الرياض، ١٤٠٢هـ.
- **شرح أم البراهين**، محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، المكتبة الهاشمية اسطنبول، ط١، ٢٠١٤ر.
- **شرح البخاريّ**، عليّ بن بطال، أبو الحسن، مكتبة الرشد، الرياض.
- **شرح البدخشي** منهاج العقول شرح الأسنوي نهاية السول، محمد بن الحسن البدخشي.
- **شرح التبصرة والتذكرة**، عبد الرحيم الحسين العراقي زين الدين أبو الفضل.
- **شرح الرسالة القشيرية**، زكريا الأنصاري.
- **شرح الزرقاني على موطأ مالك**، محمد الزرقاني.
- **شرح السّنة**، الحسين بن مسعود البغويّ، المسمى المكتب الإسلاميّ، دمشق، بيروت، ط٢، ١٩٨٣ر.
- **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، علي بن سلطان محمد الهروي القاري، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، أحمد الصاوي، دار ابن كثير، دمشق، ط٨، ١٤٣٢هـ.
- **شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، محيي الدين النووي.
- **شرح العقائد العضدية**، ابن قاوان، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **شرح العقائد النسفية**، سعد الدين التفتازاني.
- **شرح العقيدة الطحاوية**، إسماعيل الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **شرح العقيدة الطحاوية**، عبد الغنيّ الميدانيّ.
- **شرح العقيدة الطحاوية**، هبة الله التركستاني دار النور، عمان، ط١، ٢٠٠٤ر.
- **شرح العقيدة الكبرى**، أبو عبد الله السنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.
- **شرح عقيدة مالك الصغير**، عبد الوهاب البغدادي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٣٦هـ.
- **شرح العقيدة النسفية**، عبد الملك بن عبد الرحمـٰن السعدي.
- **شرح علل الترمذي**، ابن رجب الحنبلي.
- **شرح فتح القدير**، الكمال بن الهمام الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- **شرح الفقه الأكبر**، أحمد بن محمد المغنيساوي، دار البصائر، مصر.
- **شرح الفقه الأكبر**، علي القاري.
- **شرح قواعد العقائد**، محمد مرتضى الزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- **الشرح القويم في حل ألفاظ الصراط المستقيم**، عبد الله الهرريّ المعروف بالحبشيّ، شركة دار المشاريع، بيروت، ط٨، ١٤٣٨هـ.
- **شرح الكرماني على صحيح البخاري**، محمد بن يوسف الكرماني شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ.
- **شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين**، عبد المجيد بن كيران.
- **شرح معالم أصول الدين**، شرف الدين التلمساني، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **شرح المقدمات**، أبو عبد الله محمد السنوسي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **الشرح الميسّر على الفقهين الأبسط والأكبر**، أبو حنيفة النعمان.
- **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط١، ١٤١٠هـ.

- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، القاضي عياض المالكي.

- **صب العذاب على من سب الأصحاب**، محمود شكري الألوسي.

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت.

- **صحيح البخاري**، محمَّد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، ط٣، ١٤٠٧هـ.

- **صحيح ابن حبان**، ابن حبان، دار الفكر.

- **صحيح مسلم**، مسلم النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **صفات الله تعالى وما ورد فيها من الآي والأحاديث**، أبو عبد الله القرطبي.

- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقط**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمـٰن بن الصلاح الشهرزوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

- **صيد الخاطر**، ابن الجوزيّ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **طالع البشرى على العقيدة الصغرى**، إبراهيم بن أحمد المارغني الزيتوني المالكي، تونس، ١٤٣٢هـ.

- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين السبكيّ، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

- **ونسخة أخرى**: دار المعرفة، بيروت، ط٢.

- **طبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنروي.

- **طبقات المناويّ الكبرى**، محمد عبد الرؤوف المناويّ.

- **ظفر الأماني**، محمد بن عبد الحيّ اللكنوي الهندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، أبو بكر بن العربي الإشبيليّ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **المسمى عقيدة الأكابر**، المنسوب لعبد القادر الجيلاني.
- **العقد الفريد**، ابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **عقيدة أهل السنة**، زاهد كوتكو.
- **العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية**، أبو عمر عثمان السلالجي، مؤسسة المعارف، بيروت.
- **العقيدة رواية أبي بكر الخلال**، أبو عبد الله أحمد بن حنبل.
- المسمى **عقيدة السلف الصالح**، محمد عادل عزيزة الكيالي، دار البشائر، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ.
- **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية**، إمام الحرمين الجويني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٢هـ.
- **العقيدة وعلم الكلام**، حقّق ثماني رسائل فيه وهي: **نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، دفع شبه التشبيه، دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد، السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، العالم والمتعلم، الفقه الأبسط، الفقه الأكبر، رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي، وصية الإمام أبي حنيفة في التوحيد**، محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **علماء دمشق وأعيانها في القرن الثالث عشر الهجريّ**، محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩١ر.
- المسمى **العلو للعلي الغفار**، شمس الدين الذهبي، المكتبة المسماة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٥ر.
- **عمدة الأصحاب ونزهة الأحباب**، زين الدين رمضان المليباري الهنديّ، دار النور المبين، عمان.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العينيّ الحنفيّ، دار الفكر.
- **ونسخة أخرى**: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، شمس الحق ءابادي.
- **العين والأثر في عقائد أهل الأثر**، عبد الباقي المواهبي، دار المأمون للتراث، دمشق.
- **غاية المرام في علم الكلام**، سيف الدين الآمديّ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ.
- **وغريب القرآن وتفسيره**، ابن المبارك.
- **الغنية في أصول الدين**، عبد الرحمـٰن المتولّي النيسابوريّ، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **الغنية في الكلام**، أبو القاسم سلمان بن ناصر الأنصاريّ النيسابوري، دار السلام، مصر.
- **الغنية لطالبي طريق الحق**، عبد القادر الجيلاني.
- **غوث العباد ببيان الرشاد**، أبو سيف مصطفى الحمامي.
- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، أبو زرعة العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- **الفتاوى الحديثية**، ابن حجر الهيتميّ المكيّ، طبعة دار المعرفة، مصورة عن طبعة مصطفى الحلبيّ الثانية.
- **الفتاوى الهندية**، تقي الدين الهندي وجماعة من علماء الهندي.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلانيّ، دار المعرفة، بيروت.
- **الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، محمد أحمد الدّاه الشنقيطي الموريتاني، المكتبة العصرية، صيدا.
- **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن**، زكريا الأنصاري.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، محمد السخاويّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- **فتح الملك العلي**، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- **الفتوحات الربانية على الأذكار النووية**، ابن علان الصديقي.

- **الفرائد الحسان و أدعية وعقائد وأحكام وفوائد**، الحبيب حسن فدعق، دار الحاوي، بيروت.
- **الفرق بين الفرق**، أبو منصور البغدادي، دار المعرفة، بيروت.
- **فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان**، سلامة القضاعي العزامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الفقه الأكبر**، أبو حنيفة النعمان، دار المشاريع، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ.
- المسمى **الفقه الأكبر**، يُنسب لمحمد بن إدريس الشافعي.
- **الفقه على المذاهب الأربعة**، عبد الرحمن الجزيري.
- **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، أحمد بن غنيم النفراوي.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، محمد عبد الرؤوف المناويّ.
- **قاعدة في الجرح والتعديل**، عبد الوهاب السبكي، مكتبة الرشد، الرياض.
- **القاموس المحيط**، مجد الدين الفيروزءابادي.
- **قصيدة في مدح السنة واتباع عقيدة السلف**، أبو الطاهر السِّلفي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **قوارع القهار في الرد على المجسمة الفجار**، أحمد رضا القادري الحنفي، دار النعمان للعلوم، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **قواعد العقائد**، أبو حامد الغزالي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- **القول الفصل المنجي في الرد على حسن قاطرجي**، تلاميذ الشيخ عبد الله الهرري المعروف بالحبشي، شركة دار المشاريع، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١.
- **كشف الأستار عن زوائد البزار**، علي بن أبي بكر الهيثمي نور الدين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدويّ**، علاء الدين البخاريّ، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧ر.
- **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، أبو الوفا الحلبيّ الطرابلسيّ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧ر.
- **كشف الخفاء ومزيل الألباس**، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤١٦هـ.
- **كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار**، تقي الدين الحصني، دار الخير، دمشق، ١٩٩٤هـ.
- **الكفاية لذوي العناية**، عبد الباسط الفاخوري.
- **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، نجم الدين بن الرّفعة، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩ر.
- **الكليات**، أبو البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٣٣هـ.
- **لسان العرب**، محمد بن منظور الأفريقيّ المصريّ، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٠ر.
- **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلانيّ، مؤسسة الأعلميّ، بيروت.
- **لطائف المنن والأخلاق**، عبد الوهاب الشعراني.
- **اللباب شرح تحفة الطلاب**، محمد التاويل.
- **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، أبو الحسن الأشعري، دار لبنان للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، محمد بن أحمد السفاريني.
- **ما لا يسع المحدث جهله**، أبو حفص الميانشي.
- **مبلغ الطالب إلى معرفة المطالب**، علي التميمي.
- **المبسوط**، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار الفكر، بيروت.

- **مجالس ابن الجوزيّ**، ابن الجوزيّ، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ.
- **مجرد مقالات الأشعري**، ابن فورك.
- **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، عبد الرّحمـٰن الكليبوليّ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **المجموع شرح المهذب للشيرازي**، محيي الدين النوويّ، دار الفكر، بيروت.
- **مجموع الرسائل التونسية في علم العقائد السنية**، جمع نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، ط١، ١٤٣٥هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبد الحق بن غالب الأندلسيّ المحاربيّ، دار الكتب العلـمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.
- **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**، فخر الدين الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي الحنفيّ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب والزيادات**، ابن بلبان الحنبليّ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **مختصر التيسير في تحكيم أهل التفسير**، أحمد محمد بالعيت الوقراوي، مجمع ابن عمر الإسلامي، القضارف، ط١، ٢٠٠٣ر.
- **المختصر الكلامي**، ابن عرفة الورغمي، دار الضياء، الكويت، ط١، ١٤٣٥هـ.
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، أبو البركات عبد الله النسفي، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٦ر.
- **المدخل**، أبو عبد الله ابن الحاج المالكي، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، الملا علي القاري.
- **المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام**، الكمال بن أبي شريف، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦ر.
- **المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة**، ابن الهمام.

- **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- **المستصفى**، أبو حامد الغزالي.
- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ ابن النجار البغداديّ**، ابن الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- **مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار**، حسن بن العدوي الحمزاوي المري، المطبعة العثمانية، ط١، ١٣٠٧هـ.
- **المشبهة والمجسمة**، عبد الرحمـٰن خليفة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **مطالع الأنظار على طوالع الأنوار**، شمس الدين الأصفهاني.
- **المصباح المنير**، أحمد الفيّوميّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤ر.
- **معالم أصول الدين**، فخر الدين الرازي.
- **معالم التنزيل تفسير البغويّ**، الحسين بن مسعود البغويّ، دار طيبة، ط ٤، ١٩٩٧ر.
- **معالم السنن**، أبو سليمان الخطابي.
- **المعتقد المنتقد**، فضل الرسول البدايوني.
- **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا، ابن فارس، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ر.
- **معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول**، شمس الدين بن الجزري.
- **معرفة أنواع علم الحديث**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمـٰن بن الصلاح الشهرزوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **معيد النعم ومبيد النقم**، عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي، تاج الدين السبكيّ.
- **المغني في الضعفاء**، شمس الدين الذهبي المجسم.

- **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، شركة دار المشاريع، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **مفاتيح الغيب التفسير الكبير أو تفسير الرازي**، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، دار ابن كثير.
- **مفيد العلوم ومبيد الهموم**، جمال الدين الخوارزمي، أبو بكر، شركة أبناء شريف الأنصاري، صيدا، ط١، ١٤٢٧هـ.
- المسمى **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، المنسوب لأبي الحسن الأشعريّ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- **المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية**، عبد الله الهرري الحبشي، شركة دار المشاريع، بيروت، ط١٠، ١٤٣٥هـ.
- **مقالات الكوثريّ**، محمَّد زاهد بن الحسن بن عليّ الكوثريّ الحنفيّ، دار الأحناف، الرياض.
- **مقدمة ابن خلدون**، عبد الرحمـٰن بن خلدون، دار الفكر، بيروت.
- **مقدمة ابن الصلاح**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمـٰن بن موسى الكردي الشهرزوري المشهور بابن الصلاح.
- **مناقب الإمام أحمد**، أبو بكر البيهقي.
- **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزرقانيّ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ط٣.
- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ابن الجوزي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ.
- **المنتقى من السنن المسندة**، عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- **منح الجليل شرح مختصر خليل في الفقه المالكيّ**، محمد علّيش المالكي، دار

الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٠٩هـ.
- **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر**، علي بن سلطان محمد القاري، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **منظومة منجية العبيد**، محمد عثمان الميرغنيّ.
- **المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية**، ابن حجر الهيتميّ، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.
- **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**، أبو بكر كافي.
- **منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر**، محمد محفوظ الجاوي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٤، ١٤٠٦هـ.
- **المنهج القويم بشرح مسائل التعليم**، ابن حجر الهيتمي.
- **المنهجية العامة في العقيدة والفقه والسلوك والإعلام بأن الأشعرية والماتريدية من أهل السنة**، عبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **المنهل السيال الدّافع لما نشأ من خلاف بين الأشعريّ والماتريديّة من الإشكال**، عبد الحافظ الصعيديّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١ر.
- **المواقف**، عبد الرحمـٰن بن أحمد الإيجيّ، عضد الدين، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٧٧ر.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين الذهبيّ المجسّم، دار المعرفة، بيروت.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ابن حجر العسقلاني.
- **نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي**، محمد بن سليمان الحلبي، مكتبة الحقيقة، اسطنبول، ١٣٧١هـ.
- **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، المحسن بن علي التنوخي، دار الكتب العلمية،

بيروت.
- **نصب الراية لأحاديث الهداية**، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي.
- **نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد**، شيخ زاده، المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم، مصر، ١٣١٧هـ.
- **النفائس**، كمال الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧ر.
- **النكت على المختصرات الثلاث**، أبو زرعة العراقي.
- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، بدر الدين الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، أحمد بن حمدان الحرانيّ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد**، عبد الرحمن العمادي.
- **النهر المادّ من البحر المحيط**، أبو حيّان الأندلسي، دار الجنان، بيروت.
- **النور السافر**، محيي الدين العَيْدَرُوس، دار صادر، بيروت.
- **نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي**، حسن كافي الأقحصاري البوسنوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **هدي السَّاري مقدمة فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **الواضح في شرح الخريدة البهية في علم التوحيد**، أحمد الدردير.
- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي.
- **الوسائل إلى مسامرة الأوائل**، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر الخضيريّ، مطبعة النجاح،

بغداد، ١٩٥٠ر.
- **كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته**، سعيد بن محمد العقباني، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.

المخطوطات:

- **اعتقاد الإمام أحمد**، أبو الفضل التميمي الحنبلي، الظاهرية، ٣٤٥ حديث.
- **تفسير الأسماء والصفات**، أبو منصور البغدادي، مكتبة راشد أفندي، أنقرة.
- **شرح الإرشاد، أبو القاسم الأنصاري، المحمودية، المدينة المنورة.**
- **شرح لمع الأدلة**، شرف الدين التلمساني.
- **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، الفخر بن المعلم القرشيّ الدمشقيّ، المكتبة الأهلية بباريس ٦٣٨.

فهرست المواضيع